الجمهورية العربية السورية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

NAPC

المركز الوطني للسياسات الزراعية

التجارة الزراعية السورية

2013





تقديم

هذا التقرير هو التقرير الحادي عشر عن التجارة السورية الزراعية والذي يصدره المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

يأتي هذا التقرير وسورية ما تزال تمر بتداعيات الحرب المفروضة والعقوبات الظالمة العربية والغربية المتخذة ضدها وهو ما ترك آثاراً سلبية على التجارة الزراعية السورية تعرض لها التقرير بالتفصيل كما بين السياسات الحكومية المطبقة للتخفيف من آثار الأزمة.

قام بتحرير التقرير إجمالاً وكتابة الفصل الرابع منه المهندس محمود ببيلي كما قامت الآنسة هاجر بغاصة بكتابة الفصول الأول والثاني والسادس، وقامت المهندسة ختام السمية بكتابة الفصل الثالث والخامس. تم إعداد التقرير بمراجعة وإشراف مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية المهندس أسامة السعدي.

تعبر وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عن خالص شكرها لكل الوزارات والمؤسسات على تعاونهم وعلى التسهيلات المقدمة منهم للتوصل إلى البيانات وتقديم المعلومات وخاصة وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية والمديرية العامة للجمارك والمكتب المركزي للإحصاء.

يقدم المركز شكره للمديريات المركزية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على البيانات المقدمة لإنجاز هذا التقرير. وإن المركز يرحب بأية اقتراحات أو ملاحظات من قراء هذا التقرير.

المصطلحات

Bio Agriculture	الزراعة الحيوية
COROS	متطلبات معايير "العضوية"
DCFTA	اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة
DGAB	الإدارة العامة للزراعة العضوية
Dynamic Agriculture	الزراعة الحركية
EEC	القانون الأوربي الناظم للزراعة العضوية
Ecologica Agriculture	الزراعة البيئية
ECOWAS	الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا
FAO	منظمة الزراعة والأغذية
FIBL	المسح الإحصائي حول قواعد وتشريعات الزراعة العضوية المطبقة في العالم
Generic Terms	المصطلحات العامة
GOMA	سوق المنتجات العضوية العالمية
JAS Grading	تصنيف المنتج وفقاً لقانون الزراعة العضوية الياباني
Grading Manual	دليل التصنيف
HDRA	منظمة أبحاث وتطوير التدريج العضوي
Healthy Basket	السلة الصحية
IBS	التصنيع العضوي
IFOAM	الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية
IOAS	الخدمة الدولية للاعتماد العضوي
JAS	قانون الزراعة العضوية الياباني
Natural Agriculture	الزراعة الطبيعية
NOSP	المجلس القومي للمعايير العضوية الأمريكية
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
WHO	منظمة الصحة العالمية

الفهرس

ملخص تنفيذي

يتضمن هذا التقرير تحليلاً للتجارة الكلية والتجارة الزراعية وآخر تطورات التجارة الدولية مع تقديم صورة عن المستجدات في السياسات العامة والسياسات الزراعية.

ويتألف التقرير من خمسة فصول تتناول الموضوعات بالتجارة والسياسات التجارية بالإضافة الى فصل خاص عن واقع وتطور الزراعة العضوية في سورية والعالم.

وفيما يلي عرض لهذه الفصول:

الفصل الأول: يتناول آخر المستجدات في تطور التجارة العالمية حيث اتسم العام 2013 بثلاث مواضيع ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي والتي كان أهمها الانخفاض الحاد في عجز الموازنة الأمريكية والديون السيادية الأوروبية ونسب النمو المتوقعة للاقتصاديات الناشئة وتحديداً دول بريكس. وقد تراوح نمو الاقتصاد العالمي للعام 2013 بين 2.3% إلى 2.7% وهو ما يدل على استمرار التراجع منذ العام 2010 حيث بلغ 4.9% ثم انخفض إلى 3.3% في العام 2011 وإلى 3.1% في العام 2012.

وصلت قيمة التجارة العالمية حسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية للعام 2012 إلى حوالي 37002 مليار دولار وبزيادة طفيفة عن العام 2011 بلغت 1%، وشكلت التجارة الأوروبية النسبة الأكبر من إجمالي التجارة العالمية بالنسبة للأقاليم الجغرافية الأخرى كما احتل كلّ من الاتحاد الأوروبي (27) والصين والولايات المتحدة واليابان وكوريا وروسيا على التوالي مراكز أهم ستة دول مصدرة في العالم للعامين 2011. و 2012 .

حصل بشكل عام تراجع واضح في صادرات المنتجات الزراعية لأغلب المناطق على مستوى العالم في العام 2012 مقارنة بما كانت عليه في العام 2011 ومع ذلك ما زالت صادرات أوروبا تتصدر الصادرات الزراعية العالمية بفارق كبير عن المناطق العالمية الأخرى، أما على صعيد الاستيراد فقد انخفضت الواردات الزراعية الأوروبية بالرغم من الفارق الكبير في قيمة الواردات بينها وبين المناطق الأخرى في حين زادت قيمة الواردات الزراعية لباقي المناطق في العالم، هذا وقد تزايدت واردات الشرق الأوسط الزراعية من آسيا وأوروبا واتحاد الدول المستقلة خلال العامين 2011 و2012 بشكل ملحوظ ، بينما تراجعت وارداته الزراعية في نفس الفترة من كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والجنوبية وأفريقيا.

انخفض الإنتاج العالمي من القمح في العام 2012 بنسبة 5.5%، متأثراً إلى حد كبير بفترات الجفاف التي سادت شرق أوروبا ووسط آسيا بينما أصبحت مصر أكبر المستوردين العالميين له أما بالنسبة للشعير فبقيت السعودية المستورد العالمي الأول له بنسبة تزيد عن 26% من إجمالي الواردات العالمية، وشهد العام 2012 طلباً عالمياً قوياً على الرز تقوم دول شرق آسيا بتلبيته حيث تشكل صادراتها 90% من إجمالي صادرات الرز العالمية، وبقيت اليابان هي المستورد الأول للذرة عالمياً في العام المذكور، كما ارتفع الإنتاج العالمي من القطن في الموسم 2012/2011 بسبب التوسع في المساحات المزروعة منه إلى 36 مليون هكتار بينما انخفض إنتاج زيت الزيتون في إسبانيا بسبب الجفاف الشديد في العام 2012 إلى حوالي 60% مما انعكس ارتفاعاً في الأسعار عالمياً.

الفصل الثاني: يعرض هذا الفصل لواقع التجارة السورية من مختلف الجوانب سواء من حيث الأداء التجاري أو الشركاء التجاريين من خلال عرض آخر التطورات في التجارة وتقييم أهميتها الاقتصادية خلال وسطي الفترة 2003-2005 وحتى العام 2011 بالنسبة للتجارة الكلية والعام 2012 بالنسبة للتجارة الزراعية، حيث أظهر النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعام 2000 نمواً قدره 4.6% بين وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011، بينما سجلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 67645 ليرة سورية في العام 2011 وبتراجع قدره 3634 ليرة سورية عن العام 2010، وشكلت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 حوالي 20% وبزيادة قدرها 4% عن العام 2010.

وبلغت نسبة التجارة الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 42.5% في العام 2011 وبتراجع قدره 14% عن العام 2010 في حين بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الكلية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011 حوالي 12.4%، وقد وصلت نسبة الزيادة في التجارة الكلية في العام 2011 مقارنة بما كانت عليه في العام 2010 إلى 2.5% إلا أن مساهمة قطاع الزراعة من إجمالي الصادرات السورية قد تراجعت بحدود 2% عما كانت عليه في العام 2010.

وشهد الاقتصاد السوري زيادة غير مسبوقة بحجم الواردات مع تراجع في الصادرات وصل إلى 14.2% عما كانت عليه في العام 2010 بسبب الحرب المفروضة على سورية وفرض العقوبات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية، وكانت الواردات قد تطورت بصورة ملحوظة خلال الفترة (2003-2005) وبلغت الزيادة 17.1% خلال هذه الفترة كما بلغت الزيادة 14.3% في العام 2011 مقارنة بما كانت عليه في العام 2010، وتتكون المستوردات بشكل رئيسي من المنتجات الكيميائية والمعادن الأساسية، المنتجات الغذائية، المنسوجات، ومنتجات التبغ.

أما على صعيد التجارة الزراعية فقد بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الزراعية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011 بحدود 17% في حين حدث تراجع نسبي بمساهمة التجارة الزراعية في التجارة الكلية من 24% في العام 2010 إلى 21% في العام 2011، وساهمت الفواكه والخضار الطازجة بالنسبة الأكبر من الصادرات الزراعية (32% و42% في العامين 2011 و2012 على التوالي)، لكن في حال مقارنة التغير في قيمة الصادرات بين العامين 2011 و 2012 نجد حدوث تراجع كبير في نسبة الصادرات لكافة الفصول نتيجة العقوبات المفروضة على سوررية باستثناء زيادة في حجم الصادرات للحيوانات الحية والفلين والمصنوعات الفلينية وأخيراً الجلود بفراء.

وبالنسبة للوردات الزراعية فإن العام 2012 شهد تراجعاً بحدود 32% عن العام 2011 بسبب الأحداث التي تشهدها سورية حيث تراجعت قيمة الواردات الزراعية من 4235 مليون دولارفي العام 2010 إلى 2878 مليون دولار في العام 2012، وكانت الحبوب هي القطاع الأهم على صعيد الواردات الزراعية حيث شكلت نسبة 26% منها في العام 2012، أما فيما يخص الميزان التجاري الزراعي فيمكن أن نشير إلى أن الميزان سجل عجزاً ابتداءً من العام 2009 حتى العام 2012 إلا أن أشده كان في العام 2011 وهو العام الذي يشكل بداية الأحداث ولكن بالمقابل ساهم في تأمين السلع الاستهلاكية الضرورية للسكان وتوفير المواد الأولية لعملية الإنتاج الزراعي.

الفصل الثالث: يقدم هذا الفصل عرضاً مفصلاً للتجارة الزراعية السورية خلال الفترة الزمنية المدروسة وفي ثلاثة أقسام، يعرض القسم الأول تقييم أداء الصادرات الزراعية السورية من خلال مؤشرات محددة هي الميزة النسبية الظاهرية – القيمة النسبية للوحدة – خارطة التجارة الزراعية السورية - تنوع الأسواق، ويتضمن القسم الثاني واقع

وتطورات أهم الصادرات والواردات الزراعية السورية خلال الفترة 2001 - 2012، أما القسم الثالث فيسلط الضوء على أهم الشركاء التجاريين لسورية في مجال التجارة الزراعية.

ويظهر مؤشر الميزة النسبية الظاهرية أن لنت القطن والعنب والحمص لم تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في العام 2011 بينما كان لنت القطن يمتلك هذه الميزة وبقوة في العامين 2001 - 2008، كما يبين المؤشر أن زغب بذور القطن والأغنام الحية وزيت الزيتون البكر في العام 2011 حصلت على أكبر ميزة نسبية ظاهرية وذلك بعد تراجع رقم الميزة الظاهرية للأغنام الحية أكثر من النصف عن مثيله في العامين 2001- 2008.

وأظهر مؤشر القيمة النسبية للوحدة في العام 2011 قيمة أقل من 1 بالنسبة لكل من لنت القطن – البرتقال - البندورة - الجبن - العنب - زيت الزيتون البكر، مما يدل على القدرة التنافسية البارزة لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية، بينما أظهر الحمص أكبر قيمة نسبية للوحدة في العام المذكور وهي أكبر من 9 وبالتالي فهذه السلعة غير قادرة على المنافسة نتيجة ارتفاع سعرها بشكل كبيرعن السعر العالمي.

ويظهر تحليل تنوع أسواق الصادرات تراجعاً في عدد الوجهات التصديرية لعدد من السلع فالقطن غير المكرود تراجع عدد الوجهات التصديرية من 14 إلى 5 وجهة، القمح القاسي والطري من 4 إلى 1 وجهة، والفستق الحلبي من 27 إلى 13 وذلك مقارنة بين عامي 2010 و 2012 على التوالي، ولوحظ تركز عالي بالصادرات بنسبة 97.1% لأهم خمس شركاء في العام 2012، أما بالنسبة لتحليل أسواق الواردات فقد سُجلت أعلى مستويات من التركز (100%) لأهم خمسة شركاء استيراد لكل من الواردات الأساسية التالية: المتة- ذرة صفراء - فول الصويا - موز - النخالة – زبدة وسمن – شعير، بينما ُسجلت أدنى مستويات للتركز في السكر. وبالنسبة للميزان السلعي يتبين أنه من أهم المنتجات الزراعية التصديرية الرئيسية ذات الفائض التصديري النسبي في العام 2012 هي: الكمون، التفاح، البندورة، العدس، الحمضيات، الأغنام، بالإضافة لمنتجات أخرى.

وبقيت الدول العربية أهم الوجهات التصديرية للمنتجات الزراعية السورية يليها آسيا ثم الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2010-2012 بينما بالنسبة لبلدان الاستيراد الرئيسية حلت أمريكا الجنوبية في المرتبة الأولى يليها دول آسيا يليها دول الاتحاد الأوربي ثم الدول العربية.

ويلاحظ أن الميزان التجاري الزراعي قد سجل قيماً سالبة أو عجز حصل في أغلب السنوات المدروسة، ولكنه سجل في العام 2012 قيماً موجباً مع كل من العراق - السعودية - الكويت – قطر بينما سجل قيماً سالبة مع شركاء آخرين مثل أوكرانيا – الأرجنتين – تايلاند – البرازيل. وحلت أوكرانيا في المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين الزراعيين لسورية بقيمة 478.1 مليون دولار وبنسبة مساهمة قدرها 12.4% من حجم التجارة الزراعية السورية يليها السعودية بقيمة 303.8 مليون دولار (7.9%) ثم العراق بقيمة 273.1 (7.1%).

وعلى صعيد الدول بمفردها بقي العراق الوجهة التصديرية الأولى للصادرات الزراعية السورية في العام 2012 يليه السعودية ثم مصر فلبنان، أما الجهات التي تستورد منها سورية سلعاً زراعية فتصدرتها دول الاتحاد الأوروبي في العام 2012 ثم أوكرانيا فتايلاند فبالرازيل.

الفصل الرابع: يلقي الضوء على تطور السياسات التجارية العالمية والاتفاقيات الدولية حيث تميزالعام 2013 بانعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في جزيرة بالي الأندونيسية دون أن يحقق اختراقات مهمة باستثناء بعض التفاهمات في مجال الأمن الغذائي للدول النامية بالاضافة إلى ما يتعلق بالتسهيلات التجارية، ولكن الإنجاز الأهم

الذي خرج به المؤتمر هو تقديم الدليل العملي بأن المنظمة ما زالت على قيد الحياة وأن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ما تزال مستمرة.

على صعيد آخر وبالرغم من تمديد مباحثات المؤتمر الثامن لمعاهدة كيوتو للأمم المتحدة الخاصة بالحد من انبعاث الغازات الذي انعقد في الدوحة في شهر كانون الثاني من العام 2012 بغرض تحديد التفاصيل للمسارات التفاوضية وإيجاد مسارات أخرى على أمل التوصل إلى اتفاق جديد عالمي حول المناخ في العام 2015، إلا أن المؤتمر لم يسفر عن نتائج هامة وافتقر إلى الجدية من قبل الدول المشاركة لإحداث خرق في المفاوضات.

أما على صعيد الاتفاقيات الإقليمية التجارية فقد بدأت تتشكل 3 تكتلات تجارية ـ استثمارية عملاقة في مناطق مختلفة من العالم، وعند اكتمال نشوء أي منها فسوف يكون لها تأثير كبير على التجارة العالمية، ويلعب الثلاثة الكبار (الصين واليابان والولايات المتحدة) دوراً أساسياً في هندسة هذه التكتلات، وكل منها يطلب تأثيراً أكبر ونفوذاً أعمق في الأسواق وخاصة الآسيوية، والمناطق هي الشراكة عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والشراكة عبر الباسيفيكي التي تربط أمريكا الشمالية والجنوبية بآسيا والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية التي تربط دول شرق آسيا بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلاندا والهند، وحسب المخطط فالمفاوضات في المجموعات الثلاث يجب أن تكون منتهية (وفق مواعيد مختلفة) مع نهاية العام 2015 على أقصى حد.

من جهة أخرى وقعت حكومات روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان رسمياً في حزيران 2014 على اتفاقية تأسيس اتحاد اقتصادي بين الدول الثلاث بعد حوالي عقدين من المفاوضات وسمي التكتل الجديد بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي وهو لا يضم أوكرانيا وسوف يتم دخول اتفاقية الاتحاد حيز التنفيذ في بداية العام 2015.

وبالنسبة للصين فهي تخطط لبناء شبكة رفيعة المستوى من الاتفاقيات التجارية الحرة بينما تستمر في دعمها للمفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وقد وضعت الحكومة الصينية الأسس لشبكة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية بعضها اكتمل وبعضها قيد الإنجاز، وحتى آخر العام 2013 كانت الصين قد وقعت بشكل عام 12 اتفاقية تجارة حرة مع بلدان أو اتحادات مجاورة وبعيدة وهي تفاوض في إطار ست اتفاقيات أخرى وتسعى لتحديث اتفاقية أخرى، كما أعلنت الصين في بيانها السنوي حول السياسات المسمى "ملف السياسات رقم 1" والصادر في أوائل العام 2013 أنها ستكثف المساعدات المزرعية المقدمة لمنتجي الحبوب بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، ولموازنة النمو بين الريف والمدينة، وتعتبر الخطة الجديدة إشارة إلى رغبة الحكومة الصينية بمعالجة الفقر الريفي وكذلك ضعف الأمن الغذائي.

وعلى الصعيد المحلي فقد بدأت حكومة الجمهورية العربية السورية في أواسط العام 2013 إجراءاتها الفعلية لتفعيل مقايضة السلع بالسلع مع الجانب الروسي، كما وقعت الحكومتان السورية والروسية مذكرة تفاهم حول مجالات التعاون في الإطار الجمركي الاقتصادي مما سيسهم في وضع القواعد القانونية اللازمة لتطوير العلاقات التجارية الثنائية من أجل تحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين. من جهة أخرى اتفقت الحكومتان السورية والإيرانية في بداية العام 2014 على تأمين حاجات سورية من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي خلال العام 2014 عبر اتفاقية الخط الائتماني مع إيران، وتضمنت المواد التي سيتم استجرارها من إيران 25 مادة غذائية وزراعية. وأخيراً اتفقت الحكومتان السورية والعراقية في شهر شباط من العام 2013 على أن تقوم سورية بتصدير كافة المنتجات الزراعية السورية غير المنتجة في أراضي العراق وفق جدول المواقيت الزراعية.

الفصل الخامس: يعرض هذا الفصل لآخر وأهم التطورات والتحولات الحاصلة في مسار السياسات السورية والنقدية والمالية والتجارية والاستثمارية ، بالإضافة إلى جانب الإضاءة على آخر مستجدات سياسة القطاع الزراعي.

ويشير الفصل إلى أنه بعد مضي حوالي ثلاث سنوات ولا تزال الحرب المفروضة على القطر وآثارها السلبية تضغط على الموارد الاقتصادية الوطنية وتعيق نمو الاقتصاد السوري حيث يلاحظ تراجع الناتج المحلي إلى نحو 25% في العام 2012 مقارنة بالعام 2010 إلا أنه ورغم ذلك هناك مؤشرات إيجابية تشير إلى استعادة التعافي ولو ببطء في بعض القطاعات الاقتصادية كاستئناف النشاط الزراعي في العديد من المحاصيل وفي الإنتاج الحيواني من الدواجن والبيض، بالإضافة إلى أن نمو حركة الأسواق بعد تحسن الظروف الأمنية مما ساهم بعودة الإنفاق الاستهلاكي في السلع الأساسية، وعودة بطيئة للمستثمرين خاصة في قطاع الصناعات الغذائية.

وخلال فترة الحرب المفروضة الراهنة اختل ميزان ثبات سعر الصرف وانخفضت قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي مما استدعى تدخلات مباشرة وعاجلة أجراها المصرف المركزي عدة مرات في إطار سياسة التدخل المدروس بصورة مباشرة في سوق القطع الأجنبي حسب الضرورة، كما أصدر المصرف المركزي السوري منذ بدء الأزمة ممثلاً بمجلس النقد والتسليف ولجنة إدارة المصرف عدة قرارات وتعاميم ناظمة للكتلة النقدية المحلية وإدارتها وناظمة أيضا لسوق القطع الأجنبي ولكافة المصارف وشركات الصرافة العاملة في هذا المجال، ومن جهة أخرى تم التريث في عملية الإقراض والتسليف وذلك بقرار حكومي وبناءً على اقتراح من السلطات النقدية المختصة حفاظاً على سيولة المصارف العامة في حدودها الطبيعية.

وبالنسبة للسياسة المالية فقد انتهجت الحكومة السورية ممثلة بمؤسساتها المالية ذات الصلة (وزارة المالية السورية - الهيئة العامة للضرائب والرسوم) سياسة إصلاح النظام الضريبي من خلال التوجه نحو أتمتته ليصبح أكثر دقة وشفافية وأكثر سهولة لدى تعامل المواطن معه والغاء التقدير الشخصي لموظفي الدوائر المالية مع العمل المستمر لمكافحة التهرب الضريبي والتراكم الضريبي، وفي سياق متصل سجلت سوق البورصة السورية خلال عام 2013 تداولات بقيمة 2.2 مليار ليرة سورية بحجم تداول بلغ حوالي 19 مليون سهم موزعة على نحو 11 ألف صفقة مرتفعة بذلك نسبة 4.8 % عن عام 2012 الذي بلغت فيه قيمة التداولات 2.1 مليار ليرة وبحجم تداول بلغ 11 مليون سهم موزعة على 8 آلاف صفقة وجاء تحسن أداء السوق خلال 2013 لأسباب عدة أبرزها الثقة الكبيرة التي حصل عليها من قبل المستثمرين على اعتبار أن السوق لم تغلق جلساتها طيلة فترة الحرب المفروضة.

وعلى الصعيد الاستثماري فقد أثرت الحرب المفروضة والضغوطات المطبقة على القطر من الدول الخارجية بشكل واضح وجلي على المناخ الاستثماري وعلى حجم الاستثمارات في سورية وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية كافة، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض عدد مشاريع الاستثمار المشمولة بقوانين الاستثمار في سورية، وبلغ عدد المشاريع الزراعية المشملة لعام 2012 حسب بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عشرة مشاريع منها واحد جديد فقط. هذا وتحاول هيئة الاستثمار السورية إيجاد تشريع جديد مطور تحت مظلة تشجيع الاستثمار ليتسع قطاعات عديدة أخرى ويوحد التشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية.

ودفعت العقوبات الاقتصادية والحرب المفروضة على سورية الحكومة السورية إلى تعديل مسار سياساتها التجارية بحيث أصبحت تحمل طابع الترشيد والتوازن بين العرض والطلب على السلعة، مع الالتزام بأولوية تأمين كافة السلع الغذائية الأساسية للمواطنين والأدوية وأغذية الأطفال، وإيجاد سياسة حكومية تدخلية إضافة إلى الاعتماد على

الإمكانيات المحلية المتاحة وتنشيط الإنتاج الوطني، كما برز توجه الحكومة السورية والتجار السوريين نحو أسواق خارجية بديلة في دول صديقة.

الفصل السادس: هو الفصل الخاص ويعرض لواقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسورية وأهم التشريعات الدولية التي تحكمها، ويعرف الفصل الزراعة العضوية بأنها نظام إنتاج يقوم على تجنب واستبعاد استخدام الأسمدة الصناعية والمبيدات ومحفزات النمو، وتعتمد الزراعة العضوية على المبادئ الأساسية الأربعة المتعارف عليها وهي مبدأ الصحة والبيئة والعدل والرعاية، ويشير الفصل إلى أن الزراعة العضوية هي إحدى وسائل الوقاية المهمة لتقليل تلوث البيئة والمحافظة على الصحة العامة، بالإضافة إلى منافعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وقد بدأت الزراعة العضوية في الوطن العربي في الثمانينات بالرغم من وجود المعوقات التشريعية والتنظيمية أما في سورية فقد بدأ إنتاج القطن العضوي بشكل فعلي في العام 2006 حيث نفذت إدارة بحوث القطن بشكل رسمي تجارب موسعة من خلال مشروع التعزيز المؤسساتي للزراعة العضوية في مجال إنتاج القطن العضوي بالاعتماد على استخدام طرق بيولوجية وميكانيكية سليمة مع مراعاة الظروف المحلية والنواحي البيئية والإجتماعية والاقتصادية بشكل يتلاءم مع القوانين المحلية والدولية لإنتاج القطن العضوي كما تم ترخيص عدد من المنتجات الزراعية العضوية من قبل شركة AK الألمانية في سورية حتى تاريخ 2012/9/12.

وبالنسبة لتصدير المنتجات العضوية السورية، يشير الفصل إلى تصدير كميات من القطن العضوي كما أنه يتم عادةً تصدير كافة الكميات المنتجة من الزيتون والكرمة العضوية حيث يتم التعاقد على الكميات المطلوبة بين المنتج وشركات أجنبية بعد حصول الإنتاج على الشهادات اللازمة من قبل شركات معتمدة لدى الإتحاد الأوروبي، أما فيما يخص الاستيراد فلم يتم لحينه استيراد أية كميات من المنتجات العضوية رسمياً.

هذا وعلى الصعيد التشريعي فقد أسست الدراسة حول الزراعة العضوية بين وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لإطلاق مشروع التعزيز المؤسساتي للزراعة العضوية في العام 2006 الذي كان من أهم أولوياته إعداد قانون وطني للزراعة العضوية وإعداد مقترح لتأسيس وتنظيم جهة لمنح الشهادات وبناءً عليه تم صدور المرسوم التشريعي رقم 12 للعام 2012 الخاص بالزراعة العضوية في سورية لاستكمال الجهود المبذولة في هذا المجال وإعطائها الإطار القانوني لتسهيل العمل وضبط كل الجهات المتعاملة بالزراعة العضوية.

أما عن أهم التحديات التي يمكن ان تواجهها هذه الزراعة فتكمن في تأمين المعرفة والخبرة لدى المزارعين وإمكانية توفير الطلب المتزايد للمنتجات العضوية، والأهم من كل ذلك تأمين فرص التسويق الداخلي والخارجي بما يضمن تأمين الدخل المناسب للمنتجين، لذلك لا بد من التعريف بوجود العلامة التجارية للمنتج العضوي السوري التي تعزز ثقة المستهلك والتي تعتبر جواز السفر للمنتج إلى الأسواق المحلية والخارجية.

الفصل الأول: التجارة العالمية

1-1 المشهد الاقتصادي العالمي

اتسم العام 2013 بثلاث مواضيع ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي والتي كان أهمها الانخفاض الحاد في عجز الموازنة الأمريكية والتي أصبحت تؤرق المشهد الاقتصادي الأمريكي *والديون السيادية الأوروبية* ومدى تفاقم الوضع الاقتصادي في دول الأزمة المالية في أوروبا كاليونان وسوء أو تحسن الأوضاع في دول مهددة بالدخول في نادي المفلسين وعلى رأسها إسبانيا لما له من تبعات مؤثرة على الاقتصاد العالمي بشكل أكثر من قبل . وأخيراً *نسب النمو المتوقعة للاقتصاديات الناشئة* وتحديداً دول بريكس وأهمها الصين والهند، حيث أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول سيعتمد بشكل كبير على مدى تحسن المناخ الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ، وعليه فإن أي تغير في أمريكا وأوربا سيكون تأثيره واضحاً في معطيات الاقصادات الناشئة. هذا وقد نجح صناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة في القضاء على اثنين من أهم المخاطر التي كانت تهدد تعافي الاقتصاد العالمي وهما تفكك منطقة اليورو والانكماش المالي الحاد في الولايات المتحدة بسبب السقوط في المنحدر المالي.

تراوح نمو الاقتصاد العالمي للعام 2013 بين 2.3% إلى 2.7% وهو ما يدل على استمرار التراجع منذ العام 2010 والذي بلغ 4.9% ثم انخفض إلى 3.3% في العام 2011 وإلى 3.1% في العام 2012 ليعود ويسجل انخفاضاً أخر يصل إلى 2.7 في العام 2013، وتتمثل المشكلة الحقيقية في هذا المعدل المنخفض للنمو في أنه جاء مخالفًا للعديد من التوقعات المتفائلة والتي كان أغلبها يتوقع أن يبلغ معدل النمو ما لا يقل عن 3.2%، فعلى سبيل المثال توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية العام 2012 أن تصل نسبة نمو الاقتصاد العالمي في العام 2013 إلى 3.4%، وها هي تشير في نهاية العام 2013 إلى أن معدل النمو لم يتجاوز 2.7%، وهذا ماحدث مع العديد من التقديرات الأخرى المشابهة.

في اليابان توسع النشاط الاقتصادي خلال العام 2013 ليسجل معدل النمو 1.2% وهو أقل مما كان عليه في العام 2012 والذي بلغ 2%، أما النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والدول النامية فقد بلغ حوالي 5.5% في العام 2013 مقارنة بنحو 5.1% كانت متوقعة للعام 2012 و 5.7% للعام 2014، وعلى ذلك فإن النمو لن يعود للمستويات القوية التي سجلها خلال عامي 2010 و 2011 والتي بلغت أكثر من 6%. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[1] الصادر عن صندوق النقد الدولي فقد سجلت الصين معدلاً للنمو الاقتصادي يبلغ 8.2% في عام 2013 مقارنة بنحو 7.8% في العام 2012، بينما تسجل الهند 5.9% مقارنة بنحو 4.5% كانت متوقعه للعام 2012، أما البرازيل فقد بلغ النمو ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى 3.5% في العام 2013 مقارنة بنحو 1% فقط في العام 2012، بالنسبة للمكسيك فقد أشارت التنبؤات إلى أن النمو سيبلغ 3.5% في العام 2013 وهو ما يقل عن معدل النمو المسجل في العام 2012 والذي قدر بحوالي 3.8% وهو أمر منطقي

[1] صندوق النقد الدولي، 2013.

في ظل الترابط الاقتصادي القائم بين الاقتصادين المكسيكي والأميركي إذ أن دورة الأعمال والدورة التجارية فيهما تكاد تتطابق.

كما أشارت التنبؤات في تقرير صندوق النقد الدولي للعام 2013 إلى بلوغ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية نحو 1.9%في العام 2013 مقارنة بمعدل 2.1% في عام2012، نتيجة لتحسن الاستهلاك الخاص والاستثمار وتحسين بيئة الائتمان، وبالرغم من أن معدل النمو في الولايات المتحدة للعام 2013 بدا متواضع الارتفاع وغير كافٍ بالفعل لإحداث فرق كبير في معدل البطالة الذي لا يزال مرتفعاً أيضا لكن هذا النمو قد تحقق رغم التقشف المالي الشديد، بل المفرط في الشدة، الذي يعادل نحو 1.8% من إجمالي الناتج المحلي، أما في منطقة اليورو فقد انكمش النشاط الاقتصادي بنسبة 0.3 % في عام 2012 بعد أن بلغ 1.5 في المائة في عام 2011، ولا يمثل التنبؤ بنمو سالب انعكاساً للضعف في بلدان الهامش الأوروبي فحسب، وإنما بعض الضعف في البلدان الرئيسية أيضاً فمعدل النمو يكتسب قوة متزايدة في ألمانيا، لكن معدله المتوقع لا يزال أقل من 1% في عام 2013 ومن المتوقع أن يكون النمو سالباً في فرنسا، نظراً لاقتران التقشف المالي بأداء الصادرات الضعيف ومستوى الثقة المنخفض.

أما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط فقد توقع تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بلوغ معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم الدول العربية[2] نحو 3.4% في عام 2013 مقارنة بحوالي 5.2% في عام 2012 وعليه سوف يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 4% تقريبا خلال عام 2013 في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة[3]، بعد أن كان معدل النمو قد سجل حوالي 6.5% في العام الماضي، وهو يعزى إلى عودة ليبيا بشكل واضح إلى إنتاج النفط لمستويات تقترب من مستويات ما قبل عام 2011، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي في ليبيا بمستوى قياسي بلغ 122% في عام 2012 بعد انخفاضه بنسبة 60%.

من جهة أخرى استمرت أزمة البطالة العالمية في عام 2012 رغم الجهود التي بذلتها الحكومات لخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي، وقد ثبت معدل البطالة في العالم عند نسبة 6 % في العام 2011 في حين ارتفع إلى أكثر من 8% في الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي، حيث بلغت النسبة 10% أو أكثر في بلدان مثل أسبانيا واليونان حيث استمر اتخاذ تدابير التقشف، أما معدل التضخم فقد انخفض في العالم من 3.6 في المائة في عام 2011 إلى 2.8% في العام 2012، واستمر بالانخفاض بشكل مطرد ليصل إلى 2.6% في العام 2013 ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى تباطؤ الطلب الكلي، وتيسير العرض السلعي في الولايات المتحدة وانخفاض أسعار الفائدة ومواقف السياسات النقدية الاستيعابية في معظم البلدان.

وبالنسبة للعام 2013 فإن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة استمر على ضعفه مراوحاً ما بين ركود كما في منطقة اليورو أو تسجيل معدلات نمو اقتصادي موجبة ولكنها أقل مما تم تسجيله في العام 2012 خاصة في الولايات المتحدة الأميركية واليابان، أما في دول الأسواق الصاعدة فقد تحسنت معدلات النمو في العام 2013 مقارنة بالمعدلات المسجلة في العام 2012، إلا أنها لم تعد للمعدلات القوية المسجلة خلال عامي 2010 و2011 في أغلب هذه البلدان.

أما التوقعات حول العام الحالي 2014 حسب التحديث الأخير لأهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي فتشير إلى التحسن الملحوظ في معدلات النمو خلال النصف الثاني من العام 2013 مما سيؤدي إلى رفع تقديرات نمو الاقتصاد

[2] هنا نتعامل مع الدول العربية كمجموعتين "مجموعة تضم بلدان المنطقة المصدرة للنفط ومجموعة أخرى تضم تلك البلدان المستوردة له".
[3] بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة إلى العراق وليبيا والجزائر واليمن.

العالمي للعامين 2014 و 2015 بحوالي 3.7%، و3.9% على التوالي وهو مايرجع في مجمله إلى التعافي الذي تشهده الاقتصادات المتقدمة، وعليه فإن معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يصل إلى 2.8% في العام 2014 متخطياً النسبة المسجلة في العام 2013 والبالغة 1.9%، وسيأتي هذا التحسن من زيادة الطلب الخاص الذي سيعوض جزءاً من تراجع الطلب الحكومي الناتج عن القيود المفروضة على الإنفاق، أما منطقة اليورو فقد بدأ التحول من حالة الركود إلى التعافي ومن المتوقع أن تتلاشى معدلات النمو الاقتصادي الضحلة التي كانت سلبية في حدود 0.3 % في العام 2012 لترتفع إلى 1% في العام 2014 وإلى 1.4 في العام 2015 إلا أنه تعاف يتسم بالتباين، وفي اليابان يبقى النمو السنوي دون تغير يذكر عند معدل 1.7% وانخفاض حتى 1% في العام 2015، أيضاً فيما يخص اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية فمن المتوقع أن يزداد معدل النمو ليسجل5.1% في العام 2014 و5.4% في العام 2015، أما أبرز ما ستشهده معدلات نمو الاقتصادات الصاعدة فهو تراجع معدلات النمو في الصين عن المعدلات التاريخية المرتفعة السابقة والتي بلغت 10% إلى معدلات النمو المستهدفة والتي ستبلغ 7.5% و 7.3% في عامي 2014 و2015، أما الاقتصاد الهندي فسيشهد بعض التحسن في عامي 2014 و2015، حيث سيرتفع إلى 5.4% و 6.4% على التوالي.

لكن هذه التوقعات تبقى محفوفة بالمخاطر القديمة والجديدة ومنها تلك التي برزت مؤخراً مهددة النشاط الاقتصادي كأثر لإنخفاض التضخم في الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو.

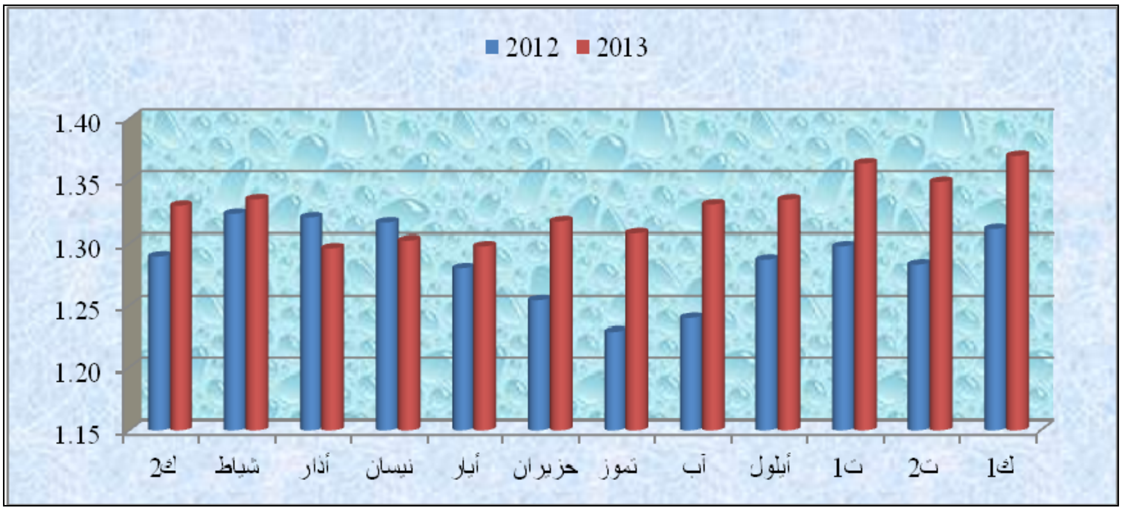
وفي المحصلة فرغم التوقعات المتفائلة بشأن نمو الاقتصاد العالمي في عام 2014، وبإمكانية عودته إلى المتوسط الطبيعي الذي ساد خلال العقود الثلاثة الأخيرة قبل الأزمة الاقتصادية العالمية ليدور حول نسبة 3.5%، إلا أن حالة عدم اليقين تبقى هي المسيطرة داخل الاقتصادات العالمية الكبرى.

1-1-1أسعار الصرف

شهد العام 2013 حدثين مميزين على صعيد أسواق صرف العملات الأجنبية وهي انخفاض قيمة الين الياباني بداية العام 2013 بشكل كبير وانخفاض حاد في عملات عدد من البلدان الناشئة والنامية مقابل الدولار خلال شهري أيار وحزيران من نفس السنة وخصوصاً في البرازيل والهند وأندونيسيا وجنوب إفريقيا وتركيا، كما انخفضت تدفقات رأس المال لهذه الدول وهناك شكوك كبيرة بانتشار عدم استقرار أسواق صرف العملات إلى عملات الاقتصادات الناشئة في العام 2014- 2015 ومن بين العملات الرئيسية الين الياباني الذي انخفضت قيمته بشكل كبير أمام الدولار الأمريكي من 80 ين للدولار الواحد في نهاية العام 2012 إلى 100 ين للدولار في آذار 2013 وسوف تكون قيمته وسطياً 102 و 104.5 في العامين 2014 و2015 على التوالي.

أما تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار فقد تراوحت بين 1.28 و 1.34 ولكن مع عدم وجود اتجاه واضح في النصف الأول من العام 2013، جاء الارتفاع في الربع الثالث ليصل إلى 1.38 ثم عاود الانخفاض في تشرين الثاني إلى 1.34 ومن المتوقع ان يشهد صرف اليورو مقابل الدولار ارتفاعاً تدريجياً ليبلغ وسطياً بحدود 1.27 و1.21 للعام 2014 و2015 على التوالي.

الشكل 1-1 أسعار صرف اليورو مقابل الدولار للسنوات 2012 و2013.



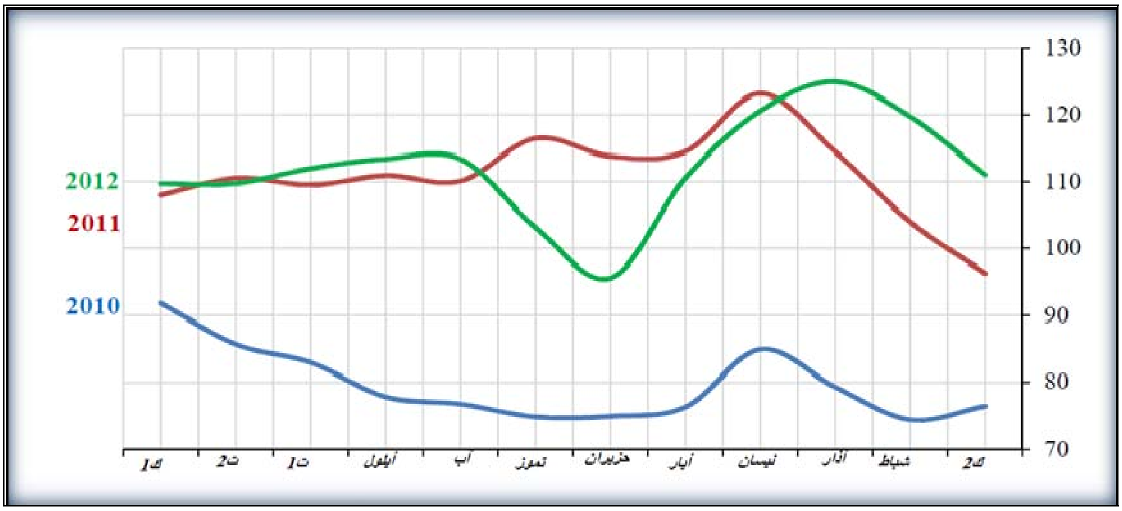
المصدر: www.e-rate.com

1-1-2 تطور قطاع النفط الخام في العالم

بلغ معدل الإنتاج العالمي اليومي من النفط الخام في عام 2012 حوالي 88.9 مليون برميل مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 1.6%عن عام 2011، وبلغ الاحتياطي العالمي المثبت في عام 2012 حوالي 1325 مليار برميل، هذا وقد بقيت أسعار النفط الخام مستقرة نسبياً وإن كانت لا تزال مرتفعة منذ أوائل عام 2011، حيث سجل متوسط سعر بيع البرميل حوالي 105دولارات أمريكية خلال العامين الماضيين 2012 و2013.

شهدت سوق النفط العالمية في العام 2012 وفرة في العرض نتيجة انتعاش الإنتاج الليبي وزيادة إنتاج البلدان المصدّرة للنفط وخاصة المملكة العربية السعودية، وقد تباين مستوى العرض مع فتور الطلب جراء تباطؤ النشاط الاقتصادي لاسيما في البلدان المصنعة وبعض البلدان الناشئة كالصين التي عرفت تقلبات شديدة تعود لعوامل جيوسياسية، أما أسعار النفط للعام 2012 فقد بلغت ذروتها في بداية شهر آذار حيث وصل سعر برميل برنت إلى حوالي 126 دولار و 109 دولارات للخفيف الأمريكي بناءً على قرار بلدان الاتحاد الأوروبي فرض حظر نفطي على إيران ثم انخفضت انخفاضاً واضحاً في حزيران إلا أنها عاودت إلى الارتفاع من جديد خلال شهري آب وأيلول من نفس السنة نتيجة للتوترات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط. واختتم العام 2012 بتسجيل انفراج للأسعار عند مستوى 112 دولار تقريبا في المعدل بالنسبة لبرميل البرنت و 94 دولار للخفيف الأمريكي وهي أسعار تقارب ما تم تسجيله في سنة 2011 (الشكل 2.1).

الشكل 2-1 التطور الشهري للأسعار العالمية للبرنت للأعوام 2010 – 2011- 2012.

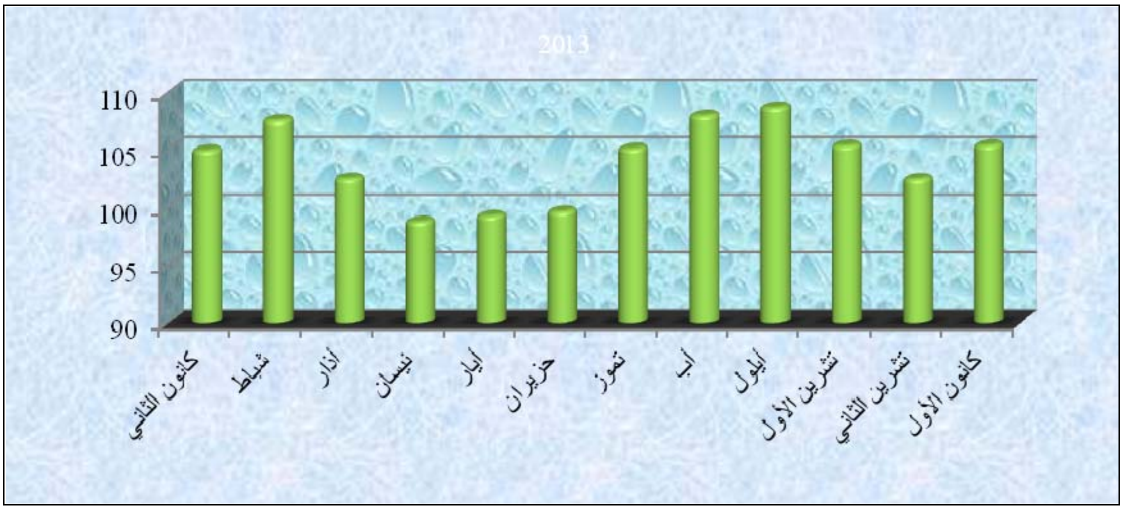


المصدر: الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

خلال النصف الأول من العام 2013 شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضاً بعد صعودين متتاليين في كانون الثاني وشباط حيث وصل سعر البرميل إلى حوالي 107 دولار ثم بدأت بالتراجع منذ منتصف شهر آذار لتبلغ مستويات تقل عن 110 دولار، فيما سجلت أسعار الخفيف الأمريكي تقلبات هامة نسبياً تراوحت بين 90 و 95 دولار للبرميل خلال شهر آذار وتعزى هذه التطورات إلى التدهور الذي عرفه الظرف الاقتصادي العالمي وخاصة تباطؤ النمو في الصين والانكماش في منطقة اليورو ، وهو ما خفف من الضغوط المسلطة على الأسواق، ومع ذلك ارتفعت أسعار النفط خلال شهري تموز وآب وأيلول مع تصاعد التوترات السياسية في سورية، حيث ارتفع سعر نفط برنت بحوالي 18 دولار للبرميل الواحد ليصل في غضون شهرين إلى 117دولار للبرميل وفي وقت لاحق من نفس العام، تراجع إلى 108 دولار للبرميل نتيجة إحراز تقدم في اتفاق التخلي عن الأسلحة الكيميائية.

وأشارت مصادر السوق إلى تراوح حركة الأسعار لبرميل البرنت حوالي 110 دولار للبرميل خلال الربع الاول من عام 2014 ويدعم هذا التوجه عدة أمور منها إجمالي إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك الذي بدأ بالانخفاض منذ أيلول 2013 واستمر عند مستويات تقل عن السقف الإجمالي للإنتاج الذي تم التوافق عليه وهو 30 مليون .برميل يومياً و بقي مستوى الإنتاج يقل عن 30 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2014، وهو مؤشر داعم لاستقرار الاسعار.

الشكل 1-3 أسعار برميل النفط (برنت) بالدولار الأمريكي خلال العام 2013.



المصدر: http://www.indexmundi.com

2-1 التجارة الدولية

وصلت قيمة التجارة العالمية حسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية للعام 2012 إلى حوالي 37002 مليار دولار وبزيادة طفيفة عن العام 2011 بلغت 1% حيث كانت قيمتها 36638 مليار دولار في العام المذكور، وشكلت التجارة الأوروبية حوالي 37% و35% للسنوات 2011 و2012 على التوالي من إجمالي التجارة العالمية وهي النسبة الأكبر بالنسبة للأقاليم الأخرى إلا أن حجم التجارة في أوروبا تراجع بنسبة 5% في العام 2012 مقارنة بالعام 2011 وربما يعود ذلك لحالة الركود الاقتصادي المتواصل في منطقة اليورو خلال السنوات السابقة والتراجع الكبير للإنتاج في بعض الدول الأعضاء التي تأثرت بالسياسات المالية التقشفية وتدهور الثقة في اقتصاديات منطقة اليورو نتيجة عدم فعالية التدابير المتخذة من قبل السلطات للتخفيف من مخاطر عدم الاستقرار وتأثير السياسة المالية التقشفية على الطلب الداخلي، كما يتوقع أن تسجل القوى الاقتصادية الكبرى في هذه المنطقة وتيرة نمو ضعيفة ومعدلات بطالة مرتفعة، أما حجم التجارة مع باقي الأقاليم فقد تطور بنسب متفاوته إلا أن الزيادة الأكبر امتصتها دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

1-2-1 المناطق الرئيسية للتجارة العالمية

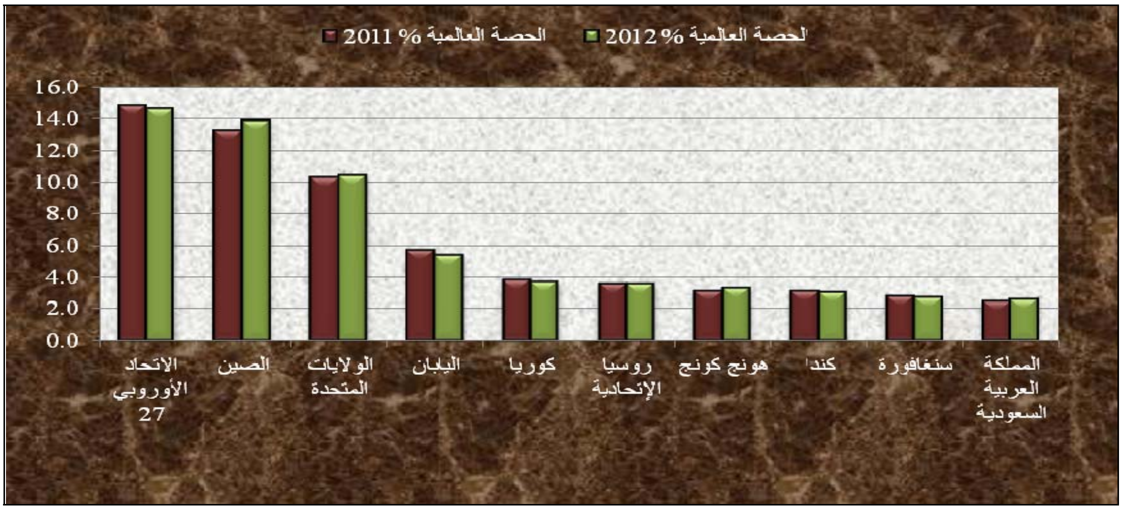
تطورت صادرات العالم خلال متوسط الفترة (2003- 2005) – 2012 بمعدل نمو سنوي وصل إلى 11.2%، حيث بلغت قيمة الصادرات العالمية للعام 2012 بحدود 18401 مليار دولار وقد تزايد حجم الصادرات في كل دول العالم بنسبة ضئيلة بلغت 0.4% في العام 2012 مقارنة بالعام 2011، وكان معدل التزايد أكبر من المعدل العالمي بالنسبة لدول الشرق الأوسط وإفريقيا ودول أمريكا الشمالية نظراً لتركز الدول النفطية فيها، بينما تراجع حجمها بالنسبة لأوروبا ودول أمريكا الوسطى والجنوبية بمعدل 4% و1.3% على التوالي في العام 2012 مقارنة بالعام 2011 الجدول المرفق (2.1).

أما على صعيد الإستيراد فقد حصل تزايد في حجم الواردات في كافة المناطق باستثناء أوروبا التي تراجعت وارداتها بنسبة 5.7% في العام 2012 عن العام السابق ويمكن أن يعود ذلك إلى إنخفاض الطلب في العديد من الدول بسبب حالة الركود الاقتصادي وإرتفاع نسبة البطالة، بالرغم من زيادة معدل نموها السنوي خلال الفترة (2003- 2005) – 2012 الجدول المرفق (3.1).

2-2-1 أهم الدول التجارية

احتل كلٌّ من الاتحاد الأوروبي (27) والصين والولايات المتحدة واليابان وكوريا وروسيا الاتحادية وكندا وهونغ كنج وسنغافورة والمملكة العربية السعودية على التوالي مراكز أهم عشرة دول مصدرة في العالم للعامين 2012 و 2011 وقد شكلت قيمة صادراتها من إجمالي صادرات العالم حوالي 63.5% و 63.3% على التوالي خلال العامين المذكورين، وهو ما يشكل أكثر من نصف تجارة العالم، ولايزال الاتحاد الأوروبي يتصدر قائمة كبار المصدرين العالميين حيث بلغت قيمة صادراته الخارجية 2167 مليار دولار في العام 2012 وهو ما يمثل 15% من إجمالي الصادرات العالمية، أما الصين فقد وصلت قيمة صادراتها 2049 مليار دولار في العام 2012 وبزيادة قدرها 151 مليار دولار عن العام 2011، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت قيمة صادراتها إلى العالم 1546 مليار دولار وهو مايشكل 10.5% من حصتها في الصادرات العالمية (الجدول 3.1)، مع الإشارة إلى تراجع حجم صادرات كلاً من اليابان وكوريا وسنغافورة في العام 2012 عن العام 2011 وفيما يلي الشكل الذي يظهر الحصص العالمية للصادرات للعامين 2011 و 2012.

الشكل 1-4 حصص أهم الدول المصدرة من التجارة العالمية، 2011 و2012، %.



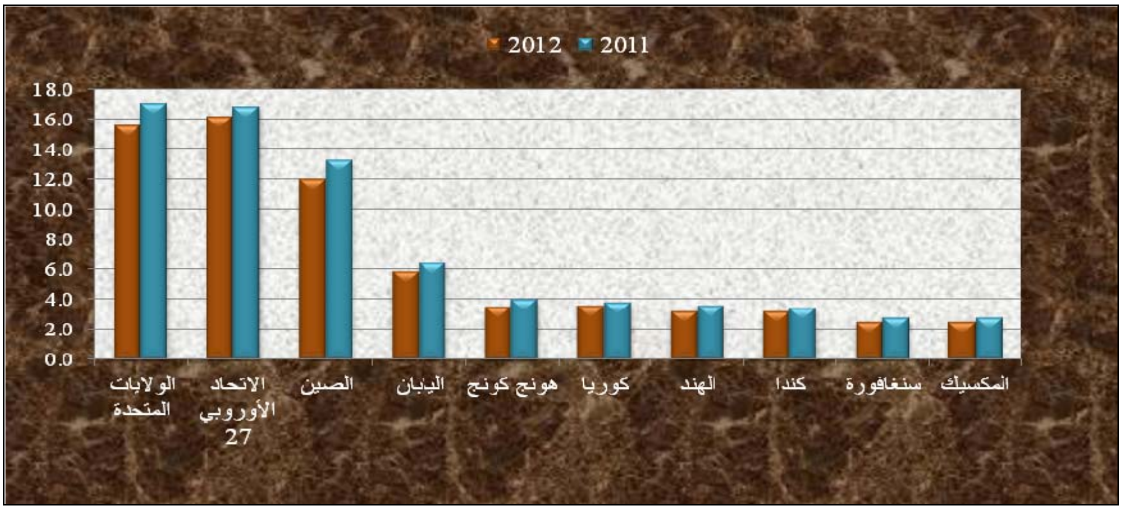
المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 4.1

بالنسبة للاستيراد، فقد تراجعت قيمة البضائع والسلع في العام 2012 على مستوى العالم[4] بنسبة 5.6%عن العام 2011 ويمكن أن يعود ذلك إلى ضعف الطلب العالمي بسبب ارتفاع معدل البطالة بشكل عام وأزمة منطقة اليورو ، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز التجاري الأول على مستوى العالم، حيث بلغت حصتها من التجارة العالمية ما يعادل 17% وقد حققت أعلى القيم في تجارة البضائع والسلع (استيراد + تصدير) والتي وصلت إلى حوالي 3882 مليار دولار مسجلة عجزاً في ميزانها التجاري بحدود 790 مليار دولار للعام 2012، كما شهدت معظم دول الاتحاد الأوروبي انخفاضاً في وارداتها في العام 2012 بسبب المشاكل البنيوية في منطقة اليورو أما الصين التي احتلت المركز الثالث عالمياً في الاستيراد فقد سجلت فائضاً في ميزانها التجاري بحدود 231 مليار دولار وقد بلغت حصتها العالمية 13.3% من واردات العالم في العام 2012، هذا ومن الجدير بالذكر أن الصين أصبحت المستورد الرئيسي الثاني للوقود بعد

[4] باستثناء التجارة الأوروبية الداخلية.

الاتحاد الأوروبي حيث انخفضت مستوردات الولايات المتحدة بما يعادل 17.1% جراء زيادة الإنتاج المحلي، والمخطط التالي يبين الحصص العالمية للواردات للعامين 2011 و 2012.

الشكل 5-1 حصص أهم الدول المستوردة من التجارة العالمية، 2011 و2012، %.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 5.1

3-1 تطورات التجارة الزراعية العالمية

بقيت الأسعار العالمية للمواد الغذائية متقاربة خلال عامي 2011 و2012 إلا أن الجفاف الذي ضرب الولايات المتحدة وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أدى إلى انخفاض الإنتاج للموسم 2012 – 2013 وخاصة بالنسبة للحبوب مما أدى للتخزين والمضاربة في الأسواق العالمية وكان له الأثر البالغ في الضغط على أسعار بعض المواد الغذائية. القضية الرئيسية التي تواجه الزراعة العالمية الآن هي كيفية زيادة الإنتاجية بطريقة أكثر استدامة لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء والأعلاف والوقود والألياف.

وحسب احصائيات منظمة التجارة العالمية بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية في العالم حوالي 1656.7 مليار دولار للعام 2012 وبتراجع نسبي بسيط عن العام 2011 بحوالي 0.2% نتيجة الانكماش في الأسعار، وقد شكلت نسبة إجمالي صادرات المنتجات الزراعية 9.2%من إجمالي الصادرات السلعية العالمية. هذا وقد انخفضت أسعار المواد الغذائية في العام 2012 بنسبة 0.4% في حين ازدادت قيمة المواد الخام زيادة متواضعة بنسبة 1.6%.

1-3-1 التجارة الزراعية حسب المناطق

حصل بشكل عام تراجع واضح في الصادرات للمنتجات الزراعية لأغلب المناطق على مستوى العالم في العام 2012 عما كانت عليه في العام 2011 بنسب تراوحت بين 0.4% لآسيا، و3.6 لمنطقة الشرق الأوسط والتي بلغت قيمة صادراتها الزراعية حوالي 30 مليار دولار ومن الممكن أن يعود ذلك إلى المخاطر الاستراتيجية المتجددة بمنطقة الشرق الأوسط بالإضافة لتراجع الإنتاج كنتيجة للآثار العكسية للظروف المناخية لدى العديد من الدول في العالم، إلا أن المنطقتين اللتين سجلتا زيادة في الصادرات الزراعية خلال العام 2012 عن العام 2011 كانتا اتحاد الدول المستقلة بنسبة 15% ودول أمريكا الشمالية بنسبة 2.5% (الجدول المرفق 6.1).

ومع ذلك ما زالت صادرات أوروبا تتصدر الصادرات الزراعية العالمية بفارق كبير عن المناطق العالمية الأخرى حيث بلغت في العام 2012 أكثر من 657 مليار دولار وشكلت 39.7% من إجمالي الصادرات الزراعية العالمية وبتراجع قدره 2% عن العام 2011، تلتها آسيا التي بلغت قيمة صادراتها الزراعية 385 مليار دولار و 384 مليار دولار للعامين 2011 و 2012 على التوالي وقد سجلت صادراتها الزراعية 23.2% من إجمالي صادرات العالم الزراعية رغم الانخفاض عن العام 2011 (الجدول 6.1)، كما تراجعت الصادرات الزراعية لكل من أمريكا الوسطى والجنوبية وأفريقيا في العام 2012 بنسب 0.9% و1.3% على التوالي قياساً بما كانت عليه في العام السابق (الشكل 6.1)

الشكل 1-6 الحصص الاقليمية من الصادرات الزراعية العالمية للعامين 2011 و2012، %.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 6.1

على صعيد الاستيراد انخفضت الواردات الزراعية لأوروبا الغربية بالرغم من الفارق الكبير في قيمة الواردات بينها وبين المناطق الأخرى حيث بلغت قيمة وارداتها 664 و689 مليار دولار للعامين 2012 و2011 على التوالي وبتراجع قدره 3.7% في حين زادت قيمة الواردات الزراعية لباقي المناطق في العالم وقد كانت نسبة الزيادة 4.3% للشرق الأوسط و 3.3 و 2.6 لأمريكا الوسطى والجنوبية وأمريكا الشمالية على التوالي.

الشكل 1-7 الحصص الاقليمية من الواردات الزراعية العالمية للعامين 2011 و2012، %.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 6.1

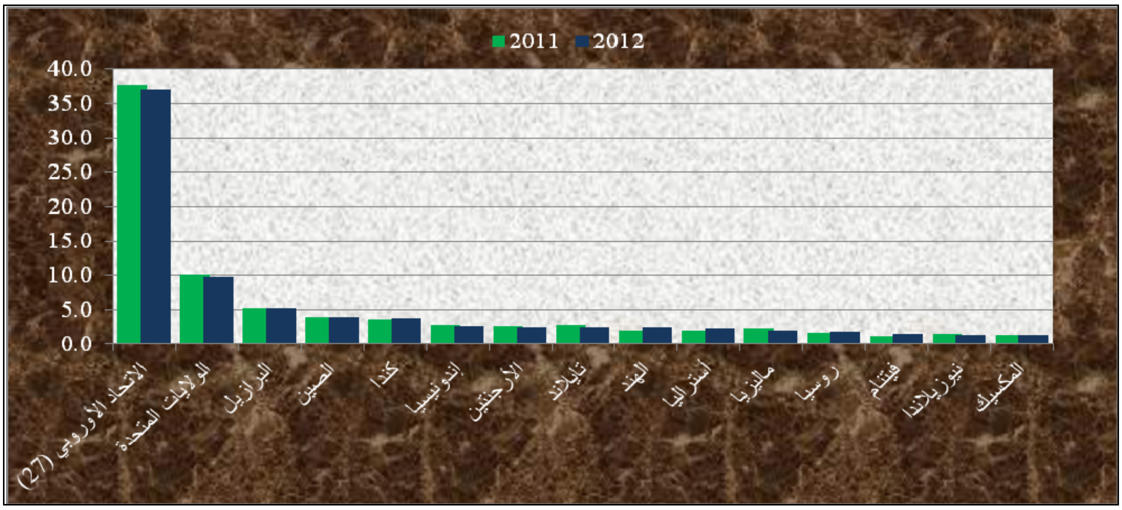
1-3-2 أهم الدول التجارية الزراعية

احتل الاتحاد الأوروبي وخاصة الدول الرئيسية فيه[5] في حال لم تستثن تجارته الداخلية المركز الأول ضمن قائمة المصدرين الرئيسيين للمنتجات الزراعية في العالم والتي بلغت حوالي 613 مليار دولار في العام 2012 وبتراجع بسيط بحدود 2% عن العام 2011 ويمكن أن يكون السبب الأساسي لهذا التراجع هو المشاكل الهيكلية لمنطقة اليورو ويحتل الاتحاد الأوروبي المركز الثاني في حال استثنيت تجارته الداخلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تنخفض صادراته في هذه الحالة إلى 163 مليار دولار.

وحسب اتحاد صادرات الغذاء والمنتجات الزراعية الألماني فإن صادرات المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمعدات الزراعية بلغت خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2012 بحدود 78 مليار دولار بزيادة نسبتها 4.8% عن الفترة نفسها من العام السابق كما زادت الصادرات إلى الصين بنسبة 85%، في الوقت نفسه زادت صادرات المنتجات الزراعية والمواد الغذائية الألمانية لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة 3.1% رغم معاناة العديد من هذه الدول من الركود الاقتصادي.

هذا وسجلت نصف الدول العشرة الأوائل في تصدير المنتجات الزراعية نمواً باستثناء اندونيسيا والأرجنتين وتايلاند وماليزيا التي سجلت تراجعاً ملحوظاً عن العام 2011 (المرفق 8.1) أما الشكل التالي فيظهرالحصص لأهم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في السوق العالمية.

الشكل 1-8 حصص أهم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية للعاميين 2011 و2012 %.



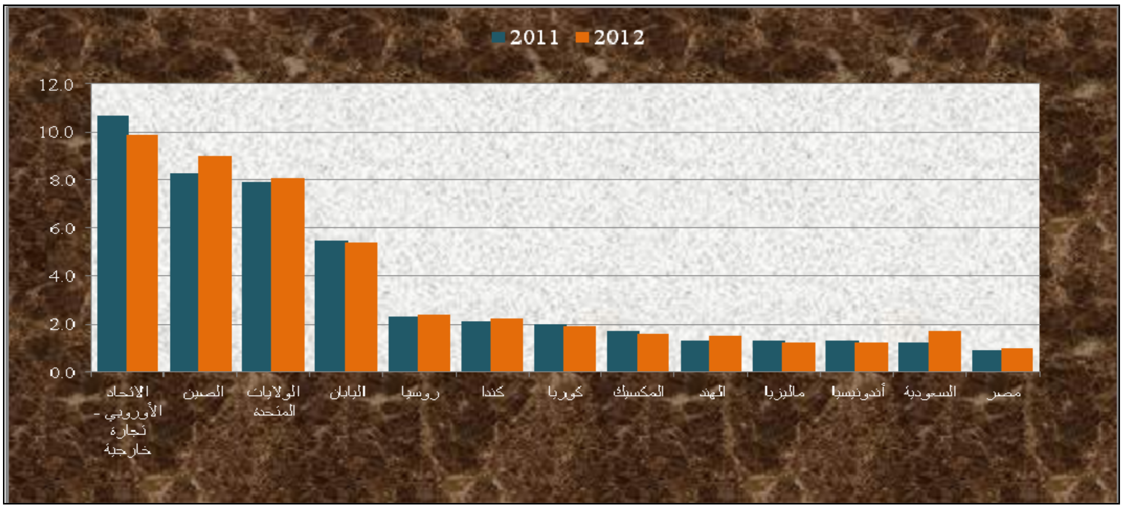
المصدر: إحصائيات منظمة التجارة العالمية – الجدول 8.1

بالنسبة للاستيراد الزراعي العالمي، بقي الاتحاد الأوروبي المستورد الأول على مستوى العالم سواءً تم استثناء تجارته الداخلية أم لم تستثن، وبالرغم من تراجع مستورداته مع تجارته الداخلية بحدود 4.7% عما كانت عليه في العام 2011 فقد بلغت قيمتها 623 مليار دولار وبلغت بدون تجارته الداخلية 173 مليار دولار، أما الصين فقد احتلت في العام 2012 المرتبة الثانية من حيث المستوردات الزراعية والتي بلغت حوالي 157 مليار دولار وبمعدل زيادة 8.3% عما كانت عليه في العام 2011 وقد ازدادت الحصة الصينية الاستيرادية العالمية بشكل ملموس بسبب تراجع الإنتاج الزراعي المحلي مع بقاء الطلب على المنتجات الزراعية مرتفعاً مما شكل ضغوطاً إضافية على السوق العالمية، أما بالنسبة

[5] فرنسا - ألمانيا – هولندا- بريطانيا- إيطاليا – إسبانيا.

للولايات المتحدة فقد بلغت قيمة المستوردات للمنتجات الزراعية فيها حوالي 142 مليار دولار مشكلة 8.1% من الحصة العالمية في العام 2012، وتراجعت الحصة العالمية لليابان بشكل طفيف حيث بلغت 5.5% و5.4 للعامين 2011 و2012 على التوالي. ويبين الجدول 9.1 الحصص الاستيرادية للمنتجات الزراعية في السوق العالمية للدول الرئيسية المستوردة.

الشكل 1-9 الحصص الاستيرادية الزراعية في السوق العالمية لأهم الدول المستوردة الزراعية للعامين 2011 و2012 %.



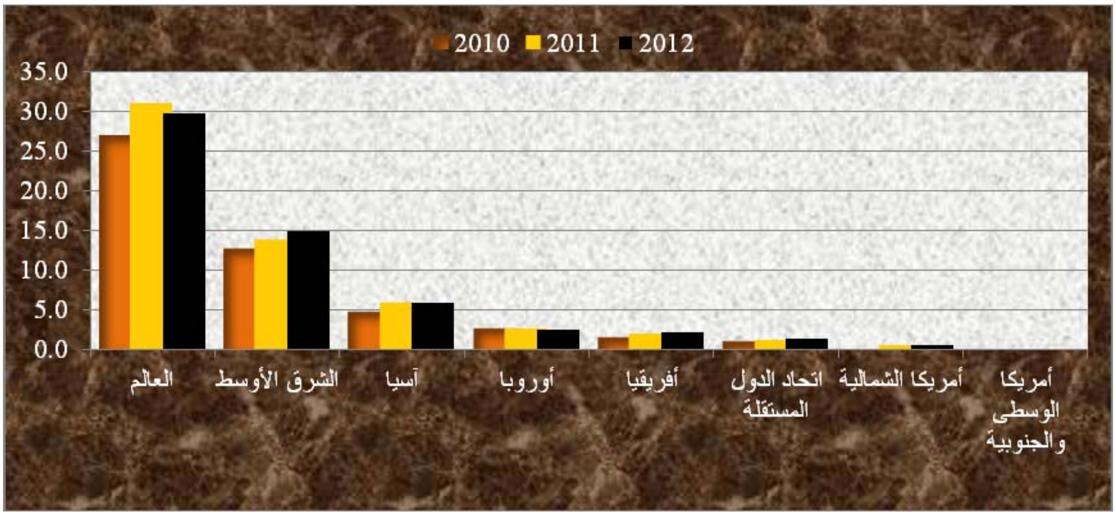
المصدر: إحصائيات منظمة التجارة العالمية – الجدول 9.1

1-3-3 التجارة الزراعية في الشرق الأوسط

تزداد أهمية دور التجارة الزراعية في مجال الأمن الغذائي في الشرق الأوسط باستمرار، ويتأثر إنتاج السلع الزراعية بالظروف المناخية والمستوى التقني المتوفر في المنطقة وتمثل واردات الشرق الأوسط بشكل عام حوالي ثلث الحبوب المتداولة عالمياً، لذلك تأثرت المنطقة بشدة أثناء أزمة الغذاء العالمية في العام 2008، حيث استنزفت أسعار الواردات المرتفعة الاحتياطي الأجنبي الشحيح للدول الفقيرة وبذات الوقت شكلت قلقاً للبلدان الغنية المصدرة للنفط عندما أعلنت الدول المصدرة للغذاء مثل روسيا والأرجنتين وفيتنام عن فرض قيود على التصدير، وكانت ردود الفعل متنوعة، فقد رفعت بعض الدول من قيمة الإعانات لمواجهة ارتفاع الأسعار وزيادة تخزين المواد الغذائية الاستراتيجية، في حين أعلنت الدول الغنية عن استثمارات زراعية في الخارج. وفي بعض الأحيان لم تكن رؤى الاكتفاء الذاتي الغذائي خياراً بالنسبة للشرق الأوسط الذي يعاني شحاً في المياه وتغير أحوال الإنتاج الغذائي الدولي ونظم التوزيع فحسب، ولكنها كانت أيضاً نتيجة لذاكرتها الجماعية للتحديات الماضية الخاصة بتحقيق أمنها الغذائي.

يظهر الجدول المرفق 10.1 تراجعاً في قيمة صادرات الشرق الوسط إلى العالم من 30.89 مليار دولار في العام 2011 إلى 29.77 مليار دولار في العام 2012 أي ما يعادل 4% ويمكن أن يعود ذلك لعدة عوامل منها الظروف المناخية التي مرت على المنطقة والتعرفة الجمركية المرتفعة والقيود التي لاتزال مفروضة على الحصص التجارية ودعم المزارعين في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي عصفت بمجموعة من هذه الدول، علماً أن صادرات الشرق الأوسط الزراعية فيما بينها ارتفعت في العام 2012 بأكثر من 7% عما كانت عليه في العام 2011 وهو مايعكس تطور تجارة المنتجات الزراعية البينية فيما بين دول المنطقة والشكل التالي يوضح ذلك:

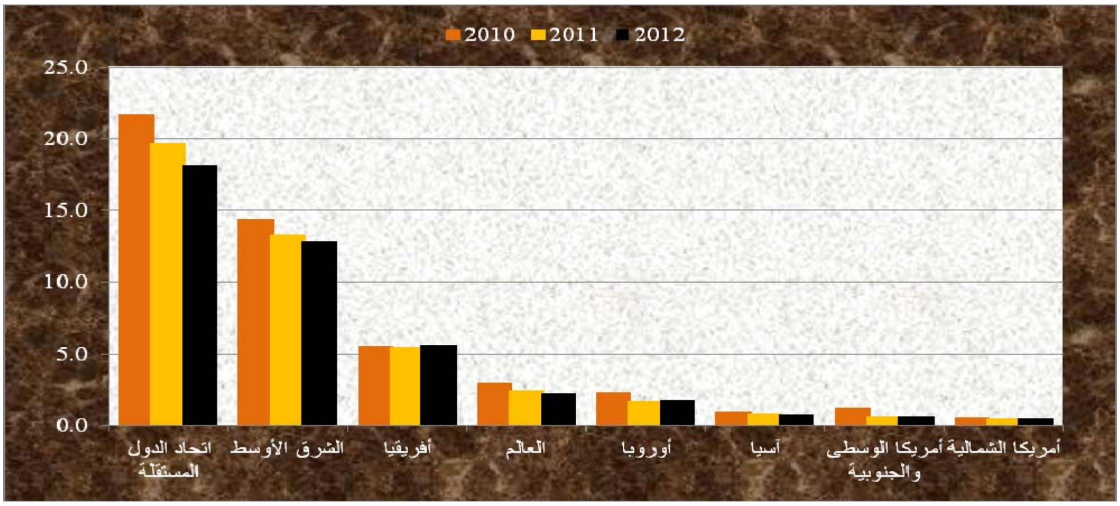
الشكل 1-10 صادرات الشرق الأوسط الزراعية إلى المناطق المختلفة في العالم، مليار دولار.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 10.1

أما فيما يتعلق بحصة الصادرات الزراعية الشرق أوسطية من إجمالي صادرات السلع على مستوى المناطق في العالم فقد استمرت بالإنخفاض بشكل واضح على مستوى كل المناطق وبنسب متفاوتة بلغت 18% في العام 2012 مع اتحاد الدول المستقلة وبتحسن بسيط عما كان عليه في العام 2011 والتي سجلت تراجعاً وصل إلى 21.7%، باستثناء نسبة صادرات الشرق الأوسط الزراعية مع أفريقيا والتي شهدت ارتفاع بسيط وصل إلى 5.6%. وبشكل عام نستطيع القول بأن ازدياد حصة الزراعة من إجمالي الصادرات المناطقية لا يرتبط بزيادة الكميات المصدرة فقط وإنما يعود إلى التغيرات في أسعار السلع الزراعية والتي شهدت ارتفاع خلال السنوات الماضية الشكل (11.1) يوضح التباينات بين المناطق

الشكل 1-11 نسبة الصادرات الزراعية من اجمالي صادرات الشرق الأوسط لكل منطقة، 2010 – 2012، %.

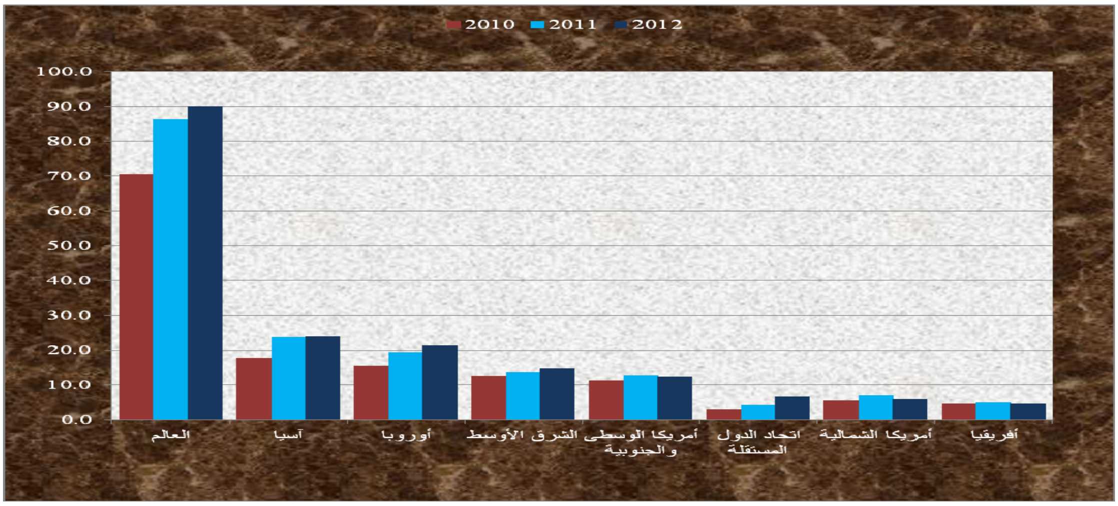


المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 10.1

هذا وتعتبر منطقة الشرق الأوسط سوقاً أساسية للمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية، وقد أدى اعتماد المنطقة على الاستيراد بشكل عام إلى وضعها مع الدول المستوردة بشكل كبير للغذاء مثل اليابان وكوريا الجنوبية بحيث تحتاج للاستيراد على مدار العام ويتأثر توزيع مصادر استيرادها بمجموعة من التطورات المتعلقة بالظروف المناخية كالجفاف والفيضانات في الدول المصدرة للغذاء بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار والتراجع في المخزون العالمي لبعض الأغذية،

وكما نلاحظ من الشكل (12.1) فإن الواردات الزراعية من آسيا وأوروبا واتحاد الدول المستقلة قد تزايد بشكل ملحوظ، كما هو بالنسبة لواردات الشرق أوسط البينية، بينما تراجعت في كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والجنوبية وأفريقيا.

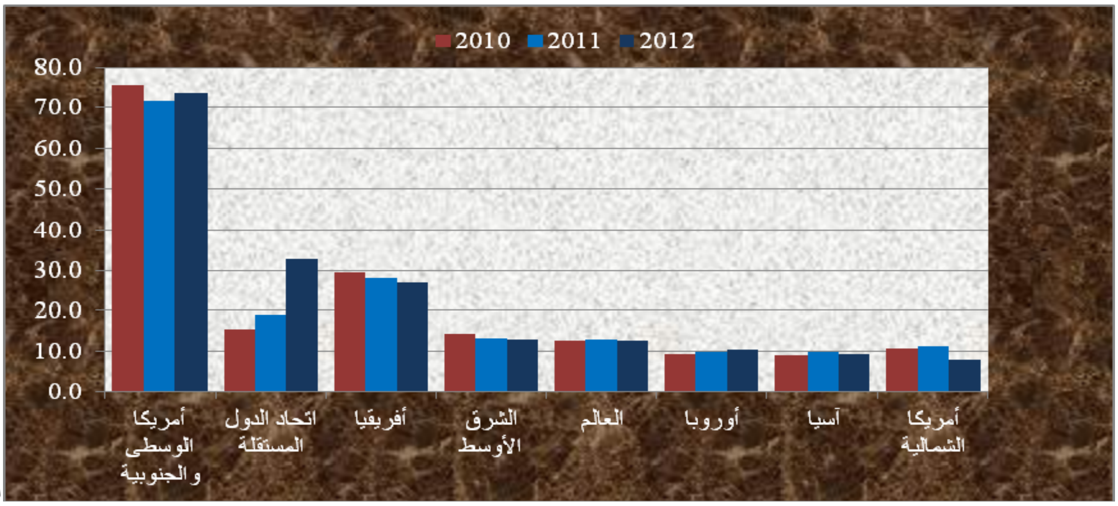
الشكل 1-12 واردات الشرق الأوسط الزراعية من المناطق المختلفة في العالم، مليار دولار للأعوام 2010 – 2012.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 10.1.

شكلت واردات الشرق الأوسط الزراعية في العام 2012 جزءاً هاماً من إجمالي السلع حيث وصلت إلى 12.6% وبتراجع بسيط بأقل من 1% عن العام السابق إلا أن نسب الاستيراد من المناطق العالمية تباينت بشكل واضح وربما يعود ذلك إلى نوعية المنتجات الزراعية المستوردة من كل منطقة حيث وصلت إلى 73.6% من أمريكا الوسطى والجنوبية والتي تشكل أغلب صادراتها للشرق الأوسط الموز والسكر والحبوب وبمعدل زيادة بلغ حوالي 3% عن العام السابق، كما وصلت النسبة إلى 32.8% بالنسبة لاتحاد الدول المستقلة و 27.% بالنسبة لأفريقيا و10.3 بالنسبة لأوروبا، أما الواردات الزراعية البينة فقد شكلت نسبتها 12.9% (انظر الشكل التالي).

الشكل 1-13 نسبة الواردات الزراعية من اجمالي واردات الشرق الأوسط من كل منطقة 2010 – 2012، %.



المصدر:

موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 10.1

4-3-1 دراسة لأهم السلع الزراعية في العالم

الحبوب

يتم تقريباً إنتاج نصف كمية إنتاج العالم من الحبوب في ثلاثة دول رئيسية هي الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند، حيث انتجت الصين في العام 2012 حوالي 479 مليون طن تلتها الولايات المتحدة بكمية قدرها 354 مليون طن ثم الهند بكمية قدرها 230 مليون طن، وينتج الاتحاد الأوروبي ككل 274 مليون طن. وقد بلغ حجم الإنتاج العالمي من الحبوب 2348 مليون طن و2284 مليون طن للأعوام 2012[6] و2013 على التوالي مسجلاً تراجعاً قدره 2.7% عن العام 2012 ويعود هذا الانخفاض إلى الجفاف الذي ضرب مجموعة من الحبوب الرئيسية في العالم وخاصة الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر المنتج الأكبر لهذا المحصول والقمح في روسيا وكازاخستان وأوكرانيا وأستراليا والتي تعتبر كل واحدة منهم مصدر رئيسي للقمح، كما سجل الاستهلاك العالمي[7] المتوقع للعام 2013 تراجعاً طفيفاً بحوالي 0.6% عن العام السابق ليبقى أعلى من الإنتاج العالمي، حيث بلغ حجم الاستهلاك 2313.9 مليون طن. وحسب تقديرات الفاو فإن الانخفاض الإجمالي في الإنتاج يعود إلى انخفاض بنسبة 5.5% لمحصول القمح و 2.5% للحبوب الخشنة مع زيادة عالمية متوقعة في محصول الأرز تصل إلى 0.7% عن الرقم القياسي المسجل في العام السابق (الفاو، 2012)، هذا وقد كان للعوامل المناخية وخاصة الجفاف الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء كبيرة من أوروبا ووسط آسيا دور رئيسي في نقص إنتاج كل من القمح والحبوب الخشنة، ومن المقدر أن يكون المخزون العالمي قد انخفض إلى 497.7 مليون طن مع نهاية العام 2013 أي بما يقل عن 4.8% عن بداية موسم 2013 حيث سجل 522.6 مليون طن.

أما حجم التجارة[8] العالمية للحبوب فقد بلغ 293.5 مليون طن في العام 2012 مسجلاً انخفاضاً واضحاً بحدود 6.8% عن العام السابق، وتعتبر الأرجنتين وأستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة البلدان الرئيسية المصدرة للحبوب، وقد توقع مجلس الحبوب العالمي في التقرير الصادر في شباط الماضي أن يحقق الموسم 2014/2013 لمحصول الحبوب وفراً بمقدار 52 مليون طن معوضا العجز المتوقع للموسم 2013/2012 والذي بلغ 27 مليون طن.

القمح

يعد محصول القمح من محاصيل الحبوب الغذائية الرئيسية والإستراتيجية الذي يُعتمد عليه بشكل رئيسي، وقد انخفض الإنتاج العالمي من 696 مليون طن في الموسم 2011/ 2012 إلى 661.2 للموسم 2012/2013 بتراجع قدره 5.5%، متأثراً إلى حد كبير بفترات الجفاف التي سادت شرق أوروبا ووسط آسيا وأما الانخفاض الأكبر فكان من نصيب اتحاد الدول المستقلة حيث انخفض إنتاج أكبر الدول المنتجة للقمح متمثلة في كازاخستان وروسيا وأوكرانيا بحوالي 36 طن، هذا ويقدّر أن الاستهلاك العالمي لهذا المحصول في العام 2012/ 2013 بلغ 687 مليون طن مسجلاً انخفاضاً ضئيلاً وبنفس الوقت يتجاوز للعام الثاني على التوالي حجم الإنتاج العالمي، مما سيساهم في خفض استخدامه كعلف بعد أن وصل أوجه في الفترة 2012/2011، إلا أن معدل استخدامه يبقى أعلى من المتوسط بسبب النقص في إنتاج الذرة، أما

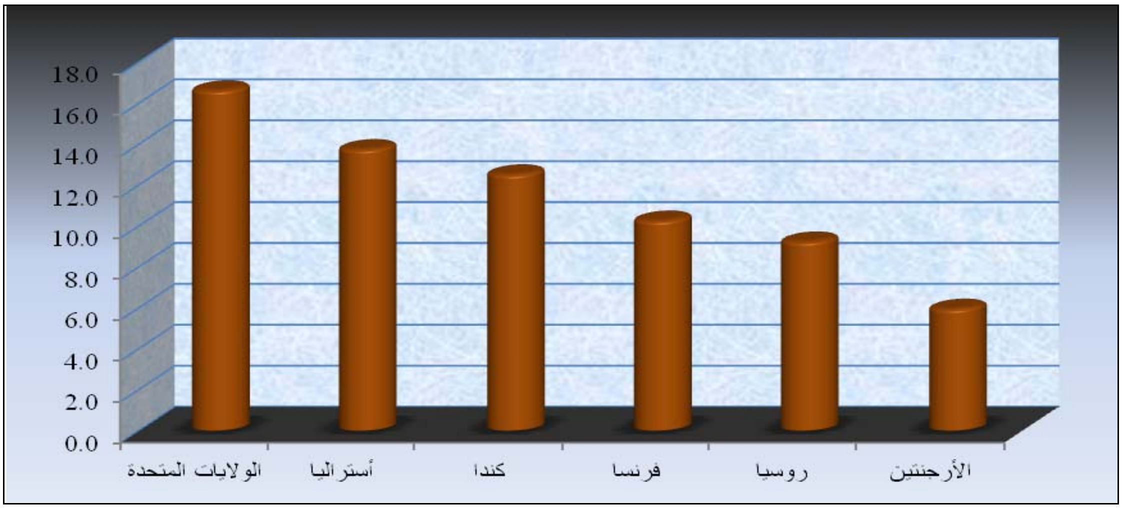
[6] الأرقام تقديرية للعام 2012 وللعام 2013.
[7] يتضمن الأستهلاك العالمي للعام 2013: الغذاء 1082 مليون طن والعلف الحيواني 787.7 مليون طن واستخدامات أخرى 443.9 مليون طن.

[8] صادرات تموز وحزيران للقمح والحبوب الخشنة وصادرات الأرز لكانون الثاني وكانون الأول.

مستوى المخزون العالمي المتبقي بنهاية موسم الحصاد المنتهي في العام 2013 فقد سجل 167 مليون طن وبتراجع قدره 11.9 عن العام 2012.

أما الصادرات العالمية للعام 2012 وحسب بيانات الأمم المتحدة فقد بلغت قيمتها 48.7 مليار دولار وبزيادة تعادل 3% قياساً بالعام السابق، وقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية كبار المصدرين العالميين للقمح، حيث وصلت قيمة صادراتها إلى 8.1 مليار دولار أي ما يعادل 16.6% من إجمالي الصادرات العالمية، تلتها استراليا وكندا وفرنسا بقيم 6.7 مليون دولار و6.1 مليون دولار و5 مليون دولار على التوالي، وبالنظر[9] إلى متوسط السعر التصديري للطن الواحد من القمح حسب أهم الدول المصدره له نلاحظ أن هناك أربع دول تقوم بالتصدير بمتوسط سعر يقل عن المتوسط العام وهي الاتحاد الروسي أقل بمقدار 73 دولاراً وأوكرانيا أقل بمقدار 54 دولاراً والبرازيل أقل بمقدار 18 دولاراً والأرجنتين أقل بمقدار 17 دولار. الشكل التالي يبين المصدرين الرئيسيين للقمح على مستوى العالم.

الشكل 1-14 أهم المصدرين العالميين للقمح، 2012، %.

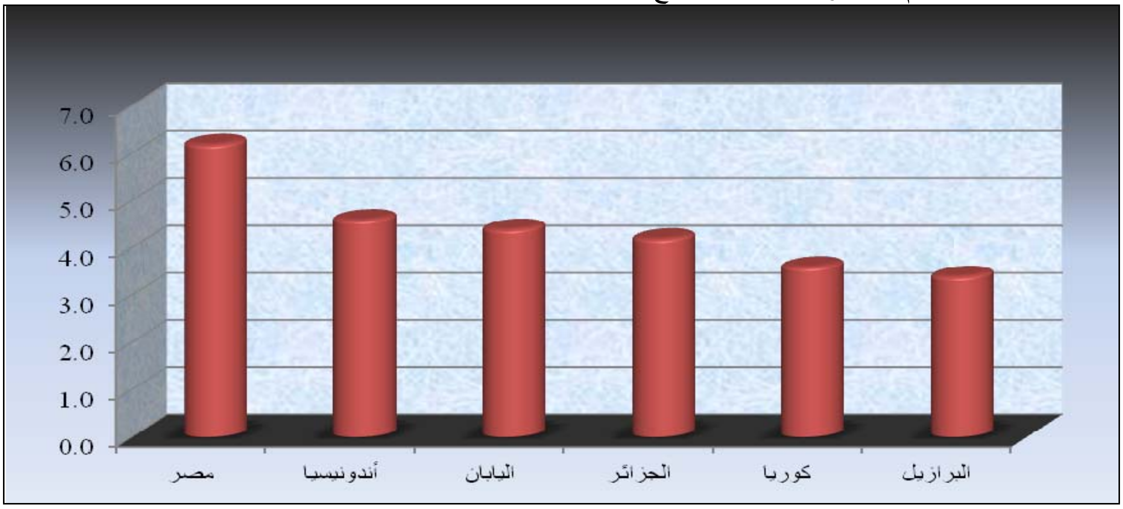


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة.

فيما يخص جانب الاستيراد، فقد بلغ إجمالي قيمة واردات العالم من القمح قرابة 51 مليار دولار للعام 2012 وأصبحت مصر أكبر المستورين العالميين لنفس العام بعد أن كانت في المركز الثالث في العام 2009 وقد بلغت قيمة وارداتها 3.1 مليار دولار، ومن الملاحظ تقدم أندونيسيا لتصبح ثاني مستورد في العالم وتلاها اليابان، كما ظهرت كوريا على قائمة الدول الرئيسية المستوردة للقمح في العام 2012 وقد تراوحت الحصص العالمية للمستوردين الرئيسيين بين 6.2% و 3.4% مما يعكس عدم تمركز الواردات العالمية من القمح في دول معينة وتوزعها بشكل متقارب في العديد من الدول مع إختلاف الترتيب الشكل (15.1).

[9] http://www.alwatannews.net

الشكل 1-15 أهم المستوردين العالميين للقمح، 2012، %.

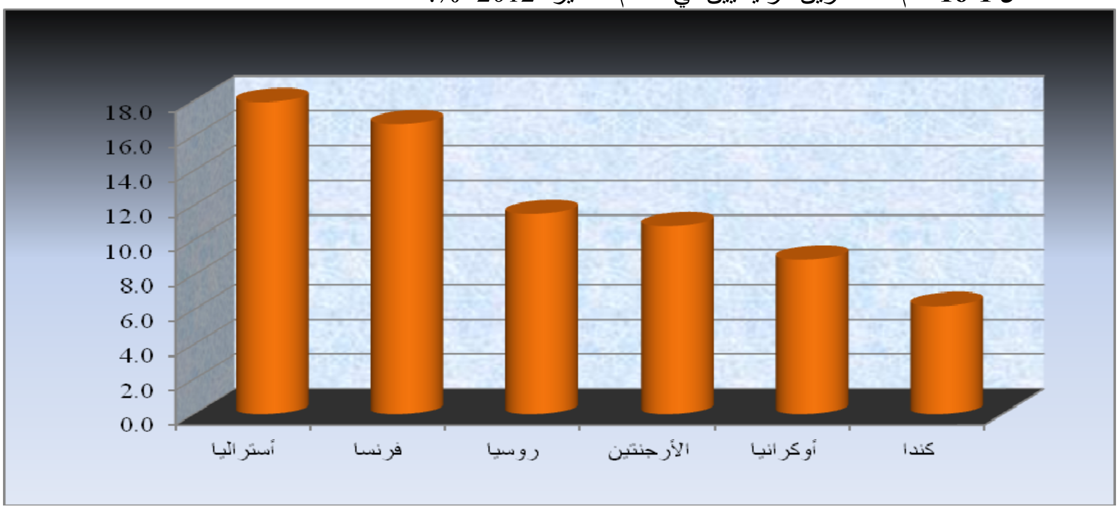


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة.

الشعير

يعتبر الشعير من المحاصيل الأكبر عالمياً من حيث الإنتاج خلال الأربع سنوات السابقة حيث أشارت التقديرات الصادرة عن مجلس الحبوب العالمي إلى أن حجم الإنتاج العالمي من الشعير للموسم 2013/2012 بلغ حوالي 130 مليون طن والاستهلاك 133 مليون طن والمخزون المتبقي 23 مليون طن وبتراجع عن الموسم السابق والذي سجل إنتاج 134 مليون طن واستهلاك 135 مليون طن ومخزون 26 مليون طن وهذا يبين أن حجم الاستهلاك بقي أعلى من الإنتاج العالمي ومن المتوقع أن يصل حجم الإنتاج للموسم 2014/2013 إلى 145 مليون طن وبزيادة قدرها 15مليون طن عن الموسم السابق موزعة على مستوى مجموعة من الدول لتبلغ 95711 ألف طن للاتحاد الأوروبي ثم روسيا 15389 ألف طن فكندا 10600 ألف طن واستراليا 9600 ألف طن وأوكرانيا 7561 ألف طن. هذا وقد بلغ حجم التجارة العالمية حسب إحصائيات الأمم المتحدة حوالي 15.6 مليار دولار موزعة مناصفة بين الاستيراد والتصدير للعام 2012، وقد تصدرت استراليا قائمة كبار المصدرين لنفس العام بحصة وصلت إلى 18% من إجمالي صادرات العالم تلتها فرنسا وروسيا والأرجنتين وأوكرانيا وكندا بنسب تراوحت بين 16.7 % لفرنسا و6.2% لكندا. الشكل (16.1)

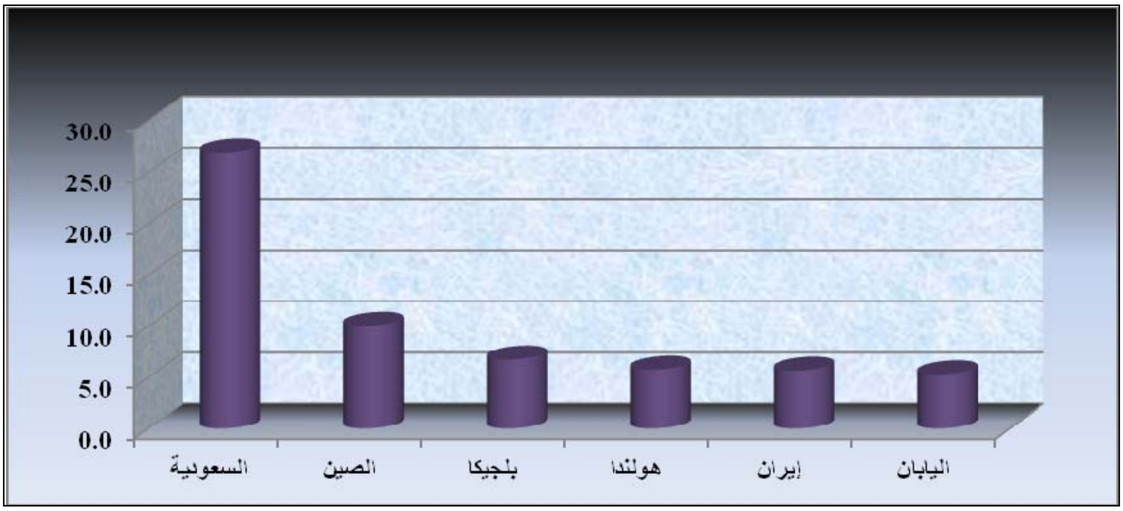
الشكل 1-16 أهم المصدرين الرئيسيين في العالم للشعير، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

أما بخصوص الاستيراد العالمي للشعير على مستوى الدول فقد استمرت السعودية في محافظتها على المركز الأول ومنذ سنوات لاستخدامها الشعير كمادة علفية حيث بلغت حصتها 26.9% من إجمالي مستوردات العالم تلتها الصين التي اصبحت المستورد الثاني عالمياً بدل اليابان التي تراجعت إلى المركز السادس والشكل التالي يبين حصص أهم المستوردين العالميين للشعير.

الشكل 1-17 أهم المستوردين العالميين للشعير، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

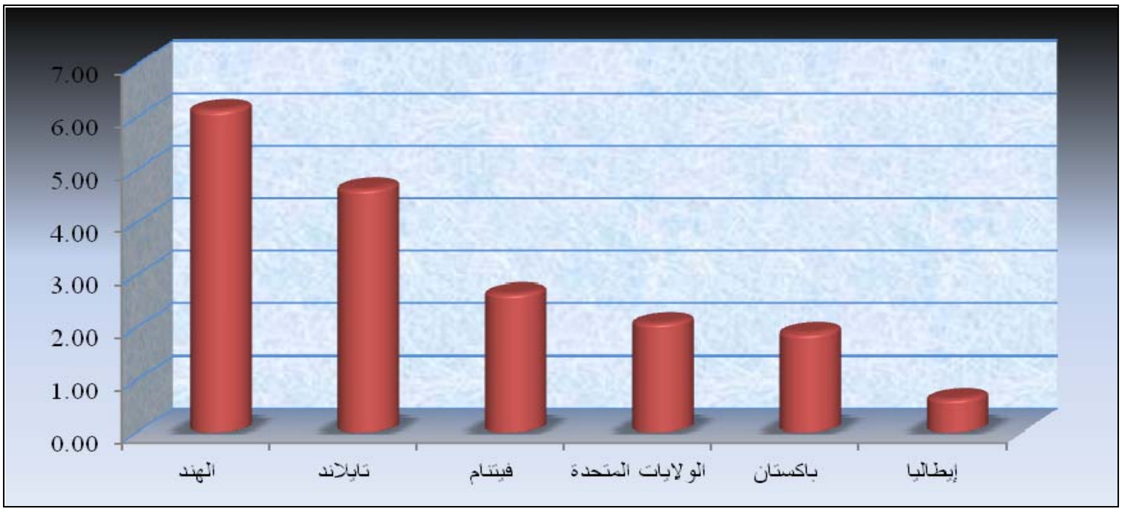
الأرز

إن عودة الأمطار الموسمية في معظم مناطق إنتاج الأرز في العالم خفف من حدة المخاوف حول تكرار موجة الجفاف التي ضربت الهند في العام 2009 والتي تعتبر من أكبر الدول المصدرة للأرز وعليه وحسب الفاو فإن الإنتاج العالمي في العام 2012 تجاوز بحدود 1% ما كان عليه في العام 2011 ومسجلاً حجماً يعادل 486 مليون طن، وحسب تقرير توقعات الأغذية للفاو فإن التجارة العالمية للأرز شهدت زيادة بمعدل 2.5% في العام 2012 لتصل إلى 37.3 مليون طن أما المخزونات النهائية للموسم 2012/2011 فقد سجلت حوالي 170 مليون طن وبزيادة قدرها 6.6% عن الموسم السابق، وتشير مؤشرات الفاو الغذائية إلى أن نسبة التخزين إلى الاستهلاك العالمي قد انخفض بشكل بسيط من 33.6% خلال الموسم 2011/2010 إلى 35.5% في 2012/2011 .

هذا وازداد استخدام الأرز عالمياً في 2013 / 2012 بنسبة 1.4% ليبلغ 475 مليون طن، منها 402 للاستهلاك الآدمي والمتبقي للأعلاف والصناعات الأخرى وقد شهد عام 2012 تزايداً قوياً في الطلب على الاستيراد بفضل انخفاض أسعار الصادرات عن مستوياتها المرتفعة في 2011 مع تزايد المنافسة بين العديد من المنتجين في العالم بسبب وجود فائض كبير للتصدير.

يتمركز معظم إنتاج الأرز في آسيا لذلك تظهر العديد من الدول الآسيوية في قائمة الدول الرئيسية المصدرة والتي تشكل 90% من صادرات العالم ومنها تايلاند التي حافظت على المركز الأول في قائمة المصدرين إلا أن الهند أزاحتها في العام 2102 لتحتل صدارة العالم في التصدير حيث شكلت صادراتها 27% من صادرات العالم تلتها تايلاند 20% ثم فيتنام 12% والشكل التالي يبين أهم المصدرين على مستوى العالم.

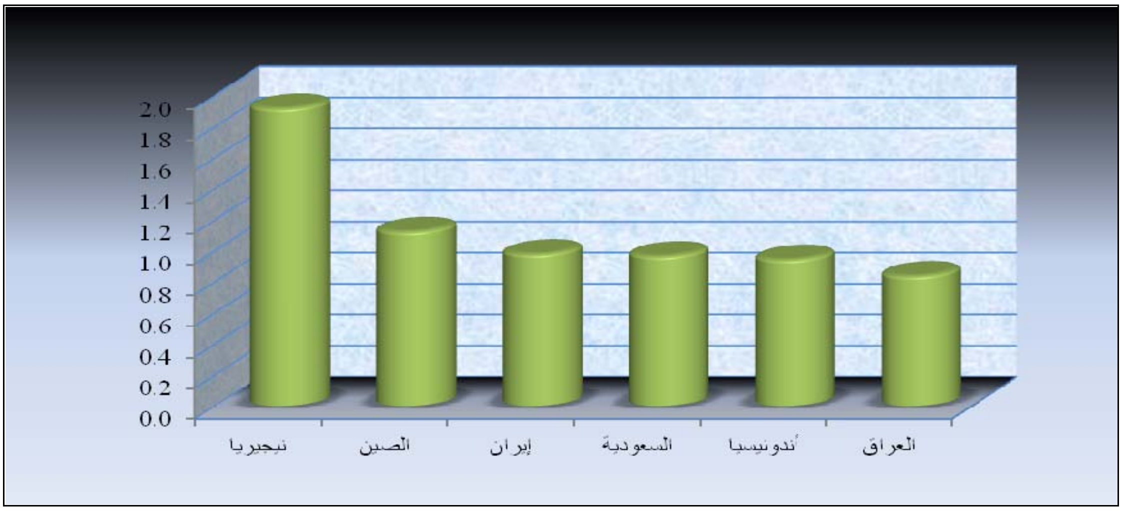
الشكل 1-18 أهم مصدري الأرز في العالم، 2012، مليار دولار.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

بالنسبة للاستيراد فمن التطورات الهامة في توجيه تجارة الأرز للعام 2012 وعلى الأغلب للعام 2013 هو انخفاض أحجام الشراء من المستوردين المعتادين مثل بنغلاديش وأندونيسيا والفيليبين، وأصبحت نيجيريا البلد الأول المستورد للأرز عالمياً حيث شكلت نسبة وارداتها من إجمالي واردات العالم 8.2 % وقد تراوحت الحصص العالمية للمستوردين الستة الأوائل في العالم بين 8.2% وهي النسبة الأعلى لنيجيريا و3.6% النسبة الأخفض والتي كانت من نصيب العراق والشكل التالي يبين ترتيب الدول المستوردة للأرز في العالم

الشكل 1-19 أهم الدول المستوردة للأرز، 2012، مليار دولار.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

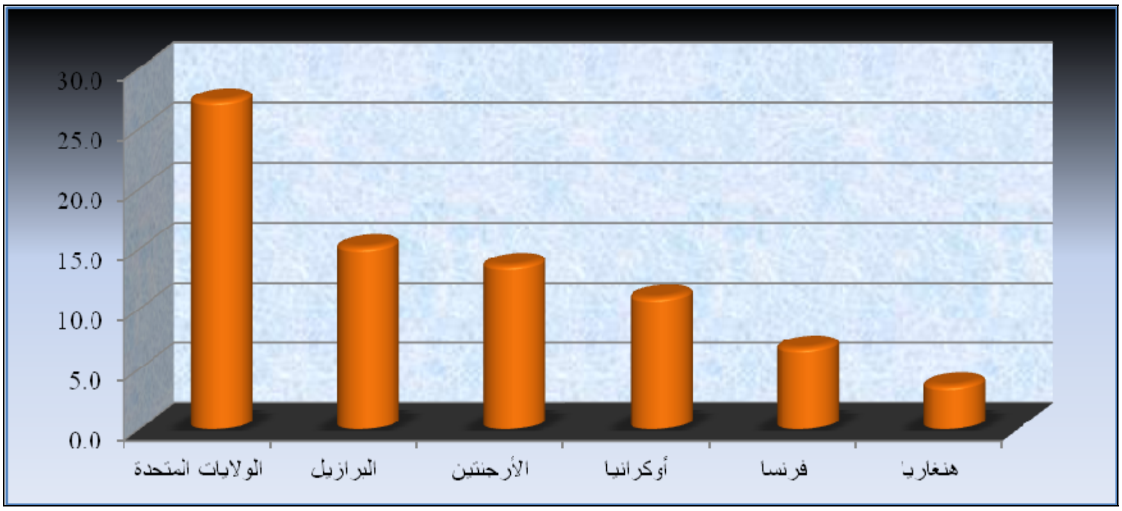
هذا ويقدّر أن إنتاج الأرز العالمي في العام 2013 قد ازداد بنسبة 9 %، مما يشكل زيادة قدرها 2.4 مليون طن في المخزون العالمي من إنتاج الأرز كما توقعت أن يحقق أرقاماً قياسية في الهند، وتايلند، وفيتنام، وأندونيسيا، والفليبين، والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى تحقيق إنتاجية كبيرة في كل من بورما، وكمبوديا، ومصر[10].

الذرة

تنتج الولايات المتحدة حوالي 41% من إجمالي إنتاج العالم من الذرة تليها الصين والتي تستهلك معظم إنتاجها ثم البرازيل والاتحاد الأوروبي ويشكل إنتاج هذه الدول مجتمعة حوالي 60% من إنتاج العالم.انخفض الإنتاج العالمي من الذرة من 889 مليون طن في الموسم 2012/2011 إلى 867 مليون طن في الموسم 2013/2012 وهو مايشكل تراجعاً بمقدار 2%، هذا وقد شهد إنتاج الذرة الرفيعة تطوراً في إفريقيا والتي تعد من أكبر المناطق المنتجة ليبلغ حوالي 61 مليون طن في العام 2011 بسبب توافر الظروف المناسبة و زادت بنسبة 9% في العام 2012 .

ووصلت الأسعار العالمية للذرة إلى مستويات قياسية في أوائل أيلول من العام 2012، ورغم تراجعها نسبياً في الأسابيع الأخيرة من العام نفسه إلا أن السوق بقي متقلباً وحساساً نظراً للتناقص الحاد في مخزون الولايات المتحدة والذي يعد أكبر مصدِّر في العالم حيث تشكل صادراته من إجمالي صادرات العالم 27.3%، كما تشكل صادرات الذرة الصفراء لديها المساهمة الأكبر في الميزان التجاري الزراعي، وبسبب هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على تجارة الذرة العالمية ولأن الصادرات تشكل نسبة قليلة من الطلب على الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأسعار العالمية غالباً مايتم تحديدها من خلال أسواق العرض والطلب في الولايات المتحدة الامريكية، يلي الولايات المتحدة بالتصدير البرازيل وبفارق لابأس به بلغ 15.2 % من إجمالي صادرات العالم، وقد بلغ حجم الصادرات العالمية حسب إحصائيات الأمم المتحدة 35 مليار دولار للعام 2012 وبزيادة قدرها 3.2 % عن العام السابق. الشكل التالي يظهر أهم المصدرين العالميين للعام 2012.

الشكل 1-20 أهم المصدرين العالميين للذرة، 2012، %.



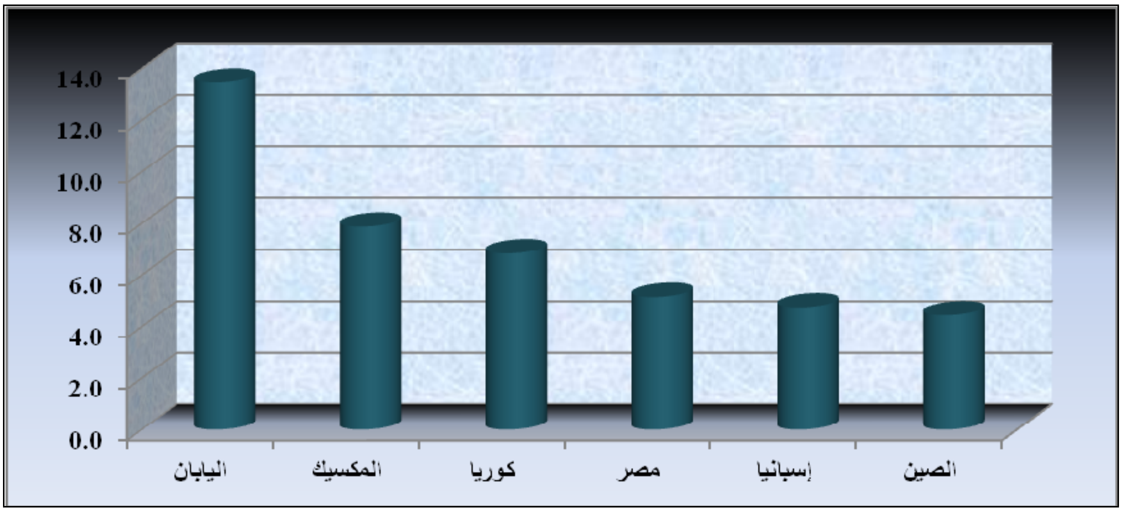
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

أما جانب الاستيراد لمحصول الذرة فكما ذكرنا سابقاً فإن الصين هي من أكبر دول العالم المستهلكة للذرة إلا أنها لا تصنف من الدول الرئيسية المصدرة لهذا المحصول وقد وصل حجم وارداتها في العام 2011 إلى 1.75 مليون طن

[10] http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/

مقارنة بالعام 2010 والذي بلغ1.15 مليون طن[11]، إلا أن اليابان هي المستورد الأكبر للذرة على مستوى العالم حسب إحصائيات الأمم المتحدة للعام 2012 ويمكن أن يعود ذلك لكونها من الدول الكبرى في مجال إنتاج اللحوم مما الذي يجعلها مستوردة مستمرة للذرة مع مراعاة النوعية إلا أن واردتها في السنوات الاخيرة انخفضت كعلف للماشية على حساب زيادة الواردات من الذرة للاستخدامات الصناعية والنشاء. المكسيك هي المستورد المتنامي بالرغم من كونها من المنتجين المهمين في العالم وتقوم بتصنيع معظم إنتاجها من الذرة البيضاء لمنتجات غذائية، وقد تحولت إلى مستورد لكل من الذرة البيضاء والصفراء لتغذية المواشي لدعم زيادة إنتاج اللحوم، أما كوريا الجنوبية فهي المستورد الثالث على مستوى العالم في العام 2012 وهي من المستوردين المهتمين بأسعار الشراء ومستعدة لشراء الذرة من أرخص المصادر بعكس اليابان التي تهتم بالنوعية الشكل (21.1).

الشكل 1-21 أهم المستوردين العالميين للذرة، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

محاصيل أخرى

القطن

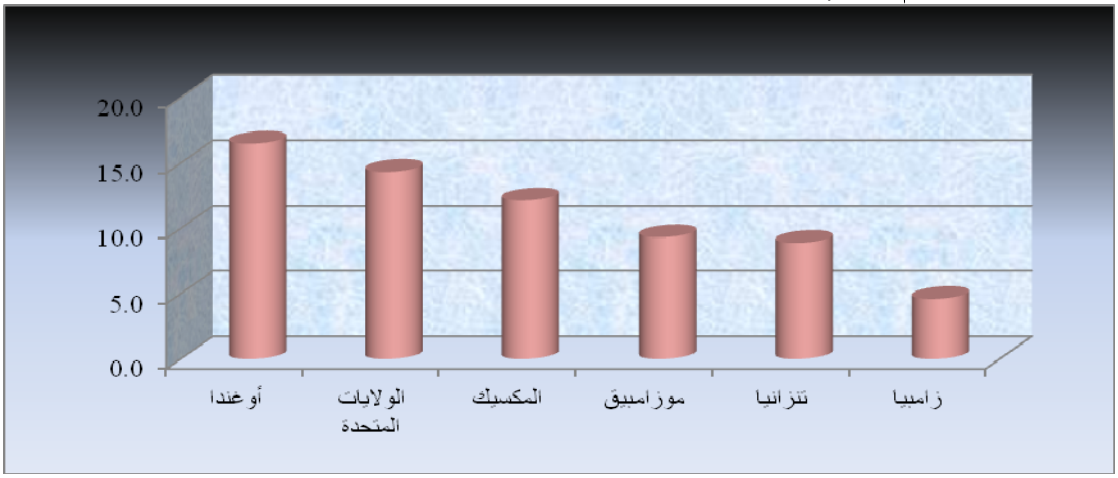
ارتفع الإنتاج العالمي من القطن بنسبة 8% في موسم 2012/2011 ليصل إلى 26.9 مليون طن، وهو أكبر إنتاج لهذا المحصول منذ الموسم 2005/2004 ويرجع السبب الرئيسي في هذه الزيادة إلى التوسع في المساحات المزروعة بالقطن إلى 36 مليون هكتار إذ أن حصة الهند من المساحات العالمية المزروعة بالقطن ارتفعت من 29% إلى 34% في حين تراجعت حصة الصين من 19% إلى 15%، ومع ذلك فقد ارتفع انتاج الصين بنسبة 13% ليصل إلى 7.2 مليون طن، والهند 9 % ليصل إلى 6 مليون طن، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجع الإنتاج بنسبة 12% بسبب الجفاف الذي أصاب جنوب غرب البلاد ليصل إلى 3.5 مليون طن.

وفيما يخص تجارة القطن فقد ارتفعت صادرات العالم للعام 2012 بنسبة 0.6% عما كانت عليه في العام 2011 وعلى مستوى الدول فقد تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية من كونها المصدر الأول لألياف القطن في العالم إلى الدولة الثانية

[11] http://uagroo.com/index.php

لصالح أوغندا وبفارق أقل عما كانت عليه في السنوات السابقة حيث بلغت حصة أوغندا من إجمالي صادرات العالم من القطن 16.5% بينما سجلت الولايات المتحدة حصة بمقدار 14.3%، والشكل التالي يوضح كبار المصدرين العالميين.

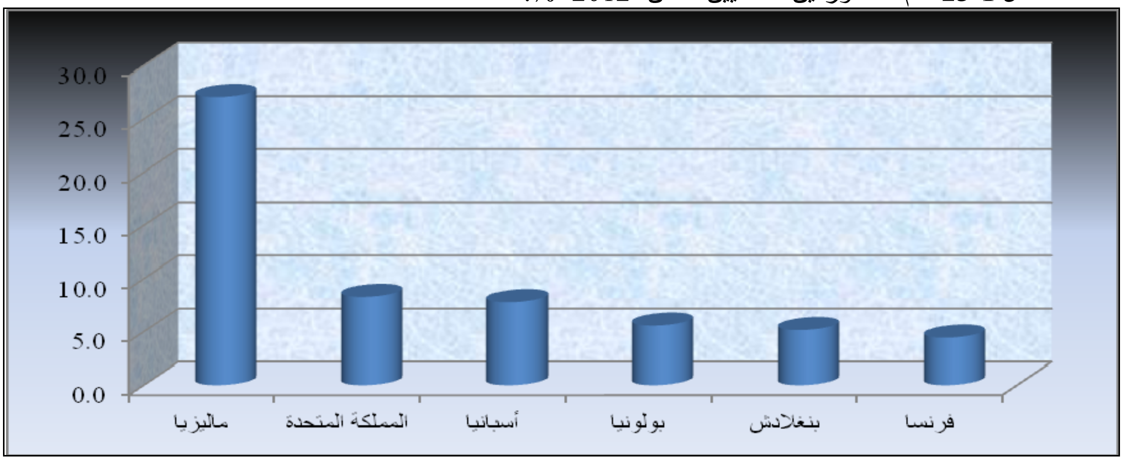
الشكل 1-22 أهم المصدرين العالميين للقطن، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

بدأت الصين بشراء القطن المحلى منذ عام 2011 بسبب انكماش أسعار القطن الذى جعل من الصعب على منتجى القطن المحليين بيع محاصيلهم، وأدت سياسة تخزين القطن المحلي فى الصين الى انتعاش سوق القطن العالمية خلال السنوات الثلاث الماضية، ولكن تغيير هذه السياسة اعتباراً من العام 2013 يجعل سوق القطن تعود مرة أخرى لسياسة العرض والطلب، وبناءٍ على معلومات وزارة الزراعة الأمريكية يقدّر مخزون الصين من القطن بحوالى 12.5 مليون طن خلال موسم 2013/2014 أو ما يعادل 59% من الإجمالى العالمى لمحصول القطن، حيث اشترت الصين خلال العام 2012 أكثر من 4.7 مليون طن، مما سيؤدى إلى تزايد الضغوط على أسعار القطن وانخفاضها مع تزايد الدعم والانتاج فى الصين، وبالرغم من شراء الصين للقطن إلا أنها لم تظهر ضمن مجموعة الدول الرئيسية المستوردة على مستوى العالم حيث تصدرت ماليزيا قائمة الدول المستوردة لتشكل حصتها حوالي 27.1% من إجمالي واردات العالم من القطن ولتتراجع أسبانيا إلى المركز الثالث وبفارق كبير عن ماليزيا حيث بلغت نسبة واردتها من إجمالي العالم 7.8% أما إجمالي واردات العالم فقد تراجعت بحدود 24.1% في العام 2012 عن العام 2011 والشكل التالي يظهر كبار المستوردين في العالم.

الشكل 1-23 أهم المستوردين العالميين للقطن، 2012، %.



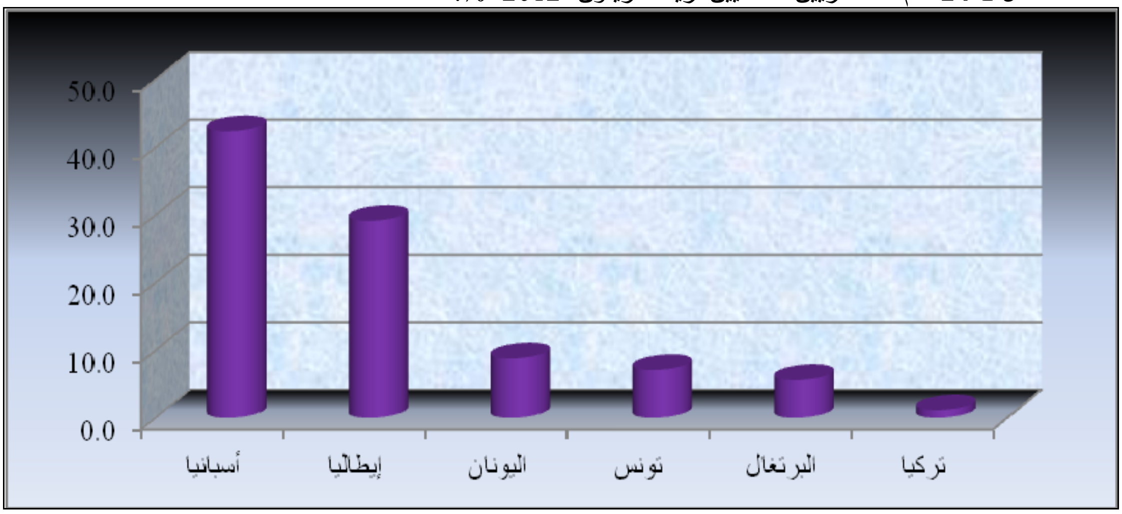
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

زيت الزيتون

في دراسة أجريت مؤخراً حول زيت الزيتون للفترة 2008/2007 – 2013/2012 تبين أن حوالي 97% من إنتاج زيت الزيتون في العالم و80% من الاستهلاك العالمي يتركز في البلدان المتاخمة لمنطقة الشرق الأوسط، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر منتج ومستهلك له ويشكل إنتاجه حوالي 73% من الإنتاج العالمي و66% من استهلاكه. بالمتوسط تنتج إسبانيا تقريباً نصف الإنتاج العالمي من زيت الزيتون وكنتيجة لذلك يعد الإنتاج الأسباني المحدد للأسعار العالمية، ويشكل الإنتاج الإسباني 45% من الإنتاج العالمي يليه إنتاج إيطاليا 16% ثم اليونان 10.4% وباقي الدول الأخرى من الاتحاد الأوروبي بنسبة تعادل 2.3%. لقد أدى الجفاف الشديد في العام 2012 إلى انخفاض الإنتاج الإسباني بحوالي 60% مما انعكس ارتفاعاً في أسعار المنتجين بين حزيران 2012 وحزيران 2013 في كل من إيطاليا واليونان بنسبة 33% و60%.

وبناءً على بيانات الأمم المتحدة للعام 2012 فقد بلغت قيمة الصادرات العالمية لزيت الزيتون 4.33 مليار دولار منها 1.83 مليار دولار لإسبانيا التي احتلت الصدارة بين الدول المصدرة تلتها إيطاليا بقيمة 1.26 مليار دولار ثم اليونان بقيمة 0.83 مليار دولار الشكل (24.1).

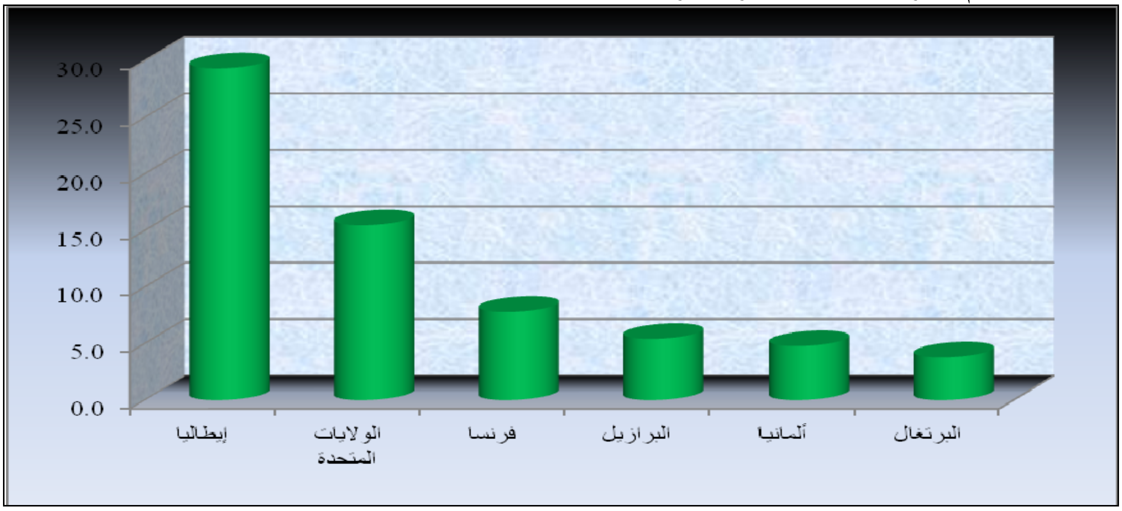
الشكل 1-24 أهم المصدريين العالميين لزيت الزيتون، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

بالنسبة للاستيراد فقد وصل حجم الواردات العالمية من زيت الزيتون إلى 4.53 مليار دولار في العام 2012 وبتراجع يعادل 6% عن العام السابق، وقد شكلت إيطاليا الحصة الأكبر من الواردات العالمية حيث وصلت نسبة وارداتها من العالم حوالي 29.3% وبالرغم من كونها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لزيت الزيتون إلا أنها تعتبر من أوائل المستوردين العالميين ويعود ذلك لسببين رئيسين وهما الاستهلاك الكبير من جهة وإعادة التصدير من جهة أخرى تليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا بحوالي 15.4% و8% على التوالي الشكل (25.1).

الشكل 1-25 أهم الموردين العالميين من زيت الزيتون، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة.

ومن الجدير ذكره أن الطلب على زيت الزيتون في الأسواق الناشئة قد ارتفع بمعدل 13% منذ عام 2007 حتى الآن ومن المتوقع ثبات هذا المعدل بالزيادة للخمس سنوات القادمة على الأقل وستستفيد دول حوض البحر المتوسط من الطلب المتزايد للأسواق الصينية والبرازيلية والروسية وأول المستفيدين من الأوروبيين هم إسبانيا وإيطاليا واليونان والتي تحتكر مجتمعة إنتاج زيت الزيتون إلى حد كبير حيث يصل إنتاج زيت الزيتون من دول المجموعة الأوروبية 75% من الإنتاج العالمي.

السكر

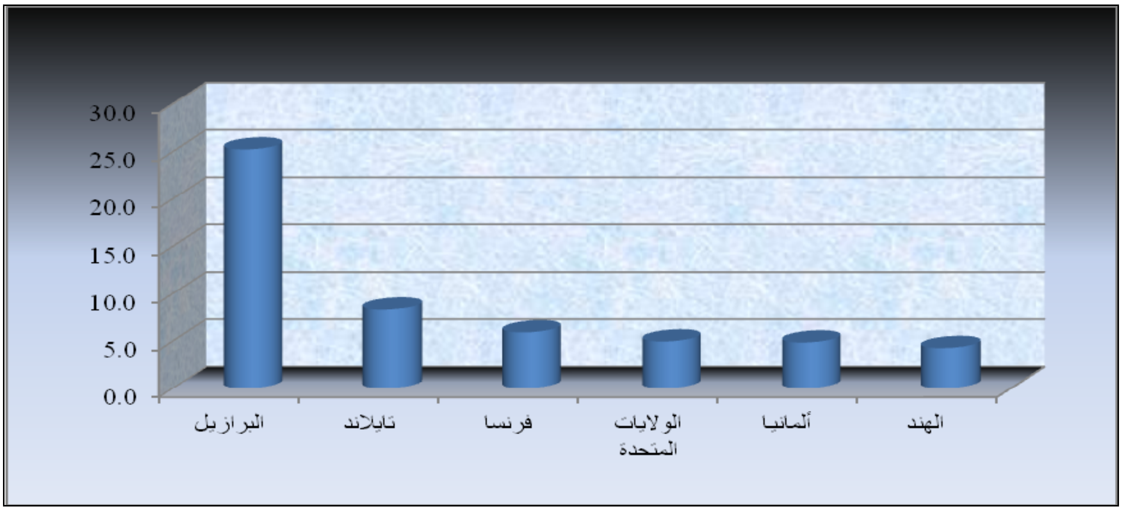
يتم إنتاج السكر في حوالي 123 دولة في العالم، ويُستهلك 70% من الإنتاج ضمن الدول المنتجة ويصدر حوالي 30% منه إلى الأسواق العالمية، ويشكل إنتاج السكر أحد مصادر الدخل الهامة للعديد من الدول حيث يشكل 70% من قيمة صادرات كوبا و40% من صادرات البرازيل، وحوالي 80% من السكر في العالم مستخلص من قصب السكر، وتعتبر البرازيل والهند من أكبر المنتجيين له في العالم وشكل إنتاجهما أكثر من نصف إنتاج العالم خلال العقود الاربعة الماضية، أما الاتحاد الأوروبي فهو المنتج الثالث على مستوى العالم ويشكل إنتاجه من الشوندر السكري نصف إنتاج العالم.

ويصل إنتاج العالم من السكر الخام للموسم 2013/2012 إلى 174.5 مليون طن بزيادة سنوية 2% ومن المتوقع أن يصل إنتاج السكر الخام في العام 2020 إلى 202 مليون طن وبزيادة عن الاستهلاك العالمي الذي من المتوقع أن يصل في نفس السنة إلى 198 مليون طن. تبلغ حصة البرازيل من الإنتاج العالمي 22% يليها الهند 15% ثم الاتحاد الأوروبي 10% أما الاستهلاك العالمي فقد تزايد بمعدل سنوي 2.7% خلال الخمسين سنة الماضية، وقد انخفض معدل استهلاك السكر في البلدان المتقدمة جزئياً بسبب البدائل المتاحة والمخاوف حول السمنة والصحة العامة بعكس الدول النامية التي ازداد الاستهلاك فيها ليصل حالياً إلى 70% من استهلاك العالم بسبب زيادة الدخول والنمو السكاني والتغيير في العادات الغذائية.

لقد واجه قطاع السكر على مستوى العالم العديد من التحديات والتي من أهمها تحرير أسواق السكر في الاتحاد الأوروبي، التقلبات في الأسعار العالمية، إرتفاع تكاليف الإنتاج، المنافسة من المحليات البديلة، تأثير التغيرات المناخية بالإضافة إلى الأمن الغذائي والفقر في المجتمعات المنتجة للقصب السكر.

طبقاً للتقديرات المبدئية لمنظمة الأغذية والزراعة للموسم 2013 / 2012 فإن الإنتاج العالمي للسكر سيشهد زيادة [12]قدرها 3.8مليون طن، ما يعادل 2.2 % عن الموسم 2012 / 2011، وللعام الثالث على التوالي كما يتوقع أن يتجاوز حجم الإنتاج حجم الاستهلاك بفائض قدر بحوالي 5.4 مليون طن مما يسهم في عودة مخزونات السكر إلى مستويات مريحة نسبياً، ومن المتوقع أن يتعادل انخفاض الإنتاج في الهند والاتحاد الأوروبي وتايلاند بالمقام الأول مع زيادته في البرازيل وأستراليا. أما عن أهم الدول المصدرة للسكر في العالم للعام 2012 حسب إحصائيات الأمم المتحدة، فقد شكلت البرازيل 25.2% من إجمالي قيمة الصادرات العالمية من السكر بحيث تجاوزت قيمته 13 مليار دولار تلاها تايلاند وبفارق كبير بلغ 8.3% أي ما يعادل 4.27 مليار دولار ثم فرنسا 5.9%، أما الهند فقد احتلت المركز السادس بالرغم من كونها من أكبر المنتجين.

الشكل 1-26 أهم الدول المصدرة للسكر في العالم، 2012، %.

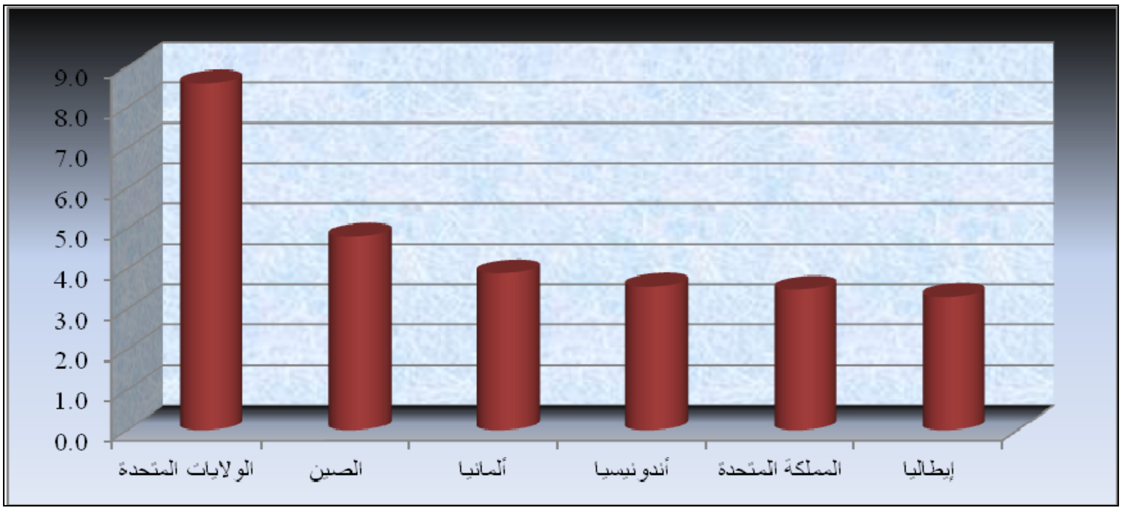


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة.

على صعيد الاستيراد فقد وصل حجم الواردات العالمية من السكر إلى 53.08 مليار دولار في العام 2012 وبتراجع وصل إلى 3.4 وهو مايعادل 56.69 مليار دولار، وقد شكلت واردات الولايات المتحدة 8.6% من واردات العالم، تلتها الصين وألمانيا بنسبة 4.8% و 3.9% على الترتيب، وقد دخلت أندونيسيا إلى قائمة أكبر مستوردي العالم في العالم 2012.

[12] نتيجة التوسع في استغلال المقومات والمساحات، مدعوماً بأسعار عالمية للسكر مجزية مادياً وعودة الأحوال الجوية لنمط أقرب للطبيعي.

الشكل 1-27 أهم المستوردين العالميين للسكر، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

أهم النتائج

- المواضيع الأساسية التي سيطرت على المشهد الاقتصادي العالمي للعام 2013 هي: الانخفاض الحاد في عجز الموازنة الأمريكية والديون السيادية الأوروبية وأخيراً نسب النمو المتوقعة للاقتصاديات الناشئة.
- بلغ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية نحو 1.9% في العام 2013 مقارنة بمعدل 2.1% في العام 2012.
- انكمش النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو بنسبة 0.3 % في عام 2012 بعد أن بلغ 1.5 في المائة في عام 2011.
- استمرت أزمة البطالة العالمية في العام 2012.
- انخفض معدل التضخم في العالم بشكل مطرد ليصل إلى 2.6% في العام 2013.
- وصل حجم التجارة العالمية حسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية للعام 2012 حوالي 37002 مليار دولار وبزيادة طفيفة عن العام 2011 بلغت 1%.
- بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية في العالم حوالي 1656.7 مليار دولار للعام 2012 وبتراجع نسبي بسيط عن العام 2011 بحوالي 0.2% نتيجة الإنكماش في الأسعار.
- بقي الاتحاد الأوروبي المستورد الأول على مستوى العالم سواءً تم استثناء تجارته الداخلية أم لم تستثن بالرغم من مستورداته مع تجارته الداخلية بحدود 4.7% عما كانت عليه في العام 2011.
- تراجع الإنتاج العالمي للحبوب من 2348 مليون طن في العام 2012 إلى 2284 مليون طن في العام 2013.
- انخفض حجم التجارة العالمية للحبوب في العام 2012 بنسبة 6.8%.
- تأثر الإنتاج العالمي من القمح سلباً إلى حد كبير بفترات الجفاف التي سادت شرق أوروبا ووسط آسيا وهذا ما ظهر جلياً في إنتاج اتحاد الدول المستقلة.

- شهد عام 2012 تزايداً قوياً في الطلب على استيراد الأرز بفضل انخفاض أسعار الصادرات عن مستوياتها المرتفعة في 2011 مع تزايد المنافسة بين العديد من المنتجين في العالم بسبب وجود فائض كبير للتصدير.
- احتلت اليابان المركز الأول عالمياً في استيراد الذرة في العام 2012.
- ارتفع الإنتاج العالمي من القطن في الموسم 2012/2011 بسبب التوسع في المساحات المزروعة منه إلى 36 مليون هكتار.
- انخفض إنتاج زيت الزيتون في إسبانيا بسبب الجفاف الشديد في العام 2012 إلى حوالي 60% مما انعكس ارتفاعاً في أسعار المنتجين بين حزيران 2012 وحزيران 2013 في كل من إيطاليا واليونان بنسبة 33% و60%.
- ارتفع الطلب على زيت الزيتون في الأسواق الناشئة بمعدل 13% منذ عام 2007 حتى الآن.

الفصل الثاني: ملامح التجارة الخارجية السورية

يعرض هذا الفصل واقع التجارة السورية من مختلف الجوانب سواء من حيث الأداء التجاري أو الشركاء التجاريين من خلال عرض آخر التطورات في التجارة وتقييم أهميتها الاقتصادية خلال وسطي الفترة 2003-2005 وحتى 2011 بالنسبة للتجارة الكلية و2012 بالنسبة للتجارة الزراعية.

2-1 ملامح الاقتصاد السوري

شهد الاقتصاد السوري حالات من المد والجذر عبر العقود الماضية حيث حقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، إلا أن الأعوام الثلاث الماضية التي شهدتها سورية وما عقبها من تداعيات أثرت تأثيراً سلبياً على معدلات نمو الاقتصاد السوري الذى يعتبر انعكاساً لما تمر به البلاد من ظروف سياسية وأمنية مضطربة والتي لعبت دوراً سلبياً في انخفاض كميات الإنتاج، حيث أظهر النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعام 2000 نمواً قدره 4.6% بين وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011، وبلغ معدل التغير لوسطي الفترتين (2003-2005) و(2009-2011) حوالي 32% في حين سجلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 67645 ليرة سورية في العام 2011 وبتراجع قدره 3634 ليرة سورية عن العام 2010 حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

وشكلت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 حوالي 20% وبزيادة قدرها 4% عن العام 2010 أما نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس العام فكانت 22% لقطاع الصناعة و 17% للتجارة و 15 % للخدمات الحكومية أما باقي القطاعات الحكومية فقد شكلت حوالي 26%.

وبناءً على التقديرات الأخيرة للمكتب المركزي للإحصاء (CBS)، بلغ عدد السكان المقيمين في القطر العربي السوري حتى منتصف العام 2011 بحدود 21.124 مليون نسمة وبزيادة قدرها 505 ألف نسمة عن العام 2010 وبمعدل نمو للسكان بحوالي 2.8% خلال متوسط الفترة (2003-2005) وحتى 2011، بلغت نسبة السكان ممن هم دون سن الخامسة عشر من العمر 37.1% من إجمالي السكان، وبلغت نسبة السكان ممن بلغوا الخامسة والستون من العمر وما فوق 4.1% من إجمالي السكان وهذا يعطي مؤشراً عن تزايد عدد الشباب في المجتمع السوري مترافقاً بصعوبات الحصول على فرص العمل في كلا القطاعين العام والخاص وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت خلال الفترة 2001-2011 بين الذكور إلى 10.4% و37.% بين الإناث، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مكافحة البطالة هي من أهم التحديات التي تواجه الدولة لتلبية متطلبات الزيادة السكانية.

بلغ حجم قوة العمل 5815 عامل شكل الذكور منها 83.2% من إجمالي القوى العاملة بينما شكلت الإناث 16.8%، ساهمت الزراعة بحوالي 13.2% من إجمالي العمالة السورية في العام 2011 وقد انخفضت عن العام 2010 بحدود 1.1% أما الخدمات فقد استوعبت الجزء الأكبر من العمالة والتي وصلت إلى 28%، تلاها قطاع الفنادق والمطاعم 18% وكانت حصة البناء والتشييد وقطاع الصناع متقاربة حيث بلغت 16%، النقل 6.5% وأخيراً قطاع المال والعقارات 2.9%.

2-2 التجارة الكلية السورية

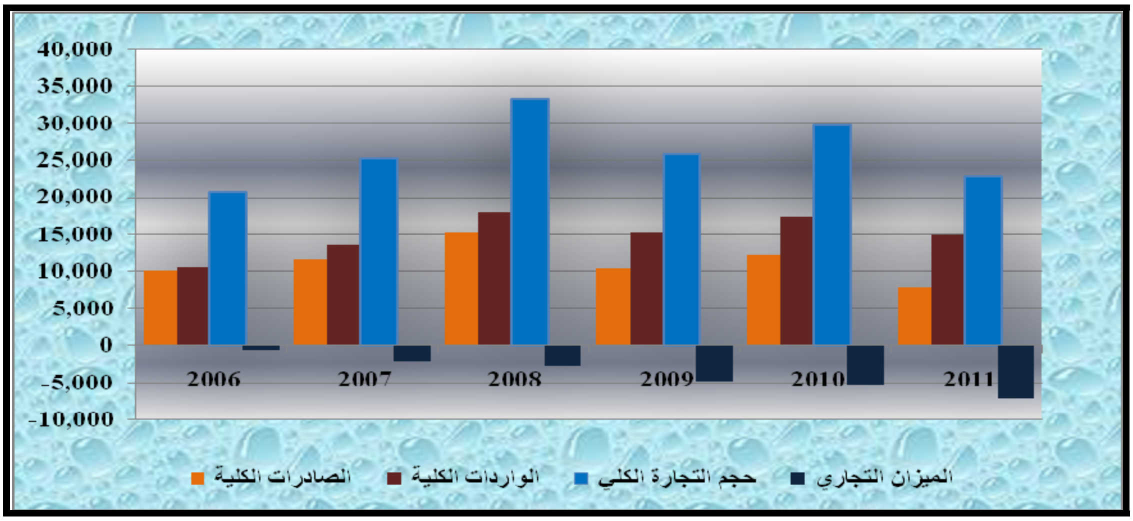
تأثر أداء التجارة السورية بتطور السياسات الكلية والسياسات التجارية نحو الانفتاح الذي اعتمدته الحكومة في السنوات التي سبقت الحرب الجارية المفروضة على سورية فقد ساهمت التشريعات المتعلقة بتسهيل وتبسيط أحكام التجارة الخارجية فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير في تحقيق قفزات كبيرة في نمو المستوردات والصادرات وخاصة بعد السماح باستيراد الكثير من السلع التي كانت محظورة أو مقيدة وفتح المجال لتصدير معظم السلع كما حرصت الحكومة على دعم الأنشطة التصديرية لتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات فعملت على إنشاء عدة هيئات لتحسين جودة الصادرات والترويج لها.

وتظهر أهمية التجارة في الاقتصاد الوطني من خلال ملاحظة النسبة المئوية لمساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير الأرقام في الجدول المرفق 2-10 بأن نسبة التجارة الكلية[13] إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وصلت إلى 42.5% في العام 2011 وبتراجع قدره 14% عن العام 2010 وقد بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الكلية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011 حوالي 12.4%. هذا وقد تطور حجم التجارة الكلية على المدى المتوسط بين الفترتين (2003-2005) و(2009-2011) بحدود 85.6% نتيجة تحديث الأنظمة التجارية الأمر الذي ساعد على تحسين نمو الاقتصاد السوري قبل الأزمة الحالية بشكل واضح، وبلغ حجم التبادل التجاري حوالي 33225 مليون دولار أمريكي في العام 2008 بينما انخفض إلى 29630 مليون دولار في العام 2010 إلا أنه ارتفع قليلاً في العام 2011 حيث وصل حجم التبادل التجاري إلى 30372 مليون دولار وقد وصلت نسبة الزيادة في التجارة الكلية في العام 2011 عما كانت عليه في العام 2010 إلى 2.5% (الشكل 2-1)

إلا أن الاقتصاد السوري شهد زيادة غير مسبوقة بحجم الواردات مع تراجع في الصادرات وصل إلى 14.2% عما كانت عليه في العام الذي قبله بسبب الحرب المفروضة على سورية مع بداية العام 2011 وفرض العقوبات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية، هذا وسجل الميزان التجاري السوري عجزاً في معظم السنوات المرصودة، حيث وصلت قيمة العجز إلى 9370 مليون دولارفي العام 2011 ويعتبر هذا العجز أكبر من السنوات السابقة، ويعود انخفاض التجارة السورية إلى هذا الحد إلى الحرب العدوانية المفروضة التي تعصف بكل مفاصل الاقتصاد السوري مما أدى إلى مجموعة من النتائج في مقدمتها انخفاض قدرة سورية الإنتاجية وتعطيل الطرق التجارية والعقوبات الاقتصادية التي فرضها المعسكر العربي والغربي، فبات التصدير والاستيراد صعباً بسبب العقوبات المفروضة وارتفاع أسعار الشحن والتأمين على البضائع التي تتأثر أجورها بشكل مباشر بالنزاعات والحروب. وكخطوة لكسر حاجز العقوبات وتحسين البنية التجارية اتبعت الحكومة سياسة التوجه شرقاً، ولكن النتائج كانت محدودة على المنظور القريب، والشكل التالي يظهر مؤشرات التجارة الكلية خلال الفترة 2006 -2011 بالإضافة إلى الميزان التجاري للفترة 2006 – 2011.

[13] الأرقام الرسمية أو الإحصائيات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء فيما يتعلق بالتجارة الكلية هي لغاية العام 2011 أما التجارة الزراعية فهي لغاية 2012.

الشكل 2-1 مؤشرات التجارة الكلية للفترة 2006-2011، مليون دولار.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات.

نلاحظ من الجدول 2-1 المرفق أن قيمة التجارة الكلية انخفضت في العام 2011 بحوالي 742 مليون دولار عما كانت عليه في العام 2010 وقد شكلت نسبة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي في العام في العام 2008 حوالي 63% انخفضت إلى 43% في العام 2011 مما يعكس تراجع مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني لحساب قطاعات أخرى.

أما الميزان التجاري القياسي الذي كان موجبا خلال الفترة 2000 -2003 فقد تحول إلى عجز ابتداءً من العام 2004 وتأرجح العجز مابين 3% و 30.8% خلال متوسط الفترة (2003-2005) وحتى 2011.

وحدث تغير طفيف في حجم التبادل مع الشركاء التجاريين الرئيسيين حسب المناطق في التجارة السورية خلال الأعوام 2010 و 2011 و 2012 لكل من الصادرات والواردات وقد ازدهرت بصورة خاصة تجارة سورية الإقليمية في السنوات الأخيرة مع الدول المجاورة، إلا أنه مازال الاتحاد الأوروبي والدول العربية أهم الشركاء التجاريين لسورية حتى العام 2011 و 2012، لكن يلاحظ بشكل واضح تحسن العلاقات التجارية مع الدول الآسيوية اعتباراً من العام 2007 فقد وصل حجم التبادل التجاري معها إلى 7322 مليون دولار في العام 2011 وبزيادة بلغت 10% عن العام 2010، إلا أنه انخفض بشكل كبير في العام 2012 إلى 2870 مليون دولار، أما الاتحاد الأوروبي فقد تراجع حجم التجارة من 9756 مليون دولار إلى 3269 مليون دولار أي مايعادل 66% عن العام السابق بينما بلغت نسبة تراجع التجارة الكلية للعام 2012 للدول العربية 43% عن العام السابق أي ما يعادل 2983 مليون دولار، وهو مايعكس حجم الضرر الذي لحق بالتجارة الكلية جراء العقوبات الاقتصادية والذي بدأ يظهر بشكل واضح في العام 2012. هذا وقد تطورت التجارة الكلية للعام 2011 مع العديد من الدول الأخرى في مقدمتها إيطاليا وتركيا والصين وألمانيا والعراق وروسيا الإتحادية وأوكرانيا والسعودية ومصر، إلا أن الميزان التجاري أظهر عجزاً مع أغلب الدول تقريباً كما هو واضح في الجدول المرفق (2-2) باستثناء ألمانيا، هولندا، لبنان، إسبانيا، الأردن، الكويت والعراق، وقد تراجعت التجارة مع كل من فرنسا وإيطاليا بعد أن كان الميزان التجاري معها موجباً ليشكل عجزاً بقيمة 505 مليون دولار و26 مليون دولار على التوالي في العام 2011 ويمكن أن يعود هذا التحول إلى الحرب المفروضة التي تعاني منها سورية والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب.

كما حصل في العام 2011 تغير بسيط في ترتيب الشركاء التجاريين في التجارة السورية إلا أن إيطاليا حافظت على المرتبة الأولى ضمن ترتيب الشركاء في العام 2011 كما هو الحال في العام 2010 فقد بلغت حصتها 8.7% من إجمالي التجارة السورية في العام 2011 بينما تقدمت تركيا من المرتبة الثالثة في العام 2010 إلى المرتبة الثانية وبحصة 6.6% من إجمالي التجارة السورية بالرغم من انخفاض حجم التجارة بنسبة 11.7% عن العام 2010 تلتها الصين التي قفزت من المرتبة الرابعة إلى الثالثة وبنسبة 6.5% ثم ألمانيا 6.5% فالعراق 6.4%، وروسيا 5.3%، وأوكرانيا 5% ثم السعودية ومصر وبنسب متقاربة بلغت 4.7% و3.4% على التوالي بينما سجلت السعودية نسبة 4.5 % ومصر و 3.8% في العام 2010 (الجدول المرفق2-2).

وبلغ حجم التجارة مع إيطاليا في العام 2011 حوالي 2657 مليون دولار منها 1342 مليون دولار للواردات و 1316مليون دولار للصادرات إليها وتغير الميزان التجاري معها من فائض في العام 2010 بحدود 232 مليون دولار إلى عجز بحدود 26 مليون دولار في العام 2011.

أما تركيا التي شكلت في عام 2011 ثاني أكبر شريك تجاري لسورية بعد إيطاليا من حيث المستوردات فقد وصلت قيمة الواردات السورية منها إلى 1547 مليون دولار في حين بلغت قيمة الصادرات السورية لها حوالي 467 مليون دولار بالتالي كان الميزان التجاري لصالح تركيا بحدود 1081 مليون دولار وممكن أن ننوه هنا إلى أن العلاقات التجارية مع تركيا شهدت تطوراً مهماً في الأعوام التي سبقت الأزمة في سورية نتيجة دخول سورية باتفاقية تجارة حرة مع تركيا في العام 2007 والتي تم تعليقها مع بداية الأزمة .

وبالنسبة للعراق والذي يعتبر شريك تجاري مهم لسورية نظراً للقرب الجغرافي واستيعاب سوقه للمنتجات السورية فقد تراجع ترتيبه من بين الشركاء التجاريين من المرتبة الثانية في العام 2010 إلى المرتبة الخامسة في العام 2011 وقد بلغت نسبة التجارة معه حوالي 6.4% من إجمالي التجارة السورية وبلغ حجم التبادل التجاري بحدود 1940 مليون دولار موزعة 1903 مليون دولار للصادرات و37 مليون دولار للمستوردات وسجل الميزان التجاري فائض بحدود 1866 لصالح سورية (الجدول المرفق 2-2).

2-2-1 التصدير الكلي

بذلت الحكومة السورية في السنوات التي سبقت الحرب المفروضة على سورية داخل البلاد جهوداً كبيرة للتوسع في فتح أسواق جديدة في إطار الاتفاقيات الثنائية مع عدد من الشركاء التجاريين وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الدول العربية وتركيا واتخذت خطوات جادة في مجال تطبيق المعايير الضرورية لتحسين تنافسية صادراتها وتأمين الموارد المالية اللازمة لتلبية حاجات الاستيراد المتزايدة وإصدار تشريعات مساعدة على تسريع عجلة الإصلاح الاقتصادي والتي تستهدف تعزيز الصادرات وتحسين تنافسيتها وإزالة العقبات التي تواجه التصدير دون الإغفال عن ميزة السلع المصنعة للاستفادة من القيمة المضافة، وقد سجلت الصادرات السورية نمواً كبيراً في السنوات القليلة الماضية نتيجة السياسات الإصلاحية والتسهيلات المالية والمصرفية التي شهدتها سورية وتخفيف الرسوم والقيود على التصدير، إلا أن الحرب العدوانية ألحقت ضرراً جسيماً بالاقتصاد السوري على كافة الأصعدة بسبب العقوبات[14] العربية والدولية المفروضة على

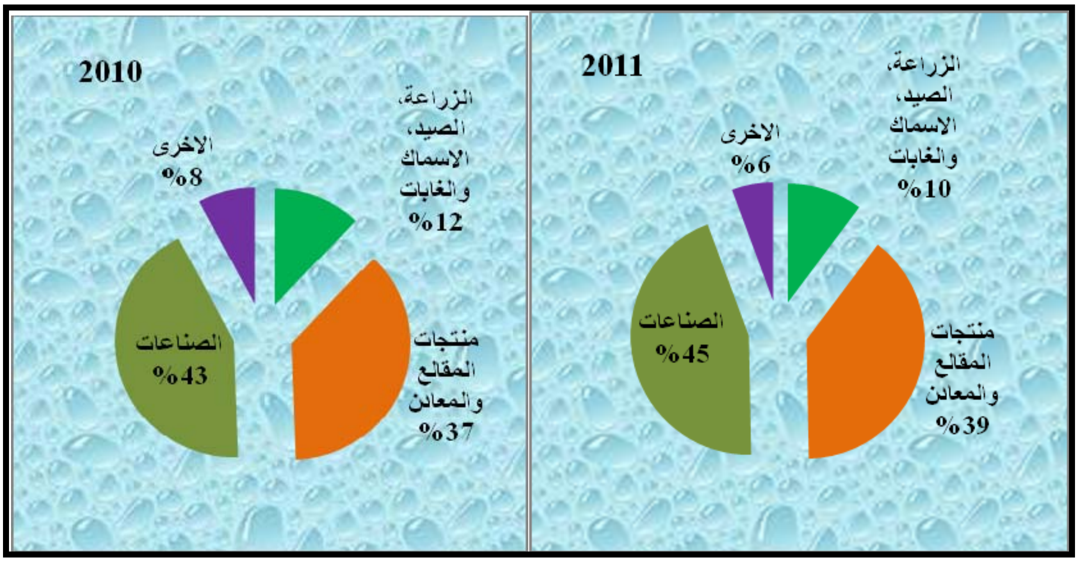
[14] ترجع العقوبات الأمريكية المفروضة على سورية إلى عهد الرئيس السابق جورج بوش (الابن) في إطار ماعرف حينها بـ "The Syrian Accountability Act" في كانون الثاني 2003 والتي يتم تجديدها سنوياً، أما العقوبات الأوروبية فقد بدأت في أيلول 2011، تلتها العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجامعة العربية على سورية في 27/11/2011 بعد أن قامت بتعليق عضويتها، تلتها تركيا التي فرضت عقوبات

سورية ورغم أنه من المبكر الآن في هذا الفصل رصد الأثر الفعلي الذي تركته هذه الحزمة من العقوبات على مؤشرات التجارة السورية نظراً لحداثة تطبيق العقوبات ومرور فترة زمنية قصيرة على الفترة الزمنية المدروسة وعدم توفر احصاءات رسمية للسنوات 2012 و2013، إلا أن تأثيرها سيكون واضحاً في السنوات اللاحقة، هذا وقد تم رصد مؤشرات التجارة الخارجية حتى العام 2011.

بلغ معدل النمو السنوي للصادرات السورية خلال وسطي الفترة (2003-2005) ولغاية 2011 - وهي الفترة المدروسة في هذا الفصل - حوالي 6.7% وقد تراجعت التجارة خلال العام 2011 عما كانت عليه في العام 2010 بنسبة 14.2% حيث وصلت قيمة الصادرات في العام 2011 إلى 10501 مليون دولار وبنقصان بلغ 1737 مليون دولار عن العام 2010 (الجدول المرفق 2-1).

يظهر الجدول 2-3 المرفق مساهمة الصادرات السورية حسب القطاعات من إجمالي الصادرات السورية خلال وسطي الفترة (2003-2005) ولغاية 2011 حيث تزايدت مساهمة صادرات منتجات المعادن والمقالع من37% في العام 2010 إلى 39% في 2011 أما نسبة مساهمة الصناعات التحويلية فقد ارتفعت من 34% في العام 2010 إلى 45% في العام 2011 بينما تراجعت مساهمة قطاع الزراعة من إجمالي الصادرات السورية بحدود 2% عما كانت عليه في العام 2010 وقد بلغت قيمة الصادرات لقطاع الزراعة 1056 مليون دولار في العام 2011 وبلغ معدل النمو السنوي للوسطي الفترة (2003-2005) ولغاية 2011 لصادرات قطاع الزراعة 6% ولمنتجات المعادن والمقالع 3% والصناعة 20% والشكل التالي يوضّح تطور حجم صادرات القطاعات الثلاثة بالنسبة لإجمالي التجارة.

الشكل 2-2 الصادرات السورية بحسب القطاعات للعامين 2010 و2011 (%).



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-3).

تراجعت صادرات قطاع الصناعة في بعض المنتجات بشكل واضح بحيث انخفضت صادرات المنتجات الغذائية والمشروبات لتصل إلى 711 مليون دولارفي العام 2011 وبتراجع قدره 35% عن العام السابق وبلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة (2003-2005) ولغاية 2011 حوالي 20% وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع المنسوجات الذي سجل

تجارية ومالية في 30/11/2011 وبناءً عليه قامت الحكومة السورية بتعليق العمل بإتفاقية التجارة الحرة مع تركيا (الموقعة في العام 2007) رداً على العقوبات التي فرضتها الحكومة التركية.

معدل تغير سالب بين العامين 2010 و 2011 نسبته 20% و7% على التوالي بالنسبة لصادرات الفحم ومنتجات الفحم والمشتقات البترولية.

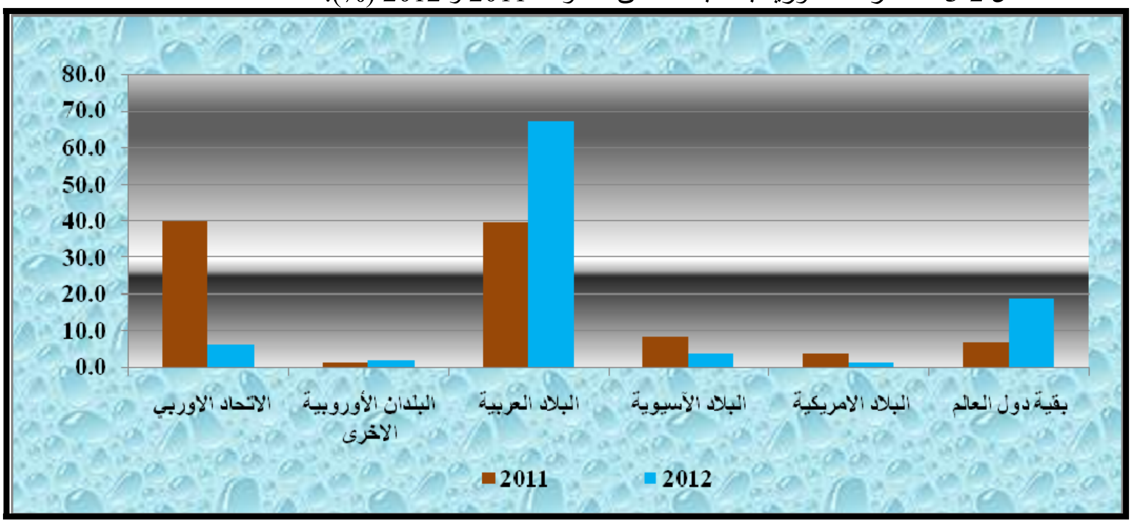
فيما يتعلق بالشركاء التجاريين على مستوى المناطق والدول فقد حصل تغير ملموس في نسب الصادرات السورية إلى المجموعات الرئيسية خلال الفترة 2003-2005 مقارنة بالفترة 2010-2012، فبعد أن كانت دول الاتحاد الأوروبي تساهم بنسبة 53% من إجمالي الصادرات فقد تراجعت إلى 35% كما تناقص حجم التجارة معها بنسبة 12% لنفس الفترة المذكورة أعلاه وقد سجلت الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي أدنى مستوى لها منذ سنوات حيث هبطت إلى193 مليون دولار في العام 2012 في حين وصلت إلى 4188 مليون دولار في العام 2011 مما يعني تراجع قدره 95% ونود الإشارة هنا إلى أن دول الاتحاد الأوروبي كانت الشريك التجاري الأكبر لسورية حتى وقت قريب، إلاأ ن العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد على سورية ساهمت وبشكل كبير في تراجع الصادرات السورية له.

بالمقابل تقدمت البلاد العربية لتصبح حصتها في الصادرات السورية 43% لمتوسط الفترة 2010 -2012 بعد أن كانت 22.3% لمتوسط الفترة 2003-2005 وبمعدل تغير بين الفترتين وصل إلى 93%، أما البلاد الآسيوية فقد تراجعت هي أيضاً في نسبة مساهمتها بإجمالي الصادرات السورية بفارق 4.6% في العام 2012 عن العام السابق.

بالنسبة للدول الأوروبية من غير الاتحاد الأوروبي[15] فقد بلغت قيمة الصادرات معها حوالي 125 مليون دولار في العام 2011 وانخفضت إلى 62 مليون دولار في العام 2012 وبتراجع وصل إلى 50

عن العام 2010 (الجدول المرفق 2-4).

الشكل 2-3 الصادرات السورية بحسب المناطق للسنوات 2011 و 2012 (%).



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات وإحصاءات المديرية العامة للجمارك (الجدول المرفق 2-4).

فيما يخص الدول المنفردة الرئيسية المستوردة للسلع السورية في العام 2011 بقيت العراق الوجهة التصديرية الأولى حيث شكلت الصادرات إليها 18.1% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل حوالي 1903 مليون دولار مع ملاحظة انخفاض نسبة الصادرات بحدود 17% عن العام 2010، تلتها إيطاليا التي حافظت على المركز الثاني للسنة الثانية على التوالي بعد أن كانت في المركز الرابع في العام 2009 وبلغت قيمة الصادرات لها للعام 2011 بحدود 1316 مليون دولار وبنسبة 12.5% من إجمالي الصادرات وبفارق بسيط عن العام السابق حيث سجلت 12.4%، أما الوجهة

[15] أوكرانيا – روسيا الإتحادية - روسيا البيضاء وبلدان أوروبية أخرى.

التصديرية الثالثة للصادرات السورية على مستوى الدول فكانت ألمانيا والتي بلغت حصتها من إجمالي الصادرات حوالي 11% أي بحدود 1162 مليون دولار وقد شكلت الدول الثلاث أهم الأسواق التجارية للسلع السورية المستوردة حيث شكلت معاً 41.7% من إجمالي الصادرات السورية، وشكلت كل من هولندا وفرنسا 5.8% ، فالسعودية 5%، ثم تركيا ولبنان 4.4% لكلاً منهما، فمصر 3.7%، فالأردن 2.8% ويمكن القول بأن الصادرات السورية إلى هذه الدول كانت مستقرة خلال السنوات العشر الأولى من القرن الحالي بشكل عام إلا أن العام 2011 شهد تراجعاً بسيطاً مع بداية الأزمة وبدء تنفيذ العقوبات في الربع الأخير من العام 2011 (الجدول المرفق 2-5).

2-2-2 الاستيراد الكلي

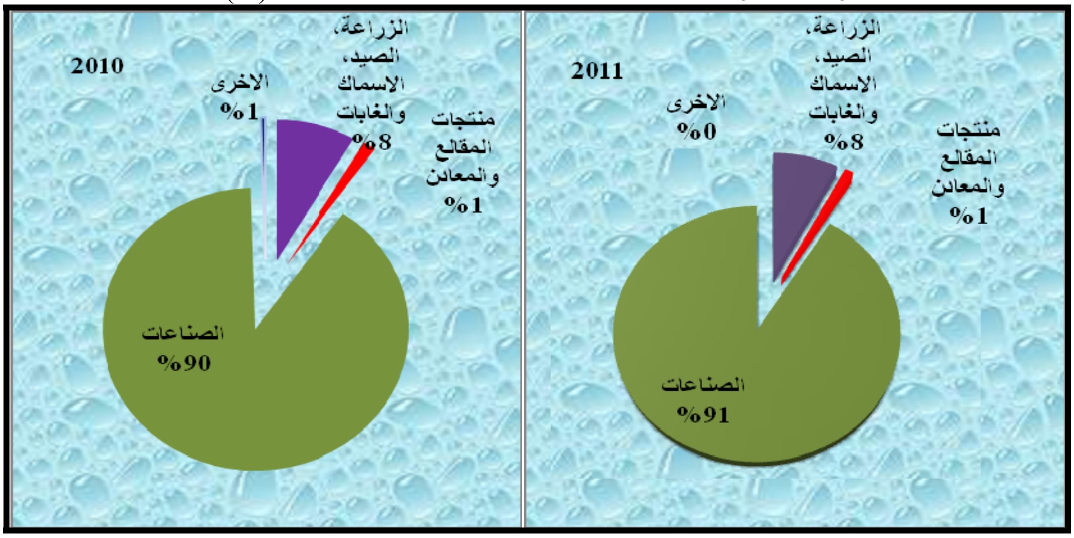
شهدت المستوردات السورية نمواً متزايداً خلال العقد الأخير نتيجة الإصلاحات في الهيكل الاقتصادي وسياسات الانفتاح التي اعتمدتها سورية والتي رافقها تعديلات متسارعة في السياسات التجارية والتي شملت التوسع في أنواع السلع المسموح باستيرادها من قبل القطاع الخاص وتخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاته، هذا بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات تبادل التجارة الحرة مع دول عربية وإقليمية كما ذكر سابقاً.

تطورت الواردات بصورة ملحوظة خلال الفترة (2003-2005) ولغاية 2011 من 7706 مليون دولار إلى 19871 مليون دولار وبلغت الزيادة 14% في العام 2010 عن العام السابق و14.3% في العام 2011 عما كانت عليه في العام 2010، هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي للواردات خلال الفترة المذكورة أعلاه 17.1%.

ونلاحظ من الجدول 2-1 تسارع وتيرة الاستيراد بقوة عما كانت عليه في الأعوام السابقة حيث ارتفعت قيمة المستوردات من 10626 مليون دولار في العام 2006 إلى 17392 في العام 2010 ثم إلى 19871 مليون دولار في العام 2011 ويمكن أن يعود ذلك إلى الأسباب المذكورة في بداية الفقرة إلا أن الزيادة في قيمة المستوردات للعام 2011 بحدود 2479 مليون دولار عن العام السابق يعود إلى تضاعف حجم مستوردات السلع الاستهلاكية نظراً إلى الحاجة الماسة لتلبية حاجات السوق الأساسية بسبب التراجع الكبير في الإنتاج السلعي المحلي وخروج العديد من المنشآت من عملية الإنتاج بسبب الأحداث الجارية في سورية.

وبالنظر إلى حجم المستوردات بين القطاعات الاقتصادية السورية نلاحظ ارتفاع في حجم المستوردات الرئيسية من إجمالي المستوردات خلال متوسط الفترة 2003-2005 و 2009-2011 حيث ارتفعت نسبة المستوردات الصناعية من 87.5% إلى 89.4 والمنتجات الزراعية من 7.1% إلى 8.8% في حين ارتفعت مساهمة قطاع المقالع والمعادن بشكل بسيط من 0.8% إلى 1.2% أما القطاعات الأخرى فلم تتجاوز مساهمتها 2% تقريباً، أما في حال مقارنة حجم المستوردات بالنسبة للقطاعات الأربعة من إجمالي المستوردات الكلية للعامين 2010 و2011 نلاحظ ثبات قطاعي الزراعة ومنتجات المعادن والمقالع وتراجع نسبة القطاعات الأخرى من إجمالي المستوردات في حين استمرت مستوردات قطاع الصناعة التحويلية في التوسع بحدود 0.9% والشكل التالي يبن حجم التطورفي واردات القطاعات الأربعة بالنسبة لإجمالي التجارة للعامين 2010 و 2011.

الشكل 2-4 المستوردات السورية الكلية حسب القطاعات للسنوات 2010 و 2011 (%)



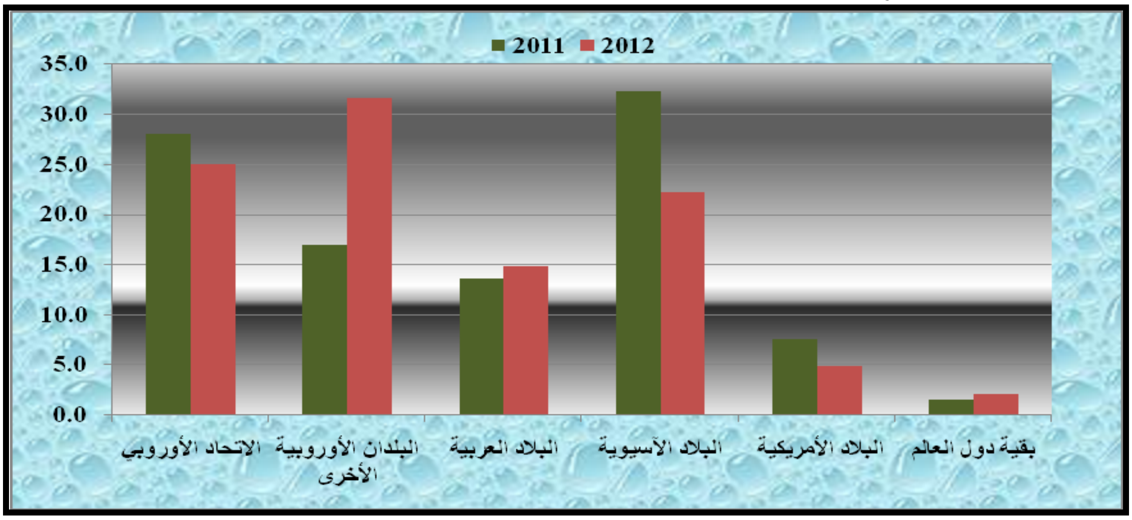
المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-6).

شكلت مساهمة قطاع الصناعة والزراعة معاً حوالي 98.2% من إجمالي المستوردات السورية في العام 2011 حيث ارتفعت قيمة مستوردات قطاع الصناعات التحويلية من 15615 مليون دولار إلى 18013 مليون دولار مليون دولار وبنسبة تجاوزت 15% عن العام السابق في حين بلغت الزيادة في مستوردات قطاع الزراعة حوالي47 مليون دولار وبنسبة 3%.

بالنسبة للسلع الصناعية المستوردة فهي تتكون بشكل رئيسي من المنتجات الكيميائية والمعادن الأساسية، المنتجات الغذائية، المنسوجات، ومنتجات التبغ وقد شكلت واردات المنتجات الكيميائية حوالي 16% من إجمالي السلع الصناعية المستوردة و 14.3% من إجمالي المستوردات وقد تضاعفت قيمة الواردات منها مرتين ونصف مقارنة بمتوسط الفترة 2003-2005 حيث زاد حجم المستوردات من 1112 مليون دولار إلى 2834 مليون دولار في العام 2011 وبلغت نسبة زيادة الواردات عن العام السابق 15%، أما واردت المعادن الأساسية فقد شكلت حوالي 15% من إجمالي السلع الصناعية و14% من إجمالي الواردات السورية وبلغت نسبة الزيادة في الاستيراد بحدود 41% عن العام السابق، أما المنتجات الغذائية فقد زادت بحدود 11% عن العام السابق وارتفعت قيمة المستوردات من 1930 مليون دولار إلى 2136 مليون دولار في حين سجلت الآلات والتجهيزات الأخرى حوالي 9.2% من إجمال المستوردات السورية وبزيادة قدرها 33% عن العام السابق (الجدول 2-6 المرفق).

أما التوزيع الجغرافي للواردات السورية في العام 2012 فكانت الحصة الأكبر من نصيب البلدان الأوروبية الأخرى حيث بلغت نسبة مساهمتها في الواردات الكلية بحدود 32% في حين كانت الحصة الأكبر من نصيب البلاد الآسيوية في العام السابق وبنفس النسبة 32%، أما المرتبة الثانية فكانت للاتحاد الأوروبي والذي شكلت نسبة الواردات منه بالنسبة لإجمالي الواردات السورية حوالي 25% فالبلاد الآسيوية 22% ثم البلاد العربية 15%.

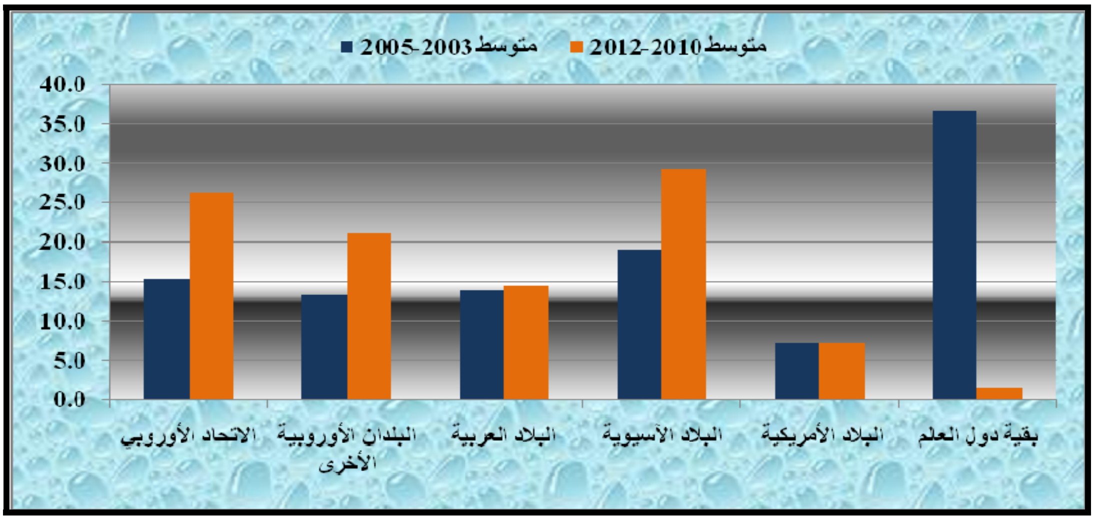
الشكل 2-5 المستوردات الكلية بحسب المناطق للعامين 2011 و 2012.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-7).

وإذا ما تمت مقارنة التطورات الحاصلة في المستوردات السورية حسب المناطق على المدى المتوسط خلال متوسط الفترتين (2003-2005) و (2010-2012) وملاحظة حصة كل من الشركاء التجاريين من إجمالي المستوردات السورية، نجد سيطرة نسبة الواردات من البلاد الآسيوية في الفترة (2010-2012) كما هو واضح في الشكل أدناه حيث بلغت قيمة المستوردات منها حوالي 4991 ميلون دولار وبارتفاع بمقدار 3600 مليون دولار تلتها حصة المستوردات من الاتحاد الأوروبي التي زادت من 15.4% إلى 26.4% لنفس الفترة، بالمقابل شهدت حصة المستوردات من بقية دول العالم هبوطاً كبيراً من 38% إلى 2% ويمكن أن يعود ذلك إلى الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين سورية وبعض الدول مثل تركيا والأردن ولبنان واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي بدء التطبيق الشامل لها في 2005 والذي تم بموجبه السماح بتجارة كافة السلع والإعفاء من كافة الرسوم الجمركية.

الشكل 2-6 المستوردات الكلية بحسب المناطق للفترتين (2003-2005) و(2010-2012)، %.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-7).

على مستوى الدول المصدرة إلى سورية فقد تقدمت الصين من المرتبة الثانية في العام 2010 إلى المركز الأول في العام 2011 وزادت نسبة الواردات من 8.8% إلى 9.4% تلتها روسيا الإتحادية التي قفزت من المركز الخامس في العام

2010 لتحتل المركز الثاني في العام 2011 وبزيادة في حصة صادراتها إلى سورية من 6.3% إلى 7.9%، فتركيا التي تراجعت من المركز الأول إلى الثالث (9.5% إلى 7.8%) أما أوكرانيا فقد حافظت على المرتبة الرابعة للعامين 2010 و2011 وبزيادة في قيمة صادراتها بحدود 323 مليون دولار علماً بأنها كانت في المرتبة الأولى في العام 2009،ومن بين الدول الأوربية التي كانت من أهم الموردين إلى سورية هي ايطاليا والذي تراجع ترتيبها من المركز الثالث في العام 2010 إلى المركز الخامس في العام 2011 وشكلت صادراتها إلى سورية حوالي 6.8% من إجمالي الصادرات في العام 2011، فألمانيا التي شكلت نسبة مساهمتها 4.1%، أما فيما يخص الدول العربية فقد بقيت السعودية المصدر الأول لسورية من بين الدول العربية وبنسب متقاربة (4.5% و4.6% للعامين 2011 و 2010) على التوالي ثم مصر التي تراجعت صادراتها من 733 مليون دولار (4.2%) إلى 648 مليون دولار (3.3%).

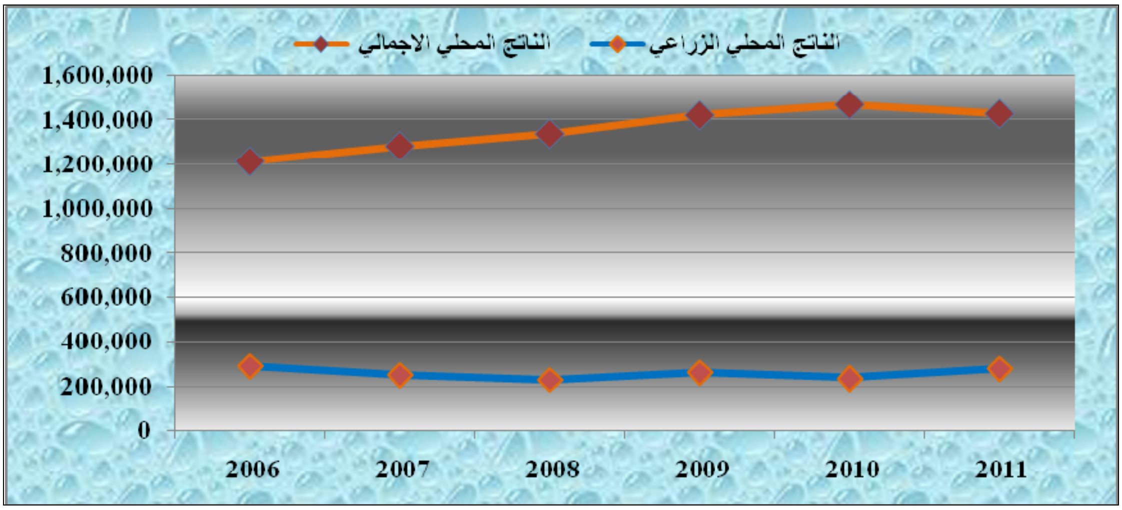
وزادت نسبة المستوردات من الدول الخمسة الأوائل المصدرة إلى سورية (الصين، روسيا الإتحادية، تركيا، أوكرانيا وإيطاليا) بشكل لا بأس به من %38.5 في العام 2010 إلى 39.2% إلا أن الاختلاف كان في ترتيب الدول المصدرة وحجم صادراتها ودخول إيطاليا على حساب كوريا في العام 2011، وتراجعت نسبة المستوردات من الشركاء العشرة الأوائل من60.2% في العام 2010 إلى 58% في العام 2011 (الجدول 2-8 المرفق).

3-2 التجارة الزراعية السورية

تعتمد سورية اجتماعيا واقتصاديا على الزراعة حيث يساهم الإنتاج الزراعي بشكل فعال في الإنتاج المحلي الإجمالي من خلال أنشطته المركزة على الإنتاجين النباتي والحيواني، ويتميز هذا الإنتاج بالتنوع نظراً لتنوع البيئات الزراعية في القطر، مما يهيئ الأرضية المناسبة لتحسين الوضع التنافسي للمنتجات السورية في الأسواق العالمية، فقد شهدت السنوات الخمس التي سبقت الأحداث الجارية تحسناً ملموساً في أداء التجارة الزراعية نتيجة سعي الحكومة إلى تشجيع التجارة الزراعية كما هو الحال في التجارة الكلية وتحريرها بهدف تحسين أدائها لما لها من أهمية في تحسين ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل وتحسين الكفاءة الاقتصادية للإنتاج المحلي، إلا أن مساهمة الزراعة في التجارة الكلية تخضع للعوامل الجوية لاسيما الأمطار ودرجة الجفاف اللذان يؤثران بدورهما على جودة وفعالية المواسم الزراعية.

ويعتبر القطاع الزراعي حالياً من أكثر القطاعات تضرراً بسبب الحرب المفروضة على سورية ليس فقط بسبب تقلص المساحات المزروعة بنسبة تبلغ أكثر من ثلث المساحة المزروعة بل بسبب هجرة اليد العاملة الزراعية، وصعوبة تأمين مستلزمات الزراعة من بذار وسماد وعلف، بالإضافة إلى تأمين المازوت اللازم لعملية الري بعد زيادة أسعاره، وصعوبة وصول الإمدادات الحكومية إلى المناطق الزراعية في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد، مما أدى إلى انخفاض كميات المحاصيل الاستراتيجية وبقية المحاصيل وتراجع الصادرات الزراعية. ساهم الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية بنسبة 19% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 مسجلاً تقدماً بنسبة 4% عن العام 2010، إلا أن السنوات 2012 و2013 و2014 سوف تظهر تراجعاً أكبر بسبب تقلص المساحات المزروعة وإنخفاض الإنتاج نتيجة الأحداث القائمة في سورية، هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الزراعي بين متوسط الفترة (2003-2005) والعام 2011 حوالي 1.7%.

الشكل 2-7 مقارنة الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية للفترة 2006- 2011 (مليون ل.س)

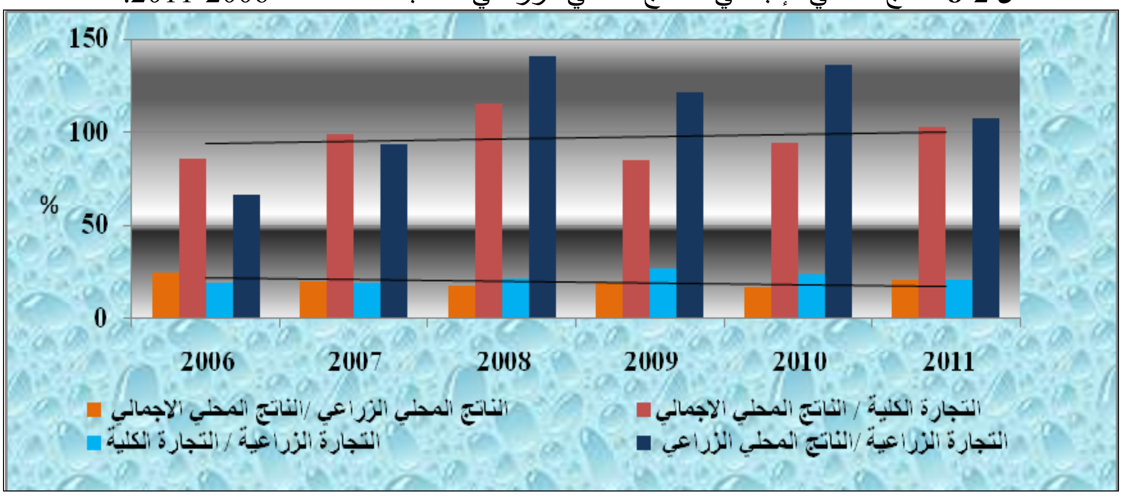


المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-10).

إن تشابه منحنى الناتج المحلي الإجمالي مع منحنى الناتج المحلى الزراعي والمبين في الشكل 2-7 يؤكد وجود تأثير متبادل لكل منهما في الأخر ويبرز أهمية التجارة الزراعية في الاقتصاد السوري، هذا وقد تأرجحت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006- 2012 مابين 19% و 23% ويمكن أن يعود هذا التباين إلى العوامل الجوية لاسيما الأمطار ودرجة الجفاف اللذان يؤثران بدورهما بشكل كبير على جودة وفعالية المواسم الزراعية إلا أن هذا التذبذب لم يكن بنسب كبيرة.

بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الزراعية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011 بحدود 17% وكان معدل التغير الحسابي بين الفترتين (2003-2005) و (2009-2011) بمقدار 166%، في حين حدث تراجع نسبي بمساهمة التجارة الزراعية في التجارة الكلية من 24% في العام 2010 إلى 21% في العام 2011. وقامت الحكومة السورية في السنوات العشر السابقة بالعديد من الإجراءات المشجعة للتجارة الزراعية كتحقيق استثمارات أوسع في مجال الزراعة وزيادة الانفتاح الاقتصادي لتحفيز الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتحقيق فائض تصديري يحمل ميزات تنافسية في الأسواق العالمية (الجدول المرفق 2-10).

الشكل 2-8 الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الزراعي، الاتجاهات العامة، 2006-2011.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-10).

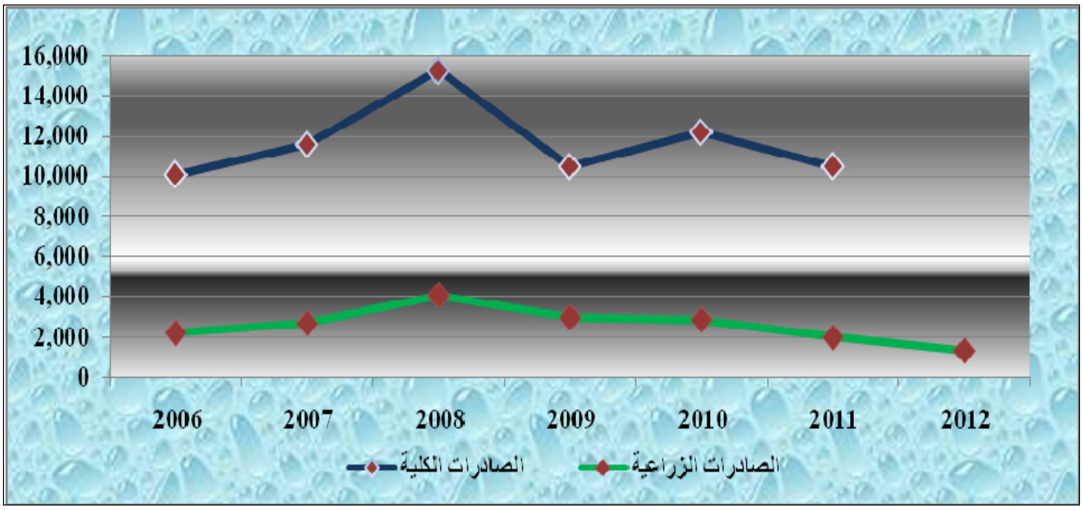
يوضح الشكل 2-8 مقدار نمو وتطور التجارة الزراعية مقارنة بالتجارة الكلية والناتج المحلي الزراعي حيث يعتبر تحسن التجارة الزراعية ونموها مؤشراً على زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره في جميع النواحي وخاصة التصديرية منها الذي ينعكس بدوره إيجاباً على واقع الاقتصاد الوطني بشكل عام وحياة المزارعين بشكل خاص.

2-3-1 الصادرات الزراعية السورية

يعتبر التصدير الزراعي مؤشراً هاماً على زيادة نمو الزراعة السورية وقد اتسمت الصادرات الزراعية السورية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2012 بالتذبذب بشكل عام حيث أظهرت الأعوام 2006 -2008 الازياد المستمر في قيمة الصادرات الزراعية فوصلت إلى 4083 مليون دولارفي العام 2008 وكانت هي القيمة الأعلى خلال الفترة الزمنية المدروسة ثم عادت إلى الانخفاض حتى العام 2012 وكان العامان 2011 و 2012 الأدنى على صعيد مستويات التصدير خلال العشر سنوات الماضية حيث تراجعت قيمة الصادرات لتصل إلى 1990 مليون دولار و 985 مليون دولار على التوالي ومعدل نمو سنوي (-2%) خلال متوسط الفترة (2003 – 2005) ولغاية 2012 والذي أظهر التراجع الكبير عما كان عليه خلال الفترة المرصودة (2003-2005) حيث بلغ معدل النمو السنوي 10.2% وهي نسبة أعلى من معدل نمو الصادرات الكلية والتي بلغت 6.7% لنفس الفترة ويمكن أن يعزى الانخفاض في قيمة الصادرات الزراعية خلال العاميين 2009 و 2010 إلى الأزمة المالية العالمية وبعض الجفاف والشح في المياه الذي أصاب الجمهورية العربية السورية، أما بالنسبة للعامين 2011 و 2012 فيعود السبب إلى العقوبات الاقتصادية الغربية والعربية والأمريكية المفروضة على الحكومة السورية إلا أن الملاحظ زيادة معدل النمو للصادرات الزراعية على المدى المتوسط بين متوسط الفترتين (2003-2005) و (2010- 2012) بمعدل تغير حسابي وصل إلى 85% ومن الممكن أن يعود ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العقد الماضي والتي من شأنها أن تساهم في تحسين تنافسية المنتجات الزراعية، مثل زيادة الرقابة على الصادرات الزراعية والتأكيد على مسألة الجودة وإنتاج منتجات صحية خالية من المواد الكيميائية (الجدول 2-12 المرفق).

بالمقارنة بين الصادرات الكلية والزراعية نجد أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية كانت في العام 2006 حوالي 22% وبقيت في حالة ازدياد واضح إلى أن وصلت في العام العام 2009 إلى 28.4% وهي أعلى نسبة خلال الفترةالمدروسة، بعدها تراجعت في العام 2010 و 2011 إلى 23.5% و19% على التوالي ويمكن أن يعزى هذا الإنخفاض إلى مجموعة من العوامل منها زيادة الإستهلاك المحلي لمواد معينة أو انخفاض الإنتاج نتيجة الظروف المناخية أو الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد نتيجة الحرب المفروضة عليها. ويبين الشكل 2-9 مدى تطور كلٍ من الصادرات الزراعية والكلية خلال السنوات 2006 – 2011 للصادرات الكلية و2012 للصادرات الزراعية.

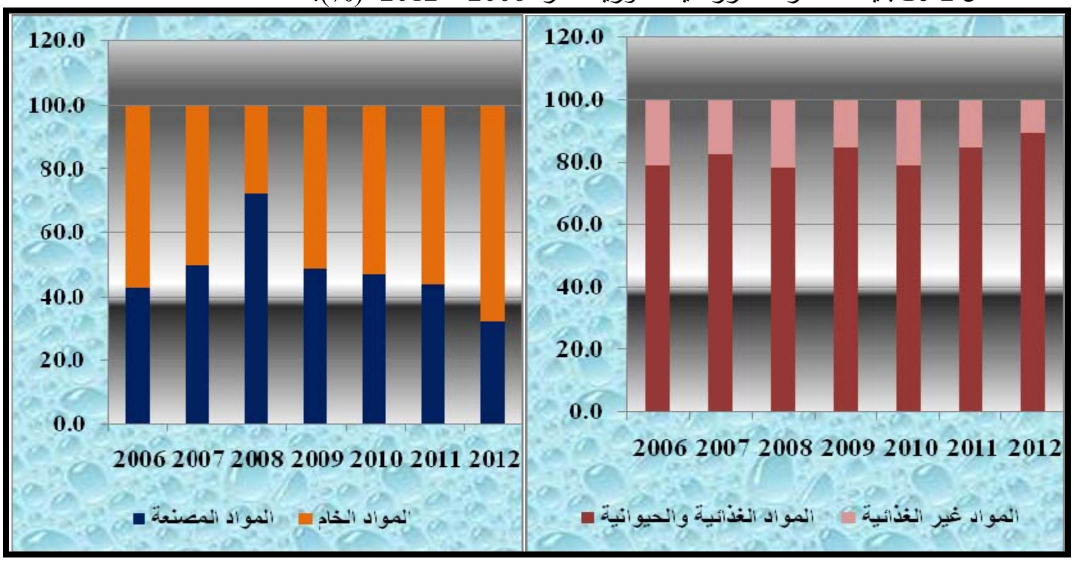
الشكل 2-9 الصادرات الزراعية والصادرات الكلية خلال الفترة 2006 – 2012 (مليون دولار).



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات،(الجدول المرفق 2-12).

تغلب على الصادرات الزراعية السورية صادرات المواد الغذائية والحيوانية والسلع الخام على حساب المواد المصنعة والمواد غير الغذائية، فقد شكلت صادرات المواد الخام ارتفاعاً متزايداً اعتباراً من العام 2009 لتسجل 68% من إجمالي الصادرات الزراعية وهي النسبة الأكبر خلال 2006 - 2012 مقابل 32.5% للمواد المصنعة التي شكلت صادراتها صعوداً مفاجئاً في العام 2008 حيث بلغت نسبة الصادرات 72% من إجمالي اصادرات الزراعية (الشكل 2-10).

الشكل 2-10 بنية الصادرات الزراعية السورية للفترة 2006 – 2012، (%).



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2 – 11).

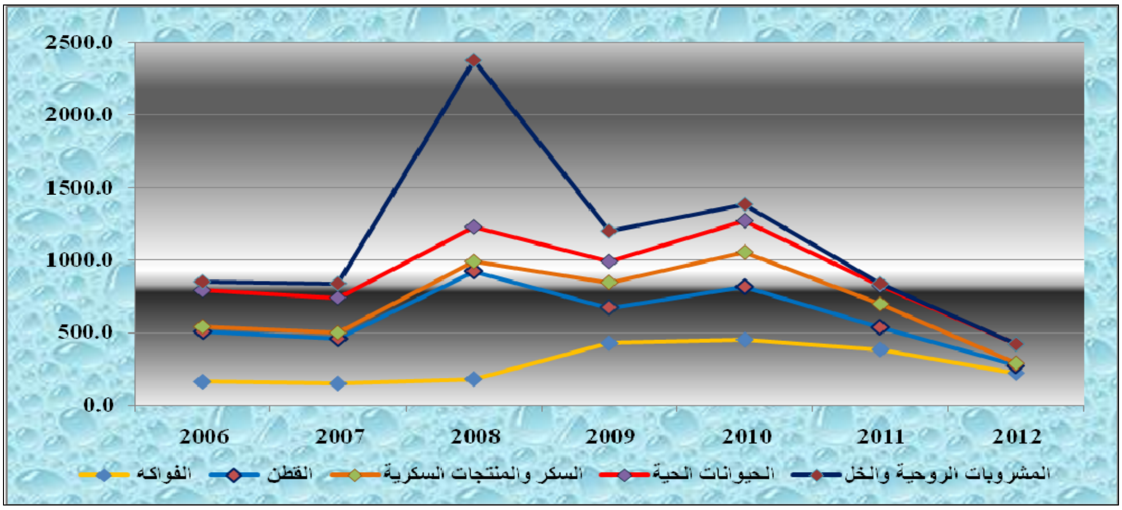
أما بالنسبة للمواد غير الغذائية فقد شكلت الحصة الأضعف بالمقارنة مع المواد الغذائية، ففي العام 2011 بلغت نسبة الصادرات من المواد الغذائية بحدود 84.7% وارتفعت إلى 89.4% في العام 2012 بينما نسبة المواد غير الغذائية شكلت حوالي 15.3% و 10.6% للعامين 2011 و 2012 على التوالي، وهذا ما أدى إلى أن تسعى الحكومة إلى تحسين واقع التصنيع الغذائي للاستفادة من الفائض لبعض المنتجات الزراعية والاستفادة من القيمة المضافة التي تضفيها على المنتجات المصدرة، ومن جهة أخرى عملت الحكومة على زيادة المشاريع الاستثمارية الزراعية التي تعود بالفائدة على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتشغيلية (الجدول المرفق 2 – 11).

تمت دراسة الصادرات الزراعية في هذا الفصل بطريقتين: الأولى حسب فصول التعريفة الجمركية التي تجمع أنواع السلع المتشابهة والثانية من حيث السلع المنفردة، فقد جاءت المساهمة الرئيسية في الصادرات الزراعية من حيث الفصول بالنسبة لإجمالي الصادرات الزراعية للفواكه والتي ساهمت بالجزء الأكبر للعاميين 2011 و2012 وبنسب 19.2% و22.6% على التوالي تلتها الخضار الطازجة بنسبة 13.4% و 20% للعامين 2011 و2012 على التوالي، أما الحيوانات الحية فقد تقدمت إلى المركز الثالث وشكلت نسبة 13.1%، ثم الحليب ومنتجات العسل 11.2%، ثم محضرات من الخضار والفواكه قابلة للأكل بنسبة 6.6% وأخيراً القطن 5.2% وشكلت هذه الفئات الست الكتلة الأهم من بين المنتجات الزراعية التصديرية حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الزراعية حوالي 78.7% في العام 2012 ويلاحظ حدوث تقدم في معدلات النمو السنوي لبعض صادرات المنتجات الزراعية حسب الفصول خلال متوسط الفترة (2003-2005) ولغاية 2012 حيث وصلت إلى 69% للحرير و39% للزيوت الأساسية ومستحضرات التجميل ثم محضرات اللحوم والاسماك والقشريات والرخويات بنسبة 33% تلتها الأسمدة بحدود 32%، فالحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل 29% وأخيراً الفواكه 23%، بالمقابل تراجع معدل النمو السنوي للفترة المذكورة أعلاه بشكل كبير للحبوب وصل إلى 52%، فالتبغ 32%، ثم 35% للمشروبات الروحية وأخيراً 21% للقطن.

أما في حال مقارنة التغير في قيمة الصادرات بين العامين 2011 و 2012 نجد حدوث تراجع كبير في نسبة الصادرات لكافة الفصول نتيجة العقوبات المفروضة على سورريا باستثناء زيادة في حجم الصادرات للحيوانات الحية بنسبة 3% والفلين والمصنوعات الفلينية 30% وأخيراً جلود بفراء بنسبة 429% (الجدول المرفق 2-13 و 2-14).

يلاحظ من الشكل 2-11 التطور المتأرجح في نمو بعض الصادرات مابين صعود وهبوط خلال الفترة المرصودة 2006 – 2012 إلا أن العام 2008 كان متميز بالنسبة لكل السلع بالإرتفاع ويمكن أن يعود ذلك إلى الزيادة في الإنتاج نتيجة الظروف المناخية وبالمقابل شهد العام 2012 هبوطاً حاداً في قيمة الصادرات السورية حسب الفصول نتيجة الأحداث التي بدأت في 2011/3/15 والذي يعكس حجم الضرر الذي لحق بالقطاع الزراعي.

الشكل 2-11 تطور تصدير بعض السلع الزراعية المختارة حسب الفصول خلال الفترة 2006 - 2012 (مليون دولار).



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-13).

كما نلاحظ من الشكل أعلاه هبوطين متتاليين لصادرات المشروبات الروحية والخل من 112 مليون دولار في العام 2010إلى 14 مليون دولار في العام 2011 و 2 مليون دولار في العام 2012، أما السكر فتراجع من 238 مليون دولار

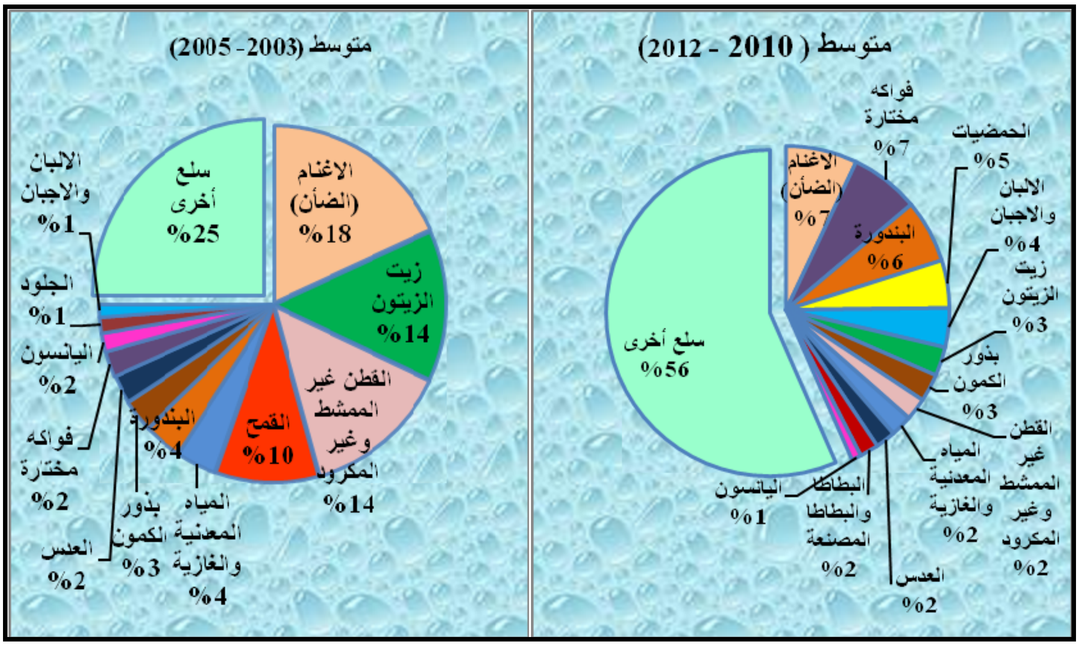
في العام 2010 إلى 160 مليون دولار في العام 2011 و 17 مليون دولار في العام 2012 وكذلك الحال بالنسبة للسلع الأخرى (انظر الجدول 2-13).

أمّا بالنسبة للطريقة الثانية في دراسة الصادرات الزراعية وهي مقاربتها كسلع منفردة فقد كانت أهم السلع الزراعية المصدرة في العام 2012 على التوالي هي: الأغنام ، فواكه مختارة، البندورة، الحمضيات، الألبان والأجبان، زيت الزيتون، البطاطا والبطاطا المصنعة، العدس، بذور الكمون واليانسيون، وتشكل هذه السلع العشرة مجتمعة حوالي 48.2% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية (الجدول المرفق 2 -16).

كما نلاحظ من الفقرة أعلاه فقد شكلت صادرات الأغنام القطاع الأهم بالنسبة للصادرات السورية في العام 2012 كما هو الحال في العام 2010، حيث شكلت نسبة صادراتها من إجمالي الصادرات في العام 2012 حوالي 12.5% وهي أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة إلاّ أنها شهدت انخفاضاً في التصدير خلال الاعوام 2007 – 2009 والتي بلغت أشدها في العام 2009 حيث وصلت النسبة إلى 3.5% بعدما كانت في العام 2006 تشكل بحدود 10.2% من إجمالي الصادرات السورية ، كما أنها عاودت الانخفاض في العام 2011 لتصل إلى 4.9% ويمكن أن يعود ذلك إلى سياسات الحكومة في السماح بالتصدير ولفترات محددة من السنة. جاءت الفواكه المختارة[16] في المرتبة الثانية من العام 2012 كما هو الحال في العام 2011 حيث شهدت صادراتها تطوراً ملحوظاً خلال وسطي الفترة (2003- 2005) ولغاية 2012 بمعدل نمو سنوي وصل إلى حوالي 19% وتلاقي هذه السلع رواجاً في الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية والعربية بسبب النكهة المميزة لها، احتلت البندورة المركز الثالث في العام 2012 ضمن الصادرات الزراعية السورية ويعود السبب في ذلك إلى انتشار زراعتها في محافظتي طرطوس ودرعا بشكل كبير وبلغت قيمة صادراتها في العام 2012 بحدود 68 مليون دولار وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات الكلية بحدود 6.9%، هذا ونلاحظ انخفاض القيمة التصديرية للبندورة بشكل كبير جداً عن الأعوام السابقة وربما يعود ذلك إلى تراجع الإنتاج وخاصة في درعا بسبب الأحداث التي تشهدها المحافظة منذ ثلاث سنوات مما أدى بدوره إلى تراجع التصدير بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على سورية، ثم الحمضيات في المركز الرابع من حيث القيمة التصديرية والتي بلغت 51 مليون دولار في العام 2012 وبنسبة مساهمة 5.2% وقد لاقت منتجات الحمضيات السورية قبولاً واسعاً في الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية بعد اعتماد مبدأ المكافحة الحيوية بدل الكيميائية لهذه المنتجات من قبل الحكومة السورية.

[16] التفاح، الكرز، المشمش، الاجاص، الخوخ و الدراق.

الشكل 2- 12 حصص الصادرات الزراعية السورية الرئيسية %.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-12).

الشكل 2-12 أعلاه يبين مدى التباين الكبير في بنية الصادرات على المدى المتوسط بين وسطي الفترتين (2003-2005) و (2010– 2011) حيث انخفضت نسبة مساهمة الأغنام وزيت الزيتون والقطن غير الممشط وغير المكرود والقمح الذي خرج تقريباً من عملية التصدير خلال متوسط الفترة (2010- 2011)، بينما زادت الصادرات السورية لكل من الفواكه المختارة والبندورة والحمضيات التي كانت مساهمتها ضئيلة جداً والعدس واليانسون.

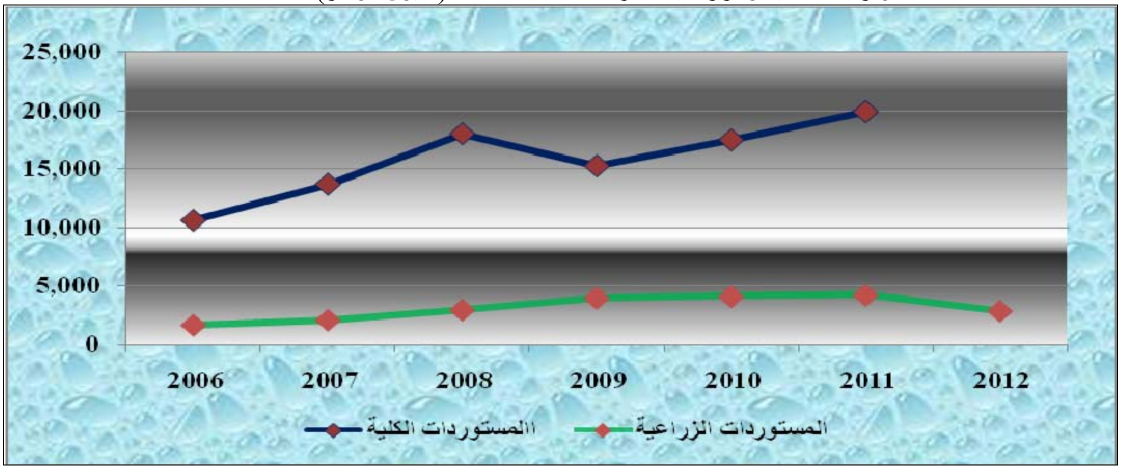
2-3-2 الواردات الزراعية السورية

شهدت السلع الزراعية المستورة نمواً استثنائياً خلال السنوات الماضية حتى العام 2011 نتيجة انفتاح السوق المحلية على البضائع الأجنبية بعد تحرير التجارة وإزالة معظم القيود على دخول السلع إلى الأسواق المحلية وتقديم تسهيلات خاصة لبعض الدول في إطار الاتفاقيات التجارية معها كما ذكرنا سابقاً ومشاركة القطاع الخاص في التبادل التجاري إلا أن العام 2012 شهد تراجعاً بحدود 32% عن العام 2011 بسبب الأحداث التي تشهدها سورية حيث تراجعت قيمة الواردات الزراعية من 4235 مليون دولارفي العام 2010 إلى 2878 مليون دولار في العام 2012 مسجلة عجز بمقدار 1894 مليون دولار وقد بلغ معدل النمو السنوي للواردات الزراعية خلال متوسط الفترة (2003-2005) ولغاية 2012 حوالي 11% مقارنة بمتوسط الفترة (2003-2005) – 2011 حيث سجل معدل النمو 20.7% وهذا يظهر حجم الضرر الذي لحق بقطاع الزراعة كنتيجة طبيعية لما تمر به البلاد (الجدول المرفق 2-12).

أما فيما يخص الميزان التجاري الزراعي فيمكن أن نشير إلى أن الميزان سجل عجزاً ابتداءً من العام 2009 حتى العام 2012 إلا أن أشده كان في العام 2011 وهو العام الذي يشكل بداية الأحداث ولكن بالمقابل ساهم في تأمين السلع الاستهلاكية الضرورية للسكان وتوفير المواد الأولية لعملية الإنتاج الزراعي.

يظهر الشكل 2- 13 التطور في المستوردات الزراعية والكلية بشكل متصاعد إلا أن العام 2009 أظهر انخفاضاً واضحاً في الواردت الكلية إلا أنها عادت وارتفعت بشكل كبيرفي العامين 2010 و2011، بينما شكلت الواردات الزراعية ارتفاعاً متزايداً حتى العام 2011 باستثناء العام 2012 الذي تراجعت فيه قيمة المستوردات الزراعية.

الشكل 2 -13 الواردات الكلية والزراعية للفترة 2006 – 2011 (مليون دولار).

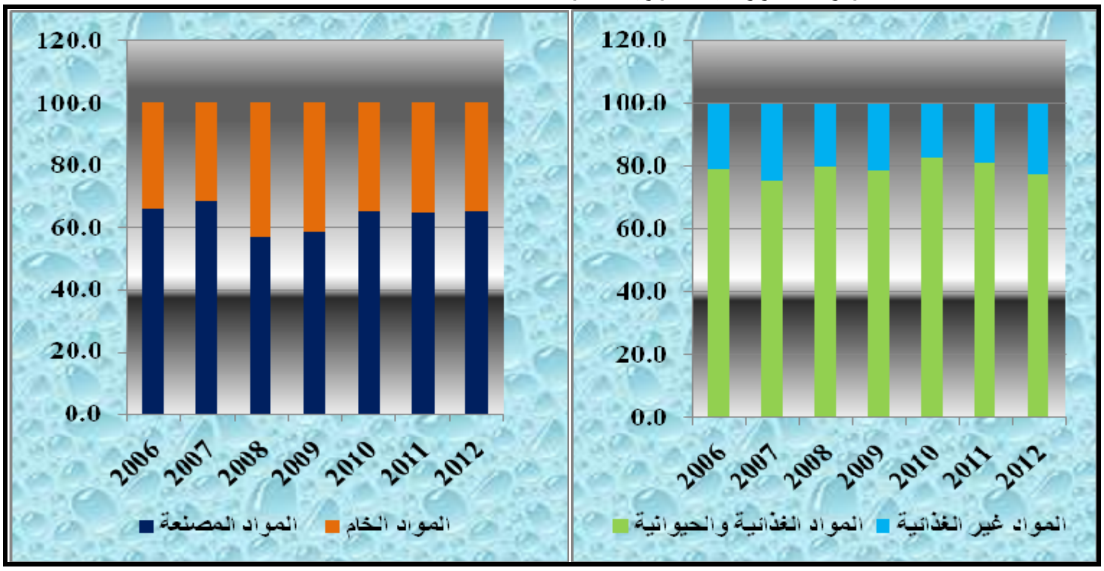


المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، الجدول المرفق 2- 12).

تتكون المستوردات الزراعية في معظمها من السلع الغذائية والمصنعة وشكلت السلع الغذائية النسبة الأكبرحيث بلغت 77.7% في العام 2012 من إجمالي المستوردات الزراعية مقابل 22.3% للمواد غير الغذائية، بينما شكلت السلع المصنعة 65.2% في العام 2012 والباقي من نصيب المواد الخام.

بلغ معدل النمو السنوي للمواد المصنعة المستوردة خلال متوسط الفترة (2003-2005) ولغاية 2012 حوالي 11.5% مقابل 10.8% للخام بينما وصل معدل النمو للسلع الغذائية المستوردة لنفس الفترة 11.8% و 9.3% للسلع غير الغذائية وهذا يعكس ضعف إنتاج المواد المصنعة في سورية مما يشير إلى ضرورة تركيزالقطاع الزراعي السوري على التصنيع بكافة مجالاته للإستفادة من القيمة المضافة لمنتجاتها الخام والذي بدوره يعود بالمنفعة على المجتمع. يبين الشكل 2-14 تركيبة المستوردات السورية والذي يُظهر انخفاض استيراد المواد المصنعة خلال العامين 2008 و 2009 مقارنة بالأعوام 2006 و 2007 مما يدل على بداية تحسن مناخ التصنيع إلا أن الحرب المفروضة على سورية منذ ثلاث سنوات وأكثر أدت إلى خروج العديد من المنشأت من دائرة الإنتاج ليعود ويرتفع استيراد المواد المصنعة على حساب الخام.

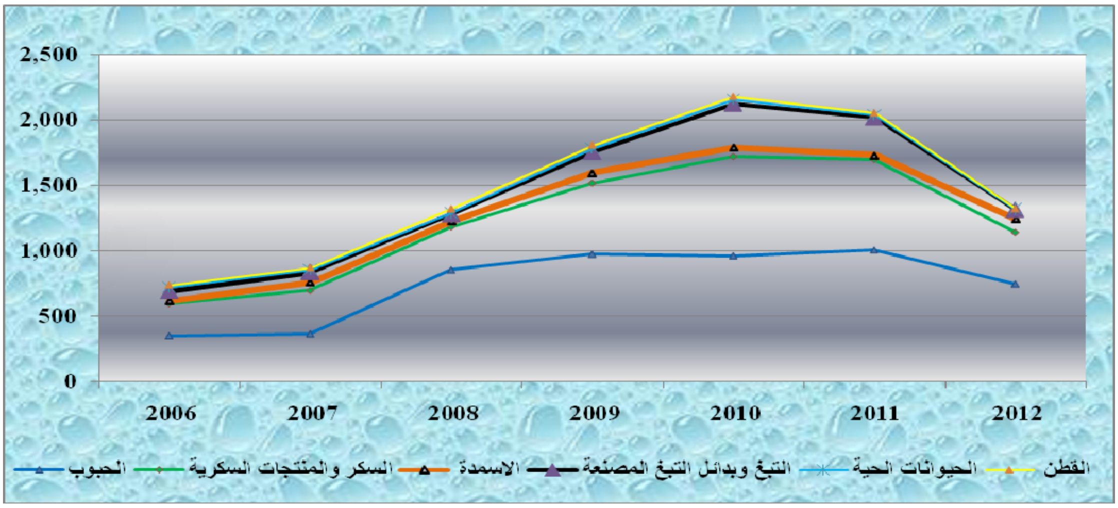
الشكل 2 -14 بنية الواردات الزراعية السورية للسنوات 2006 – 2012.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2 -11).

هذا وسيتم معالجة المستوردات الزراعية بنفس الطريقة التي تمت فيها معالجة ودراسة الصادرات الزراعية من حيث الفصول التي تتضمن السلع المتشابهة والسلع المنفردة. وعن أهم السلع الزراعية المستوردة حسب الفصول في العام 2012 فقد كانت الحبوب في المقدمة حيث شكلت قيمة الواردات منها حوالي 26% من إجمالي المستوردات الزراعية والتي تعادل 745 مليون دولار وبتراجع قدره 26% عن العام السابق والذي بلغت فيه قيمة المستوردات 1008 مليون دولار وهي القيمة الأعلى خلال الفترة المرصودة، أما قيمة المستوردات من السكر ومنتجاته فقد كانت في المرتبة الثانية بالرغم من الانخفاض الشديد في قيمة المستوردات عن الأعوام السابقة مما يعكس أثر العقوبات المفروضة على سورية، حيث انخفضت قيمة المستوردات من السكر إلى 396 مليون دولار وبتراجع قدره 43% عن العام السابق، المرتبة الثالثة من المستوردات الزراعية كانت لصالح الزيوت والدهون النباتية والحيوانية والتي بلغت قيمة مستورداتها 264 مليون دولار، ثم بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية بقيمة 213 مليون دولار فالبذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية 169 مليون دولار، الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل بقيمة 161 مليون دولار، القهوة والشاي والمتة والتوابل بقيمة 150 مليون دولار، ثم الخضار المأكولة، الجذور والدرنات بقيمة 127 مليون دولار فالأسمدة بقيمة 98 مليون دولار وهي أعلى قيمة لها خلال الفترة المرصودة وأخيراً الأخشاب والمواد الخشبية بقيمة 86 مليون دولار والتي تراجعت بشكل كبير جداً عن الأعوام السابقة ووصلت نسبة تراجعها عن العام 2011 حوالي 56% وبمعدل نمو سنوي متناقص وصل إلى 16%، هذا وقد شكلت السلع العشرة المذكورة أعلاه أهم المنتجات الزراعية المستوردة والتي بلغت نسبة مساهمتها مجتمعة حوالي 83.7 من إجمالي المستوردات الزراعية، (الجدولان المرفقان 2- 17 و 2-18).

الشكل 2- 15 تطور استيراد بعض السلع الزراعية المختارة حسب الفصول خلال الفترة 2006 – 2012 (مليون دولار).



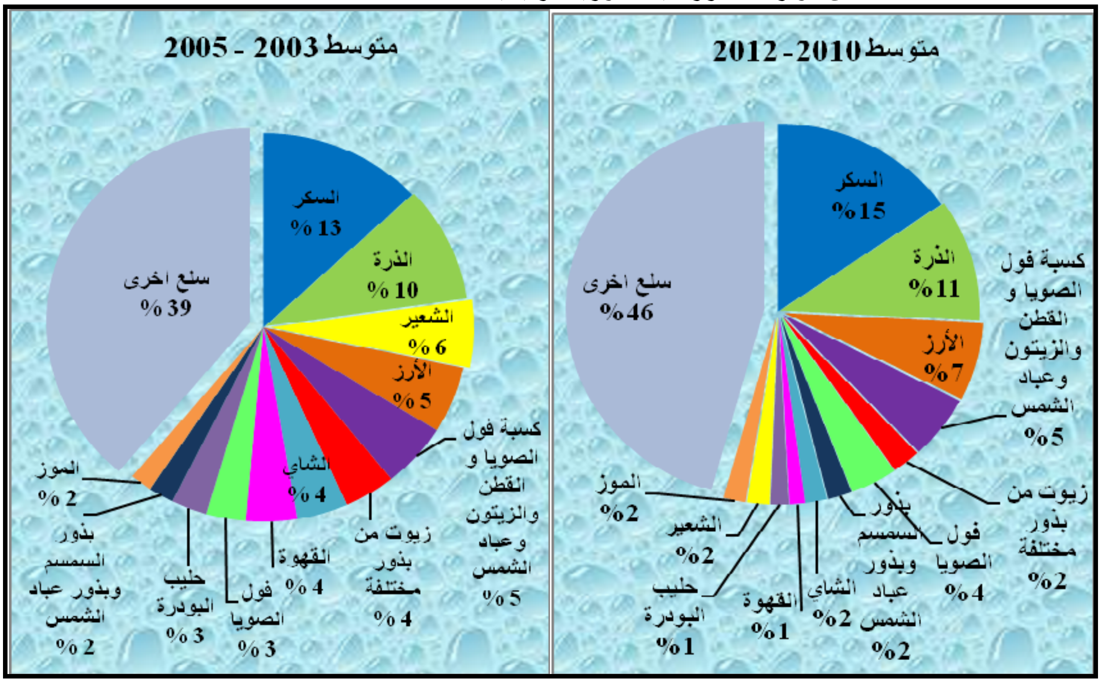
المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق).

وفيما يخص السلع الفردية كانت السلع الزراعية الرئيسية العشرة المستوردة في العام 2012 والتي كانت لها الحصة الأكبر في مساهمتها بإجمالي المستوردات الزراعية السورية هي: السكر 13%، الذرة 10%، الأرز 7%، كسبة الصويا والقطن والزيتون 7%، زيوت من بذور مختلفة 3%، فول الصويا 3%، بذور السمسم وعباد الشمس 2%، الشاي 2%، القهوة 2% ثم حليب البودرة 2%، وقد شكلت نسبة السلع العشرة المستوردة مجتمعة 51% من إجمالي المستوردات السورية.

بلغت قيمة واردات السكر في العام 2012 مايقارب 364 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي 11% خلال متوسط الفترة (2003-2005) وحتى 2012 وقد احتل المرتبة الأولى من السلع الفردية المستوردة وهو ما يدل على عدم كفاية الإنتاج

المحلي في تلبية احتياجات السوق المحلية وتجدر الإشارة هنا إلى انخفاض قيمة المستوردات لهذه المادة بشكل واضح عما كانت عليه في السنوات السابقة حيث وصلت نسبة التغير الحسابي إلى 46% عن العام 2011، جاءت الذرة بالمرتبة الثانية ووصلت قيمة وارداتها إلى 298 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي قدره 12% ونسبة مساهمة 10% من إجمالي المستوردات الزراعية، أما الأرز والذي يعتبر من المواد الغذائية الضرورية والذي لا تتم زراعته وإنتاجه في سورية، فقد سجل تزايداً مستمراً من حيث القيمة الاستيرادية باستثناء العام 2012 الذي انخفضت فيه قيمة مستورداته إلى 214 مليون دولار وبمعدل تغير عن العام السابق بحدود 14%، أما معدل النمو السنوي للقيم الاستيرادية لهذه المادة فقد وصلت إلى 16% خلال متوسط الفترة (2003 -2005) ولغاية 2012، بالنسبة لفول الصويا الذي احتل المرتبة الرابعة من بين المنتجات الزراعية المستوردة فقد استمرت قيمة وارداته بالانخفاض خلال السنوات 2010 – 2011 ووصلت نسبة الانخفاض في العام 2012 إلى 51% عن العام 2011 أي ما يعادل 77 مليون دولار، كذلك الأمر بالنسبة لكسبة فول الصويا والقطن وعباد الشمس والزيتون فقد تناقصت بنسبة 2% بين العامين المذكورين وبلغ معدل النمو السنوي لهما للفترة المرصودة في هذا الفصل إلى 16%، ونفس الأمر ينطبق على الزيوت من بذور مختلفة والتي احتلت المرتبة الخامسة من السلع المستوردة بنقصان قدره 34% عن العام 2012، أما بذورعباد الشمس والسمسم فقد انخفضت نسبة استيرادها بمقدار 19% وبلغت نسبة مساهمتها في الصادرات الزراعية الكلية 2% (الجدول المرفق 2-19).

الشكل 2 – 16 حصص الواردات الزراعية السورية الرئيسية %.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2 -20).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الموز الذي تم استيراده خلال وسطي الفترة (2003 – 2005) بقيمة 24 مليون دولار قد وصلت قيمة وارداته إلى 70 مليون دولار خلال وسطي الفترة (2010 – 2012) وبزيادة بلغت 64% عن الفترة السابقة ، أما السمك المعلب فقد زادت قيمته أكثر من مرتين وبمعدل سنوي بحدود 8% وأخيراً المتة وهي المشروب الذي يلاقي رواجاً كبيراً في أغلب المحافظات السورية ازداد معدل استيرادها حتى وصلت قيمة الاستيراد في العام 2012 إلى 24 مليون دولار وهي أعلى قيمة خلال الفترة 2006 – 2012 وبمعدل نمو سنوي 9% (الجدولان المرفقان 2-19 و 2-20).

أهم النتائج

- بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الكلية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011 حوالي 12.4%.
- بقي الاتحاد الأوروبي والدول العربية أهم الشركاء التجاريين لسورية حسب المناطق في العامين2011 و2012، مع تحسن في العلاقات التجارية مع الدول الآسيوية.
- كان الميزان التجاري موجباً مع كل من ألمانيا، هولندا، لبنان، إسبانيا، الأردن، الكويت والعراق في العام 2011.
- تراجعت التجارة خلال العام 2011 عما كانت عليه في العام 2010 بنسبة 14.2%.
- بقي العراق الوجهة التصديرية الأولى للصادرات السورية حيث شكلت الصادرات إليها 18.1% من إجمالي الصادرات أي مايعادل حوالي 1903 مليون دولار، ثم إيطاليا فألمانيا.
- تصدرت الصين قائمة الدول المصدرة لسورية في العام 2011 حيث بلغت نسبة الواردات منها 9.4% تلتها روسيا الإتحادية ، فتركيا.
- ساهم الناتج المحلي الزراعي بنسبة 20% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 مسجلاً تقدماً بنسبة 4% عن العام 2010.
- بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الزراعية خلال وسطي الفترة (2003- 2005) ولغاية 2012 حوالي 7%.
- بلغت نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية في العام 2011 إلى 19%، وكانت أهم الصادرات الزراعية حسب الفصول هي للفواكه تلتها الخضار الطازجة
- أهم الصادرات على المستوى الفردي للسلع في العام 2012 كانت الأغنام ثم الفواكه المختارة ثم البندورة فالحمضيات
- أهم السلع الزراعية المستوردة حسب الفصول في العام 2012 كانت الحبوب ثم السكر ومنتجاته، ثم الزيوت والدهون النباتية والحيوانية.
- أهم السلع الزراعية الفردية الرئيسية المستوردة في العام 2012 كانت السكر، الذرة، الأرز، كسبة الصويا.

الفصل الثالث: الأداء - المنتجات - الشركاء

يقدم هذا الفصل عرضاً مفصلاً للتجارة الزراعية السورية خلال الفترة الزمنية المدروسة وفي ثلاثة أقسام، يعرض القسم الأول (3-1) تقييم أداء الصادرات الزراعية السورية من خلال أربع مؤشرات: الميزة النسبية الظاهرية – القيمة النسبية للوحدة – خارطة التجارة الزراعية السورية - تنوع الأسواق. يتضمن القسم الثاني (3-2) واقع وتطورات أهم الصادرات والواردات الزراعية السورية خلال الفترة 2001 - 2012، أما القسم الثالث (3-3) فيسلط الضوء على أهم الشركاء التجاريين لسورية في مجال التجارة الزراعية.

وبشكل عام وضمن الظرف الاستثنائي الذي مرت به سورية في العامين 2011 – 2012 نتيجة الحرب المفروضة وحزمة العقوبات الجائرة وتداعياتها على الاقتصاد السوري ومؤسساته العاملة فقد تأثر حجم التجارة الزراعية السورية (الصادرات والواردات) ونوعيتها وقيمتها من جهة ، كما تأثرت بوصلة وجهات التجارة الزراعية السورية والشركاء التجاريين من جهة ثانية، وهذا يظهر من خلال فقرات الفصل التي سيتم عرضها تباعاً.

3 -1 أداء التجارة

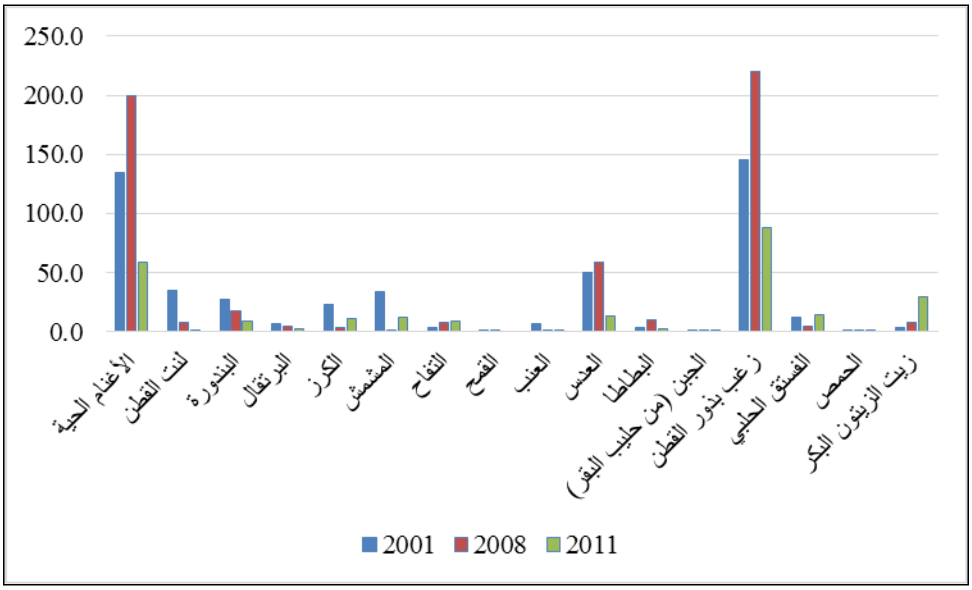
3-1-1 الميزة النسبية الظاهرية RCA (Revealed Comparative Advantage)

يعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرية أحد أهم المؤشرات في تقييم تنافسية المنتج في الأسواق الخارجية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية RCA =(قيمة الصادرات السورية من سلعة ما / قيمة صادرات العالم لنفس السلعة) / (قيمة إجمالي الصادرات الزراعية السورية / قيمة إجمالي صادرات العالم الزراعية)، فعندما تكون RCA أكبر من الواحد فإن البلد يمتلك ميزة نسبية ظاهرية للسلعة أو المنتج ويجب الاهتمام بالسلعة أو المنتج لزيادة الصادرات منها والعكس صحيح.

يبين الشكل 3-1 الميزة النسبية الظاهرية لأهم الصادرات الزراعية السورية في الأعوام 2001 – 2008 – 2011 ، حيث يظهر أن معظم السلع التصديرية السورية تتمتع بميزة نسبية ظاهرية باستثناء القمح والجبن في العام 2001، والقمح والجبن والحمص والعنب في العام 2008، ولنت القطن والعنب والحمص لم تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في العام 2011 بينما كان لنت القطن يمتلك هذه الميزة وبقوة في العامين 2001 - 2008، كما يبين الشكل السابق أن زغب بذور القطن والأغنام الحية وزيت الزيتون البكر في العام 2011 حصلت على أكبر ميزة نسبية ظاهرية وذلك بعد تراجع رقم الميزة الظاهرية للأغنام الحية أكثر من النصف عن مثيله في العامين 2001- 2008، وهذا يعني أنه من المهم بذل المزيد من الجهود لتكون هذه المنتجات ذات نوعية وجودة أفضل خاصةً ما يتعلق بتلبية رغبات المستهلكين في الدول المستوردة .

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرية يأخذ بالاعتبار عوامل التنافسية مثل سعر الصرف والتي تؤثر على المصدرين في البلد ويعطي نتائج يمكن قياسها بطريقة تسمح بالمقارنة بين البلدان.

الشكل 3-1 الميزة النسبية الظاهرية لأهم الصادرات الزراعية السورية خلال الأعوام 2001- 2008- 2011، (100=1).



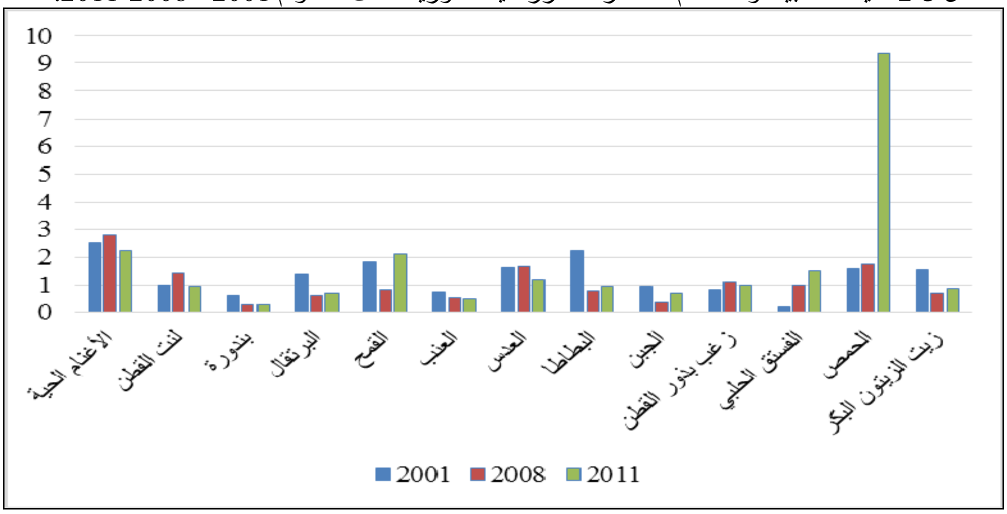
المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الجدول المرفق 3-1).

3-1-2 القيمة النسبية للوحدة RUV (Relative Unit Value)

يمثل مؤشر القيمة النسبية للوحدة قيمة وحدة الصادرات لمنتج معين في دولة معينة نسبةً إلى وسطي قيمة الوحدة للعالم، تستخدم قيمة الوحدة كمؤشر للأسعار، فإذا كانت القيمة النسبية للوحدة أدنى (أو أعلى) من 1 عندها نقول بأن سورية تصدر منتجها بسعر أقل (أو أكثر) من متوسط السعر العالمي للمنتج نفسه.

يبين الشكل 3-2 التغيرات الحاصلة في القيمة النسبية للوحدة لأهم الصادرات الزراعية السورية الهامة للأعوام 2001-2008 – 2011، حيث أن البندورة – العنب – الجبن - زغب بذور القطن – الفستق الحلبي أظهرت قيمة نسبية للوحدة أقل من 1 في العام 2001 بالإضافة للبرتقال - البطاطا – الجبن - زيت الزيتون البكر - العنب - القمح في العام 2008 ولنت القطن – البرتقال - البندورة - الجبن - العنب - زيت الزيتون البكر في العام 2011، مما يدل على القدرة التنافسية البارزة لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية.

الشكل 3-2 القيمة النسبية لوحدة أهم الصادرات الزراعية السورية خلال الأعوام 2001 - 2008-2011.



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الجدول المرفق 3-2).

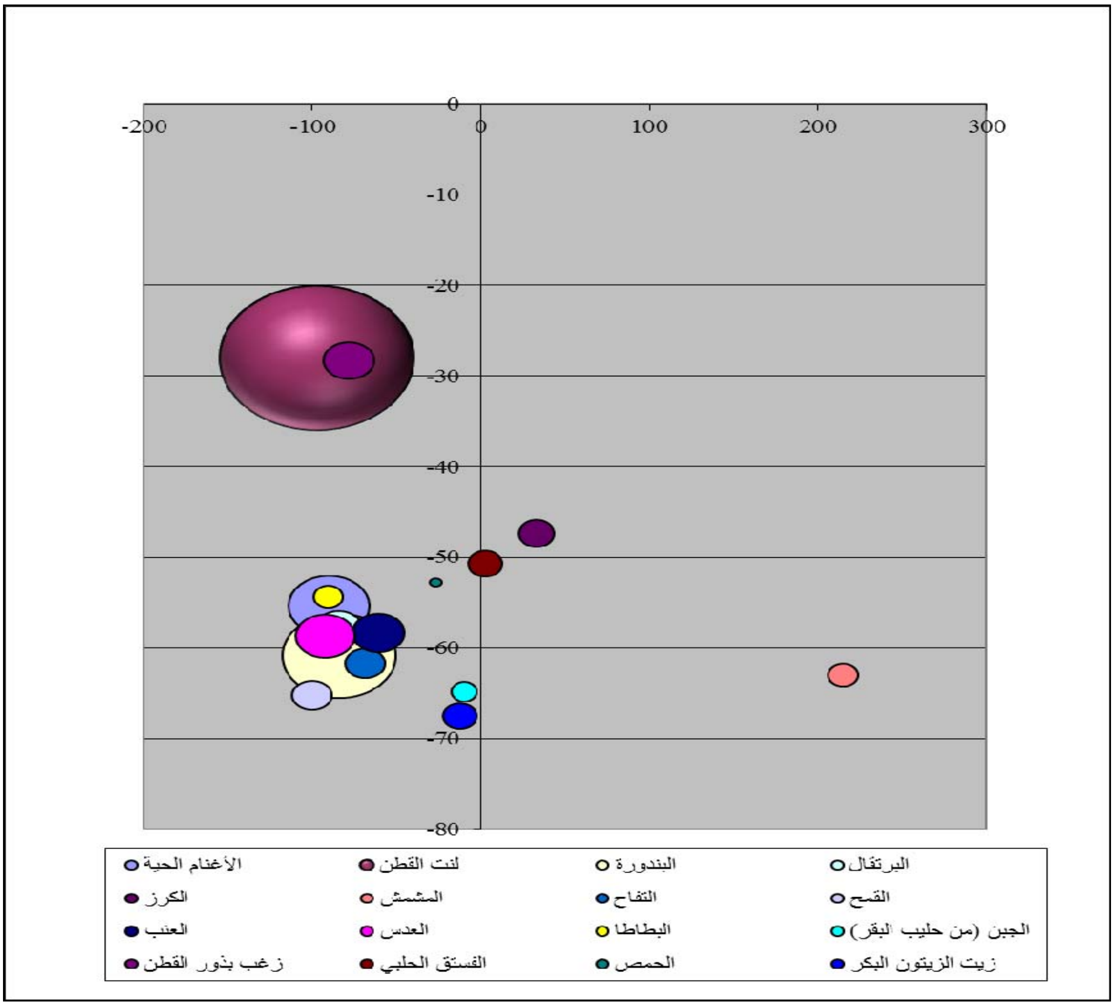
ومن الشكل السابق نلاحظ أيضا أن الحمص حصل على أكبر قيمة نسبية للوحدة في العام 2011 وهي أكبر من الواحد وبالتالي فهذه السلعة غير قادرة على المنافسة نتيجة ارتفاع سعرها عن السعر العالمي، علماً أن الكمية المصدرة في العام 2011 كانت قليلة للغاية إذ لم تتجاوز 58 طن بقيمة قدرها 451 ألف دولار مقابل الكمية المصدرة عالمياً 1159 ألف طن قيمتها 764 ألف دولار.

3-1-3 أداء الصادرات

يوضح الرسم البياني لخارطة التجارة الزراعية السورية في الشكل (3-3) أداء المنتجات المصدرة الرئيسية في سورية خلال الفترة 2008 - 2011 استناداً إلى قيم صادرات هذه المنتجات الممثل في (حجم البقعة) مقابل النمو السنوي للصادرات الزراعية السورية المختارة (المحور الأفقي) والنمو السنوي للصادرات الزراعية العالمية أو الطلب العالمي لنفس السلع المدروسة خلال نفس الفترة (المحور العمودي).

وبالتالي فان المحورين الأفقي والعمودي يمثلان تطور الصادرات الزراعية محلياً وعالمياً ويقسمان الخريطة إلى أربعة أرباع تضم سلعاً مختلفة في صفاتها، وتشير الخريطة كنظرة عامة إلى تراجع نمو معظم صادرات السلع السورية المدروسة خلال الفترة الزمنية المرجعية.

الشكل 3–3 خريطة الصادرات الزراعية السورية، (2008 – 2011).



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

السلع الخاسرة في الأسواق المتقلصة (الربع اليساري الأدنى)

حيث تقلصت صادرات أغلب السلع الزراعية المدروسة تزامناً مع تقلص بدرجة أقل للصادرات العالمية أو الطلب العالمي لنفس هذه السلع الزراعية مثل لنت القطن وزغب بذور القطن، بينما بالنسبة لزيت الزيتون والجبن فقد تقلصت بمعدل أقل من تقلص هذه السلع عالمياً، أما السلع الأخرى كالبندورة – الأغنام الحية – التفاح – العدس – العنب – البطاطا – القمح فقد تقلصت بمعدل نمو مقارب للصادرات العالمية لنفس هذه السلع.

ويمكن تبرير هذا التراجع إلى انخفاض الإنتاج في المواسم المدروسة أو تصنيع المنتجات محلياً بدلا من تصديرها خاماً (مثل القطن)، وتواجه جهود الترويج التجاري لمجموعات السلع هذه مهمةً صعبة نظراً للحاجة لتبني طرق ترويج متكاملة تأخذ بعين الاعتبار المعوقات (الاختناقات) لكل من العرض والطلب.

سلع متحركة بشكل عكسي – رابحة في أسواق متقلصة (الربع اليميني الأدنى)

تتصف المنتجات العائدة لهذا الربع بالحصص المتزايدة للصادرات الزراعية السورية في أسواق الاستيراد العالمية التي تتناقص أو تنمو دون معدل نمو التجارة الزراعية العالمية ، وعليه يجب عزل الأداء التجاري الإيجابي لهذه المنتجات عن التراجع الكلي في هذه الأسواق، أما الصادرات الزراعية التي تتبع لهذه الفئة هي: الكرز – المشمش – الفستق الحلبي.

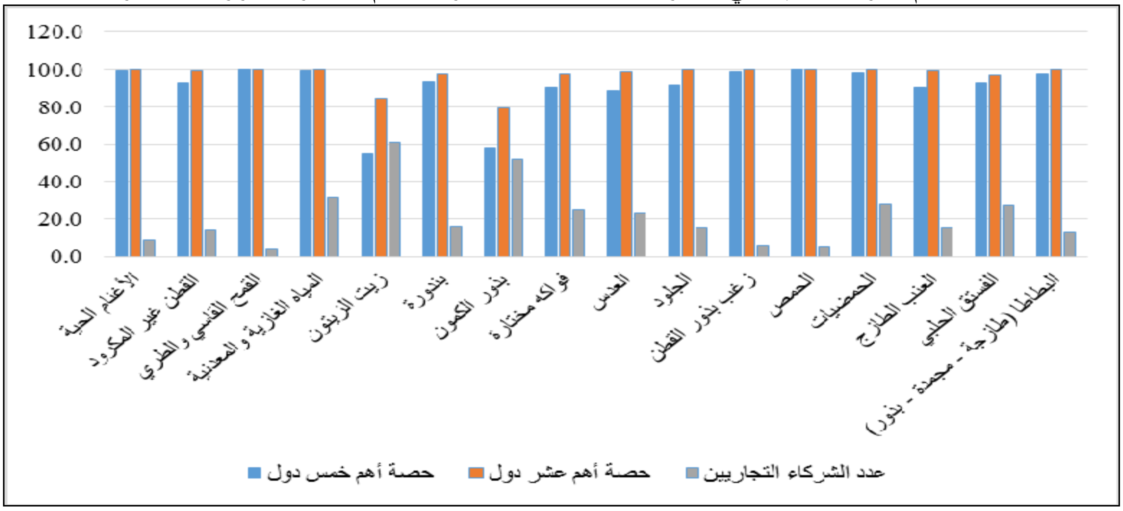
3-1-4 تنوع الأسواق

يتم تحليل تنوع أسواق الصادرات أو تركزها بالنظر إلى حصة الوجهات التصديرية الخمس وكذلك العشرة الأوائل لكل سلعة زراعية. وتكمن أهمية هذا المؤشر بأنه يقيم مخاطر فقدان الوجهات التصديرية لكل سلعة تصديرية، وكلما كان تركز السلعة عالياً (أي عدد قليل من الوجهات التصديرية) كلما كان الخطر أكبر في خسارة واحد أو أكثر من هؤلاء الشركاء التجاريين.

يبين الشكل 3-4 تحليلاً لتركز أو تنوع الوجهات التصديرية لأهم الصادرات الزراعية السورية، إذ نلاحظ وبالمتوسط تركز عالي بنسبة 90.6% في العام 2010 لأهم خمس شركاء تصدير (مقابل 91.1% لأهم عشر شركاء تصدير لنفس العام) وبمعدل 97.1% لأهم خمس شركاء تصدير في العام 2012 (مقابل 97.6% لأهم عشرة شركاء في العام ذاته).

كما يبين الشكل 3-4 أن الصادرات من القمح القاسي والطري - الأغنام الحية – القطن غير المكرود وغير الممشط – زغب بذور القطن - بندورة – الحمضيات على الترتيب تأتي في مقدمة السلع من حيث ارتفاع تركزها حيث تراوحت حصة أهم خمس شركاء في العام 2012 بين 96% و100% بينما زيت الزيتون وبذور الكمون سجلا مستويات أدنى للتركز مقارنة مع بقية السلع التصديرية .

الشكل 3-4 حصة أهم الشركاء من إجمالي صادرات كل سلعة وعدد الشركاء لأهم الصادرات الزراعية السورية، 2012.

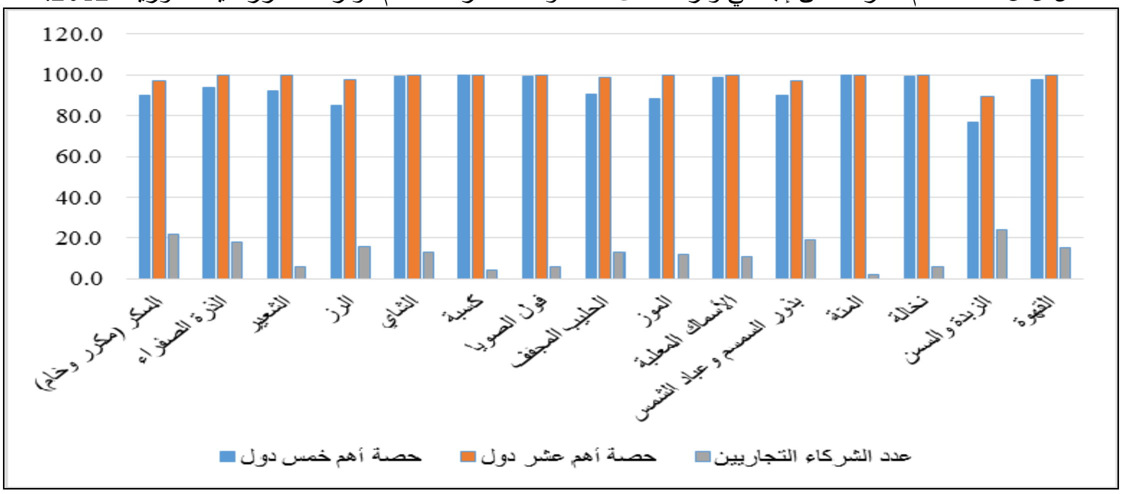


المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

ومن الشكل السابق نلاحظ تراجع في عدد الوجهات التصديرية لعدد من السلع فالقطن غير المكرود تراجع عدد الوجهات التصديرية من 14 إلى 5 وجهة، القمح القاسي والطري من 4 إلى 1 وجهة، والفستق الحلبي من 27 إلى 13 وذلك مقارنة بين عامي 2010 و 2012 على التوالي.

في حين سجلت أهم الواردات الزراعية السورية مستويات مرتفعة من التركز كما هو الحال في عدد من الصادرات الزراعية السورية وكما يظهره (الشكل 3-5)، حيث بلغت حصة أهم خمس شركاء استيراد بالمتوسط في العام 2012 حوالي 93.4 % لأهم خمس شركاء استيراد مقابل 98.6% لأهم عشرة شركاء استيراد لنفس العام وُسجلت أعلى مستويات من التركز (100%) لأهم خمسة شركاء استيراد لكل من الواردات الأساسية التالية على الترتيب: المتة- ذرة صفراء - فول الصويا - موز - النخالة – زبدة وسمن – شعير، بينما سُجلت أدنى مستويات للتركز في السكر، كما يُلاحظ أن عدد شركاء الاستيراد بالنسبة للسكر ارتفع من 22 شريك الى 27 وتراجع عدد شركاء الاستيراد بالنسبة للذرة الصفراء من 18 الى 9 وذلك بالمقارنة بين عام 2010 و 2012 على التوالي.

الشكل 3-5 حصة أهم الشركاء من إجمالي واردات كل سلعة وعدد الشركاء لأهم الواردات الزراعية السورية، 2012.



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

3–2 أداء التجارة حسب منتجات مختارة

3-2-1 الموازين السلعية

إن الميزان السلعي لأهم المنتجات المصدرة والمستوردة قد تمت دراسته من خلال حساب بعض المؤشرات مثل المتاح - الاستهلاك الظاهري - نسبة الاكتفاء الذاتي .

يعرف الاستهلاك الظاهري على أنه كمية الإنتاج مضافاً إليه الواردات ومطروحاً منه الصادرات لكل سلعة، ويعبر عن الاكتفاء الذاتي بالنسبة المئوية للإنتاج من الاستهلاك الظاهري مما يوفر مؤشراً مباشراً على توفر الفائض التصديري أو بشكل عكسي على حصة الطلب المحلي الذي يجب تغطيته من خلال الاستيراد .

ومن أهم المنتجات الزراعية التصديرية الرئيسية ذات الفائض التصديري النسبي في العام 2012 هي: الكمون (معدل الاكتفاء الذاتي 225.3%) التفاح (معدل الاكتفاء الذاتي 132.3 %) – بندورة (129.5) – العدس (123.2) الحمضيات (114.1%) – الأغنام (100.1%) بالإضافة لمنتجات أخرى علماً أن هذه المؤشرات لا تأخذ بعين الاعتبار مخازين أول وآخر المدة لصعوبة الحصول على البيانات الخاصة بها (الجدول المرفق 3-5).

أما معدلات الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات الزراعية الرئيسية المستوردة في العام 2012 فكانت منخفضة بشكل كبير وهذا من البديهيات كون الجزء الأعظم من هذه المنتجات لا ينتج في سورية مثل القهوة – الشاي – الرز – المتة والتي بلغت معدلات الاكتفاء الذاتي منها الصفر، أو أنها تنتج في سورية بكميات قليلة مثل فول الصويا حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها 0.6% ومن الذرة 18.9 (الجدول المرفق 3-5).

3-2-2 أهم الصادرات الزراعية السورية

تتضمن الفقرات التالية شرحاً لأهم الصادرات الزراعية السورية من خلال:

- مقارنة وسطي الفترتين المرجعيتين 2003 - 2005 و 2010 - 2012 بهدف مقاربة التطورات خلال الفترة 2003 - 2012.
- التطورات التي حدثت مؤخراً خلال الفترة 2006 - 2012 بالنسبة للكمية و القيمة، بالإضافة إلى الوجهات التصديرية الرئيسية. ونشير هنا إلى أنه قد تم حساب قيمة الوحدة لكل من هذه السلع بتقسيم القيمة الكلية لصادرات السلعة على كميتها وهي أقرب تعبير ممكن عن الأسعار التي تم بها التصدير، ويتم تكرار نفس الطريقة لأهم الواردات الزراعية السورية في الفقرة 3-2-3.

الأغنام

شكلت الصادرات السورية من الأغنام أحد أهم العناصر الأساسية في توليفة الصادرات الزراعية السورية على مدى السنوات السابقة، إلا أن صادرات الأغنام قد عانت من سنة إلى أخرى من تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، حيث تأثرت بشكل كبير بالجفاف من جهة وبالسياسات الزراعية المتبعة والتي حدَت من تصدير الأغنام في السنوات الأخيرة من جهة أخرى، فقد انخفض عدد الأغنام في العام 2009 من 18.3 مليون رأس والى 15مليون رأس في عام 2010 ثم عاد ليرتفع في العام 2012 إلى 18.06 مليون رأس.

وكما يبين الجدول المرفق 3-7 فإن الكميات المصدرة من الأغنام كانت في العام 2007 حوالي 85 ألف طن لتتراجع بشكل كبير في العام 2010 إلى النصف تقريباً (حوالي 38 ألف طن) ثم استمر التراجع إلى 11.67 ألف طن في العام 2012.

وبلغ الوسطي السنوي لكمية صادرات الأغنام في الفترة 2003 – 2005 نحو 76.76 ألف طن بقيمة مقدارها 202.3 مليون دولار لتنخفض بشكل ملحوظ في الفترة 2010 – 2012 إلى 22.38 ألف طن بقيمة مقدارها 135.7 مليون دولار، وبالنظر إلى قيمة الوحدة فقد ارتفعت بشكل كبير من 2634.8 دولار/طن إلى 5943.4 دولار/طن (لنفس الفترتين المرجعيتين) للتعويض عن انخفاض الكمية.

بالنسبة للتطورات الأخيرة 2006 – 2012 فقد سجلت صادرات الأغنام قيمتها العظمى في العام 2006 حيث بلغت 223 مليون دولار أما في العام 2010 فقد كانت 187 مليون دولار وبالنسبة للكمية فقد كانت حوالي 85 ألف طن و 22 ألف طن على التوالي خلال العامين المذكورين، ومن الجدير ذكره أن العام 2012 قد سجل أكبر انخفاض في كمية صادرات الأغنام وقد بلغت 11.67 ألف طن وبقيمة 122.5 مليون دولار مع ارتفاع كبير في قيمة الوحدة لنفس العام والتي بلغت 10490.4دولار/طن، وذلك يعزى إلى تداعيات الحرب المفروضة على سورية وتأثيرها على مناطق التربية وخروج أعداد كبيرة خارج نطاق الإنتاج والتربية.

وتعتبر السعودية الوجهة الرئيسية لصادرات الأغنام السورية حيث استوردت 82.20% من صادرات الأغنام السورية نظراً لتفضيل السوق السعودي لنوعية لحوم الأغنام السورية عن غيرها، كما يتم تصدير الأغنام إلى دول عربية أخرى مثل قطر بنسبة 9.69%– الكويت 8.10%، وذلك كما هو موضح في الجدول المرفق 3-7.

المياه المعدنيه و الغازية

بلغت نسبة المساهمة الوسطية من صادرات المياه المعدنية والغازية 8.1% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية في الفترة الزمنية 2003-2005 مقابل مساهمة وسطية قدرها 6.8% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية في الفترة الزمنية 2010-2012.

وبلغ الوسطي السنوي لكمية صادرات المياه المعدنية والغازية في الفترة 2003 – 2005 نحو 204 ألف طن بقيمة مقدارها 42.9 مليون دولار لتنقص قليلاً في الفترة 2010 – 2012 إلى 167 ألف طن بقيمة مقدارها 41.1 مليون دولار، أما بالنسبة لوسطي قيمة الوحدة من صادرات المياه المعدنية والغازية فقد ارتفعت قليلاً من 209 دولار/طن خلال الفترة 2003 – 2005 إلى 246 دولار/طن في الفترة 2010 - 2012.

سجلت صادرات المياه المعدنية والغازية ذروتها في العام 2008 وبلغت نحو 2289ألف طن بقيمة 1144.9 مليون دولار وبأعلى قيمة وحدة 500.2 دولار/طن، أما في العام 2010 فقد كانت الكمية المصدرة منها نحو470 ألف طن بقيمة 110 مليون دولار، وقد انخفضت الكمية المصدرة بشكل كبير وبلغت 4531 طن بقيمة 1.4 مليون دولار في العام 2012 مع ملاحظة أن قيمة الوحدة وصلت إلى 314.7 دولار/طن.

يعتبر العراق الوجهة التصديرية الرئيسية لصادرات المياه المعدنية والغازية بنسبة 41.8% ثم لبنان بنسبة 22.8% تليها الأردن بنسبة 13.3% وذلك في العام 2012 الجدول المرفق (3 -6).

البندورة

تعتبر البندورة من أهم سلع الخضروات المرغوبة خارج سورية والتي تتمتع بوفرة في الإنتاج على مدى السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة مساهمتها الوسطية نحو 12.2% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية في الفترة 2010 – 2012 مقابل 10.2% في الفترة 2003 - 2005.

وقد تزايدت صادرات البندورة بشكل كبير، حيث بلغت كميتها 257 ألف طن بقيمة 39.9 مليون دولار في الفترة المدروسة 2003 – 2005 لترتفع إلى كمية مقدارها 295 ألف طن بقيمة 120.7 مليون دولار في الفترة 2010 - 2012، وترافق ذلك مع ازدياد في متوسط قيمة وحدة صادرات البندورة من 155 دولار/طن إلى 408 دولار/طن على التوالي بالنسبة لنفس الفترتين.

سجلت صادرات البندورة ذروتها في العام 2006 بكمية مقدارها 1262 ألف طن وقيمة قدرها 153.7 مليون دولار وفي العام 2010 كانت الكمية المصدرة نحو 408 ألف طن بقيمة 179 مليون دولار، وبالنظر إلى العام 2012 فقد سجلت كمية صادرات قدرها 201 ألف طن وقيمة قدرها 67.3 مليون دولار، مع ملاحظة أن صادرات البندورة انخفضت بمقدار النصف عما كانت في العام 2010 نتيجة خروج مساحات زراعية خارج نطاق الإنتاج بسبب ظروف الأزمة الحالية.

وكانت الوجهات التصديرية الرئيسية في العام 2012 هي المملكة العربية السعودية حيث استوردت 67.9% من صادرات سورية من البندورة يليها العراق – الكويت – لبنان (الجدول المرفق 3-8).

الألبان والأجبان

زاد وسطي الكميات المصدرة من الألبان والأجبان بشكل كبير خلال وسطي الفترتين 2003 - 2005 و 2010 - 2012، إذ كان وسطي الكميات المصدرة في وسطي الفترة الأولى حوالي 7417.5 طن بقيمة 13.1 مليون دولار وصلت في وسطي الفترة الثانية إلى حوالي 41076.1 طن بقيمة 74.7 مليون دولار وترافق ذلك مع ارتفاع في قيمة الوحدة من 1760.8 دولار/طن إلى 1817.8 دولار/طن.

كما سجلت صادرات الألبان والأجبان ذروتها بالنسبة للقيمة في العام 2008 بنحو 239.8 مليون دولار، أما أعلى كمية مصدرة فكان قدرها 56 ألف طن ُسجلت في العام 2010.

وفي العام 2012 بلغت كمية صادرات الألبان والاجبان حوالي 26 ألف طن قيمتها شكلت 45 مليون دولار، علماً أن صادرات الألبان والاجبان منخفضة بذلك بأكثر من النصف عما كانت في العام 2010 بالكمية والقيمة على حد سواء، وتوجهت صادرات الألبان والأجبان في العام 2012 إلى البلدان الرئيسية التالية بنسب مختلفة كما يلي: العراق بنسبة قدرها 68 % - لبنان 15.2% - الإمارات 5.6% - الكويت 3.3%، وذلك وفقاً للجدول المرفق (3– 9).

فواكه مختارة (التفاح – المشمش – الكرز – الأجاص – الخوخ – الدراق)

زادت أهمية صادرات الفواكة المختارة ضمن توليفة الصادرات الزراعية السورية خلال السنوات الأخيرة وكما هو مبين في الجدول المرفق 3-10، فقد ارتفعت حصة صادرات الفواكه من 2.57% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية خلال وسطي 2003 – 2005 لتصل إلى 7.1% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية خلال وسطي الفترة 2010 – 2012.

تزايدت صادرات الفواكه المختارة بين وسطي الفترتين 2003 – 2005 و 2010 – 2012 من 65 ألف طن بقيمة 26.43 مليون دولار للفترة الأولى إلى 172 ألف طن بقيمة 131.6 مليون دولار، وترافق ذلك مع ارتفاع وسطي قيمة وحدة الصادرات حيث كان في الفترة الأولى 407.3 دولار/ طن ليصل إلى 751.9 دولار/طن في الفترة الثانية.

بلغت صادرات الفواكه ذروتها في السنوات الأخيرة في العام 2009 حيث سجلت الكمية 228 ألف طن بقيمة 159.2 مليون دولار، أما في العام 2010 فقد كانت الكمية المصدرة 172 ألف طن بقيمة 141 مليون دولار، بالإضافة إلى أن صادرات الفواكه المختارة قد سجلت كمية قدرها 146 ألف طن بقيمة قدرها 87.53 في العام 2012 متوجهة للوجهات التصديرية الرئيسية التالية: مصر بنسبة قدرها (44.5%) – العراق بنسبة قدرها (23.9) – السعودية (11.5) – الأردن (8.8).

الحمضيات (برتقال – يوسفي – الكريب فروت – ليمون حامض – ليمون حلو – حمضيات طازجة أو جافة)

تحسنت نسبة المساهمة الوسطية للصادرات من الحمضيات المختارة من إجمالي الصادرات الزراعية السورية بشكل ملحوظ من نسبة قدرها 1.4% في الفترة 2003 – 2005 مقارنة بنسبة مساهمة قدرها 9.2% في الفترة 2010 – 2012.

وزادت كمية صادرات الحمضيات المختارة من 37 ألف طن بقيمة 8.9 مليون دولار خلال وسطي الفترة 2003 – 2005 مقارنة مع حوالي 223 ألف طن بقيمة 106.5 مليون دولار خلال وسطي الفترة 2010 - 2012، وترافق ذلك مع ارتفاع في متوسط قيمة الوحدة من 240.4 إلى 478.4 دولار/ طن.

بلغت هذه الصادرات ذروتها في العام 2010 مسجلة 301 ألف طن بقيمة 125.8 مليون دولار، إلا أن هذه الكمية انخفضت في العام 2012 إلى 131 ألف طن بقيمة 72.1 مليون دولار نتيجة صعوبة عمليات النقل والتسويق للوجهات التصديرية الرئيسية.

يعتبر العراق والأردن من الوجهات التصديرية الرئيسية لصادرات الحمضيات بنسبة 90% من إجمالي صادرات سورية من الحمضيات في عام 2012 (الجدول المرفق 3-11).

القطن (غير الممشط أو المكرود)

يعتبر القطن من المحاصيل النقدية المهمة في سورية ويصنف ضمن المحاصيل الاستراتيجية التي توليها الحكومة معاملة خاصة.

وبالرغم من هذه الأهمية فقد تراجعت صادرات القطن بشكل ملحوظ وبلغت 59 ألف طن في الفترة 2010 – 2012 مقابل 132 ألف طن في الفترة 2003 – 2005، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطن (غير الممشط) وسطياً من إجمالي الصادرات الزراعية السورية في الفترة 2010 – 2012 لتبلغ 2.4% مقابل مساهمة قدرها 5.2% في الفترة 2003 - 2005، ويرجع السبب في تراجع صادرات القطن إلى تشجيع المعامل المحلية لتصنيع القطن والاستفادة من القيمة المضافة وإلى تراجع الإنتاج نتيجة السياسات الحكومة القاضية بتخفيض المساحات المزروعة وذلك بهدف ترشيد استخدام المياه.

وقد تراجعت كمية صادرات القطن في عام 2012 إلى حوالي 118.5 طن وبقيمة قدرها 0.2 مليون دولار نتيجة تأثيرات الحرب المفروضة على سورية والتي من أهمها خروج مساحات واسعة عن نطاق الإنتاج والتسويق، علماً أنه وصلت

كمية صادرات القطن (غير الممشط) إلى ذروتها في عام 2006 وقد بلغت 138 ألف طن وبقيمة قدرها 171.2 مليون دولار.

أما بالنسبة لقيمة الوحدة فقد سجلت الفترة 2003 – 2004 حوالي 1157.0 دولار للطن مرتفعة بذلك إلى قيمة قدرها 2110.8 دولار للطن في الفترة 2010 – 2012.

توجهت الكميات التصديرية من القطن في العام 2012 إلى البلدان الرئيسية التالية: فرنسا بنسبة قدرها 49.5% - بلجيكا 33.5% - تركيا 16.7%، علماً أنه قد تغيرت تركيبة الوجهات التصديرية للقطن في هذا العام عن مثيلاتها في عام 2011 حيث كانت مصر تشكل أهم هذه الوجهات التصديرية بنسبة قدرها 41.1% وذلك كما يظهر في الجدول المرفق 3-12.

زيت الزيتون

يعتبر زيت الزيتون من الصادرات الزراعية السورية المهمة والمرغوبة في عدة دول وذلك لجودته ونوعيته المميزة، علاوة على أن كمية صادرات زيت الزيتون بلغت 32 ألف طن وبقيمة قدرها 62.3 مليون دولار خلال وسطي الفترة 2003 – 2005 مقابل كمية قدرها 15 ألف طن وبقيمة قدرها 55.7 مليون دولار وذلك وفقاً لوسطي الفترة 2010 - 2012، وترافق ذلك مع ارتفاع كبير في وسطي قيمة وحدة صادرات زيت الزيتون من 1922.0 دولار/طن إلى 3479.8 دولار/طن على التوالي بالنسبة لنفس الفترتين السابقين.

بالنسبة للأعوام الأخيرة فقد بلغت صادرات زيت الزيتون ذروتها في العام 2007 بكمية مقدارها 81 ألف طن وقيمتها 249.1 مليون دولار، أما في العام 2012 فقد كانت الكمية المصدرة الأقل بين السنوات المدروسة والتي بلغت 13 ألف طن وبقيمة مليون دولار.

وكانت الوجهات التصديرية الرئيسية في العام 2012 وبنسب مختلفة كالتالي: المملكة العربية السعودية 32.3% - الإمارات العربية المتحدة 9.9% - إيران 7.8% - لبنان 6.3% (الجدول المرفق 3-13).

العدس

تناقص وسطي صادرات العدس من 72 ألف طن وبقيمة قدرها 29.0 مليون دولار في الفترة الزمنية 2003 – 2005 إلى حوالي 31 ألف طن وبقيمة 38.1 مليون دولار وذلك في الفترة 2010 - 2012، أما بالنسبة لقيمة وحدة الصادرات فقد ازدادت من 402.6 دولار للطن في الفترة الأولى إلى 1221.8 دولار للطن في الفترة الثانية.

هذا وقد بلغت كمية الصادرات ذروتها في العام 2007 مسجلة رقم قدره 243 ألف طن بقيمة قدرها 133.8 مليون دولار وبعدها اتجهت الصادرات من العدس للانخفاض بشكل كبير مسجلة كمية قدرها 32 ألف طن وقيمة قدرها 29.6 مليون دولار وذلك في العام 2012.

كما تعتبر السعودية ومصر والأردن الوجهة التصديرية الرئيسية لصادرات العدس وبنسب مفصلة يبينها الجدول المرفق 3-14.

البطاطا الطازجة والمبردة

شهدت حصة البطاطا الوسطية من إجمالي الصادرات الزراعية السورية تحسناً ملحوظاً من 0.7% في الفترة 2003 – 2005 مقابل حصة قدرها 3.9% في الفترة 2010 – 2012.

كما وازدادت صادراتها بشكل كبير في الفترة 2010 – 2012 حيث بلغت كمية صادراتها نحو 95 ألف طن وبقيمة 35.6 مليون دولار مقارنة مع حوالي 19 ألف طن وبقيمة 3.9 مليون دولار خلال الفترة 2010 - 2012، كما وترافق ذلك مع ارتفاع في متوسط قيمة الوحدة إلى 374.2 دولار للطن في الفترة 2010 – 2012 بعد أن بلغت 208.7 دولارللطن في الفترة 2003 - 2005.

وبلغت كمية الصادرات ذروتها في العام 2008 مسجلة 125 ألف طن وبقيمة قدرها 33.1 مليون دولار، وبلغت كمية الصادرات في العام 2012 نحو 107 ألف طن وبقيمة قدرها 31.3 مليون دولار.

هذا ويعتبر العراق والأردن والإمارات العربية المتحدة الوجهات التصديرية الرئيسية لصادرات البطاطا وذلك بنسبة تزيد عن بنسبة 80% من إجمالي صادرات سورية من البطاطا في العام 2012 (جدول المرفق 3-15).

القمح القاسي والطري

يُولى القمح اهتمام كبير من قبل الحكومة السورية وذلك نتيجة لكونه من أهم المحاصيل الاستراتيجية والمصدر الأساسي للغذاء في سورية وله دور فعال في تحقيق الأمن التغذوي المحلي، وانطلاقاً من ذلك فقد انخفضت الكمية المصدرة منه بشكل كبير جداً والى كمية لاتذكر (أقل من طن) في العام 2012 نتيجة خروج مساحات واسعة خارج نطاق الإنتاج بسبب الأوضاع الراهنة في سورية وكون الإنتاج المحلي قد اسُتخدم لتلبية حاجة الاستهلاك في المرتبة الأولى بالإضافة إلى الاستيراد، علماً أن أكبر كمية مصدرة كانت في العام 2006 والتي بلغت 1401 ألف طن (الجدول المرفق 3-23).

صادرات أخرى

بالنسبة للتطورات المتعلقة بالصادرات الأخرى والتي تعتبر ذات أهمية أقل مقارنةً مع الصادرات المذكورة أعلاه وهي: الكمون - بذور اليانسون – زغب بذور القطن - العنب الطازج - الفستق الحلبي - الحمص فهي مبينة في الجداول المرفقة.

3-2-3 أهم الواردات الزراعية السورية

تتضمن الفقرات التالية توضيحاً لأهم الواردات الزراعية السورية بنفس المنهجية التي اتبعت مع الصادرات في الفقرة السابقة.

السكر (الخام و المكرر)

يعتبر السكر أهم الواردات الزراعية الغذائية السورية نظراً لأن الإنتاج المحلي من السكر يغطي نسبة قليلة من الطلب المحلي. وحافظت واردات السكر على نسبة مساهمتها الوسطية من إجمالي الواردات الزراعية خلال الفترتين 2003 – 3005 و 2010 – 2012 والتي بلغت حوالي 13%، علاوة على أنه زاد وسطي واردات السكر من 692 ألف طن بقيمة 179.8 مليون دولار في الفترة 2003 - 2005 إلى 910 ألف طن بقيمة 595.2 مليون دولار في الفترة 2010 –

2012، ترافق ذلك مع ازدياد وسطي قيمة الوحدة من واردات السكر بين الفترتين المذكورتين سابقاً من 259.5 إلى 653.5 دولار/طن.

ومن الملاحظ من خلال الجدول المرفق (3–25) أن واردات السكر سجلت ذروتها في العام 2010 مسجلة كمية قدرها 1.3 مليون طن بقيمة 733 مليون دولار، إلا أن الواردات انخفضت بعد ذلك لتسجل في العام 2012 كمية قدرها 574 ألف طن وبقيمة قدرها 383.7 مليون دولار.

تعتبر البرازيل من أهم الدول الموردة للسكر إلى سورية إلا أن العام 2012 تميز بظهور شركاء جدد وبنسب تختلف عن السنوات الأخرى، حيث كانت أهم الدول المصدرة للسكر إلى سورية كالتالي: البرازيل 25.1% - فرنسا 14% - بولونيا 10.3% - تايلاند 10% - الهند 7.2 ودول أخرى كألمانيا والجزائر.

الذرة الصفراء

تعتبر واردات الذرة أيضاً من أهم الواردات الزراعية السورية وذلك لاستخداماتها العديدة في تحضير الأعلاف - الصناعات الغذائية – استخلاص الزيت وغيرها.

بلغت نسبة المساهمة الوسطية لواردات الذرة في الفترة 2003 – 2005 حوالي 21.4% من إجمالي الواردات الزراعية السورية وارتفعت هذه النسبة إلى 23.3% خلال الفترة 2010 - 2012، كما زاد وسطي واردات الذرة من مليون طن وبقيمة 133.4 مليون دولار إلى حوالي 1.6 مليون طن بقيمة 399 مليون دولار، مع زيادة في وسطي قيمة وحدة واردات الذرة من 123.4 إلى 253.9 دولار/طن بالنسبة للفترتين المذكورتين آنفاً.

سجلت كمية واردات الذرة في السنوات الأخيرة ذروتها في العام 2009 وبلغت حوالي 1.9 مليون طن وبقيمة قدرها 356 مليون دولار، بينما في العام 2012 سجلت كمية واردات الذرة حوالي 1.1 مليون طن وبقيمة 298 مليون دولار (الجدول المرفق 3-26).

أما أهم دول المنشأ التي تزود سورية بالذرة فهي: أوكرانيا (66.1%) – رومانيا (11.8%) - بلغاريا (9.5%).

الرز المقشور وغير المقشور

يعتبر الرز واحد من أهم واردات الغذاء الزراعية السورية نظراً لعدم إنتاجه في سورية، ويتم تغطية الطلب عليه من خلال الاستيراد فقط.

كما كان وسطي الكمية المستوردة من الرز خلال الفترة 2003 - 2005 حوالي 232 ألف طن بقيمة 76.3 مليون دولار مع متوسط قيمة للوحدة بلغ 328.3 دولار/طن لتزداد الكمية إلى 322 ألف طن قيمتها 228.3 مليون دولار في الفترة 2010 – 2012 وقيمة الوحدة منها بلغت 751.7 دولار/طن.

بالنظر إلى الجدول المرفق 3-28 نلاحظ أن واردات الرز سجلت ذروتها خلال الفترة في العام 2010 حيث بلغت 382 ألف طن بقيمة 284.3 مليون دولار. وفي العام 2012 بلغت كمية الواردات من الرز 289 ألف طن وقيمتها قدرها 214 مليون دولار.

إن واردات سورية من الرز في العام 2012 أتت من دول المنشأ التالية وبنسب متفاوتة: تايلاند 32.71% - الولايات المتحدة 15.96% - الهند 11.22% - روسيا 10.43% - فيتنام 8.33%.

الشعير

تعتمد واردات سورية من الشعير بشكل كبير على مستوى الطلب والإنتاج المحلي والذي يتأثر بالظروف الجوية كونه محصول بعلي بشكل عام ويزرع في المناطق الهامشية والضعيفة.

وبالمقابل بلغ وسطي كمية واردات الشعير من 676 ألف طن قيمتها 76.5 مليون دولار في الفترة 2003 - 2005 منخفض بذلك إلى 271 ألف طن بقيمة قدرها 69.5 مليون دولار في الفترة 2010 – 2012.

سجلت واردات الشعير ذروتها في العام 2008 كنتيجة طبيعية للجفاف الذي أصاب سورية في الموسم الزراعي 2008/2007 حوالي 1.2 مليون طن بقيمة قدرها 338.8 مليون دولار، وفي العام 2012 سجلت الكميات المستوردة نحو 205 ألف طن قيمتها بلغت 52.28 مليون دولار وبقيمة وحدة قدرها 254.1 دولار للطن.

تم استيراد الكمية المذكورة من الشعير في العام 2012 من دول الاستيراد الرئيسية: أوكرانيا – روسيا الاتحادية والأرجنتين وهذا ما يوضحه الجدول المرفق 3– 29.

الأكساب و بقايا استخراج الزيوت

بلغ وسطي مساهمة الأكساب والبقايا 6.69% من إجمالي الواردات الزراعية في الفترة 2003 - 2005 مقابل وسطي حصة قدرها 7.34% في الفترة 2010 – 2012.

هذا وقد بلغ وسطي كمية الواردات في الفترة 2003 - 2005 حوالي 337 ألف طن بقيمة 73.6 مليون دولار ليزداد هذا الوسطي خلال الفترة 2010 - 2012 إلى نحو 495 ألف طن قيمتها 199.4 مليون دولار، أما بالنسبة لوسطي قيمة الوحدة فقد ازداد بمقدار الضعف من 218.4 دولار/طن للفترة الأولى إلى 403.1 دولار/طن في الفترة الثانية.

سجلت واردات الأكساب في السنوات الأخيرة ذروتها في العام 2009 بكمية قدرها 508 ألف طن قيمتها نحو 176.2 مليون دولار مقابل كمية قدرها 453 ألف طن قيمتها 206.62 مليون دولار مع تسجيل أعلى وسطي قيمة الوحدة في العام 2012 والتي بلغت 455.9 دولار للطن.

تعتبر الأرجنتين المصدر الرئيسي لهذه الواردات حيث شكلت أكثر من 76% من واردات الأكساب السورية الإجمالية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي شكلت نسبة قدرها 18.55% (الجدول المرفق 3- 30).

الموز

زاد الاستهلاك المحلي من الموز في سورية في السنوات الأخيرة (باستثناء عام 2012) وبالتالي تُرجم ذلك إلى ازدياد وسطي الكميات المستوردة من الموز بمقدار الضعف تقريباً وذلك عن بالمقارنة بين الفترتين الزمنيتين 2003 – 2005 و 2010 – 2012 والتي بلغت 96 ألف طن وبقيمة قدرها 23.7 مليون دولار مقابل 186 ألف طن وبقيمة قدرها 70.2 مليون دولار، كما وزاد وسطي قيمة الوحدة التي كانت 248.1 دولار/طن في الفترة الأولى لتصبح 377 دولار/طن في الفترة الثانية.

كما يبين الجدول المرفق (3-31) وخلال السلسلة الزمنية المدروسة أن واردات الموز بلغت ذروتها في العام 2006 مسجلة كمية قدرها 323 ألف طن وقيمتها 37.3 مليون دولار مقابل أدنى كمية ُسجلت وقدرها 107 ألف طن قيمتها 39 مليون دولار وذلك في العام 2012.

هذا وقد تم استيراد كميات الموز في العام 2012 من عدة دول رئيسية منها لبنان – الإكوادور– الفلبين.

الشاي

معظم الكميات المستوردة من الشاي تكون على شكل دوكما بالإضافة إلى أنواع مختلفة أخرى معبأة ومغلفة، حيث نقص قليلاً وسطي هذه الكميات المستوردة من 30 ألف طن قيمتها 55.2 مليون دولار في الفترة المدروسة 2003 – 2005 إلى 29 ألف طن قيمتها 71.4 مليون دولار خلال الفترة 2010 - 2012، أما وسطي قيمة الوحدة فقد زاد من 1,860 دولار/طن إلى 2,478 دولار/طن.

بلغت كميات الواردات من الشاي ذروتها في العام 2009 حيث كانت الكمية المستوردة نحو 30 ألف طن بقيمة 67.6 مليون دولار مقابل كمية قدرها 26 ألف طن قيمتها 76.8 مليون دولار في العام 2012.

تعتبر سيريلانكا المصدر الرئيسي لهذه الواردات حيث شكلت 96.3% من واردات الشاي السورية الإجمالية (الجدول المرفق 3-33).

القهوة الخضراء والمجففة

بلغت الكميات المستوردة من القهوة الخضراء والمجففة في الفترة 2003 - 2005 حوالي 17 ألف طن قيمتها 18.5 مليون دولار مقابل ازدياد في الكمية إلى 27 ألف طن قيمتها 44.6 مليون دولار.

وسجلت واردات القهوة ذروتها في في العام 2009 بكمية قُدرت بنحو 39 ألف طن بقيمة 50.4 مليون دولار مقابل كمية قدرها 26 ألف طن مسجلة أعلى قيمة 57.15 مليون دولار وذلك في العام 2012. تستورد القهوة الخضراء والمجففة بشكل رئيسي من البرازيل والتي شكلت أكثر من 61% من واردات القهوة الإجمالية (الجدول المرفق 3-36).

واردات أخرى

تستورد سورية العديد من المنتجات الزراعية الأخرى أهمها النخالة - الزبدة والسمن - المتة - فول الصويا وغيرها وهي موضحة في الجداول المرفقة.

3-3 أهم الشركاء التجاريين الزراعيين

سوف نتعرض في القسم التالي للشركاء التجاريين الزراعيين لسورية سواء كدول مفردة أو كمناطق، وسيكون التركيز أولاً على المجموعات (التكتلات) التجارية الرئيسية الشريكة للتجارة الزراعية السورية، وثانياً على الميزان التجاري مع الشركاء الرئيسيين، وأخيراً سيتم عرض الوجهات التصديرية الرئيسية ومصادر الواردات للمنتجات الزراعية السورية في العام 2012.

3-3-1 التجارة الزراعية السورية حسب مجموعات الدول

من أجل تناول التجارة الزراعية السورية حسب المناطق فقد تم تقسيم بلدان العالم إلى ثماني مجموعات هي: الدول العربية – الاتحاد الأوروبي (27) - آسيا بدون الدول العربية - أمريكا الشمالية والوسطى- أمريكا الجنوبية – أفريقيا بدون الدول العربية - أوقيانوسيا - باقي دول العالم.

الصادرات

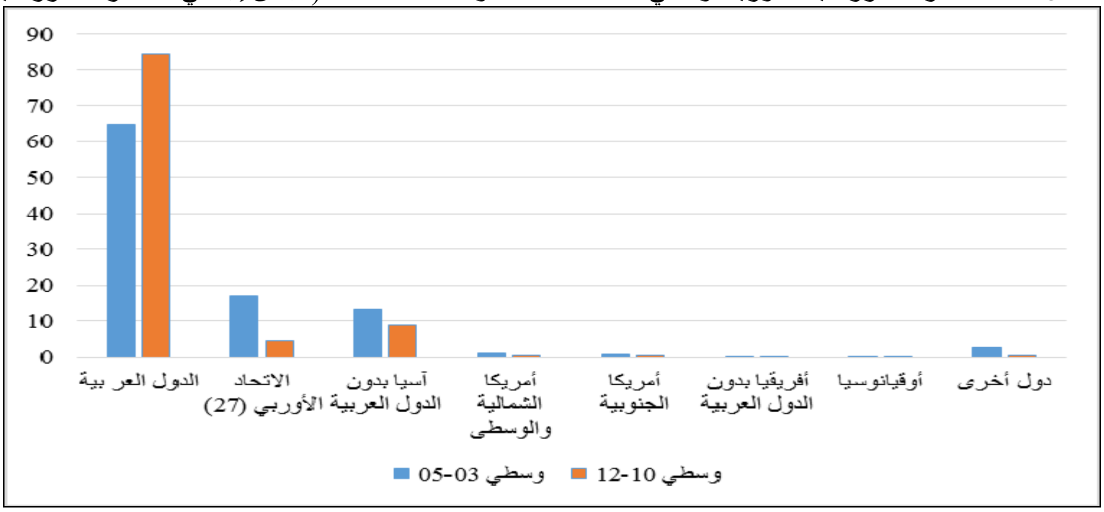
بالنظر إلى الجدول المرفق (3-39) نلاحظ أن الدول العربية كانت أهم الوجهات التصديرية للمنتجات الزراعية السورية يليها آسيا (ما عدا الدول العربية) ثم الاتحاد الأوربي وذلك وفقاً لوسطي الفترة الزمنية المرجعية 2010 – 2012 مقابل حلول الدول العربية يليها الاتحاد الأوربي ثم آسيا (ما عدا الدول العربية) خلال وسطي الفترة 2003 - 2005، وبلغ وسطي قيمة الصادرات الزراعية إلى الدول العربية للفترة 2010 - 2012 حوالي 1.6 مليار دولار مشكلة نسبة 84.5% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية، بينما شكلت في الفترة 2003 - 2005 حوالي 65%، ويعود السبب في ذلك لقرب الأسواق العربية من الناحية المكانية بالإضافة إلى أن التجارة السورية الزراعية تاريخياً كانت قد تركزت مع الدول العربية كما عزز ذلك لاحقاً تطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA) الموقعة في العام 1997 والتي دخلت حيز التنفيذ وبشكل تدريجي في العام 1998 وطبقت بشكل كامل مع مطلع عام 2006.

كما يبين الجدول المرفق السابق ذكره حلول آسيا (بدون الدول العربية) في المرتبة الثانية بعد الدول العربية بالنسبة لمجموعات الدول وتراجعت حصتها من 13.2% في الفترة الأولى (2003 – 2005) لتصبح 8.7% في الفترة الثانية (2010 – 2012).

ثم أتت دول الاتحاد الأوربي (27) في المرتبة الثالثة في الوجهات التصديرية الرئيسية للمنتجات الزراعية السورية، ولكن تراجعت حصتها أيضا بين الفترتين المرجعيتين من 17.0% في الفترة الأولى إلى 4.6% في الفترة الثانية (الجدول المرفق 3-39).

ويوضح الشكل (3-6) مدى أهمية الدول العربية بالنسبة للصادرات الزراعية السورية ومدى اعتماد الدول العربية على السلع الزراعية السورية ومن ثم مدى أهمية المجموعات الأخرى مثل الدول الآسيوية والاتحاد الأوربي مقارنة مع المجموعات الأخرى.

الشكل 3-6 الصادرات الزراعية السورية، وسطي 2003 – 2005 و2010 – 2012 (% من إجمالي الصادرات الزراعية).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

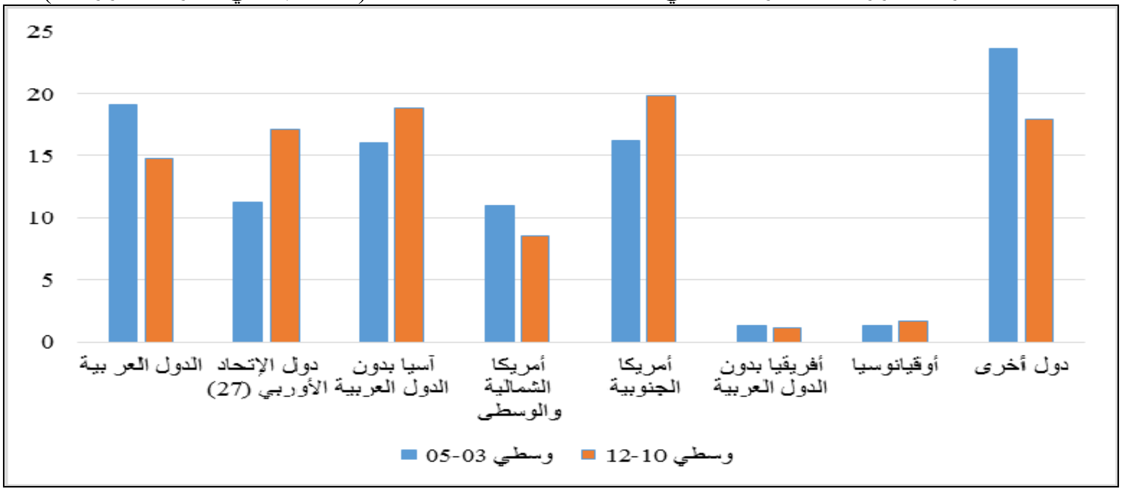
الواردات

بالنسبة لبلدان الاستيراد الرئيسية حلت أمريكا الجنوبية في المرتبة الأولى يليها دول آسيا (ما عدا الدول العربية) يليها دول عدة أخرى ثم دول الاتحاد الأوربي ثم الدول العربية وبنسب قدرها 19.8% - 18.9% - 17.9% - 117. % -

14.8% من إجمالي الورادات الزراعية السورية على التوالي وذلك خلال وسطي الفترة المرجعية 2010 – 2012 مقابل حلول دول أخرى أولا ويليها الدول العربية ثم أمريكا الجنوبية وآسيا بدون الدول العربية ثم دول الاتحاد الأوربي وذلك بنسب قدرها 23.6% - 19.2% - 16.2% - 16% - 11.2% على التوالي وذلك خلال وسطي الفترة 2003 – 2005 (الجدول المرفق 3-39).

يوضح الشكل (3-7) مدى أهمية المجموعات المدروسة بالنسبة للواردات الزراعية السورية والمقارنة بينها.

الشكل 3-7 الواردات الزراعية السورية، وسطي 2001-2003 و 2008-2010 (% من إجمالي الواردات الزراعية).

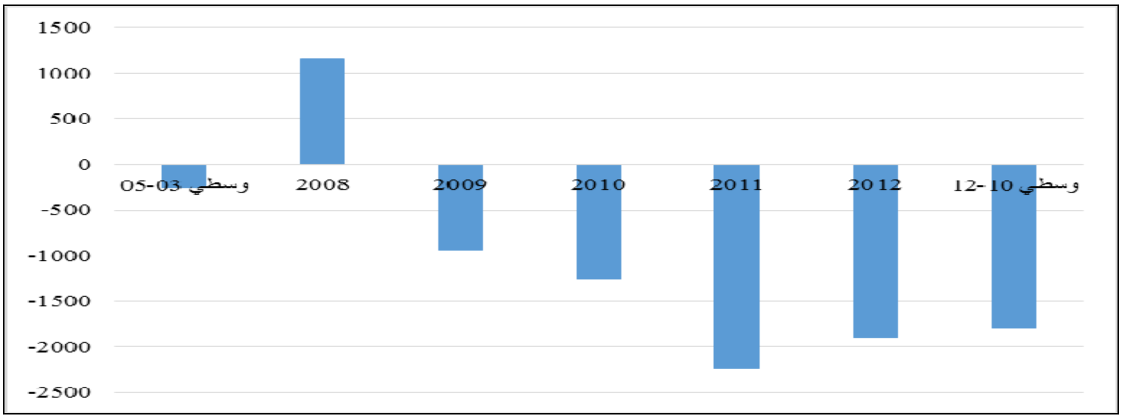


المصدر: قاعدة البيانات الزراعية السورية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

3-3-2 *الميزان التجاري الزراعي السوري*

يبين الشكل (3-8) أن الميزان التجاري الزراعي قد سجل قيماً سالبة أو عجز حصل في أغلب السنوات المدروسة، وهذا يعزى إلى تراجع في القيم التصديرية المحققة سواءً نتيجة موجات الجفاف والعوامل الطبيعية التي ضربت سورية (كون طبيعة سلع الصادرات تختلف عن طبيعة سلع الاستيراد من حيث التأثر بالعوامل الطبيعية والأمراض) أو نتيجة الحرب والعقوبات المفروضة على سورية والتجارة السورية، بالإضافة إلى زيادة قيمة الواردات الرئيسية سواءً نتيجة تغير أنماط وعادات الاستهلاك المحلي والتوجه نحو سلع الاستيراد بشكل أكبر أو نتيجة التسهيلات المفروضة على سلع الاستيراد من قبل الحكومة السورية أو نتيجة الزيادة السكانية.

الشكل 3-8 الميزان التجاري الزراعي السوري خلال السلسلة الزمنية المدروسة، (مليون دولار).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

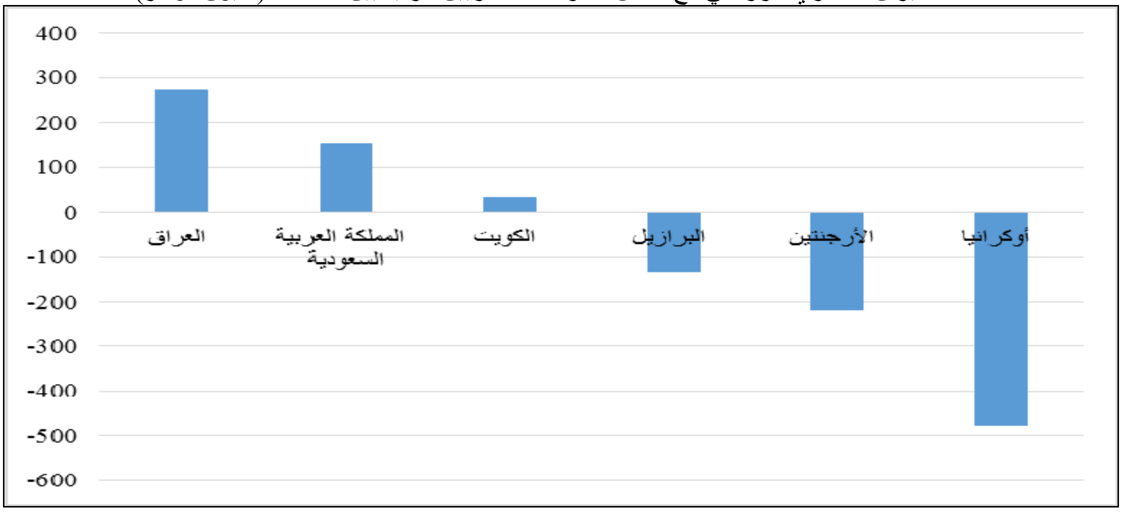
وكما هو موضح في الشكل أنف الذكر فقد سجل العام 2011 أعلى رقم عجز بقيمة تفوق 2 مليار دولار وبعد ذلك تناقص مقدار العجز قليلاً ليستقر عند 1896 مليون دولار في العام 2012.

3-3-3 الميزان التجاري الزراعي مع الشركاء الرئيسين

كما يبين الشكل (3-9) فقد سجل الميزان التجاري الزراعي في العام 2012 قيماً موجباً مع كل من العراق - السعودية - الكويت – قطر على الترتيب، وسجل قيماً سالبة مع شركاء آخرين مثل أوكرانيا – الأرجنتين – تايلاند – البرازيل على الترتيب، حيث سجل الميزان التجاري الزراعي الفائض الأعلى مع العراق (الصادرات السورية للعراق أكبر بكثير من الواردات منه) حيث كانت قيمته 272.0 مليون دولار بينما تم تسجيل العجز الأكبر مع أوكرانيا بقيمة 476.4 مليون دولار(الواردات السورية من أوكرانيا اكبر بكثير من الصادرات السورية إليها).

كما سُجلت أيضاً أرقام فائض وعجز للميزان التجاري مع شركاء آخرين وفقاً للجدول المرفق 3-40.

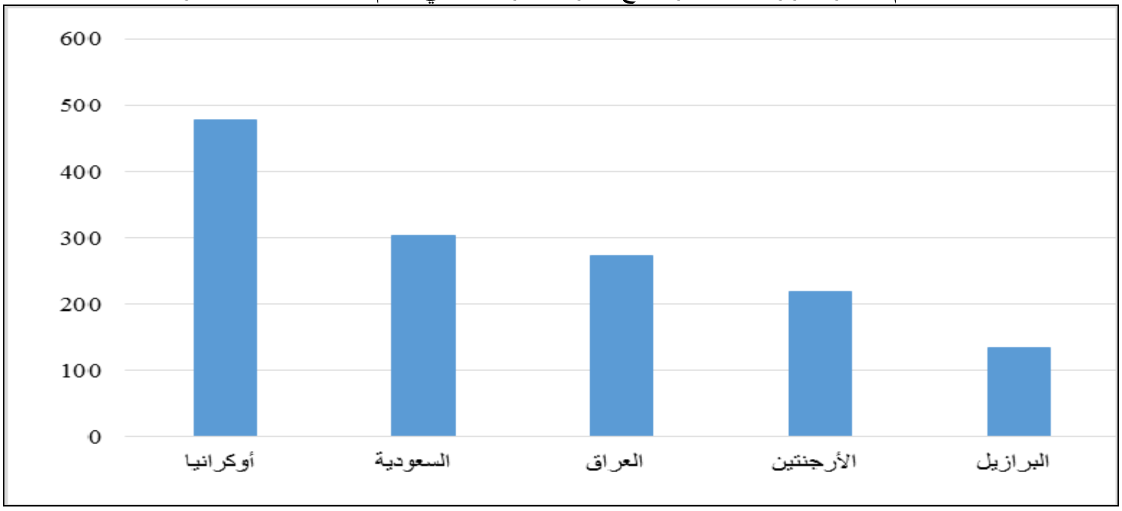
الشكل 3- 9 الميزان التجاري الزراعي مع بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين 2012، (مليون دولار).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

كما يبين الشكل (3-10) الآتي الخاص بحجم التجارة الزراعية السورية مع أهم الشركاء التجاريين خلال العام 2012 فقد حلت أوكرانيا في المرتبة الأولى بقيمة 478.1 مليون دولار وبنسبة مساهمة قدرها 12.4% من حجم التجارة الزراعية السورية يليها المملكة العربية السعودية بقيمة 303.8 مليون دولار بنسبة مساهمة قدرها 7.9% من حجم التجارة الزراعية السورية ثم العراق بقيمة 273.1 مليون دولار بنسبة مساهمة قدرها 7.1% من حجم التجارة الزراعية السورية، علاوة على المزيد من الشركاء التجاريين مع تبيان حجم التجارة لها والميزان التجاري القياسي أيضاً في الجدول المرفق (3 -40).

الشكل 3-10 حجم التجارة الزراعية السورية مع الشركاء الرئيسين في العام 2012، مليون دولار.

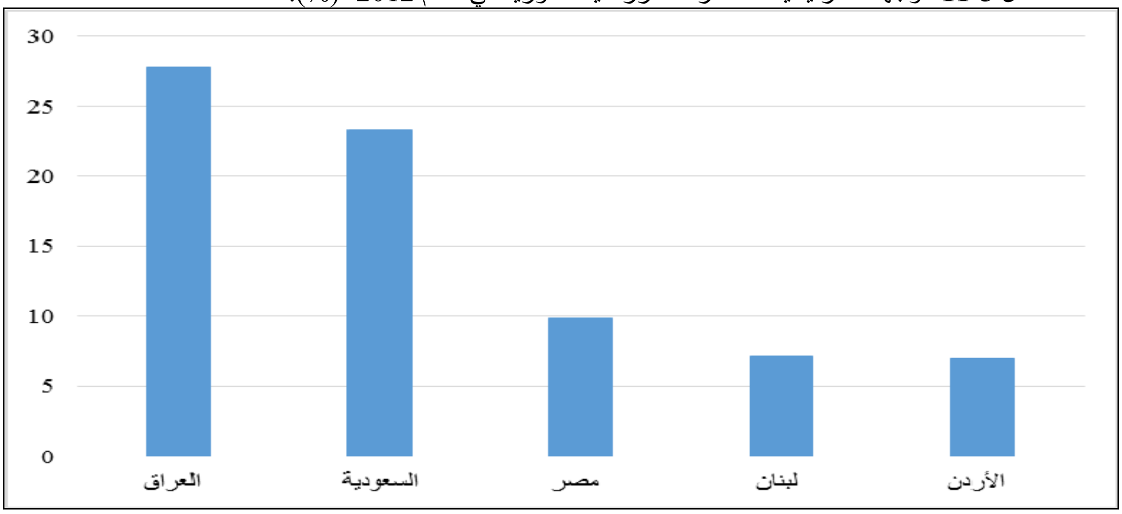


المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

3-3-4 الوجهات التصديرية الرئيسية (حسب البلدان)

يعتبر العراق الوجهة التصديرية الأولى بالنسبة للصادرات الزراعية السورية في العام 2012، حيث بلغت قيمة الصادرات له حوالي 273 مليون دولار وشكلت النسبة 27.7% من قيمة إجمالي الصادرات الزراعية السورية ثم أتت الصادرات للسعودية في المرتبة الثانية بقيمة 229.3 مليون دولار بنسبة قدرها 23.3% يليها مصر بقيمة 97.1 مليون دولار وبنسبة 9.9% ثم لبنان بقيمة قدرها 70.2 مليون دولار وبنسبة 7.1% وأخيراً الأردن بقيمة قدرها 68.7 مليون دولار وبنسبة 7% على الترتيب، وذلك وفقاً للشكل (3–11).

الشكل 3-11 الوجهات الرئيسية للصادرات الزراعية السورية في العام 2012، (%).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

وتجدر الإشارة إلى وجود وجهات تصديرية الأخرى والتي حصلت على حصة قليلة من إجمالي الصادرات الزراعية وهي مذكورة بالتفصيل في الجدول المرفق (3 -41).

الصادرات الزراعية السورية إلى العراق:

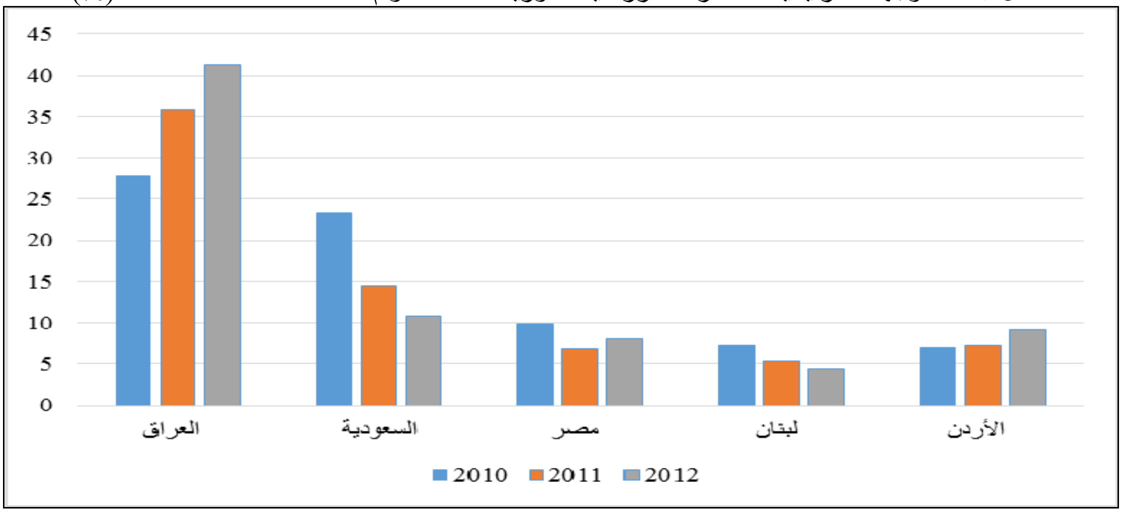
احتل العراق المرتبة الأولى في العام 2012 كأحد أهم الدول المُستقبلة للصادرات السورية حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية السورية للعراق 272.5 مليون دولار وكانت المنتجات الزراعية الرئيسية المصدرة للعراق بيض الطيور بنسبة 15.7% يليها في الترتيب برتقال بنسبة 8.3% وخليط عصائر جاهزة بنسبة 7.9% ثم الجبن والبطاطا المبردة أو الطازجة بنسبة 4.4 – 4.3% على الترتيب (الجدول المرفق 3– 51).

الصادرات الزراعية السورية إلى السعودية:

تعتبر السعودية أيضاً من الوجهات التصديرية الرئيسية بالنسبة للصادرات الزراعية السورية في العام 2012 وتشكل الضأن (أغنام العواس) الحصة الأكبر من الصادرات الزراعية السورية للسعودية بنسبة 44% يليها البندورة الطازجة أو المبردة بنسبة 19% والعدس بنسبة 5% ثم زيت الزيتون البكر 4.2%. حيث شكلت السلع المذكورة أنفاً حوالي 72% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية للسعودية في العام 2012، وهناك المزيد أيضاً من السلع المصدرة للسعودية مع القيم والنسب مذكورة في الجدول المرفق (3–52).

كما يوضح الشكل (3–12) الوجهات التصديرية الرئيسية خلال الأعوام 2010 – 2011 - 2012.

الشكل 3-12 الوجهات الرئيسية للصادرات الزراعية السورية خلال الأعوام 2010 – 2011 – 2012، (%).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

الصادرات الزراعية السورية إلى مصر:

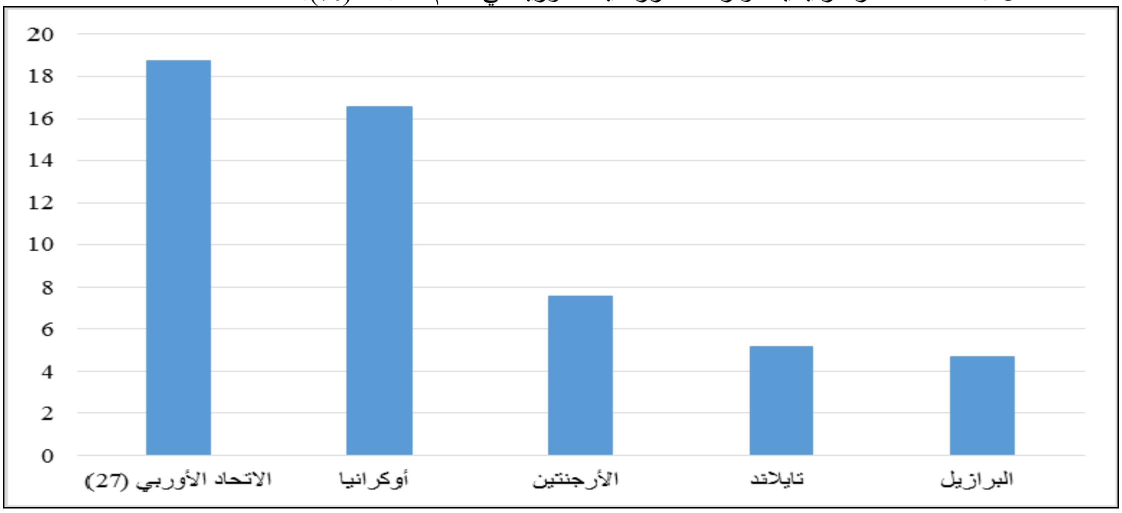
أتت مصر في المرتبة الثالثة كأحد أهم الوجهات التصديرية في العام 2012 وكان التفاح أهم السلع الزراعية السورية المصدرة لمصر حيث شكلت نسبة قدرها 33% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية لمصر في العام 2012 ثم يليها بالترتيب خيوط القطن مشكلة 12.7% منخفضة بذلك عن النسبة التي حصلت عليها في عام 2010 والتي قدرت بـ 37.4% وبعد ذلك تأتي صادرات بذور الكمون ومربى الفواكه بنسبة تتجاوز 5% لكل منهما، علاوة على السلع المصدرة الأخرى الأقل أهمية مذكورة في الجدول المرفق (3–54).

كما يبين الجدولان المرفقان (3-55 و 3-53) الصادرات الزراعية السورية إلى لبنان والأردن باعتبارهما شريكين تجاريين مهمين أيضاً من جهة الصادرات.

5-3-3 المصادر الرئيسية للواردات الزراعية السورية

حلَ الاتحاد الأوربي (27) في المرتبة الأولى في العام 2012 كأهم مصدر للاستيراد حيث بلغت قيمة الواردات منه نحو 539.2 مليون دولار شكلت نحو 18.7% من إجمالي قيمة الواردات السورية يليه أوكرانيا في المرتبة الثانية بقيمة 477.2 مليون دولار شكلت 16.5% من إجمالي قيمة الواردات السورية ثم الأرجنتين بقيمة 217.9 مليون دولار بنسبة قدرها 7.5% وبعدها تايلاند والبرازيل بنسب قدرها 5.1 – 4.6% على الترتيب وذلك يبينه الشكل (3-14)، فضلاً عن أن الجدول المرفق (3–42) يتضمن ما تم ذكره سابقاً والمزيد من المصادر الأخرى للواردات السورية ذات الأهمية الأقل.

الشكل 3-14 المصادر الرئيسية للواردات الزراعية السورية في العام 2012، (%).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوربي (27):

بلغت قيمة الواردات الزراعية السورية في العام 2012 من الاتحاد الأوربي (27) حوالي 539 مليون دولار ليحل في المرتبة الأولى، كأهم وجهه للاستيراد وكانت أهم السلع الزراعية المستوردة منه سكر وسكروز بنسبة قدرها 31.6% من إجمالي قيمة واردات سورية الزراعية من الاتحاد الأوربي يليه حنطة وخليط حنطة مع شيلم بنسبة 15.1% (بعد أن بلغت 4.7 في العام 2010) والذرة الصفراء بنسبة 11.4% (بعد أن كانت 5% في العام 2010) ثم الألبان والبطاطا بنسب 3.9 – 3.7 على الترتيب (الجدول المرفق 3-57).

الواردات الزراعية السورية من أوكرانيا:

تعتبر أوكرانيا شريك تجاري زراعي رئيسي لسورية بشكل عام و أتت في المرتبة الثانية في العام 2012 حيث بلغت قيمة الواردات من أوكرانيا 477 مليون دولار وذلك نتيجة استيراد كميات كبيرة من الذرة الصفراء نحو 41.4% من إجمالي قيمة الواردات من أوكرانيا بالإضافة إلى استيراد القمح بنسبة قدرها 18.6% وكذلك الشعير وزيوت نباتية واليوريا، إذ شكلت هذه السلع مجتمعة ما يقارب 91.5% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية السورية من أوكرانيا (الجدول المرفق 3-59).

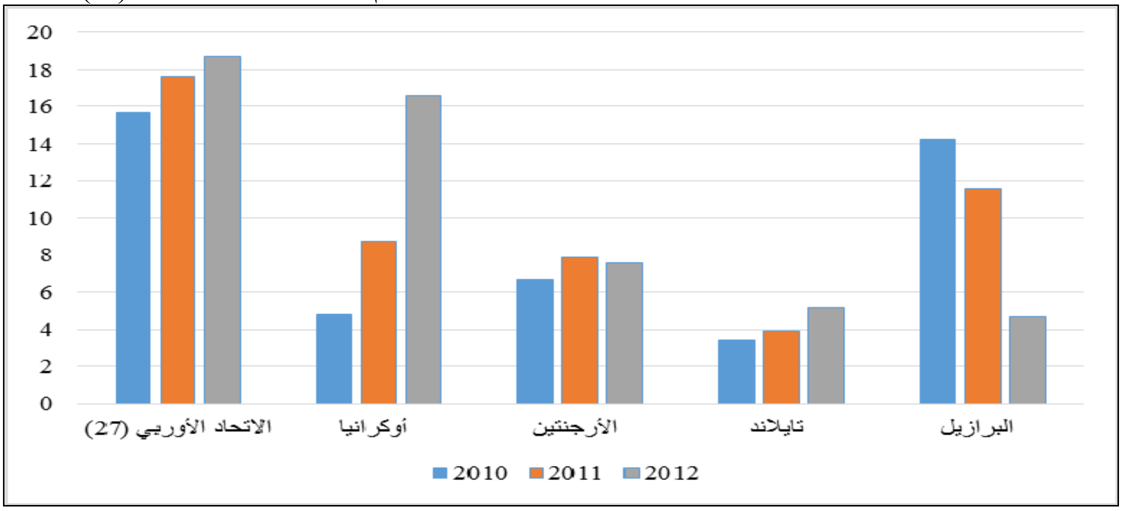
الواردات الزراعية السورية من الأرجنتين:

كما سلف ذكره فقد حلت الأرجنتين في المرتبة الثالثة كإحدى أهم مصادر الاستيراد في العام 2012، وكانت الأكساب الناتجة عن زيت فول الصويا من أهم السلع الزراعية السورية المستوردة من الأرجنتين حيث شكلت نسبة قدرها 67% من قيمة إجمالي الواردات الزراعية من الأرجنتين يليها فول الصويا والمتة، وقد شكلت هذه السلع المذكورة 91.5% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية السورية للأرجنتين (الجدول المرفق 3– 6).

علاوة على أن الجداول المرفقة (3–58)، (3-61) تبين أهم الواردات الزراعية من البرازيل وتايلاند على الترتيب.

كما يبين الشكل (3-15) المصادر الرئيسية للواردات الزراعية السورية خلال الأعوام 2010 - 2011 – 2012.

الشكل 3-15 المصادر الرئيسية للواردات الزراعية السورية خلال الأعوام 2008–2009-2010، (%).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

أهم النتائج

- لم يمتلك لنت القطن والعنب والحمص ميزة نسبية ظاهرية في العام 2011 بينما كان لنت القطن يمتلك هذه الميزة وبقوة في العامين 2001 – 2008.
- أظهر لنت القطن – البرتقال - البندورة - الجبن - العنب - زيت الزيتون البكر قيمة نسبية للوحدة أقل من 1، مما يدل على القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية.
- لوحظ تركز عالي بالصادرات بنسبة 90.6% في العام 2010 لأهم خمس شركاء وبمعدل 97.1% لأهم خمس شركاء في العام 2012.
- تأتي الصادرات من القمح القاسي والطري - الأغنام الحية – القطن غير المكرود وغير الممشط – زغب بذور القطن - بندورة – الحمضيات في مقدمة السلع من حيث ارتفاع تركزها.
- سجلت أهم الواردات الزراعية السورية مستويات مرتفعة من التركز كما هو الحال في عدد من الصادرات الزراعية السورية حيث بلغت حصة أهم خمس شركاء بالمتوسط في العام 2012 حوالي 93.4 % وهي نفس النسبة المسجلة للعام 2010.
- سُجلت أعلى مستويات من التركز (100%) لأهم خمسة شركاء لكل من الواردات الأساسية التالية على الترتيب: المتة - ذرة صفراء - فول الصويا - موز - النخالة – زبدة وسمن – شعير، بينما ُسجلت أدنى مستويات للتركز في السكر.
- من أهم المنتجات الزراعية التصديرية الرئيسية في العام 2012 هي: الكمون – التفاح – البندورة – العدس - الحمضيات – الأغنام.
- كانت الدول العربية أهم الوجهات التصديرية للمنتجات الزراعية السورية يليها آسيا ثم الاتحاد الأوربي في الفترة 2010 – 2012 مقابل حلول الدول العربية يليها الاتحاد الأوربي ثم آسيا خلال الفترة 2003 - 2005.
- سجل الميزان التجاري الزراعي في العام 2012 قيماً موجباً مع كل من السعودية - العراق –- الكويت - قطر، وسجل قيماً سالبة مع شركاء آخرين مثل أوكرانيا – الأرجنتين – تايلاند – البرازيل
- يعتبر العراق الوجهة التصديرية الأولى بالنسبة للصادرات الزراعية السورية في العام 2012، ثم السعودية في المرتبة الثانية تليها مصر ثم لبنان فالأردن .
- حلَ الاتحاد الأوربي (27) في المرتبة الأولى في العام 2012 كأهم مصدر للاستيراد يليه أوكرانيا ثم الأرجنتين وبعدها تايلاند والبرازيل.

الفصل الرابع: السياسات والاتفاقيات الدولية

تميز العام 2013 بانعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في جزيرة بالي الأندونيسية دون أن يحقق اختراقات مهمة باستثناء بعض التفاهمات في مجال الأمن الغذائي للدول النامية كما استمرت وتيرة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية بالتزايد في ضوء انسداد أفق جولة الدوحة حالياً. وعلى الصعيد المحلي يتواصل التعاون مع الدول الشرقية الصديقة ولا سيما إيران وروسيا في ظل استمرار الحرب الإرهابية على سورية والعقوبات الظالمة المفروضة عليها من دول الغرب وإن كانت العقوبات المفروضة عربياً قد تآكلت إلى حد كبير. وفيما يلي شرح تفصيلي للسياسات الدولية وللاتفاقيات العالمية والإقليمية منها وتلك التي ترتبط بسورية.

4-1 السياسات العالمية

4-1-1 تطورات المفاوضات متعددة الأطراف

محادثات الدوحة المناخية تحرز تقدماً متواضعاً

بالرغم من تمديد مباحثات المؤتمر الثامن لمعاهدة كيوتو للأمم المتحدة الخاصة بالحد من انبعاث الغازات الذي انعقد في الدوحة في شهر كانون الثاني من العام 2012 بغرض تحديد التفاصيل للمسارات التفاوضية وإيجاد مسارات أخرى على أمل التوصل إلى اتفاق جديد عالمي حول المناخ في العام 2015، إلا أن المؤتمر لم يسفر عن نتائج هامة وافتقر إلى الجدية من قبل الدول المشاركة لإحداث خرق في المفاوضات، وقد وضعت هذه الدول جدولاً زمنياً تقريبياً للمفاوضات المقبلة وخططاً لدراسة مستقبل الخسائر والدمار في الدول النامية الذي قد يحدث نتيجة التغيرات المناخية بدءاً من ارتفاع منسوب مياه البحر وصولاً إلى العديد من التأثيرات الأخرى ، وتغطي المرحلة الثانية من معاهدة كيوتو الفترة من 2013 وحتى 2030 حيث من المفترض أن تحل محلها معاهدة جديدة، ولكن العديد من المراقبين يرون أن الأطراف الموقعة على المعاهدة لن تضبط انبعاث الغازات من أراضيها بالدرجة التي لا تسمح بالتسخين الحراري للأرض لأكثر من درجتين مئوتين حتى العام 2030.

وقد شهدت المباحثات نشوء تكتلين من الدول النامية، الأول يضم تشيلي وكولومبيا والبيرو وكوستاريكا وغواتيمالا وبنما ، وسمّي باتحاد دول أمريكا اللاتينية والكاريبي المستقلة وقد أعلن هذا التكتل عن التزامه بدعم المعاهدة بأكثر الطرق فعالية بهدف الوصول إلى عالم ذو تسخين حراري أقل من درجتين، أما التكتل الثاني والذي سمّي بمجموعة التفكير المتماثل فقد أعلن عن التزامه بتأييد مبدأ المعاهدة القائل بـ "التزام عام ولكن مسؤوليات متفاوتة" وضرورة أن تتحمل الدول المتقدمة مجتمعة مسؤولياتها في مجال التغيرات المناخية .

الدول الأشد فقراً تُمنح تمديداً لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية

اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية في أواسط العام 2013 بعد مناقشات مكثفة على تمديد الفترة الانتقالية الممنوحة للدول الأقل نمواً لتطبيق قواعد حقوق الملكية الفكرية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية وذلك حتى العام 2021 بعد أن انتهى التمديد الممنوح سابقاً مع نهاية الشهر السادس من العام 2013، ويشير هذا التمديد إلى أن الدول أعضاء المنظمة ما تزال قادرة على التفاوض بنجاح والوصول إلى نتائج بنّاءة. وتقول الدول الأقل نمواً إن هذا التمديد سيتيح لها أن تطبق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية بشكل دقيق من خلال تمديد الفترة الانتقالية .

مؤتمر بالي

أقيمت فعاليات المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في جزيرة بالي الأندونيسية في الفترة من 3 إلى 7 كانون الأول من العام 2013، وتبنى وزراء التجارة المشاركون بالمؤتمر عند جلسة الاختتام ما سمي بـ"حزمة بالي" وهي عبارة عن مجموعة من المقررات التي من شأنها أن تساهم في رفع مستويات التبادل التجاري العالمي وتمنح الدول النامية مزيداً من المرونة بالنسبة لموضوع الأمن الغذائي وتفتح آفاقاً جديدة أمام انسياب تجارة الدول الأقل نمواً وتساعد على النشاطات التنموية بشكل عام، كما تبنى المؤتمر عدداً من القرارت الاعتيادية وقبل انضمام اليمن كعضو تام العضوية في منظمة التجارة العالمية.

وفي الواقع كان أبرز ما تم إنجازه في مؤتمر بالي بالإضافة لموضوع الأمن الغذائي هو ما يتعلق بالتسهيلات التجارية، لكن بالنسبة للهند بشكل خاص فقد نجحت بانتزاع موافقة بقية الأعضاء على استمرارها ببرنامج الدعم الغذائي المكلف للغاية من خلال توزيع كميات كبيرة من الحبوب وإنفاق مبالغ طائلة في إطار هذا البرنامج ، أما الإنجاز الأهم الذي خرج به المؤتمر فكان تقديم الدليل العملي بأن المنظمة ما زالت على قيد الحياة وأن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ما تزال مستمرة رغم النمو الكبير في الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

هذا وبخصوص تجارة السلع الزراعية فبعد مضي شهرين على مؤتمر بالي انعقدت اللجنة الزراعية في منظمة التجارة العالمية وحددت معالم خارطة طريق لتنفيذ ما اتفق عليه في المؤتمر في مجال التجارة الزراعية، رغم أن الكثير من الأمور العالقة ما تزال بحاجة لتوضيح. وفي هذا المجال كان مؤتمر بالي قد أقر تأسيس برنامج عمل في إطار لجنة الزراعة لمتابعة موضوع تخزين السلع الغذائية بهدف ضمان الأمن الغذائي الوطني، ووضع توصيات لحلول دائمة ، وقد طالبت مجموعة الـ 33 بقيادة الهند أن تمنح الدول النامية مرونة أكثر في مجال شراء السلع الزراعية الغذائية من المنتجين المحليين بأسعار إدارية توضع من قبل الحكومات في إطار التخزين لتحقيق الأمن الغذائي، وتقول المجموعة إن تضخم الأسعار المتواصل منذ وضعت منظمة التجارة العالمية سقفاً للدعم قبل 20 عاماً وحتى الآن قد أدى إلى تآكل قدرة الدول النامية على تطبيق مثل هذه البرامج، وكانت الدول الأعضاء في المنظمة قد اتفقت في مؤتمر بالي على عدم مقاضاة مثل هذه البرامج إن تحققت شروط معينة منها إبلاغ أمانة المنظمة عن برامج الدعم وإبلاغ لجنة الزراعة فيما إذا تجاوز البلد العضو أو كاد يتجاوز الحد الحالي من الإنفاق على الدعم، ولكن حتى الآن لم يقدم أي بلد عضو إلى اللجنة أي معلومات بهذا الصدد، يصر بعض الأعضاء إن هذا الأمر يجب أن يناقش في جلسات خاصة وليس في إطار لجنة الزراعة.

على صعيد آخر بالنسبة لمنافسة الصادرات (وهي تشمل دعم الصادرات وأمور أخرى) فقد اتفق الأعضاء على التركيز عليها مستقبلاً في المفاوضات متعددة الأطراف بعد أن لم يتمكنوا من التوصل إلى نتائج ملزمة بشأنها في المؤتمر، وتقوم

اللجنة بإعداد تقرير كملحق لوثيقة مؤتمر بالي ليكون أساساً لمتابعة العمل في هذا الصدد. أما بالنسبة للحصص الجمركية وهي العمود الثالث في حزمة بالي الزراعية فهي لا تتطلب متابعة سريعة من لجنة الزراعة، وكان المؤتمر قد قرر السماح للأعضاء بمراقبة حصص الاستيراد في إطار لجنة الزراعة وذلك إذا كانت تلك الحصص لا يتم ملؤها بشكل مستمر، ولكن لم يتم إيكال أي دور فعلي إلى اللجنة إلا إذا أبدى بلد ما شكوكه بشأن حصة جمركية معينة وطلب من اللجنة التوسع في الموضوع.

وبشكل عام على الصعيد الزراعي لوحظ في المؤتمر أن الولايات المتحدة تفضل أن تفاوض حول دخول الأسواق الزراعية ولا تريد أن تناقش الدعم المحلي الزراعي إلا إذا تم مناقشة السلع غير الزراعية والخدمات كحزمة واحدة، لكن مجموعة الكيرنز التي تضم مصدرين زراعيين أقوياء من الدول النامية والمتقدمة على السواء تعد ثلاث أوراق حول الأعمدة الثلاث لاتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية (الدعم المحلي – دخول الأسواق – دعم الصادرات) وهي تريد طرحها في آن معاً.

وبخصوص مستقبل مفاوضات الدوحة بشكل عام كان مؤتمر بالي قد كلف لجنة المفاوضات التجارية بإعداد برنامج عمل محدد لما تبقى من مواضيع عالقة في جولة الدوحة على أن يتم وضع البرنامج خلال مدة 12 شهر من انتهاء المؤتمر، لكن ما يزال الخلاف يدور بين الأعضاء حول طريقة إخراج ما سيتفق عليه فهل سيكون على شكل "دفعات" صغيرة مثل حزمة بالي أم على شكل اتفاقيات كبيرة مثل "حزمة تموز" للعام 2004 .

وأخيراً يرى بعض المفاوضين أن سرعة إنجاز أي ملف يتعلق بمتابعة وثيقة مؤتمر بالي يرتبط إلى حد كبير بسرعة إنجاز الملف الأهم القابل للتنفيذ الذي تم الاتفاق عليه وهو التسهيلات التجارية حيث أوكلت للجنة التجارة مهمة تفعيل الاتفاق خلال العام 2014 .

هذا وقبل انعقاد مؤتمر الدوحة وعلى هامشه تم قبول عضوية ثلاث دول جديدة في منظمة التجارة العالمية، فقد أصبحت لاوس العضو رقم 158 في منظمة التجارة العالمية في 2-3-2013 بينما تلتها طاجيكستان بفترة وجيزة، ورحبت الأمانة العامة للمنظمة بانضمام جمهورية لاوس الديمقراطية وهي بلد مغلق مائياً إلى المنظمة، وكانت لاوس قد بدأت مفاوضات الانضمام إلى المنظمة في العام 1997 وأنهتها في أواخر العام 2012 وتعتبر من الدول الأقل نمواً، كما أصبح اليمن العضو رقم 160 في المنظمة بعد أن وافق مؤتمر بالي على انضمامه للمنظمة. وفي سياق مشابه تقدمت الحكومة الأوكرانية – وهي عضو حديث نسبياً في المنظمة - بطلب للأمانة العامة لمنظمة العامة لمنظمة التجارة العالمية في الشهر الأخير من العام 2012 بهدف إعادة التفاوض على التنازلات الجمركية التي قدمتها عند الانضمام للمنظمة فيما يخص حوالي 400 سلعة، مستفيدةً من نص في اتفاقية الغات (المادة 28) يقول إنه بإمكان أي بلد يمضي على انضمامه للمنظمة أربع سنوات أن يطلب إعادة التفاوض على شروط انضمامه، وقد طالبت 30 دولة أوكرانيا بالتراجع عن هذه الخطوة لما لها من نتائج تجارية عكسية ومن تأثير على نظام عمل المنظمة، ومن المفروض حسب المادة 28 أن تقدم أوكرانيا تعويضات مناسبة للدول الأعضاء مقابل الموافقة على تراجع أوكرانيا عن التنازلات الجمركية التي قدمتها سابقاً، وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها بلد عضو في المنظمة تلك المادة بهذا الشكل .

مستقبل وثيقة الدوحة

تتباين وجهات نظر الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول مدى صلاحية مسودة حزمة الدوحة بعد مضي ستة أعوام على الاتفاق عليه ليكون أساساً للمفاوضات التجارية الحالية متعددة الأطراف، وتقول الدول النامية إن النص يجب

أن يبقى نقطة الانطلاق لأي مفاوضات متعددة الأطراف بينما ترى الولايات المتحدة إن المفاوضات باتت تحتاج لنقطة إنطلاق جديدة وخصوصاً بعد مضي 13 عاماً على انطلاق جولة الدوحة وهذا ما ترفضه مجموعة العشرين التي تضم خصوصاً الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين بجانب دول أخرى وكذلك مجموعة الـ 33 التي تضم عدداً من الدول النامية، وكان مؤتمر بالي قد أعطى مهلة سنة لوزراء التجارة كي يتفقوا على كيفية معالجة المواضيع المتبقية العالقة في إطار جولة الدوحة، ويرى بعض المراقبين أن من يرفض نص مسودة الدوحة لم يقدم أي بديل له حتى الآن مما يجعل موقفه غير عملي وغير مجدي .

اتفاقية المشتريات الحكومية المعدلة تدخل حيز التنفيذ

دخلت اتفاقية المشتريات الحكومية التابعة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في نيسان من العام 2014 ويتوقع للتعديلات التي تم إدخالها عليها أن تنتج زيادة في دخول الأسواق بقيمة 100 مليار دولار على مستوى العالم، وتلزم تعديلات الاتفاقية أعضاءها بحد أدنى من الشفافية والمنافسة والحوكمة الجيدة في مجال شراء السلع والخدمات والبنى التحتية الرأسمالية من قبل السلطات الحكومية. وكانت المفاوضات لتعديل الاتفاقية قد بدأت قبل عشر سنوات وتم التوصل إلى اتفاق قبيل المؤتمر الوزاري في العام 2011 ودخلت التعديلات حيز التنفيذ في العام 2014.

تقارير وأوراق المنظمة

دول مجموعة العشرين (في منظمة التجارة العالمية) تزيد من العوائق التجارية

تقول منظمة التجارة العالمية حسب تقرير أصدرته حول دول مجموعة العشرين في نهاية العام 2013 أن مجموعة دول العشرين خلال العام 2013 قد زادت من العوائق التجارية الموضوعة من قبلها حيث طبقت عوائق تجارية جديدة أو إجراءات من شأنها ضمناً أن تحد من جريان التجارة ولوحظ في الوقت نفسه تراجع النمو التجاري الخاص بالمجموعة بعد تطبيق هذه الإجراءات، ويحدد التقرير 116 إجراءً تقييدياً يتم تطبيقه منذ صدور آخر تقرير للمنظمة بهذا الشأن.

المراجعة التجارية الخاصة بالاتحاد الأوروبي لدى منظمة التجارة العالمية

كشف تقرير المراجعة التجارية الخاص بالاتحاد الأوروبي لدى منظمة التجارة العالمية والذي يصدر كل عامين مرة عن مقاومة الاتحاد الأوروبي لضغوط التوجه نحو المزيد من الحمائية ولكن التقرير الذي صدر في الشهر السابع من العام 2013 يشير إلى استمرار التعرفة المرتفعة في بعض القطاعات وعدم الشفافية في موضوع المشتريات الحكومية وكذلك حاجة موضوع "النفاذ إلى الأسواق الأوروبية" إلى تحسين أو توضيح، وقد أعرب بعض أعضاء المنظمة عن قلقهم من دعم المنتجين الزراعيين في الاتحاد الأوروبي وتطبيق دعم الصادرات الزراعية رغم انخفاضه في السنوات الأخيرة. وتنص قواعد منظمة التجارة العالمية على ضرورة قيام الأربعة الكبار (الولايات المتحدة – الاتحاد الأوروبي – الصين – اليابان) بتقديم تقرير مراجعة للسياسات التجارية كل عامين مرة فيما تترك مجالاً زمنياً واسعاً للدول الأخرى لتقديم مثل هذه التقارير.

ورقة مجموعة الكيرنز حول الدعم الزراعي

تقدمت مجموعة الكيرنز بورقة غير رسمية إلى أمانة منظمة التجارة العالمية في الشهر الثالث من العام 2013 توضح فيها أن نسبة الدعم الزراعي المشوه للتجارة من أصل قيمة الإنتاج الذي تقدمه الدول المتقدمة تعادل أربعة أضعاف نسبة ما تقدمه الدول الفقيرة، ولكن الورقة أثارت اعتراضات الهند والصين حول الأرقام التي قدمتها عن الدعم الزراعي في

هذين البلدين حيث استخدمت الورقة طريقة احتساب الدعم الإجمالي بجمع الدعم الذي حددت له اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سقفاً مع غير المقيد بسقف على السواء، وتضم مجموعة الكيرنز كما هو معروف عدد من الدول الزراعية المصدرة الكبرى النامية والمتقدمة ومنها الأرجنتين والبرازيل وأوستراليا وكندا وجنوب أفريقيا وأندونيسيا.

4-1-2 الاتفاقيات التجارية الإقليمية

الاتفاقيات الإقليمية التجارية الأوروبية

آسيوياً بدأ الاتحاد الأوروبي واليابان في نيسان 2013 مفاوضات للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين الطرفين، وتعتبر اليابان الشريك الآسيوي الثاني الأكثر أهمية للاتحاد الأوروبي بعد الصين ومن المتوقع أن تسمح الاتفاقية بزيادة نسبة الصادرات الأوروبية إلى اليابان بمقدار 33%، كما تتابع المفوضية الأوروبية مفاوضات الاتفاقية الاقتصادية التجارية الشاملة مع كندا والتي كانت قد بدأت في أيار من العام 2009 وهي قد شارفت على نهاياتها ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الثاني الأكثر أهمية لكندا بعد الولايات المتحدة، وبالنسبة لكوريا الجنوبية فقد دخلت اتفاقية التجارة الحرة معها حيز التنفيذ منذ منتصف العام 2011 وتعتبر الأولى من بين جيل جديد من الاتفاقيات يتجاوز مسألة تخفيض التعرفة الجمركية وإزالة العوائق التجارية فقط ليتجاوزها إلى تسهيل الأعمال المشتركة بين الشركات في الجانبين، أما بالنسبة لمنطقة جنوب شرق آسيا فبعد أن وصلت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي واتحاد دول الآسيان إلى طريق مسدود قبل عدة سنوات فقد اختار الاتحاد الأوروبي أن يتفاوض مع دول منطقة الآسيان دولة فدولة كلُ على حدة، وقد بدأ في أواسط العام 2013 التفاوض مع فيتنام للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين الجهتين بعد أن كان قد بدأ بالتفاوض مع تايلاند في نفس العام ومع ماليزيا في العام 2010 وتوصل إلى اتفاقية مع سنغافورا في كانون الأول من العام 2012، وتريد المفوضية الأوروبية من هذه الاتفاقية تحديداً أن تكون المفتاح لباب الاتفاقيات التجارية في المنطقة الجنوب شرق آسيوية كونها الأولى مع أحد أعضاء اتحاد الآسيان ومن المتوقع أن تكون الاتفاقية ناجزة في خريف العام 2014 علماً أن سنغافورا هي أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي في المنطقة، ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تتحول الاتفاقيات الثنائية مع دول اتحاد آسيان بعد انجازها لاحقاً إلى اتفاقية شاملة مع الاتحاد ككل، حيث تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا الشريك التجاري الثالث بالأهمية بالنسبة له بعد كل من الولايات المتحدة والصين. وبخصوص الهند فقد وصلت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين إلى مراحل متقدمة علماً أنها كانت قد بدأت في العام 2007، وتعتبر الهند سوقاً ضخماً واعداً للاتحاد الأوروبي يمثل أكثر من مليار نسمة فضلاً عن كونها من الاقتصادات الناشئة أيضاً.

وجنوباً فقد بدأت المفاوضات مع المغرب في 22-4-2013 للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة "عميقة وشاملة" وسوف تكون الاتفاقية الجديدة بمثابة تحديث لاتفاقية الشراكة الحالية بين الطرفين والموقعة في العام 2000 واتفاقية المنتجات الزراعية والسمكية الموقعة في العام 2012، ويعتبر المغرب الشريك المتوسطي الأول الذي يفاض على مثل هذه الاتفاقية الشاملة مع الاتحاد الأوروبي وإن كانت المفوضية الأوروبية تنوي البدء بمفاوضات مماثلة مع كل من تونس ومصر والأردن، وفي هذا الإطار كان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس صفة الشريك الممتاز في نهاية الجولة التاسعة من اجتماعات مجلس الشراكة التونسي الأوروبي في نهاية العام 2012، وهذا ما سيسمح لتونس بالمشاركة بصفة عضو مراقب في اجتماعات المفوضية التي تناقش التعاون مع تونس والمغرب والعالم العربي إجمالاً، كما سيتيح وضع الشريك الممتاز لتونس أن تزيد حجم صادرتها إلى الاتحاد الأوروبي وتجذب الاستثمارات الأجنبية حيث يفترض أن يعطي هذا الوضع دفعاً للإصلاح الاقتصادي في تونس ويرسل إشارة انفتاح وثقة إلى المستثمرين الأجانب، وبالنسبة لمصر فقد

أعلن الاتحاد الأوروبي في الشهر الثاني من العام 2014 عن رغبته بإعادة إطلاق المفاوضات مع مصر بهدف الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة أوسع ويقول الاتحاد الأوروبي إنه جاهز لانجاز اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة DCFTA مع مصر على غرار ما يفاوض عليه الاتحاد الأوروبي بعض الدول الأخرى، وكانت التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومصر قد تضاعفت خلال الفترة 2004-2010 ويريد الاتحاد الأوروبي مضاعفتها مرة أخرى، وتبلغ قيمة التجارة البينية 31.4 مليار دولار (رقم العام 2012) ولكنها تراجعت في السنوات الأخيرة نتيجة الاضطراب السياسي في مصر، وأخيراً بالنسبة للأردن فقد كان الجانبان قد بدءا في نهاية العام 2012 مفاوضات اتفاقية تجارة حرة شاملة تطبيقاً لمعاهدة الشراكة بين الجهتين والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2002، وتنص المعاهدة على بدء مفاوضات اتفاقية تجارة حرة بعد 12 عاماً من توقيعها، وتهدف الاتفاقية المفترضة إلى تنمية التجارة البينية الأردنية الأوروبية والسماح للسلع الأردنية بإختراق الأسواق الأوروبية.

شرقاً، تم تعليق مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة رسمياً مع دول مجلس التعاون الخليجي من قبل دول المجلس في العام 2008 ولكن المفاوضات غير الرسمية ما زالت مستمرة. وكان الاتحاد الأوروبي قد بدأ بمفاوضات اتفاقية منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTA) مع كل من أرمينيا وجورجيا في بدايات العام 2012، وقد أنجزت جورجيا حتى الآن سبع جولات من المفاوضات مع المفوضية الأوروبية بينما أنجزت أرمينيا الجولة السادسة في حزيران 2013، وعملياً فإن المفاوضات مع كلا الدولتين هي الآن في مراحلها النهائية بينما أنجز الاتحاد الأوروبي اتفاقية مماثلة مع مولدوفا في حزيران 2013، ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لكل من الدول الثلاث. وكذلك أنهى الاتحاد الأوروبي مفاوضات اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTA) في كانون الأول 2011 مع أوكرانيا وسيتم توقيع الاتفاقية في العام 2014 بعد أن أقرت المفوضية الأوروبية مسودتها في أيار 2013.

على الصعيد الأمريكي اللاتيني لا تزال المفاوضات مع مجموعة ميركسور متواصلة حيث اتفق الطرفان في 26-1-2013 على تبادل عروض التنازلات الجمركية والكمية خلال العام 2013 وقد تم عقد 9 جولات تفاوضية بين الطرفين منذ بداية المفاوضات، أما التشيلي فقد كان الاتحاد الأوروبي قد عقد اتفاقية شراكة في العام 2002 تتضمن اتفاقية تجارة حرة شاملة دخلت حيز التنفيذ في العام 2003 وهي ما تزال تنتظر التحديث حتى الآن. وفي نفس الإقليم أنهت كولومبيا والبيرو مفاوضات اتفاقية تجارة حرة شاملة وطموحة مع الاتحاد الأوروبي في حزيران 2012 وأنهت كولومبيا إجراءات المصادقة على الاتفاقية داخلياً في تموز 2013 ليتم تطبيقها في تموز 2013 ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الثاني لمنطقة الآنديان (المنطقة الغربية من أمريكا الجنوبية) بعد الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لأمريكا الوسطى (تشمل كوستاريكا – السلفادور – جواتيمالا – نيكاراغوا – بنما) فقد تمت المصادقة على اتفاقية الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى من قبل البرلمان الأوروبي في كانون الأول 2012 بينما أصبحت المصادقة على الاتفاقية لدى دول أمريكا الوسطى ناجزة بالنسبة لنيكاراغوا – هندوراس – بنما ولاحقاً لبقية الدول. وتتطلب الاتفاقية من دول أمريكا الوسطى تعديل تشريعاتها لتسمح بحماية المؤشرات الجغرافية الأوروبية. وبخصوص المكسيك التي يرتبط معها الاتحاد الأوروبي باتفاقية تجارة حرة منذ العام 2000 فقد دعت المفوضية الأوروبية في العام 2012 إلى تحديثها.

وبالنسبة للمجموعة الأفريقية الكاريبية الباسيفيكية فقد كانت مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع أعضائها قد بدأت في العام 2002 وتم إنهاؤها مع دول ثلاث مناطق حيث صادقت تلك الدول على الاتفاقيات، والمناطق هي: منطقة دول

البحر الكاريبي – منطقة دول المحيط الباسيفيكي (باستثناء بابوا غويانا الجديدة التي ما تزال المفاوضات معها مستمرة) ومنطقة شرق وجنوب أفريقيا التي تضم زيمبابوي وموريشيوس ومدغشقر وجزر سيشيل بالإضافة إلى دول اتحاد التنمية الأفريقيي الجنوبي، أما مع بقية دول جنوب الصحراء الأفريقية فما تزال المفاوضات مستمرة بمراحل مختلفة.

وفي سياق مشابه بالنسبة لدول غرب أفريقيا بعد عشرة أعوام من المفاوضات توصل الاتحاد الأوروبي ودول غرب أفريقيا في بداية شهر شباط من العام 2014 إلى التوافق على نص اتفاقية تجارة حرة تغطي مجالات التبادل التجاري والتعاون التنموي وتضمن على المدى الطويل دخولاً معفىً من الضرائب والقيود الكمية للسلع الإفريقية الغربية إلى الأسواق الأوروبية وتنهي الاتفاقية مفاعيل الاتفاقيات السابقة بين الاتحاد وبعض دول المنطقة (ساحل العاج وغانا)، هذا وتبلغ قيمة التجارة البينية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول غرب أفريقيا 42 مليار يورو سنوياً، وما تزال الاتفاقية بحاجة إلى المصادقة من الجهات المعنية في الطرفين، وتعتبر جميع دول مجموعة غرب أفريقيا مصنفة في منظمة التجارة العالمية ضمن مجموعة "الدول الأقل نمواً" باستثناء نيجيريا وبذلك فهي كانت تتمتع أصلاً بدخول ميسر لبضائعها إلى الأسواق الأوروبية ولكن هذه الاتفاقية توسع وتضمن هذا الدخول، وكانت العقبة الأخيرة أمام المفاوضات قد تم تذليلها حيث تعهدت دول غرب أفريقيا أن تحرر 60% من تجارتها خلال 20 عاماً بينما طلب الاتحاد الأوروبي منها أن تحرر 80% خلال 15 عاماً، وتم الاتفاق بالنهاية على تحرير 75% خلال 15 عاماً.

ودعت المفوضية الأوروبية في العام 2012 لتحديث الاتفاقية الأوروبية مع جنوب أفريقيا التي تعتبر الشريك التجاري الأول أفريقياً للاتحاد الأوروبي وترتبط معه باتفاقية التعاون التنموي والتجاري منذ العام 2000، فقد تم الانتهاء من تطبيق جدول تخفيضات التعرفة السنوي المقرر حسب اتفاقية التجارة الحرة المنبثقة عن اتفاقية التعاون وذلك في العام 2012، وبالتالي أصبحت الاتفاقية جاهزة للتفاوض والتحديث مجدداً.

هذا ويرتبط الاتحاد الأوروبي باتحاد جمركي يضمه مع تركيا، وقد طالبت تركيا في أيار 2014 الاتحاد الأوروبي بأن تكون طرفاً في اتفاقية التجارة الحرة المزمعة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مهددة بالعدول عن طلبها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم يتم تلبية طلبها، حيث بالرغم من ارتباط تركيا مع الولايات المتحدة عبر الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري الاستراتيجي إلا أنها تصر على أن تكون طرفاً في الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي التي يتم التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة باعتبار كونها – أي تركيا - عضو في اتفاقية الاتحاد الجمركي الأوروبي وهذا ما سيجعلها تتضرر من أي اتفاقية تجارية يعقدها الاتحاد الأوروبي مع تكتلات أو دول أخرى كبيرة.

الشراكة "عبر الأطلسي" و"عبر الباسيفيكي" و"الاقتصادية الشاملة"

استؤنفت المفاوضات حول الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلنطي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أواسط العام 2013 وتضغط بعض الاتحادات الأوروبية لتضمين الاتفاقية تشريعات تعاون وإزالة العوائق التجارية وتنظيم الاستثمارات والمشتريات الحكومية وحقوق الملكية الفكرية وليس فقط تخفيضات جمركية، وبالمقابل لا تزال عقبات كبيرة تعترض مسار التفاوض ومنها قضية الكائنات المعدلة وراثياً التي يقف منها الاتحاد الأوروبي موقفاً شديد السلبية خلافاً للولايات المتحدة، وكذلك قضية المؤشرات الجغرافية التي يتمسك بها الاتحاد الأوروبي في مقابل موقف سلبي من الولايات المتحدة.

هذا وبعد أن بدأت مفاوضات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فقد بدأت تتشكل 3 تكتلات تجارية - استثمارية عملاقة في مناطق مختلفة من العالم، وعند اكتمال نشوء أي منها فسوف يكون لها تأثير كبير على التجارة العالمية، لاسيما في ظل جمود المفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وتوصف التكتلات الثلاث عادة بأنها اتفاقيات تجارية ولكن في الواقع هي مجموعات تمتاز داخياً بتفضيلات تجارية وتمارس تمييزاً واضحاً اتجاه الدول غير الأعضاء فيها، ويلعب الثلاثة الكبار (الصين واليابان والولايات المتحدة) دوراً أساسياً في هندسة هذه التكتلات، وكل منها يطلب تأثيراً أكبر ونفوذاً أعمق في الأسواق وخاصة الآسيوية.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فإنهما سيجسران المحيط الأطلسي لتتكامل المنطقتان التجاريتان الكبيرتان، وتساهما بنسبة 50% من الناتج الإجمالي العالمي، أما المنطقتان الأخريان فهما مرتبطتان بآسيا، الأولى هي الشراكة عبر الباسيفيكي التي تربط أمريكا الشمالية والجنوبية بآسيا (الجولة 18 من المفاوضات لتأسيس هذه الشراكة انعقدت في أواسط العام 2013)، وباعتبار أن اليابان ضمن هذا التكتل فإن مجموع دوله ال 12 ستساهم بنسبة 40% من الناتج الإجمالي العالمي، ورغم أن هذا أقل من مما تساهم به المنطقة الأوروبية الأمريكية (الشراكة عبر الأطلسي) ولكن الفرص الاقتصادية لهذا التكتل أكبر حيث إن توقعات النمو الاقتصادي لدولها مرتفعة وكذلك يسيطر أعضاؤها على ثلث التجارة العالمية، أما التكتل الثالث وهو "الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية" التي انعقدت الجولة الأولى من مفاوضاتها في أواسط العام 2013 أيضاً في سلطنة بروناي فتشمل 13 بلداً في جنوب شرق وشمال شرق آسيا بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلاندا والهند وسيساهم هذا التكتل بنسبة 30% من الناتج الإجمالي العالمي، هذا وتجدر الإشارة إلى وجود بعض التداخلات في عضوية التكتلات الثلاث فالولايات المتحدة طرف في الشراكة عبر الأطلسي والشراكة عبر الباسيفيكي واليابان طرف في الشراكة عبر الباسيفيكي والشراكة الاقتصادية الشاملة إنما الولايات المتحدة غير منضوية ضمن الشراكة الاقتصادية الشاملة والصين منضوية ضمن الشراكة الاقتصادية الشاملة ولكن ليس ضمن الشراكة عبر الباسيفيكي. وحسب المخطط فالمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يجب أن تنتهي قبل نهاية العام 2014 بينما من المقرر أن تنتهي مفاوضات الشراكة عبر الباسيفيكي مع نهاية العام 2014 ومفاوضات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع نهاية العام 2015.

روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان تعلن "الاتحاد الأوراسي"

وقعت حكومات روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان رسمياً في حزيران 2014 على اتفاقية تأسيس اتحاد اقتصادي بين الدول الثلاث بعد حوالي عقدين من المفاوضات وسمي التكتل الجديد بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي وهو لا يضم أوكرانيا التي أعلنت عن رغبتها بتوقيع اتفاقية مع الاتحاد رغم القلاقل التي تشهدها، وسيكون للاتحاد الجديد تأثيره الملموس في مواجهة العزلة التجارية التي تحاول الدول الغربية فرضها على روسيا، وسوف يتم دخول اتفاقية الاتحاد حيز التنفيذ في بداية العام 2015 وتغطي منطقة الاتحاد حوالي 170 مليون نسمة (عدد سكان الدول الثلاث) وقد يزداد هذا العدد بشكل كبير فيما إذا انضمت أرمينيا وجورجيا إلى الاتحاد حيث أبدى كل من هذين البلدين رغبته بالانضمام وأشارت تصريحات رسمية صادرة عن حكومات الدول الثلاث الأعضاء بالاتحاد إلى أن عضوية هذين البلدين سيتم الموافقة عليها قبل نهاية العام 2014، وتأتي اتفاقية الاتحاد الاقتصادي كخطوة متقدمة على اتفاقية الاتحاد الجمركي والذي كان قائماً أصلاً بين الدول الثلاث.

من جهة أخرى أقرت الحكومة الروسية في شهر تشرين الثاني من العام 2013 خطة لمضاعفة حجم التجارة البينية مع فيتنام خلال ست سنوات، على أن يتم تحقيق هذا الهدف من خلال إنجاز اتفاقية التجارة الحرة بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي (روسيا – روسيا البيضاء - كازاخستان) من جهة وفيتنام من جهة أخرى مما سيسمح للاتحاد الثلاثي ذو الطبيعة الأوراسية بايجاد عمق باسيفيكي له علماً أن المفاوضات لانشاء الاتحاد ما تزال متواصلة، وباستثناء علاقاتها مع دول أعضاء الاتحاد السوفيتي السابق تعتبر العلاقات الروسية الفيتنامية الأكثر تميزاً ولا سيما لناحية التدريب والتأهيل الفني.

وعلى صعيد مشابه كانت الحكومتان المصرية والبيلاروسية قد ناقشتا في شهر شباط 2014 إمكانية إنجاز منطقة تجارة حرة بين مصر من جهة والاتحاد من جهة أخرى، وهو ما سيساهم بتنمية الروابط التجارية في عدة قطاعات مشتركة ومنها القطاع الزراعي، وبالإضافة لذلك اتفقت الحكومتان على تنظيم عمل خلال اللجنة التجارية المصرية البيلاروسية المشتركة بهدف تشكيل مجلس أعمال مشترك على أن يشمل التعاون قطاعات التنمية والطاقة والبيئة والمناخ.

الصين وشبكة اتفاقيات التجارة الحرة

تخطط الصين لبناء شبكة رفيعة المستوى من الاتفاقيات التجارية الحرة بينما تستمر في دعمها للمفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وقد وضعت الصين الأسس لشبكة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية بعضها اكتمل وبعضها قيد الإنجاز، وحتى آخر العام 2013 كانت الصين قد وقعت بشكل عام 12 اتفاقية تجارة حرة مع بلدان أو اتحادات مجاورة وبعيدة ومنها دول جنوب شرق آسيا وسويسرا وهي تفاوض في إطار ست اتفاقيات أخرى منها واحدة مع كوريا الجنوبية وأخرى مع أوستراليا بالإضافة إلى دول الخليج، كما تسعى الصين إلى تحديث اتفاقيتها مع اتحاد الآسيان الذي يضم دول جنوب شرق آسيا، وتبدي مرونة اتجاه تكتل الشراكة عبر الباسيفيكي الذي لم تدع إلى مفاوضات تشكيله حتى الآن.

هذا ووقعت الحكومتان الصينية والنيوزيلاندية في نهاية شهر نيسان من العام 2013 خطة استراتيجية لتطوير التعاون الزراعي بين البلدين، وتحدد الاتفاقية ستة مجالات لتبادل المعلومات بين الطرفين ومنها زيادة الإنتاجية وبناء المهارات والمعرفة، وكان البلدان قد وقعا في العام 2008 اتفاقية تجارة حرة أدت إلى مضاعفة قيمة صادرات نيوزيلاندا الزراعية إلى الصين ثلاثة أضعاف (حسب أرقام العام 2012) ويسعى البلدان إلى مضاعفة قيمة التجارة الزراعية للعام 2012 بحلول العام 2015 كما يأملان بتوسيع الاستثمارات الزراعية والمشاريع المشتركة، وتحددت مدة اتفاقية التعاون بالفترة من 2013 إلى 2017 على أن تكون قابلة للتحديث في أي وقت.

وتقول الصين أنه من الطبيعي ازدياد اتفاقيات التجارة الحرة في ظل تعثر المفاوضات متعددة الأطراف فقد تم إبلاغ أمانة منظمة التجارة العالمية حتى نهاية العام 2013 عن 221 اتفاقية تجارة حرة منها 80% تم تأسيسها خلال العشر سنوات الأخيرة، ولكن تؤكد الصين استمرار دعمها لآلية المفاوضات متعددة الأطراف في المنظمة وتؤكد أن المنظمة هي الوحيدة القادرة على المدى البعيد على تطوير التكامل الاقتصادي العالمي.

من جهة أخرى تخطط الصين لتوسيع استثماراتها في أفريقيا بشكل كبير فقد أعلنت الحكومة الصينية وبنك التنمية الأفريقي في نهاية شهر أيار من العام 2014 عن إطلاق استثمارات متعددة الأطراف في أفريقيا تبلغ قيمتها ملياري دولار مما يمثل قفزة كبيرة في العلاقة بين الصين وأفريقيا وأطلق على المبادرة تسمية "صندوق أفريقيا تنمو معاً" وسوف يقوم البنك بإدارة الصندوق ويقدم تمويلاً مساعداً للمشاريع التنموية خلال العقد القادم ولن يرتبط التمويل

بالشركات الصينية حصراً بل بأي شركة قادرة على تنفيذ المشروع المعني وهو ما يمثل تغييراً في سياسة الصين التقليدية في مجال دعم التنمية.

تكتل غرب أفريقيا يوافق على تطبيق اتحاد جمركي شامل بدءاً من العام 2015

وافق قادة الدول الـ 15 الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في تشرين الأول 2013 على تطبيق نظام تعرفة جمركية موحدة بدءاً من العام 2015 في إطار الجهود لتسريع التكامل الاقتصادي في المنطقة، وقد صممت التعرفة الجديدة بحيث تنسق وتوائم التعرفات الحالية لدول هذا التكتل الذي يبلغ عدد سكانه ما يفوق الـ 300 مليون نسمة والذي تأسس منذ 38 سنة مضت. والجدير بالذكر أن هناك ثمانية أعضاء من الاتحاد كانت قد شكلت مسبقاً فيما بينها اتحاداً جمركياً وأطلقت عملة موحدة في إطار ما يعرف باتحاد غرب أفريقيا الاقتصادي والنقدي والذي يضم هذه الدول الثمان. ويضم اتحاد ECOWAS كلاً من كاب فيردي – غامبيا – غانا – ليبيريا – مالي – نيجيريا – سيراليون – بينين – بوركينا فاسو – ساحل العاج – غويانا – غينيا بيساو – السنغال – النيجير – توغو، والثمان دول الأخيرة تشكل فيما بينها اتحاد غرب إفريقيا الاقتصادي والنقدي، ومن المخطط أن يقوم اتحاد ECOWAS بطرح عملة موحدة في العام 2020، ويفتح توحيد التعرفة الجمركية في دول ECOWAS الباب للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقية شراكة اقتصادية بين التكتلين باعتبار الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لدول ECOWAS.

اتفاقيات دولية مهمة

توصلت كندا وكوريا الجنوبية إلى التوافق على نص نهائي لاتفاقية تجارة حرة بين الطرفين في شهر آذار من العام 2014 بعد مفاوضات استمرت لتسع سنوات وتركزت على إزالة العوائق التجارية في المجال الزراعي والآلات، وكانت المفاوضات قد تعثرت لمدة خمس سنوات في السابق بسبب دعوى رفعتها كندا على كوريا حول عرقلة استيراد لحوم البقر الكندية في كوريا، وتعتبر هذه الاتفاقية هي الأولى بين كندا وإحدى الدول الآسيوية، وسيتم تحرير قطاعات الآلات والسيارات بشكل كبير ولكن يتبقى 19% من إجمالي السلع وتشمل الرز والجبن والحليب المجفف خارج إطار التحرير الواسع حيث إما ستكون مستثناة من التحرير أو يمر تحريرها بفترة انتقالية لأكثر من عشر سنوات، وتعتبر لحوم الأبقار والرز هي السلع الأكثر حساسية بالنسبة لكوريا.

كما وقعت اليابان و أوستراليا اتفاقية شراكة اقتصادية في شهر نيسان 2014 خفضت بموجبها التعرفة الجمركية لعدد من المنتجات الهامة تشمل لحوم الأبقار والألبان وسلع غير زراعية، وتعتبر هذه الاتفاقية هي الأولى لليابان مع دولة زراعية مصدرة كبيرة وتتضمن عدداً من التنازلات في مجال السلع التي تعتبر تقليدياً سلعاً حساسة بالنسبة لاقتصاديات الجزر الآسيوية ومنها لحوم الأبقار والألبان. وتعتبر اليابان دولة حمائية بشكل كبير وتدعم بقوة قطاعها الزراعي وخاصة منتجي الرز ولحوم الأبقار والخنزير والألبان والسكر، وسوف يتم بموجب الاتفاقية تخفيض تعرفة لحوم الأبقار المجمدة على سبيل المثال من 38.5% إلى 19.5% خلال 18 سنة، أما بالنسبة للألبان فقد وافقت اليابان على زيادة الحصة الكمية لأوستراليا من الجبنة من 27 ألف طن إلى 47 ألف طن، وبالمقابل قدمت أوستراليا تنازلات في مجال سلع صناعية يابانية.

اتفاقيات تجارية عربية

سلمت مصر في 17-1-2013 إلى الأمين العام لمنظمة ميركسور (السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية) ملف المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وميركسور والذي كان قد تم توقيعه في 2-8-2010، وأكدت الحكومة المصرية

رغبتها بالمضي قدماً بالاتفاقية رغم الظروف السياسية التي مرت بها مصر، وتعتبر مصر أول بلد من البلدان التي وقعت بالأحرف الأولى اتفاقيات تجارية مع ميركسور ، وأعلنت الحكومة المصرية أنها تنتظر من الاتفاقية أن تزيد حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة بين مصر والدول الأمريكية اللاتينية التي تشكل مع بعضها تجمعاً اقتصادياً ضخماً من خلال منظمة ميركسور.

من جهة أخرى ما تزال اتفاقية أغادير مطروحة على بساط النقاش فقد دعت الحكومة الأردنية في شهر شباط من العام 2014 الدول العربية المتوسطية غير الأعضاء في اتفاقية أغادير إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية بهدف رفع مستوى التكامل الاقتصادي العربي علماً أن الاتفاقية تضم المغرب وتونس ومصر والأردن وتم تأسيسها في العام 2004 ودخلت حيز التنفيذ في العام 2006 وتهدف إلى تحرير التجارة بين الدول الأربع وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وكان الاتحاد الأوروبي قد بدأ في بداية العام 2014 المرحلة الثالثة من الدعم المالي المقدم إلى الدائرة الفنية في أغادير وقد أعلنت المفوضية الأوروبية بدورها أن دعمها لاتفاقية أغادير يأتي في إطار تشجيعها لتوسيع التجارة بين الدول العربية جنوب المتوسط وهو ما سيسهل تجارة تلك الدول مع الاتحاد الأوروبي حيث تعمل الدائرة الفنية على انجاز بروتوكول لقواعد المنشأ يتلاءم مع المعايير الأوروبية وهو ما سيسهل التجارة مع الاتحاد الأوروبي كما تعمل الوحدة على تأسيس آلية لحقوق الملكية الفكرية، ودعت المفوضية الأوروبية بالمناسبة الدول العربية غير الأعضاء في الاتفاقية إلى الانضمام إليها في الإطار المذكور.

الاتفاقيات التجارية للكيان الصهيوني

وقع الكيان الصهيوني مع كولومبيا في شهر حزيران 2013 اتفاقية تجارة حرة بعد التفاوض بشأنها لمدة 18 شهراً بهدف تنمية الروابط الاقتصادية وزيادة نمو قطاع الاستثمارات الصهيونية في كولومبيا حيث تعمل أكثر من 100 شركة صهيونية في كولومبيا في مجالات المياه والزراعة والطاقة النظيفة وغيرها، كما تم توقيع اتفاقية أخرى تقدم بموجبها "إسرائيل" خدماتها الفنية البشرية لكولومبيا لمساعدتها على تبني التقنيات الرفيعة التي تصدرها "إسرائيل" إلى كولومبيا.

واتفقت روسيا والكيان الصهيوني في نهاية العام 2013 على هامش مؤتمر بالي لمنظمة التجارة العالمية على الشروع بمفاوضات اتفاقية تجارة حرة بين الطرفين ولا يوجد تجارة ذات أهمية كبيرة نسبياً بين روسيا والكيان الصهيوني بينما تتركز تجارة هذا الأخير مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول له، وكان الكيان الصهيوني قد أعلن عن رغبته ببدء مفاوضات اتفاقية تجارة حرة مع الصين في أيار من العام 2013 ولكن لم يتم الاتفاق مع الصين على موعد لبدء المفاوضات علماً أن قيمة تجارة الكيان مع الصين تبلغ أربع أضعاف قيمة تجارته مع روسيا (أرقام العام 2012).

كذلك فقد اتفقت الحكومة الكندية والكيان الصهيوني في بداية العام 2014 على مذكرة تفاهم لشراكة استراتيجية تشمل توسيع حزمة من السلع المحررة تجارياً بين الطرفين ووضع أهداف تجارية مشتركة مستقبلية، ومن ضمن الأهداف الموضوعة تحديث اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين والتي جرى توقيعها في بداية العام 1997 علماً أن قيمة التجارة المتبادلة بلغت 1.4 مليار دولار في العام 2012، ويريد الكيان الصهيوني من كندا تخفيض العوائق التجارية الفنية (غير الجمركية) وكذلك منح فرص جديدة للزراعة الكندية وشركات الإنتاج الزراعي الغذائي الكندية وشركات إنتاج الأسماك في دخول الأسواق "الإسرائيلية".

3-1-4 تطورات النزاعات التجارية

نزاع مصر والسعودية مع البرازيل بخصوص منع استيراد لحوم البقر

بعد أن أوقفت الصين واليابان وجنوب أفريقيا استيراد لحوم البقر من البرازيل خشية من انتشار عدوى مرض جنون البقر أعلنت كل من مصر والسعودية في أواخر العام 2012 إيقاف هذه المستوردات من البرازيل علماً أن قضية مرض جنون البقر قد بدأت بالظهور منذ العام 2010، وبذلك تكون مصر والسعودية ضمن الدول الأكثر تأخراً بمنع تلك المستوردات، وبالمقابل احتجت البرازيل على الإجراء مؤكدة أنه لم يظهر هناك أية مؤشرات على مخاطر صحية من أي نوع على الصحة الإنسانية أو الحيوانية منذ نفوق حيوان مصاب في منطقة بارانا في العام 2010، وتمتلك البرازيل قطيعاً من 200 مليون رأس من الماشية وتعتبر مصدراً رئيسياً للحوم البقر في العالم حيث تبيع منتجاتها إلى ما يقارب الـ 180 بلداً، وقد صدرت خلال العام 2012 أكثر من مليون طن من لحوم البقر إلى روسيا بشكل رئيسي فضلاً عن الكثير من الدول الأخرى ولاسيما شركائها الآخرين في دول البريكس.

نزاع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع الأرجنتين بخصوص إجراءات عرقلة الاستيراد

رفع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان دعوى على الأرجنتين بسبب الإجراءات المزعومة لعرقلة استيراد السلع وتشكلت هيئة النظر بالدعوى في 28-1-2013 وبالمقابل رفعت الأرجنتين دعوى على الولايات المتحدة للنظر في الإجراءات الأمريكية المعرقلة لاستيراد الحيوانات واللحوم من الأرجنتين وقد انضمت جزر أنتيغوا وباربودا إلى الأرجنتين في هذه الدعوى.

نزاع الولايات المتحدة مع أندونيسيا بخصوص اجراءات عرقلة الاستيراد الزراعي

قدمت الولايات المتحدة طلباً للتشاور مع أندونيسيا في كانون الأول من العام 2012 بسبب ما تدعيه من فرض الأخيرة عوائقاً على وارداتها الزراعية والحيوانية من الولايات المتحدة، وتقول الولايات المتحدة إن نظام تراخيص الاستيراد الأندونيسي مبهم ومعقد ويؤثر على طيف واسع من المنتجات الزراعية الأمريكية بحيث أصبح يشكل عقبة جدية تعرقل دخول المنتجات الأمريكية الزراعية إلى الأسواق الأندونيسية، وهو ما لا يتفق مع بنود اتفاقية الغات. وتطبق أندونيسيا نظام تراخيص استيراد غير تلقائي وله متطلبات بالنسبة للسلع الزراعية النباتية كما له نظام حصص بالنسبة للحوم البقر والمنتجات الحيوانية الأخرى، مما قد يتسبب بعرقلة استيراد سلعة ما لمصلحة السلعة المنتجة وطنياً. كما أشارت الولايات المتحدة إلى الأعباء الإدارية التي ينتجها نظام التراخيص والخطوات المطولة التي يستلزمها والتأخر بإصدار التراخيص وضعف الشفافية في هذا المجال مما يجعل نظام التراخيص هذا أشبه بالعرقلة غير الجمركية وليس بإجراء إداري.

وخلال العام 2013 قدمت الولايات المتحدة طلباً آخر للتشاور حول نفس الموضوع دون الوصول إلى اتفاق بالرغم من أن أندونيسيا قامت بإصلاح نظام تراخيص الاستيراد بعد طرح الموضوع مع الولايات المتحدة إلا أن الأخيرة بقيت ترى الموضوع لم يتم علاجه بعد، وترى أن أندونيسيا قامت بتطبيق إجراءات عرقلة جديدة بعد الإصلاح السابق.

ولاحقاً في شهر أيار من العام 2014 قدمت الولايات المتحدة ونيوزيلاندا معاً شكوى لمنظمة لجهاز فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية حول قيام أندونيسيا بتطبيق إجراءات للحد من استيراد الحيوانات ومنتجات الفاكهة على وجه التحديد.

نزاع الدول الأفريقية – الكاريبية – الباسيفيكية مع الاتحاد الأوروبي بخصوص الحصص الكمية للسكر

أعربت مجموعة الدول الأفريقية – الكاريبية – الباسيفيكية عن قلقها من قرار الاتحاد الأوروبي المتخذ في 26-6-2013 بإلغاء الحصة الكمية لسكر القصب والإيزوغلوكوز (سكرمكثف مستخلص من الذرة) في العام 2017 حيث لم يراع هذا القرار اعتبارات ومخاوف تلك الدول رغم طلباتها المتكررة لذلك من الاتحاد الأوروبي، وكانت دول المجموعة تطالب بانتظام الاتحاد الأوروبي بالالتفات إلى ما سيسببه الإلغاء المبكر لحصص السكر الكمية من دمار اقتصادي لاقتصادات تلك الدول مما يناقض أهداف اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الموقعة (أو قيد التوقيع) مع الكثير من تلك الدول. وتوقعت دراسة للمفوضية الأوروبية أن تنخفض أسعار السكر بنسبة 45% مقارنة بأسعار العام 2012 بعد إلغاء الحصص مما سيسبب درجة ارتياب سعرية كبيرة بالنسبة لمنتجي السكر في دول المجموعة ويتسبب بتوقف كثير من منشآت إنتاج السكر عن عملها، وتعتقد دول المجموعة أن إلغاء الحصص في هذا الوقت لن يتيح لها الوقت الكافي لتطبيق إجراءات لتحسين تنافسية إنتاجها في إطار السوق العالمية الحرة، ودعت دول المجموعة الاتحاد الأوروبي إلى القيام بإجراءات تصحح القرار السابق بحيث تسمح لشركاء الاتحاد الأوروبي التجاريين الصغار والحساسين باستمرار تنميتهم الاقتصادية والتكامل مع الاقتصاد العالمي. الجدير بالذكر أن مجموعة الدول الأفريقية – الكاريبية – الباسيفيكية تتألف من 79 بلداً وتشكل أكبر تجمع اقتصادي للدول النامية في العالم، وقد تأسست المجموعة رسمياً كاتحاد عابر للدول في العام 1975 بناء على اتفاقية جورج تاون الموقعة في العام المذكور.

برنامج دعم صادرات السكر الهندي يثير الاعتراضات في اللجنة الزراعية لمنظمة التجارة العالمية

أثار قرار الهند بتطبيق برنامج جديد لدعم صادرات السكر عاصفة من الاعتراضات في اللجنة الزراعية لمنظمة التجارة العالمية والتي انعقدت في 21-3-2014 حيث طالب الاتحاد الأوروبي وأوستراليا وكندا والبرازيل من الهند توضيحات بشأن الأساس القانوني لبرنامجها الذي أعلنت عنه في بداية العام 2014 ويتضمن دفع حوافز نقدية لمصدري السكر الهنود، وتقول الهند إن الهدف من البرنامج هو تشجيع تنويع صادراتها من السكر بحيث يشمل السكر الخام والمكرر، وتسمح اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية بدعم التكاليف التسويقية للمنتجين خلال فترة تطبيق الاتفاقية ولكن بعد انتهاء تلك الفترة لم يتم التوافق بين أعضاء المنظمة على تمديد العمل بهذا التشريع الخاص والذي كانت تستفيد منه الدول النامية فقط. وتقدر قيمة الدعم الذي سيقدمه البرنامج بحوالي 14%-16% من السعر العالمي، وباعتبار الهند هي المصدر الثالث للسكر في العالم فإن مثل هذا الدعم قد يتسبب بتشويه كبير للتجارة، وأعلنت أوسترايا أنها تتوقع انخفاض صادراتها من السكر بنسبة النصف فيما إذا تم تطبيق البرنامج الهندي، هذا وقد أعلنت الهند أنها لم تقدم أي دفعة نقدية حتى الآن وأنها ستخطر الأمانة العامة للمنظمة بأي دفعات سوف تقدمها.

4-1-4 تطبيق إجراءات الحماية الخاصة

إندونيسيا ومصر تطبقان الإجراءات الحمائية الخاصة لحماية إنتاجهما من السكر والدقيق

أدى تدفق الواردات من دقيق القمح والسكر إلى قيام كلا البلدين بإجراءات حمائية طارئة في أواخر العام 2012 لحماية هذين القطاعين من خطر الإغراق، وقد أعلن البلدان عن ذلك بإخطار مقدم في أواخر تشرين الثاني من العام 2012 إلى الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، وحسب الإخطار سيتم تطبيق التعرفة المرتفعة لمدة 200 يوم كحد أقصى حسبما تسمح إجراءات الحماية المنصوص عليها في اتفاقية المنظمة، وبينت أندونيسيا في الإخطار أن الإجراء تم اتخاذه لتجنب ضرر لا يمكن إصلاحه سوف يؤدي إن لم يتم تداركه إلى انهيار القدرة الإنتاجية للقطاع وإفلاسه بالنتيجة، وعليه سيتم

تطبيق تعرفة بقيمة 20% مؤقتاً لحماية الإنتاج الوطني، أما مصر فقد رفعت التعرفة مؤقتاً إلى 17% من قيمة الواردات أو 571 جنيه مصري على كل طن مستورد من السكر الخام وإلى 20% من قيمة الواردات أو 713 جنيه مصري على كل طن مستورد من السكر الأبيض، وتقول الحكومة المصرية أن الإجراء كان مطلوباً كنتيجة لانخفاض المبيعات وارتفاع مديونية مزارعي قصب السكر خلال الأشهر الأخيرة .

5-1-4 سياسات الاقتصادات الكبرى

الاتحاد الأوروبي

نسب العمالة الزراعية في الاتحاد الأوروبي للعام 2012

أصدرت قاعدة بيانات المفوضية الأوروبية كتابها السنوي الإحصائي للعام 2012 وكشفت الخلاصات الإحصائية أنه خلال العام 2010 كان هناك 23 مليون نسمة تشغل ما يقارب 12 مليون مزرعة في الاتحاد الأوروبي ويتضمن هذا العدد المزارعين وأسرهم وقوى العمل غير العائلية ممن يشتغلون بشكل جزئي، وتأتي بولندا في مقدمة الدولة ذات النسبة الأعلى من المشتغلين بالزراعة تليها رومانيا ثم إيطاليا ثم إسبانيا ثم فرنسا ثم ألمانيا، كما تشير الإحصاءات إلى وجود 156 ألف مزرعة عضوية في الاتحاد تمثل 1.3% من إجمالي عدد المزارع، وجاءت أهم الدول المنتجة للزراعات العضوية حسب التقرير هي النمسا ثم التشيك ثم السويد. أما بالنسبة للأسماك فقد انخفض موسم الحصاد في العام 2010 إلى 4.9 مليون طن ومعظمه في الدانيمارك فأسبانيا فبريطانيا ففرنسا حيث يشكل حصاد هذه الدول 50% من إجمالي الموسم الأوروبي.

قوانين أوروبية حول مؤشرات جغرافية جديدة

نشرت المفوضية الأوروبية في الجريدة الرسمية في 14-12-2012 تشريعات جديدة تتعلق بحماية المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي وبدأ تطبيق هذه التشريعات مع بداية العام 2013، وتحل حزمة التشريعات الجديدة الموحدة محل كافة التشريعات القديمة، وتقدم التشريعات الجديدة لأول مرة الحماية لفئات جديدة من المنتجات الزراعية مثل "منتجات الجبل" و"منتجات الجزيرة" كما تقدم مواداً إلزامية حول العلامة الفارقة الأوروبية، وتطبيقات جديدة لحماية الموارد الطبيعية والمناظر الطبيعية ورفاهية الحيوان والنبات المرتبطة بمنتجات خاضعة للمخططات الجديدة.

وتقدم التشريعات أيضاً إجراءات التحقق من صحة الادعاءات حول المنتج، وإجراءات الضبط والاعتراض، والمطابقة مع القوانين الأوروبية الأخرى بما فيها قانون الغذاء، وكذلك القوانين المتعلقة بالعلامات التجارية والمصطلحات العامة (generic terms) وأسماء الأصناف النباتية. وتتضمن متطلبات تحديد المنتج اسمه (وهو محمي فقط باسمه المستخدم باللغة الدارجة في منطقته الجغرافية) وطبيعته الفيزيائية والكيميائية ومميزاته الوظيفية والأحيائية الدقيقة والأدلة على منشأ المنتج. وتقدم التشريعات الجديدة تصوراً لزراعة محلية جديدة وخطط لعلامات فارقة خاصة بالبيع المباشر من المزرعة على أن يبدأ تطبيق هذا التصور خلال السنوات القادمة.

دعم زراعي أوروبي أقل وربط المساعدات بدل فصلها

صوّت البرلمان الأوروبي خلال الشهر الأول من العام 2013 على إهمال مقترح بتركيز الدعم الزراعي الأوروبي على المجال "الأخضر" ودعا بالمقابل إلى إعادة ربط بعض المدفوعات بالإنتاج، وكانت خطة "التخضير" التي تقدمت بها المفوضية الأوروبية في بداية العام 2013 ستجعل قيام المزارعين بتنويع محاصيلهم والمحافظة على المروج الخضراء

وحماية المناطق البيئية المهمة شرطاً لحصولهم على المدفوعات المباشرة. وسوف يسمح المقترح الجديد لدول الاتحاد الأوروبي بإنفاق ما سقفه 15% من المبالغ المخصصة لها من المفوضية كمدفوعات منفصلة مما يشجع العودة إلى متابعة سياسة جعل الدعم الأوروبي أقل تشويهاً للتجارة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى تصفير المساعدات التصديرية في المقترح الجديد مما يعني عملياً إلغاء بند آخر مشوه للتجارة.

الولايات المتحدة

مجلس الشيوخ الأمريكي يصادق على "الفاتورة المزرعية"

وافق مجلس الشيوخ الأمريكي قي بداية شهر شباط من العام 2014 على "فاتورة المزرعة" الجديدة وهي عبارة عن خطة عمل تحدد الإنفاق على قطاع الزراعة خلال الخمسة أعوام المقبلة وتبلغ قيمتها 100 مليار دولار سنوياً، وسيسدد قيمتها دافعو الضرائب الأمريكيون على أن يذهب القسم الأعظم من هذا المبلغ إلى ما يسمى "طوابع الغذاء المحلية" بينما تسود الشكوك حول نوعية البرامج الأخرى التي تتبناها الفاتورة ومدى تأثيرها، فمثلاً يطرح السؤال عن الانتقال إلى برنامج التأمين على المحاصيل وهل سيؤدي ضمناً إلى تشويه التجارة؟ وينص التشريع الرئيسي للتأمين في الفاتورة أن على المزارع أن يختار بين نوعين من التأمين: إما برنامج "تغطية الخسائر السعرية" أو برنامج "تغطية المخاطر الزراعية"، ويقول بعض الخبراء إن كلا النوعين يشوهان التجارة ويدخلان في إطار ما يعرف بالصندوق البنفسجي في منظمة التجارة العالمية وبالتالي يخضعان لتشريعات المنظمة الخاصة بهذا الصندوق. وقد اتجه نمو الدعم المزرعي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة إلى البرامج التي لا تعتبر مشوهة للتجارة إلا بالحد الأدنى وهي تقع ضمن ما يعرف بالصندوق الأخضر في قواعد منظمة التجارة العالمية ولا تفرض عليها المنظمة أية قيود .

الصين

الصين تكثف المساعدات الزراعية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب

أعلنت الصين في بيانها السنوي حول السياسات المسمى "ملف السياسات رقم 1" والصادر في أوائل العام 2013 أنها ستكثف المساعدات المزرعية المقدمة لمنتجي الحبوب بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، ولموازنة النمو بين الريف والمدينة، وتعتبر الخطة الجديدة إشارة إلى رغبة الحكومة الصينية بمعالجة الفقر الريفي وكذلك ضعف الأمن الغذائي. وسوف ترفع الحكومة الحد الأدنى للسعر المدعوم للقمح والرز حسب الملف رقم 1، وبالرغم من أن هذا يعتبر دعماً مشوهاً للتجارة حسب قواعد منظمة التجارة العالمية إلا أن الصين تقول أن هذا الدعم يقع تحت الحد المسموح به ولا يسبب إلا الحد الأدنى من التشويه للتجارة، كما ستبدأ الحكومة الصينية عملية مؤقتة لشراء وتخزين الذرة والصويا والقطن والسكر. ولا يرقى الملف رقم 1 للعام 2013 إلى أن يكون تغييراً شاملاً في سياسة الدعم الزراعي الصينية ولكنه تغيير جدي ومؤثر، وكان ملف السياسات رقم 1 للعام 2012 قد ركز على الاستثمار في العلوم الزراعية والتقنيات بينما ركز الملف الأسبق للعام 2011 على المحافظة على المياه في الزراعة .

4-1-6 سياسات وتطورات عربية واقليمية

تحسن وضع الأمن الغذائي في العراق

أشار تقرير صدر عن الأمم المتحدة في نهاية العام 2012 إلى أن عدد العراقيين غير الآمنين غذائياً قد تراجع بشكل ملموس مقارنة بالعام 2007، وكانت معدلات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر العراقية تبلغ 7.1% في العام 2007

فأصبحت 5.7% في العام 2011، وسلط التقرير الضوء على أهمية برنامج التوزيع الاجتماعي لضمان الأمن الغذائي والمعيشة الكريمة للعائلات الفقيرة، مؤكداً أن جهود الحكومة العراقية في هذا المجال تمثل خطوة جادة إلى الأمام باتجاه الوصول إلى التخلص كلياً من حالة انعدام الأمن الغذائي لدى أي أسرة عراقية، ويحلل التقرير كفاءة الإنفاق لتحقيق أهداف البرنامج مقترحاً بدائل منها استبدال مدفوعات مباشرة للفقراء بالسلة الغذائية أو توزيع السلسل على الفقراء باستخدام إيصالات غذاء ألكترونية أو استخدام سلل بديلة وتوزيع بطاقات ألكترونية .

مصر تطالب بكوريدور بحري مع إيطاليا

طالب ممثلون عن قطاع الأعمال المصريين في أواخر العام 2012 بمن فيهم بعض كبار مصدري الخضار والفواكه إيطاليا بالتجاوب مع مطالبهم بإعادة تفعيل خط النقل البحري الزراعي بين البلدين والذي تأثر سلباً بعدم الاستقرار السياسي الذي طبع مصر خلال الفترة الأخيرة وذلك على وجه السرعة، ويطلب قطاع المصدرين الزراعيين المصري إعادة إطلاق خط نقل بحري مجهز يعمل لمدة 3 أيام في الأسبوع لينقل الخضار والفواكه الأكثر حساسية وقابلية للتلف مثل الفريز والفاصولياء الخضراء مما يعيد إيطاليا مرة أخرى إلى وضعية المنطقة اللوجستية المختارة لتصدير السلع الزراعية المصرية إلى أوروبا عبرها. وبالنسبة لسلع مثل عنب المائدة والبرتقال والبطاطا المصرية فإن نقلها بحرياً إلى إيطاليا ضمن الحاويات المبردة ما يزال قائماً ولكن تبقى المشكلة بشكل عام في التأمينات حيث ارتفعت قيمتها بشكل كبير نتيجة الأحداث في مصر، وتطمح مصر إلى إختراق الأسواق الأوروبية الوسطى ولكنها ما تزال بحاجة إلى تنسيق جهودها مع كافة الأطراف المعنية .

الحكومة الليبية تنوي تصدير زيت الزيتون

تتجه الحكومة الليبية نحو تعزيز إنتاج وتصدير الذهب الأخضر – زيت الزيتون المتوسطي – لتنافس جيرانها التقليدين مثل تونس والمغرب وتخترق الأسواق الأوروبية، وتتضمن الاستراتيجية الجديدة للحكومة التي أعلنت في نهاية العام 2012 إشراك جميع المعنيين في سلسلة الإنتاج ولاسيما القطاع الخاص لزيادة الإنتاج واختراق الأسواق الأجنبية وتتضمن الاستراتيجية كذلك التركيز على تحسين التعبئة للمنتج النهائي لجعله أكثر قابلية للتسويق وسوف تستخدم علامة وطنية لتمييز المنتج الليبي وبناء الثقة فيه ضمن الأسواق الأوروبية وسواها. وتعتبر ليبيا الدولة رقم 12 بإنتاج زيت الزيتون عالمياً حسب إحصاءات الفاو حيث يوجد فيها 8 مليون شجرة زيتون تنتج 160 ألف طن زيتون أي 32 ألف طن من زيت الزيتون سنوياً، وحتى الآن كانت عملية تصدير زيت الزيتون الليبي لا تعدو كونها محاولات فردية من بعض المنتجين وستسعى الحكومة بعد تطبيق الاستراتيجية الآنفة الذكر إلى تنظيم عملية التصدير والإنتاج ومساعدة المصدرين على الوصول إلى السواق المناسبة .

توسع بالصادرات الزراعية الإيرانية رغم العقوبات

كشفت الإحصاءات التجارية الإيرانية الصادرة في بداية العام 2013 عن تنامي الصادرات الزراعية الإيرانية في العام 2012 بشكل كبير حيث تضاعفت صادرات الفستق والزعفران تقريباً بالرغم من العقوبات الغربية على التجارة الإيرانية التي تجعل من الصعب تسديد ثمن الصادرات الإيرانية، كما نمت قيمة الصادرات الزراعية الإيرانية الإجمالية بنسبة 15%، ومن جهة ثانية باتت إيران تغطي محلياً 95% من حاجاتها من السلع الزراعية مما يحقق لها نسبة أمن غذائي مرتفعة، وتشير الإحصاءات إلى أن الصادرات الزراعية الإيرانية من البندورة والبطاطا والبطيخ والكيوي والتفاح تحديداً قد نمت بشكل كبير خلال العام المذكور، هذا وتستخدم إيران نظام المقايضة أحياناً للتغلب على العقوبات الغربية .

4-1-7 التغيرات المناخية

تأثير التغيرات المناخية على العالم العربي

سيكون لارتفاع درجات الحرارة عالمياً تأثير هائل على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل ظروف مناخية أشد حرارة وتأثيراً وستسبب أضراراً بليغة لقطاعات اقتصادية كاملة ومنها الزراعة كما يقول تقرير صادر عن البنك الدولي، وحسب التقرير الذي صدر في أواخر العام 2012 سيكون تأثير التغيرات المناخية العالمية هو الأقسى بالنسبة للعالم العربي ويجب القيام بإجراءات عاجلة لتجنب النتائج المتوقعة لتفاقم أزمة شح المياه وانعدام الأمن الغذائي، ويشير التقرير إلى أن الارتفاع الحراري العالمي في العام 2010 كان الأعلى منذ أكثر من قرنين وفي ذلك العام تم تسجيل درجات حرارة غير مسبوقة في 19 بلداً في العالم منها 5 دول عربية، ويتوقع التقرير أن تستمر درجات الحرارة في هذه الدول بالارتفاع خلال السنوات المقبلة مع انخفاض مستمر في معدلات الهطول المطري، ويشير التقرير إلى أن التغيرات المناخية ستؤثر على حياة 340 مليون مواطن عربي ولكن ستؤثر بشكل خاص على الـ 100 مليون مواطن عربي الأكثر فقراً والأقل موارداً حيث سيعاني هؤلاء من التأثير الأقسى، وستؤثر هذه التغييرات على سبل المعيشة بحيث تسبب انخفاضاً تراكمياً بدخل الأسرة يتراوح بين 7% في سورية وتونس إلى 24% في اليمن، وسوف يتراجع معدل النمو في الإنتاج الزراعي خلال العقود القادمة وقد يصبح سلبياً بعد العام 2050، ويرى التقرير أن التكيف مع التغيرات المناخية يجب أن يكون متكاملاً مع كافة السياسات والإجراءات القطرية المطبقة لضمان كون هذه السياسات والإجراءات مرنة مناخياً وتساعد على التأقلم مع التغيرات المذكورة، ويؤكد التقرير أن الوقت قد حان للعمل على مستوى الحكومات والشعوب في المنطقة لزيادة القدرة على تحمل التغيرات المناخية المقبلة .

هذا ويفيد تقرير صادر عن محادثات الأمم المتحدة حول المناخ في نفس التوقيت بما يطابق المعلومات السابقة حيث يتوقع أن ترتفع الحرارة في العالم العربي بمقدار 3 درجات حتى العام 2050 وضعف ذلك (6 درجات) بالنسبة للحرارة الليلية، كما أن الهطولات في هذه المنطقة ذات المعدل المنخفض أصلاً سوف تصبح أقل بحيث لا يمكن الاعتماد عليها للزراعة، وبشكل عام سيصبح الماء العذب أقل وفرة وأكثر ندرة حسب التقرير المذكور .

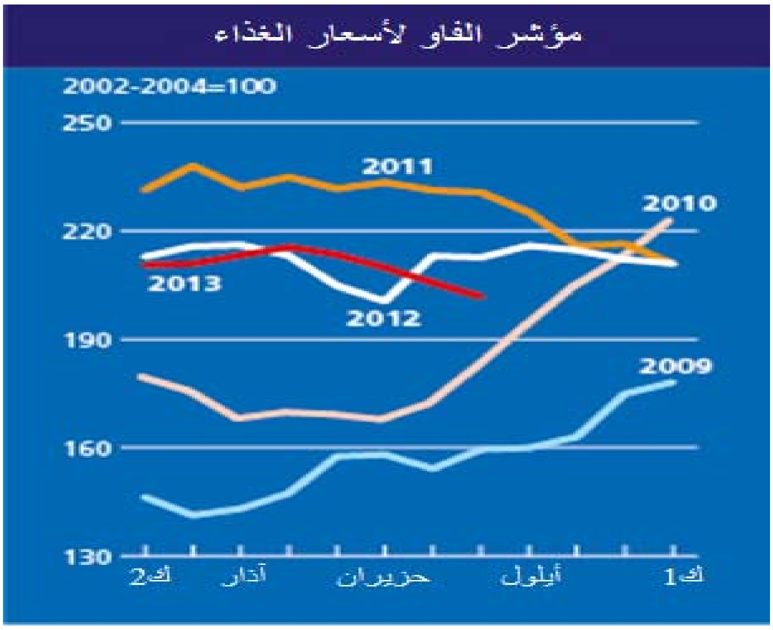
4-1-8 الأسعار الزراعية العالمية

تراجعت قيمة مؤشر الفاو للأسعار الزراعية بمقدار 5.1 % بين العامين 2012 و2013 مما يعكس الاتجاه المتواصل خلال السنتين الأخيرتين لهبوط الأسعار الزراعية، وبلغت قيمة المؤشر في شهر آب من العام 2013 ما يعادل 201.8 نقطة بينما كانت قيمته في نفس الشهر من العام 2012 تعادل 212.8 نقطة، ويعود هذا الهبوط إلى تراجع أسعار الحبوب والزيوت إجمالاً، وإن كانت أسعار اللحوم والألبان والسكر قد ارتفعت بالمقابل.

وكان مؤشر الفاو لأسعار الحبوب قد هبط بنسبة 19% بين آب 2012 وآب 2013 وذلك بعد تحسن العرض من الذرة كما هبط مؤشر الفاو لأسعار الزيوت بنسبة 3% خلال نفس الفترة نتيجة استمرار كبح أسعار زيت النخيل مع التوقعات للموسم 2013-2014 بالمزيد من الانخفاض بأسعار الزيوت، أما مؤشر الفاو لأسعار الألبان فارتفع بنسبة 37% خلال هذه الفترة نتيجة محدودية العرض من الدول المنتجة حيث هبط إنتاج الحليب في شتاء النصف الشمالي من الكرة الأرضية بينما لم يتمكن إنتاج النصف الجنوبي المتأخر من تلبية الاحتياجات العالمية من الألبان، أما مؤشر الفاو لأسعار اللحوم فارتفع نتيجة ارتفاع أسعار لحم الخنزير وإن كانت اسعار لحوم الدجاج قد انخفضت بالمقابل نتيجة انخفاض

أسعار العلف، وبالنسبة لمؤشر أسعار السكر فقد ارتفع أيضاً نتيجة الطلب عليه في البرازيل لتصنيع الوقود الحيوي. وفيما يلي شكل يبين تطور قيمة مؤشر الفاو لأسعار السلع الزراعية الغذائية خلال خمس سنوات (2009-2013).

الشكل 4.1 تطور مؤشر الفاو لأسعار الغذاء خلال الفترة من 2009 إلى 2013.



المصدر: موقع الفاو.

من جهة أخرى وحسب تقرير آخر لمنظمة الزراعة والغذاء (الفاو) صدر في شهر حزيران من العام 2013 فإن نمو الإنتاج الزراعي سيتباطأ خلال العقد القادم، وتقول الفاو إن التدخل الحكومي على شكل ضرائب أو مساعدات قد يكون مفيداً في مخاطبة الاحتياجات التغذوية للعالم، ويرى التقرير أن نسبة نمو الإنتاج الزراعي العالمي لن تزيد عن 1.5% خلال العقد القادم، بينما يتوقع التقرير ارتفاعاً في أسعار المحاصيل والمنتجات الحيوانية نتيجة تباطؤ وتيرة الإنتاج وازدياد وتيرة الطلب، وسوف تمثل الاقتصادات الناشئة المصدر الرئيسي لتصدير الحبوب الخشنة والرز والبذور الزيتية والزيوت النباتية والسكر واللحوم البقرية ولحوم الدجاج والسمك بينما يتوقع أن تستمر حصة الدول المتقدمة من صادرات هذه السلع بالانخفاض خلال العقد القادم، وحسب التقرير المذكورسيكون للصين موقع أساسي ورائد في مجال التجارة الزراعية مستقبلاً.

2-4 الاتفاقيات والتطورات ذات العلاقة بسورية

تابعت الجمهورية العربية السورية تعزيز علاقاتها مع الدول "الشرقية" الصديقة التي وقفت إلى جانبها خلال الحرب المفروضة على القطر وأهمها روسيا وإيران فضلاً عن العراق الشقيق، كما صدر مؤخراً قانون المعاملات الالكترونية الذي سياسهم في تفعيل العمل الحكومي وتعزيز النشاط التجاري، وفيما يلي تفصيل ذلك.

4-2-1 الاتفاقيات التي أنجزتها سورية

الاتفاقيات والتفاهمات مع روسيا

بدأت سورية في أواسط العام 2013 إجراءاتها الفعلية لتفعيل مقايضة السلع بالسلع مع الجانب الروسي، إذ تم التواصل مع جميع الفعاليات الاقتصادية السورية وطلب منهم تحضير ما لديهم من سلع ومنتجات لتبادلها بسلع أخرى مع روسيا،

كما تم الاتفاق مع الجانب الروسي على تصدير الغزول والحمضيات والفواكه والخضر ومواد خام أخرى مقابل مقايضتها بجميع السلع التي تنتجها روسيا وتحتاجها السوق السورية، وتشير التوقعات إلى إمكانية أن يزداد التبادل التجاري مع روسيا إلى 40% خلال العام القادم بعد تفعيل هذا الاتفاق، ومن المقرر أن يتم تصدير المنتجات الزراعية السورية على شكل كميات كبيرة من الخضر والفواكه والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة .

ومن جهة أخرى وقعت الحكومتان السورية والروسية في 23-5-2014 مذكرة تفاهم حول مجالات التعاون في الإطار الجمركي الاقتصادي مما سيسهم في وضع القواعد القانونية اللازمة لتطوير العلاقات التجارية الثنائية من أجل تحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، ودعت الحكومة السورية بالمناسبة الشركات ورجال الأعمال الروس إلى المساهمة في إقامة مشاريع حيوية وتنموية لهم في سورية وخاصة في المرحلة القادمة مرحلة البناء والإعمار جنباً إلى جنب مع القطاع الوطني السوري الرائد، كما أكدت الحكومة الروسية رغبتها في تطوير آفاق التعاون في المجالات كافة الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية ووضع القواعد القانونية اللازمة لتطوير العلاقات التجارية من أجل تحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات، وأكدت الحكومة الروسية كذلك على أهمية مراجعة الاتفاقيات الموقعة سابقاً من أجل تذليل العقبات والإسراع بتنفيذها وتوقيع اتفاقيات جديدة تعزز التعاون الثنائي، هذا وقد توصلت اللجنة السورية الروسية المشتركة في اجتماعاتها خلال شهر أيار من العام 2014 إلى إنجاز مشاريع اتفاقيات وتوجهات تعزز العمل المشترك وخاصة في مجالات وبناء المطاحن والصوامع .

وعلى صعيد متصل يجري البحث بين الطرفين في إمكانية انضمام سورية لمنطقة التجارة الحرة للمجموعة الاقتصادية الأورو آسيوية (الاتحاد الجمركي الثلاثي) حيث كانت سورية قد تقدمت في بداية العام 2014 بطلب للانضمام إلى هذه المنطقة قبل أن يتحول مؤخراً إلى اتحاد اقتصادي .

الاتفاقيات والتفاهمات مع إيران

اتفقت الحكومتان السورية والإيرانية في بداية العام 2014 على تأمين حاجات سورية من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي خلال العام 2014 عبر اتفاقية الخط الائتماني مع إيران، وتضمنت المواد التي سيتم استجرارها من إيران 25 مادة غذائية وزراعية تشمل السكر والرز والبرغل والشاي والسمنة النباتية والزيوت النباتية والطحين والفروج المجمد والأسماك المعلبة والحبوب والبيض والمعكرونة والألبان والأجبان والحليب المجفف والعصائر وغيرها .

الاتفاقيات والتفاهمات مع العراق

اتفقت الحكومتان السورية والعراقية في شهر شباط من العام 2013 على أن تقوم سورية بتصدير كافة المنتجات الزراعية السورية غير المنتجة في أراضي العراق وفق جدول المواقيت الزراعية، وهو ما يشكل خطوة مهمة في مسار تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وخاصة أنها تفتح الباب واسعاً أمام تسويق الصادرات السورية الزراعية في ظل العقوبات الظالمة العربية والأوروبية المفروضة على القطاعات الاقتصادية السورية .

4-2-2 التشريعات

قانون المعاملات الالكترونية:

أقرت الحكومة السورية في 18-3-2014 مشروع القانون الخاص بالمعاملات الإلكترونية الذي يهدف إلى تشجيع وتسهيل عمليات التبادل التجاري بالوسائل الإلكترونية والانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال خلق البيئة الملائمة

للتجارة الإلكترونية وحماية حقوق المتعاملين الكترونياً وتحديد التزاماتهم. ويعد القانون النص التشريعي المكمل لقانون "التوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة" وسيمكن من توسيع نطاق السوق المحلي والنفاذ إلى الأسواق العالمية وخلق أسواق جديدة، ورفع درجة التنافسية وانخفاض تكاليف العمليات التجارية من خلال تحسين تدفق المعلومات وزيادة تنسيق الأعمال، بالإضافة إلى التحكم الأفضل في إدارة المخزون، وسرعة وسهولة التسوق وتعدد الخيارات التسويقية وانخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج، ودعم التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي كونه قانوناً صديقاً للبيئة يعتمد على الوسائل الالكترونية ويخفف إلى درجة كبيرة من استخدام الورق، ويتيح القانون حتى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحضور في الأسواق المحلية والدولية، مما يمنح فرصة أكبر للمستهلك للاختيار من بين المنتجات المعروضة، وعلاوة على إمكان الوصول إلى الأسواق العالمية، فهناك فوائد ومنافع أخرى لهذه التجارة مثل تقليص أوقات أو فترات التوريد، واختصار أوقات دورات الإنتاج، وتبسيط عمليات وإجراءات الشراء، بالإضافة إلى إنقاص المخزون[17].

[17] استناداً إلى موقع "الاقتصادي" السوري، https://sy.aliqtisadi.com/223448-%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84-%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%B2%D9%8A/.

أهم النتائج

- تميز العام 2013 بانعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في جزيرة بالي الأندونيسية دون أن يحقق اختراقات مهمة باستثناء بعض التفاهمات في مجال الأمن الغذائي للدول النامية.
- تم قبول عضوية ثلاث دول جديدة في منظمة التجارة العالمية وهي لاوس وطاجيكستان واليمن.
- دخلت اتفاقية المشتريات الحكومية التابعة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في نيسان من العام 2014 ويتوقع للتعديلات التي تم إدخالها عليها أن تنتج زيادة في دخول الأسواق بقيمة 100 مليار دولار على مستوى العالم
- تقدمت مجموعة الكيرنز بورقة غير رسمية إلى أمانة منظمة التجارة العالمية في العام 2013 توضح فيها أن نسبة الدعم الزراعي المشوه للتجارة من أصل قيمة الإنتاج الذي تقدمه الدول المتقدمة تعادل أربعة أضعاف نسبة ما تقدمه الدول الفقيرة.
- بدأت تتشكل 3 تكتلات تجارية - استثمارية عملاقة في مناطق مختلفة من العالم هي الشراكة عبر الأطلسي والشراكة عبر الباسيفيكي والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية في شرق وجنوب آسيا وأوقيانوسيا.
- وقعت حكومات روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان رسمياً في حزيران 2014 على اتفاقية تأسيس اتحاد اقتصادي بين الدول الثلاث بعد حوالي عقدين من المفاوضات وسمي التكتل الجديد بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي.
- تخطط الصين لبناء شبكة رفيعة المستوى من الاتفاقيات التجارية الحرة، قد وقعت 12 اتفاقية تجارة حرة مع بلدان أو اتحادات مجاورة وبعيدة وتفاوض في إطار ست اتفاقيات أخرى.
- بدأت حكومة الجمهورية العربية السورية في أواسط العام 2013 إجراءاتها الفعلية لتفعيل مقايضة السلع بالسلع مع الجانب الروسي، كما وقعت الحكومتان مذكرة تفاهم حول مجالات التعاون في الإطار الجمركي الاقتصادي.
- اتفقت الحكومتان السورية والإيرانية في بداية العام 2014 على تأمين حاجات سورية من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي خلال العام 2014 عبر اتفاقية الخط الائتماني مع إيران.

الفصل الخامس - تتبع مستجدات السياسات الاقتصادية والتجارية السورية

يعرض هذا الفصل لآخر وأهم التطورات والتحولات الحاصلة في مسار السياسات السورية والنقدية والمالية والتجارية والاستثمارية، بالإضافة إلى جانب الإضاءة على آخر مستجدات سياسة القطاع الزراعي خلال الفترة الزمنية 2012-2013.

1-5 واقع الاقتصاد السوري الراهن

بعد مضي حوالي ثلاث سنوات ولا تزال الحرب المفروضة وآثارها السلبية تضغط على الموارد الاقتصادية الوطنية وتعيق نمو الاقتصاد السوري . وفي قراءة لمؤشرات الاقتصاد الوطني نلاحظ تراجع الناتج المحلي إلى نحو 25% في العام 2012 مقارنة بالعام 2010 وبما يتجاوز30% في النصف الأول من العام 2013 عما كان عليه في العام 2012[18].

فقد ارتفع معدل التضخم إلى 58.30% خلال النصف الأول من عام 2013 مقارنة مع 27.26% لنفس الفترة من عام 2012 أي بزيادة قدرها 31.04، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع مساهمة مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية حيث بلغت 28.14% تليها مساهمة مكون السكن والمياه والكهرباء والوقود بلغت 12.43% ثم مساهمة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية البالغة 3.93[19] %.

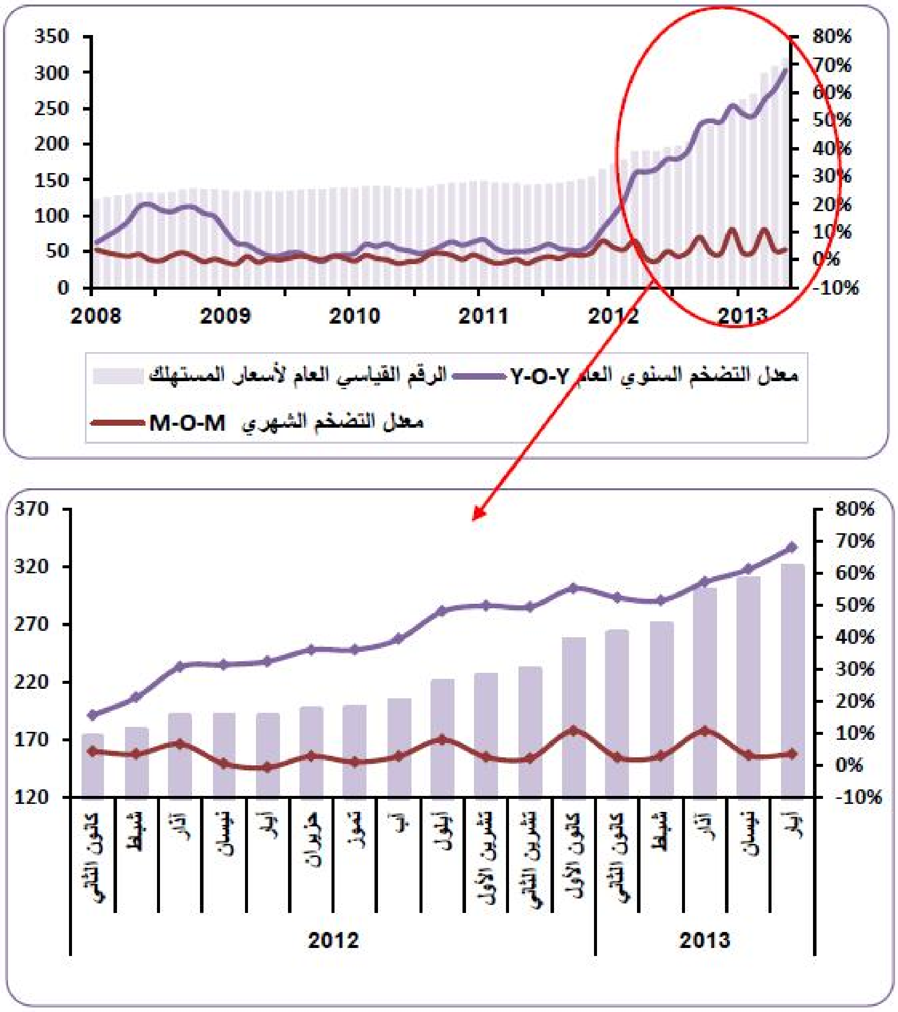
ويمكن تفسير تغير معدل التضخم بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أهمها: توقعات الأفراد حول الأسعار، تحركات سعر الصرف، تغير العرض النقدي، الإجراءات الحكومية المتعلقة بأسعار السلع الإدارية التي تقدم الحكومة من خلالها الدعم للمستهلك، علاوة على تغيرات الأسعار العالمية للنفط والغذاء، وكنتيجة طبيعية لزيادة معدل التضخم ازداد معدل البطالة والفقر وانخفض معدل رفاهية المعيشة لدى المواطنين.

---

[18] http://sy.aliqtisadi.com/

[19] تقرير التضخم، أيار 2013، الصادر عن مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، مصرف سورية المركزي.

الشكل 1-5 معدل التضخم الشهري والسنوي، 2008-2013.



المصدر: مصرف سورية المركزي، والمكتب المركزي للإحصاء.

إلا أنه ورغم هذه الحرب المفروضة وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد السوري - وبالضرورة على المواطن السوري - هناك مؤشرات إيجابية تشير إلى استعادة التعافي ولو ببطء في بعض القطاعات الاقتصادية كاستئناف النشاط الزراعي في العديد من المحاصيل وفي الإنتاج الحيواني من الدواجن والبيض، وعودة متزايدة لورشات النسيج والألبسة، بالإضافة إلى أن نمو حركة الأسواق بعد تحسن الظروف الأمنية مما ساهم بعودة الإنفاق الاستهلاكي في السلع الأساسية، وعودة بطيئة للمستثمرين خاصة في قطاعي النسيج والصناعات الغذائية.

وبالنتيجة فإن تهذيب مسار السياسات الاقتصادية ككل وتوجيهها نحو إعطاء الأولوية الأولى للنهوض بالإنتاج الزراعي والصناعي وتعزيز آلية التدخل الحكومي في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة يعتبر ذو أهمية خاصة، فضلاً عن تعزيز وتعميق مفهوم التشاركية والشفافية.

2-5 مسار السياسة النقدية وأهم تطوراتها

السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة للدولة، ومن البديهي أن تسعى السياسة النقدية لأي دولة إلى تحقيق جملة أهداف استراتيجية يأتي في مقدمتها الحفاظ على القوة الشرائية لعملتها المحلية ـ أي تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار- ثم يليها تحقيق استقرار في سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية مستعينة بأدوات المؤسسات النقدية الحكومية المعنية ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق السابق ذكره حددت الحكومة السورية رسالتها وأهدافها الاستراتيجية وأدواتها فيما يخص السياسة النقدية، وعندما نتكلم عن أدوات السياسة النقدية إنما نقصد بذلك الأدوات التي يستخدمها مصرف سوريا المركزي بقصد التأثير على مقدار النقد والائتمان وتوفره متحكماً بحجم الكتلة النقدية الضرورية ورقابته عليها، مع التحلي بالمرونة لجهة ترتيب الأولويات حسب الظروف والتقلبات الاقتصادية والسياسية السائدة.

وعليه سنستعرض تباعاً المستجدات والتطورات التي طرأت على أدوات وبرامج السياسة النقدية من خلال النقاط المفصلية الآتية :

5-2-1 التوجه العام للسياسة النقدية ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة[20]

تقوم الرؤية العامة لمصرف سورية المركزي على بناء سياسة نقدية فاعلة ومؤثرة تستهدف تحقيق استقرار الأسعار كهدف نهائي معلن للسياسة النقدية، بالإضافة إلى اختيار جملة الأهداف الوسيطة، وإن نجاح هذه الأهداف يتطلب بشكل أساسي أن يتمتع مصرف سورية المركزي بالاستقلالية اللازمة لتمكينه من بناء استراتيجية واضحة متكاملة وذات مصداقية وهو ما تضمنته تعديلات قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 بالمرسوم التشريعي رقم 21 لعام 2011.

وعن برامج السياسة النقدية المذكورة في مسودة الخطة الخمسية الحادية عشرة نذكر بعضها:

- الاستمرار في إدارة سوق القطع الأجنبي بكفاءة والحفاظ على استقرار سعر الصرف من خلال التدخل اللازم في سوق القطع.
- استكمال تضمين كافة عمليات القطع الأجنبي داخل السوق الرسمية.
- استكمال بناء وتطوير النظم التشغيلية داخل مصرف سورية المركزي.
- إصدار أوراق مالية تمكن مصرف سورية المركزي من إدارة السيولة في السوق.
- تفعيل السوق الثانوية للأوراق المالية بين مصرف سورية المركزي والمصارف العاملة.
- تفعيل التسهيلات القائمة لدى مصرف سورية المركزي (تسهيلات الإيداع والإقراض) ضمن استحقاقات محددة.
- العمل على تطوير وتعميق السوق النقدية بما يخدم انتقال أثر السياسة النقدية بشكل فعال إلى الأسعار.
- سن التشريعات التي تحدد دور المصرف المركزي كمسؤول عن السياسة النقدية وتحدد طبيعة علاقته بوزارة المالية.

[20] مسودة الخطة الخمسية الحادية عشرة (2011-2015) الصادرة عن هيئة تخطيط الدولة.

5-2-2 واقع سوق القطع الأجنبي وسعر الصرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية

خلال سنوات اتسم سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي بالاستقرار والثبات بفضل السياسة النقدية المرنة في إدارته والمبنية على أساس تحديد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب النقدي وهذا ما انعكس إيجاباً على مجمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولقد عمل مصرف سورية المركزي من خلال ما تم استصداره من قوانين وتعاميم تخص تنظيم سوق القطع الأجنبي خلال الأعوام الماضية على حصر تنفيذ عملياته في السوق النظامية وضمن الأقنية الرسمية والسماح له بالدخول كلاعب أساسي في إدارة سياسة سعر صرف الليرة السورية، إلا أنه وبعد استراتيجية الثبات هذه والتي استمرت عدة سنوات وخلال الحرب المفروضة الراهنة اختل ميزان ثبات سعر الصرف وانخفضت قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي ووصلت إلى مستويات لم تحدث سابقاً في سورية وذلك نتيجة عدة عوامل أدت بمجملها إلى تلك النتيجة، نذكر من هذه العوامل:

- مظاهر الحرب المفروضة على سورية والوضع الأمني الذي افرز أحياناً حالة تراجع التعامل بالليرة السورية وازدياد الطلب على القطع الأجنبي من قبل الأفراد بدافع المضاربة والاكتناز وللحفاظ على قيمة مدخراتهم وعدم فقدانها لقيمتها الشرائية أو لتمويل السفر خارج سورية مقابل تراجع واضح للمعروض من القطع وخاصة بعد تراجع عائدات السياحة والاستثمارات السورية في الخارج وتراجع تحويلات السوريين من الخارج.
- الضغوطات السياسية الممارسة والمغطاة بالعقوبات الاقتصادية (الأوروبية - الأمريكية والعربية) والتي أسهمت في تراجع المبيعات الحكومية من النفط والمواد الخام وتراجع الصادرات السورية التي كانت سابقاً مصدراً جيداً للقطع الأجنبي.

كل هذه العوامل المذكورة سابقاً أسهمت في اختلال ميزان العرض والطلب على القطع الأجنبي وألقت بظلالها بشدة على سوق تصريف القطع الأجنبي الرسمية وأدت إلى ظهور سوق غير نظامية (السوق السوداء) منفصلة عن السوق الرسمية تعمل في الظل ولها أسعارها التي تختلف عن الأسعار الرسمية، فعلى سبيل المثال قد تخطى سعر الصرف غير الرسمي عتبة الـ100 ليرة سورية في شهر آذار عام 2012 إلا أن مصرف سورية المركزي كان قد حدد سعر الصرف بسعر وسطي قدره 59 ليرة سورية في تلك الآونة.

ثم تابع سعر الصرف في عام 2013 مساره كسابقه رغم تدخلات المصرف المركزي المباشرة في محاولة لكبح سعر صرف الدولار فمع حلول شهر آذار سجل سعر الدولار في السوق غير النظامية مستويات مرتفعة تعدت 100 ليرة سورية في حين حُدد في نشرة سعر صرف العملات الرسمية بوسطي قدره 84 ليرة سورية في نفس الشهر.

ومن الجدير ذكره أن أعلى قفزة لسعر الصرف خلال العام 2013 كانت في شهر تموز حيث تجاوز سعر الصرف عتبة 300 ليرة سورية (في السوق غير النظامية) وذلك نتيجة مستجدات الوضع الأمني والتهديدات العسكرية الأميركية لسورية، مما استدعى تدخلات مباشرة وعاجلة أجراها المركزي خلال ذلك الشهر.

الجدول 5-1 أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي حسب نشرات مصرف سورية المركزي، 2012-2013.

الشهر	2012		2013	
	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
وسطي كانون 2	57.09	57.43	79.30	79.78
وسطي شباط	58.45	58.80	80.43	80.92
وسطي آذار	59.63	59.99	84.07	84.58
وسطي نيسان	60.98	61.35	92.56	93.11
وسطي أيار	63.07	63.45	97.89	98.48
وسطي حزيران	63.73	64.11	100.06	100.66
وسطي تموز	64.41	64.79	104.51	105.15
وسطي آب	65.99	66.39	111.79	112.46
وسطي أيلول	67.05	67.46	132.86	133.66
وسطي تشرين1	68.53	68.93	137.50	138.33
وسطي تشرين2	70.22	70.64	139.65	140.49
وسطي كانون 1	74.50	74.95	140.81	141.65

المصدر: نشرات مختلفة لسعر الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

وبناءً على ما تم استعراضه سابقاً عن واقع سوق تصريف القطع الأجنبي وتراجع سعر الصرف فقد أثر ذلك سلباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى معدلات النمو الاقتصادي عموماً.

ويمكن تلخيص انعكاس هذا التأثير السلبي على القطاع النقدي وأدواته كما يلي[21]:

- حدوث فجوة متزايدة بين الكتلتين النقدية والسلعية نتيجة ارتفاع الأسعار العام وتزايد العرض النقدي الذي زاد بنسبة 21% عام 2012 مقارنة بعام 2011، علاوة على ازدياد ظاهرة الاكتناز وتراجع عمليات ادخار الإفراد في القنوات الرسمية وخروج كميات من القطع الأجنبي خارج التداول بدافع تعويض خسائر مما ساهم بتراجع القيمة الشرائية لليرة السورية.
- تراجع حجم الودائع المصرفية نتيجة تدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية بنسبة 10% بين عامي 2010–2011 وبنسبة 19% خلال عامي الحرب المفروضة وبصورة أكبر في مطلع عام 2013.
- تراجع احتياطيات مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي نتيجة محاولة التدخل في سوق القطع عبر عرض الدولار أو نتيجة الحاجة لتمويل مستوردات السلع الأساسية والمحروقات، حيث تشير الأرقام إلى تسجيل معدل نمو سلبي بنسبة 28% بين عامي 2011 -2012.
- حدوث عجز في ميزان المدفوعات وصلت نسبته إلى 6.27% بين عامي 2011 -2012 كما تشير مذكرة غرفة تجارة دمشق المرفوعة إلى مجلس الوزراء.

[21] عن مذكرة غرفة تجارة دمشق لمجلس الوزراء.
http://www.alwatan.sy/view.aspx?id=2437

ورغم أن عملية السيطرة والتحكم بأسعار الصرف في ظل الحرب المفروضة الحالية يعتبر من الأمور الصعبة لكن هنالك عدة إجراءات يمكن تنفيذها لتحقيق عتبة معينة لاستقرار سعر الصرف والتخفيف من أثاره السلبية على مجمل المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، نذكر من هذه الإجراءات على سبيل المثال: توفير موجودات احتياطي القطع الأجنبي في المصرف المركزي والتركيز على تقوية مصادر الحصول على القطع الأجنبي وترشيد الطلب على القطع الأجنبي وإبرام اتفاقيات مقايضة مع الدول الحليفة لسورية كروسيا وإيران والصين وغيرها، إلا أن أهم هذه الإجراءات هي عملية التدخل المدروسة بصورة مباشرة في سوق القطع الأجنبي كلما اقتضت الحاجة لذلك والتي انتهجها مصرف سورية المركزي في محاولة منه لتحقيق هدف كبح تراجع سعر صرف الليرة السورية من خلال سلسلة من جلسات التدخل في سوق الصرف إحداها في شهر تموز عام 2013 حيث باع المركزي على أثرها لشركات الصرافة كميات من الدولار بسعر 240 ليرة على أن تباع للمواطنين بسعر 250 ليرة وأخرى في تشرين الأول من نفس العام حيث تم عرض بيع شريحة من القطع الأجنبي بقيمة 20 مليون دولار أمريكي إلى مؤسسات الصرافة بسعر 165 ليرة للدولار الأمريكي وقد أكد مصرف سورية المركزي استمراره في عملية التدخل في سوق القطع الأجنبي وفق ما تقتضيه حاجة السوق وحسب آلية إدارة الاحتياطي المتوفر لحماية الليرة السورية.

ومن منطلق أن سعر الصرف يعبر عن قوة الاقتصاد الوطني وبالتالي وأن عدم كفاءة إدارة سياسة سعر الصرف يمكن أن يكون لها نتائج خطيرة على الاقتصاد ومسار التنمية الشاملة فإن الحكومة السورية والمصرف المركزي انتهجا سياسة واضحة مدعمة بإجراءات وقوانين صارمة تجاه كل من تسول له نفسه التلاعب بالليرة السورية وقيمتها وقوتها الشرائية نذكر منها:

- أصدر المصرف المركزي قوائم تضم أسماء المواطنين المخالفين والتي تتنوع مخالفاتهم بين من حصل على قطع أجنبي لغاية السفر ولم يسافر ومن تجاوز الحد المسموح به للشراء أو من خلال الشراء من أكثر من جهة رغم توقيع تعهدات بهذا الشأن وذلك وفقاً لقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 84 لعام 2010 والى تعاميم هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 450 لعام 2011 والتعميم رقم 1222 لعام 2012.

- عمل مصرف سورية المركزي على إصدار عقوبات وغرامات مالية بحق شركات الصرافة المخالفة لأحكام القانون رقم 24 لعام 2006 الناظم لمهنة الصرافة وتعليماته التنفيذية، والقرارات الصادرة بموجب هذه المخالفات تتضمن إلغاء تراخيص وشطب من سجل مكاتب الصرافة لدى مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف (القرار رقم ٩٨٠ /م ن / ب والقرار رقم ٩٨١ /م ن / ب٤، على سبيل المثال لا الحصر).

- إصدار لائحة الجزاءات المتضمنة تحديد المخالفات المرتكبة والجزاءات الإدارية والإجراءات التصحيحية والتي تطبق على جميع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وفق القرار رقم 5727 لعام 2013.

- علاوة على صدور القانون رقم 18 لعام 2013 المتضمن تعديل بعض مواد القانون رقم 29 لعام 2012 والتي تتعلق بالعقوبات المفروضة على كل من يزاول مهنة الصرافة من دون ترخيص وعلى الأشخاص الذين يقومون بنقل أو تحويل العملات الأجنبية أو الوطنية بين سورية والخارج من دون ترخيص مسبق.

 كما تم صدور المرسوم التشريعي رقم 46 للعام 2013 القاضي بتعديل بعض فقرات المرسوم التشريعي رقم 33 للعام 2005 المتعلق بإحداث هيئة مكافحة غسيل الأموال وإضافة بعض الجرائم إلى تعريف الأموال غير المشروعة وذلك بما يتناغم مع القوانين والاتفاقيات الدولية.

5-2-3 لمحة عن البيئة التشريعية والقانونية الناظمة لمنهجية عمل القطاع النقدي خلال الحرب على سورية

أصدر المصرف المركزي السوري خلال فترة الحرب المفروضة الحالية ممثلاً بمجلس النقد والتسليف ولجنة إدارة المصرف عدة قرارات وتعاميم ناظمة للكتلة النقدية المحلية وإدارتها وناظمة أيضا لسوق القطع الأجنبي ولكافة المصارف وشركات الصرافة العاملة في هذا المجال، نذكر منها:

- القرار رقم ٣٩ /ل أ تاريخ 2012/1/9

وفق هذا القرار يقوم مصرف سورية المركزي بتنفيذ عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية (حوالات – بنكنوت) مقابل الليرة السورية مع المصارف العاملة والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي تبعاً لنشرة أسعار الصرف، إذ يبلغ الحد الأدنى للطلب الواحد مئة ألف يورو أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى وينظم القرار أيضاً شروط تقديم الطلبات وتدقيقها وكذلك آلية بيع وشراء العملات الأجنبية (حوالات وبنكتوت وأجور السويفت وغيرها).

إلا أن هذا القرار عدل بالقرار قرار 69/ل أ بحيث يصبح الحد الأقصى لقيمة القطع الأجنبي الممكن بيعه للمصرف بالطريقة المباشرة المحددة في المادة 5 من القرار رقم (39/ل.أ) تاريخ 2012/1/9 معادلاً لقيمة الالتزامات المترتبة على المصرف والناشئة عن بيعه القطع الأجنبي للمستوردين لتمويل عمليات استيراد المواد المحددة بالجدول المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم 249/م وتاريخ 2012/1/4 والتعليمات التنفيذية الصادرة بهذا الخصوص.

- القرار رقم 451/ل أ لعام 2012

ينص هذا القرار على أن يقوم مصرف سورية المركزي بشراء وبيع العملات الأجنبية (حوالات – بنكنوت) مقابل الليرة السورية مع اعتماد نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية لأغراض التدخل الصادرة بالقرار رقم 446/ل ا تاريخ 2012/3 عند تنفيذ عملية بيع أو شراء العملات الأجنبية، ويبلغ الحد الأدنى للطلب الواحد (300 ألف) يورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية.

- إن المصرف المركزي مستمر في تمويله للمستوردات التجارية وذلك وفق القرار رقم ١٣٥٢/ل.أ لعام 2012 والذي ينص على الضوابط التالية التي يتوجب على شركة الصرافة المرخصة عند بيعها القطع الأجنبي لأغراض تمويل العمليات التجارية (تمويل المستوردات) أن تلتزم بها:

▪ عدم بيع قطع أجنبي بقيمة تفوق قيمة المستوردات وفق المبين في المستندات والوثائق المعززة لعملية الاستيراد.

▪ عدم بيع قطع أجنبي لتمويل عملية استيراد ممولة من قبل أحد المصارف أو شركات الصرافة المرخصة أو تم تمويلها سابقاً من حسابات المستورد بالخارج.

▪ الالتزام بنشرة أسعار الصرف الصادرة عن الشركة بتاريخ تنفيذ العملية بما لا يتجاوز الأسعار المحددة بنشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي لغايات التدخل بذات التاريخ.

- عدم تجاوز العمولات المفروضة على تنفيذ هذه العمليات للحدود القصوى للعمولات المحددة بقرار لجنة الإدارة رقم ٤٨٨ /ل.أ تاريخ 2012/3/17.
- عدم بيع القطع الأجنبي إلا للعميل المستورد صاحب السجل التجاري حصراً أو من يفوضه بموجب وكالة مسجلة لدى الكاتب بالعدل.
- كما تلتزم شركة الصرافة عند بيعها القطع الأجنبي لأغراض تمويل العمليات التجارية بطلب كافة الوثائق اللازمة من العملاء المستوردين وتدقيقها أصولاً، وتستوفي شركة الصرافة من المستورد - وقبل إتمام عملية بيع القطع الأجنبي لتمويل عملية الاستيراد - تأميناً بالليرات السورية بنسبة ٥% من قيمة المستوردات ويعاد هذا التأمين إلى المستورد بعد تقديمه الشهادة الجمركية إلى شركة الصرافة المعنية أو إجراء التسوية المناسبة لذلك أصولاً.

- القرار رقم ٨١١ /م ن /ب١ لعام 2012

إذ ينص على تعديل نسبة مراكز القطع التشغيلية الصافية المدينة أو الدائنة للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية والمسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي لتصبح ± ٥ % كحد أقصى من مجموع عناصر الأموال الخاصة الأساسية الصافية المحددة المرفقة بتعليمات القرار رقم ٣٦٢ /م.ن/ب.

- القرار رقم ٨١٢ /م ن / ب ٤عام 2012

هذا القرار يجيز للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي توظيف فائض القطع الأجنبي المتوفر لديها عن طريق إيداعه لدى مصرف سورية المركزي في حساب ودائع لأجل وفق الضوابط المحددة بهذا القرار، وتصدر لجنة إدارة مصرف سورية المركزي التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق هذا القرار وتعتمد نماذج العقود الخاصة بالودائع الآجلة بصيغتيها التقليدية والإسلامية.

- القرار رقم ٨١٦ /م ن / ب ١عام 2012

تبعاً لهذا القرار يسمح للمقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى أي من المصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي وتغذيتها بجميع وسائل الدفع بالعملات الأجنبية والتصرف بها بما لا يتعارض مع أحكام المرسوم التشريعي ٣٣ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق السحب منها كلياً أو جزئياً أو التحويل منها إلى الخارج أو التحويل من حساب إلى حساب آخر مفتوح بموجب هذا القرار أو بيع الرصيد إلى المصرف المرخص استناداً لنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن المصرف المعني بتاريخ عملية البيع أو استعمالها لتمويل مستوردات القطاعين الخاص والمشترك وفق أحكام التجارة الخارجية.

- القرار رقم 873 /م ن / ب1عام 2012

يجيز هذا القرار حيازة جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية والبطاقات المصرفية مهما بلغت قيمتها والتعامل بها حصراً عن طريق المصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي ومؤسسات الصرافة المرخصة والجهات المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي وفق أنظمة القطع النافذة.

أما عملية إدخال وإخراج الليرات السورية فتتم وفق هذا القرار وبالضوابط التالية:

- ❖ يسمح لجميع القادمين إلى الجمهورية العربية السورية – باستثناء العابرين في مناطق الترانزيت في المطارات والموانئ السورية- بإدخال الليرات السورية مهما بلغت قيمتها شريطة التصريح عنها أصولاً وفق النماذج المعتمدة من قبل هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهذا الغرض.
- ❖ يسمح للمغادرين السوريين ومن في حكمهم وغير السوريين المقيمين بإخراج مبلغ لا يتجاوز عشرة آلاف ليرة سورية فقط.
- ❖ لا يسمح للمغادرين العرب والأجانب غير المقيمين بإخراج أية مبالغ بالليرات السورية.

وفيما يتعلق بإدخال وإخراج العملات الأجنبية فيسمح لجميع القادمين إلى الجمهورية العربية السورية – باستثناء العابرين في مناطق الترانزيت في المطارات والموانئ السورية - بما يلي:

1- إدخال الأوراق النقدية الأجنبية (بنكنوت) حتى مبلغ خمسين آلف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى شريطة التصريح عنها أصولاً وفق النماذج المعتمدة من قبل هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهذا الغرض.
2- إدخال جميع وسائل الدفع الأخرى المحررة بالعملات الأجنبية والبطاقات المصرفية مهما بلغت قيمتها دون الحاجة للتصريح عنها.
3- يسمح للمغادرين السوريين ومن في حكمهم إخراج مبلغ لا يتجاوز عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى.
4- يسمح للمغادرين غير السوريين بإخراج مبلغ لا يتجاوز خمسة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى، أو بحدود المبالغ التي تم التصريح عنها لدى دخوله إلى الأراضي.

كما تلتزم الأمانات الجمركية في مراكز الحدود والمطارات والموانئ بتنظيم ضبط بالمبالغ الزائدة عن الحدود المسموح بإدخالها أو بإخراجها سواء بالليرات السورية أو العملات الأجنبية وفقاً لأحكام هذا القرار.

- القرار رقم ١٠٤١/م ن/ ب لعام 2013

يسمح لكافة الأشخاص الطبيعيين المشمولين بالبند /ب/ من الفقرة /٣/ من المادة /١٠٠/ من القانون رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ الحصول على تمويل من أي من المصارف العاملة دون اشتراط الحصول على الموافقة المسبقة لمجلس النقد والتسليف شرط الالتزام بالضوابط بان تكون غاية التمويل المطلوب منحه للأشخاص هي غايات شخصية (استهلاكية) حصراً.

- القرار رقم ٨١٨ /م ن/ ب عام 2012

يعمل هذا القرار على تحقيق التوليفة المناسبة لمعدلات الفائدة ضمن إطار حركة الإيداع والسحب وفق الجدول رقم 5-2.

الجدول 2-5 معدلات الفائدة عند الإيداع.

الأجل	معدل الفائدة
١ – ٧ أشهر	٣%
٤ – ٨ أشهر	٦%
٧ – ٩ أشهر	٩%
10 اشهر إلى سنة	١٠%
أكثر من سنة	10- 11%

المصدر: مصرف سورية المركزي - مجلس النقد والتسليف.

علاوة على تحديد معدل فائدة قدرها 10% سنويًا على شهادات الاستثمار و9% سنوياً على ودائع التوفير شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد ويعامل الفائض عن المليون ليرة سورية في رصيد وديعة التوفير معاملة الحسابات الجارية.

- القرار 901/م ن/ب4 عام 2012

يتضمن هذا القرار اعتماد التعليمات التنفيذية المتعلقة بالشيكات المرتجعة في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

- القرار رقم 903/م ن/ب4 عام 2012

تبعاً لهذا القرار تمت الموافقة على فتح حساب جاري لشركات الحوالات المالية الداخلية بالليرة السورية لدى مصرف سورية المركزي شريطة تقييد استخدام هذه الحسابات للغايات التي فتحت لها وإخضاعها لرقابة المصرف المركزي فيما يتعلق بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- القرار رقم ٥٠٨/ ل.أ لعام 2013

وفق هذا القرار تلتزم المصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي بتنفيذ الحوالات الواردة من الخارج للأغراض الشخصية بالليرات السورية حصراً.

إذ يقصد بالحوالات المشار إليها الحوالات التي لا يتجاوز مبلغها خمسة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى والحوالات الواردة بمبرر شخصي (غير تجاري) بغض النظر عن قيمتها، ويتم شراء القطع الأجنبي المبين في الحوالة على أساس سعر الصرف المحدد لهذه الغاية في متن نشرة وسطي أسعار الصرف الخاصة بالمصارف الصادرة عن مصرف سورية المركزي والسارية بتاريخ تنفيذ الحوالة.

وفي حال كان مبلغ الحوالة يفوق خمسة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى وكانت تعليمات تسليم الحوالة بالقطع الأجنبي وبمبرر تجاري (غير شخصي) على أن يُلزم المستفيد من الحوالة بتوقيع تصريح يفيد بأن غرض الحوالة هو لقاء عملية تصدير أو بغاية الاستثمار أو تسوية للالتزامات المترتبة بالقطع الأجنبي ووفق القوانين

والأنظمة النافذة حصراً، على أن يتضمن التصريح كافة التفاصيل المتعلقة بغاية الحوالة والتعهد بتحمل المسؤولية الناجمة عن عدم صحة التصريح والمخالفة الناجمة عن ذلك.

- القرار رقم ٩٣٨/م ن/ ب ٤ لعام 2013

بناء على هذا القرار تستوفي المصارف العامة فائدة سنوية ثابتة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها لمؤسسات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي تُحدد على أساس معدل التكلفة المرجحة على الودائع لدى المصرف بتاريخ المنح مضافاً إليه هامشاً يتراوح بين 1% إلى 2%، وتستوفي المصارف العامة فائدة تأخير إضافية بنسبة 0.25 %كحد أقصى في حال تأخر مؤسسات القطاع العام المقترضة عن السداد.

5-2-4 تتبع مستجدات سياسة المصارف الرئيسية العاملة وملف الإقراض

ألقت الحرب المفروضة على القطر بظلالها على حركة الإقراض والتمويل وتم التريث في عملية الإقراض والتسليف وذلك بقرار حكومي وبناءً على اقتراح من السلطات النقدية المختصة حفاظاً على سيولة المصارف العامة في حدودها الطبيعية وخاصة تلك التي أصبحت نسبة سيولتها أقل من النسب التي حددها مجلس النقد والتسليف في قراراته الصادرة في هذا الشأن وتعرض بعضها للمخاطر، وفي قراءة لنسب السيولة للمصارف الرئيسية العاملة نجد أن سيولة المصرف التجاري السوري وصلت إلى 30%، في حين بلغت 55% في مصرف التوفير 49% في مصرف التسليف الشعبي، وسيولة المصرف العقاري وصلت إلى 22%.

وجاءت هذه السياسة الحذرة والمتأنية في ملف الإقراض والتسليف بعد انخفاض في معدل تحصيل القروض التي مولتها المصارف العامة نتيجة توقف مجموعة من المقترضين عن سداد ذممهم المالية تجاه المصرف، ومن الجدير ذكره أن معالجة ملف القروض المتعثرة التي مولتها المصارف لقطاع الأعمال ولاسيما الصناعيين والتجار الذين يتهربون من تسديد التزاماتهم كان من احد أهم أولويات الجهات والمؤسسات الرسمية ذات الصلة ومن منطلق أن الحفاظ على سيولة المصارف العامة للاستفادة منها في عملية إعادة الإعمار أو تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة[22].

ومن جهته التزم المصرف العقاري بخطته في منح القروض العقارية لمن قام بوضع وديعة من أجل السكن قبل عام 2011 بعد تحسن وضع السيولة لدى المصرف[23]، إلا أنه تريث في منح قروض جديدة على بطاقة الصراف الآلي وإنما يمكن تجديد مدة القرض لمن حصل على قرض بطاقة الصراف سابقاً حيث أن هذه القروض تعتبر مضمونة وشبه معدومة المخاطر مقارنة بالقروض الأخرى وتحقق مصلحة المصرف ومصلحة المقترض معاً.

بينما يدرس مصرف التسليف الشعبي إمكانية استئناف منح القروض لذوي محدودي الدخل وفق آلية جديدة تلبي احتياجات السوق والمواطن وتحفظ حقوق المصرف وتتناسب مع سيولته.

أما المصرف التجاري السوري فقد اتجه نحو تمويل العمليات التجارية الخاصة باستيراد كميات كبيرة من السلع والمواد الغذائية الأساسية، فقد مول المصرف مؤخراً شحنات مستوردة من الفروج الإيراني والدقيق وغيرها عبر اتفاقية الخط الائتماني مع إيران.

---

22 http://sy.aliqtisadi.com/
23 http://sy.aliqtisadi.com/

جدول 5-3 عدد المصارف العاملة وفروعها في محافظات القطر في العام 2013.

اسم المصرف / المحافظة	المصرف التجاري السوري		المصرف الصناعي		المصرف الزراعي التعاوني		مصرف التسليف الشعبي		المصرف العقاري		مصرف التوفير		بنك بيمو السعودي الفرنسي		بنك سورية والمهجر		المصرف الدولي للتجارة والتمويل		البنك العربي - سورية		بنك عودة - سورية		بنك بيبلوس - سورية		بنك سورية والخليج		بنك الشام		بنك سورية الدولي الاسلامي		بنك الأردن - سورية		فرنسبنك - سورية		بنك الشرق		بنك قطر الوطني - سورية		بنك البركة - سورية		المجموع		
	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	كلي
دمشق	٦	٢٤		٢		١		١٣		٦	٨	١	١	٨		٩		١١		٥		١٠	١	٣		٤		٢	١	٦		٣		٣		٣		٤	١	٤	١٨	١٢٢	١٤٠
ريف دمشق	٨	٦		٢		٩		٥		١	٥			٤		١		٤		٤		٢	١	١		٢		١		٣		٣		١				٢		١	١٤	٥٢	٦٦
حلب	٣	٧		١	٢	١٦		٨	٢	٢	٢	١	١	٦		٧		٥		٣		٣		٢		١		١		٥		٤		٢		١		٣		٢	١٠	٨٠	٩٠
حمص	١٠	٥	١	١		٧		٤	٢	١	٥	١	١	٤		٣		١		١		١		١		١		١		١	١	١		١		١		١		١	٢٠	٣٨	٥٨
حماة	١	٧		١		١٠		٥		١	٥	١		١		٢		٢		١		١		١		١		١		١										١	٦	٣٧	٤٣
اللاذقية	٨	٥		١		٦	١	٥	١	٣	٣	١	١	٣		١		١		٢		١		١		١		١	١	١		١		١		١		١			١٥	٣٧	٥٢
طرطوس	٦	٧		١		٧		٦		٣	٧	١	١	٤		١		١		١		١		١		١			١	١		١		١				١			١٥	٣٩	٥٤
ادلب	٤	١		٢		١٠		٥		١	١	١		١																١								١			٥	٢٣	٢٨
الحسكة	١	٢		٢		١٧		٤		١	١	١		٢		١		٢				١								١											٢	٣٤	٣٦
الرقة	١	١		١		٧		٣		١	١	١		١																١											٢	١٦	١٨
دير الزور		٣		١	٢	٦		٢		١		١		١				١				١				١				١								١			٢	٢٠	٢٢
درعا	٢	١		١	١	٥		٢		١	٤	١	١	١		١		١		١		١						١		١								١			٨	١٩	٢٧
السويداء		٢		١		٤		٢	١	١	٣	١		١		١		١		١		١		١																	٤	١٧	٢١
القنيطرة		١	١			١		١				١		١																											١	٥	٦
مجموع الفروع		٧٢		١٧		##		٦٥		٢٣		١٣		٣٨		٢٧		٣٠		١٩		٢٣		١١		١٢		٨		٢٣		١٣		٩		٦		١٥		٩	٥٣٩ فرع		
مجموع المكاتب	٥٠		٢		٥		١		٦		٤٥		٦		٠		٠		٠		٠		٢		٠		٠		٣		١		٠		٠		٠		١		١٢٢ مكتب		
	296						فرعاً للمصارف العامة						243																فرعاً للمصارف الخاصة												٥٣٩ فرع		

المصدر: دليل المصارف العاملة في سورية/ مصرف سورية المركزي/.2013

3-5 مسار السياسة المالية ومستجداتها

انتهجت الحكومة السورية ممثلة بمؤسساتها المالية ذات الصلة (وزارة المالية السورية - الهيئة العامة للضرائب والرسوم) سياسة إصلاح النظام الضريبي من خلال التوجه نحو أتمتته ليصبح أكثر دقة وشفافية وأكثر سهولة لدى تعامل المواطن معه والغاء التقدير الشخصي لموظفي الدوائر المالية مع العمل المستمر لمكافحة التهرب الضريبي والتراكم الضريبي لكون الضرائب المصدر الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للدولة وبالتالي فهي الممول الأساسي للإنفاق العام الذي يعتبر أحد مكونات الموازنة العامة للدولة، ومن الجدير ذكره أن الحكومة السورية شددت على المؤسسات والقطاعات الحكومية في موضوع الرقابة في تنفيذ الموازنة العامة للدولة بالتنسيق مع الجهات الرقابية المختصة والعمل على ضبط الإنفاق وترشيده.

5-3-1 الهيئة العامة للضرائب والرسوم السورية

أحدثت الهيئة العامة للضرائب والرسوم بناءً على المرسوم التشريعي رقم 64 لعام 2010 والقانون رقم 41 لعام 2007، وباعتبارها إحدى الجهات الرسمية المكلفة بتنفيذ السياسة الحكومية المالية لجهة التحصيل الضريبي فهي تسعى نحو إدارة ضريبية متطورة ذات كفاءة عالية تحقق العدالة والالتزام الطوعي في المجتمع الضريبي، كما تلتزم بتقديم خدمات متميزة للمكلفين والعمل على نشر الوعي الضريبي بالاعتماد على كوادر مؤهلة وتشريعات ضريبية واضحة ضمن جو من الشفافية والثقة والتشاركية بما يخدم المساهمة الفعالة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تتبنى هذه الهيئة الأهداف الاستراتيجية التالية:

1- توفير الخدمات بجودة عالية وتبسيط الإجراءات لتحقيق أفضل رضا للمكلفين وتعميق الثقة المتبادلة معهم .

2- الارتقاء بمستوى الأداء من خلال المعالجة الالكترونية للبيانات وبرامج تدقيق فعالة باستخدام أفضل التقنيات.

3- الانتقال من ثقافة الجباية إلى ثقافة الالتزام الطوعي من خلال توعية المكلفين بحقوقهم وواجباتهم.

4- رفع مستوى كفاءة التحصيل مع الالتزام بتطبيق القوانين بشفافية وعدالة.

5- المساهمة في تطوير القوانين والتشريعات والسياسات الضريبية بما يخدم السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة.

6- اعتماد مبدأ التقدير الذاتي في التعامل مع المكلفين.

7- اعتماد سياسة الباب المفتوح مع المكلفين.

وخلال سنوات الحرب المفروضة عملت الهيئة على إنجاز مختلف أعمالها ومهامها الضريبية واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تسهيل العمل الضريبي ومساعدة المكلفين على تسديد ما يترتب عليهم من ذمم مالية متراكمة ومستحقة بما يكفل تنفيذ تسويات مناسبة بين الإدارة الضريبية من جهة والمكلف بالضريبة من جهة أخرى.

5-3-2 إضاءة على مشروع الموازنة العامة للدولة للسنتين الماليتين 2012- 2013

تعد الموازنة العامة للدولة أحد أهم أدوات السياسة المالية فهي تحتوي على الإيرادات العامة للدولة التي يتوقع أن يتم تحصيلها وكذلك النفقات العامة الواجب إنفاقها خلال سنة مالية مقبلة، فالموازنة تعد بمثابة البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

إلا أن ظروف الحرب المفروضة الحالية أثرت على الموازنة العامة للدولة أيضاً وظهرت آثارها السلبية بصورة واضحة من خلال التدني الحاصل في الإيرادات العامة للدولة وزيادة الإنفاق العام، حيث انخفضت الإيرادات الجارية المحصلة خلال عام 2011 بالمقارنة مع الإيرادات الجارية المقدرة في الموازنة العامة للدولة عام 2013 بنسبة 22% وكذلك انخفضت الإيرادات الاستثمارية بنسبة 24%40 وذلك نتيجة الحصار المفروض على قطاع النفط بالإضافة إلى توقف عجلة الإنتاج في الكثير من المعامل والشركات العامة والخاصة، مقابل زيادة في الإنفاق الجاري ولاسيما الإعانات و الدعم الاجتماعي المقدم للمواطنين وتوفير فرص العمل نتيجة للأوضاع الصعبة وتوفير مستلزمات العملية التعليمية ومستلزمات المشافي مع تخفيض الإنفاق الاستثماري الفعلي والتركيز فقط على إعطاء الأولوية للمشاريع القائمة المباشر بها في عامي 2012 و 2013 وعدم إضافة أي مشاريع جديدة إلا بعد التأكد من جدواها الاقتصادية وتوفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذها، علماً أنه قد أضيف إلى مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2013 رصد بند خاص لإعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية التي طالها التخريب.

علماً أن الاعتمادات المقدرة في مشروع موازنة عام 2013 بلغت /1383/ مليار ليرة سورية مقابل مبلغ /1326,55/ مليار ليرة سورية في موازنة عام 2012 أي بزيادة قدرها 4.26 %.

[24] مشروع الموازنة المالية للعام 2013.

جدول رقم 5-4 إجمالي النفقات والإيرادات المقدرة لعامي 2012- 2013 (بمليارات الليرات السورية).

البيـان	2012	2013	الفرق	نسبة الزيادة%
اعتمادات العمليات الجارية	951.55	1108	156.45	16.44
اعتمادات العمليات الاستثمارية	375	275	100-	26.67-
إجمالي اعتمادات نفقات الموازنة	1326.55	1383	56.45	4.26
إجمالي الإيرادات الجارية	278.487	189	89.487-	32-
إجمالي الإيرادات الاستثمارية	519.134	449.174	69.96-	13-
إجمالي الموارد المحلية	797.621	638.174	159.45-	20-
المأخوذ من الاحتياطي (عجز الموازنة)	528.929	744.826	215.897	40
المجموع العام للموازنة	1326.550	1383	56.45	4.26

المصدر: البيان الحكومي حول مشروع الموازنة العامة للدولة عام 2013.

ومن الجدير ذكره أنه تم اعتماد نظام تبويب جديد أسهم في إظهار الموازنة العامة بصورة حقيقية وشفافة بحيث تم إظهار جميع الإيرادات المتوقعة بما فيها الإيرادات النفطية وجميع النفقات بما فيها كامل العجوزات التي تتحملها الدولة متضمنة (دعم المشتقات النفطية، دعم الطاقة الكهربائية، دعم السلع التموينية، دعم صندوق الإنتاج الزراعي، دعم الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية). إذ ارتفعت مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار (الدعم الاجتماعي) من مبلغ قدره (386) مليار ليرة سورية في موازنة عام 2012 إلى مبلغ قدره (512) مليار ليرة سورية في مشروع موازنة عام 2013 أي بزيادة قدرها (126) مليار.

الجدول 5-5 توزع الاعتمادات المرصدة للدعم الاجتماعي بمليارات الليرة السورية.

البيـان	2012	2013
دعم المشتقات النفطية	135	147
دعم الطاقة الكهربائية	154	250
دعم الدقيق التمويني والسكر والرز	72	77
الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية	15	15
صندوق دعم الانتاج الزراعي	10	10
عجز المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان والمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب	-	13
المجموع	**386**	**512**

المصدر: البيان الحكومي حول مشروع الموازنة العامة للدولة عام 2013.

أما أرقام العجز المقدر في مشروع موازنة عام 2013 فقد بلغت حوالي (745) مليار ل.س وبمقارنته مع أرقام العجز لعام 2012 البالغ حوالي (529) مليار ل.س فإن الزيادة تبلغ (216) مليار ل.س، وتعزى هذه الزيادة تبعاً للأسباب الرئيسية لما يلي:

- الزيادة الناجمة عن التعيينات الجديدة والتعويضات الأخرى والنفقات الإدارية الأخرى (لا سيما الأدوية والمستلزمات الطبية و المستلزمات التعليمية).
- زيادة الدعم الاجتماعي الذي ستتحمله الدولة في عام 2013 عن مبلغ الدعم في موازنة عام 2012.
- توقع تدني الإيرادات الجارية والاستثمارية بشكل كبير في عام 2013 نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بالإضافة إلى أن قانون الضريبة على الدخل يجيز تدوير الخسائر لمدة خمس سنوات متتالية.

الجدول 5-6 العجز المقدر في مشروع موازنة عام 2013 مقارنة مع عام 2012 (مليار ليرة سورية).

البيـــان	2012	2013	الفرق
إجمالي الإيرادات العامة	797,621	638,174	(159,447)
إجمالي نفقات الموازنة	1326,550	1383	56,45
العجز المأخوذ من الاحتياطي (المقدر)	528,929	744,826	215,897

المصدر: مشروع البيان الحكومي حول الموازنة العامة للدولة عام 2013.

ويمكن تمويل عجز الموازنة هذا من خلال مصادر التمويل التضخمي (الإصدار النقدي)- التمويل من خلال القروض الخارجية.

أما جملة الحلول المقترحة لعملية الإصلاح المالي فتشمل:

- ضبط وترشيد الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الإداري وبالتنسيق مع جميع الوزارات والهيئات والإدارات الحكومية وذلك من خلال الحد من الهدر في مختلف بنود الإنفاق الجاري وخاصة المتعلقة ببنود الدعاية والضيافة والنقل والانتقال والمحروقات والصيانة، وترشيد الإنفاق على بناء المقرات الحكومية وشراء السيارات.
- معالجة أوضاع المؤسسات والشركات الاقتصادية العامة الخاسرة أو المتوقفة عن العمل وإعادة تأهيل البعض منها أو تحويل النشاط للبعض الآخر أو استخدام أصول بعض هذه الشركات والمؤسسات لأغراض أخرى.
- الإسراع بإنجاز المشاريع الاستثمارية المباشر بها سابقاً وتنفيذها ضمن المهل التعاقدية نظراً لأن تأخير هذه المشاريع وإطالة مدة تنفيذها تنعكس حتماً على زيادة تكاليفها الاستثمارية ويؤثر سلباً على جدواها الاقتصادية، وتأخر تحقق إيراداتها.
- الإسراع في معالجة آثار ونتائج الدعم الاجتماعي وضرورة توجيهه للفئات والقطاعات المستحقة له ضمن الدراسات التي تقوم الحكومة بإعدادها.
- استمرار التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ضمن التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية للدولة.

- الاستمرار في تطوير التشريعات المالية والضريبية بهدف الوصول إلى العدالة الضريبية والعمل على إزالة كل الاختلالات التي أصابتها وتبسيط إجراءات تحققها وتحصيلها.
- أتمتة العمل المالي والمحاسبي والضريبي بهدف الوصول إلى قاعدة بيانات مركزية لدى وزارة المالية تتضمن تحليلاً مفصلاً للإيرادات والنفقات على مستوى كافة الجهات العامة، مع ربط جهات القطاع الإداري بوزارة المالية عن طريق نظام محاسبي ومالي متكامل يتم العمل على إعداده حالياً.
- حث القطاع الاقتصادي على إنجاز التراكم المحاسبي لبياناته المالية بغية تحديد الفوائض الاقتصادية المتحققة فعلاً وتحصيلها.
- تعميق جهود مكافحة التهرب الضريبي، وتحصيل حقوق الخزينة.
- إنجاز التشابكات المالية المتراكمة بين مؤسسات وشركات القطاع الاقتصادي لتأمين السيولة اللازمة.

5-3-3 سوق دمشق للأوراق المالية (البورصة السورية)

سجلت سوق البورصة السورية خلال عام 2013 تداولات بقيمة 2.2 مليار ليرة سورية بحجم تداول بلغ حوالي 19 مليون سهم موزعة على نحو 11 ألف صفقة مرتفعة بذلك نسبة 4.8 % عن عام 2012 الذي بلغت فيه قيمة التداولات 2.1 مليار ليرة وبحجم تداول بلغ 11 مليون سهم موزعة على 8 آلاف صفقة، إذ أن مؤشر السوق لعام 2013 ارتفع بنسبة كبيرة عن عام 2012 بلغت 62% محققاً حوالي 1250 نقطة وبذلك غطى على الانخفاض الحاصل عام 2012.

وجاء تحسن أداء السوق خلال 2013 لأسباب عدة أبرزها الثقة الكبيرة التي حصل عليها من قبل المستثمرين على اعتبار أن السوق لم تغلق جلساتها طيلة فترة الحرب المفروضة مثلما فعلت البورصات العربية التي تعرضت لأزمات إضافة إلى أن تذبذب سعر صرف الليرة أمام الدولار وكذلك تذبذب أسعار الذهب دفعت بصغار المستثمرين إلى التوجه إلى أماكن استثمارية أكثر أماناً وكانت البورصة هي الهدف بالنسبة لهم، وكذلك فإن انخفاضات أسعار الأسهم عام 2012 شكلت إغراءً للمستثمرين وحرضتهم على الدخول لسوق دمشق للأوراق المالية الأمر الذي انعكس إيجاباً على ارتفاع أسعار الأسهم خلال 2013.

وبناءً على التقرير الربعي الثالث لعام 2013 لاتحاد البورصات العربية فقد تبين أن مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية احتل المرتبة الثالثة في الأداء بين جميع البورصات العربية بارتفاع قدره 8.87%، ويعود احتلال السوق لهذه المرتبة إلى التطور المستمر في أدائه والزيادة المستمرة في عدد المتعاملين والمستثمرين والارتفاع في أحجام وقيم التداولات خلال هذه الفترة رغم الحرب المفروضة على سورية[25].

5-3-4 أهم المراسيم التشريعية الصادرة بخصوص برنامج تحصيل الرسوم والضرائب والإعفاء منها

- صدور المرسوم التشريعي رقم 41 للعام 2012 القاضي بإعفاء الفلاحين المكلفين برسم الري واستصلاح الأراضي الزراعية من الغرامات المترتبة عليهم من عام 2011 وما قبله في حال قيامهم بتسديد الرسوم المترتبة عليهم خلال عام من تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي.

[25] http://syriasteps.com/index.php?d=126&id=114375

- صدور المرسوم التشريعي رقم 33 للعام 2012 القاضي بأن تعفى بنسبة 50% من الضرائب والرسوم المالية والجمركية والبلدية ولمرة واحدة المستوردات الخاصة بمؤسسات وشركات الإنتاج الدرامي من القطاعين العام والخاص كما تعفى هذه المؤسسات والشركات بنسبة 50% من ضريبة الدخل المترتبة على أرباح الإنتاج الدرامي وتسويقه لمدة ثلاث سنوات بدءاً من تكاليف عام 2012.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 51 للعام 2012 القاضي بإعادة جدولة القروض والتسهيلات الممنوحة للمتعاملين المتأخرين عن سداد التزاماتهم تجاه المصارف العامة حتى غاية صدور هذا المرسوم التشريعي ويتم الإعفاء عن كامل فوائد التأخير والغرامات غير المسددة فقط بتاريخ إجراء الجدولة.
- صدور المرسوم رقم 15 لعام 2013 القاضي بتعديل الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريفة الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم /265/ تاريخ 2011/5/9 وتعديلاته.
- المرسوم التشريعي رقم 17 للعام 2013- تمديد دورة التصنيف العام لمكلفي ضريبة الدخل المقطوع التي تنتهي في 31-12-2012 لمدة سنة واحدة.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 67 للعام 2013 القاضي بتمديد العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم 16 للعام 2013 والمتضمن الإعفاء من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات الواجبة على بعض المكلفين بالضرائب والرسوم المالية والذمم الشخصية لغاية 31-12-2013.
- صدور القانون رقم 27 لعام 2013 الذي ينص على إعفاء مؤسسات وشركات القطاع العام من الرسوم الجمركية عن مستورداتها من المواد الغذائية الأساسية.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 52 بتاريخ 2013/7/24 القاضي بتعديل رسم مغادرة الأراضي السورية.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 30 للعام 2013 القاضي بفرض رسم مالي يسمى رسم طابع المجهود الحربي قيمته خمسون ليرة سورية وتطبق عليه فيما يتعلق بالتحقق والاستيفاء والتحصيل والغرامات والعقوبات وغير ذلك الأحكام الواردة بالمرسوم التشريعي رقم /44/ لعام 2005 وتعديلاته.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 16 لعام 2013 والذي ينص على الإعفاء من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات للمكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية وإضافاتها العائدة لأعوام 2011 وما قبلها وكذلك المكلفين برسم الإنفاق الاستهلاكي والضرائب والرسوم المالية المباشرة الأخرى.
- صدور المرسوم رقم 447 لعام 2013 القاضي بتخفيض الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريفة الجمركية المتناسقة على مادتي الاجبان والألبان المستوردة إلى 5% وذلك لمدة ستة اشهر.

4-5 السياسة الاستثمارية

1-4-5 هيئة الاستثمار السورية وأهم القوانين الناظمة للاستثمار

أحدثت هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2007 بالتزامن مع صدور المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار، إذ تشكل احد أهم أدوات الحكومة السورية في تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنمية البيئة الاستثمارية في الجمهورية العربية السورية وتتبنى الهيئة استراتيجية معينة تتمثل في:

- إعداد الخارطة الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ضمن أولويات تراعي فيها المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الاستراتيجية.
- تقديم المشورة والدعم والبيانات اللازمة للمستثمرين.
- المشاركة في إعداد مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالاستثمار.
- تتبع تنفيذ المشاريع وتذليل العقبات التي تعوق تنفيذها واستمرار عملها .
- القيام بكافة النشاطات الترويجية لجذب الاستثمارات وتشجيها من خلال الندوات والمؤتمرات.
- كما تقوم بالمهام والنشاطات التالية:
- إصدار اجازات الاستيراد: إذ بلغ عدد اجازات الاستيراد الصادرة عن دائرة منح الاجازات في النافذة الواحدة لدى الإدارة المركزية (1474) إجازة.
- إصدار قرارات الإعفاءات الجمركية: حيث بلغ عدد قرارات الإعفاءات الجمركية الممنوحة لدى المكتب الجمركي في النافذة الواحدة لدى الإدارة المركزية (265) إعفاء؛ كما أن قيمة الآلات والمعدات الحاصلة على قرارات الإعفاء الجمركي بموجب أحكام قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته والمرسوم رقم (8) لعام 2007 بلغت (17626) مليون ليرة سورية.
- إصدار القرارات الصناعية (ترخيص- تعديل- تمديد- دمج) الصادرة عن ممثل وزارة الصناعة في النافذة الواحدة.
- دراسة الواقع التنفيذي والاتصال مع المستثمر والجهات المعنية وتحديث قواعد البيانات الالكترونية الخاصة بالمشاريع.
- إعداد مشروع تعديل المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار.
- المشاركة في أعمال لجنة القرار رقم (9381) لعام 2012 بخصوص وضع الضوابط والمعايير لاستثمار أملاك الدولة.

أما عن قوانين الاستثمار الأساسية الناظمة لسياسة الاستثمار في سورية، نذكر مايلي:

- قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته.
- المرسوم التشريعي رقم 8 عام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار الذي يمنح المستثمر باقة من الحوافز الاستثمارية ومرونة للمشاريع المرخصة لكي تستورد جميع احتياجاتها دون التقييد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع مع إمكانية إعفاء الموجودات المستوردة من الرسوم الجمركية شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.

ويتم العمل حالياً على إعداد مسودة لتعديل هذا المرسوم التشريعي ليحمل مزايا استثمارية أوسع، إذ تعفى المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ومشاريع الصناعات الزراعية التي تدخل في صناعتها مواد أولية أساسية ذات منشأ محلي من الضرائب المفروضة على الأرباح لمدة 10 سنوات، كما أن المشروع يقدم دعماً إضافياً للمناطق المتضررة

نتيجة الحرب المفروضة على البلاد بغض النظر عن قانون الاستثمار أو غيره، وتستفيد أيضاً مشاريع النقل ومشاريع الاتصالات والبرمجيات من الإعفاءات الممنوحة للمنطقة التنموية.

2-4-5 واقع الاستثمار السوري ومستجداته[26]

الاستثمار في مجمل القطاعات الاقتصادية عامةً

أثرت الحرب المفروضة والضغوطات المطبقة على القطر من الدول الخارجية بشكل واضح وجلي على المناخ الاستثماري وعلى حجم الاستثمارات في سورية وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية كافة، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض عدد مشاريع الاستثمار المشمولة بقوانين الاستثمار في سورية.

الجدول 5-7 المشاريع المشمولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 حسب النشاط الاقتصادي.

العام	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى	الإجمالي	عدد العمال	التكاليف الاستثمارية	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية
2007	120	9	49	4	182	13716	144772	104585
2008	102	10	45	4	161	16866	401852	370615
2009	133	30	100	10	273	21636	144971	116815
2010	205	48	129	14	396	22057	90933	82666
2011	97	25	58	2	182	16874	96644	87859
2012	26	10	10	1	47	5291	38435	34940
المجموع	**683**	**132**	**391**	**35**	**1241**	**96440**	**917607**	**797480**

المصدر: هيئة الاستثمار السورية – تقرير الاستثمار السابع.

في حين كان عدد المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ أقل من تلك المشاريع المشمولة نتيجة إما عملية الدمج أو إلغاء تشميل مشاريع بهيئة الاستثمار أو عدم جدية بعض المستثمرين بالعمل أو انتهاء المدة القانونية للتنفيذ أو عدم رغبة المستثمر بمتابعة العمل بمشروعه نتيجة الظروف المعرقلة له.

الجدول 5-8 المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ وفق أحكام القانون رقم 10 لعام 1991والمرسوم رقم 8 لعام 2007.

العام	الصناعة	الزراعة	النقل	مشاريع أخرى	عدد المشاريع
2008	81	6	21	2	110
2009	84	24	40	2	150
2010	127	15	31	9	182
2011	83	9	4	1	97
2012	32	1	0	0	33
الإجمالي	**407**	**55**	**96**	**14**	**572**

المصدر: هيئة الاستثمار السورية - تقرير الاستثمار السابع.

[26] تقرير الاستثمار السوري الصادر عن هيئة الاستثمار السورية، العدد السابع، عام 2013.

الاستثمار في القطاع الصناعي

انخفض عدد المشاريع الصناعية بشكل ملحوظ في عام 2012 مع خسارة عدد كبير من فرص العمل المتوقعة في سوق العمل كما هو مبين في الجدول التالي:

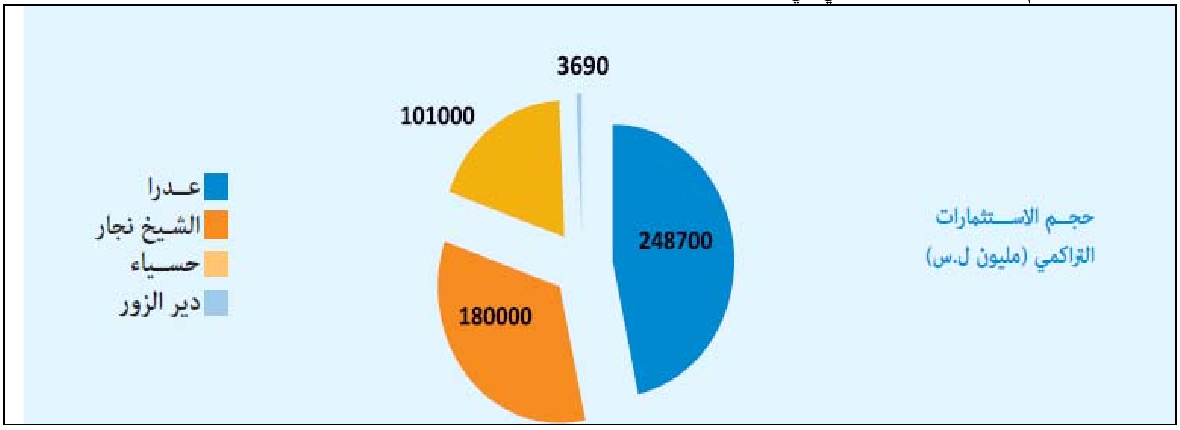
الجدول 5-9 المشاريع الصناعية المشملة من 2008-2012.

العام	عدد المشاريع	عدد العمال	التكاليف الاستثمارية	قيمة الآلات والمعدات وسائل النقل الخدمية
2008	102	11220	76113	48249
2009	133	11292	76054	54668
2010	205	13222	74280	67528
2011	97	13282	69282	62983
2012	26	1808	13947	12679
المجموع	**563**	**50824**	**309676**	**246107**

المصدر: هيئة الاستثمار السورية - تقرير الاستثمار السابع.

أما عن واقع الاستثمار في المدن الصناعية في سورية حتى نهاية العام 2012 فقد بلغ حجم الاستثمارات التراكمية في المدن الصناعية الأربعة 533390 مليون ليرة سورية.

الشكل 5-2 حجم الاستثمارات التراكمي في المدن الصناعية الأربعة.



المصدر: هيئة الاستثمار السورية - تقرير الاستثمار السابع.

كما بلغت مساهمة الدولة المقدمة للمدن الصناعية 9403 مليون ليرة سورية، علماً أن المدن الصناعية (عدرا- الشيخ نجار- حسياء) أصبحت تعتمد على إيراداتها الذاتية في تمويل مشاريعها بينما لازالت مدينة دير الزور المحدثة عام 2007 تعتمد على المساهمات المقدمة من الدولة.

ومن الجدير ذكره أن وزارة الصناعة اتخذت خلال عام 2013 العديد من الإجراءات بهدف ضمان استمرار عجلة الإنتاج لمواجهة العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية وتلبية احتياجات السوق المحلية، مستعينة بإقرار عدة قرارات ومراسيم أبرزها المرسوم التشريعي رقم 37 الذي يجيز للجهات العامة تأمين احتياجاتها دون التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة، إضافة إلى الموافقة على تأمين مستلزمات الجهات العامة من زيوت وبطاريات وإطارات فقط من السوق المحلية وبالأسعار الرائجة ولحالات الضرورة، أيضا تم السماح لأصحاب المنشآت الصناعية والحرفية الحاصلة على ترخيص

دائم أو مؤقت والواقعة في المناطق التي تشهد حالة توتر وعدم استقرار بنقل منشآتهم إلى مناطق أكثر أماناً إضافة إلى تشكيل لجنة برئاسة وزير الصناعة اقترحت توصيات لتجاوز الصعوبات التي يعانيها الحرفيون في ظل الظروف الراهنة.

كما حُدد بدل الائتمان الذي تتقاضاه المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية من أصحاب المنشآت الصناعية أو الحرفية التي يتم نقلها من أماكن وجودها إلى منشآت عائدة لمستثمرين في المناطق الحرة الآمنة، حيث لا يتجاوز هذا المبلغ في فرع دمشق 5 دولارات للمتر المربع سنوياً، أما في فروع المؤسسة ضمن المطار واللاذقية وطرطوس فإن بدل الائتمان يصل إلى 3 دولارات للمتر المربع سنوياً يتم تسديده بالدولار الأميركي أو ما يعادله بالليرات السورية بالسعر الذي يحدده مصرف سورية المركزي، أما بدل الاستثمار الذي تتقاضاه مؤسسة المناطق الحرة من أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية التي يتم نقلها من أماكن وجودها إلى منشآت شاغرة في المناطق الحرة الآمنة فيكون في فرع دمشق هو 10 دولارات للمتر المربع سنوياً، يتم تسديده بالدولار الأميركي أو ما يعادله بالليرات السورية بالسعر الذي يحدده مصرف سورية المركزي.

واقع الاستثمار في القطاع الزراعي وتطوراته

إن عدد المشاريع الزراعية المشملة لعام 2012 كانت عشرة مشاريع وحسب بيانات وزارة الزراعة فقدُسجل مشروع زراعي واحد مرخص فقط وذلك بعد أن عملت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على متابعة واقع عمل المشاريع الاستثمارية الزراعية والبحث عن الحلول المناسبة لاستكمالها ومساعدة المتعثر وبناءً على إحصائيات المشاريع الزراعية السابقة فقد اتخذت وزارة الزراعة العديد من الإجراءات التي من شأنها تنشيط الاستثمار وفرصه في قطاع الزراعة من أبرزها :

- منح الموافقة المبدئية لتشميل المشاريع الزراعية لدى هيئة الاستثمار السورية وفروعها بشكل مباشر ولمدة لا تتجاوز 24 ساعة للمباشرة وبمدة لا تتجاوز 48 لمنح التراخيص الزراعية النهائية وبشكل مباشر من الوزارة .
- إعطاء التفويض لمدراء الزراعة والإصلاح الزراعي لمنح التراخيص الزراعية المبدئية للمشاريع الزراعية.
- إعداد الخارطة الاستثمارية الزراعية بما تحويه من أهم الفرص الاستثمارية المناسبة في كل محافظة بناءً على اقتراحات اللجنة الزراعية الفرعية في كل محافظة، علاوة على المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر.

الجدول 5-10 المشاريع الاستثمارية الزراعية المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار (م. ليرة سورية).

العام	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية	قيمة الآلات ووسائط النقل الخدمية	عدد العمال
2008	10	2863	1727	771
2009	30	2010	1319	1179
2010	48	3825	3478	1786
2011	25	24427	22206	1745
2012	10	880	800	2828
المجموع	**123**	**34005**	**29530**	**8309**

المصدر: هيئة الاستثمار السورية- تقرير الاستثمار السابع

أما عن جديد آليات الاستثمار الناظمة للأراضي الزراعية وبالتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي فقد تم وضع مسودة التعديلات المقترحة على تعليمات دليل مخططات تصنيف الأراضي وتحديد مقدرتها الإنتاجية تمهيداً لإعداد مشروع البلاغ المتضمن التعديلات اللازمة على شروط منح الاستثناء لإقامة المشاريع الاستثمارية على الأراضي الزراعية الواردة في دليل مخططات تصنيف الأراضي وتحديد مقدراتها الإنتاجية، وجاء الإقدام على هذه الخطوة للمحافظة على الأراضي الزراعية ووضع الإطار القانوني والفني الكامل لآلية منح الاستثناءات لمئات الطلبات التي يتم تقديمها سنوياً إلى مديريات الزراعة في المحافظات، وذلك بعد التأكد من أن الأراضي الزراعية المستثمرة زراعياً بدأت بالتراجع رغم إدخال مساحات جديدة بالاستثمار وذلك نتيجة التوسع بالمخططات وإقامة المنشآت الاستثمارية السياحية والصناعية والسكن العشوائي داخل المساحة المخصصة للأراضي القابلة للزراعة في سورية[27].

علاوة على وضع ضوابط ومعايير جديدة تتعلق باستثمار أراضي أملاك الدولة الموضوعة من قبل لجنة مختصة تضم ممثلين عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارت وهيئات أخرى معنية بالأمر، والتي شملت استثمار أراضي الدولة التي لا تزيد مساحتها عن هكتار واحد للمشاريع الصغيرة بعقود استثمار يتم تنظيمها من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وفق القوانين والأنظمة المعمول بها لديها وبالتنسيق مع الجهات المعنية وبموجب عقود استثمارية أصولية، شريطة أن يكون الاستثمار في أراضي الدولة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو لشركات استثمارية بناءً على طلب استثمار يتم تقديمه إلى وزارة الزراعة ـ مديرية أملاك الدولة والإصلاح الزراعي ـ من قبل المستثمر مع دراسة أولية للمشروع.

وبالنظر إلى أبرز تأثيرات الحرب المفروضة السلبية على قطاع الاستثمار هو نزيف رؤوس الأموال والاستثمارات السورية إلى الخارج وتسييل الممتلكات والأصول وتوجيهها إلى خارج البلاد، تدل الأرقام في قطاع المصارف السورية الخاصة لوحدها أن أكثر من خُمس الإيداعات في هذه المصارف سحبت من قبل المودعين نهاية عام 2012 رغم القيود الشديدة المفروضة من قبل الحكومة على سحب رؤوس الأموال الوطنية ونقلها، فعلى سبيل المثال فقد بلغت قيمة الاستثمارات السورية في عدد من البلدان العربية المجاورة كالأردن إلى ما يعادل 140 مليون دولار وسجلت مصر أكثر الأراضي خصوبة للاستثمار السوري بقيمة تتجاوز 500 مليون دولار[28].

وبالنتيجة يبقى التحدي الأهم هو السعي لاستقطاب رؤوس الأموال وإعادة الاستثمارات الوطنية إلى الوطن من جديد مما يتطلب تهيئة المناخ الاستثماري الملائم والذي يشمل مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تؤثر على القرار الاستثماري للمستثمرين وفرص نجاحه وتقديم كافة التسهيلات، كما تعمل المؤسسات والهيئات الحكومية المعنية بقطاع الاستثمار وتطويره (هيئة الاستثمار السورية) جاهدة نحو إيجاد تشريع جديد مطور تحت مظلة تشجيع الاستثمار ليتسع قطاعات عديدة أخرى ويوحد التشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية.

5-5 مسار السياسة التجارية

5-5-1 سياسة التجارة الداخلية ومستجداتها

تبنت الحكومة السورية على مدى سنوات مضت سياسة التحرير التدريجي للتجارة ملتزمة بإدخال تغيرات وتعديلات شاملة طالت القوانين والتشريعات التجارية بما يتناسب مع تيسير إجراءات التصدير والاستيراد، إلا أن الحرب

---

[27] http://moaar.gov.sy/main/archives/8123
[28] مجلة صادرات الصادرة عن هيئة تنمية الصادرات السورية – العدد (14)/2014.

المفروضة على سورية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على عدد من مؤسساتها ومصارفها العاملة قد دفعت الحكومة السورية إلى تعديل مؤقت في سياساتها التجارية بحيث أصبحت تحمل طابع الترشيد والتوازن بين العرض والطلب على السلعة، مع الالتزام بأولوية تأمين كافة السلع الغذائية الأساسية للمواطنيين والأدوية وأغذية الأطفال، وإيجاد سياسة حكومية تدخلية لان الدولة هي الملاذ الأول والأخير في الخروج من الأزمات (سياسة التسعير القسري) إضافة إلى الاعتماد على الإمكانيات المحلية المتاحة وتنشيط الإنتاج الوطني.

وللتغلب على المعوقات والصعوبات الاقتصادية التي فرضها واقع الحرب المفروضة على البلاد وما رتبته العقوبات الجائرة على الشعب السوري فقد تركزت جهود وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال العامين المنصرمين 2012- 2013 على تأمين احتياجات المواطنين من المواد الأساسية وفي مقدمتها الخبز والحفاظ على سعره مدعوماً وعملت الوزارة على تأمين جميع مستلزمات إنتاج الخبز من دقيق وخميرة وملح وأكياس نايلون ومازوت وتوصيلها إلى جميع المحافظات رغم صعوبة الظروف التي فرضها واقع الحرب المفروضة[29].

وقامت الوزارة أيضاً بتحديد الحد الأقصى للربح في استيراد الشاي والبن والمشروبات الغازية وغيرها لجميع حلقات الوساطة التجارية إضافة إلى تشكيل لجنة لتحديد السعر الإداري ودراسة واقع المعروض والطلب عليها والتكلفة والسعر المقترح لعدد من السلع تمهيدا لتوفير سلة تموينية للمواطنين بسعر إداري مقبول وبكمية مناسبة وقد شملت هذه السلع البيض والفروج والألبان والأجبان والمعكرونة والحبوب وحليب الأطفال المجفف وغيرها.

علاوة على الدور المهم الذي لعبته المؤسسة العامة للخزن والتسويق في مواجهة الحرب المفروضة الراهنة في سورية بفضل توفر الإمكانيات اللازمة لها مادياً وفنياً وبشرياً مستمرة في نقل المنتج السوري وطرح أسعار مخفضة للخدمات المقدمة من وحدات الخزن والتبريد وخطوط الفرز والتبريد من أجل حفظ المنتج في زمن الوفرة وطرحه في أوقات الندرة لتحقيق الاستقرار للمنتج والمستهلك و لتحقيق متطلبات السوق المحلية من هذه السلع الأساسية تنفيذاً لرسالتها ولأهدافها الاستراتيجية.

كما أقر مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص بالمعاملات الإلكترونية وذلك لتشجيع وتسهيل عمليات التبادل التجاري بالوسائل الإلكترونية ومواكبة التطورات الحديثة والانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال خلق البيئة الملائمة للتجارة الإلكترونية وحماية حقوق المتعاملين الكترونياً وتوفير ما يلزم لذلك تسهيلات والتزامات.

5-5-2 السياسة التجارية الخارجية ومستجداتها

إن تراجع العملية الإنتاجية نتيجة الحرب المفروضة الحالية وتضرر الكثير من المنشآت والمصانع المحلية إضافة إلى حزمة العقوبات الأوربية والأمريكية والعربية المطبقة على قطاع النفط السوري واستثماراته والمؤسسات النقدية السورية فضلا عن قطاع الأعمال، أثر بمجمله على التوازن بين ماهو معروض ومتوفر من السلع والبضائع التي يحتاجها المواطنيين والطلب عليها، الأمر الذي دفع الحكومة السورية والتجار السوريين إلى التوجه نحو أسواق خارجية بديلة في دول صديقة ولكن يبقى هدف تقوية الداخل الاقتصادي والتجاري والاعتماد على الموارد الوطنية الذاتية وتنميتها هو الخيار الحكومي الأول على كافة الصعد.

[29] الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء السورية (سانا).

هذا وعند رصد حركة التجارة الخارجية نلاحظ تراجعاً حاداً في قيمة الصادرات السورية الإجمالية خلال فترة الحرب المفروضة حيث تراجعت من 1901 مليون دولار في الربع الأول من عام 2011 إلى 94.7 مليون دولار في الربع الأول من عام 2013 بنسبة تراجع إجمالية بلغت نحو 95% وهناك كذلك تراجع حاد بالمستوردات السورية الإجمالية حيث تراجعت من نحو 4115 مليون دولار في الربع الأول من عام 2011 إلى 818 مليون دولار في الربع الأول من عام 2013 بنسبة تراجع إجمالية بلغت 88%، وهذا يعود إلى الأوضاع الأمنية والعقوبات الاقتصادية المفروضة التي أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية، إضافة إلى سياسة التشديد التي انتهجتها المصارف العاملة إلى جانب تدهور عملية الإنتاج وارتفاع تكاليفها[30].

وبقي الميزان التجاري في حالة عجز نظراً لعدم قدرة الصادات السلعية على تغطية المستوردات السلعية والتي ترجع إلى الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الوطني وانخفاض مرونة المستوردات من السلع الوسيطة والاستثمارية.

وخلال عام 2013 أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية العديد من القرارات التي أسهمت في تخفيف وطأة العقوبات الجائرة عن المواطنين وقدمت حلولاً سريعة للعديد من المشكلات التي كانت تعتري واقع الاقتصاد وخصوصا الاستيراد والتصدير، مع ضرورة إيجاد أسواق تجارية بديلة من خلال توجيه بوصلة الشراكة التجارية نحو البلدان الشقيقة كالعراق ولبنان والأصدقاء كروسيا والصين والهند والبرازيل.

وأبرز قرارت وزارة الاقتصاد في هذا المجال كانت كما يلي:

- يسمح لكافة الصناعيين والحرفيين المنتسبين إلى الجمعية الحرفية للصياغة باستيراد مادة الذهب الخام ونصف الخام والذهب المصنع والمجوهرات الذهبية وغير الذهبية وذلك بموجب شهادة استيراد تمنح وفق الأنظمة النافذة.
- يستمر منع تصدير المواد والمنتجات المدرجة في القائمة السلبية وفق القرار 1553 تاريخ 2012/6/12.
- الموافقة للمؤسسة العامة للتجارة الخارجية على تخليص أدوية ولقاحات بموجب صورة عن الوثائق الأصلية وفق التعليمات رقم 10/2331 تاريخ 2012/12/20، وكذلك صدرت تعليمات أيضا ذات الرقم 10/315 تاريخ 2013/1/28 بشأن الموافقة لمستودعات الأدوية (قطاع خاص) على تخليص بضاعة الأدوية والمواد الأولية لصناعة الأدوية بموجب صورة عن الوثائق الأصلية.
- تسري على البضائع ذات المنشأ العربي الواردة إلى سورية من غير بلد المنشأ من إحدى الدول العربية أو المناطق الحرة ومن في حكمها الميزات والإعفاءات المنصوص عنها في أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفق القرار رقم 1579 تاريخ 2012/12/13.
- يسمح باستيراد كافة المواد والمنتجات ذات المنشأ والمصدر الإيراني من الفصل الجمركي/1/ ولغاية الفصل الجمركي /97/ من التعريفة المتناسقة HS تبعاً للقرار 604 تاريخ 2012/3/20.
- إيقاف العمل بقرار وزارة الاقتصاد رقم 212/عام 2013 حول استيراد البضائع من بلد المنشأ / الصين الشعبية/ ويعاد العمل بما كان معمول به قبل صدوره وفق القرار رقم 1513 تاريخ 2012/12/11.

[30] مجلة صادرات الصادرة عن هيئة تنمية الصادرات، العدد 14، 2014.

 السماح لجميع المستوردين والصناعيين باستيراد مادتي المازوت والفيول بمعرفتهم ومن مصادر متعددة وتسديد قيمتها بوسائلهم الخاصة حتى نهاية عام 2013 وذلك وفق القرارين 3 و1595/عام 2013.

 إصدار البدلات التي تتقاضاها المؤسسة العامة للمناطق الحرة بالدولار بقرار من وزير الاقتصاد ويتم استيفاء البدلات بالدولار أو ما يعادلها بالليرة السورية بالسعر الذي يحدده مصرف سورية المركزي وفق القرار 77 تاريخ 2013/2/28.

 ونتيجة الأوضاع الراهنة فقد تم تفويض مديريات الاقتصاد في المحافظات بمنح إجازات الاستيراد وتعديلها وتمديدها أو إلغائها والتصديق على شهادة المنشأ العائدة لمحافظة الرقة و حلب، كما تم تفويض مديرية الاقتصاد والتجارة والتجارة الخارجية في دمشق بمنح اجازات الاستيراد لمحافظة درعا ودير الزور، وكذلك تفويض مديرية الاقتصاد والتجارة والتجارة الخارجية في دمشق واللاذقية بمنح الإجازات لمحافظة ادلب وذلك تبعاً للتعليمات التالية: 10/1042 و 10/1045 و10/809 و10/321 لعام 2013.

 استيفاء بدل خدمة على منح إجازة استيراد بنسبة نصف بالألف من قيمة الإجازة على أن لا تزيد كحد أقصى عن 25 ألف ليرة سورية وفق التعليمات الصادرة رقم 10/3838 تاريخ 2013/9/17.

 تم تمديد العمل بالقرار 156 لعام 2013 حول السماح لجميع المستوردين بالوضع بالاستهلاك المحلي للسيارات الشاحنة المتواجدة في المناطق الحرة استثناء من شرط سنة الصنع لغاية 31-12-2013 والقرار 234 لعام 2013 حول الوضع بالاستهلاك المحلي لآليات الأشغال العامة المستعملة المتواجدة في المناطق الحرة السورية استثناء من شرط سنة الصنع لغاية 31-12-2013.

6-5 مسار السياسة الزراعية[31]

سعت الحكومة السورية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة للقطاع الزراعي من خلال متابعة سياستها الزراعية القائمة على اتخاذ جملة من الإجراءات والبرامج الكفيلة بالتخفيف من وطأة آثار الحرب المفروضة والوضع الراهن على القطاع الزراعي والنهوض به في سبيل توفير حاجات المواطنين من السلع والمنتجات الزراعية.

❖ الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي 2012-2013

وضعت الخطة الإنتاجية الزراعية لهذا الموسم بما يتماشى مع توجهات الخطة الخمسية الحادية عشرة، إذ يمكننا تلخيص أهداف الخطة الإنتاجية الزراعية لهذا الموسم بما يلي:

o تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية قدر المستطاع.

❖ تحقيق فوائض تصديرية للسلع الزراعية ذات الميزة النسبية.

❖ تحسين مستوى المعيشة للمنتجين الزراعيين.

❖ استدامة الموارد الطبيعية.

❖ تأمين حاجة القطاع الصناعي من المنتجات الزراعية.

[31] تمت الاستفادة من بعض المقالات المحررة من قبل المكتب الصحفي والمقالات الأخرى المنشورة على الموقع الالكتروني لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووكالة الأنباء السورية (سانا).

إلا أن الحرب المفروضة على القطر قد أثرت على تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية وخاصة زراعة المحاصيل الاستراتيجية (القمح) وحتى بعد تأمين مستلزمات الإنتاج لزراعة القمح فإن نسبة التنفيذ لم تتجاوز 77% بالموسم 2012-2013 مقابل نسبة التنفيذ في الموسم السابق 96%.

الجدول 5-11 المساحات المخططة والمنفذة للمحاصيل الرئيسية في الموسميين السابقين (هكتار).

المحصول	موسم 2011-2012		موسم 2012-2013	
	المساحة المخططة	المساحة المنفذة	المساحة المخططة	المساحة المنفذة
قمح	1666132	1602813	1709297	1314039
شعير	1497635	1132975	1467119	1229517
قطن	190489	168144	187495	-
شوندر سكري	24791	21647	25200	6988
البقوليات	298810	217164	294336	160420

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

وكذلك حددت الخطة الإنتاجية الزراعية التراكيب والنسب المحصولية للمحاصيل الاستراتيجية للموسم 2012-2013، كما يلي:

- محصول القمح المروي 64% من إجمالي دورة المروي، 25.3 % للشتوي ومن إجمالي دورة البعل.
- محصول الشوندر السكري 1.9% من إجمالي دورة المروي للشتوي.
- محصول القطن 14.4% من إجمالي دورة المروي للصيفي.

وتنفيذاً لأهداف الخطة الإنتاجية الزراعية قامت المؤسسة العامة لإكثار البذار بتأمين الكميات اللازمة من البذار على أن تكون في متناول الفلاحين خلال فترة تمويل كل منها وفق ما هو محدد في جدول الاحتياج المعمول به، وبالنسبة لتأمين الأسمدة تم وفقاً للقانون 25 عام 2012 ويقوم المصرف الزراعي التعاوني بتأمين الأسمدة اللازمة لتنفيذ بنود الخطة الزراعية وحسب المتاح منها.

❖ انطلاقاً من أهمية قطاع الثروة الحيوانية ودوره الفعال في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات الحيوانية ونتيجة تعدد وضخامة التشريعات والتعليمات الناظمة لقطاع الثروة الحيوانية والذي يؤدي أحياناً إلى حدوث تداخل في المهام وتشتت في المسؤوليات ما ينعكس سلباً على قطاع الثروة الحيوانية تأتي الحاجة إلى إيجاد إطار تشريعي شامل خاص بالقطاع الحيواني، لذا تم تشكيل لجنة فنية خاصة لإعداد مشروع قانون شامل خاص بالثروة الحيوانية لتوفير الغطاء القانوني لجميع النشاطات المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية ويضمن تطوير ودعم قطاع الثروة الحيوانية وكافة المؤسسات والجهات المعنية[32].

❖ ونظراً لأهمية قطاع الدواجن في تزويد المستهلك بالبروتين الحيواني عالي القيمة الغذائية والرخيص نسبياً بالمقارنة بأسعار المنتجات الحيوانية الأخرى (اللحوم الحمراء) وإسهامه في تشغيل الأيدي العاملة فقد انتهجت الحكومة السورية على مدى سنوات السياسة الحمائية للإنتاج المحلي من الإنتاج المستورد وتوفير كافة المستلزمات والظروف

[32] http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/275243

الموائمة للنهوض بهذا القطاع، وكنتيجة لظروف الحرب المفروضة الحالية تعرض عدد من المؤسسات والمنشات الزراعية للتخريب والدمار فتراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مما أسهم بدوره في رفع أسعار مستلزمات الإنتاج وبالضرورة أدى لارتفاع تكاليف الإنتاج، كل هذه العوامل قد أثرت سلبياً على تطور هذا القطاع الحيوي من خلال انخفاض الإنتاج والصادرات منه و خروج عدد من المربين من دائرة الإنتاج إضافة إلى ارتفاع في أسعار منتجات الدواجن من اللحم والبيض بالأسواق المحلية بشكل أثقل كاهل المستهلك السوري وجعلته يعمد إلى تقليل الاستهلاك منه بشكل يتناسب مع دخله لذا قامت الحكومة بتخفيف إجراءات الحماية المفروضة لمصلحة الإنتاج المحلي عبر اللجوء إلى استيراد لحم الفروج المجمد من الدول الصديقة (الفروج الإيراني) وطرحه عبر منافذ بيع القطاع العام بأسعار تناسب المستهلكين وتقل عن أسعار الفروج المنتج محلياً على الرغم من الحذر من تبعات هذه الخطوة على مستقبل هذا القطاع والعاملين فيه والحلقات التسويقية المستفيدة منه، ويلحظ هذا الإجراء كون المنتجات المستوردة تخضع لرقابة صحية صارمة من قبل الحكومة ووفق الشروط الفنية الصادرة عن وزارة الزراعة الخاصة باستيراد مادة الفروج المجمد تحديداً.

❖ بلغت قيمة القروض التي منحها مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشرقية أكثر من 8 ملايين ليرة سورية. إذ أن الصناديق الدوارة التي افتتحها المشروع بلغت 18 صندوقاً في 18 قرية في مختلف أنحاء محافظة الحسكة وبلغ عدد القروض الممنوحة 194 قرضاً من خلال هذه الصناديق.

إن الفعاليات التي ينفذها المشروع لا تقتصر على الصناديق الدوارة ومنح القروض، وإنما تشمل أيضاً افتتاح دورات لمختلف المهارات التي تحتاج إليها الأسرة الريفية، ومن الجدير ذكره أن مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشرقية انطلق في شهر نيسان من عالم 2008 مستهدفاً الأسر التي تعاني من الفقر من أجل تحسين المستوى المعيشي لتلك الأسر مع الحفاظ على الموارد الموجودة عبر النهج التشاركي من تمكين المجتمع المحلي وتحسين الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية والتمويل.

❖ ضمن إطار المساعي الحثيثة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي للتخفيف من الآثار السلبية التي يتعرض لها القطاع الزراعي بفعل العوامل المناخية والكوارث الطبيعية فقد أقر صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي (الصادر تبعاً للمرسوم التشريعي رقم/114/ لعام 2011) موازنته التقديرية لعام 2013 والتي بلغت 1.031 مليار ليرة على أن يوزع مبلغ 775.470 مليون ليرة منها لتعويض الفلاحين المتضررين في عام 2013 و1.475 مليوناً للتعويض على متضرري عام 2012 باعتبار أن هناك مبالغ أقرها الصندوق لبعض المتضررين في عام 2012 لم تسلم للمستفدين منها في المحافظات التي تعاني من توتر في الأوضاع الأمنية (لاسيما في محافظة حلب ومنطقة الغاب والرقة)، أما الجهات المستهدفة من هذه المبالغ فهي: المتضررين من مزارعي الزراعات الاستراتيجية (قمح ، قطن، شوندر سكري) بمبلغ 241 مليون ليرة، وخصص متضررو الأشجار المثمرة والزيتون بمبلغ 120 مليوناً، أما متضررو الزراعات المحمية فقد خُصصوا بمبلغ 35 مليون ليرة، ومربي الثروة الحيوانية المتضررين تم تخصيصهم بمبلغ 279.211 مليون ليرة، وتركز إدارة الصندوق على تحديد المناطق المتأثرة بالجفاف وجمع البيانات الحقلية والاستبيانات الأسرية الشهرية في مناطق البادية، علاوة على رصد الكوارث الطبيعية المؤثرة على الإنتاج الزراعي وتوثيقها بتقارير المراقبة الحقلية وتقييم حجم الأضرار وتقدير التعويضات المتوجبة.

وتشكل مصادر تمويل الصندوق من الاعتمادات المرصودة سنوياً في الموازنة العامة للدولة ومن الجهات والمؤسسات الحكومية الزراعية التالية: من قيمة المحاصيل المسلمة لمؤسسات الدولة - ومن صندوق دعم الإنتاج الزراعي - من المبالغ المحصلة من المخالفات المحولة إلى صندوق الخطة الزراعية – من قيمة غرامات مخالفات التعديات على أملاك الدولة وتعديات البادية – من معاملات تراخيص المنشآت الزراعية - من قيمة المنتجات الزراعية المصدرة أو المستوردة وتورد الأموال من هذه المصادر للصندوق سنوياً، إضافة إلى مساهمة الاتحاد العام للفلاحين عند إحداث الصندوق.

❖ بقي المصرف التعاوني الزراعي ولفترة طويلة هو المصدر الرئيسي للتمويل الزراعي في سورية، إلا أن هذا المصرف واجه العديد من الصعوبات التي حالت دون وصول تمويله إلى المناطق الريفية في سورية لكون فقراء الريف ما زالوا يعانون من عدم قدرتهم على توفير الضمانات التي يطلبها هذا المصرف، لذا حظي التمويل الريفي باهتمام كبير من قبل الحكومة السورية بوصفه أداة هامة في مواجهة الفقر في المناطق الريفية عن طريق تقديم أنواع مختلفة من التمويل الريفي.

وبناءً عليه فقد أصبح التمويل الصغير وسيلة فعالة للتخفيف من الفقر عبر تأسيس صناديق تمنح قروض لسكان الأرياف ليقومو بأنشطتهم الزراعية الخاصة المولدة للدخل وخاصة في مجال الثروة الحيوانية، حيث تم منح قروض صغيرة لمربي الثروة الحيوانية الفقراء عبر تأسيس صناديق تمويل ضمن مشروع تطوير الثروة الحيوانية في محافظتي الحسكة وطرطوس.

إذ يهدف الإقراض عبر هذه الصناديق إلى:

- العمل على مساعدة المستفيدين من خدمات الصندوق لتطوير أنشطتهم المولدة للدخل المتعلقة بالثروة الحيوانية.

- ترويج ونشر مفهوم التمويل الصغير وفق أفضل الممارسات والمعايير المعتمدة التي تنسجم مع ثقافة المجتمع المحلي.

- تعزيز مشاركة المرأة ومساهمتها الفعالة في الصندوق لتمكينها اقتصادياً واجتماعياً.

أما تأسيس الصناديق فيستند إلى النقاط التالية:

- يبدأ تأسيس الصندوق بتقديم طلب خطي من قبل أهالي القرية الراغبين بتأسيسه إلى إدارة المشروع.

- يجب ألا يقل عدد المساهمين في كل صندوق عن 100 مساهم 30٪ منهم نساء.

- يحق لكل مساهم أن يشترك بسهم واحد وحتى 20 سهماً (باعتبار قيمة السهم الواحد 1000 ل.س).

- بعد موافقة المشروع على تأسيس الصندوق يتم تقديم قائمة بأسماء المساهمين بالصندوق مع بيان مقدار مساهمة كل منهم برأس المال.

- يمر الصندوق الذي تم تأسيسه بفترة اختبار مدتها 6 أشهر ويعمل بإدارة لجنة ثلاثية من المجتمع المحلي.

علاوة على أنه ضمن إطار مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية الهادف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأبناء الريف من خلال تقديم قروض تمكنهم من إنشاء مشاريع مولدة للدخل وذلك بعد تأسيس صناديق التمويل الصغير في القرى التابعة للمحافظات الشمالية الشرقية وفق منهجية التنمية التشاركية وذلك بمساهمة مئة شخص من القرية بسهم واحد على الأقل (قيمه السهم الواحد 500 ليرة) ليتم بعد ذلك تشكيل لجنة الإقراض لتكون صلة وصل

بين إدارة المشروع والمجتمع المحلي لتبدأ بعدها الدورة الاقراضية في القرية من مبالغ المساهمين، علماً أن عدد قروض صناديق التمويل الصغير بلغت في هذه المنطقة 467 قرضاً بقيمة 20 مليون ليرة بنسبة سداد قدرها 98%.

❖ تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الزراعة ووزارة البيئة في إطار المحافظة على استدامة الموارد الزراعية والتكامل المزرعي الحيواني والنباتي واستخدام المخلفات الحيوانية لتأمين الاحتياجات المنزلية من الغاز الحيوي، حيث أن برنامج إنتاج الغاز الحيوي من المخلفات الحيوانية يستهدف مئة قرية ضمن مشروع التنمية الريفية بالمنطقة الشمالية الشرقية، ويعد هذا البرنامج من البرامج الهامة من جهة حماية البيئة من الانبعاثات الضارة، ومن جهة توفر الطاقة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك يعمل على تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الريفي.

❖ انطلاق مشروع خدمة معلومات السوق على الشبكة الإلكترونية الذي أطلقته مديرية التسويق الزراعي التابعة لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي والذي يعمل على توفير البيانات الدقيقة واللحظية للأسعار ومستوى العرض والطلب في السوق المحلية وحركة الصادرات والواردات في المنافذ الحدودية والكميات الواردة للأسواق والصادرة منها.

ومن النتائج الايجابية لهذا المشروع هو الحصول على المعلومة اللازمة بالسرعة والدقة المطلوبة، الأمر الذي يحقق كفاءة للعملية التسويقية من جهة توفير السلع بالسعر المناسب ويحد من تقلبات الأسعار ويساهم في تتبع حركة التجارة الزراعية ورسم السياسات والاستراتيجيات التسويقية الداخلية والخارجية، علماً أن هذا المشروع ليس إلا انطلاقة لاستكمال الربط الشبكي بين الوزارة ومديرياتها ومؤسساتها في المحافظات.

❖ وضمن إطار ترسيخ مفهوم الإرشاد الزراعي وسياسته التي تتبناها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع مديرية الإرشاد الزراعي عبر عدة أدوات وبرامج إرشادية فعالة مثل الوحدات الإرشادية الداعمة ومدارس المزارعين الحقلية والأيام الحقلية، تم التوسع في إعداد مدارس المزارعين الحقلية خاصة بعد النتائج الإيجابية التي تركتها في أكثر من محافظة وعلى صعيد أكثر من محصول زراعي، والاتجاه نحو الفصل بين العمل الخدمي والإرشادي في الوحدة الإرشادية وتوجيه عمل الوحدة نحو الجانب الإرشادي.

ومن الخطط المستقبلية لمديرية الإرشاد الزراعي إنشاء شعبة الإعلام بالوحدات الإرشادية لتفعيل مساهمتها في ترجمة البرامج الإرشادية والترويج لاستخدام التقنيات الحديثة.

❖ واستمراراً لسياسة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي التي تتبناها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في خططها وتحت عنوان الدعم الذكي دون المساس بقيمة الدعم الحكومي المقدم للمحاصيل الإستراتيجية (القمح ـ القطن ـ الشوندر السكري) من صندوق الدعم الزراعي المستمر في دعمه[33] وفي إطار دعم الحكومة لمزارعي القطن تم تحديد سعر شراء القطن من الفلاحين بمبلغ قدره 100 ليرة سورية للكغ ووافقت رئاسة مجلس الوزراء على تحمل المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان تكاليف نقل محصول القطن لموسم عام 2013 وذلك لمحافظتي دير الزور والرقة حصراً إلى محالج المنطقة، كما تم تحديد سعر مبيع مادة الشعير العلفي بمبلغ 20 ألف ليرة للطن الواحد استناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية وتخفيض سعر مبيع الكيلو غرام الواحد من بذار القمح للموسم الزراعي 2013-2014 ليصبح سعر كيلو بذارالقمح الطري 33 ليرة والقمح القاسي 35 ليرة شريطة أن يتم الدفع نقداً.

[33] علماً إن إجمالي المبلغ الذي تم تخصيصه من الخزينة العامة للدولة لصالح مديرية صندوق الدعم الزراعي في عام 2013 بلغ 2 مليار ليرة (رقم تأشيري).

وعلاوة على أن المؤسسة العامة للأعلاف تقدم المواد العلفية لمربي الثروة الحيوانية بأسعار مدعومة وتعمل على التدخل ايجابياً لتأمين استقرار أسعارها، حيث قامت المؤسسة خلال عام 2013 بفتح عدة دورات علفية لمربي الأغنام و الماعز بمعدل 80 كغ للرأس الواحد من مختلف المواد العلفية كما قدمت 400 كغ للرأس الواحد من الأبقار إضافة للدورات العلفية لكافة أنواع الثروة الحيوانية الأخرى، وبلغت كمية مبيعات المؤسسة العامة للأعلاف حتى نهاية عام 2013 حوالي 425 ألف طن من مختلف المواد العلفية موزعة على كافة أنواع الثروة الحيوانية .

❖ إقرار آلية جديدة لجهة الإقراض ضمن المشروع الوطني للتحول للري الحديث وفق مايلي:

يقدم المستفيد طلب التحول إلى الري الحديث إلى فرع مديرية المشروع المختص مرفقاً بمستند الاستثمار (إما بيان قيد عقاري بالنسبة للمالك - أو عقد إيجار مصدق أصولاً ومقترن بموافقة مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالنسبة لمستأجري أراضي الدولة - أو عقد مزارعة مصدق أصولاً - أو بيان انتفاع من مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي) ومرفق ببيان مساحة في حال عدم تدوين المساحة على مستند الاستثمار والمصدر المائي أيضاً، إضافة إلى تقديم دراسة خاصة بالشبكة متضمنة مخطط كروكي أو تنفيذي لموقع المشروع يرسم حدوده وموقعة والمنطقة العائد لها ومخطط الشبكة والمساحة المروية المطلوب تنفيذها وفق الخطة وجدول بالكميات والمواصفات بالنسبة للتجهيزات ومصدرها والقيمة التقديرية شريطة أن تكون من معامل مرخصة أو مستوردة معتمدة للعمل مع المشروع الوطني للري الحديث وتحتوي على بطاقة البيان وخاضعة للاختبارات وفق المواصفات القياسية المعتمدة، ثم تحول الطلبات المعتمدة من فرع المشروع في المحافظة إلى فرع المصرف الزراعي المختص، وبعدها يقوم فرع المصرف المختص بتدقيق الوثائق المرافقة والتحقق من صحتها، ولاحقاً يتم تنظيم طلب وطلب الضمانات الكافية من المستفيد حسب الأتي:

ثم ينظم فرع المصرف المختص عقد الاستقراض بعد استكمال إجراءات منح القرض ويعلم فرع المديرية والشركة المعتمدة للتنفيذ للبدء بتركيب شبكة الري، وفي المرحلة الأخيرة بعد تركيب الشبكة من قبل الجهة المنفذة يتم تنظيم الكشف الفني من قبل المديرية فرع المشروع في المحافظة بحضور ممثل المصرف و ممثل الشركة ويتم إصدار قرار المنح اللازم حسب الأصول بالكلفة الحقيقية وإبلاغه ويتم صرف القرض إلى الجهة المنفذة بموجب الكشوف الفنية المعتمدة حسب مراحل التنفيذ الفعلية استناداً للخطة الزراعية و قرار المنح الذي يحدد فيه نسبة المساهمة،علماً أن القروض تخضع إلى نظام متابعة استثمار القروض المعمول به لدى المصرف الزراعي التعاوني وفي حال تسديد مبلغ القرض كاملاً قبل انتهاء مدته البالغة 10 أو 20 سنة.

ومن الجدير ذكره أن المشروع الوطني للتحول للري الحديث يهدف إلى تحويل مساحة 1.2 مليون هكتار من الطرق الري التقليدية إلى طرق الري الحديث وذلك للحفاظ على الثروة المائية ورفع كفاءة الري والتوفير في استهلاك المياه بنسبة 35-50% مقارنة بطرق الري التقليدي وتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع إنتاجية وحدة المساحة إضافة لتحسين نوعية الإنتاج وتحسين الدخل السنوي.

❖ بعد التنبه إلى الأضرار الناجمة عن سوء استخدام المبيدات الزراعية على البيئة والصحة العامة وأهمية التعامل مع مواد طبيعيّة صديقة للبيئة بدلاً من المواد الكيماوية المؤذية، اتجهت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إلى الاهتمام بإرساء دعائم الزراعة العضوية في سورية وذلك بصدور المرسوم التشريعي رقم 12 للعام 2012 الذي شكل بدوره الإستراتيجية الوطنية للإنتاج العضوي في سورية التي تعبر عن مجموع الأهداف والضوابط التنظيمية وبرنامج النشاطات وتمويل الأولويات للإنتاج العضوي في الجمهورية العربية السورية، كما تم دعوة كافة الجهات والشركات

العاملة في مجال الإنتاج العضوي إلى المبادرة لترخيص نشاطها أصولاً ليصبح عملها واستثمارها في هذا المجال قانونياً، إذ تقدم طلبات منح شهادات الإنتاج العضوي مع الوثائق والمستندات المطلوبة إلى مديرية مكتب الإنتاج العضوي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

- وفق القرار رقم 114تاريخ 2013/3/11 تم منع تصدير أي نوع من الأخشاب والأحطاب الخام غير المصنعة والفحم ودق الفحم من كافة البنود الجمركية حتى نهاية عام 2013.

- الاستمرار بالسماح لكافة المصدرين بتصدير جلود الغنم والماعز بمرحلة الوايت بلو او كرست لنهاية عام 2013 وفق القرار رقم 128 تاريخ 2013/3/20، والسماح لكافة المصدرين بتصدير جلود الغنم والماعز بمرحلة البيلكس.

- السماح للمؤسسة العامة للتجارة الخارجية باستيراد 25000 طن من الفروج المجمد لنهاية عام 2013.

- تبعاً للقرار 224 تاريخ 5/13/ 2013 تم السماح بتصدير ذكور الأغنام وذكور الماعز الجبلي حصرا بحيث لا يتجاوز العدد المسموح تصديره 200 ألف راس لغاية نهاية شهر11عام 2013.

- تبعاً للقرار 199 تاريخ 2013/4/15 تم وقف تصدير صيصان البياض وبيض التفريخ حتى نهاية عام 2013.

- تبعاً للقرار 459 تاريخ 2013/10/1 تم السماح لكافة المستوردين باستيراد مادة (العدس- الحمص- الفول- البازلاء) من مشتملات البند الجمركي (0713) وذلك من كافة الدول ولنهاية 2013.

- تبعاً للقرار 458 تاريخ 2013/10/1 المتضمن إعفاء كافة المستوردين لمادة بيض التفريخ لأمهات البياض من الحصول على إجازة استيراد.

- تبعاً للقرار 457 تاريخ 2013/10/1 القاضي بالسماح باستيراد مادة العسل الطبيعي من كافة الدول صدر استثناء من أحكام المنع لمدة موسم واحد وحتى تاريخ 2013/3/31.

- تبعاً للقرار 374 تاريخ 2013/8/13 تم وقف تصدير كافة أنواع الخضروات وتمديده بالقرار لنهاية 2013 وفق القرار 417 تاريخ 2013/9/12.

- تبعاً للقرار 331 بتاريخ 2013/7/18 تم السماح لكافة المستوردين باستيراد زيت القطن من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- تبعاً للقرار 290 تاريخ 2013/6/23 وقرار التمديد رقم 541 تاريخ 2013/11/12 فقد تم منع استيراد المياه الطبيعية والمعدنية المعبأ ذات مصدر الينابيع الطبيعية من البندين (2202-2201) من كافة الدول ولغاية نهاية عام 2013.

- إلغاء فرض الضميمة على مستوردات القطر من مادتي الذرة الصفراء والشعير حتى تاريخ 2013/9/1 وفقاً للقرار 462 تاريخ 2013/10/2.

- تبعاً للقرار 560 تاريخ 2013/11/24 تم إعفاء كافة المستوردين لمادة بيض التفريخ لأمهات الفروج من الحصول إجازة الاستيراد.

أهم النتائج

- بعد مضي حوالي ثلاث سنوات لا زالت الحرب المفروضة على سورية وآثارها السلبية تستنزف الموارد الوطنية وتكبد الاقتصاد السوري خسائر اقتصادية، وتراجع الناتج المحلي بين العامين 2010 و2012 بنسبة 25%.
- حددت الحكومة السورية أدواتها فيما يخص السياسة النقدية بقصد التأثير على مقدار النقد والائتمان وتوفره متحكماً بحجم الكتلة النقدية الضرورية ورقابته عليها، مع التحلي بالمرونة لجهة ترتيب الأولويات حسب الظروف والتقلبات الاقتصادية والسياسية السائدة .
- نتيجة الحرب المفروضة انخفضت قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي ووصلت إلى مستويات قياسية كما تراجع التعامل بالليرة السورية وازداد الطلب على القطع الأجنبي من قبل الأفراد بدافع المضاربة والاكتناز.
- انتهجت الحكومة السورية سياسة إصلاح النظام الضريبي من خلال التوجه نحو أتمتته ليصبح أكثر دقة وشفافية وأكثر سهولة لدى تعامل المواطن معه والغاء التقدير الشخصي لموظفي الدوائر المالية مع العمل المستمر لمكافحة التهرب الضريبي والتراكم الضريبي.
- ألقت الحرب المفروضة الحالية ظلالها على حركة الإقراض والتمويل فتباطأت عملية الإقراض والتسليف بقرار حكومي حفاظاً على سيولة المصارف العامة في حدودها الطبيعية.
- أثرت الحرب المفروضة الحالية على المناخ الاستثماري وعلى حجم الاستثمارات في سورية انخفض عدد مشاريع الاستثمار المشمولة بقوانين الاستثمار في سورية.
- لتلافي الاختلال في التوازن بين ما هو معروض ومتوفر من السلع والبضائع التي يحتاجها المواطنيين والطلب عليها، قامت الحكومة السورية بالتوجه نحو أسواق خارجية بديلة في دول صديقة.
- سعت الحكومة السورية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة للقطاع الزراعي من خلال متابعة سياستها الزراعية القائمة على اتخاذ جملة من الإجراءات والبرامج الكفيلة بالتخفيف من وطأة الحرب المفروضة على القطاع الزراعي والنهوض به في سبيل توفير حاجات المواطنيين من السلع والمنتجات الزراعية .
- أثرت الحرب المفروضة الراهنة على تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية وخاصة زراعة المحاصيل الاستراتيجية (القمح) حيث بلغت نسبة تنفيذ زراعة القمح 77% بالموسم 2012-2013 مقابل 96% في الموسم السابق.

الفصل السادس - واقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسورية

1-6 مقدمة

لم يعد يخفى على أحد حجم المشاكل والأضرار الكبيرة التي تنتج من إستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية الكيميائية المصدر في الإنتاج الزراعي والتي تنعكس سلباً بشكل مباشر أو غير مباشر على صحة الإنسان من خلال الآثار المتبقية في الأغذية من خضار وفواكه وحتى المصنع منها والتي تسبب العديد من المشاكل الصحية بسبب تراكمها في الجسم مع مرور الوقت هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة من تلوث ماء وتربة وما إلى ذلك .

لذلك أصبحت أهمية سلامة الغذاء تتزايد يوما بعد يوم لدى المستهلك مما أدى إلى تغير مناخ التجارة الدولية وتزايد الطلب في الأسواق العالمية بالحصول على منتج زراعي آمن ونظيف، مما ساهم في خلق جو مناسب للتوسع في الزراعة العضوية، وقد أدى الطلب على المنتجات العضوية على مستوى العالم إلى خلق فرص جديدة للدول النامية للتصدير لذلك بدأت العديد من البلدان النامية الاستفادة من أسواق التصدير المربحة للمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة والذي من المتوقع أن يكون الطلب على المنتجات العضوية الطازجة فيها أكبر من الإنتاج مما يستلزم اللجوء إلى الإستيراد لتلبية طلب المستهلكين.

1-1-6 مفهوم الزراعة العضوية

ظهرت في السنوات الأخيرة في العالم عدة جهات مختصة بالأغذية العضوية وهي التي تحدد الأغذية العضوية من خلال تمييزها بعبارة (غذاء عضوي "حقيقي") تبعاً لقواعد ومعايير عالمية صارمة للزراعة العضوية تستمد أسسها من هيئة دستور الغذاء العالمية (المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومن الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية (IFOAM)[34]، فحسب (IFOMA) تعرف الزراعة العضوية بأنها "نظام مقاربة متكامل مبني على مجموعة من العمليات ينتج عنها نظام أحيائي بيئي مستدام، غذاء آمن، تغذية جيدة، احترام لحقوق ورفاه الحيوان والعدالة الإجتماعية". أما هيئة الدستور الغذائي (Codex)[35] فتعرف الزراعة العضوية على أنها "نظام لإدارة الإنتاج يعنى بتعزيز وتحسين النظام الصحي البيئي الأحيائي والذي يشمل الدورات الأحيائية والنشاط الأحيائي للتربة".

ويعرف المجلس القومي للمعايير العضوية الأمريكية (NOSP) الزراعة العضوية على أنها "نظام إدارة إنتاج إيكولوجي يشجع على التنوع الحيوي والدورات الأحيائية ونشاط التربة الحيوي وهي تعتمد على عدم استخدام المدخلات من خارج

[34] International Federation of Organic Agricultural Movements، هيئة عالمية غير حكومية، تأسست عام 1972 ويتبعها حالياً أكثر من حوالي (750) منظمة موزعة على أكثر من 100 بلد في العالم.

[35] Codex Alimentarius Commission، وهي المفوضية التي وضعت المعايير والإرشادات والتوصيات المتعلقة بسلامة المواد الغذائية والتي تشمل (المواد المضافة للمواد الغذائية، أدوية الطب البيطري، مخلفات ومبيدات الآفات، طرق تحليل وأخذ العينات بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالممارسات الصحية.

المزرعة والتركيز على نظام الإدارة الذي يحافظ ويحفز التوازن الإيكولوجي"، بينما تعرف وزارة الزراعة الأمريكية الزراعة العضوية بأنها "نظام إنتاج يقوم على تجنب واستبعاد استخدام الأسمدة الصناعية والمبيدات ومحفزات النمو".

من خلال التعاريف المتعددة لهذه الزراعة نلاحظ أنها تجمع على أن الزراعة العضوية هي نظام زراعي يهدف إلى التنمية المستدامة التي تعتمد على استخدام الموارد الطبيعية في الزراعة بدلاً من استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات وهرمونات النمو وهي ليست عملية مهتمة بالسلعة وحدها بل بكامل النظام المستخدم لإنتاج وتداول المنتج.

إلا أن الزراعة العضوية لا تعني بذات الوقت العودة إلى الطرق التقليدية السابقة التي لا يزال العديد منها قائماً حتى يومنا هذا بل يتم الاعتماد على الأفضل منها وإضافة المعارف العلمية الحديثة إليها للوصول إلى زراعة عضوية بالمعنى الحقيقي، كما أنه ليس معنى أن يكون المزارع ناجحاً في الزراعة العضوية أن تكون المزارع خالية من كل حشرة أو آفة وأن كل شيئ يظهر في الارض خارج الزراعة الأساسية الموجودة من أعشاب هي ضارة ويجب مكافحتها من خلال الرش الكيميائي الصناعي، لأن الهدف الأساسي من الزراعة العضوية ليس القضاء على جميع الآفات والأعشاب الضارة بل الإحتفاظ بها إلى مستوى مقبول والإستفادة منها قدر الإمكان.

وتتشابه الزراعة العضوية في العديد من دول العالم مع كثير من الأنشطة الزراعية المماثلة لها والتي ظهرت في مراحل مختلفة مثل: الزراعة الحيوية (Biological)، البيئية (Ecologica)، الحيوية الحركية (Bio-Dynamic)، الطبيعية (Natural) وكلها مصطلحات تتطابق مع الزراعة العضوية.

6-1-2 مبادئ الزراعة العضوية

تعتمد الزراعة العضوية على المبادئ الأساسية الأربعة المتعارف عليها دولياً والتي تم تحديدها من قبل الفيدرالية العالمية لحركة الزراعة العضوية (IFOMA) وهي مبدأ الصحة والبيئة والعدل والرعاية أي أنها نظام بيئي متكامل تقوم على مبادئ أخلاقية تؤدي إلى فعل ملموس في الحفاظ على الموارد المتاحة وديمومتها، لذلك يجب أن تؤخذ هذه المبادئ بشكل كامل.

- مبدأ الصحة

يؤكد على وجوب استدامة الزراعة العضوية التي تؤثر بشكل إيجابي على صحة التربة والإنسان والحيوان. ويشير هذا المبدأ إلى أن صحة الأفراد والمجتمعات لا يمكن فصلها عن صحة الأنظمة البيئية، فالتربة الصحية تنتج محاصيل صحية تنعكس على صحة الإنسان والحيوان وتساهم في صناعة الأغذية الصحية، ومن هنا يجب الابتعاد عن استخدام الأسمدة والمبيدات والأدوية البيطرية والمواد المضافة التي قد يكون لها آثار سلبية على الصحة العامة.

- مبدأ البيئة

يؤكد هذا المبدأ على وجوب ارتكاز الزراعة العضوية على الدورات الطبيعية والأنظمة البيئية الحية للعمل على تحقيق استدامة البيئة، ويمكن من خلال علم البيئة معرفة الأسلوب الأمثل لإنتاج الغذاء، فالبيئة بالنسبة للمحاصيل الزراعية تعني التربة الحية وللحيوانات تعني النظام البيئي للمزرعة أما بالنسبة للأسماك فهي البيئة المائية.

كما يؤكد هذا المبدأ على ضرورة العمل على مجموعة من الأولويات البيئية والتي تتلخص بالنقاط التالية:

- التكييف مع الظروف والمقاييس المحلية.

- تخفيض كمية مدخلات الإنتاج المستخدمة من خلال إعادة تدويرها.
- الإدارة الفعالة للطاقة والمواد للمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين نوعية البيئة.
- تحقيق التوازن البيئي من خلال تصميم أنظمة المزارع والحفاظ على التنوع الجيني والزراعي والموطن الأصلي للكائنات.

- حماية البيئة العامة بما فيها من مسطحات خضراء، المناخ، مواطن الكائنات والتنوع الحيوي، والماء والهواء من قبل كامل الحلقة العاملة في الزراعة العضوية من منتجين ومصنعين ومسوقين ومستهلكين للمنتجات العضوية.

- مبدأ العدالة

يؤكد هذا المبدأ على العدل فيما يتعلق بالبيئة العامة وفرص العمل، التي تتجسد من خلال:

- المساواة والتسليم بأن الكون هو مشترك سواء بين الناس أو بين الناس والكائنات الحية الأخرى.
- الإنصاف على جميع المستويات ولجميع الأطراف سواء أكانوا مزارعين أو عمال أو مصنعين أو تجار أو مستهلكين.
- الإحترام من خلال منح كل من يعمل في هذا المجال الحياة الكريمة وخفض مستوى الفقر وتوفير الغذاء الكاف وذو النوعية الجيدة. كما يؤكد هذا المبدأ على أن تعيش الحيوانات في ظروف تتلاءم مع طبيعتها الجسمانية وسلوكها الطبيعي وحالتها الفسيولوجية.
- التأكيد على وجود أنظمة شفافة وعادلة مرتبطة بالاحتياجات البيئية فيما يخص الإنتاج والتوزيع والتجارة.

- مبدأ العناية

يؤكد هذا المبدأ على إدارة الزراعة العضوية بشكل وقائي ومسؤول من أجل المحافظة على البيئة والصحة للأجيال القادمة، كما يؤكد على مراجعة التقنيات الحديثة والطرق المستخدمة بالفعل من أجل تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاج للعاملين في الزراعة العضوية ولكن ليس على حساب تعريض الصحة والحياة للخطر، لذلك يجب على الزراعة العضوية أن تمنع مخاطر كبيرة من خلال تبنيها للتقنيات الملائمة ورفضها للتقنيات غير المقبولة مثل هندسة الجينات، كما يجب أن تعكس القرارات المتخذة القيم والاحتياجات لجميع من قد يتأثر بها وذلك من خلال الشفافية والقنوات المشتركة.

2-6 الأهداف العامة للزراعة العضوية

تم وضع الأهداف الأساسية للزراعة العضوية من قبل IFOAM في عام 1992والتي تضمنت:

- المحافظة على صحة الإنسان والكائنات الحية.
- التفاعل في بناء وتعزيز طرق الحياة مع جميع النظم والدورات الطبيعية.
- استخدام الموارد المتجددة قدر الإمكان في أنظمة الزراعة المحلية المنظمة.
- تقليل جميع أشكال التلوث الذي قد ينجم عن الممارسات الزراعية.
- المحافظة على البيئة، مع مراعاة التأثير البيئي والبعد الاجتماعي للنظام الزراعي المتبع.
- الحصول على منتج ذات جودة عالية خالية من كافة آثار الأسمدة والمبيدات الحشرية وبكميات كافية.

- تشجيع وتعزيز الدورات البيولوجية داخل النظام الزراعي وهذا يشمل الكائنات الحية الدقيقة والحياة البرية النباتية والحيوانية داخل التربة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات وتطوير النظام البيئي المائي والحفاظ عليه.
- تأمين شروط التوازن في الزراعة بين الإنتاج النباتي والحيواني والحفاظ على التنوع الأحيائي وتشجيعه وذلك عن طريق استخدام أنظمة إنتاج مستدامة وحماية الحياة البرية.
- توفير الظروف المناسبة لجميع المواشي والدواجن كي تمارس نشاطها الطبيعي مع الإهتمام المطلوب بالجوانب الأساسية لسلوكها الفطري.
- التقليل إلى أدنى حد من جميع أشكال التلوث.

3-6 أسباب التوجه نحو الزراعة العضوية في العالم

هناك مجموعة من الأسباب تساهم في التوجه نحو الزراعة العضوية والتي يمكن تلخيصها حسب منظمة (HDRA)[36] بما يلي:

- تزايد الطلب العالمي على هذه الزراعة على المدى الطويل لما لها من فوائد على صحة الناس والبيئة وزيادة خصوبة التربة على المدى الطويل.
- مكافحة الآفات والأمراض دون الإضرار بالبيئة.
- ضمان بقاء المياه نظيفة وآمنة.
- استخدام الموارد الموجودة فعلياً بالمزرعة (بمعنى نظام مغلق) والتي تجعل المزارع بحاجة لمال أقل لشراء المدخلات الزراعية.
- إنتاج أغذية وأعلاف صحية ومنتجات غذائية ذات جودة عالية.
- احتياجها إلى المدخلات الزراعية يعتبر أقل من الزراعات الأخرى.
- حصول المزارع على أسعار أعلى مما يحقق له الربح.
- تحقيق فوائد بيئية وحياة صحية أفضل للأشخاص.
- الحصول على الإعانات الحكومية لدعم هذه الزراعة كما هو حاصل في الإتحاد الأوروبي الذي يقوم بتقديم إعانات بغرض الحد من تلوث المياه الجوفية.

4-6 الأثر البيئي للزراعة العضوية

تعتبر الزراعة العضوية إحدى وسائل الوقاية المهمة لتقليل تلوث البيئة والمحافظة على الصحة العامة، هذا بالإضافة إلى منافعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية حيث إن الإخلال بالتوازن الطبيعي والبيئي أدى إلى ظهور بعض الإمراض مثل جنون البقر وأنفلونزا الطيور والخنازير .

وضمن هذا السياق فقد حاولت العديد من الدراسات المقارنة بين الأثر البيئي لنظم الزراعة العضوية والتقليدية حيث أظهرت بمجملها أن الزراعة العضوية أقل ضرراً على البيئة للأسباب التالية:

[36] أكبر منظمة تهتم بالزراعة العضوية في أوروبا.

- أن المزارع العضوية لاتستهلك ولا تطلق مركبات المبيدات في البيئة والتي يمكن أن يضر بعضها بالتربة والمياه والحياة البرية والمائية المحلية بالرغم من أنه يجب ملاحظة أن المبيدات العضوية مازالت لديها القدرة الكامنة لتكون مضرة بالبيئة مثل المبيدات المصنعة.
- تحافظ المزارع العضوية بشكل أفضل من المزارع التقليدية على النظم البيئية المختلفة لعائلات النباتات والحشرات بالإضافة إلى الحيوانات.
- تقلل الزراعة العضوية من استخدام الطاقة غير المتجددة من خلال خفض الاحتياجات من الكيماويات الزراعية (حيث تتطلب هذه إنتاج كميات كبيرة من الوقود).
- تساهم الزراعة العضوية في تنظيف البيئة من المخلفات بإعادة تدويرها وتحويل مخلفات المحاصيل لأعلاف بعد معالجتها، بالإضافة إلى تصنيع الكومبوست الطبيعي للتسميد الأخضر.
- زيادة إنتاجية وحدة المساحة نتيجة خصوبة التربة على المدى الطويل للاعتماد على التسميد العضوي والحيوي دون الكيماوي مما يؤدي الي زيادة حيوية التربة.
- الحد من تلوث المياه السطحية والجوفية والهواء وازدياد الوعي البيئي لدي المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

لذلك أصبحت الدعوة نحو الزراعة العضوية مطلباً ضرورياً من قبل الجميع لحماية البيئة من التلوث ورفع مستوى الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً لتحقيق المنافسة في الأسواق الخارجية.

5-6 دور الزراعة العضوية في عملية التنمية

يمكن للزراعة العضوية أن تلعب دوراً مهماً في تخفيف معوقات التنمية من خلال عدة محاور أهمها:

- الأمن الغذائي الذي يمكن أن يساهم في سد الفجوة الغذائية التي برزت بوضوح على مستوى الدول العربية عموماً لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية ، بالإضافة إلى زيادة دخل العاملين فيها من مزارعين ومنتجين، كما تنعكس نظم الزراعة العضوية على صحة العاملين فيها عن طريق تخفيف الأخطار الكمياوية وبقايا الهرمونات وتخفيف إنتشار الأوبئة في الثروة الحيوانية. ومن الجدير ذكره أن المنتجات الغذائية العضوية المتوافقة مع معايير السلامة العضوية تعتبر في الدول المتقدمة إحدى ركائز خدمات الوقاية الصحية في المجتمع والذي يشكل البعد الرابع من أبعاد الأمن الغذائي "سلامة الغذاء".
- دعم التنمية الريفية والتي تشكل محور رئيسي في عملية النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل وزيادة تنمية معارف وقدرات المزارعين وعائلاتهم عبر الإرشاد والتدريب المناسب لكيفية استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بكفاءة واستدامتها، هذا بالإضافة إلى تشجيع تصنيع المنتجات الزراعية العضوية ذات الفرص التسويقية العالية والعائدية المرتفعة، بالإضافة لذلك تساهم الزراعة العضوية في تطوير وزيادة مشاركة المرأة الريفية في الأعمال الزراعية والصناعية كما تساهم برفع مستويات الإنتاج والدخل الزراعي نتيجة الاستغلال الأمثل لطاقات القوى العاملة بالريف.
- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الإقتصادية من خلال استخدام الأساليب المزرعية العضوية والتوسع الأفقي وتنويع التركيب المحصولي وتشجيع الصادرات وزيادة الدخل.
- تحسين القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية حيث يسهم تطبيق النظم الزراعة العضوية في استدامة الموارد الطبيعية عبر الاستخدام البيئي السليم وترشيد استخدام الموارد الزراعية خاصة المياه والأراضي وبالتالي تحقيق استدامة في

التنمية الزراعية من خلال مجموعة من العوامل كالحد من التصحر وترشيد الإستخدام الجائر للموارد غير المتجددة، إحداث تكامل نباتي وحيواني، حماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث وسوء الاستخدام والإفراط، إعادة استخدام مياه الصرف بشكل علمي ومرشد إلى ما هنالك من عوامل تساهم في رفع القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية واستدامتها.

6-6 بعض المفاهيم الأساسية المرافقة للزراعة العضوية

6-6-1 المقاييس

تعرف المقاييس بشكل عام على أنها "اتفاقيات موثقة تحتوي على تفاصيل فنية أو معايير دقيقة يتم استعمالها باستمرار كقواعد أو تعليمات أو تعاريف، لضمان أن المواد أو المنتجات أو العمليات التصنيعية أو الخدمات تتلاءم مع الهدف المنشود" أما المقاييس التي تتعلق بالمنتجات الغذائية العضوية فهي مقاييس إنتاج و/أو تصنيع تصف أو تفرض أو تسمح أو تمنع إجراءات ومواد معينة، بالإضافة إلى أنها مقاييس لمنح الشهادات وبطاقات البيان. وتجدر الإشارة إلى أن المقاييس اليوم هي لغة التعامل التجاري أو الخدمي التي يقودها ويوجهها السوق، ويمكن تقسيم المقاييس الى نوعين:

مقاييس دولية (طوعية) وهي نوعان:

- عامة: مثل المقاييس الصادرة عن لجنة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وهي بمثابة توجيهات وإرشادات دولية حول إنتاج وتصنيع الأغذية العضوية ومنحها شهادة المطابقة وتسويقها، وتهدف إلى إرشاد المنتجين وحماية المستهلكين من التضليل والغش، وتعد بمثابة الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب أن تتوفر عند الإنتاج ليكون المنتج أو الخدمة عضوية بالمستوى المطلوب.
- خاصة: تمثل المعايير الأساسية الخاصة بالإنتاج والتصنيع العضوي (IBS) التي أصدرها الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية IFOAM ويتم مراجعتها باستمرار وخاصة بالنسبة للمواد المسموح استخدامها في مستلزمات الإنتاج وإجراءات التفتيش والمراقبة ومنح الشهادات.

مقاييس قطرية إلزامية

تمثلها القوانين الصادرة على مستوى كل دولة أو مجموعة دول لتنظيم قطاع الزراعة العضوية والتي تتضمن مقاييس إلزامية للإنتاج والتصنيع والتسويق والاستيراد، بحيث يتوجب على كل شركة تعمل في هذا القطاع الالتزام بها، ومن أشهر المعايير القطرية والأقليمية على مستوى العالم هو المعيار الخاص بالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والتي سوف نأتي على ذكرها لاحقاً.

6-6-2 التفتيش ومنح الشهادات (المصادقة)

هما الوسيلاتان اللتان تضمنان تطبيق المقاييس، ويعرف التفتيش بأنه "زيارة للموقع للتحقق من أن الأداء لأي عملية ضمن سلسلة الإنتاج وصولاً إلى التصنيع والتخزين والتداول وما إلى ذلك يتوافق مع المقاييس الخاصة لبرنامج منح الشهادة أو المصادقة". والمفتش أو جهة التفتيش تقوم عادة بتفتيش المزرعة أو الشركة أو المصنع بالإضافة إلى تدقيق الوثائق والسجلات ذات الصلة[37].

---

[37] يستخدم في التجارة عادة مصطلح المراقبة للإشارة إلى التفتيش ووكالة التفتيش أو جهة المراقبة للإشارة إلى جهة التفتيش.

أما فيما يخص منح الشهادات أو المصادقة عليها فهي "الإجراء الذي يقوم بموجبه طرف ثالث بإعطاء ضمان خطي يظهر تطابق المنتج أو العملية أو الخدمة مع مقاييس محددة، وبالتالي فإن المنتجات الغذائية العضوية التي تم المصادقة عليها هي منتجات تم التحقق من إنتاجها وفقاً لمقاييس مخصصة للإنتاج والتصنيع العضوي التي تم وضعها من قبل الدولة المستوردة أو من قبلها نفسها وهي بالتالي تربط كافة الجهات المسؤولة ضمن السلسلة من منتجين وتجار ومستهلكين مع بعضهم لضمان جودة وسلامة المنتج، وهذا يعني أن عملية الإنتاج هي التي تخضع للمقاييس وهي المقصودة عند استخدام كلمة "عضوي" وليس المنتج بحد ذاته، فمثلاً يمكن أن نرى على بطاقة البيان عبارة "زيتون من زراعة عضوية" (بمعنى أن مراحل الزراعة لم تكن وفق المعاييرالعضوية 100%) وليس "زيتون عضوي" (بمعنى أن المنتج المعتمد تم إنتاجه وتخزينه ومناولته وتسويقه وفقا للمواصفات (المعايير) الفنية الدقيقة والمعتمدة لإعتبارها عضوية من جهاز مسؤول عن إصدار الشهادات)

طريقة عرض المنتجات العضوية المصادق عليها في الأسواق العالمية



يتم في الدول النامية وفي أغلب الأحيان المصادقة على المنتجات المعدة للتصدير من قبل جهات مصادقة قادمة من الدول المستوردة ويمكن أن يكون هذا عامل مساعد للمصدر حيث أن بعض شعارات جهات المصادقة هذه معروفة وموثوقة من قبل المستهلكين في هذه الجهات، مما يعطي المنتج ميزة تجارية في تلك الأسواق المصدر لها، بالمقابل فإن المشكلة الأساسية لهذا النوع من المصادقة هو التكلفة المرتفعة، خصوصاً عندما يحتاج المفتشون للمجيء من بلد جهة المصادقة، لذلك يتم الاعتماد في أغلب الأحيان على المفتشين العضويين المحليين وهناك العديد من جهات المصادقة الدولية التي لها فروع محلية في الدول النامية مثل ECOCERT، IMC، OCIA، BCS-OKO، وفي حال عدم تواجد فروع محلية في بلد ما يمكن إرسال فريق لتنفيذ مهمة التفتيش وأحياناً المصادقة من فرع إقليمي في بلد مجاور.

6-6-3 الاعتماد

"هو الإجراء الذي تقوم بموجبه جهة أو سلطة مختصة بتقييم ومنح اعتراف رسمي بأن برنامج المصادقة أو منح الشهادات ينسجم مع مقاييس الجهة المختصة" فعلى المستوى الدولي مثلاً تعتمد "الخدمة الدولية للاعتماد العضوي IOAS"[38] أجهزة إصدار الشهادات وفق معايير الاعتماد الصادرة عن الـ IFOAM.

[38] International Organic Accreditation Service

4-6-6 بطاقة البيانات

لاتشتري المنتج قبل أن تقرأ التعليمات على بطاقة البيان



تلعب بطاقة البيان أو العلامة دور الدليل بالنسبة للمستهلك وإن الغرض الرئيسي من نظام وضع بطاقة البيان أو العلامة على المنتج العضوي هي للتأكد من أن المنتجات التي يتم وصفها بأنها عضوية قد تم إنتاجها وفقاً لمجموعة من متطلبات معينة أو ما يعادلها وتحمل البطاقة اسم الجهاز المسؤول عن إصدار شهادة الاعتماد، والمعايير التي استوفاها المنتج، على سبيل المثال فإن التشريع 2007/843 في الإتحاد الأوروبي ينص على أنه يسمح فقط بوضع بطاقة الزراعة العضوية على المنتج (أو في الإعلان) الذي استوفى إنتاجه المتطلبات المطلوبة ويلبي متطلبات تجهيز المنشأة بموجب التشريع المذكور، ويحظر وضع البطاقات أوالعلامات المضللة للمستهلك مثل Bio وEco وكذلك الأمر في كندا، حيث ينص التشريع على أن استخدام كلمة الحيوية والبيولوجية والإيكولوجية أو كلمة عضوي في بطاقة بيان المنتج أو في الإعلان تعني أن المنتج تم إنتاجه وفق معايير إنتاج المنتج العضوي.

فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة، معظم الدول تؤكد على أن 95% من مكونات المنتج المصنع يجب أن تكون عضوية من أجل أن يوصف المنتج بأنه عضوي على بطاقة البيان، كما هو الحال في اليابان، ومع ذلك هناك بعض الخلافات الوضحة بين الدول فيما يخص هذا ففي الولايات المتحدة الأمريكية، فقط المنتجات الخام والمصنعة التي تحتوي على 100% مكونات عضوية ممكن أن يكتب على بطاقة بيانها "100% منتج عضوي"، أما المنتجات التي تم إنتاجها من مكونات بنسبة 95% عضوية فتوصف ببطاقة البيان بالـ "عضوي" وإذا شكلت المكونات العضوية على الأقل 75% فتوصف بأنها منتجة من مكونات عضوية.

أما في الإتحاد الأوروبي فيتم التميز بين:

- منتجات غير مصنعة، حيث يسمح فقط للمنتجات الزراعية أن يوضع على بطاقة بيانها أو الإعلان عنها كمنتج عضوي إذا كان كامل المنتج قد تم إنتاجه وفقاً للمتطلبات العضوية المقررة.
- المنتجات المصنعة ذات المكونات المتعددة، يجب أن يكون 95% من المكونات الزراعية منتجة عضوياً حتى يتم كتابة "عضوي" على السلع المباعة.

من هنا نرى أهمية بطاقات البيان للدول والشروط المحددة والصارمة أحياناً لها بالرغم من تشابه البعض منها في تعزيز بناء الثقة بين المنتج والمستهلك محلياً وخارجياً .

7-6 أهم التشريعات والقوانين التى تحكم الزراعة العضوية في العالم

1-7-6 القانون الأوروبي المنظم للزراعة العضوية EEC – 2092 /91

يعد هذا القانون من أشهر القوانين التي تنظم عملية إنتاج وتداول المنتجات العضوية، صدر في 24 حزيران من العام 1991 وتم نشره في (الجريدة الرسمية للإتحاد الأوروبي) كما تم إصدار العديد من التعديلات منذ إصداره حتى الآن إلا أن التعديل الأهم والذي شمله بالكامل هو التعديل الذي صدر في 28 حزيران من العام 2007 وبناءً عليه تم تغير رقم القانون من 91/2092 الى EC 2007/834 حيث أصبح تطبيقه إلزامياً اعتبارا من الأول من كانون الثاني من العام 2009 وينظم هذا القانون القانون عملية إنتاج وتداول المنتجات العضوية الغذائية بداية من:

1. الأرض التي سوف يتم زراعة المحاصيل بها بحيث يكون اختيارها بناءً على :

- بعدها عن مصادر التلوث المختلفه
- وجود فترة تحول للأرض[39] وهي الفترة اللازمة للتخلص من متبقيات الكيماويات التي كانت تستخدم بها قبل البدء في تطبيق نظم الزراعة العضوية وهي (36 شهر) كحد أدنى في حالة المحاصيل المعمرة مثل أشجار الفاكهه و24 شهر كحد أدنى في حالة المحاصيل الموسمية كما أنه قد لا يكون هناك فترة تحول في حالة الأرض البكر والتي لم تزرع من قبل أو بقيت لمدة ثلاثة سنوات علي الأقل دون تطبيق أي معاملات كيماوية عليها خارج ماهو مذكور في الملحق 2 من القانون الأوروبي.

2. اعتماد مراحل الإنتاج في المزرعة على نظام مغلق قدر الإمكان بحيث يتم تقليل المدخلات التي يتم إستخدامها من خارج المزرعة بداية من البذور والشتول والتي يفضل إنتاجها ضمن المزرعة بالإضافة إلى التسميد والذي يفضل أن يكون عضوياً ومجهزاً بالمزرعة من خلال إستخدام المخلفات الحيوانية والنباتية الخاصة بالمزرعة .
3. تجنب حدوث تلوث المنتجات العضوية خلال مرحلة التجهيز والتعبئة بأي كيماويات أو حدوث خلط بين المنتجات العضوية والمنتجات التقليدية بالإضافة لعدم استخدام أي إضافات أثناء عملية التجهيز والتعبئة للمنتج خارج الملحق 2 (Annex II) من القانون الأوروبي.

2-7-6 القانون الامريكي الوطني للزراعة العضوية (NOP)

يحكم هذا القانون العمليات الخاصة بالإنتاج والتداول للمنتجات العضوية في الولايات المتحدة الأمريكية والمنتجات المصدرة للسوق الأمريكي ويعتبر قريب الشبه من القانون الأوروبي[40] إلا أنه يأخذ في الإعتبار عدة أمور منها أمان المنتج من الناحية الميكروبيولوجية والناحية الكيماوية بالإضافة إلى نظام جودة الإدارة من جهة ومن جهة أخرى فإن فترة التحول بالنسبة لكل من المحاصيل المعمرة والمحاصيل الموسمية هي 36 شهر على السواء، كما أنه يعبر عن المنتج العضوي في بطاقة التمييز بـ" 100% عضوي" وليس بـ "عضوي " فقط ، كما أن أسلوب استخدام السماد العضوي يأخذ أهمية خاصة من حيث طريقة طمر السماد العضوي ومدة فترة ما قبل جمع المحصول في حالة استخدام

---

[39] خلال فترة التحول تطبق نظم الزراعة العضوية بالكامل ولكن لا يتم وضع بطاقة تميز "منتج عضوي" على المنتج النهائي إلا أنه من الممكن وضع بطاقة تميز "منتج في مرحلة التحول" بعد مرور 12 شهر من تطبيق نظام الزراعة العضوية.

[40] national Organic program

سماد عضوي طازج في التسميد، كما يعتمد على وصف كامل ودقيق لكل الخطوات التي سوف يتم اتباعها في الإنتاج والتجهيز والتعبئة للمنتج قبل البدء في *عملية* التطبيق الفعلي لمتطلبات قانون الزراعة العضوية.

3-7-6 قانون الزراعة العضوية الياباني (JAS)

تم إصدار هذا القانون من قبل وزارة الزراعة والغابات والأسماك اليابانية في 20 كانون الثاني من العام 2000 ودخل حيز التنفيذ في نيسان من العام التالي[41]، ينظم القانون إنتاج وتداول المنتجات العضوية والتي يتم إنتاجها في اليابان أو تصديرها الى الأسواق اليابانية وهو قانون قريب الشبه من القانون الأمريكي NOP والأوروبيEEC 2092/91 إلا أنه أكثر تقدماً عن نظام جودة الإدارة في القانون الأمريكي، كما يتحمل مسؤولية تطبيق متطلبات القانون JAS المنتج والمصدر من خلال عمل دليل التصنيف Grading Manual والذي يوضح عملية تصنيف المنتج Grading JAS وفقا لقانون الزراعة العضوية الياباني، كما يحتم تعيين فريق مؤهل يقوم بالتفتيش الداخلي على المنتج خلال مراحل الإنتاج والتجهيز والتعبئة للتأكد من إتمام كافة الخطوات ودقة تنفيذها قبل وضع علامة تميز المنتج العضوي وفقا للقانون الياباني.

عموماً هناك درجة كبيرة من التشابه فيما بين مقاييس الزراعة العضوية المختلفة نظراً لأنها مشتقة من توجيهات IFOAM للإنتاج العضوي، وجميعها تتضمن الإلزام باستخدام الطرق التي تساهم بالمحافظة على خصوبة التربة وتحسينها، كما أنها تمنع استخدام المدخلات الصناعية وتسمح بالمدخلات الطبيعية.

كما ينظم عموماً قانون الزراعة العضوية في الدول استخدام كلمة عضوي أو المصطلحات المتعلقة بذلك، بعض التشريعات تتضمن الرسم التخطيطي (علامة أو شعار) للدلالة على أن المنتج عضوي واستخدام مثل هذه العلامات ممكن أن يكون طوعي أو إلزامي، هذا وبالإضافة إلى العلامات العامة يطلب بعض المنتجين أو هيئات منح الشهادة العضوية وجود علاماتهم الخاصة على بطاقة البيان وتشمل بصماتهم الخاصة.

أظهرت نتائج المسح الإحصائي (FIBL) حول قواعد وتشريعات الزراعة العضوية المطبقة في العالم للعام 2011 أن عدد الدول التي تطبق المعايير العضوية بشكل كامل في العالم ارتفع إلى 86 دولة بالإضافة إلى 26 دولة في مرحلة عملية صياغة التشريع، إلا أن الحدث الأبرز للعام 2012 كان التقدم المفاجئ بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بالإتفاق المبرم فيما بينهم بالاعتراف المتبادل للمعايير العضوية وأنظمة المراقبة (مع بعض الاستثناءات)، حيث دخل الاتفاق حيز التنفيذ في تموز 2012 من كلا الطرفين، مع مراجعة جداول الاستيراد للمنتجات العضوية الأوروبية والتوصل إلى جدول جديد.

تسمح هذه الاتفاقية للمنتجات العضوية الحاصلة على شهادة معتمدة من الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية أن تباع في دول أو مناطق أخر بدون أي تفتيش إضافي أو شهادة مصادقة أخرى، هذا و يعترف الإتحاد الأوروبي بهيئات إصدار الشهادات أو التي تسمى قائمة البلد الثالث او "مباشرة".

في العام 2010 أدى العمل المتواصل من خلال مشروع منفذ من قبل المنظمات الثلاث IFOAMومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) لخلق ما يسمى بالأهداف المشتركة ومتطلبات

---

41 Japanese Agricultural Standard

معايير العضوية (COROS)[42]، ويمكن للمعايير المتكافئة مع هذا المعيار أن تندرج ضمن عائلة المعايير في IFOAMوالتي طورت كعمل مشترك لنظام ضمان العضوية OGS[43] وسوق المنتجات العضوية العالمية GOMA[44] في منظمة IFOAM وذلك لبيان ماهو المنتج المصنف عضوياً وما هو غير ذلك من أجل تقديم نظام عضوي موحد في العالم وإعطاء العلامات التجارية للمنتجات.

هذا وقد ارتفع العدد الإجمالي لهيئات التصديق في العالم من 549 إلى 576 هيئة في العام 2011 ويقع معظمها في الإتحاد الأوروبي وجنوب كوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا والهند والصين، ولأول مرة يتواجد في منطقة آسيا جهات تمنح الشهادة العضوية أكثر من المنطقة الأوروبية.

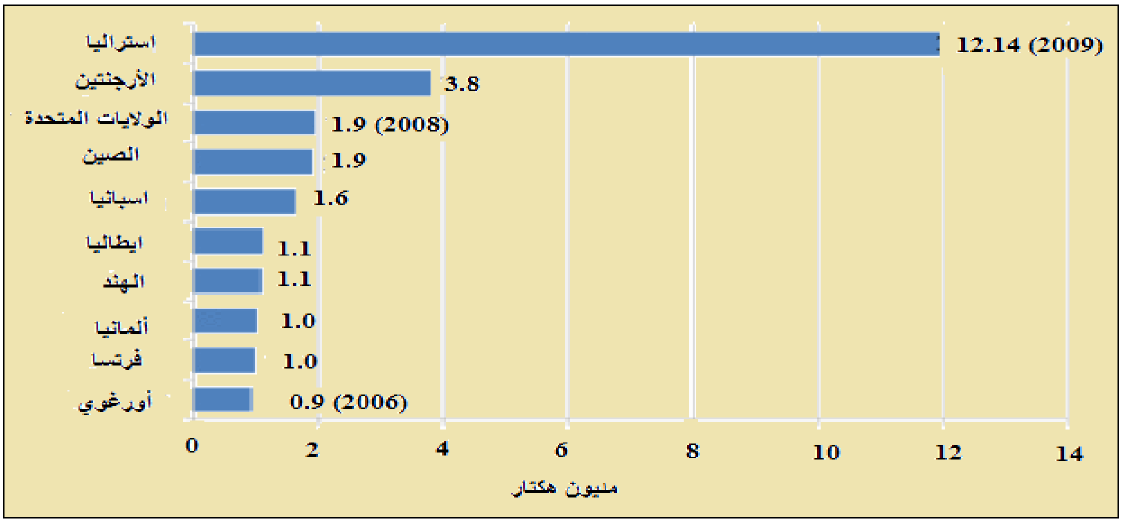
8-6 تطور الزراعة العضوية في العالم

أصبحت أهمية الزراعة العضوية تتزايد في قطاع الزراعة في العديد من البلدان المتقدمة، بغض النظر عن مرحلة نموها، حيث أظهر المسح الأخير الذي أجراه معهد أبحاث الزراعة العضوية في سويسرا FiBL والإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية IFOAM حتى نهاية العام 2011 والذي شمل 162 دولة (160 في العام 2010) تزايداً في مساحة الأراضي الزراعية العضوية بما فيها الأراضي التي تم تحويلها خلال الفترة 1999- 2011 حول العالم من 11 مليون هكتار إلى 37.2 مليون هكتار(تضم أكثر من 600 ألف مزرعة) موزعة حسب المسح إلى 12.2 مليون هكتار في قارة أوقيانوسيا وتشكل (33%) من الأرض الزراعية العضوية في العالم، تليها أوربا 10.6 مليون هكتار (29%)، ثم أمريكا اللاتينية 6.9 مليون هكتار (18.4%)، آسيا 3.7 مليون هكتار (10%)، أمريكا الجنوبية 2.8 مليون هكتار (7.5%) وأخيراً أفريقيا 1.1 مليون هكتار (3%).

تبلغ حالياً نسبة المساحة المزروعة عضوياً في العالم نحو 0.9% من الأراضي الزراعية ويتركز حوالي ثلثها في الدول النامية والتي تبلغ حوالي 12.5 مليون هكتار وتشكل أكثر من 80% (1.5 مليون مزارع) من المنتجين والأسواق الواعدة (الناشئة) وتحتل أوستراليا على مستوى الدول في العالم المرتبة الأولى من حيث مساحة الأراض الزراعية العضوية وتبلغ 12.14 مليون هكتار وتشكل حوالي 19% من مساحتها المزروعة (إحصائيات العام 2009)، يليها الأرجنتين 3.8 مليون هكتار ثم الولايات المتحدة الأمريكية 1.9 مليون هكتار(2008). يبين المخطط 1 ترتيب الدول من حيث المساحة المزروعة، وتشكل المساحة المزروعة عضوياً في أكثر من عشرة دول أوروبية أكثر من 10% من أراضيها المزروعة.

42 Common Objectives and Requirements of Organic Standards
43 OrganicGuarantee System
44 Global Organic Market Access

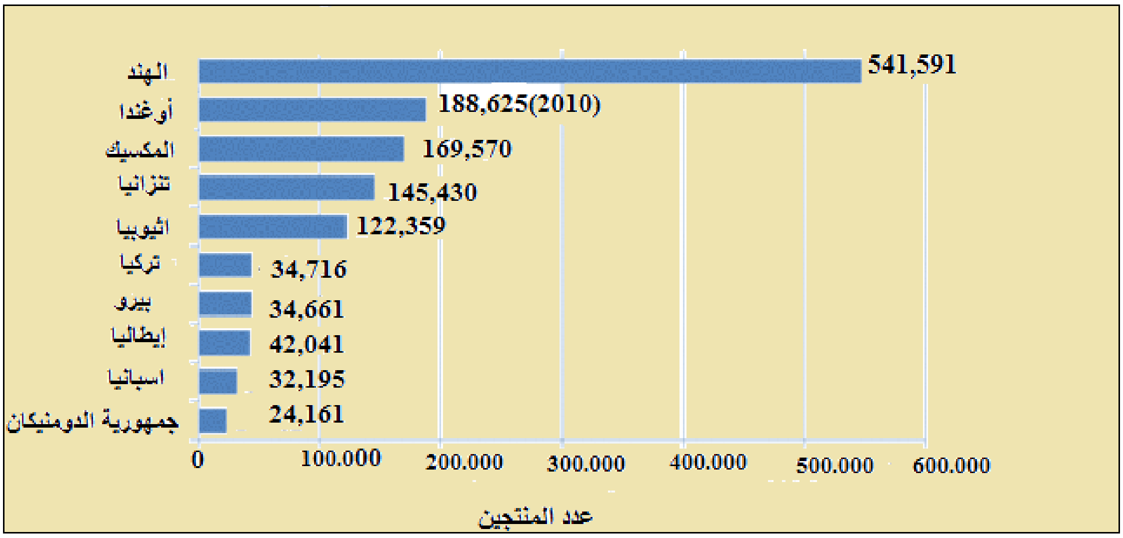
الشكل 6-1 الدول العشرة الأولى من حيث المساحة الزراعية العضوية في العالم للعام 2011.



المصدر: الحصر العالمي IFOAM- FIBA –AMI بالاعتماد على مصادر البيانات المحلية للبلد، 2013.

أما بالنسبة للمنتجين العضويين فقد ارتفع العدد بشكل طفيف على مستوى العالم من 1.6 في العام 2010 إلى 1.8 في العام 2011 وهذا يدل على زيادة الطلب على المنتجات العضوية في الأسواق العالمية ويتركز حوالي 34% منهم في آسيا يليها إفريقيا 30% ثم أوروبا 16%، وتحتل الهند المرتبة الأولى من حيث تواجد أغلب المنتجين العضويين فيها حيث ارتفع عدد المزارعين من 400 ألف مزارع في العام 2010 إلى 548 ألف مزارع في العام 2011 تلتها أوغندا (189 ألف مزارع) بزيادة بسيطة عن العدد في العام 2010 (188.6 ألف مزارع) وأخيراً المكسيك (170 ألف مزارع) بينما كانت أقل في العام 2010 (168 الف مزارع).

الشكل 6-2 الدول العشرة الأوائل من حيث عدد المنتجين العضويين في العالم، 2011.



المصدر: الحصر العالمي IFOAM- FIBA –AM I بالاعتماد على مصادر البيانات المحلية للبلد، 2013.

شكلت نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة العضوية في العالم حوالي 17%، وبزيادة أخيرة تبلغ 7% خلال العام 2010، وتشكل مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الدائمة تقريباً حوالي 7% من الأراضي الزراعية العضوية أي ما يعادل 2.6 مليون هكتار والتي بقيت ثابتة بالمقارنة مع بيانات المسح الإحصائي السابق، وأهم هذه المحاصيل هي البن

حيث استمر بتشكيل خمس مساحة الأراضي الزراعية العضوية (0.6 مليون هكتار) ، والزيتون (0.5 مليون هكتار)، ثم المكسرات (0.3 مليون هكتار) وأخيراً الكاكاو(0.2 مليون هكتار).

6-8-1 السوق العالمية للمنتجات العضوية

بالرغم من الانخفاض الطفيف للاقتصاد العالمي فإن المبيعات العالمية للمنتجات العضوية ازدادت، حيث وصلت قيمة المبيعات للعام 2011 إلى 63 مليار دولار بينما كانت 59 مليار دولار في العام 2010 (حسب تقديرات شركة الرقابة على الزراعة العضوية على مستوى العالم)[45].هذا وقد اتسعت سوق المنتجات العضوية على مستوى العالم بحدود 170% عما كانت عليه في العام 2000، حيث تزايد الطلب على هذه المنتجات بشكل رئيسي في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا والتي امتصت أسواقها حوالي 90% من المبيعات العالمية، أما الإنتاج الرئيسي للمنتجات العضوية بغرض التصدير فيتركز في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، علماً بأن قطاع الغذاء العضوي في بعض الدول يعتمد بشكل كامل على التصدير.

أما على مستوى البلد الواحد فقد شكلت الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا مجتمعةً السوق الأكبر لاستهلاك المنتجات العضوية في العام 2011، وقد وحظيت الولايات المتحدة بالمرتبة الأولى، أما فيما يخص حصة الفرد من الاستهلاك للمنتجات العضوية فقد كانت الأعلى في سويسرا والدانمرك ولوكسمبورغ.

وبلغت قيمة المبيعات للمنتجات العضوية في اوروبا في العام 2011 تقريباً 21.5 مليار يورو بزيادة قدرها 9% عن العام 2010، وكانت الحصة الأكبر لألمانيا حيث وصلت قيمة مبيعاتها إلى 6.5 مليار يورو تلتها فرنسا بحوالي 3.8 مليار يورو ثم المملكة المتحدة بحوالي 1.9 مليار يورو.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان الوجهة التصديرية الرئيسية للصادرات العضوية من أمريكا اللاتينية وتشكل حوالي 85 % من إجمالي صادراتها العضوية، وأهم هذه الصادرات هي الكاكاو والموز القهوة والكينوا (quinoa).

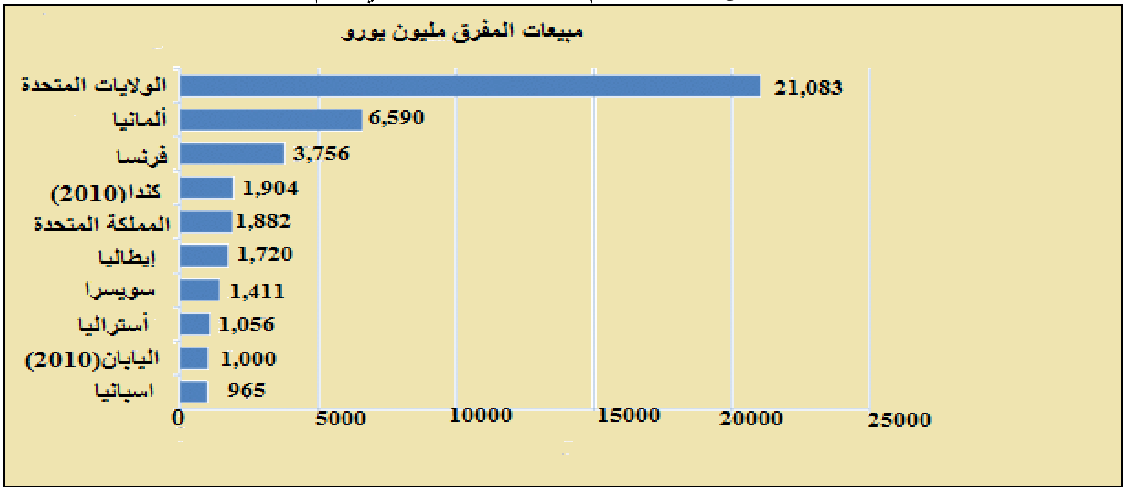
أما فيما يخص الصناعات الغذائية العضوية فقد نمت نتيجة خيارات وعي المستهلكين بمعدل 9.5%، حيث بلغت قيمة المبيعات الولايات المتحدة حوالي 31.5 مليار دولار في العام2011، وشكلت المشروبات والغذاء 29.22 مليار دولار منها (حسب المسح الصناعي لرابطة التجارة العضوية)[46] في العام2012.

---

[45] هي شركة أبحاث واستشارات وتدريب متخصصة تركز على الزراعة العضوية العالمية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية.

[46] Organic Trade Association's (OTAs)

الشكل 6-3 يبين الدول العشرة الأولى من حيث حجم الأسواق للغذاء العضوي للعام 2011.



المصدر: الحصر العالمي IFOAM- FIBA –AM I بالاعتماد على مصادر البيانات المحلية للبلد، 2013.

6-9 تطور الزراعة العضوية العربية

6-9-1 مقدمة

بالرغم من نمو الزراعة العضوية في الدول العربية المحدود إلا ان بعض الدول العربية عرفت الزراعة العضوية مبكراً وأهمها مصر، تونس، المغرب، المملكة العربية السعودية، لبنان وغيرها.

وقد أصدرت هذه الدول "معايير وضوابط" لنشاط الزراعة العضوية فيها والتي يجب أن يتبعها كل القائمين بعمليات الإنتاج والتجهيز والتداول للمنتجات العضوية والتي تلبي متطلبات الأسواق المحلية والأسواق الخارجية، وتعتبر تونس أول دولة عربية يعترف الإتحاد الأوروبي بقانون الزراعة العضوية فيها منذ عام 2009 بحيث يسهل تصدير المنتجات الزراعية العضوية من تونس إلى أي دولة في الإتحاد الأوروبي، وتحتل المرتبة 27 عالمياً، والمرتبة الثانية إفريقياً، والأولى عربياً في هذا المجال.

وتعتبر كلٌ من تونس وسوريا والمغرب من الدول العشر الأوائل في زراعة الزيتون العضوي على المستوى العالمي، أما مصر فهي المنتج الأكبر للقطن العضوي في الوطن العربي، كما يعتبر المغرب من الدول العشر الأولى في العالم في إنتاج المنتجات الطبيعية العضوية بما يمثله من منتجات الغابات والمراعي والنباتات البرية الطبية والعطرية، وتشكل تونس والسعودية والإمارات ومصر أكبر مساحات إنتاج للنخيل العضوي على مستوى العالم والوطن العربي.

6-9-2 تطور الزراعة العضوية على مستوى الدول العربية

لقد بدأت الزراعة في الوطن العربي في الثمانينات بالرغم من وجود المعوقات التشريعية والتنظيمية، ويعود الفضل الأساسي في إنتشارها إلى الجمعيات الأهلية وغير الحكومية والجهود الفردية لبعض المنتجين، والبداية كانت من **مصر** في الثمانينات، باستثمار مساحة 63 هكتار من الأعشاب الطبية العضوية ثم تلتها زراعة مجموعة من الخضار مثل البطاطا والبصل والثوم والخيار والفليفلة إلا أنه لايوجد في مصرحتى الآن قانون للزراعة العضوية[47] ولكن هناك قوانين تسمى "القوانين المنظمة للزراعة العضوية"، وتقوم مؤسسات التفتيش والاعتماد باتباع قانون السوق الأوروبية

[47] لايزال تحت الدراسة ومن ثم العرض على الجهات التشريعية.

EEC 2092/91، وكذلك قانون الولايات المتحدة الامريكية (NOP) في عمليات التسجيل والتفتيش وإعطاء الشهادات للعمليات العضوية.

أما في **المغرب** فقد بدأت هذه الزراعة في أوائل التسعينات بزراعة الحمضيات والزيتون في مراكش وتم التركيز على إنتاج القطن العضوي بالإضافة إلى بعض الخضار والفواكه وتم تصدير الخضار من المغرب لأول مرة في العام 1992.

في **لبنان**، انتشرت هذه الزراعة بفضل القطاع الخاص ومبادرات المنظمات الأهلية وغير الحكومية وقد بدأت في أوائل تسعينات القرن الماضي من قبل كبار المزارعين ورجال الأعمال الذين استطاعوا الحصول على شهادات السلامة العضوية للتصدير إلى الأسواق الأوروبية، وأهم المحاصيل العضوية المنتجة هي الفاكهة وخاصة الحمضيات وكذلك الزيتون والخضار والحبوب، إلا أن البداية الفعلية كانت بين عامي 2001 و2002 من خلال المشروع المقدم بين الجامعة الأمريكية ووزارة الزراعة اللبنانية ومجلس الإنماء والإعمار من أجل الحفاظ على البيئة ونشر ثقافة الزراعة البيولوجية عبر خلق آلية عمل وتسويق سميت بالسلة الصحية "Healthy Basket" ووضعت وزارة الزراعة اللبنانية الإطار التنظيمي لقطاع الإنتاج العضوي، وتقوم بأعمال المراقبة وإصدار الشهادات في لبنان شركتان رائدتان في هذا المجال هما شركة IMC Lebanon وشركة LibanCert وتعمل هاتان الشركتان وفق الموصفات اللبنانية والمواصفات العالمية، ويمكن للمزارع من خلال هذه الشهادة تصدير منتجه إلى الأسواق الأوروبية، هذا وتسعى وزارة الزراعة اللبنانية الى تطوير ودعم قطاع الزراعة العضوية منذ العام 2002 من خلال إصدار القرارت التي تنظيم الزراعة العضوية، بالإضافة إلى الدعم المباشر المقدم للمنتجيين العضويين مثل المشاركة في معارض محلية ودولية وتوزيع مصائد ومدخلات عضوية.....إلخ.

في **السعودية** لم تكن الزراعة العضوية موجودة بشكل رسمي قبل العام 2005 وكانت المنتجات العضوية المتواجدة في الأسواق قبل ذلك تستورد بشكل عام من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وقد بدأ الإنتاج العضوي في العام 2000 بشكل بسيط من خلال شركتين خاصتين هما: الشركة الوطنية للتنمية الزراعية والخالدية وتعتبران اليوم من الشركات الرائدة في الإنتاج العضوي والمشغلين الأساسيين لهذه الزراعة في السعودية، وفي العام 2005 وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقية للتعاون مع المؤسسة الألمانية "GIZ" للتعاون الفني فى مجال الزراعة العضوية حيث تشمل الاتفاقية الضوابط والتشريعات والمواصفات القياسية للزراعة العضوية إضافة إلى تدريب الكوادر في المملكة، وخلال السبع سنوات الماضية قام المشروع من خلال مراحله الثلاث بتحويل الزراعة العضوية إلى واقع ملموس في المملكة، ففي العام 2011 قامت إدارة الزراعة العضوية باعتماد جهات التوثيق لتنفيذ التفتيش على المزارع بناءٍ على المعايير العضوية السعودية وتوثيق المنتجين العضويين وتعتبر كلاً من إيكو سيرت، بي سي أي، سيريز،كوا ، توثيق، ون سيرت من أهم شركات الإعتماد في المملكة اليوم، أما عن أهم المحاصيل العضوية في المملكة فهي الخضار والحبوب والتمور والأعلاف والفواكه، وفي العام 2011، تم إطلاق شعار المنتج العضوي وشعار المدخلات العضوية وفي العام 2012 بدأت حملات التوعية الوطنية العامة بشكل كبير في شوارع المملكة من قبل الجمعية السعودية للزراعة العضوية (SOFA) ومع ذلك لازال سوق المنتجات العضوية صغيراً ومجزئاً وفي أحيان كثيرة يعتمد على الجهد الفردي.

صورة لحملات التوعية للمنتج العضوي في شوارع السعودية.



أما **تونس** والتي تحتل المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 27 عالميًّا، والثانية إفريقياً في مجال الزراعة العضوية حسب التصنيف العالمي، فقد انطلقت حركات الزراعة البيولوجية فيها خلال الثمانينات بمبادرات خاصة وعرفت نمواً بطيئاً إلى حدود الفترة 1997-1998، وفي نيسان 1999 صدر القانون الوطني رقم 30 المتعلق بالزراعة العضوية وتلاه عدد من القوانين والمراسيم ذات الصلة. في نهاية العام 2005 تبلور الإطار التنظيمي الوطني الكامل لهذه الزراعة مما أدى إلى وضع إستراتيجية وطنية ترتكزعلى عدّة نواحي وهي: القوانين، البحث، التكوين، الإرشاد، التنظيم، الهيكلية ونظام الدعم مما ساهم بشكل فعال التنمية والنهوض بالقطاع حيث تم إنشاء الإدارة العامة للزراعة العضوية (DGAB) في نيسان 2010 بقرار رئاسي وأصبحت الإدارة الجديدة في وزارة الزراعة التونسية هي السلطة المختصة في هذا القطاع، وفي العام 2010 صدر الامر رقم 1547 المتعلق بإحداث علامة تميز للمنتجات الزراعية البيولوجية التونسية وضبط شروط وإجراءات إسنادها وسحبها.

يعتبر قانون الزراعة العضوية في تونس مرادفاً أو متوافقاً مع متطلبات الإتحاد الأوروبي وهيئة الدستور الغذائي (كودكس) وتخضع الآن الواردات العضوية من تونس لأبسط الإجراءات للموافقة عليها.

بالرغم من ذلك، بقيت السوق المحلية للمنتجات العضوية صغيرة على مدى العامين 2008 و2009، حيث بدأت السوق المحلية ببيع الخضراوات والفواكه والمعكرونة والزيتون ومنتجاته العضوية، وفي العام 2010 قامت الحكومة التونسية بالسعي لتحسين توافر المنتجات العضوية في السوق المحلية لتصل حصة السوق المحلية من هذه المنتجات إلى1% بحلول العام 2014 مع ضمان العرض المستمر.

اعترف الإتحاد الأوروبي منذ العام 2009 بتونس كبلد مصدر للمنتجات العضوية، حيث يتم تصدير الجزء الأكبر من الانتاج العضوي التونسي حتى الان نحو السوق الأوروبية وأهم المنتجات المصدرة هي: زيت الزيتون والتمور والفواكه والخضراوات والفاكهة، ويسلط الجدول التالي الضوء على تطور الزراعة العضوية في الدول العربية.

الجدول 6-1 بيانات حول تطور مساحات الأراضي الزراعية وعدد المنتجين العضويين ونسبة المساحة المزروعة عضوياً في الدول العربية وترتيبها،2011.

الدولة	المساحة بالهكتار	%	عدد المنتجين	الترتيب على المستوى العربي للعام 2010	الترتيب على المستوى العالمي لعام 2010
تونس	17852	1.8	2396	1	27
السودان	53017	0	221	2	42
مصر	82167	2.2	790	3	48
السعودية	18562	0	78	4	54
سوريا	19987	0.1	2458	5	58
لبنان	3303	0.5	181	6	101
المغرب	17030	0.1	120	7	105
الجزائر	692	0	0	8	118
الأردن	2567	0.3	98	9	120
فلسطين	6354	1.7	832	10	123
الأمارات	958	0.2	15	11	131
عمان	38	0	4	12	149
المجموع الكلي	**222527**		**7193**		

المصدر: FiBL و IFOAM، بالاعتماد على البيانات الحكومية والقطاع الخاص والمنتجين المرخص لهم، 2013.

مما لاشك فيه أن اهتمام هذه الدول بالزراعة العضوية إذ لم يكن للاستهلاك المحلي فهو للتصدير والمنافسة وإيجاد أسواق جديدة تؤمن عائداً اقتصادياً مرتفعاً وخصوصاً أن المنتجات العضوية أثبتت أنها تحقق مردودية عالية مقارنة بالمنتجات الأخرى، وإن الإمكانيات الفنية والاقتصادية والعلمية والبشرية متوفرة بما فيه الكفاية في العالم العربي وبالأخص في مصر وتونس والمغرب ولبنان وإلى حد ما في سوريا والأردن لتطوير النهوض بهذه الزراعة والتصدير إلى الخارج شرط تأمين التشريعات اللازمة لذلك وخلق الأرضية اللازمة لتطوير هذا الانتاج وتأمين الأسواق التصديرية الخارجية لها من خلال التدريب والتأهيل ووضع الآلية للتنفيذ، ولاشك أن العمل العربي الجدي المشترك سيسهم اسهاماً كبيراً في تطوير الانتاج الزراعي إجمالاً وتشجيع التبادل الزراعي البيني والتصدير إلى العالم.

6-10 تطور الزراعة العضوية في سورية

بالرغم من إمتلاك سورية للعديد من العوامل التي تدفعها نحو التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة العضوية مثل التنوع الكبير للأصناف المحلية من الأشجار المثمرة واستخدام المزارعين للأسمدة العضوية بشكل فطري وتبني وزارة الزراعة السورية سياسة التوجه نحو المكافحة الحيوية بالإضافة لتطبيق برنامج المكافحة المتكاملة على كل من الحمضيات والزيتون للحد من التلوث البيئي سواء في المنتج أو في التربة، إلا أن سورية لا تزال في بداية الطريق نحو الإنتاج العضوي بشكل عام بالرغم من أنها قطعت شوطاً في إنتاج القطن العضوي، حيث بدأت تجربة التحضير لنشر هذا النوع من الزراعة في سورية رسمياً في العام 2006 من خلال مشروع التعزيز المؤسساتي للزراعة العضوية (GCP/SYR/011/ITA) والذي تم تنفيذه من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبتمويل من الحكومة الإيطالية إعتباراً من حزيران 2006 ولغاية أيار 2009 .

تحققت من خلال المرحلة الأولى للمشروع والتي امتدت لمدة ثلاث سنوات أهدافه في إعداد قانون وطني للزراعة العضوية وإعداد مقترح لتأسيس وتنظيم جهة لمنح الشهادات للمنتج العضوي بالإضافة إلى المساهمة في تنمية الزراعة المستدامة في سورية وتحسين معيشة المزارعين وتأهيل الكوادر العلمية اللازمة لمساعدة المزارعين بتطبيق هذا النوع من الزراعة على منتجاتهم.

كما ساهم المشروع خلال هذه المرحلة بإجراء أبحاث على أربعة محاصيل أساسية وهي (الزيتون – القطن – الفستق الحلبي – البندورة المحمية) لدراسة مدى إمكانية تطبيق الزراعة العضوية عليها، هذا وقد ساعد المشروع في دعم كل الإجراءات القانونية والتشريعية التي من شأنها تسهيل إيجاد زراعة عضوية ناجحة في سورية وخاصة أن العالم متجه نحو المواد الطبيعية الخالية من الأثر المتبقي للمبيدات والأسمدة.

انتشرت لاحقاً في المحافظات السورية ما يسمى بمدارس المزارعين الحقلية العضوية[48] حيث تم إحداث أربعة عشر مدرسة تطبق نظام الزراعة العضوية على المحاصيل المختارة التي أجريت عليها أبحاث وتجارب المشروع في المرحلة الأولى وهي كما تم ذكره سابقاً (الزيتون – الفستق الحلبي – البندورة المحمية – القطن) ثم تم لاحقاً إضافة مدرستين للنباتات الطبية والعطرية، إلا أن العمل الفعلي لهذه المدارس قد بدأ بعشر مدارس ثم تم إطلاق مدرستين لاحقاً لزراعة محصول القطن في العام 2011 في كل من محافظة الرقة والحسكة.

صورة تظهر موقع للقطن العضوي السوري للعام 2009.



تم تمديد المشروع بعد انتهاء المرحلة الأولى منه إلى 3 سنوات إضافية لتبدأ المرحلة الثانية منه خلال الفترة (2010–2012) بهدف نشر مبادئ ومفهوم الزراعة العضوية على كافة المستويات العاملة في هذا المجال من مزارعين وفنيين وصناعيين وتجار عبر أساليب إرشادية مختلفة تهدف إلى تهيئة الأرضية والبنية المناسبة للبدء بهذه الزراعة في سورية، من خلال استخدام أسلوب إرشادي متكامل يساهم في بروز أهمية دور الإرشاد الزراعي في هذه المرحلة.

[48] عبارة عن مجموعة مزارعين يقومون بتطبيق أسلوب الزراعة العضوية بطريقة النهج التشاركي وبأسلوب عملي يمتد على كامل الموسم تحت إشراف مديرية الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

6-10-1 واقع الانتاج العضوي في سورية

بدأ إنتاج القطن العضوي بشكل فعلي في العام 2006 حيث نفذت إدارة بحوث القطن بشكل رسمي تجارب موسعة من خلال مشروع التعزيز المؤسساتي للزراعة العضوية في مجال إنتاج القطن العضوي بالاعتماد على استخدام طرق بيولوجية وميكانيكية سليمة مع مراعاة الظروف المحلية والنواحي البيئية والإجتماعية والاقتصادية بشكل يتلاءم مع القوانين المحلية والدولية لإنتاج القطن العضوي، ففي عام 2006 تم زراعة 372 هكتارمن القطن العضوي وبإشراف إدارة بحوث القطن وتم تحويل أكثر من 10 آلاف هكتار تدريجياً نحو الزراعة العضوية عبر اختيار أراض مستصلحة أو مضى أكثر من موسمين زراعيين على عدم استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية فيها وقدر الإنتاج في حينه بـ 24113 طناً قائماً أقطاناً محبوبة عضوية ونصف عضوية وتوسعت هذه الزراعة في الأعوام المقبلة حتى بلغت المساحة المزروعة بالقطن العضوي في العام 2010 نحو 16174.9 هكتار والإنتاج 37399.14 طن.

الجدول 6-2 المساحة المزروعة بالقطن العضوي، والإنتاج المسوّق منها للفترة 2006- 2010.

البند	2006	2007	2008	2009	2010
المساحة المزروعة	372	24764.48	15827.6	10007.1	16174.9
الإنتاج طن	24113	68141.53	49498.56	15604.76	37399.14

المصدر: http://www.acsad.org

وبناءً عليه تم تسجيل سورية كإحدى الدول المنتجة للقطن العضوي وبرقابة إتحاد مانحي شهادات المنتجات العضوية في أوروبا[49]، حيث بلغت إجمالي المساحات المكافحة حيوياً للعام 2010 في حقول القطن 8720.5 هكتار (الجدول 6-3).

الجدول 6-3 المساحات المكافحة حيوياً من القطن بالهكتار للفترة 2006 – 2010.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
المساحة المكافحة حيوياً	5270.5	4921.6	3258.3	2978	8720.5

المصدر: http://www.acsad.org

ملاحظة: المكافحة الحيوية كانت بالمتطفل البيضي تريكوغراما والمتطفل اليرقي الهابروبراكون.

لقد ساهمت مجموعة من العوامل بشكل فعال في الحصول على منتج نظيف من القطن وبنسبة 99% من كامل الانتاج السوري دون استخدام المكافحة الكيميائية لآفاته منها :

- ترشيد استخدام مبيدات الآفات الحشرية
- الاعتماد على تطبيق العتبات الاقتصادية وحماية الأعداء الحيوية من الرش الوقائي
- تطوير البرنامج الوطني للمكافحة المتكاملة لآفات القطن والسيطرة الآمنة عليها كانت أحد العناصر الهامة لنجاح تجربة الزراعة العضوية

[49] شركات داعمة أوروبية S.G.S ومقرها جنيف (سويسرا) وشركة ألمانية A.K. مقرها في بريمن (ألمانيا) ولها مكتب في حلب من خلال الإتحاد الاوروبي للرقابة على المنتجات العضوية E.C.U وتم إعتماد هذا الاتفاق بقرار من مجلس إدارة المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

من الإجراءات الأخرى التي قامت بها الحكومة السورية ممثلة بوزارة الزراعة لتشجيع المزارعين على زراعة القطن العضوي هي دفع علاوة إنتاج لمزارعي القطن تراوحت بين 335 و800 ليرة لكل طن قطن محبوب وتم تأمين الإشراف ومراقبة القطن العضوي وإصدار شهادة الجودة المعتمدة من اتحاد مانحي شهادات العضوية من اوروبا وشركات أوروبية داعمة مقرها جنيف، تقوم هذه الشركات بتأمين بعض مستلزمات الزراعة العضوية للقطن وتدفع علاوة إنتاج وفق اتفاق يتم بين الشركات والمزارعين شريطة أن يتم تسويق المنتج كقطن عضوي.

أما إجمالي مساحة الارض الزراعية العضوية في سورية حسب بيانات معهد أبحاث الزراعة العضوية في سويسرا FIBLوالهيئة العالمية لحركة الزراعة العضوية IFAOM من الفترة 2005 ولغاية 2011 بالإضافة إلى عدد العاملين في هذه الزراعة ونسبة الزراعة العضوية من الزراعة التقليدية فهي مبينة بالجدول (6-4).

الجدول 6-4 مساحة الأراضي الزراعية العضوية وعدد العاملين فيها ونسبة المساحة المزروعة عضوياً 2005 – 2011.

السنوات	مساحة الأرض الزراعية/هكتار	نسبة الزراعة العضوية %	عدد المنتجين
2005	20500	0.15	0
2006	30493	0.22	3256
2007	28461	0.2	3256
2008	25660	0.18	3256
2009	35439	0.25	204
2010	19987	0.14	2458
2011	19987	0.14	2458

المصدر: تم تجميع البيانات من الموقع: http://www.organic-world.net/

يظهر الجدول أعلاه انخفاض مساحة الارض الزراعية العضوية في العام 2010 و2011 بشكل واضح عن السنوات السابقة إلا أن نسبة المساحة المزروعة فعلياً كانت لابأس بها وهذا يدل على زيادة الوعي من قبل المنتجين.

تم ترخيص عدد من المنتجات الزراعية العضوية من قبل شركة AK الألمانية في سورية حتى تاريخ 2012/9/12 والجدول التالي يظهر المساحات المرخصة والمنتجات موزعة على مختلف المحافظات حيث بلغ إجمالي المساحة المرخصة 487 هكتار (الجدول 6).

جدول 6-5 توزع المساحات العضوية المرخصة من قبل شركة **AK** لعام 2012.

المنتج	المساحة /هكتار
ثوم	50
بصل	50
فستق حلبي	34
كمون	85
كزبرة	50
حبة سوداء	50
عدس	50
فليفلة خضراء	34
فليفلة حمراء	34
زيتون	50
إجمالي المساحة المرخصة	487

المصدر: وزارة الزراعة/ مديرية مكتب الإنتاج العضوي.

كما تم ترخيص مساحة 910 دونم من من قبل شركة IMC موزعة على كل من محافظتي السويداء وطرطوس للخضار والحمضيات وبعض المحاصيل الحقلية للعام 2012 كما هو واضح في الجدول (7).

جدول 6-6 المساحات العضوية المرخصة من قبل شركة **IMC** لعام 2012.

المحافظة	المنتج	المساحة / دونم
السويداء	خضار ومحاصيل حقلية	900
المنطقة الساحلية	حمضيات	10
إجمالي المساحة المرخصة		**910**

المصدر: وزارة الزراعة/ مديرية مكتب الإنتاج العضوي

بالإضافة لترخيص مجموعة من الخضار والزيتون والفستق الحلبي العضوي من قبل الشركة الألمانية AK تم الترخيص لأصناف معينة من التبغ السوري العضوي كما هو مبين في الجدول التالي وبإجمالي مساحة تبلغ 454.58.

جدول 6-7 المساحات العضوية المرخصة من التبغ من قبل شركة **AK** لعام 2012.

أصناف التبغ	المساحة /هكتار	عدد المنتجين (المزارعين)
berly	31.45	54
basma	344.03	1000
vergenia	79.1	51
إجمالي المساحة المرخصة	454.58	1105

المصدر: وزارة الزراعة/ مديرية مكتب الإنتاج العضوي.

ولأول مرة تم إدراج حوالي 33 ألف هكتار موزعة على مستوى القطر في الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم2013 - 2014 للزراعة العضوية، بهدف ترشيد استخدام المبيدات في مكافحة الآفات والاعتماد على المكافحة الحيوية والتطوير المستمر لبرامج هذه المكافحة، وإدخال أراضي بكر لم يتم استخدام المبيدات أو الأسمدة الكيماوية فيها (موقع جريدة الثورة: 2013)

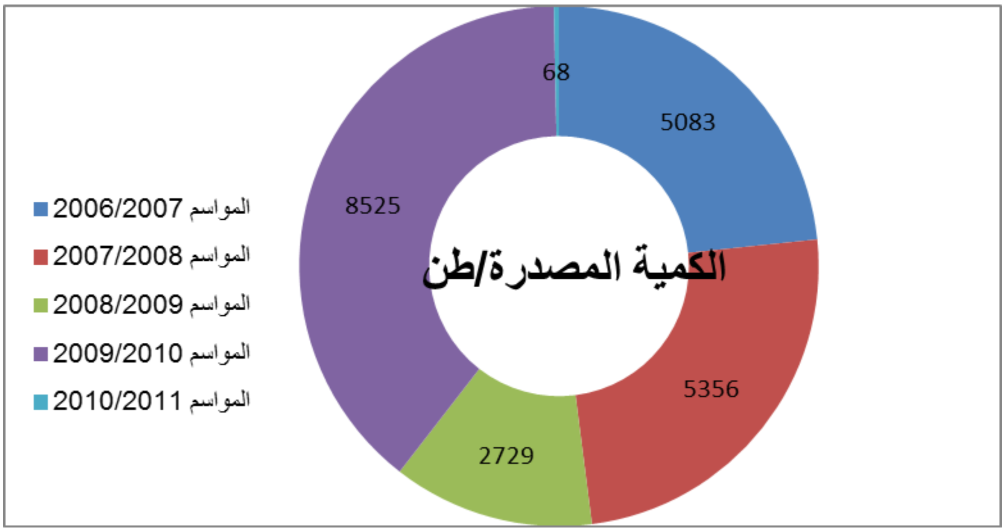
6-10-2 تسويق المنتجات العضوية السورية

أوضحت دراسة خاصة أجريت من قبل المركز الوطني للسياسات الزراعية في العام 2007 حول الاسواق السورية وتقبل المستهلك المحلي للمنتجات النظيفة بمعنى "البلدية" قوة الطلب على هذه المنتجات بالرغم من زيادة أسعارها عن المنتجات التقليدية بسبب تنامي الوعي لدى المستهلك حول سلامة الغذاء وخلو هذه المنتجات من الكيماويات والمبيدات الضارة التي تنعكس سلباً على صحة الإنسان، مما يشجع على التوسع في الزراعة العضوية مستقبلاً.

بالنسبة لتصدير المنتجات العضوية السورية، يتم عادةً تصدير كافة الكميات المنتجة من الزيتون والكرمة العضوية من قبل الشركة المنتجة حيث يتم التعاقد على الكميات مع شركات أجنبية بعد حصولها على الشهادات اللازمة من قبل

شركات معتمدة لدى الإتحاد الأوروبي، أما فيما يخص القطن العضوي فقد تم التعاقد على كافة الكميات المنتجة مع شركة هولندية (موني دونيز) المتخصصة بالترخيص والتسويق العضوي على مراقبة الإنتاج وتسويقه خارجياً، وقد تم تصدير 8525 طناً من القطن العضوي خلال الموسم 2010/2009 وهي أعلى كمية مصدرة مقارنة بكافة المواسم وخصوصاً الموسم 2009/2008 الذي انخفضت فيه الكمية المصدرة بشكل كبير وربما يعود ذلك إلى إنخفاض المساحة المزروعة كما هو واضح في الجدول (4) وقد حققت الصادرات في نفس العام قيمة مضافة لصالح المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بلغت 338176 يورو.

الشكل 6-4 الكميات المصدرة من القطن العضوي بالطن حسب المواسم 2007/2006 ولغاية 2011/2010.



المصدر: http://www.acsad.org

أما فيما يخص الاستيراد فلم يتم لحينه استيراد أية كميات من المنتجات العضوية رسمياً، وذلك لإنخفاض مستوى الطلب عليها بسبب ارتفاع الأسعار بما لايتناسب ودخل المستهلك العادي وعدم إنتشار ثقافة استهلاك المنتجات العضوية لدى الشريحة الأكبر في المجتمع به

6-10-3 أهم أسباب ارتفاع أسعار المنتجات العضوي

- عدم وجود كميات كافية من المنتج في الأسواق المحلية
- ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية العضوية
- ارتفاع تكاليف الحصول على الشهادة للمنتجين العضويين
- محدودية المساحات المزروعة وعدد المزارعين العضويين

هذه الاسباب مجتمعة بالإضافة إلى تكاليف النقل إلى المدينة تؤدي إلى أرتفاع اسعار المنتجات العضوية بشكل عام من 20% وحتى 50% عن باقي المنتجات الغير عضوية، وهذا يؤدي إلى حصر بيع المنتجات العضوية بطبقة معينة من المستهلكين.

ومن الجدير ذكره أن منتجات الزراعة العضوية عالية الجودة تتمتع في البلدان العربية الواقعة على حوض المتوسط بفرص كبيرة للتصدير في ظل مناخ فريد يكسبها المذاق والطعم المميز ورواجاً في الأسواق الأوروبية في حال التقيد بشهادة ضمان الجودة، فضلاً عن تأمين الغذاء لأعداد السكان المتزايدة.

6-10-4 أهم العوامل التي تؤثر في سوق المنتجات العضوية

يمكن أن نخلص إلى أن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على سوق المنتجات العضوية بشكل عام هي:

- بناء الثقة المتبادلة بين المنتج والمستهلك من خلال تطبيق معايير الجودة فيما يخص الإنتاج والتصنيع وخاصة في حالة التصدير لأن الأسواق المحلية أقل تعقيداً ومرونة.
- الحملات التسويقية المكثفة من قبل الجهات المختصة سواء من جمعيات التجار أو جمعيات المزارعيين.
- تأمين الوصول للأسواق العالمية من خلال التقيد بمستلزمات التصدير إلى الأسواق العالمية والتي تتلخص بـ:

1. الحصول على شهادات السلامة العضوية والمطابقة للسلامة العضوية من قبل مؤسسات أو منظمات معترف بها في الدولة المستوردة.
2. تحديد المواصفات الأساسية للإنتاج والتخزين والشحن.
3. بطاقة البيان الواضحة على المنتج.

6-11 الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تحكم الزراعة العضوية في سورية

لم تكن سورية منذ فترة قريبة جداً تدخل فعلياً ضمن نظام الزراعة العضوية لعدم وجود قانون ينظم هذه الزراعة، بالرغم من وجود بعض المحاولات الفردية التي تشمل مزرعة زيتون عضوي واحدة في درعا ومزرعة للكرمة بالإضافة إلى مساحة محددة يتم زراعتها بالقطن العضوي لصالح إحدى الشركات الهولندية التي تقوم بمراقبتها، وهذا وضع سورية في المراكز المتأخرة بين دول العالم بشكل عام وبعض الدول العربية بشكل خاص.

قبل صدور القانون الخاص بالزراعة العضوية كان هناك القرار رقم 2852/ ولا الصادر عن وزير الزراعة يعرف المنتجات النظيفة المنتجة وفق برنامج الإدارة المتكاملة (IBM) ويتضمن المعايير والأسس اللازمة لإعتمادها والتفتيش والترخيص لها ونشرها والشعار المعتمد لها.

في العام 2000 أسست الدراسة حول الزراعة العضوية بين وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لإطلاق مشروع التعزيز المؤسساتي للزراعة العضوية في العام 2006 الذي كان من أهم أولياته إعداد قانون وطني للزراعة العضوية وإعداد مقترح لتأسيس وتنظيم جهة لمنح الشهادات وبناءً عليه تم صدور المرسوم التشريعي رقم 12 للعام 2012 الخاص بالزراعة العضوية في سورية لاستكمال الجهود المبذولة في هذا المجال وإعطائها الإطار القانوني لتسهيل العمل وضبط كل الجهات المتعاملة بالزراعة العضوية.

وينص المرسوم على أن مبادئ الإنتاج العضوي تقوم على إنشاء نظام إدارة مستدامة للزراعة للمحافظة على صحة التربة والماء والنبات والحيوان وتحسينها وتحقيق التوازن فيما بينها، والحد من تدهور التربة وانجرافها، والمشاركة في حماية التنوع البيئي وصحة البيئة، هذا وقد سمح صدور المرسوم بزيادة الثقة لجذب الشركات الخارجية للإستثمار في هذا القطاع.

يهدف المرسوم الى وضع الأسس اللازمة لتطوير الإنتاج العضوي وتسويق المنتجات العضوية في الجمهورية العربية السورية ووضع مبادئ وقواعد تتعلق بما يلي:

- الإطار المؤسساتي للإنتاج العضوي.
- قواعد الإنتاج العضوي.

- تقويم تطابق العملية الإنتاجية مع المعايير وتحديد متطلبات التفتيش ومنح الشهادات للمنتجات العضوية.
- استعمال المؤشرات التي تشير الى المنتجات العضوية في بطاقة البيان.
- تسويق المنتجات العضوية.
- تجارة المنتجات العضوية (استيراد وتصدير).
- المستلزمات المسموح استخدامها.

كما نصت المادة الرابعة منه على تأسيس اللجنة السورية للإنتاج العضوي والتي تضم في عضويتها ممثلين عن مديريات مركزية في وزارة الزراعة بالإضافة إلى ممثلين عن وزارات مختلفة ذات العلاقة وعضوين من المنتجين الأساسيين لهذه الزراعة.

إن أهمية صدور المرسوم تكمن في الحصول على منتج غذائي آمن للمستهلك وإيجاد فرص تسويقية محلية بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة مع دول العالم وخاصة بالنسبة للخضراوات والفواكه الطازجة والأعشاب الطبية والعطرية.

هذا وقد تم بموجب هذاالمرسوم إحداث مديرية مكتب الزراعة العضوية مقرها دمشق بالقرار رقم 208 في تموز 2012 ويعد هذا المكتب المسؤول الوطني عن هذا القطاع حيث سيقوم بمهام عديدة منها الرقابة على الأسواق العضوية وتنفيذ مضمون المرسوم والتعاون مع كافة الجهات للوصول إلى منظومة عمل متكاملة تتيح الوصول إلى المنتج العضوي.

كما تم إقرار الشعار للمنتج العضوي السوري في المادة 25 من القانون لاستخدامه كأداة تسويقية للأشخاص العاملين بهذه الزراعة وأيضا كوسيلة مساعدة للمستهلكين لتمييز المنتجات العضوية السورية عن غيرها من المنتجات الغذائية ضمن الشروط التالية[50]:

- يتم إجازة الشعار العضوي السوري بموجب هذا المرسوم التشريعي ويجب عند استعماله، المطابقة بالرسوم والحجم والألوان والمواصفات الفنية حسبما هو موضح في التعليمات التنفيذية.
- يجوز وضع الشعار العضوي السوري في بطاقات البيان أو الادعاءات التي تصاحب المنتجات العضوية الحاصلة على شهادة على أن:
  1. لا تستعمل في المنتجات التي في مرحلة التحول.
  2. لا تستعمل على المنتجات الموسومة مصنوعة من مكون عضوي.
- يقوم المكتب بمراقبة استعمال الشعار العضوي السوري ويجوز لمدير المكتب بقرار منه أن يعدل في رسومات الشعار وقواعد عرضه واستعماله.

[50] قانون الزراعة العضوية السوري رقم 12 الصادر عن رئاسة الجمهورية للعام 2012.

شعار المنتج السوري العضوي

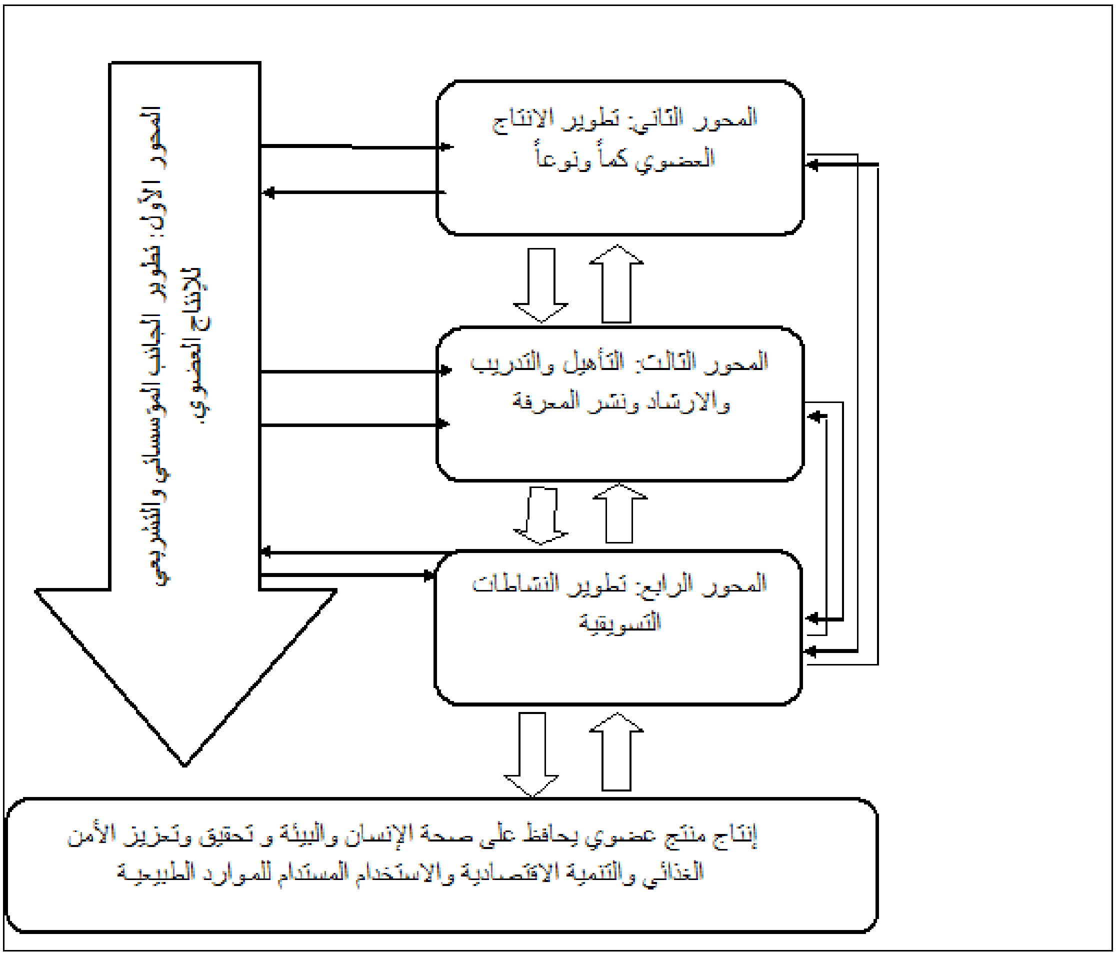
بالإضافة إلى مجموعة الإجراءات المتبعة من أجل تنظيم الزراعة العضوية في سورية وصدور المرسوم رقم 12 للعام 2012 الخاص بالزراعة العضوية واستكمالاً للجهود المبذولة فقد قام المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بوضع الإستراتيجية الوطنية للزراعة العضوية في الجمهورية العربية في العام 2013 والتي خلصت في مضمونها إلى تحديد نقاط القوة والضعف للتحول إلى الزراعة العضوية والفرص المتاحة أمام سورية بالتعاون مع المنظمات الدولية للمساعدة في هذا المجال.

أما عن أهم التحديات التي يمكن ان تواجهها هذه الزراعة فتكمن في تأمين المعرفة والخبرة لدى المزارعين وإمكانية توفير الطلب المتزايد للمنتجات العضوية، بالإضافة إلى تأسيس جهة محلية مانحة لشهادة المنتج العضوي في سورية، والأهم من كل ذلك تأمين فرص التسويق الداخلي والخارجي بما يضمن تأمين الدخل المناسب للمنتجين.

هذا وقد حددت الإستراتيجية الوطنية الهدف العام للزراعة العضوية والذي يتمثل في" النهوض بالإنتاج العضوي في سورية للمساهمة في: الحصول على منتج يحافظ على صحة الإنسان والبيئة وتحقيق وتعزيز الأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية"، ولتحقيق ذلك لابد من تغطية المحاور الأربعة التالية:

- المحور الأول: تطوير الجانب المؤسساتي والتشريعي للزراعة العضوية
- المحور الثاني: تطوير الإنتاج العضوي كماً ونوعاً
- المحور الثالث: التأهيل والتدريب والإرشاد ونشر المعرفة
- المحور الرابع: تطوير النشاطات التسويقية

الشكل 5-6 المخطط التوضيحي لمحاور الاستراتيجية الوطنية للزراعة العضوية في سورية.



المصدر: صورة من الأستراتيجية الوطنية للزراعة العضوية، 2013.

12-6 الخلاصة

على الرغم من أن الزراعة العضوية مازالت حتى الآن لا تتجاوز 1-2 % من المبيعات الغذائية في العالم إلا أن أهميتها تتزايد في مختلف أنحاء العالم، حيث يبقى الهدف الأكبر للجميع هو توفير الغذاء الآمن والسليم بغض النظر عن اختلافات الرؤى في تحقيق ذلك، قد تكون كلفة المنتجات العضوية أكثر بقليل من المنتجات العادية على المدى القصير إلا أن الكلفة على المدى الطويل للزراعة الغير عضوية هي باهظة على صحتنا وصحة أجيالنا والبيئة المحيطة بنا ولا يزال من الضروري التركيز على برامج التوعية والإرشاد الخاصة بأهمية وفوائد هذه الزراعة في الحفاظ على الصحة العامة للناس بالإضافة إلى تشجيع المتاجر العامة أو الأسواق المركزية المحلية على عرض المحاصيل والأغذية العضوية.

13-6 المقترحات

- التعريف بوجود العلامة التجارية للمنتج العضوي السوري التي تعزز ثقة المستهلك والتي تعتبر جواز السفر للمنتج إلى الأسواق المحلية والخارجية عن طريق الترويج لمصطلح "عضوي" والتركيز بشكل رئيسي على الفوائد الصحية ذات الصلة بالغذاء العضوي، وينبغي التواصل مع تلك الرسالة بمختلف الوسائل بما في ذلك حملات العلاقات العامة مثل الإعلانات التليفزيونية، اللوحات الإعلانية، الأيام الحقلية والزيارات الإرشادية، بالإضافة الى المعارض الزراعية الخاصة بالمنتجات العضوية.

- بناء قاعدة معلومات للمنتجات العضوية تتضمن كافة المعلومات الخاصة بالأسواق العالمية.
- تبني وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في سورية فصل بيانات الزراعة العضوية عن الزراعات العادية فى النشرات الإحصائية الدورية الصادرة من قبلها.
- يجب أن يكون لوزارة الزراعة دور تكاملياً مع الجهات الأخرى في عمليات التفتيش والاعتماد المحلية والعالمية.
- خلق أسواق شعبية لتسويق المنتجات العضوية محلياً.
- تقديم الدعم للمزارعين العضويين من خلال تقديم المدخلات العضوية التي تساعد المزارع في ادارة مزرعته بالشكل الصحيح.
- تقديم الإستشارات للمزارعين التي تساهم في رفع قيمة المنتج العضوي وتخفيض تكاليفه
- تشجيع المزارعين من خلال تقديم الدعم العيني لضمان استمرارهم بهذه الزراعة وهذا بدوره يشجع الآخرين بالدخول إليها.
- إصدار القوانين التي تحمي المزارع والمستهلك والجهات المانحة للشهادات.
- مساعدة المنتجين في تأمين الأسواق الخارجية لمنتجاتهم.
- إشراك القطاع الخاص في وضع السياسات والأنظمة والتشريعات الخاصة بالإنتاج والتصدير والتسويق للإنتاج الزراعي إلى الخارج.
- عقد دورات تدريبية في مجال إدارة المزارع العضوية والمراقبة والتصديق.
- توسيع قاعدة العمل العربي المشترك من خلال إنشاء شبكة عربية للزراعة العضوية لتبادل المعلومات وتحقيق التكامل الإنتاجي والتسويقي.
- وضع سياسات زراعية عضوية خاصة بالزراعة السورية العضوية لتقوية القطاع والأفراد الفاعلين فيه من خلال تدخلات حكومية سليمة ودعم تحول المزارع التقليدية لتصبح عضوية وبالتالي توسيع قاعدة الإنتاج لموازنة الطلب المحلي على المنتجات العضوية.
- تواصل أصحاب المصلحة وارتباطهم مع بعضهم البعض لتحسين شروط اطار العمل بالقطاع الزراعي العضوي واستغلال الفرص الجديدة بالسوق.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات بين الأشخاص الفاعلين على امتداد سلسلة القيمة بسوق المنتجات العضوية على سبيل المثال (المنتجين، المصنّعين، تجار التجزئة للتغلب على التحديات التي يمكن ان تواجه هذا القطاع.

مرفق المنهجية

معدل النمو السنوي (AGR) **:** يعرف على أنه التغير النسبي السنوي المئوية خلال فترة معينة

$$AGR = \left[\left(\frac{Y_T}{Y_0} \right)^{\frac{1}{T-1}} - 1 \right] * 100$$

Y_T = قيمة السنة الأخيرة

Y_0 = قيمة السنة الأولى

T = عدد السنوات

رقم كمية التصدير (الاستيراد) (QI) : يمثل التغيرات في كميات المنتجات المتبادلة بين الدول والمثقلة حسب الأسعار. وتمثل التثقيلات قيم الوحدة في سنة الأساس (أي أنها رقم لاسبيريس القياسي).

$$QI = \frac{\sum_i p_0 q_t}{\sum_i p_0 q_0} * 100$$

p_o = فترة الأساس (1989-1991) وسطي قيمة الوحدة

q_t = الكمية الحالية

q_o = فترة الأساس (1989-1991) وسطي الكمية

الرقم القياسي للتصدير (EV) : يمثل التغير في قيمة الصادرات f.o.b (أي محسوباً على أساس تسليم ظهر الباخرة) بالنسبة لفترة الأساس (وسطي فترة السنوات الثلاث 198-1991) .

$$EV = \frac{\sum_i p_t q_t}{\sum_i p_0 q_0} * 100$$

i = الرقم القياسي للسلعة

p_t = السعر الحالي

p_o = سعر فترة الأساس

p_o = الكمية الحالية

q_o = كمية سنة الأساس

الرقم القياسي للواردات (IV) **:** يمثل تغير قيمة الواردات c.i.f (أي متضمنة التكاليف والتأمين والشحن) لفترة الأساس.

$$IV = \frac{\sum_i p_t q_t}{\sum_i p_0 q_0} * 100$$

i = الرقم القياسي للسلعة

p_t = السعر الحالي

p_o = سعر فترة الأساس

q_t = الكمية الحالية

q_o = كمية سنة الأساس

الرقم القياسي لقيمة وحدة الواردات (الصادرات) (UV): يمثل التغيرات في كميات المنتجات المتبادلة بين الدول والمثقلة حسب الأسعار. وتمثل التثقيلات كميات الواردات (الصادرات) في سنة الأساس (أي أنها رقم لاسبيريس القياسي).

$$UV = \frac{\sum_i p_t q_0}{\sum_i p_0 q_0} * 100$$

i = الرقم القياسي للسلعة

p_t = سعر الوحدة الحالي

p_o = فترة الأساس (1989-1991) وسطي قيمة الوحدة

q_o = فترة الأساس (1989-1991) وسطي الكمية

حدا التجارة (ToT)

يعرف على أنه النسبة بين الأرقام القياسية لسعر وحدة الصادرات والواردات

$$ToT = \frac{UV_E}{UV_I}$$

قيمة الوحدة النسبية (RUV)

يتم حساب قيمة الوحدة النسبية لكل منتج على أنها نسبة وسطي قيمة وحدة الصادرات السورية إلى وسطي قيمة الوحدة العالمية. والنقطة المرجعية أو وسطي قيمة الوحدة النسبية هي 1 (قيمة وحدة المنتج في سورية التي تساوي قيمة الوحدة لنفس المنتج في الأسواق العالمية). وإذا كانت قيمة الوحدة النسبية أدنى (أعلى) من 1 فعندئذ تقوم سورية بتصدير منتجاتها "بأسعار" أدنى (أعلى) من "السعر" العالمي الوسطي . وتعتبر قيم الوحدة الأعلى على أنها تعكس نوعية أعلى وهي لاتشكل مؤشراً على القدرة التنافسية الضعيفة للسعر.

$$RUV = \frac{E_{is}/Q_{is}}{E_{iw}/Q_{iw}}$$

i = الرقم القياسي للسلعة

E_{is} = قيمة صادرات السلعة i لسورية

Q_{is} = كمية صادرات السلعة i لسورية

E_{iw} = قيمة صادرات السلعة i للعالم

Q_{iw} = كمية صادرات السلعة i للعالم

الميزة النسبية الظاهرية (RCA)

يظهر الرقم القياسي ما إذا كان أداء السلعة المصدرة أعلى من الصادرات السورية الوسطية من حيث الحصة في الأسواق العالمية . وإذا كان للمنتج حصة مرتفعة من الأسواق العالمية_ تعدل حسب المشاركة الإجمالية للصادرات السورية في الأسواق العالمية_ فعندئذ يقال بأنها تظهر *ميزة نسبية* .

$$RCA = \frac{E_{is}/E_{iw}}{E_s/E_w}$$

i = الرقم القياسي للسلعة

E_{is} = قيمة صادرات السلعة(المنتج) i لسورية

E_s = قيمة إجمالي الصادرات السورية

E_{iw} = قيمة صادرات السلعة(المنتج) i للعالم

E_w = قيمة إجمالي الصادرات العالمية

الميزان التجاري (TB)

ويعرف على أنه قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات

$$TB = E - I$$

E= قيمة الصادرات　　　　I= قيمة الواردات

الميزان التجاري القياسي (STB)

يعرف على أنه نسبة الميزان التجاري (قيمة الصادرات-قيممة الواردات) على حجم التجارة (قيمة الصادرات+قيمة الواردات)

$$STB = \frac{E - I}{E + I}$$

تقديرات دعم المنتج (PSE)

القيمة المالية لإجمالي التحويلات من المستهلكين ودافعي الضرائب للمنتجين الزراعيين ، المحسوبة عند مستوى باب المزرعة ، والناشئة من إجراءات السياسات التي تدعم الزراعة ، بغض النظر عن طبيعتها أو أهدافها أو تأثيراتها على إنتاج المزرعة أو الدخل. وتتضمن دعم سعر السوق والدفعات من الموازنة مثل التحويل الإجمالي من دافعي الضرائب للمنتجين الزراعيين الناشيء من إجراءات السياسات المبنية على: الإنتاج الحالي – المساحة المزروعة /عدد الحيوانات – استخدام المدخلات – محددات مدخلات الإنتاج – الدخل المزرعي الإجمالي . وتقيس النسبة المئوية للـPSE التحويلات كنسبة من إجمالي ما تستلمه المزرعة.

دعم سعر السوق (MPS)

القيمة المالية السنوية لإجمالي التحويلات من المستهلكين ودافعي الضرائب للمنتجين الزراعيين الناشئة من إجراءات السياسات التي تحدث فجوة بين أسعار السوق المحلية والأسعار الحدودية الخاصة بسلع زراعية محددة محسوبة عند باب المزرعة.

تقديرات دعم الخدمات العامة (GSSE)

القيمة المالية السنوية للتحويلات الإجمالية للخدمات العامة المقدمة للزراعة بشكل جماعي الناشئة من إجراءات السياسات التي تدعم الزراعة بغض النظر عن طبيعتها أو أهدافها أو تأثيراتها على إنتاج المزرعة - الدخل – استهلاك منتجات المزرعة.

تقديرات الدعم الكلي (TSE)

القيمة المالية السنوية للتحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين الناشئة من إجراءات السياسات التي تدعم الزراعة، الصافية من استلامات الموازنة الموحدة بغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على إنتاج المزرعة أو الدخل. وتقيس النسبة المئوية للـTSE التحويلات الكلية من السياسات الزراعية كنسبةٍ مئوية من إجمالي الناتج المحلي (GDP).

كثافة التجارة (TI)

يقيس الاقتصاديون كثافة التجارة لقطاعٍ ما بإضافة التصدير إلى الاستيراد (التجارة الإجمالية) ومقارنة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع

- اللجنة الإستشارية العالمية للقطن: حالة القطن العالمية، اللجنة الدائمة، واشنطن، 2013.
- مؤسسة التجارة العادلة: موجز سلعي، التجارة العادلة والسكر، لندن، 2013.
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو): توقعات الأغذية، روما، 2012.
- المندوبية السامية للتخطيط: الميزانية الاقتصادية التوقعية، الدار البيضاء، 2013
- لجنة التجارة الدولية في الولايات المتحدة: زيت الزيتون: شروط المنافسة بين الولايات المتحدة والمنتجين الخارجيين الرئيسيين، واشنطن،2013.
- صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، 2013.
- صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي"الآمال والواقع والمخاطر"، واشنطن، 2013.
- الأمم المتحدة: استعراض الظروف الإجتماعية والاقتصادية في إفريقيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012
- وزارة الطاقة والثروة المعدنية: التقرير السنوي، عمان، 2012.
- صندوق النقد الدولي: من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمناً واستقراراً، التقرير السنوي، واشنطن، 2013.
- الأمم المتحدة: آفاق حالة الاقتصاد العالمي، نيويورك، 2014.
- موقع وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو): تحليل السوق العالمية، روما، 2012.
- تقرير التضخم، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، مصرف سورية المركزي، أيار 2013.
- مسودة الخطة الخمسية الحادية عشرة (2011-2015)، هيئة تخطيط الدولة، سورية.
- تقرير الاستثمار السوري الصادر عن هيئة الاستثمار السورية، العدد السابع، عام 2013.
- مجلة صادرات الصادرة عن هيئة تنمية الصادرات السورية، العدد (14)، 2014.
- مذكرة غرفة تجارة دمشق لمجلس الوزراء استناداً إلى صحيفة الوطن السورية
- فريك وبون: الزراعة العضوية في العالم، معهد أبحاث الزراعة العضوية FiBL والإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، IFOAM، جنيف، 2013.
- ماركو هارتمان ورفاقه: تقريرالزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية، SOFA[51] بالتعاون مع وزارة الزراعة وFiBL وGIZ[52]، الرياض، 2012 .
- ريتا حاصباني: واقع وأفاق تطوير الزراعة العضوية في الوطن العربي، المؤتمر العربي للزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الأقتصاد، تونس، 2003.
- أليسا مورغيرا ورفاقها: الزراعة العضوية والقانون، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2013.

[51] الجمعية السعودية للزراعة العضوية.
[52] المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي.

- خالد بن ناصر الرضيمان، الزراعة العضوية في الوطن العربي، 2012.
- الاستراتيجية الوطنية للزراعة العضوية السورية: المركز الوطني للسياسات الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة، دمشق، 2013
- المرسوم التشريعي رقم 12: قانون الزراعة العضوية في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2012.
- التعليمات التنفيذية لقانون الزراعة العضوية في لجمهورية العربية السورية رقم 12 للعام 2012، دمشق، 2013.
- الجريدة الرسمية في الإتحاد الأوروبي: الإنتاج العضوي والتعاريف المتعلقة بالمنتجات العضوية وتغير رقم القانون من 91/2092 الى 2007/834 EC، بروكسل، 2007.
- موقع وكالة بناء التونسية للأنباء /http://binaanews.net/
- موقع المفوضية الأوروبية http://ec.europa.eu
- موقع مجلس الحبوب العالمي http://www.igc.int
- موقع محتض الشجرة للتكنولوجيا الزراعية http://www.treehugger.com/
- موقع صحيفة الاقتصادية السعودية http://www.aleqt.com
- موقع البوابة نيوز المصري http://www.albawabhnews.com
- موقع بوابة فيتو المصري http://www.vetogate.com
- موقع صحيفة البيان الإماراتية http://www.albayan.ae
- موقع هيئة الإذاعة البريطانية http://www.bbc.co.uk/
- موقع مصرف تونس المركزي http://www.bct.gov.tn/
- موقع وزارة الخارجية الأمريكية http://iipdigital.usembassy.gov/
- موقع مؤشر ميوندي http://www.indexmundi.com
- موقع صحيفة الاتحاد الإماراتية http://www.alittihad.ae
- موقع وزارة الزراعة الأمريكية http://www.ers.usda.gov/
- موقع بلومبرغ الإخباري http://www.bloomberg.com/
- موقع إنتاج الشعير العالمي http://www.worldbarleyproduction.com/
- موقع العالم اليوم الإخباري المصري http://www.gn4me.com/alalamalyoum/inner.jsp
- موقع مجلس زيت الزيتون العالمي www.internationaloliveoil.org/
- موقع وقاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية www.WTO.org

- قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC) www.napcsyr.net
- موقع الاقتصادي السوري http://sy.aliqtisadi.com
- موقع خطوات نحو الطريق الصحيح السوري /http://syriasteps.com
- موقع وزارة الزراعة السورية http://moaar.gov.sy
- موقع صحيفة تشرين السورية http://tishreen.news.sy
- موقع الوكالة العربية السورية للأنباء www.sana.sy
- موقع المكتب المركزي للإحصاء /http://www.cbssyr.sy
- موقع وزارة الاقتصاد السورية /http://syrecon.gov.sy
- موقع الاتفاقيات الثنائية www.bilaterals.org
- موقع الجسور http://www.ictsd.org
- صحيفة الأوقات الاقتصادية الهندية http://economictimes.indiatimes.com
- موقع برنامج الغذاء العالمي العالمي http://www.wfp.org/
- موقع صحيفة "المتوسط الأخضر" الأوروبية http://www.greenmed.eu
- موقع أخبار العالم التابع للأمم المتحدة، http://article.wn.com
- موقع صحيفة هيمالايا تايمز النيبالية http://www.thehimalayantimes.com/
- موقع البنك الدولي http://www.worldbank.org
- موقع "شبكة الإجراء المناخي" العالمية http://www.climatenetwork.org
- موقع "الأيام السورية" السوري http://www.syriandays.com/
- موقع الحياة العضوية http://www.organic-bio.com
- موقع التمور العراقي http://www.iraqi-datepalms.net
- موسوعة الويكيبيديا http://en.wikipedia.org
- موقع شبكة العالم العضوي http://www.organic-world.net
- موقع المركز الفني للفلاحة التونسي http://www.ctab.nat.tn
- موقع دليل الزراعة العضوية www.sofa.org.sa/maa.asp
- موقع صحة النبات /http://www.meleigi.com

- موقع الرسول الأخضر http://www.greenprophet.com
- موقع صحيفة الأهرام المصرية http://digital.ahram.org.eg
- موقع صحيفة "الثورة" السورية http://thawra.alwehda.gov.sy
- موقع دراسات خضراء السوري /http://green-studies.com
- موقع مجموعة Ukrdelyc الزراعية البريطانية /http://uagroo.com
- موقع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والقاحلة www.acsad.org

قائمة الجداول

الجدول 1.1 تجارة العالم حسب المناطق، 2011 و2012 (مليار دولار و%).

المنطقة	قيمة التجارة في العام في 2011	قيمة التجارة في العام 2012	التغير %	الحصة العالمية
العالم	36638	37002	1.0	100.0
أوروبا	13574	12915	-4.9	37.0
آسيا	11936	12316	3.2	32.6
أمريكا الشمالية	5373	5563	3.5	14.7
الشرق الأوسط	1947	2089	7.3	5.3
أمريكا الوسطى والجنوبية	1331	1374	3.3	3.6
اتحاد الدول المستقلة	1494	1504	0.7	4.1
أفريقيا	1165	1240	6.5	3.2

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية

الجدول 2.1 صادرات العالم حسب المناطق، 2003-2012 (مليار دولار و%).

المنطقة	الأعوام									معدل النمو السنوي لمتوسط (2003-2005)- 2012	%التغير (2012/ 2011)
	متوسط 2003 -2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2010-2012		
العالم	8737	11.	0.4	161	125	1528	1831	1840	17334	12.0	21.9
أوروبا	3764	7.8	-	648	502	5644	6652	6385	6227	9.6	12.3
آسيا	2507	13.	2.3	472	389	5076	5971	6111	5719	14.0	31.1
أمريكا الشمالية	1301	9.0	3.9	203	160	1964	2282	2371	2206	8.1	22.6
الشرق الأوسط	398	19.	6.4	103	722	907	1268	1349	1175	19.1	29.7
اتحاد الدول	254	17.	2.0	703	450	589	789	805	728	20.0	30.2
أمريكا الوسطى	284	14.	-	617	474	591	760	750	700	16.7	25.7
أفريقيا	230	15.	5.3	562	394	511	598	630	580	18.9	32.3
المنطقة	%									**معدل النمو السنوي لمتوسط (2003-2005)- 2012**	**%التغير (2012/ 2011)**
	متوسط 2003 -2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**متوسط 2010-2012**		
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0	-
أوروبا	43.1	41.0	41.4	40.1	40.0	36.9	36.3	34.7	36.0	-3.0	-4.4
آسيا	27.7	29.5	29.5	29.2	31.0	33.2	32.6	33.2	33.0	2.6	1.9
أمريكا الشمالية	16.9	13.7	13.1	12.6	12.8	12.9	12.5	12.9	12.7	-3.8	3.5
الشرق الأوسط	3.9	5.4	5.5	6.4	5.8	5.9	6.9	7.3	6.7	9.4	6.0
اتحاد الدول	2.4	3.6	3.7	4.3	3.6	3.9	4.3	4.4	4.2	8.7	1.6
أمريكا الوسطى	2.9	3.7	3.7	3.8	3.8	3.9	4.1	4.1	4.0	4.9	-1.7
أفريقيا	2.2	3.1	3.1	3.5	3.1	3.3	3.3	3.4	3.3	6.3	4.8

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية

الجدول 3.1 واردات العالم حسب المناطق، 2003-2012 (مليار دولار و%).

المنطقة	الأعوام								معدل النمو السنوي لمتوسط (2003-2005)- 2012	%التغير (2012/ 2011)
	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2010-2012		
العالم	9864	9571	10870	12463	14320	16571	12778	15503	18490	9.5	0.6
أوروبا	4257	4161	4570	5254	6116	6894	5213	5900	6922	6.3	-5.7
آسيا	2671	2488	2890	3335	3820	4576	3678	4862	5965	12.8	4.0
أمريكا الشمالية	1873	2009	2284	2542	2702	2908	2178	2683	3091	7.9	3.3
الشرق الأوسط	335	281	335	376	470	603	512	581	680	12.0	8.8
اتحاد الدول	218	173	216	280	379	500	333	415	541	14.7	5.1
أمريكا الوسطى	277	246	309	374	468	609	452	585	734	15.4	2.8
أفريقيا	234	213	257	303	375	481	411	476	566	14.7	7.8
المنطقة	%									معدل النمو السنوي لمتوسط (2003-2005)- 2012	%التغير (2012/ 2011)
	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2010-2012		
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0	0
أوروبا	43.2	43.5	42.1	42.2	42.7	41.6	40.8	38.1	37.4	-2.9	-6.2
آسيا	27.1	26.0	26.6	26.8	26.7	27.6	28.8	31.4	32.2	3.0	3.5
أمريكا الشمالية	19.0	21.0	21.0	20.4	18.9	17.5	17.0	17.3	16.7	-1.4	2.7
الشرق الأوسط	3.4	2.9	3.1	3.0	3.3	3.6	4.0	3.8	3.7	2.3	8.2
اتحاد الدول	2.2	1.8	2.0	2.2	2.6	3.0	2.6	2.7	2.9	4.8	4.6
أمريكا الوسطى	2.8	2.6	2.8	3.0	3.3	3.7	3.5	3.8	4.0	5.4	2.3
أفريقيا	2.4	2.2	2.4	2.4	2.6	2.9	3.2	3.1	3.1	4.8	7.2

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 4.1 أهم الدول المصدرة ، 2011 و2012 (مليار دولار و%).

المصدرون	القيمة 2011	القيمة 2012	الحصة العالمية 2011 %	الحصة العالمية 2012 %	الترتيب 2011	الترتيب 2012	التغير % 2012-2011
العالم (باستثناء التجارة الأوروبية الداخلية)	14349	14764	100	100	_	_	2.9
الاتحاد الأوروبي 27 (تجارة خارجية)	2133	2167	14.9	14.7	1	1	1.6
الصين	1898	2049	13.2	13.9	2	2	8.0
الولايات المتحدة	1480	1546	10.3	10.5	3	3	4.5
اليابان	823	799	5.7	5.4	4	4	-2.9
كوريا	555	548	3.9	3.7	5	5	-1.3
روسيا الإتحادية	522	529	3.6	3.6	6	6	1.3
هونج كونج	456	493	3.2	3.3	7	7	8.1
كندا	452	455	3.2	3.1	8	8	0.7
سنغافورة	410	408	2.9	2.8	9	9	-0.5
المملكة العربية السعودية	365	388	2.5	2.6	10	10	6.3
المكسيك	350	371	2.4	2.5	11	11	6.0
الإمارات العربية المتحدة	285	350	2.0	2.4	14	12	22.8
تايبيه، الصينية	308	301	2.1	2.0	12	13	-2.3
الهند	305	294	2.1	2.0	13	14	-3.6
استراليا	270	257	1.9	1.7	15	15	-4.8
البرازيل	256	243	1.8	1.6	16	16	-5.1
تايلاند	229	230	1.6	1.6	18	17	0.4
ماليزيا	227	227	1.6	1.5	19	18	0.0

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 5.1 أهم الدول المستوردة ، 2011 و2012 (مليار دولار و%).

المستوردين	القيمة 2011	القيمة 2012	الحصة العالمية % 2011	الحصة العالمية 2012 %	الترتيب 2011	الترتيب 2012
العالم (باستثناء التجارة الأوروبية الداخلية)	14532	13714	100	100	_	_
الولايات المتحدة	2266	2336	15.6	17.0	2	1
الاتحاد الأوروبي 27 (تجارة خارجية)	2350	2301	16.2	16.8	1	2
الصين	1743	1818	12.0	13.3	3	3
اليابان	855	886	5.9	6.5	4	4
هونج كونج	511	553	3.5	4.0	6	5
كوريا	524	520	3.6	3.8	5	6
الهند	463	490	3.2	3.6	7	7
كندا	463	475	3.2	3.5	8	8
سنغافورة	366	380	2.5	2.8	9	9
المكسيك	361	380	2.5	2.8	10	10
روسيا	324	335	2.2	2.4	11	11
تايبيه، الصينية	281	270	1.9	2.0	12	12
استراليا	244	261	1.7	1.9	13	13
تايلاند	228	248	1.6	1.8	17	14
تركيا	241	237	1.7	1.7	14	15
البرازيل	237	233	1.6	1.7	15	16
الإمارات العربية المتحدة	205	230	1.4	1.7	18	17
سويسرا	208	198	1.4	1.4	17	18

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 6.1 شبكة التجارة العالمية بالسلع حسب المناطق، 2012-2010 (مليار دولار و%).

المستورد	العالم			أمريكا الشمالية			أمريكا الوسطى والجنوبية			أوروبا			اتحاد الدول المستقلة			أفريقيا			الشرق الأوسط			آسيا		
السنة	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
المصدر																								
العالم																								
المنتجات	1361	1661	1657	164	196	201	53	65	68	588	689	664	56	66	67	69	92	94	71	86	90	352	454	463
الغذاء	1122	1360	1375	138	165	169	46	57	60	494	577	562	51	60	60	62	84	86	66	80	84	258	328	345
المواد الخام	239	300	281	26	32	33	7	9	7	94	112	101	5	6	7	7	8	8	5	6	6	94	126	117
إجمالي	1489	1788	1793	2511	2924	3035	601	763	787	5860	6919	6564	401	536	550	457	543	580	559	662	714	4223	5157	5333
أمريكا الشمالية																								
المنتجات	213	251	258	82	95	98	15	17	18	21	24	23	2	3	3	8	9	8	6	7	6	80	96	102
إجمالي	1964	2282	2371	957	1103	1151	165	201	217	330	382	380	11	15	18	32	37	38	53	63	75	413	476	488
نسبة (2) من	16	15	16	50	48	48	28	27	26	4	3	3	4	4	5	11	10	9	8	8	6	23	21	22
أمريكا الوسطى																								
المنتجات	164	207	205	22	28	27	26	33	36	44	54	48	7	8	7	10	15	15	11	13	13	42	55	58
إجمالي	591	760	750	139	183	187	160	203	202	108	139	128	8	9	8	15	22	21	15	18	17	134	170	172
نسبة (3) من	12	12	12	14	14	14	50	51	53	7	8	7	13	12	11	14	17	16	16	15	14	12	12	12
أوروبا																								
المنتجات	571	671	657	23	26	28	6	7	7	449	521	501	20	24	25	21	25	26	16	19	22	36	47	48
إجمالي	5644	6652	6385	416	482	492	98	119	124	4008	4697	4383	180	234	245	177	202	211	169	195	208	528	642	643
نسبة (4) من	42	40	40	14	13	14	10	10	10	76	76	76	36	36	37	30	28	28	22	23	24	10	10	10
اتحاد الدول																								
المنتجات	44	57	66	1	1	1	0	0	0	10	14	20	17	21	21	3	4	7	3	4	7	8	12	9
إجمالي	589	789	805	34	43	37	6	10	7	308	407	430	111	160	149	9	12	14	20	22	20	88	119	127
نسبة (5) من	3	3	4	0	0	0	0	0	0	2	2	3	31	31	31	4	5	7	4	5	7	2	3	2
أفريقيا																								
المنتجات	50	58	57	2	3	3	1	2	2	20	22	20	1	1	1	11	14	13	5	5	5	9	11	12
إجمالي	511	598	630	90	97	74	15	30	30	188	209	240	1	2	2	67	79	81	16	18	17	118	142	160
نسبة (6) من	4	4	3	1	2	2	2	2	2	3	3	3	2	2	2	16	15	14	7	6	5	2	2	3
الشرق الأوسط																								
المنتجات	27	31	30	0	1	1	0	0	0	3	3	3	1	1	1	2	2	2	13	14	15	5	6	6
إجمالي	907	1268	1349	77	108	118	7	10	11	112	160	148	5	6	7	28	37	39	88	104	116	475	667	732
نسبة (7) من	2	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	2	2	2	2	18	16	17	1	1	1
آسيا																								
المنتجات	292	385	384	34	43	45	5	6	6	40	52	48	7	9	8	16	22	23	18	24	24	173	228	228
إجمالي	4690	5533	5640	798	909	975	149	188	196	806	926	855	85	110	121	128	153	177	199	243	260	2468	2941	3012
نسبة (8) من	21	23	23	20	22	22	10	10	9	7	8	7	12	13	13	22	24	24	25	28	27	49	50	49

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 7.1 حصة المنتجات الزراعية من إجمالي السلع الأولية حسب المناطق، 2012 (%).

حصة المنتجات الزراعية من إجمالي السلع	الصادرات	الواردات
العالم	9.2	9.2
أمريكا الشمالية	10.9	6.6
أمريكا الوسطى والجنوبية	27.4	8.6
أوروبا	10.3	10.1
اتحاد الدول المستقلة	8.2	12.2
أفريقيا	9.1	16.2
الشرق الأوسط	2.2	12.6
آسيا	6.8	8.7
حصة المنتجات الزراعية من السلع الأولية	**الصادرات**	**الواردات**
العالم	28.6	28.6
أمريكا الشمالية	39.0	25.9
أمريكا الوسطى والجنوبية	39.1	27.7
أوروبا	43.9	32.2
اتحاد الدول المستقلة	11.1	52.5
أفريقيا	11.6	46.5
الشرق الأوسط	3.2	52.1
أسيا	35.6	22.3

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 8.1 أهم الدول المصدرة الزراعية، 2011 و2012 (مليار دولار و%).

المصدرين	قيمة الصادرات		الحصة العالمية %		الترتيب	معدل التغير السنوي %
	2011	2012	2011	2012	2012	2012/2011
الاتحاد الأوروبي (27)	626.0	613.0	37.7	37.0	1	-2.1
الولايات المتحدة	168.0	172.0	10.1	9.8	2	2.4
الاتحاد الأوروبي - تجارة خارجية	158.0	163.0	9.5	10.4	3	3.2
البرازيل	86.0	86.0	5.2	5.2	4	0.0
الصين	65.0	66.0	3.9	4.0	5	1.5
كندا	60.0	63.0	3.6	3.8	6	5.0
إندونيسيا	48.0	45.0	2.9	2.7	7	-6.3
الأرجنتين	45.0	43.0	2.7	2.6	8	-4.4
تايلاند	48.0	42.0	2.9	2.6	9	-12.5
الهند	34.0	42.0	2.1	2.5	10	23.5
أستراليا	34.0	38.0	2.1	2.3	11	11.8
ماليزيا	39.0	34.0	2.3	2.0	12	-12.8
روسيا	30.0	32.0	1.8	1.9	13	6.7
فيتنام	22.0	25.0	1.3	1.5	14	13.6
نيوزيلاندا	24.0	24.0	1.5	1.4	15	0.0
المكسيك	23.0	23.0	1.4	1.4	16	0.0

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 9.1 أهم الدول المستوردة الزراعية، 2011 و2012 (مليار دولار و%).

المستوردين	قيمة الصادرات		الحصة العالمية %		الترتيب	معدل التغير السنوي %
	2011	2012	2011	2012	2012	2012/2011
الاتحاد الأوروبي (27)	654.0	623.0	37.5	35.7	1	-4.7
الاتحاد الأوروبي - تجارة خارجية	186.0	173.0	10.7	9.9	2	-7.0
الصين	145.0	157.0	8.3	9.0	3	8.3
الولايات المتحدة	137.0	142.0	7.9	8.1	4	3.6
اليابان	96.0	94.0	5.5	5.4	5	-2.1
روسيا	41.0	42.0	2.3	2.4	6	2.4
كندا	36.0	38.0	2.1	2.2	7	5.6
كوريا	35.0	33.0	2.0	1.9	8	-5.7
المكسيك	29.0	29.0	1.7	1.6	9	0.0
هونج كونج	24.0	27.0	-	–	10	12.5
الهند	23.0	26.0	1.3	1.5	11	13.0
ماليزيا	21.0	25.0	1.3	1.2	12	19.0
أندونيسيا	22.0	21.0	1.3	1.2	13	-4.5
السعودية	22.0	21.0	1.2	1.7	14	-4.5
مصر	15.0	18.0	0.9	1.0	15	20.0
تايلاند		17.0	–	1.0	16	

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 10.1 تجارة الشرق الوسط الزراعية، 2010-2012 (مليار دولار و%).

الشرق الأوسط						
	الواردات من الشرق الاوسط			الصادرات من الشرق الأوسط		
العالم	2010	2011	2012	2010	2011	2012
إجمالي السلع	906.95	1267.51	1349.43	558.8	662.5	713.8
السلع الزراعية	26.85	30.89	29.77	70.7	86.4	90.1
%	3.0	2.4	2.2	12.7	13.0	12.6
أمريكا الشمالية						
إجمالي السلع	76.78	107.65	118.02	52.64	62.77	75.05
السلع الزراعية	0.44	0.52	0.56	5.6	7.1	5.8
%	0.57	0.48	0.47	10.62	11.28	7.78
أمريكا الوسطى والجنوبية						
إجمالي السلع	7.0	10.43	10.79	15.05	17.99	17.0
السلع الزراعية	0.09	0.07	0.07	11.4	12.9	12.5
%	1.29	0.67	0.65	75.48	71.71	73.62
أوروبا						
إجمالي السلع	111.75	159.94	148.19	168.61	195.37	208.3
السلع الزراعية	2.58	2.62	2.57	15.6	19.5	21.5
%	2.31	1.64	1.73	9.22	9.97	10.32
اتحاد الدول المستقلة						
إجمالي السلع	4.78	5.94	7.15	19.5	21.83	20.3
السلع الزراعية	1.04	1.17	1.30	3.0	4.2	6.7
%	21.76	19.70	18.18	15.49	19.24	32.81
أفريقيا						
إجمالي السلع	28.48	37.39	39.38	15.71	18.04	17.12
السلع الزراعية	1.59	2.06	2.21	4.7	5.1	4.6
%	5.58	5.51	5.61	29.66	28.05	27.04
الشرق الأوسط						
إجمالي السلع	87.95	103.93	115.65	87.95	103.93	115.65
السلع الزراعية	12.70	13.87	14.89	12.7	13.9	14.9
%	14.44	13.35	12.88	14.44	13.35	12.88
آسيا						
إجمالي السلع	474.65	667.08	731.58	199.31	242.55	260.32
السلع الزراعية	4.77	5.86	5.83	17.9	23.8	24.0
%	1.0	0.9	0.8	9.0	9.8	9.2

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 11.1 الواردات الزراعية لبعض الدول العربية 1990، 2000، 2010-2012 (مليون دولار و%).

البلد	الأعوام					نسبة الزراعة من إجمالي الواردات %
	1990	2000	2010	2011	2012	2012
الجزائر	2766	2815	7350	11489	10755	0.1
مصر	4793	4195	11850	16659	17660	0.1
الأردن	709	942	2682	3187	3603	0.0
الكويت	589	1312	3070	3968	3849	0.0
لبنان	-	1210	2996	3331	3436	0.0
المغرب	1096	1941	4825	6531	6421	0.0
عمان	506	1158	2519	2736	3066	0.0
السعودية	3487	5663	17680	20870	29291	0.2
السودان	-	376	2409	2193	2495	0.0
سورية	791	850	4106	3928	1707	0.0
تونس	819	968	2553	3193	3428	0.0
الإمارات العربية المتحدة	1726	3857	11806	14378	16290	0.1

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 1-12 واردات وصادرات القمح العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير%	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	34.6	36.1	52.6	50.1	51.4	45.7	4.8-
الصادرات	32.2	32.8	47.3	48.7	48.0	44.2	3.0

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-13 أهم مصدري القمح، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	48.7	100.0
الولايات المتحدة	8.1	16.6
أستراليا	6.7	13.8
كندا	6.1	12.5
فرنسا	5.0	10.3
روسيا	4.5	9.2
الأرجنتين	2.9	6.0

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-14 أهم مستوردي القمح، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	51.4	100.0
مصر	3.1	6.2
أندونيسيا	2.3	4.6
اليابان	2.2	4.4
الجزائر	2.1	4.2
كوريا	1.8	3.6
البرازيل	1.7	3.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-15 واردات وصادرات الشعير العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	4.9	5.5	7.4	7.8	7.6	34.5	5.4
الصادرات	4.5	4.9	7.4	7.8	7.6	51.0	5.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-16 أهم مصدري الشعير، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	7.8	100.0
أستراليا	1.4	17.9
فرنسا	1.3	16.7
روسيا	0.9	11.5
الأرجنتين	0.8	10.8
أوكرانيا	0.7	8.9
كندا	0.5	6.2

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-17 أهم مستوردي الشعير، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	7.8	100.0
السعودية	2.1	26.9
الصين	0.8	10.0
بلجيكا	0.5	6.7
هولندا	0.4	5.7
إيران	0.4	5.6
اليابان	0.4	5.3

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-18 واردات وصادرات الأرز العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	19.1	19.9	23.3	23.3	23.3	17.1	0.0
الصادرات	18.6	20.2	23.9	22.6	23.3	18.3	-5.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-19 أهم مصدري الأرز، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2010	%
العالم	22.6	100.0
الهند	6.1	27.1
تايلاند	4.6	20.5
فيتنام	2.6	11.7
الولايات المتحدة	2.1	9.2
باكستان	1.9	8.3
إيطاليا	0.6	2.8

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-20 أهم مستوردي الأرز، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2010	%
العالم	23.3	100.0
نيجيريا	1.9	8.2
الصين	1.1	4.8
إيران	1.0	4.2
السعودية	1.0	4.2
أندونيسيا	0.9	4.1
العراق	0.8	3.6

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-21 واردات وصادرات الذرة العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	22.3	25.7	36.5	38.1	37.3	42.0	4.4
الصادرات	19.8	23.3	34.4	35.5	35.0	47.6	3.2

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-22 أهم مصدري الذرة، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	35.5	100.0
الولايات المتحدة	9.7	27.3
البرازيل	5.4	15.2
الأرجنتين	4.8	13.6
أوكرانيا	3.9	11.0
فرنسا	2.4	6.8
هنغاريا	1.3	3.7

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-23 أهم مستوردي الذرة، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	38.1	100.0
اليابان	5.1	13.5
المكسيك	3.0	7.9
كوريا	2.6	6.8
مصر	2.0	5.1
إسبانيا	1.8	4.7
الصين	1.7	4.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-24 واردات وصادرات القطن الممشط أو المكرود العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	0.2	0.2	0.3	0.2	0.3	48.1	-24.1
الصادرات	0.2	0.4	0.4	0.4	0.4	-2.0	0.6

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-25 أهم مصدري القطن الممشط أو المكرود، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	0.4	100.0
أوغندا	0.1	16.5
الولايات المتحدة	0.1	14.3
المكسيك	0.0	12.1
موزامبيق	0.0	9.3
تنزانيا	0.0	8.9
زامبيا	0.0	4.6

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-26 أهم مستوردي القطن الممشط أو المكرود، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	0.2	100.0
ماليزيا	0.1	27.1
المملكة المتحدة	0.0	8.3
أسبانيا	0.0	7.8
بولونيا	0.0	5.6
بنغلادش	0.0	5.2
فرنسا	0.0	4.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-27 واردات وصادرات زيت الزيتون العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	4.1	4.4	4.8	4.5	4.7	8.9	-5.8
الصادرات	3.9	4.2	4.5	4.3	4.4	7.6	-3.3

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-28 أهم مصدري زيت الزيتون، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	4.3	100.0
أسبانيا	1.8	42.4
إيطاليا	1.3	29.1
اليونان	0.4	8.8
تونس	0.3	7.0
البرتغال	0.2	5.6
تركيا	0.0	1.1

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-29 أهم مستوردي زيت الزيتون، 2012 (مليار دولار و%)

البلد	2012	%
العالم	4.5	100.0
إيطاليا	1.3	29.3
الولايات المتحدة	0.7	15.5
فرنسا	0.4	7.8
البرازيل	0.2	5.4
ألمانيا	0.2	4.8
البرتغال	0.2	3.8

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-30 واردات وصادرات السكر العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	35.1	44.6	56.7	53.1	54.9	27.2	-6.4
الصادرات	34.5	44.5	53.5	51.7	52.6	20.3	-3.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-31 أهم مصدري السكر، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	51.7	100.0
البرازيل	13.0	25.2
تايلاند	4.3	8.3
فرنسا	3.0	5.9
الولايات المتحدة	2.5	4.9
ألمانيا	2.5	4.8
الهند	2.2	4.2

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-32 أهم مستوردي السكر، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	53.1	100.0
الولايات المتحدة	4.6	8.6
الصين	2.5	4.8
ألمانيا	2.1	3.9
أندونيسيا	1.9	3.6
المملكة المتحدة	1.8	3.5
إيطاليا	1.8	3.3

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 2-1 الميزان التجاري السوري، وسطي الفترة 2003- 2005 حتى 2011 (مليون دولار و%).

القيمة	وسطي 2003-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	معدل النمو السنوي (%)
الصادرات الكلية (ص)	7,121	10,100	11,581	15,231	10,477	12,238	10,501	6.7
الواردات الكلية (و)	7,706	10,626	13,691	17,994	15,258	17,392	19,871	17.1
حجم التجارة الكلي (ص+و)	14,827	20,727	25,272	33,225	25,735	29,630	30,372	12.7
الميزان التجاري (ص-و)	-585	-526.2	-2,110	-2,763	-4,781	-5,154	-9,370	58.8
الميزان التجاري القياسي (%) (ص -و /ص + و *100)	-3	-2.5	-8.4	-8.3	-18.6	-17.4	-30.8	50.6

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-2 مؤشرات التجارة الكلية السورية من خلال اهم الشركاء التجاريين، 2011 (مليون دولار و%).

البلدان	المستوردات	الصادرات	حجم التجارة	الميزان التجاري	الميزان التجاري القياسي	النسبة المئوية لحجم التجارة
الصين	1877	108	1985	-1770	-89	6.5
روسيا الاتحادية	1574	37	1611	-1537	-95	5.3
تركيا	1547	467	2014	-1081	-54	6.6
اوكرانيا	1446	66	1512	-1379	-91	5.0
ايطاليا	1342	1316	2657	-26	-1	8.7
السعودية	902	525	1428	-377	-26	4.7
المانيا الاتحادية	820	1162	1982	342	17	6.5
كوريا الجنوبية	679	51	731	-628	-86	2.4
العراق	37	1903	1940	1866	96	6.4
مصر	648	384	1031	-264	-26	3.4
الهند	581	0	581	-581	-100	1.9
فرنسا	520	16	536	-505	-94	1.8
البرازيل	508	94	602	-414	-69	2.0
الولايات المتحدة	435	286	722	-149	-21	2.4
مالطا	429	0	429	-428	-100	1.4
إيران	375	21	396	-354	-89	1.3
هولندا	211	613	824	401	49	2.7
لبنان	153	459	612	307	50	2.0
إسبانيا	201	233	434	32	7	1.4
الأردن	191	296	487	105	21	1.6
الكويت	32	90	121	58	48	0.4
قبرص	339	29	368	-309	-84	1.2
الأرجنتين	337	1	338	-336	-100	1.1
اليابان	302	63	365	-238	-65	1.2
تايلاند	294	1	295	-293	-99	1.0
الامارات العربية المتحدة	259	105	365	-154	-42	1.2
سويسرا	256	1	257	-255	-99	0.8
ماليزيا	231	2	233	-229	-99	0.8
بلجيكا	222	18	240	-204	-85	0.8
المجموع	16748	8346	25095	-8402	-33	82.6
بلدان أخرى	3123	2155	5277	-968	-18	17.4
المجموع العام	**19,871**	**10,501**	**30,372**	**-9370**	**-31**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-3-2 الصادرات السورية حسب القطاعات، متوسط 2003- 2005 حتى 2011 (مليون دولار و%).

القطاع	قيمة الصادرات (مليون دولار)							
	متوسط 2003-2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**متوسط 2009-2011**
الزراعة، الصيد،الاسماك والغابات	740	1,239	1,319	1,054	1,492	1,458	1,056	1,337
منتجات المقالع والمعادن	3,380	3,453	3,734	5,078	2,985	4,509	4,072	4,191
الصناعات	1,561	4,707	5,628	8,281	5,056	5,161	4,609	6,166
المنتجات الغذائية والمشروبات	233	718	1,036	2,297	1,269	1,100	711	1,555
المنسوجات	243	889	1,119	1,554	802	678	545	1,011
الفحم ومنتجات المشتقات البترولية	607	684	702	936	128	1,156	1,071	740
المنتجات الصناعية الاخرى	479	2,416	2,771	3,494	2,857	2,228	-	2,859
الاخرى	872	700	900	974	1,082	1,242	582	903
المجموع	**6,554**	**10,100**	**11,581**	**15,387**	**10,616**	**12,371**	**10,501**	**11,163**
النسبة المئوية								
الزراعة، الصيد،الاسماك والغابات	12.0	12.3	12.3	6.9	14.2	12.1	10.1	12.0
منتجات المقالع والمعادن	53.9	34.2	35.0	33.3	28.5	37.3	38.8	37.5
الصناعات	24.9	46.6	52.7	54.4	48.3	42.7	43.9	55.2
المنتجات الغذائية والمشروبات	11.1	15.3	18.4	27.7	25.1	21.3	6.8	13.9
المنسوجات	10.7	18.9	19.9	18.8	15.9	13.1	5.2	9.1
الفحم ومنتجات المشتقات البترولية	29.3	14.5	12.5	11.3	2.5	22.4	10.2	6.6
المنتجات الصناعية الاخرى	23.3	51.3	49.2	42.2	56.5	43.2	0.0	25.6
الاخرى	9.2	6.9	0.0	5.4	9.0	7.8	5.5	8.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-4 الصادرات السورية بحسب المناطق، متوسط 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار و%).

المنطقة	متوسط 2003-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2009-2011	متوسط 2010-2012
الاتحاد الأوربي	3,403	4,057	4,617	5173	3202	4,624	4,188	193	4,004	3,001
البلدان الأوروبية الاخرى	88	196	226	108	36	111	125	62	91	100
البلاد العربية	1,398	3,778	4,549	7820	5,576	4,958	4,155	2,049	4,896	3,720
البلاد الآسيوية	446	427	694	845	568	1,094	908	124.0	857	709
البلاد الأمريكية	248	236	345	426	243	462	404	44	369	303
بقية دول العالم	970	1,405	1,149	1015	992	1,123	721.6	578.1	945	807
مجموع العالم	6,554	10,100	11,581	15,387	10,616	12,371	10,501	3,050	11,163	8,641
النسبة المئوية										
الاتحاد الأوربي	53.1	40.2	39.9	33.6	30.2	37.4	39.9	6.3	35.8	34.7
البلدان الأوروبية الاخرى	1.4	1.9	2.0	0.7	0.3	0.9	1.2	2.0	0.8	1.2
البلاد العربية	22.3	37.4	39.3	50.8	52.5	40.1	39.6	67.2	44.1	43.1
البلاد الآسيوية	7.3	4.2	6.0	5.5	5.4	8.8	8.7	4.1	7.6	8.2
البلاد الأمريكية	3.8	2.3	3.0	2.8	2.3	3.7	3.8	1.4	3.3	3.5
بقية دول العالم	12.0	13.9	9.9	6.6	9.3	9.1	6.9	19.0	8.4	9.3
مجموع العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

جدول 2-5 وجهة الصادرات السورية الرئيسية ، 2011، (مليون دولار، %).

البلد	قيمة الصادرات (مليون دولار)	النسبة المئوية %
العراق	1903	18.1
إيطاليا	1316	12.5
ألمانيا الاتحادية	1162	11.1
هولندة	613	5.8
فرنسا	606	5.8
السعودية	525	5.0
تركيا	467	4.4
لبنان	459	4.4
مصر	384	3.7
الأردن	296	2.8
الولايات المتحدة	286	2.7
إسبانيا	233	2.2
تايوان (فرموزا)	134	1.3
الجزائر	113	1.1
الصين	108	1.0
الامارات العربية المتحدة	105	1.0
البرازيل	94	0.9
الكويت	90	0.9
أوكرانيا	66	0.6
اليابان	63	0.6
اليمن	56	0.5
المجموع	**9079**	**86.5**
بقية البلدان	**744**	**7.1**
المجموع العام	**10,501**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، 2010

الجدول 2-6 المستوردات السورية بحسب القطاعات، متوسط 2003- 2005 حتى 2011 (مليون دولار، %).

القطاع	قيمة الواردات (مليون دولار)							
	متوسط 2003-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط 2009-2011
الزراعة، الصيد، الاسماك والغابات	521	581	660	1,291	1,663	1,458	1,505	1,542
منتجات المقالع والمعادن	58	226	257	98	212	235	205	217
الصناعات التحويلية	6,384	9,672	12,774	16,605	13,316	15,615	18,013	15,648
المنتجات الغذائية والمشروبات	580	782	1,043	1,237	1,704	1,930	2,136	1,923
منتجات التبغ	50	79	76	53	161	334	287	261
المنسوجات	220	212	192	283	309	307	272	296
الكيميائيات والمنتجات الكيميائية	1,112	1,344	1,697	2,587	2,383	2,465	2,834	2,561
المعادن الأساسية	883	168	1,839	3,136	2,752	1,961	2,769	2,494
الآلات وتجهيزات اخرى	638	732	788	714	1,016	1,376	1,827	1,406
الشاحنات والتريلات	526	954	949	944	998	1,242	976	1,072
المنتجات الصناعية الأخرى	2,375	5,401	6,191	7,650	3,992	5,999	6,912	5,635
الأخرى	330	147	0	0	67	84	0	50
المجموع	**7,293**	**10,626**	**13,691**	**17,994**	**15,258**	**17,392**	**19,871**	**17,507**
النسبة المئوية %								
الزراعة، الصيد، الاسماك والغابات	7.1	5.5	4.8	7.2	10.9	8.4	7.6	8.8
منتجات المقالع والمعادن	0.8	2.1	1.9	0.5	1.4	1.4	1.0	1.2
الصناعات	87.5	91.0	93.3	92.3	87.3	89.8	90.6	89.4
المنتجات الغذائية والمشروبات	7.9	7.4	7.6	6.9	11.2	11.1	10.8	11.0
منتجات التبغ	0.7	0.7	0.6	0.3	1.1	1.9	1.4	1.5
المنسوجات	3.0	2.0	1.4	1.6	2.0	1.8	1.4	1.7
الكيميائيات وامنتجات الكيميائية	15.2	12.6	12.4	14.4	15.6	14.2	14.3	14.6
المعادن الاساسية	12.1	1.6	13.4	17.4	18.0	11.3	13.9	14.2
الآلات وتجهيزات اخرى	8.7	6.9	5.8	4.0	6.7	7.9	9.2	8.0
الشاحنات واتريلات	7.2	9.0	6.9	5.2	6.5	7.1	4.9	6.1
المنتجات الصناعية الاخرى	32.6	50.8	45.2	42.5	26.2	34.5	34.8	32.2
الاخرى	4.5	1.4	0.0	0.0	0.4	0.5	0	0.3
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-7 المستوردات السورية بحسب المناطق، متوسط 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار و%).

المنطقة	قيمة المستوردات (مليون دولار)							
	متوسط 03 -05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الأوربي	1,124	1,973	3,992	5,248	3,607	4,536	5,569	3,076
البلدان الأوربية الأخرى	971	1,842	2,368	4,235	2,758	2,577	3,379	3,894
البلاد العربية	1,017	1,844	2,700	2,788	2,509	2,582	2,709	1,832
البلاد الآسيوية	1,391	1,895	3,513	4,538	4,755	5,814	6,414	2,746
البلاد الأمريكية	533	450	766	982	1,459	1,661	1,500	600
بقية دول العالم	2,676	2,622	353	202	171	221	301	265
مجموع العالم	**7,294**	**10,626**	**13,691**	**17,994**	**15,258**	**17,392**	**19,871**	**12,330**
النسبة المئوية								
الاتحاد الأوربي	15.4	12.3	29.2	29.2	23.6	26.1	28.0	24.9
البلدان الأوربية الأخرى	13.3	12.2	17.3	23.5	18.1	14.8	17.0	31.6
البلاد العربية	13.9	12.5	19.7	15.5	16.4	14.8	13.6	14.9
البلاد الآسيوية	19.1	14.1	25.7	25.2	31.2	33.4	32.3	22.3
البلاد الأمريكية	7.3	5.3	5.6	5.5	9.6	9.6	7.5	4.9
بقية دول العالم	36.7	43.7	2.6	1.1	1.1	1.3	1.5	2.1
مجموع العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة.

الجدول 2-8 الموردين الرئيسيين للبضائع السورية، 2011 (مليون دولار ، %).

البلد	قيمة الواردات (مليون دولار)	النسبة المئوية %
الصين	1877	9.4
روسيا الاتحادية	1574	7.9
تركيا	1547	7.8
أوكرانيا	1446	7.3
إيطاليا	1342	6.8
السعودية	902	4.5
ألمانيا الاتحادية	820	4.1
كوريا الجنوبية	679	3.4
مصر	648	3.3
الهند	581	2.9
فرنسا	520	2.6
البرازيل	508	2.6
الولايات المتحدة	435	2.2
مالطة	429	2.2
إيران	375	1.9
قبرص	339	1.7
الارجنتين	337	1.7
اليابان	302	1.5
تايلاند	294	1.5
الامارات العربية المتحدة	259	1.3
سويسرة	256	1.3
المجموع	**15470**	**77.9**
بقية البلدان	4284	21.6
المجموع العام	**19,871**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-9 تركيز السوق للتجارة السورية الكلية، 2011(مليون دولار، %).

النوع	المجموع	اعلى 5 بلدان	اعلى 10 بلدان	بلدان لاعلى 5 %	لاعلى 10 بلدان %
الصادرات الكلية	10,501	5,599	7,730	53	74
الواردات الكلية	19,871	7,786	11,416	39	57

المصدر: بيانات المكتب المركزي للاحصاء والمديرية العامة للجمارك

الجدول 2-10 التجارة والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، متوسط 2003- 2005 حتى 2011 (مليون ليرة سورية، %).

سورية	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط 09-11	معدل النمو السنوي (%)
الناتج المحلي الاجمالي	1,283,498	1,726,404	2,020,838	2,448,060	2,520,705	2,801,609	3,455,223	2,925,846	17.9
الناتج المحلي الزراعي	283,789	368,791	392,841	456,746	570,177	547,475	668,659	595,437	15.4
الناتج المحلي الزراعي /الناتج المحلي الاجمالي	22	21	19	19	23	20	19	21	-2.2
التجارة الكلية (الصادرات+ الواردات)	728,016	1,036,336	1,263,591	1,547,217	1,202,546	1,381,272	1,470,035	1,351,284	12.4
التجارة الكلية / الناتج المحلي الاجمالي	57	60.0	62.5	63.2	47.7	49.3	42.5	47	-4.7
التجارة الزراعية (التصدير + الاستيراد)	118,672	193,016	236,070	326,101	321,457	325,539	301,396	316,131	16.8
التجارة الزراعية / التجارة الكلية	16	18.6	18.7	21.1	26.7	23.6	20.5	24	3.9
التجارة الزراعية /الناتج المحلي الزراعي	42	52.3	60.1	71.4	56.4	59.5	45.1	54	1.3

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، 2011

الجدول 2-11 التجارة الزراعية السورية مصنفة بحسب المواد الخام المصنعة، وغير الغذائية، متوسط 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار، %).

قيم المستوردات	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2010-2012
المواد الغذائية والحيوانية	1,024	1,316	1,580	2,365	3,142	3,406	3,431	2,238	3,025
المواد غير الغذائية	343	350	519	599	841	713	804	641	719
اجمالي التجارة الزراعية	1,367	1,666	2,099	2,964	3,983	4,119	4,235	2,878	3,744
المواد المصنعة	878	1,097	1,441	1,691	2,321	2,680	2,747	1,878	2,435
المواد الخام	489	569	658	1,273	1,662	1,439	1,488	1,001	1,309
التجارة الزراعية الكلية	1,367	1,666	2,099	2,964	3,983	4,119	4,235	2,878	3,744
النسبة المئوية									
المواد الغذائية والحيوانية	76	79.0	75.3	79.8	78.9	82.4	81.0	77.7	80.4
المواد غير الغذائية	24	21.0	24.7	20.2	21.1	17.6	19.0	22.3	19.6
اجمالي التجارة الزراعية	100	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
المواد المصنعة	64.1	65.8	68.7	57.1	58.3	65.1	64.9	65.2	65.1
المواد الخام	35.9	34.2	31.3	42.9	41.7	34.9	35.1	34.8	34.9
التجارة الزراعية الكلية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
قيم الصادرات	**متوسط 03-05**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**متوسط 2010-2012**
المواد الغذائية والحيوانية	782	1,749	2,216	3,204	2,518	2,268	1,685	881	1,611
المواد غير الغذائية	330	443	467	879	455	596	305	104	335
اجمالي التجارة الزراعية	1,112	2,209	2,683	4,083	2,978	2,864	1,990	985	1,946
المواد المصنعة	295	933	1,335	2,950	1,451	1,355	877	320	851
المواد الخام	817	1,259	1,348	1,133	1,522	1,152	1,114	665	977
التجارة الزراعية الكلية	1,112	2,209	2,683	4,083	2,973	2,864	1,990	985	1,946
النسبة المئوية									
المواد الغذائية والحيوانية	70.3	79.2	82.6	78.5	84.8	79.2	84.7	89.4	84.4
المواد غير الغذائية	29.7	20.8	17.4	21.5	15.2	20.8	15.3	10.6	15.6
اجمالي التجارة الزراعية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
المواد المصنعة	26.5	43.0	49.8	72.2	48.8	47.3	44.0	32.5	41.3
المواد الخام	73.5	57.0	50.2	27.8	51.2	52.7	56.0	67.5	58.7
التجارة الزراعية الكلية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

لجدول 2-12 التجارة الكلية والتجارة الزراعية، متوسط 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار، %).

سورية	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2009- 2011	متوسط 2010- 2012
قيمة المستوردات (مليون دولار)										
المستوردات الكلية	7,712	10,626	13,691	17,994	15,258	17,467	19,871		17,532	
المستوردات الزراعية	1,367	1,666	2,099	2,964	3,983	4,119	4,235	2,878	4,113	3,744
المستوردات الزراعية / المستوردات الكلية	18	15.7	15.3	16.5	26.1	23.6	21.3		24	
قيمة الصادرات (مليون دولار)										
الصادرات الكلية	7,121	10,100	11,581	15,231	10,477	12,186	10,501		11,055	
الصادرات الزراعية	1,112	2,192	2,683	4,083	2,973	2,864	1,990	985	2,609	1,946
الصادرات الزراعية / الصادرات الكلية	16	21.7	23.2	26.8	28.4	23.5	19.0		24	
الميزان التجاري (مليون دولار)										
التجارة الكلية	-590.7	-526.2	-2,110	-2,763	-4,781	-5,281	-9,370		-6477.3	
التجارة الزراعية*	-254.4	526.0	584	1,119	-1,010	-1,255	-2,245	-1,894	-1503.5	
حجم التجارة (مليون دولار)										
التجارة الكلية	20,727	20,727	25,272	33,225	25,735	29,652	30,372		28,586	
التجارة الزراعية	3,858	3,858	4,783	7,048	6,956	6,983	6,226	3,863	6,722	5,691
التجارة الزراعية / التجارة الكلية	19	18.6	18.9	21.2	27.0	23.5	20.5		24	
الميزان القياسي										
التجارة الكلية	-2.7	-2.5	-8.4	-8.3	-18.6	-17.8	-30.8		-22	
التجارة الزراعية	-9.4	14	12	16	-15	-18	-36	-49	-23	

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-13 قيم الصادرات الزراعية السورية بحسب الفصول، لوسطي الفترة 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار).

الفصل	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفواكه المأكولة والحمضيات و البطيخ الاصفر(الفواكه)	52.8	163.6	151.2	181.9	424.8	448.7	381.6	222.3
الخضار المأكولة، الجذور، الدرنات، (الخضار الطازجة)	115.7	358.6	497.3	340.2	446.7	436.0	266.9	198.0
القطن	271.4	344.8	307.5	741.4	246.9	367.0	156.7	51.0
الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل	18.4	114.7	172.6	378.0	445.6	280.6	207.5	110.0
السكر والمنتجات السكرية	12.6	34.6	42.3	66.7	175.1	238.4	160.3	17.0
الحيوانات الحية	228.6	247.9	238.3	240.1	143.6	218.3	124.7	129.0
محضرات من الخضار والنباتات والفواكه القابلة للأكل	30.6	139.7	244.5	191.9	150.6	143.2	130.9	65.0
محضرات من الحبوب او دقيق النشاء	12.6	40.9	42.0	103.8	244.1	140.7	43.2	17.0
المشروبات الروحية والخل	42.7	60.3	99.0	1147.3	210.5	112.4	13.8	2.0
بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية	12.1	5.6	5.0	13.7	128.5	111.4	19.0	12.0
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية (زيوت ودهون)	69.9	199.1	297.3	170.2	97.2	93.6	92.7	38.7
القهوة والشاي والمتة والتوابل (القهوة والتوابل)	42.7	170.6	212.1	74.4	69.7	58.1	174.9	47.6
البذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية	10.7	9.3	13.1	23.8	27.6	37.1	21.8	10.0
الكاكاو ومحضرات الكاكاو	4.3	17.0	18.3	26.3	20.8	24.8	16.7	3.3
الجلود باستثناء الفراء	17.1	65.0	81.7	41.8	18.5	23.4	22.4	12.4
الخضار الاخرى	8.7	9.2	15.6	21.6	11.5	20.8	20.9	2.1
منتجات صناعة الطحن والشعير المنقوع والنشاء	7.3	12.8	21.2	92.6	17.8	18.0	17.0	5.0
الاسمدة	0.3	0.3	0.3	0.4	1.6	17.0	31.4	1.9
محضرات مختلفة قابلة للاكل	7.0	22.6	14.8	65.1	37.9	16.6	31.2	16.0
الاخشاب والمواد الخشبية	1.7	6.5	10.5	19.1	14.7	16.2	12.9	8.1
الحوم والاحشاء القابلة للاكل	0.4	0.3	1.6	60.9	8.6	10.3	10.7	0.8
الحبوب	132.1	181.0	199.2	51.3	0.6	6.3	1.7	0.8
الصوف والشعر	4.7	6.6	8.1	8.6	4.1	5.9	7.0	4.8
المنتجات الحيوانية الاخرى	5.0	4.5	4.2	6.4	4.5	5.9	6.4	3.8
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	2.8	3.5	2.5	7.8	5.9	3.3	1.3	0.2
حصر وسلال	0.6	0.9	1.3	1.5	4.4	3.1	1.7	0.9
محضرات اللحوم والاسماك والقشريات والرخويات	0.2	0.5	0.7	1.9	5.1	2.0	5.1	1.2
النباتات الاخرى واللابصال والورود ونباتات الزينة	1.8	1.8	1.3	2.3	3.4	1.6	6.8	1.9
نباتات خام وعلكة واصبغة	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	1.4	0.1	0.0
الزيوت الاساسية ومستحضرات التجميل	0.1	0.2	0.5	0.1	0.3	1.0	1.2	1.1
ورق الزجاج والمنسوجات المصنعة من الخضار	0.1	0.1	0.2	0.5	0.2	0.7	0.1	0.0
منتجات النشاء	0.4	1.1	0.1	1.7	1.8	0.4	0.2	0.2
المنتجات الكيميائية	0.1	0.3	0.1	0.1	0.0	0.3	1	0.3
الفلين والمصنوعات الفلينية	0.0	0.4	0.0	0.0	0.5	0.3	0.0	0.1
الاسماك والقشريات والرخويات	0.1	0.2	0.1	0.4	0.7	0.1	0.4	0.1
منتجات كيمياوية عضوية	0.0	0.0	0.2	0.3	0.0	0.1	0.4	0.3
المطاط	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.04	0.03
الحرير	0.0	0.7	1.9	0.4	0.3	0.0	0.01	0.01
جلود بفراء	0.0	0.1	0.4	0.2	0.0	0.0	0.01	0.04
المجموع النهائي	**1,112**	**2,192**	**2,683**	**4,083**	**2,973**	**2,864**	**1,990**	**985**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-14 قيم الصادرات الزراعية السورية بحسب الفصول، لوسطي الفترة 2003- 2005 حتى 2012 (%).

الفصل	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفواكه المأكولة والحمضيات و البطيخ الاصفر(الفواكه)	4.7	7.4	5.6	4.5	14.3	15.7	19.2	22.6
الخضار المأكولة، الجذور، الدرنات، (الخضار الطازجة)	10.4	16.1	18.4	8.3	15.1	15.2	13.4	20.1
القطن	24.3	15.5	11.4	18.2	8.3	12.8	7.9	5.2
الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل	1.6	5.2	6.4	9.3	15.0	9.8	10.4	11.2
السكر والمنتجات السكرية	1.1	1.6	1.6	1.6	5.9	8.3	8.1	1.7
الحيوانات الحية	20.6	11.2	8.8	5.9	4.8	7.6	6.3	13.1
محضرات من الخضار والنباتات والفواكه القابلة للأكل	2.7	6.3	9.0	4.7	5.1	5.0	6.6	6.6
محضرات من الحبوب او دقيق النشاء	1.1	1.8	1.6	2.5	8.2	4.9	2.2	1.7
المشروبات الروحية والخل	3.9	2.7	3.7	28.1	7.1	3.9	0.7	0.2
بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية	1.1	0.3	0.2	0.3	4.3	3.9	1.0	1.2
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية (زيوت ودهون)	6.2	9.0	11.0	4.2	3.3	3.3	4.7	3.9
القهوة والشاي والمتة والتوابل (القهوة والتوابل)	3.8	7.7	7.8	1.8	2.4	2.0	8.8	4.8
البذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية	1.0	0.4	0.5	0.6	0.9	1.3	1.1	1.0
الكاكاو ومحضرات الكاكاو	0.4	0.8	0.7	0.6	0.7	0.9	0.8	0.3
الجلود باستثناء الفراء	1.5	2.9	3.0	1.0	0.6	0.8	1.1	1.3
الخضار الاخرى	0.8	0.4	0.6	0.5	0.4	0.7	1.1	0.2
منتجات صناعة الطحن والشعير المنقوع والنشاء	0.7	0.6	0.8	2.3	0.6	0.6	0.9	0.5
الاسمدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.6	1.6	0.2
محضرات مختلفة قابلة للاكل	0.6	1.0	0.5	1.6	1.3	0.6	1.6	1.6
الاخشاب والمواد الخشبية	0.2	0.3	0.4	0.5	0.5	0.6	0.6	0.8
الحوم والاحشاء القابلة للاكل	0.0	0.0	0.1	1.5	0.3	0.4	0.5	0.1
الحبوب	11.9	8.1	7.4	1.3	0.0	0.2	0.1	0.1
الصوف والشعر	0.4	0.3	0.3	0.2	0.1	0.2	0.4	0.5
المنتجات الحيوانية الاخرى	0.5	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.4
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.0
حصر وسلال	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1
محضرات اللحوم والاسماك والقشريات والرخويات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	0.3	0.1
النباتات الاخرى واللابصال والورود ونباتات الزينة	0.2	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.3	0.2
نباتات خام وعلكة واصبغة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الزيوت الاساسية ومستحضرات التجميل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
ورق الزجاج والمنسوجات المصنعة من الخضار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
منتجات النشاء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0
المنتجات الكيميائية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الفلين والمصنوعات الفلينية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاسماك والقشريات والرخويات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
منتجات كيمياوية عضوية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المطاط	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحرير	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جلود بفراء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع النهائي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-15 الصادرات الزراعية السورية الرئيسية 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار).

السلع	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأغنام (الضأن)	202	223	214	216	104	187	98	123
البندورة	40	153	208	124	202	179	116	68
فواكه مختارة	26	91	58	54	160	141	166	88
الجلود	16	59	77	40	17	18	16	8
الحمضيات	9	16	12	62	116	126	97	51
القطن غير المكرود	153	171	76	77	79	123	4	0.2
المياه المعدنية والغازية	42	60	98	1145	206	111	11	1.4
زيت الزيتون	153	168	248	147	65	65	68	34
العدس	29	37	133	69	20	61	24	30
البطاطا والبطاطا المصنعة	4	20	7	33	40	51	24	31
القمح	107	180	198	51	0.4	6	0	0
العنب	3	4	9	4	26	27	12	7
بذور الكمون	33	140	163	42	50	22	116	20
اليانسون	19	19.0	31	18	9	13	23	19
الألبان والأجبان	13	91	116	240	83	93	86	45
قمر الدين وملبن	7	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الفستق الحلبي	2	3	2	4	8	7	8	9
الحمص	9	1.0	0.4	0.2	0.0	0.0	0.1	0.0
المجموع	869	1,435	1,652	2,326	1,186	1,230	870	535
سلع أخرى	243	757	1,032	1,757	1,787	1,634	1,120	450
إجمالي الصادرات الزراعية	**1,112**	**2,192**	**2,683**	**4,083**	**2,973**	**2,864**	**1,990**	**985**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

الفواكه المختارة هي التفاح، الكرز، المشمش، الاجاص، الخوخ و الدراق

الجدول 2-16 الصادرات الزراعية السورية الرئيسية 2003-2005 حتى 2012 (%).

السلع	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأغنام (الضأن)	18.2	10.2	8.0	5.3	3.5	6.5	4.9	12.5
البندورة	3.6	7.0	7.8	3.0	6.8	6.2	5.8	6.9
فواكه مختارة	2.4	4.1	2.2	1.3	5.4	4.9	8.3	8.9
الجلود	1.5	2.7	2.9	1.0	0.6	0.6	0.8	0.8
الحمضيات	0.8	0.8	0.4	1.5	3.9	4.4	4.9	5.2
القطن غير المكرود	13.8	7.8	2.8	1.9	2.7	4.3	0.2	0.0
المياه المعدنية والغازية	3.8	2.7	3.7	28.0	6.9	3.9	0.6	0.1
زيت الزيتون	13.8	7.6	9.3	3.6	2.2	2.3	3.4	3.4
العدس	2.6	1.7	5.0	1.7	0.7	2.1	1.2	3.0
البطاطا والبطاطا المصنعة	0.3	0.9	0.3	0.8	1.4	1.8	1.2	3.2
القمح	9.6	8.2	7.4	1.2	0.0	0.2	0.0	0.0
العنب	0.3	0.2	0.3	0.1	0.9	0.9	0.6	0.8
بذور الكمون	2.9	6.4	6.1	1.0	1.7	0.8	5.8	2.1
اليانسون	1.7	0.9	1.2	0.4	0.3	0.4	1.1	2.0
الألبان والأجبان	1.2	4.1	4.3	5.9	2.8	3.2	4.3	4.6
قمر الدين وملبن	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الفستق الحلبي	0.2	0.2	0.1	0.1	0.3	0.2	0.4	0.9
الحمص	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	78.1	65.5	61.6	57.0	39.9	42.9	43.7	54.3
سلع أخرى	21.9	34.5	38.4	43.0	60.1	57.1	56.3	45.7
إجمالي الصادرات الزراعية	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك
الفواكه المختارة هي التفاح، الكرز، المشمش، الاجاص، الخوخ و الدراق

الجدول 2-17 قيم المستوردات السورية بحسب الفصول 2003-2005 حتى 2012 (مليون دولار).

الكود	الفصل	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
10	الحبوب	312	346	362	854	975	963	1008	745
17	السكر والمنتجات السكرية	188	249	333	328	543	758	690	396
12	البذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية	101	127	168	278	474	364	288	169
24	التبغ وبدائل التبغ المصنعة	46	79	76	53	161	334	287	74
44	الأخشاب والمواد الخشبية	69	155	203	230	275	232	195	86
23	بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية	85	52	76	77	181	187	234	213
15	الزيوت والدهون النباتية والحيوانية (زيوت ودهون)	80	99	132	171	237	180	342	264
4	الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل	66	108	140	248	171	167	219	161
8	الفواكه المأكولة والحمضيات و البطيخ الاصفر(الفواكه)	45	69	82	103	152	154	153	79
9	القهوة والشاي والمتة والتوابل (القهوة والتوابل)	97	89	115	112	144	123	149	150
7	الخضار المأكولة، الجذور، الدرنات، (الخضار الطازجة)	21	32	55	127	104	98	147	127
31	الأسمدة	66	15	62	42	76	68	30	98
16	محضرات اللحوم والاسماك والقشريات والرخويات	23	32	35	37	62	52	55	47
21	محضرات مختلفة قابلة للأكل	23	37	40	45	51	51	45	30
20	محضرات من الخضار والنباتات والفواكه القابلة للأكل	11	17	25	32	39	50	53	30
22	المشروبات الروحية والخل	7	15	38	29	68	47	32	23
19	محضرات من الحبوب أو دقيق النشاء	12	14	18	16	24	44	44	34
18	الكاكاو ومحضرات الكاكاو	8	14	16	17	29	37	28	14
2	الحوم والاحشاء القابلة للأكل	0	0	6	5	34	34	67	49
1	الحيوانات الحية	18	31	21	11	28	33	24	5
53	ورق الزجاج والمنسوجات المصنعة من الخضار	10	19	18	31	26	29	27	19
52	القطن	12	15	16	33	27	28	17	4
33	الزيوت الأساسية ومستحضرات التجميل	11	12	13	18	21	21	28	18
3	الأسماك والقشريات والرخويات	1	4	8	8	16	12	9	5
11	منتجات صناعة الطحن والشعير المنقوع والنشاء	4	4	6	8	15	12	10	10
35	منتجات النشاء	1	4	6	10	8	8	10	8
40	المطاط	0	3	6	6	3	7	6	2
51	الصوف والشعر	5	8	6	8	12	7	5	2
41	الجلود باستثناء الفراء	5	8	8	7	8	7	7	4
38	المنتجات الكيميائية	26	4	3	10	9	5	11	5
29	منتجات كيمياوية عضوية	1	1	2	5	3	3	3	2
5	المنتجات الحيوانية الاخرى	1	1	1	2	2	2	3	1
13	نباتات خام وعلكة وأصبغة	1	1	2	2	4	1	5	3
14	الخضار الأخرى	1	1	1	1	1	1	1	0
6	النباتات الأخرى والأبصال والورود ونباتات الزينة	0	1	0	1	0	1	0	0
50	الحرير	0	0	0	0	0	0	0	0
46	حصر وسلال	0	0	0	0	0	0	0	0
45	الفلين والمصنوعات الفلينية	0	0	0	0	0	0	0	0
43	جلود بفراء	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع النهائي	**1,367**	**1,666**	**2,099**	**2,964**	**3,983**	**4,119**	**4,235**	**2,878**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

الجدول 2-18 قيم المستوردات السورية بحسب الفصول 2003- 2005 حتى 2012 (%).

الفصل	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحبوب	22.8	20.8	17.2	28.8	24.5	23.4	23.8	25.9
السكر والمنتجات السكرية	13.8	14.9	15.9	11.1	13.6	18.4	16.3	13.7
البذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية	7.4	7.6	8.0	9.4	11.9	8.8	6.8	5.9
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	3.4	4.7	3.6	1.8	4.0	8.1	6.8	2.6
الأخشاب والمواد الخشبية	5.0	9.3	9.6	7.7	6.9	5.6	4.6	3.0
بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية	6.2	3.1	3.6	2.6	4.6	4.5	5.5	7.4
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية (زيوت ودهون)	5.9	6.0	6.3	5.8	5.9	4.4	8.1	9.2
الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل	4.9	6.5	6.7	8.4	4.3	4.0	5.2	5.6
الفواكه المأكولة والحمضيات و البطيخ الاصفر(الفواكه)	3.3	4.2	3.9	3.5	3.8	3.7	3.6	2.8
القهوة والشاي والمتة والتوابل (القهوة والتوابل)	7.1	5.4	5.5	3.8	3.6	3.0	3.5	5.2
الخضار المأكولة، الجذور، الدرنات، (الخضار الطازجة)	1.5	1.9	2.6	4.3	2.6	2.4	3.5	4.4
الأسمدة	4.8	0.9	2.9	1.4	1.9	1.6	0.7	3.4
محضرات اللحوم والاسماك والقشريات والرخويات	1.7	1.9	1.7	1.3	1.6	1.3	1.3	1.6
محضرات مختلفة قابلة للأكل	1.7	2.2	1.9	1.5	1.3	1.2	1.1	1.0
محضرات من الخضار والنباتات والفواكه القابلة للأكل	0.8	1.0	1.2	1.1	1.0	1.2	1.3	1.0
المشروبات الروحية والخل	0.5	0.9	1.8	1.0	1.7	1.1	0.7	0.8
محضرات من الحبوب أو دقيق النشاء	0.9	0.9	0.9	0.6	0.6	1.1	1.0	1.2
الكاكاو ومحضرات الكاكاو	0.6	0.9	0.8	0.6	0.7	0.9	0.7	0.5
الحوم والاحشاء القابلة للأكل	0.0	0.0	0.3	0.2	0.9	0.8	1.6	1.7
الحيوانات الحية	1.3	1.9	1.0	0.4	0.7	0.8	0.6	0.2
ورق الزجاج والمنسوجات المصنعة من الخضار	0.7	1.1	0.8	1.1	0.7	0.7	0.6	0.7
القطن	0.9	0.9	0.8	1.1	0.7	0.7	0.4	0.1
الزيوت الأساسية ومستحضرات التجميل	0.8	0.7	0.6	0.6	0.5	0.5	0.7	0.6
الأسماك والقشريات والرخويات	0.1	0.3	0.4	0.3	0.4	0.3	0.2	0.2
منتجات صناعة الطحن والشعير المنقوع والنشاء	0.3	0.2	0.3	0.3	0.4	0.3	0.2	0.3
منتجات النشاء	0.1	0.2	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.3
المطاط	0.0	0.2	0.3	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1
الصوف والشعر	0.3	0.5	0.3	0.3	0.3	0.2	0.1	0.1
الجلود باستثناء الفراء	0.4	0.5	0.4	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1
المنتجات الكيميائية	1.9	0.2	0.1	0.3	0.2	0.1	0.3	0.2
منتجات كيمياوية عضوية	0.0	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
المنتجات الحيوانية الاخرى	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.0
نباتات خام وعلكة وأصبغة	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1
الخضار الأخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النباتات الأخرى والأبصال والورود ونباتات الزينة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحرير	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حصر وسلال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الفلين والمصنوعات الفلينية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جلود بفراء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع النهائي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

الجدول 2-19 المستوردات الزراعية السورية الرئيسية 2003-2005 حتى 2012 (مليون دولار).

السلع	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السكر	177	236	316	312	524	733	670	364
الذرة	133	169	223	256	356	417	483	298
الأرز	76	100	118	163	185	284	249	214
فول الصويا	43	63	80	166	336	220	152	75
كسبة فول الصويا و القطن والزيتون وعباد الشمس	73	48	74	67	176	181	211	207
زيوت من بذور مختلفة	55	25	24	30	72	53	121	80
الموز	24	37	54	56	84	89	83	39
بذور السمسم وبذور عباد الشمس	27	32	43	59	86	75	80	65
الشاي	55	54	52	47	68	69	68	58
حليب البودرة	39	27	41	54	41	48	62	54
السمك المعلب	21	29	32	33	56	45	45	37
القهوة	55	16	39	22	50	30	47	57
الشعير	76	51	14	339	104	20	137	52
الزبدة والسمنة	18	12	7	10	9	6	10	7
المتة	13	8	12	13	15	16	16	24
السمن النباتي (المرغرين)	9	3.4	0.20	-	0.04	-	-	-
النخالة والبقايا الأخرى	10	3	1	9	3	0	20	5
الأبقار	7	7	10	6	17	27	18	4
المجموع	**912**	**922**	**1140**	**1639**	**2182**	**2314**	**2472**	**1638**
سلع أخرى	455	744	960	1325	1802	1805	1763	1240
إجمالي الواردات الزراعية	**1,367**	**1,666**	**2,099**	**2,964**	**3,983**	**4,119**	**4,235**	**2,878**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

الجدول 2-20 المستوردات الزراعية السورية الرئيسية 2003-2005 حتى 2012 (%).

السلع	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السكر	13	14	15	11	13	18	16	13
الذرة	10	10	11	9	9	10	11	10
الأرز	6	6	6	6	5	7	6	7
فول الصويا	3	4	4	6	8	5	4	3
كسبة فول الصويا و القطن والزيتون وعباد الشمس	5	3	4	2	4	4	5	7
زيوت من بذور مختلفة	4	2	1	1	2	1	3	3
الموز	2	2	3	2	2	2	2	1
بذور السمسم وبذور عباد الشمس	2	2	2	2	2	2	2	2
الشاي	4	3	2	2	2	2	2	2
حليب البودرة	3	2	2	2	1	1	1	2
السمك المعلب	2	2	2	1	1	1	1	1
القهوة	4	1	2	1	1	1	1	2
الشعير	6	3	1	11	3	0	3	2
الزبدة والسمنة	1	1	0	0	0	0	0	0
المتة	1	0	1	0	0	0	0	1
السمن النباتي (المرغرين)	1	0.2	0	0	0	0	0	0
النخالة والبقايا الأخرى	1	0	0	0	0	0	0	0
الأبقار	1	0	0	0	0	1	0	0
المجموع	**67**	**55**	**54**	**55**	**55**	**56**	**58**	**57**
سلع أخرى	33	45	46	45	45	44	42	43
إجمالي الواردات الزراعية	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

الجدول 3-1 الميزة النسبية الظاهرية (RCA) للصادرات الزراعية السورية الرئيسية خلال الأعوام 2001 و2008 -2012 (ألف دولار).

السلع	2001			2008			2011		
	القيمة		RCA	القيمة		RCA	القيمة		RCA
	سورية	العالم		سورية	العالم		سورية	العالم	
الأغنام الحية	34883	301290	134.4	215744	786219	289.5	64769	1528892	58.7
لنت القطن	204146	6661769	35.6	77514	9648569	8.5	6013	20846512	0.4
البندورة	69215	2880917	27.9	124008	7245078	18.1	57982	8501563	9.5
البرتقال	11851	1849487	7.4	18871	3811223	5.2	8790	4820090	2.5
الكرز	6859	348359	22.9	3170	973811	3.4	12644	1537619	11.4
المشمش	4745	164148	33.6	371	365043	1.1	3504	405386	12.0
التفاح	8418	2422297	4.0	48469	6221681	8.2	45856	7146938	8.9
القمح	8437	14618532	0.7	10994	44897314	0.3	2	46847615	0.0
العنب	14602	2493128	6.8	3594	5616769	0.7	4223	7026580	0.8
العدس	18536	431416	49.9	69369	1249664	58.6	15502	1548557	13.9
البطاطا	4595	1423879	3.7	33116	3323079	10.5	9182	4549391	2.8
الجبن (من حليب البقر)	3587	9960551	0.4	10660	25077842	0.4	28816	26461098	1.5
زغب بذور القطن	13642	108901	145.5	21513	96619	234.9	14093	222221	87.9
الفستق الحلبي	6500	610856	12.4	8383	1707343	5.2	25792	2525773	14.2
الحمص	750	456449	1.9	205	680226	0.3	451	963705	0.6
زيت الزيتون البكر	6137	2051477	3.5	45738	5797464	8.3	120000	5658722	29.4
قيمة إجمالي الصادرات السورية	**5,285,900**			**15,231,289**			**948111**		
قيمة إجمالي الصادرات العالمية	**6,138,000,000**			**16,070,000,000**			**1313940192**		

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة

الجدول 3-2 قيمة الوحدة النسبية (RUV) للصادرات الزراعية السورية خلال 2001 و 2008 - 2012 (ألف دولار - طن).

السلع	2001					2008					2011				
	القيمة		الكمية		RUV	القيمة		الكمية		RUV	القيمة		الكمية		RUV
	سورية	العالم	سورية	العالم		سورية	العالم	سورية	العالم		سورية	العالم	سورية	العالم	
الأغنام الحية	34883	301290	12488	271000	2.5	215744	786219	54466	556695	2.8	64769	1528892	290084	15234284	2.2
لنت القطن	204146	6661769	187069	5969303	1.0	77514	9648569	36000	6329707	1.4	6013	20846512	2496	8198818	0.9
بندورة	69215	2880917	168136	4221302	0.6	124008	7245078	367750	6108617	0.3	57982	8501563	177937	7448363	0.3
البرتقال	11851	1849487	22190	4831855	1.4	18871	3811223	51890	6108617	0.6	8790	4820090	18038	6907560	0.7
القمح	8437	14618532	35615	113748881	1.8	10994	44897314	39552	131129512	0.8	2	46847615	3	148270710	2.1
العنب	14602	2493128	21157	2747444	0.8	3594	5616769	4724	3867715	0.5	4223	7026580	5094	3928887	0.5
العدس	18536	431416	30904	1177013	1.6	69369	1249664	44069	1319914	1.7	15502	1548557	16238	1963981	1.2
البطاطا	4595	1423879	11629	8062292	2.2	33116	3323079	124611	9914503	0.8	9182	4549391	25761	12257461	1.0
الجبن (من حليب البقر)	3587	9960551	1221	3202423	0.9	10660	25077842	5461	4436918	0.3	28816	26461098	8118	5221050	0.7
زغب بذور القطن	13642	108901	35489	238242	0.8	21513	96619	31874	156756	1.1	14093	222221	14093	222221	1.0
الفستق الحلبي	6500	610856	10237	201037	0.2	8383	1707343	1889	374456	1.0	25792	2525773	2441	361387	1.5
الحمص	750	456449	1066	1040814	1.6	205	680226	161	928671	1.7	451	963705	58	1158957	9.4
زيت الزيتون البكر	6137	2051477	2205	1140246	1.5	45738	5797464	14245	1311284	0.7	120000	5658722	40000	1635677	0.9

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة

الجدول 3-3 تنوع السوق للصادرات الزراعية السورية الرئيسية 2010 - 2012 (%).

أهم السلع المصدرة	حصة أهم خمس دول		حصة أهم عشر دول		عدد الشركاء التجاريين	
	2010	2012	2010	2012	2010	2012
الأغنام الحية	99.7	100.0	100.0	100.0	9	3
القطن غير المكرود وغير الممشط	93.0	100.0	99.3	100.0	14	5
القمح القاسي والطري	100.0	100.0	100.0	100.0	4	1
المياه الغازية والمعدنية	99.6	89.4	99.9	100.0	31	8
زيت الزيتون	55.2	63.4	84.9	84.4	61	49
بندورة	93.3	96.1	97.9	99.8	16	19
بذور الكمون	58.3	72.8	79.6	88.2	52	40
فواكه مختارة	90.7	92.2	97.7	97.6	25	19
العدس	89.0	87.9	99.0	98.0	23	32
الجلود	91.9	95.0	99.8	100.0	15	10
زغب بذور القطن	98.7	100.0	100.0	100.0	6	3
الحمضيات	98.5	96.2	100.0	97.6	5	17
العنب الطازج	90.8	93.1	99.8	100.0	28	10
الفستق الحلبي	92.7	85.1	99.3	99.7	15	13
البطاطا (طازجة ـ مجمدة ـ بذور)	98.0	95.4	97.0	100.0	27	10
المتوسط	**90.6**	**91.1**	**96.9**	**97.7**	**22**	**16**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-4 تنوع السوق للواردات الزراعية السورية الرئيسية 2010 - 2012 (%).

أهم السلع المستوردة	حصة أهم خمس دول		حصة أهم عشر دول		عدد الشركاء التجاريين	
	2010	**2012**	**2010**	**2012**	**2010**	**2012**
السكر (مكرر وخام)	90.00	65.20	97.50	89.03	22.00	27.00
الذرة الصفراء	93.60	97.01	99.97	100.00	18.00	9.00
الشعير	92.10	100.00	100.00	100.00	6.00	4.00
الرز	85.30	78.68	97.90	94.05	16.00	16.00
الشاي	99.30	99.66	99.90	99.80	13.00	14.00
كسبة الزيتون وفول الصويا وأخرى	100.00	99.89	100.00	100.00	4.00	8.00
فول الصويا	99.40	100.00	100.00	100.00	6.00	4.00
الحليب المجفف	90.50	86.25	98.87	98.36	13.00	15.00
الموز	88.70	92.54	99.90	100.00	12.00	10.00
الأسماك المعلبة	98.80	97.95	99.99	99.44	11.00	15.00
بذور السمسم وعباد الشمس	89.85	90.13	97.25	99.62	19.00	12.00
المتة ، خام ، مع سوقها، مطحونة أو غير مطحونة	100.00	100.00	100.00	100.00	2.00	1.00
نخالة ونخالة جريش وغيرها	99.30	100.00	100.00	100.00	6.00	5.00
الزبدة والسمن	77.00	97.80	89.60	100.00	24.00	8.00
القهوة	97.60	96.15	99.87	99.84	15.00	18.00
المتوسط	**93.43**	**93.42**	**98.72**	**98.68**	**12.47**	**11.07**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-5 الميزان السلعي لأهم الصادرات والواردات الزراعية السورية الرئيسية خلال عام 2012 (طن و%).

المنتجات	الانتاج	الواردات	الصادرات	الاستهلاك الظاهري	الاكتفاء الذاتي
الأغنام	9031420.5	55.0	11673.6	9019801.9	100.1
القمح	3609096.0	555505.3	0.5	4164600.8	86.7
الشعير	728051.0	205767.0	0.0	933818.0	78.0
العدس	130229.0	7084.3	31576.4	105736.8	123.2
الحمص	55913.0	15590.6	0.0	71503.6	78.2
الكمون	31444.0	26.6	17512.5	13958.1	225.3
الذرة	257684.0	1109072.4	23.6	1366732.8	18.9
البندورة	376012.0	115339.0	201086.1	290264.9	129.5
البطاطا	698129.0	79252.4	106481.9	670899.5	104.1
فول الصويا	820.0	136419.2	0.0	137239.2	0.6
العنب	362501.0	309.2	15282.9	347527.3	104.3
المشمش	72000.0	693.2	7690.9	65002.3	110.8
التفاح	349166.0	4242.6	89566.5	263842.1	132.3
الكرز	82341.0	731.0	13549.0	69523.1	118.4
الدراق	59095.0	7418.2	14338.3	52174.9	113.3
القهوة	0.0	25626.0	300.5	25325.5	0.0
الشاي	0.0	26495.6	0.4	26495.2	0.0
الرز	0.0	289959.3	0.0	289959.3	0.0
المتة	0.0	26663.8	124.2	26539.6	0.0
الحمضيات	927453.0	16487.9	131228.2	812712.7	114.1
الحليب المجفف	0.0	5815.6	487.6	5328.0	0.0
فستق حلبي	57195.0	1540.4	2596.2	56139.2	101.9

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

* تم حساب إنتاج الأغنام بضرب عدد رؤوس الأغنام بوسطي وزن الرأس وهو 50 كغ

** إنتاج سورية من زيت الزيتون البكر حسب قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة

الجدول 3-6 المياه المعدنية والغازية.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	204270.0	42.9	209.8	
وسطي 10-12	166595.4	41.1	246.5	
2006	277913.9	59.8	215.1	العراق 90.62 - الأردن 8.80
2007	328642.9	98.5	299.6	العراق 94.88 - الأردن 4.09
2008	2288939.2	1144.9	500.2	العراق 99.33- الأردن 0.49
2009	620805.5	206.1	332.0	العراق 97.84 - الأردن 1.12
2010	470429.1	110.6	235.1	العراق 94.86 - الأردن 2.58- مصر 1.66
2011	24826.6	11.2	449.9	العراق 63.11 - الاردن 14.02 - السعودية 9.58
2012	4530.5	1.4	314.7	العراق 41.86 - لبنان 22.82 - الاردن 13.34

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-7 الأغنام الحية.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	76764.6	202.3	2634.8	
وسطي 10-12	22836.9	135.7	5943.4	
2006	85208.3	223.6	2624.7	السعودية 83.2 - الكويت 7.7 - قطر 6.8 - لبنان 1.6
2007	85598.7	214.9	2511.0	السعودية 89.1 - قطر 6.1 - لبنان 2.7 - الكويت 1.3
2008	54466.3	215.7	3961.1	السعودية 82.6 - قطر 12.8 - العراق 1.4
2009	22187.0	104.4	4705.0	السعودية 63.7- قطر 34.2 - الكويت1.7
2010	38656.5	187.0	4838.7	السعودية 61.7- قطر 16 – الكويت 13.7 - لبنان7.7
2011	18180.5	97.7	5372.6	السعودية 67.11 - الكويت 17 - قطر 15.33
2012	11673.6	122.5	10490.4	السعودية 82.20 - الكويت 8.10 - قطر 9.69

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-8 البندورة.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	257398.52	39.89	154.99	
وسطي 10-12	295809.29	120.69	408.00	
2006	1261595.79	153.70	121.83	السعودية 51.5 - العراق 12.9 - لبنان 11.8 - الإتحاد الأوربي 9.6 - الكويت 5.9 - الإمارات 3.4
2007	493930.66	208.72	422.58	السعودية 68.4 - العراق 11.5 - السوق الأوربية 5.4 - الإمارات 3.6 - لبنان 3.6
2008	367750.43	124.01	337.21	السعودية 48.2 - لبنان 18.2 - العراق 18- الإمارات 6.3- عمان 3.9 - الكويت 3.7
2009	627550.82	201.94	321.78	السعودية 44- العراق 40 - الإمارات 7.8 - عمان 3.4
2010	408330.06	179.14	438.71	السعودية 42.8- العراق 37 - الكويت 8.5- لبنان2.7
2011	278011.72	115.60	415.80	السعودية 58.33 - العراق 20.90 - الكويت 7.67 - لبنان 3.43- عمان 3.35 - الامارات 3.97
2012	201086.09	67.34	334.87	السعودية 67.95 - العراق 10.39 - لبنان 9.02 - الكويت 5.84 - عمان 2.19

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-9 الألبان والأجبان.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	7417.5	13.1	1760.8	
وسطي 10-12	41076.1	74.7	1817.8	
2006	51598.2	91.0	1764.0	لبنان 48.7 - الأردن 19.4 - الإمارات 8.6- السعودية 4.6 - الكويت 3.8
2007	46127.9	116.2	2518.3	لبنان 34.3 - الامارات 17.37 - الأردن 13.65- الكويت 10.36 - العراق 5.59 - السعودية 4.9
2008	49509.0	239.8	4844.2	لبنان 46- السعودية 16- الكويت 6.8- العراق6.7- الأردن6
2009	25906.96	83.11	3207.9	العراق 56.9-لبنان10.4- الامارات9.2- الكويت 7.2- السعودية3.8
2010	56030.00	92.70	1654.5	العراق80.3- لبنان9.6- الكويت3.8- الامارات 1.98
2011	40987.96	86.31	2105.7	العراق 75.81 - لبنان 13.62 - الامارات 3.28 - الكويت 3.19
2012	26210.33	44.99	1716.6	العراق 68.06 - لبنان 15.20 - الامارات 5.65 - السعودية 3.84 - الكويت 3.38

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-10 فواكه مختارة (التفاح - المشمش - الكرز - الأجاص - الدراق - الخوخ).

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	64897.40	26.43	407.33	
وسطي 10-12	172257.43	131.61	751.95	
2006	168856.90	79.17	468.84	مصر 40.1- الأردن 21.1 - السعودية 17.9 - ليبيا 3.4- الكويت 1.6 - لبنان 1.5
2007	135594.90	50.79	374.54	مصر 57.7- الأردن 14.3 – السعودبة 6.4- ليبيا 6.0- العراق 4.3
2008	93696.67	53.76	573.82	مصر 68.3- الأردن 16.3 - العراق 5.4 - ليبيا 2.4 - السودان 2.3
2009	228335.31	159.17	697.09	العراق43.5- مصر30.6- الأردن 9.9- السعودية 7- السودان 2.3
2010	172650.88	141.27	818.23	العراق 36- مصر31.2- السعودية 10.7- ليبيا 10.7السودان 2.16
2011	198017.97	166.04	838.50	العراق 51.05 - مصر 25.69 - السعودية 9.39 - الأردن 6.11
2012	146103.43	87.53	599.11	مصر 44.58 - العراق 23.92 - السعودية 11.50 - الأردن 8.82

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-11 الحمضيات (البرتقال - الليمون - المندرين).

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	36965.36	8.89	240.41	
وسطي 10-12	222697.4	106.5	478.4	
2006	75910.2	16.5	217.7	الأردن 55.9- السعودية 23.6- الكويت 7.7- الامارات 3.3 - العراق 2.5
2007	42144.1	11.9	281.8	الأردن 52.6 - العراق 34.2 - السعودية 5.9
2008	128206.8	62.0	483.3	العراق37.6- الاردن28.2-- السوق الاوربية 9.4- تركيا8.9- السعودية 5.4
2009	269783.1	115.5	428.1	العراق87- الأردن10.24- السعودية 1.07
2010	300801.20	125.84	418.4	العراق80.5- الأردن15.1- الكويت 1.3 السعودية 1
2011	236062.65	121.66	515.4	الأردن 5.96 - العراق 88.11
2012	131228.23	72.09	549.3	الأردن 19.86 - العراق 71.08

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-12 القطن غير المكرود وغير الممشط.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	132620.8	153.4	1157.0	
وسطي 10-12	59480.8	42.5	2110.8	
2006	138219.3	171.2	1238.7	الصين 25.2 - تركيا 23.2 - مصر 16.7 - إيطاليا 12.8 - بنغلادش 4.8 - إندونيسيا 4
2007	43976.9	76.2	1733.3	إسبانيا 25.6 - تركيا 17.3 - اليابان 14.8 - مصر 12.0 - كوريا الجنوبية 6.9 - البرتغال 6.3 - الصين 6.2
2008	36000.0	77.5	2151.9	تونس 16.6 - الصين 14.4 - مصر 13.4- تركيا 12 البرتغال 10.56- اليابان 9.2
2009	61242.5	79.0	1290.0	مصر42-الجزائر 13.06- تركيا 13- كوريا الديمقراطية 8.1- إيطاليا 6.3- بنغلادش5.6- تونس 4.8
2010	81200.0	123.0	1514.8	تركيا 58.3- مصر 18.6- بنغلادش 11.67- الجزائر 2.46- الصين 1.99
2011	1456.7	4.2	2902.9	مصر 41.17- الصين 20.21 - تركيا 9.99 - فرنسا 9.32
2012	118.5	0.2	1914.7	فرنسا 49.54 - بلجيكا 33.50 - تركيا 16.75

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-13 زيت الزيتون.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	32388.90	62.25	1922.05	
وسطي 10-12	15687.8	55.7	3479.8	
2006	56354.0	168.2	2984.7	إيطاليا 40.7 - إسبانيا 14.1 - السعودية 9.4 - إيران 5.4 - لبنان 4.3 - الكويت 2.8 - الإمارات 2.6 المنطقة الحرة 2.0 -
2007	81150.5	249.1	3069.1	إيطاليا 33- إسبانيا 14.2- لبنان 12.5- إيران 10.5- السعودية 6.97- الولايات المتحدة 4.9 - الامارات4.7
2008	45314.8	147.1	3246.8	لبنان 26.6- السعودية 17.4-إيطاليا 16.6- الأردن 7.6- الامارات 6.5- إيران 5.8
2009	19160.9	65.2	3404.3	لبنان 25.84- الأردن 19- السعودية 14.3 -الامارات 9.3- الكويت 6.3- إيران 5.7- اليمن 3.7- قطر 3.1
2010	17514.70	65.15	3719.5	السعودية 20.7- الكويت10.3- الأردن 8.29- إيران 8.25- مصر7.6- اليمن7.5- الامارات 7.2
2011	16437.88	68.38	4160.1	السعودية 28.20 - لبنان 10.10 - الامارات 9.33 - الكويت 5.19 - العراق 7.33 - مصر 6.94
2012	13110.90	33.56	2559.7	السعودية 32.31 - الامارات 9.98 -إيران 7.86 - لبنان 6.39 - الكويت 5.54

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-14 العدس.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	72011.56	28.99	402.64	
وسطي 10-12	31162.35	38.07	1221.75	
2006	79759.12	36.72	460.36	السعودية 33.5 - مصر 17.8 - الأردن 12.3- تركيا 12.3 - لبنان 5.4 - المغرب 5.4 - الكويت 3.8
2007	243444.38	133.85	549.80	مصر 42.1 - بنغلادش 17.95 - السعودية 15.96 - الأردن 6.1 - تركيا 6.1
2008	44096.76	69.37	1573.11	مصر 66.2 - السعودية 13- بنغلادش 6.37 - الكويت 3.54 - السودان 3 - الأردن 1.8 - الإمارات 1.79
2009	11450.87	19.69	1719.09	السعودية 37.9- مصر33.9 - الاردن 11-السودان 4.4 - تونس 3.4- الكويت 3
2010	42138.07	60.55	1437.04	السعودية 27.5- مصر26.2 - الاردن 17-العراق11.2- الكويت 7
2011	19772.53	24.08	1217.67	السعودية 58.78- الأردن 10.74 - مصر 6.29
2012	31576.44	29.59	937.02	السعودية 41.58- الأردن 13.55- تركيا 12.41- مصر 11.83

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-15 البطاطا الطازجة والمبردة.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	18614.4	3.9	208.7	
وسطي 10-12	95242.5	35.6	374.2	
2006	104488.8	20.5	196.6	الامارات 19 - العراق 17.8 - السعودية 17.1 -الكويت 14.6 - الأردن 8.5 - عمان 4.5 - لبنان 3.5
2007	16044.4	7.1	444.1	السعودية 30.3 - الأردن 29.2 – الاتحاد الأوروبي 12.3 - الامارات 10.5- الكويت 9.6 - قطر 3.8
2008	124611.5	33.1	265.8	الأردن 48.6 - الامارات 22 - العراق 20.7
2009	110697.22	40.28	363.9	العراق 73.8- الأردن 11.86- الامارات 3.9- السعودية 3.42- الكويت3.17
2010	112210.59	51.37	457.8	العراق69.7- الأردن21.6- الكويت 3.2- الامارات 2- السعودية 1.5
2011	67034.92	24.29	362.3	العراق 39.52 - الأردن 30.54 - الامارات 8.05
2012	106481.86	31.27	293.7	العراق 44.92 - الأردن 31.70 - الامارات 6.48

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-16 بذور الكمون.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	33840.87	32.57	962.54	
وسطي 10-12	20216.33	52.91	2617.28	
2006	165734.29	140.09	845.25	الامارات 20.5 - مصر 10.5 - البرازيل 8.8 - السعودية 7.9 - المغرب 7.1 - سنغافورة 5.3 - الولايات المتحدة 5.3 - فيتنام 3.6 - الجزائر 3.5 - المكسيك 3.1.
2007	144828.21	163.50	1128.94	السعودية 11.7 - الامارات 11.6 - مصر 9.8 - الولايات المتحدة 6.1 - تركيا 4.5 - الجزائر 3.1
2008	23680.53	42.26	1784.69	المغرب 31- مصر 20.2 - السعودية 17 - الجزائر 4.58 الكويت 2.46- تونس2.28
2009	15475.65	49.80	3218.19	المغرب 24 - مصر 18.3 - السعودية 18.1 - الجزائر 8.6- بنغلادش6.5- الامارات 2.9- الاردن 2.7
2010	5065.53	21.98	4338.54	مصر 18.2- السودان17- بنغلادش8.9- الامارات 8.2- الجزائر6.3
2011	38070.96	116.35	3056.13	مصر 21.49- السعودية 16.15- الامارات 8.80- تركيا 8.40- المغرب 7.40- الولايات المتحدة 6.18
2012	17512.49	20.41	1165.36	السعودية 22.86- مصر22.67- الجزائر 13.45- هولندا 7.59- الولايات المتحدة 4.91- تركيا 4.42

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-17 الجلود.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	6904.23	16.13	2336.78	
وسطي 10-12	11482.3	14.0	1220.7	
2006	34194.6	55.0	1607.0	إيطاليا 80.2 - الهند 4.7 - مصر 2.5 - تركيا 1.9 - الصين 1.2
2007	45781.7	72.3	1579.0	إيطاليا 66.4 - الهند 15.6 - كوريا الجنوبية 7.9 - الإمارات 3.2 - تركيا 3.1
2008	17134.3	39.7	2314.2	إيطاليا 45.1 - الهند 27.3 - كوريا الجنوبية 8.1 - باكستان 7.5 - تركيا 5.9 - الإمارات 2.0
2009	9970.6	17.0	1705.7	إيطاليا 42.4 - الهند 42.3 - كوريا الجنوبية 9.9- باكستان2.3- أندونيسيا1.2
2010	7342.19	18.10	2465.1	إيطاليا 42.5 - الهند 33.8 - كوريا الجنوبية 6.5- أندونيسيا6.3- باكستان2.66
2011	7634.62	15.99	2094.8	ايطاليا 33.70 - الهند 32.59 - الصين 14.87
2012	5178.78	7.96	1536.7	ايطاليا 36.48 -هونغ كونغ 29.81 - الهند 29.81

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-18 قمر الدين وملبن.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 01-03	28533.00	23.48	822.93	
وسطي 08-10	7965.54	8.57	1075.47	
2006	41,649.2	31.3	750.4	مصر 66.9 - السعودية 10.7 - الأردن 5.0 - الكويت 3.6 - الإمارات 9.4
2007	43,441.3	33.6	774.2	مصر 64.1 - السعودية 11.2 - الأردن 7.1 -لبنان2.9
2008	20,783.1	19.3	930.5	مصر 30.8 - السعودية 19.4- لبنان13.4 - الكويت 8.4 – العراق 6.4
2009	17,376.3	20.0	1,151.8	مصر 64.4 - السعودية 10.9 - الأردن 5.8- لبنان 4.8
2010	23896.6	25.7	1,075.5	العراق 40.6 مصر 39.5 - السعودية 7.4 - الأردن 2.9- لبنان 1.98
2011	0.00	0.00	0.00	
2012	0.00	0.00	0.00	

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-19 الفستق الحلبي المقشر وغير المقشر.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	1479.43	2.33	1572.82	
وسطي 10-12	3014.1	15.3	5060.3	
2006	1350.5	4.5	3363.4	الأردن 61.3 - مصر 12.2 - السعودية 7.0 - الامارات 3.5 - الكويت 2.6
2007	1125.5	4.5	4002.0	الأردن 42.6 - مصر 15.0 - إيطاليا 14.4 - السعودية 7.5 - تركيا 5.6
2008	1888.9	8.4	4438.5	الأردن 54.9 - مصر 19.56 - إيطاليا 6.3- السعودية 4.3 -تونس3.2
2009	5563.6	22.6	4056.3	الأردن 53.87- تركيا 17.3 - مصر 7.5 - إيطاليا 5.6- السعودية 3.7 - تونس 2.7
2010	5046.60	28.94	5734.6	الأردن 46 -العراق 19.6- تركيا 16 - لبنان 8- مصر 2.95
2011	1399.41	8.29	5921.4	الأردن 26.71 - العراق 24.48 - تركيا 24.46 - السعودية 6.55 - لبنان 9.21
2012	2596.16	8.53	3285.6	الأردن 25.22 - العراق 18.19 - السعودية 19.43 - مصر 11.80 - لبنان 8.66

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-20 العنب الطازج.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	11711.39	3.44	293.90	
وسطي 10-12	22008.10	18.82	855.29	
2006	66024.98	3.88	58.83	السعودية 31.1 - الإمارات 24.7 - الأردن 15.3 - الكويت 10.5- عمان 8.5
2007	25105.54	8.65	344.71	السعودية 38.6 - الأردن 27.1 -الإمارات 11.4- العراق 6.6 - السودان 5.1 - عمان 5.0
2008	4724.44	3.59	760.82	الأردن 67.0 - الإمارات 20.2 - عمان 8.2 - العراق 4.5
2009	31595.18	25.97	822.04	العراق 41.89- السعودية 15.4- الامارات 11.14-الكويت 10.44-عمان 10.41- الأردن 4.26
2010	29704.67	26.90	905.68	العراق 62.6- السعودية 10.4- عمان 6.3- الامارات 5.9- الكويت 5.5
2011	16260.62	11.90	731.89	العراق 36.76 - السعودية 15.96 - لبنان 12.58 - الامارات 12.08 - عمان 10.45
2012	15282.91	7.38	482.64	العراق 39.11 - لبنان 25.06 - السعودية 15.49 - الامارات 6.76 -عمان 6.65

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-21 زغب بذور القطن (لنت القطن).

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	32184.79	8.67	269.25	
وسطي 10-12	15336.9	14.5	948.4	
2006	31491.2	9.1	289.6	اليابان 40.4 - الصين 20.2 - إسبانيا 9.9 - بلجيكا 9.7- السعودية 7.6 - ألمانيا 6.3 - مصر 5.8
2007	37202.8	15.6	418.4	بلجيكا 29- الصين 24.97- اليابان 18.4- إسبانيا9.6- ألمانيا6.22
2008	31875.0	21.5	674.9	اليابان39.8- إسبانيا21.1-الولايات المتحدة 14.76- بلجيكا 10.3- الجزائر 7.76
2009	25003.5	11.4	457.8	الصين 56.8- اليابان 31.2 – إسبانيا 5.4- السعودية 3.4- مصر 3
2010	29030.84	20.78	715.6	الصين 54.8- اليابان 33.56- إسبانيا 4.6- الولايات المتحدة 3.97
2011	13299.45	20.83	1566.6	اليابان 55.88 - الصين 31.39- إسبانيا 10.34
2012	3680.35	2.03	551.1	الصين 60.49 - اليابان 37.23

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-22 بذور اليانسون.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	4535.88	5.41	1192.57	
وسطي 10-12	8686.20	18.19	2093.99	
2006	18856.59	19.09	1012.31	مصر 15.4 - البرازيل 9.3 - الولايات المتحدة 8.4 - المكسيك 6.9 - السعودية 6.6 - تركيا 6.3- الإكوادور 4.4 - الجزائر 4.3 -
2007	25118.95	31.03	1235.48	الولايات المتحدة 19.99 - مصر 13.5 - تركيا 11.4 - البرازيل 9.8 - الجزائر 5.5 - هولندا 3.8 - فرنسا 3.5 - الأردن 3.1 -
2008	7033.74	18.18	2584.58	مصر 18- الولايات المتحدة 16.2- الأردن 8.8- السعودية 7.8- الجزائر 6.8 – لبنان 5.6
2009	2747.39	9.43	3432.74	الولايات المتحدة 16.9-البرازيل 13.9- تركيا 10.5- السعودية 9.1- ألمانيا 6 –الإكوادور 4.2 - الامارات 4 - فرنسا3.9-الأردن
2010	5497.00	12.50	2273.97	تركيا 18.1- الولايات المتحدة 12.5- البرازيل 8.3- السعودية 53- ألمانيا 5.2- الإكوادور 3.1
2011	8422.46	22.76	2702.70	الولايات المتحدة 11.05 - تركيا 10.72- هولندا 9.17 - البرازيل 8.30 - مصر 7.30 - ألمانيا 6.39
2012	12139.13	19.30	1590.14	تركيا 38.01 -الولايات المتحدة 10.45 - مصر 8.84 - البرازيل 6.78-هولندا 5.05

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-23 القمح القاسي والطري.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	706285.11	106.82	151.24	
وسطي 10-12	10360.3	1.8	174.6	
2006	1400933.9	33.8	96.3	مصر 31.74 - الأردن 20.86 - إيطاليا 39.43
2007	997512.4	56.5	251.3	الاردن 26.92 - مصر 30- تونس 24.43 - إيطاليا 9
2008	164487.4	11.0	278.0	الاردن 30.14 - مصر 12.57 - تونس 10.03 - اليمن 33.43 - إيطاليا 9.6
2009	419.0	0.4	873.6	السعودية 96.7 - السودان 1.9
2010	31034.45	0.82	790.9	كوريا الديمقراطية 96.66 - لبنان 3.22
2011	15.00	0.01	852.0	موريتانيا 64.51 - السعودية 32.25
2012	0.50	0.00	2243.9	ليبيا 100

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-24 الحمص.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	18655.97	8.90	477.16	
وسطي 10-12	41.63	0.05	1156.50	
2006	2054.51	1.02	497.21	الأردن 30.0 - لبنان 21.4 - الكويت 19.7- السعودية 18.3
2007	555.46	0.40	723.36	لبنان 20.1 - السعودية 17.3 - المملكة المتحدة 16.0 - السويد 11.8 - قبرص 5.5 - الدنمارك 4.3
2008	161.44	0.20	1270.04	السعودية 18.3 - الكويت 14.6 - إلمانيا 14.3 - العراق 10.3 - اليونان 9.5 - رومانيا 6.8
2009	42.30	0.03	775.32	السعودية 90.5 - الكويت9.5
2010	28.47	0.04	1265.96	الأردن 87.8 - ليبيا 4.6 - المملكة المتحدة 2.5- ألمانيا 1.6
2011	96.42	0.11	1123.14	الأردن 46.03- السعودية 40.90 - الولايات المتحدة 6.72 - ألمانيا 3.92
2012	0.00	0.00	0.00	

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-25 السكر.

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	692685.41	179.78	259.54	
وسطي 10-12	910,772.7	595.2	653.5	
2006	617,316.4	236.0	382.3	الاتحاد الأوروبي 53.1 - البرازيل 17.8 - الامارات 6.1 - مصر 5 - بلجيكا 4.7
2007	805,707.6	315.6	391.7	البرازيل 39.5 - الامارات 18.1 - تايلاند 10.8 – الاتحاد الأوروبي 10.3 - الهند 10.3 - مصر 3.4
2008	844,756.2	311.9	369.3	البرازيل 77.7- الامارات 17.4 - الهند 2.1
2009	1,231,798.2	523.7	425.1	البرازيل 79.9- الأرجنتين 7.6- الامارات 3.9- مصر 3.2- الاتحاد الأوروبي 2.43
2010	1296597.78	733.41	565.6	البرازيل 73.7-هولندا 5.4- فرنسا 5.1- الجزائر 3- مصر 2.8
2011	861714.73	668.41	775.7	البرازيل 63.54 - الهند 9.02 الجزائر 4.47 - ألمانيا 3.47 - فرنسا 2.35
2012	574005.45	383.76	668.6	البرازيل 25.12 - فرنسا 14.05 - بولونيا 10.32 - تايلاند 10.09- الهند 7.26 - ألمانيا 6.44 - الجزائر 5.48

المصدر : قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-26 الذرة.

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	1081502.97	133.41	123.36	
وسطي 10-12	1571922.85	399.03	253.85	
2006	1346025.22	169.08	125.61	الولايات المتحدة الأمريكية 74.7 - تركيا 5.5 - بلغاريا 3.3
2007	1406519.27	222.57	158.24	الولايات المتحدة الأمريكية 91.4 - الأرجنتين 6.8 - الأورغواي 1.5
2008	1009213.37	256.09	253.75	الولايات المتحدة 42 – الأرجنتين 30.1 -أوكرانيا11- بلغاريا5.1- هنغاريا3.8
2009	1926586.80	355.76	184.66	أوكرانيا 43.6- الولايات المتحدة 26.4- تركيا 13.3- رومانيا 5.13- روسيا 4.88
2010	1918721.56	416.76	217.21	الولايات المتحدة 56.9- أوكرانيا 23.7- هنغاريا 5 – الأرجنتين 5 - رومانيا 2.98
2011	1687974.61	482.35	285.76	الولايات المتحدة 36.19 - أوكرانيا 25.11 - الأرجنتين 14.18 رومانيا 8.07
2012	1109072.39	298.00	268.69	أوكرانيا 66.16 - رومانيا 11.86- بلغاريا 9.52 -الولايات المتحدة 0.71

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-27 فول الصويا.

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	103949.05	42.78	411.58	
وسطي 10-12	660,742.5	148.8	225.2	
2006	251,504.0	63.0	250.4	الولايات المتحدة 89.8- البرازيل 5 - أوكرانيا 5.2
2007	291,749.6	80.4	275.6	الولايات المتحدة 58.1 - الأرجنتين 41.9
2008	500,547.9	165.5	330.7	الولايات المتحدة 93.6 - الأرجنتين 3.8-أوكرانيا2.5
2009	941,003.5	335.9	357.0	الولايات المتحدة 78.7 - الأرجنتين 20.8
2010	540676.10	220.38	407.6	الولايات المتحدة 63.7 - الأرجنتين 26.3 - كندا6.7- أوكرانيا 1.4
2011	286850.72	151.36	527.7	الولايات المتحدة 49.57 - أوكرانيا 25.24 -الأرجنتين 17.46 - رومانيا 7.72
2012	136419.20	74.58	546.7	الأرجنتين 41.10 - أوكرانيا 32.07 - الولايات المتحدة 19.64 - رومانيا 7.17

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-28 الرز.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	232431.72	76.31	328.30	
وسطي 10-12	322407.91	249.14	772.75	
2006	261147.87	100.31	384.10	مصر 76.6- الهند 4.8 - إسبانيا 3.4- تايلاند 3.4 - أستراليا 3.3
2007	289062.02	118.31	409.28	مصر 86.7 - الهند 3.9 - تايلاند 3.6
2008	229162.66	163.33	712.72	مصر 40.65 - تايلاند 21.3 - الولايات المتحدة 9.8 – الصين 6.8- الهند 5.5
2009	229743.31	184.96	805.08	مصر 64.4 - الولايات المتحدة 6.9 - الهند5.23- إيطاليا 4.28- فيتنام 4.2 – تايلاند 3.99 – باكستان 3.89
2010	382709.41	284.39	743.09	مصر 38.1 - تايلاند 25.2 - الولايات المتحدة 9.9 – إيطاليا 6.4- الهند 5.6
2011	294554.99	248.97	845.25	تايلاند 40.77 - الولايات المتحدة 18.22 -إيطاليا 7.63 -الباكستان 6.27 - فيتنام 5.61
2012	289959.32	214.07	738.26	تايلاند 32.71 - الولايات المتحدة 15.96 - الهند 11.22 - روسيا 10.43 - فيتنام 8.33

المصدر : قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-29 الشعير.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	676,173.4	76.5	113.1	
وسطي 10-12	271,815.5	58.0	213.4	
2006	414,921.2	51.2	123.4	تركيا 46 - أوكرانيا 36.7 - روسيا 8.9
2007	90,919.6	13.6	149.2	أوكرانيا 54.7 - روسيا 17.1 - تركيا 16.9 - كازاخستان 7.9 - بلغاريا 3.5
2008	1,201,042.6	338.8	282.1	أوكرانيا 44.3 - روسيا 26.3 - بلغاريا 6.27 - رومانيا 4.6-هنغاريا3.7
2009	595743.28	103.68	174.0	أوكرانيا 47.7- روسيا 16.2- أستراليا 13.7- ألمانيا 11.8- فرنسا 4.8
2010	112795.22	19.56	173.4	أوكرانيا 42.8 - تركيا 17.9- الولايات المتحدة 12.4 - رومانيا 10.4- مولدافيا 1.56
2011	496884.44	102.21	205.7	أوكرانيا 44.44 - ألمانيا 24.05 - فرنسا 13.19 - روسيا 11.69
2012	205766.98	52.28	254.1	أوكرانيا 46.88 - روسيا 33.63 - الارجنتين 12.99 - مولدافيا 6.48

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-30 الأكساب وبقايا استخراج الزيوت.

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	337074.29	73.60	218.35	
وسطي 10-12	494625.03	199.40	403.12	
2006	231906.08	48.39	208.66	الأرجنتين 97.4 - الولايات المتحدة 2
2007	344053.25	74.51	216.58	الأرجنتين 94.1 - روسيا 6.2
2008	202984.95	67.29	331.48	الأرجنتين 93.4 - روسيا 4.5
2009	508477.83	176.23	346.59	الأرجنتين 86.52 - الولايات المتحدة 10.22- روسيا 1.3
2010	487703.94	181.24	371.62	الأرجنتين 90.7 - الولايات المتحدة 6.8 -أوكرانيا 1.4 - روسيا 1.1
2011	542966.29	210.32	387.36	الأرجنتين 93.64 - الولايات المتحدة 3.74
2012	453204.86	206.62	455.92	الأرجنتين 76.86 - الولايات المتحدة 18.55

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-31 الموز.

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	95691.26	23.74	248.09	
وسطي 10-12	186168.88	70.18	376.96	
2006	322742.94	37.33	115.66	الإكوادور 68.8 - لبنان 6.8 - مصر 5.4 - كوستاريكا 3.6 - كولومبيا 3.1
2007	192990.42	53.51	277.26	الإكوادور 83.3 - مصر 4.5 - اليمن 4.4 -كولومبيا 3.6
2008	219561.32	56.23	256.09	الإكوادور 60.8 - لبنان 22.6 - كولومبيا 4.8 - اليمن 3.5 -مصر2.2
2009	192112.96	83.76	436.01	الاكوادور 58.79- لبنان 12.75- مصر 7.9- كوستاريكا 7- اليمن 4.75
2010	232315.76	88.51	381.00	لبنان 34.5- الإكوادور 31.4- كوستاريكا 9.1 - غواتيمالا 7.3-كولومبيا 6.4
2011	218777.70	83.03	379.52	الإكوادور 48.38 - لبنان 14.77 - كولومبيا 11.56 - كوستاريكا 10.16
2012	107413.18	38.99	362.99	لبنان 40.56 - الإكوادور 21.38 - الفلبين 17.34 - كوستاريكا 10.06

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-32 بذور السمسم وعباد الشمس.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	43867.98	27.43	625.23	
وسطي 10-12	66786.31	73.20	1096.09	
2006	51202.61	32.30	630.84	نيجيريا 49.1- السودان 33.4- الأرجنتين 8.1 - باكستان 3.1
2007	62180.86	43.50	699.52	نيجيريا 41.8- السودان 31.7- الأرجنتين 6.7 - الهند 5.1
2008	61786.48	58.68	949.78	نيجيريا 38- بلغاريا 23.4- السودان 20.5- الأرجنتين 5.2 - مصر 4.3
2009	78331.41	86.22	1100.64	نيجيريا 46.5- السودان 17.4- أوكرانيا11- الأرجنتين 10.6 – اثيوبيا 3.9
2010	71817.79	74.98	1043.98	نيجيريا 48.4- السودان 17.9- الأرجنتين 12.3 - رومانيا 7.4- تركيا 4.1
2011	70589.39	79.96	1132.75	نيجيريا 40.30 - السودان 25.58 - الهند 11.05
2012	57951.76	64.68	1116.02	نيجيريا 52.40 - السودان 14.70 - الأرجنتين

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-33 الشاي.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	29650.32	55.17	1860.52	
وسطي 10-12	28806.22	65.08	2259.20	
2006	27666.17	53.99	1951.66	سيريلانكا 92.7 - فيتنام 2.3
2007	25454.91	52.22	2051.53	سيريلانكا 90.2 - فيتنام 4.3
2008	32224.12	69.83	2166.97	سيريلانكا 88.7 - فيتنام 4.6- السعودية 2.4
2009	30332.61	67.59	2228.33	سيريلانكا 92.16 - فيتنام 3.12- مصر 1.55
2010	30043.99	69.36	2308.68	سيريلانكا 92.3 - فيتنام 2.7
2011	29879.06	68.02	2276.42	سيريلانكا 95.40
2012	26495.62	57.86	2183.65	سيريلانكا 96.38

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-34 الحليب المجفف

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	13864.50	39.24	2830.47	
وسطي 10-12	5682.70	54.84	9650.20	
2006	10967.19	36.22	3302.20	فرنسا 30.2- هولندا 21.8 - أوكرانيا 11.2- بولندا 8.8 – نيوزيلندا 7.1 – الهند 5.7 - المالديف 4.9
2007	14492.07	52.52	3624.00	نيوزيلندا 22 – فرنسا 15.3- هولندا 15.1 - روسيا البيضاء 9.5- أوكرانيا 9.4 - الهند 6.2 - الدنمارك 3
2008	7663.41	56.99	7436.73	هولندا 29.45 - فرنسا 19.7 - إيران 14.5 - بلجيكا 9.39 – الهند 7.84- أوكرانيا 4.7
2009	4958.65	41.59	8387.04	إيران 4 8.8 – بلجيكا 11.3- ايرلندا 5.5- بولونيا 1.8- فرنسا 1.2
2010	4890.42	48.37	9889.74	إيران 42.4 - هولندا 16.3- فرنسا 12.4- بلجيكا 10- ايرلندا 9.3
2011	6342.06	62.23	9812.88	إيران 43.23 - هولندا 16.74 - فرنسا 13.92 - الامارات 5.49
2012	5815.63	53.92	9271.36	إيران 34.74 - هولندا 19.82 - فرنسا 14.65 - الامارات 9.60

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-35 الأسماك المعلبة

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	12643.65	20.90	1652.61	
وسطي 10-12	15513.64	42.18	2719.10	
2006	16954.38	29.49	1739.26	المغرب 54.7 - تايلاند 40.7
2007	16486.53	31.80	1929.05	المغرب 46.4 - تايلاند 46.1 - فيتنام1.3
2008	13709.15	32.84	2395.25	المغرب 52.5 - تايلاند 40.1 - الصين 3.2
2009	22251.98	56.24	2527.24	تايلاند 49 – المغرب 46.3 - الصين 3
2010	17548.02	45.01	2564.73	تايلاند 52- المغرب 43.1 - تونس 2.5
2011	16882.78	44.82	2654.61	تايلاند 62.36 - المغرب 28.18 - تونس 5.90
2012	12110.14	36.73	3032.69	تايلاند 51.16 - المغرب 36.79 - تونس 6.62

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-36 القهوة الخضراء والمجففة

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	17263.45	18.52	1072.62	
وسطي 10-12	27315.47	44.59	1632.47	
2006	13076.20	15.75	1204.59	البرازيل 69.1 - فيتنام 12.6 - الهند 8 - كولومبيا 7.4
2007	32282.68	38.94	1206.27	البرازيل 79.8 - فيتنام 9.9 - كولومبيا 3.1
2008	17091.75	22.03	1289.05	البرازيل 81.6 - كولومبيا 6.5 - الهند 5.0 – فيتنام 3.4
2009	38881.73	50.44	1297.30	البرازيل 82.13 - فيتنام 5 – أوغندا 3.8-الهند3.5
2010	24382.83	29.69	1217.82	البرازيل 78.2- فيتنام 7.8 - الهند 7 - كولومبيا 2.6
2011	31937.63	46.93	1469.43	البرازيل 80.17 - الهند 9.56 - فيتنام 4.72
2012	25625.95	57.15	2230.21	البرازيل 61.23- الهند 17.39 - فيتنام 13.58

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-37 الزبدة والسمن

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	9044.13	18.21	2012.95	
وسطي 10-12	4016.00	11.46	2853.99	
2006	8561.86	17.41	2032.88	هولندا 48.8 – نيوزيلندا 12 - بلجيكا 8.8- فنلندا 6 - فرنسا 5.5- إيرلندا 3.5 الإمارات 2.4- الدنمارك 2.3
2007	9353.06	19.31	2064.63	هولندا 28.76 - نيوزياندا 16.89 - إستونيا 10.6 - بلجيكا 6.8 - الدنمارك 5.9 - فرنسا 5.1 -
2008	7020.73	21.60	3076.65	هولندا 27- نيوزلندا 19.65- الهند 14.14- الصين 11.9- فرنسا 7.67- بلجيكا 6.7- مصر 3.6
2009	9846.06	22.14	2248.20	هولندا 47.9 - نيوزيلندا 16.9- فرنسا9.1 – بلجيكا 8.4- الدنمارك 3.6- أورغواي 3.3- سويسرا 2.2- مصر 2
2010	6833.57	18.07	2644.59	هولندا 36- نيوزيلندا 21.7- فرنسا 7.9 - الدنمارك 6.4 - بلجيكا 5
2011	3208.91	9.82	3061.20	هولندا 46.24 - نيوزيلندا 15.14 - فرنسا 14.66
2012	2005.51	6.49	3235.97	نيوزيلندا 48.58 - هولندا 38.37 - فرنسا 6.58

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-38 المتة - خام - مع سوقها - مطحونة أو غير مطحونة

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	18144.42	13.32	734.05	
وسطي 10-12	24231.48	17.33	715.12	
2006	10917.37	8.11	743.31	الأرجنتين 100
2007	15132.16	11.81	780.70	الأرجنتين 100
2008	16892.28	12.55	742.89	الأرجنتين 9.99
2009	21289.30	15.27	717.27	الأرجنتين 99.99
2010	22887.80	16.28	711.08	الأرجنتين 99.97
2011	23142.81	12.05	520.69	الأرجنتين 99.98
2012	26663.83	23.66	887.35	الأرجنتين 99.98

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-39 الواردات والصادرات الزراعية السورية حسب مجموعات الدول خلال الفترة 2003-2012 (مليون دولار و%).

المجموعة	القيم الإجمالية للصادرات (مليون دولار)							النسبة المئوية (%)						
	وسطي 05-03	2008	2009	2010	2011	2012	وسطي 12-10	وسطي 05-03	2008	2009	2010	2011	2012	وسطي 12-10
الدول العربية	722.5	3684.3	2761.9	2438.5	1636.8	857.7	1644.3	65.0	90.2	92.9	85.1	82.2	87.4	84.5
دول الإتحاد الأوربي (27)	189.0	197.5	69.5	104.4	122.7	43.2	90.1	17.0	4.8	2.3	3.6	6.2	4.4	4.6
آسيا بدون الدول العربية	146.9	142.8	106.3	278.4	171.5	58.5	169.5	13.2	3.5	3.6	9.7	8.6	6.0	8.7
أمريكا الشمالية والوسطى	11.6	25.7	13.9	10.5	17.3	6.2	11.3	1.0	0.6	0.5	0.4	0.9	0.6	0.6
أمريكا الجنوبية	7.9	10.5	5.0	7.2	22.6	5.6	11.8	0.7	0.3	0.2	0.3	1.1	0.6	0.6
أفريقيا بدون الدول العربية	2.4	2.1	6.1	10.2	4.5	1.0	5.2	0.2	0.1	0.2	0.4	0.2	0.1	0.3
أوقيانوسيا	0.9	0.9	0.6	1.1	1.2	0.6	1.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0
دول أخرى	30.8	19.0	8.2	13.8	13.5	8.7	12.0	2.8	0.5	0.3	0.5	0.7	0.9	0.6
العالم	1112.0	4082.7	2971.4	2864.1	1990.2	981.6	1945.3	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
	القيم الإجمالية للواردات (مليون دولار)							النسبة المئوية (%)						
الدول العربية	263.1	439.8	538.1	603.2	564.4	494.5	554.0	19.2	15.0	13.8	14.6	13.4	17.2	14.8
دول الإتحاد الأوربي (27)	154.3	412.1	469.1	644.5	745.5	539.3	643.1	11.2	14.1	12.0	15.6	17.6	18.7	17.2
آسيا بدون الدول العربية	220.7	653.9	666.4	688.6	841.1	593.2	707.7	16.1	22.4	17.0	16.7	19.9	20.6	18.9
أمريكا الشمالية والوسطى	151.6	318.2	514.9	442.1	370.7	142.5	318.4	11.0	10.9	13.2	10.7	8.8	4.9	8.5
أمريكا الجنوبية	222.5	488.6	870.7	949.9	893.9	381.8	741.9	16.2	16.7	22.3	23.1	21.1	13.3	19.8
أفريقيا بدون الدول العربية	18.2	30.0	57.4	45.9	40.3	40.6	42.3	1.3	1.0	1.5	1.1	1.0	1.4	1.1
أوقيانوسيا	18.5	100.4	64.6	61.4	79.7	48.6	63.2	1.3	3.4	1.7	1.5	1.9	1.7	1.7
دول أخرى	324.5	480.6	800.2	683.4	691.9	638.0	671.1	23.6	16.4	20.5	16.6	16.4	22.2	17.9
العالم	1373.5	2923.5	3908.5	4119.0	4227.5	2878.3	3741.6	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
	ميزان التجارة الزراعية							الميزان التجاري القياسي						
الدول العربية	459.4	3244.5	2223.8	1835.3	1072.4	363.2	1090.3	0.5	0.8	0.7	0.6	0.5	0.3	0.5
دول الإتحاد الأوربي (27)	34.7	-214.6	-399.5	-540.0	-622.8	-496.1	-553.0	0.1	-0.4	-0.7	-0.7	-0.7	-0.9	-0.8
آسيا بدون الدول العربية	-73.8	-511.1	-560.1	-410.2	-669.6	-534.7	-538.2	-0.2	-0.6	-0.7	-0.4	-0.7	-0.8	-0.6
أمريكا الشمالية والوسطى	-140.0	-292.5	-501.0	-431.6	-353.4	-136.3	-307.1	-0.9	-0.9	-0.9	-1.0	-0.9	-0.9	-0.9
أمريكا الجنوبية	-214.6	-478.0	-865.7	-942.8	-871.3	-376.2	-730.1	-0.9	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0
أفريقيا بدون الدول العربية	-15.8	-27.9	-51.3	-35.7	-35.8	-39.6	-37.0	-0.8	-0.9	-0.8	-0.6	-0.8	-1.0	-0.8
أوقيانوسيا	-17.6	-99.5	-64.0	-60.3	-78.4	-48.0	-62.2	-0.9	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0
دول أخرى	-293.7	-461.6	-792.0	-669.6	-678.4	-629.2	-659.1	-0.8	-0.9	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0
العالم	-261.5	1159.2	-937.1	-1254.9	-2237.3	-1896.8	-1796.3	-0.1	0.2	-0.1	-0.2	-0.4	-0.5	-0.3

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-40 أهم الشركاء التجاريين لسوريا حسب حجم التجارة الزراعية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

الدول	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حجم التجارة	الميزان التجاري القياسي	النسبة من حجم التجارة
العراق	272.58	0.56	272.02	273.14	1.00	7.08
السعودية	229.30	74.47	154.83	303.78	0.51	7.87
الكويت	31.89	0.18	31.71	32.07	0.99	0.83
قطر	18.51	0.34	18.17	18.85	0.96	0.49
الصين	3.01	26.22	-23.22	29.23	-0.79	0.76
المغرب	2.74	29.31	-26.57	32.05	-0.83	0.83
إسبانيا	2.09	29.22	-27.13	31.30	-0.87	0.81
بلجيكا	2.55	34.56	-32.00	37.11	-0.86	0.96
الامارات	27.47	60.75	-33.28	88.22	-0.38	2.29
مصر	97.18	130.98	-33.79	228.16	-0.15	5.91
ألمانيا	8.61	50.56	-41.95	59.17	-0.71	1.53
إيران	8.63	51.09	-42.46	59.72	-0.71	1.55
هولندا	3.13	46.55	-43.42	49.68	-0.87	1.29
بلغاريا	0.60	69.59	-69.00	70.19	-0.98	1.82
فرنسا	0.53	85.26	-84.73	85.80	-0.99	2.22
روسيا	7.67	111.78	-104.11	119.45	-0.87	3.09
رومانيا	0.53	106.75	-106.21	107.28	-0.99	2.78
الهند	6.19	121.20	-115.01	127.39	-0.90	3.30
الولايات المتحدة	4.14	119.55	-115.42	123.69	-0.93	3.20
البرازيل	1.33	134.33	-133.00	135.65	-0.98	3.51
تايلاند	0.87	148.34	-147.47	149.20	-0.99	3.87
الأرجنتين	0.12	217.97	-217.86	218.09	-1.00	5.65
أوكرانيا	0.84	477.22	-476.38	478.06	-1.00	12.39
الإجمالي	465.60	2238.00	-1772.39	2703.60	-0.66	70.04
العالم	981.56	2878.34	-1896.79	3859.90	-0.49	100.00

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-41 الوجهات التصديرية الرئيسية للصادرات الزراعية السورية خلال الفترة 2008 - 2012 (مليون دولار و%).

الدولة	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
العراق	1637.4	40.6	1563.0	52.6	1183.1	41.3	713.2	35.8	272.6	27.8
السعودية	460.8	11.4	286.5	9.6	309.9	10.8	288.5	14.5	229.3	23.4
مصر	635.3	15.7	236.9	8.0	228.4	8.0	134.4	6.8	97.2	9.9
لبنان	316.6	7.8	106.3	3.6	127.0	4.4	104.9	5.3	70.3	7.2
الأردن	189.3	4.7	206.2	6.9	261.5	9.1	143.9	7.2	68.8	7.0
تركيا	55.2	1.4	57.4	1.9	187.5	6.5	102.3	5.1	31.9	3.3
الاتحاد الاوربي (27)	197.0	4.9	69.5	2.3	104.4	3.6	122.7	6.2	43.2	4.4
الكويت	91.5	2.3	71.9	2.4	106.5	3.7	66.7	3.4	31.9	3.2
الامارات	89.0	2.2	85.4	2.9	47.9	1.7	65.5	3.3	27.5	2.8
قطر	48.2	1.2	53.1	1.8	46.0	1.6	28.5	1.4	18.5	1.9
السودان	15.5	0.4	14.1	0.5	36.9	1.3	8.2	0.4	7.2	0.7
الصين	12.3	0.3	9.6	0.3	30.9	1.1	23.1	1.2	3.0	0.3
اليمن	42.9	1.1	20.1	0.7	24.3	0.8	19.4	1.0	7.4	0.8
الجزائر	26.9	0.7	31.6	1.1	20.6	0.7	17.4	0.9	5.7	0.6
تونس	24.4	0.6	11.1	0.4	11.9	0.4	8.4	0.4	1.7	0.2
عمان	24.8	0.6	24.3	0.8	10.9	0.4	13.9	0.7	6.6	0.7
ليبيا	9.2	0.2	15.9	0.5	10.5	0.4	5.8	0.3	6.2	0.6
الهند	15.9	0.4	10.5	0.4	10.1	0.4	11.2	0.6	6.2	0.6
روسيا	6.4	0.2	4.8	0.2	10.0	0.4	10.0	0.5	7.7	0.8
دول أخرى	89.3	2.2	40.1	1.3	79.7	2.8	102.4	5.1	38.9	4.0
إجمالي الصادرات الزراعية	4036.6	100.0	2971.4	100.0	2864.1	100.0	1990.2	100.0	981.6	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-42 المصادر الرئيسية للواردات الزراعية السورية خلال الفترة 2008 - 2012 (مليون دولار و%).

الدولة	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الاتحاد الأوربي (27)	412.0	14.1	469.0	12.0	644.4	15.6	745.5	17.6	539.3	18.7
أوكرانيا	214.2	7.3	335.0	8.6	198.8	4.8	369.6	8.7	477.2	16.6
الأرجنتين	177.1	6.1	310.4	7.9	274.6	6.7	333.3	7.9	218.0	7.6
تايلاند	75.9	2.6	67.0	1.7	138.6	3.4	166.2	3.9	148.3	5.2
البرازيل	257.2	8.8	464.8	11.9	587.2	14.3	487.8	11.5	134.3	4.7
الولايات المتحدة	303.9	10.4	411.7	10.5	455.5	11.1	326.1	7.7	119.6	4.2
مصر	147.4	5.0	235.7	6.0	238.5	5.8	135.8	3.2	131.0	4.6
روسيا	212.1	7.3	303.4	7.8	194.4	4.7	116.8	2.8	111.8	3.9
تركيا	63.0	2.2	134.9	3.5	143.0	3.5	116.4	2.8	36.4	1.3
لبنان	41.0	1.4	46.7	1.2	74.5	1.8	78.0	1.8	67.1	2.3
السعودية	41.9	1.4	43.6	1.1	73.4	1.8	102.0	2.4	74.5	2.6
الأردن	46.1	1.6	83.7	2.1	73.0	1.8	79.1	1.9	74.0	2.6
ماليزيا	95.6	3.3	125.4	3.2	70.7	1.7	96.0	2.3	31.6	1.1
الهند	52.0	1.8	62.0	1.6	70.4	1.7	169.4	4.0	121.2	4.2
الصين	165.3	5.7	64.6	1.7	61.4	1.5	53.0	1.3	26.2	0.9
نيوزيلندا	98.6	3.4	45.0	1.2	59.7	1.5	71.8	1.7	39.7	1.4
سري لانكا	60.5	2.1	61.6	1.6	59.3	1.4	62.4	1.5	56.8	2.0
الإكوادور	43.1	1.5	60.5	1.5	41.6	1.0	46.0	1.1	11.1	0.4
إيران	17.6	0.6	29.8	0.8	38.5	0.9	46.2	1.1	51.1	1.8
الامارات	88.7	3.0	45.0	1.2	37.9	0.9	56.1	1.3	60.8	2.1
نيجيريا	24.7	0.8	45.5	1.2	37.8	0.9	33.5	0.8	33.7	1.2
كولومبيا	5.2	0.2	10.3	0.3	30.7	0.7	16.3	0.4	3.2	0.1
المغرب	20.7	0.7	33.8	0.9	28.6	0.7	20.6	0.5	29.3	1.0
دول أخرى	122.1	4.2	192.4	4.9	486.5	11.8	499.5	11.8	282.2	9.8
إجمالي الواردات الزراعية	2923.5	100.0	3908.5	100.0	4119.0	100.0	4227.5	100.0	2878.3	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-43 التجارة الزراعية السورية مع العراق حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	0.0	0.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني	80.9	0.0	80.9
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.7	0.0	0.7
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	38.4	0.0	38.4
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	78.2	0.0	78.2
9	بن و شاي و مته و بهارات و توابل	0.9	0.0	0.8
10	حبوب	0.0	0.0	0.0
11	منتجات مطاحن، شعير ناشط (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	2.9	0.0	2.9
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب	0.6	0.0	0.6
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	0.8	0.0	0.8
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.4	0.0	0.4
17	سكر ومصنوعات سكرية	7.2	0.0	7.2
18	كاكاو ومحضراته	0.7	0.0	0.7
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	6.5	0.0	6.5
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	32.1	0.0	32.1
21	محضرات غذائية متنوعة	5.2	0.0	5.2
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.9	0.0	0.9
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	11.0	0.0	11.0
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	0.0	0.0
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.0	0.0
31	أسمدة	0.2	0.0	0.2
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.5	0.0	0.5
35	مواد زلالية	0.1	0.0	0.1
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.0	0.0
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.4	-0.4
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	3.3	0.0	3.3
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.4	0.0	0.4
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.0	0.0	0.0
52	قطن	0.7	0.0	0.7
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	**272.6**	**0.6**	**272.0**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-44 التجارة الزراعية السورية مع الاتحاد الاوربي حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	2.1	-2.1
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	5.6	-5.6
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.4	-0.4
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني،	0.0	44.3	-44.3
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	2.5	0.0	2.5
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.1	0.0	0.1
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	2.0	20.4	-18.4
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	4.4	1.2	3.2
9	بن و شاي و متة و بهارات و توابل	5.9	0.0	5.8
10	حبوب	0.0	168.4	-168.4
11	منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	0.0	1.8	-1.8
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب،	1.3	12.7	-11.4
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	1.3	-1.3
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	0.7	6.7	-6.0
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	1.0	-0.9
17	سكر ومصنوعات سكرية	0.4	177.1	-176.6
18	كاكاو ومحضراته	0.0	4.6	-4.6
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.8	0.8	0.0
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	1.4	4.3	-2.9
21	محضرات غذائية متنوعة	0.5	9.4	-8.9
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.1	9.5	-9.4
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.0	6.7	-6.7
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	16.1	-16.1
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.6	-0.6
31	أسمدة	0.3	1.9	-1.6
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.1	13.2	-13.1
35	مواد زلالية	0.0	3.6	-3.6
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.4	-0.4
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	5.2	0.0	5.2
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.2	24.5	-24.3
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	1.2	0.2	1.1
52	قطن	15.7	0.2	15.5
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.1	-0.1
	الإجمالي	**43.2**	**539.3**	**-496.1**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-45 التجارة الزراعية السورية مع البرازيل حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و %).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	0.0	0.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	4.0	-4.0
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.4	0.0	0.4
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.0	0.0	0.0
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	0.2	0.1	0.1
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	0.2	3.6	-3.4
9	بن و شاي و مته و بهارات و توابل	0.0	0.0	0.0
10	حبوب	0.0	312.5	-312.5
11	منتجات مطاحن، شعير ناشط (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	0.0	0.0	0.0
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب	0.0	24.1	-24.1
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	0.0	69.6	-69.6
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
17	سكر ومصنوعات سكرية	0.0	2.0	-1.9
18	كاكاو ومحضراته	0.0	0.0	0.0
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.0	0.0	0.0
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	0.0	0.0	0.0
21	محضرات غذائية متنوعة	0.0	0.0	0.0
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.0	0.0	0.0
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.0	3.1	-3.1
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	0.0	0.0
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.0	0.0
31	أسمدة	0.0	57.3	-57.3
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.0	0.0	0.0
35	مواد زلالية	0.0	0.0	0.0
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.0	0.0
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.0	0.0
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.0	0.9	-0.9
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.0	0.0	0.0
52	قطن	0.0	0.0	0.0
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	**0.8**	**477.2**	**-476.4**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-46 التجارة الزراعية السورية مع مصر حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	0.0	0.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني	0.0	11.0	-11.0
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.8	0.0	0.7
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.0	0.0	0.0
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	4.1	22.7	-18.6
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	42.9	2.1	40.8
9	بن و شاي و مته و بهارات و توابل	10.2	0.6	9.6
10	حبوب	0.0	7.4	-7.4
11	منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	0.2	1.3	-1.2
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب	2.3	7.7	-5.4
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.1	-0.1
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	1.2	39.1	-37.9
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
17	سكر ومصنوعات سكرية	2.6	13.7	-11.2
18	كاكاو ومحضراته	0.2	0.5	-0.3
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.0	2.3	-2.3
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	7.3	2.4	4.9
21	محضرات غذائية متنوعة	1.1	5.1	-4.0
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.0	0.1	-0.1
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.1	0.0	0.1
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	12.2	-12.2
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.0	0.0
31	أسمدة	0.0	0.7	-0.7
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.1	0.6	-0.6
35	مواد زلالية	0.1	0.2	-0.2
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.1	0.8	-0.8
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.0	0.0
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.0	0.1	0.0
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.3	0.0	0.3
52	قطن	23.0	0.1	22.9
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	**96.6**	**131.0**	**-34.4**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-47 التجارة الزراعية السورية مع الأرجنتين حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	0.0	0.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.1	-0.1
4	بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل ألبان و منتجات صناعة الألبان،) في مكان آخرل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة	0.0	0.7	-0.7
5	غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر منتجات أخرى من أصل حيواني،)	0.0	0.0	0.0
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة و أغصان مورقة للزينة	0.0	0.0	0.0
7	و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	0.0	0.5	-0.5
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	0.0	0.0	0.0
9	بن و شاي و مته و بهارات و توابل	0.1	23.7	-23.6
10	حبوب	0.0	9.7	-9.7
11	مالت ، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين) منتجات مطاحن، شعير ناشط)	0.0	0.0	0.0
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب، قش و علف	0.0	36.7	-36.7
13	اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع من أصل حيواني أو نباتي	0.0	0.1	-0.1
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
17	سكر ومصنوعات سكرية	0.0	0.0	0.0
18	كاكاو ومحضراته	0.0	0.0	0.0
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.0	0.1	-0.1
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	0.0	0.3	-0.3
21	محضرات غذائية متنوعة	0.0	0.0	0.0
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.0	0.0	0.0
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.0	146.2	-146.2
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	0.0	0.0
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.0	0.0
31	أسمدة	0.0	0.0	0.0
33	محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك) أو تجميل "رزينويد"عطرية زيوت عطرية، وراتنجات) تواليت)	0.0	0.0	0.0
35	مواد زلالية	0.0	0.0	0.0
38	منتجات كيماوية متنوعة)	0.0	0.0	0.0
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء) ، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.0	0.0
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.0	0.0	0.0
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.0	0.0	0.0
52	قطن	0.0	0.0	0.0
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	**0.1**	**218.0**	**-217.9**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-48 التجارة الزراعية السورية مع السعودية حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	104.0	0.0	104.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني	3.1	2.5	0.6
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.1	-0.1
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.1	0.0	0.1
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	63.3	12.4	50.9
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	27.4	3.2	24.2
9	بن و شاي و متة و بهارات و توابل	4.9	0.0	4.8
10	حبوب	0.6	0.1	0.5
11	منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	0.1	0.1	0.0
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب	0.9	0.0	0.9
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.1	0.0	0.1
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	11.5	32.5	-21.0
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.3	-0.3
17	سكر ومصنوعات سكرية	1.0	0.1	0.9
18	كاكاو ومحضراته	0.4	0.0	0.4
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	1.0	6.2	-5.2
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	6.0	8.5	-2.5
21	محضرات غذائية متنوعة	2.9	5.8	-2.8
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.4	1.8	-1.4
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.0	0.0	0.0
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	0.0	0.0
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.0	0.0
31	أسمدة	0.0	0.6	-0.6
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.0	0.0	0.0
35	مواد زلالية	0.0	0.0	0.0
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.2	-0.2
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.2	0.0	0.2
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.9	0.0	0.9
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.3	0.0	0.3
52	قطن	0.2	0.0	0.2
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.2	0.0	0.2
	الإجمالي	**229.3**	**74.5**	**154.8**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-49 التجارة الزراعية السورية مع الأردن حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	1.3	0.2	1.2
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.2	0.0	0.2
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني	2.3	1.6	0.7
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.2	0.0	0.2
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	20.5	51.8	-31.3
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	31.6	3.0	28.6
9	بن و شاي و متة و بهارات و توابل، مواد غذائية وحيوانية، مواد غير غذائية	1.4	0.0	1.4
10	حبوب	0.1	0.0	0.1
11	منتجات مطاحن، شعير ناشط (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	1.0	0.0	1.0
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب	1.1	0.1	1.1
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	0.6	0.3	0.3
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.3	0.0	0.3
17	سكر ومصنوعات سكرية	1.0	1.5	-0.6
18	كاكاو ومحضراته	0.4	0.0	0.4
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.7	1.2	-0.5
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	2.8	2.9	0.0
21	محضرات غذائية متنوعة	2.0	0.6	1.4
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.1	3.1	-3.0
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.4	0.0	0.4
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	4.2	-4.2
29	منتجات كيماوية عضوية	0.1	0.0	0.1
31	أسمدة	0.2	2.0	-1.8
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.0	0.0	0.0
35	مواد زلالية	0.0	0.0	0.0
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.1	-0.1
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.7	-0.7
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.4	0.7	-0.3
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.0	0.0	0.0
52	قطن	0.0	0.0	0.0
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	68.8	74.0	-5.2

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-50 التجارة الزراعية السورية مع تايلاند حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	0.0	0.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني	0.0	0.0	0.0
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.0	0.0	0.0
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	0.0	0.0	0.0
9	بن و شاي و متة و بهارات و توابل	0.0	0.0	0.0
10	حبوب	0.0	69.0	-69.0
11	منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	0.0	0.0	0.0
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب، قش و علف	0.0	1.6	-1.6
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	0.9	0.0	0.9
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	17.3	-17.3
17	سكر ومصنوعات سكرية	0.0	40.6	-40.6
18	كاكاو ومحضراته	0.0	0.1	-0.1
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.0	0.0	0.0
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	0.0	0.6	-0.6
21	محضرات غذائية متنوعة	0.0	0.9	-0.9
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.0	0.0	0.0
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.0	0.0	0.0
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	0.0	0.0
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.1	-0.1
31	أسمدة	0.0	0.0	0.0
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.0	0.0	0.0
35	مواد زلالية	0.0	0.2	-0.2
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.0	0.0
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	2.3	-2.3
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.0	0.0
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.0	15.4	-15.4
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.0	0.0	0.0
52	قطن	0.0	0.0	0.0
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	**0.9**	**148.3**	**-147.5**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-51 أهم الصادرات الزراعية السورية إلى العراق خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
(0407.00.90)	بيض طيور بقشره، طازج أو محفوظ أو مطبوخ - غيرها	32928.8	43.1	15.7
(0805.10.00)	برتقال	65300.0	22.8	8.3
(2009.90.90)	خليط عصائر جاهزة	30632.5	21.7	7.9
(0406.10.00)	جبن - بما في ذلك جبن اللبن المخثر	4649.8	12.1	4.4
(0701.90.00)	بطاطا طازجة أو مبردة (غيرها)	39749.3	12.0	4.4
(2309.90.90)	محضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوانات - غيرها	49854.5	10.4	3.8
(0810.90.00)	فواكه أخر، طازجة ، غيرها	13162.5	7.1	2.6
(0702.00.00)	بندورة (طماطم)، طازجة أو مبردة	20898.7	7.1	2.6
(0805.20.00)	يوسفي "ماندرين" (بما فيها التانجرين والساتسوماس) ؛ كلمنتينا ويلكينج وغيرها من الحمضيات المهجنة	13406.0	7.0	2.6
(0809.40.00)	خوخ (برقوق) وخوخ السياج	13071.7	6.6	2.4
(0805.50.00)	ليمون حامض (سيتروس ليمون ، سيتروس ليمونوم) وليم - سيتروس اورانتيفوليا ، وسيتروس لاتيفوليا	10035.8	5.6	2.1
(0401.10.00)	ألبان تحتوي على دسم بنسبة لا تزيد عن 1% وزناً	6890.0	5.4	2.0
(0809.30.00)	دراق (خوخ) "برونوس بريسيكا" - ما فيه الدرّاق الأملس "نكتارين"	10738.4	5.2	1.9
(0402.99.90)	ألبان وقشدة، مركزة أو محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر - غيرها	5360.8	4.9	1.8
(0407.00.10)	بيض التفقيس سواء لأمهات الدجاج البيّاض أو لأمهات الفروج	1273.0	4.9	1.8
(1704.90.00)	مصنوعات سكرية "سكاكر" (بما في ذلك الشوكولاته البيضاء) لا تحتوي على كاكاو، غيرها	6663.0	4.9	1.8
(0709.60.00)	ثمار فليفلة من جنس كابسيكوم أو من جنس بيمنتا طازجة أو مبردة	9888.5	4.3	1.6
(0808.10.00)	تفاح	5616.1	3.9	1.4
(0404.90.90)	مصل اللبن – غيرها	5051.7	3.9	1.4
(0808.20.00)	كمثرى وسفرجل	7647.7	3.5	1.3
(0806.10.00)	عنب طازج	5977.2	3.1	1.1
(0802.50.10)	فستق ، بقشره	1062.6	2.9	1.0
(1108.12.00)	نشاء ذرة	6476.2	2.8	1.0
(0703.10.00)	بصل وعسقلان ، طازجة أو مبردة	8453.1	2.7	1.0
	سلع اخرى	140952.9	66.5	24.2
	إجمالي الصادرات الزراعية	515740.9	274.3	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-52 أهم الصادرات الزراعية السورية إلى السعودية خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
(0104.10.00)	ضأن	9595.8	101.5	44.0
(0702.00.00)	بندورة (طماطم)، طازجة أو مبردة	136632.9	43.6	18.9
(0713.40.00)	عدس	13128.5	11.6	5.0
(1509.10.00)	زيت زيتون بكر (العصرة الأولى)	4119.0	9.8	4.2
(0802.50.90)	فستق ، غيرها	1446.5	5.8	2.5
(0809.20.00)	كرز	3415.0	4.0	1.7
(0808.20.00)	كمثرى وسفرجل	7615.7	3.6	1.6
(0104.20.00)	ماعز	312.2	3.2	1.4
(0808.10.00)	تفاح	4749.8	3.1	1.4
(0709.60.00)	ثمار فليفلة من جنس كابسيكوم أو من جنس بيمنتا طازجة أو مبردة	7308.3	3.0	1.3
(0909.30.00)	بذور كمون	4003.2	3.0	1.3
(0406.10.00)	جبن ـ بما في ذلك جبن اللبن المخثر	925.4	2.4	1.1
(2104.10.00)	حساء ومرق ومحضرات إعدادها	739.9	2.3	1.0
(0705.19.00)	خس ـ غيره	8658.2	2.2	1.0
(0701.90.00)	بطاطا طازجة أو مبردة (غيرها)	6619.1	1.9	0.8
(0809.40.00)	خوخ (برقوق) وخوخ السياج	3705.0	1.9	0.8
(0809.10.00)	مشمش	2293.9	1.5	0.7
(0809.30.00)	دراق (خوخ) "برونوس بريسيكا" ـ ما فيه الدرّاق الأملس "نكتارين"	2649.2	1.3	0.6
(2005.70.00)	زيتون محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك	1350.5	1.2	0.5
(2007.99.00)	مربى و هلام فواكه ، وخبيص (مرملاد) أوهريس أوعجن فواكه أو أثمار قشرية	1680.1	1.2	0.5
(0806.10.00)	عنب طازج	2367.6	1.0	0.4
(1515.50.00)	زيت السمسم وأجزاؤه	684.6	0.9	0.4
	سلع اخرى	33797.5	20.7	9.0
	إجمالي الصادرات الزراعية	257798.0	230.8	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-53 أهم الصادرات الزراعية السورية إلى الأردن خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (ملايين الدولارات)	%
(0701.90.00)	بطاطا طازجة أو مبردة (غيرها)	32350.6	8.8	12.7
(0805.10.00)	برتقال	24634.8	8.7	12.6
(0802.50.90)	فستق، غيرها	1895.0	8.2	11.8
(0808.10.00)	تفاح	11788.9	6.6	9.5
(0703.10.00)	بصل وعسقلان ، طازجة أو مبردة	14862.4	4.8	6.9
(0713.40.00)	عدس	4277.4	3.4	4.9
(0706.10.00)	جزر ولفت بقلي	7780.5	3.0	4.4
(0802.32.00)	جوز عادي ، مقشر	286.2	1.8	2.6
(0808.20.00)	كمثرى وسفرجل	2785.9	1.3	1.9
(0403.90.00)	غيره من أنواع الألبان والقشدة المخمرة أو المحمضة	1033.3	1.3	1.9
(0804.10.00)	تمر	915.3	1.2	1.8
(1108.12.00)	نشاء ذرة	1889.9	1.0	1.4
(0104.20.00)	ماعز	93.4	1.0	1.4
(0406.10.00)	جبن - بما في ذلك جبن اللبن المخثر	398.2	0.9	1.3
(0802.50.10)	فستق ، بقشره	212.3	0.9	1.3
(0810.90.00)	فواكه أخر ، طازجة ، غيرها	1407.9	0.8	1.2
(1212.99.90)	منتجات نباتية أخر - غيرها	885.1	0.8	1.1
(0809.20.00)	كرز	623.8	0.8	1.1
(2104.10.00)	حساء ومرق ومحضرات إعدادها	198.6	0.6	0.9
(2007.99.00)	مربى و هلام فواكه ، وخبيص (مرملاد) أوهريس أوعجن فواكه أو أثمار قشرية ، متحصل عليها بالطبخ ،	1094.6	0.5	0.8
(1703.10.00)	عسل أسود (دبس سكر) من قصب السكر (مولاس قصب السكر)	6082.2	0.5	0.8
(1905.31.00)	بسكويت حلو	670.4	0.5	0.7
(2002.90.00)	بندورة (طماطم) محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك ، غيرها	1059.2	0.5	0.7
(0805.50.00)	ليمون حامض (سيتروس ليمون ، سيتروس ليمونوم) وليم - سيتروس اورانتيفوليا، وسيتروس لاتيفوليا	938.5	0.5	0.7
	سلع اخرى	21308.0	10.9	15.8
	إجمالي الصادرات الزراعية	139472.5	69.2	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-54 أهم الصادرات الزراعية السورية إلى مصر خلال عام 2012 (مليون دولار و طن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
(0808.10.00)	تفاح	61523.0	32.5	33.2
(5205.12.90)	خيوط قطن مفردة من ألياف غير ممشطة	3900.8	12.5	12.8
(0909.30.00)	بذور كمون	3969.2	5.4	5.5
(2007.99.00)	مربى و هلام فواكه ، غيرها	6900.9	5.3	5.4
(5205.23.90)	خيوط قطن، مفردة من ألياف ممشطة، غيرها	1533.9	5.0	5.1
(0802.50.90)	فستق، غيرها	792.0	4.4	4.5
(0713.40.00)	عدس	3736.2	4.1	4.2
(5209.42.00)	أقمشة منسوجة من قطن	787.0	3.4	3.5
(0909.20.00)	بذور كزبرة	3337.2	2.0	2.0
(0804.20.00)	تين	1923.4	1.9	2.0
(0909.10.00)	بذور يانسون أو بذور يانسون صيني أو نجمي ـ جاذبة	1194.3	1.9	2.0
(0809.20.00)	كرز	1498.4	1.8	1.8
(1704.90.00)	مصنوعات سكرية "سكاكر"، غيرها	1344.2	1.7	1.7
(5205.21.90)	خيوط مفردة من ألياف ممشطة مقاسها 714.29 ديسيتكس	304.5	1.4	1.4
(1207.99.90)	ثمار وبذور زيتية أخر، وإن كانت مكسرة (غيرها) ، غيرها	1536.6	1.4	1.4
(1509.10.00)	زيت زيتون بكر (العصرة الأولى)	450.6	1.2	1.2
(0809.40.00)	خوخ (برقوق) وخوخ السياج	1582.6	0.9	0.9
(0802.50.10)	فستق، بقشره	194.0	0.8	0.8
(2005.99.10)	جزر ضمن عبوات محكمة الإغلاق، محضرة أو محفوظة	1400.9	0.7	0.8
(1211.90.20)	جذور سوس	1046.3	0.7	0.8
(2101.12.00)	محضرات أساسها الخلاصات أو الأرواح أو المركزات أو أساسها البن	298.8	0.7	0.7
(0504.00.00)	مصارين ومثانات ومعد حيوانات، كاملة أو قطعا، طازجة، مبردة، مجمدة، مملحة أو في ماء مملح، مجففة أو مدخنة	134.9	0.6	0.6
(1702.40.00)	غلوكوز وشراب الغلوكوز الكثيف (سيروب)	1185.8	0.6	0.6
(2009.90.90)	خليط عصائر جاهزة	1618.8	0.6	0.6
	سلع اخرى	7415.4	6.4	6.5
	إجمالي الصادرات الزراعية	109609.7	97.8	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-55 أهم الصادرات الزراعية السورية إلى لبنان خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
(0406.10.00)	جبن - بما في ذلك جبن اللبن المخثر	3691.0	9.9	14.0
(0702.00.00)	بندورة (طماطم)، طازجة أو مبردة	18134.7	8.1	11.4
(0706.10.00)	جزر ولفت بقلي	18643.3	6.4	9.1
(0704.20.00)	ملفوف بروكسل، طازجة أو مبردة	10349.9	3.1	4.4
(0709.30.00)	باذنجان طازجة أو مبردة	6333.0	2.4	3.4
(0802.50.90)	فستق، غيرها	723.3	2.4	3.3
(0713.40.00)	عدس	2257.2	2.3	3.3
(0704.10.00)	قرنبيط "زهرة" وقرنبيط (بروكولي) ، طازجة أو مبردة	6599.4	2.1	3.0
(0709.60.00)	ثمار فليفلة من جنس كابسيكوم أو من جنس بيمنتا طازجة أو مبردة	4008.2	1.9	2.7
(1509.10.00)	زيت زيتون بكر (العصرة الأولى)	825.6	1.9	2.7
(0806.10.00)	عنب طازج	3829.9	1.8	2.6
(1905.31.00)	بسكويت حلو	1080.9	1.8	2.5
(0707.00.00)	خيار وقثاء، خيار صغير محبب، طازجة أو مبردة	2992.3	1.6	2.2
(0406.30.90)	أجبان معالجة بالحرارة غير مبشورة ولا بشكل مسحوق ، غيرها	305.1	1.4	2.0
(2002.90.00)	بندورة (طماطم) محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك ، غيرها	1161.7	1.4	1.9
(0406.90.00)	أجبان أخرى	273.4	1.4	1.9
(0105.19.00)	ديوك و دجاجات من فصيلة غالوس دومستيكاس	26.5	1.3	1.8
(0711.20.00)	زيتون محفوظة مؤقتاً	2697.0	1.3	1.8
(2005.70.00)	زيتون محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك	1012.8	0.9	1.3
(4401.10.00)	خشب وقود	9657.0	0.7	1.0
(0712.20.00)	بصل مجفف	2186.1	0.7	1.0
(0810.90.00)	فواكه أخر ، طازجة ، غيرها	1100.3	0.7	1.0
(0909.10.00)	بذور يانسون أو بذور يانسون صيني أو نجمي - جاذبة	173.6	0.6	0.9
(0703.10.00)	بصل وعسقلان ، طازجة أو مبردة	3599.1	0.6	0.8
	سلع أخرى	0.0	0.0	0.0
	العالم	125154.8	70.7	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-56 أهم الواردات الزراعية السورية من دول الاتحاد الأوربي (27) خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
(1701.99.00)	سكر قصب أو سكر شوندر	254552.3	170.4	31.6
(1001.90.90)	حنطة (قمح) وخليط حنطة مع شيلم - غيرها	246049.1	81.8	15.2
(1005.90.00)	ذرة صفراء لغير البذار	240849.7	61.8	11.5
(0402.21.10)	ألبان بشكل مسحوق أو حبيبات أو بأشكال صلبة، للأطفال ضمن علب	2443.6	21.1	3.9
(0701.10.00)	بطاطا طازجة أو مبردة للزرع - للبذار	21775.0	20.2	3.7
(1006.30.00)	أرز مضروب كلياً أو جزئياً	23187.1	17.9	3.3
(2402.20.00)	لفائف عادية "سجائر" محتوية على تبغ	1181.0	13.3	2.5
(3302.90.00)	مخاليط مواد عطرية، غيرها	2216.9	11.9	2.2
(4407.10.00)	خشب منشور من عائلة المخروطيات	29318.8	8.7	1.6
(0402.10.30)	مسحوق الحليب ضمن عبوات وزنها الصافي أكثر من 20 كغ	3876.7	7.8	1.4
(4407.92.00)	خشب من الزان نوع فاغوس	21504.6	7.8	1.4
(1006.20.00)	أرز مقشور - أرز أسمر	9106.5	6.9	1.3
(2304.00.00)	كسب وغيره من بقايا صلبة، وإن كانت مجروشة أو مطحونة،	11600.0	6.3	1.2
(4411.14.10)	ألواح MDF بسماكة تزيد عن 9 مم غير مشغولة أو مغطاة	22403.4	5.9	1.1
(2208.20.00)	مشروبات روحية ناتجة عن تقطير نبيذ أو ثفل العنب	664.1	5.3	1.0
(0207.12.10)	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل من ديوك ودجاجات من فصيلة غالوس دومستيكاس	7767.4	5.2	1.0
(2106.90.10)	محضرات كحولية مركبة من الأنواع المستعملة لإنتاج المشروبات	2339.7	5.2	1.0
(1201.00.00)	فول الصويا وإن كان مكسراً	9785.6	5.0	0.9
(1209.10.00)	بذور شوندر (بنجر) السكر	184.0	4.7	0.9
(1701.11.10)	سكر قصب خام لا يحتوي على منكهات أو مواد تلوين مضافة بقصد التصفية - التكرير	6000.0	3.8	0.7
(0405.90.10)	سمن - المشتق من الحليب	901.6	3.6	0.7
(2403.99.00)	أنواع أخر من تبغ مصنع أو أبدال تبغ مصنعة؛ تبغ متجانس أو مجدد	230.9	2.4	0.4
(0402.21.90)	ألبان بشكل مسحوق أو حبيبات أو بأشكال صلبة أخر، تحتوي على دسم بنسبة تزيد عن 1.5% وزناً	336.4	2.4	0.4
(1806.90.00)	شوكولاته ومحضرات غذائية أخر تحتوي على كاكاو ، غيرها	349.4	2.3	0.4
(1702.30.00)	غلوكوز وشراب الغليكوز معد لصناعة الأدوية	3522.3	2.1	0.4
(1516.20.10)	دهون و زيوت نباتية وأجزاؤها، مهدرجة كلياً أو جزئياً	2505.2	2.0	0.4
	سلع اخرى	0.0	0.0	0.0
	إجمالي التجارة الزراعية	964288.2	539.3	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-57 أهم الواردات الزراعية السورية من دول البرازيل خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الواردات (طن)	قيمة الواردات (مليون دولار)	%
(1701.11.10)	سكر قصب خام لا يحتوي على منكهات أو مواد تلوين مضافة بقصد التصفية - التكرير	808747.3	469.8	80.0
(1701.99.00)	سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيماوياً، بحالته الصلبة، غيره، غيرها (مكرر)	146642.8	76.1	13.0
(0901.11.00)	بن غير محمص غير منزوع منه الكافيين	17504.8	21.4	3.6
(1005.90.00)	ذرة صفراء لغير البذار	46885.0	10.6	1.8
(2101.11.90)	خلاصات وأرواح ومركزات البن ، بعبوات يزيد وزن العبوة الصافي عن 20 كغ، غيرها	333.6	3.1	0.5
(0901.21.00)	بن محمص غير منزوع منه الكافيين	1562.4	1.8	0.3
(2009.12.10)	عصير البرتقال، غير مجمدة ، ذو قيمة بريكس لا تزيد عن 20، مكثف معد للصناعة	720.9	1.5	0.2
(0201.30.00)	لحوم فصيلة الأبقار، طازجة أو مبردة، بدون عظام	221.7	0.6	0.1
(0402.99.90)	ألبان وقشدة، مركزة أو محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر - غيرها	320.4	0.6	0.1
	سلع أخرى	1019671.1	584.4	99.5
	إجمالي التجارة الزراعية	1023804.5	587.2	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-58 أهم الواردات الزراعية السورية من أوكرانيا خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

(1005.90.00)	ذرة صفراء لغير البذار	733854.9	197.6	41.4
(1001.90.90)	حنطة (قمح) وخليط حنطة مع شيلم - غيرها	285513.1	89.0	18.7
(1512.11.90)	زيوت خامية معدة للصناعة	60764.0	67.6	14.2
(3102.10.00)	يوريا، وإن كانت في محاليل مائية	109502.9	57.3	12.0
(1003.00.00)	شعير	96478.7	25.4	5.3
(1201.00.00)	فول الصويا وإن كان مكسراً	43753.9	20.9	4.4
(0402.10.30)	مسحوق الحليب ضمن عبوات وزنها الصافي أكثر من 20 كغ	1800.0	3.4	0.7
(2302.30.00)	نخالة ونخالة جريش وغيرها، من بقايا غربلة أو طحن أو معالجة الحبوب أو البقول - قمح	17257.0	3.0	0.6
(0802.32.00)	جوز عادي ، مقشر	1909.5	2.9	0.6
(1206.00.00)	بذور عباد الشمس، وإن كانت مكسرة	4224.5	2.1	0.4
(1701.99.00)	سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيماوياً، بحالته الصلبة، غيره ، غيرها (مكرر)	3074.0	2.0	0.4
(1512.19.11)	زيت عباد الشمس غير خام للصناعات الغذائية عبوات 1000كغ فما فوق	1361.2	1.1	0.2
(1212.99.90)	منتجات نباتية أخر - غيرها	1538.2	1.1	0.2
(1512.19.30)	زيوت من بذور عباد الشمس ، وأجزاؤها ، (غيرها) ، غيرها ، من بذور عباد الشمس	664.4	0.9	0.2
(4403.99.00)	خشب خام، غيرها، غيرها	714.0	0.5	0.1
(0802.31.00)	جوز عادي ، بقشره	525.8	0.4	0.1
(4411.12.10)	ألواح الألياف متوسطة الكثافة بسماكة لا تزيد عن 5 مم	1763.6	0.4	0.1
(1008.20.00)	دخن	977.2	0.3	0.1
(0404.10.10)	مصل مركز	400.0	0.3	0.1
(0405.10.10)	زبد، معدة للصناعة في عبوات وزنها الصافي أكثر من 20كغ	162.0	0.3	0.1
(0802.50.10)	فستق، بقشره	72.0	0.2	0.1
(2306.30.00)	كسب وغيره من بقايا صلبة أخرى أو بشكل كريات مكتلة ناتجة عن إستخلاص الزيوت من بذور عباد الشمس	419.8	0.1	0.0
(1008.30.00)	حبوب العصافير	75.0	0.1	0.0
(4408.10.00)	صفائح تلبيس أو الخشب المتعاكس أو المنضد من عائلة المخروطيات	15.4	0.0	0.0
	سلع أخرى	1366821.0	477.1	100.0
	إجمالي التجارة الزراعية	1367113.6	477.2	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-59 أهم الواردات الزراعية السورية الأرجنتين خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الواردات (طن)	قيمة الواردات (مليون دولار)	%
(2304.00.00)	كسب وغيره من بقايا صلبة، أو بشكل كريات مكتلة ناتجة عن استخراج زيت فول الصويا	348359.9	146.2	67.1
(1201.00.00)	فول الصويا وإن كان مكسراً	56079.7	30.1	13.8
(0903.00.10)	متة (ماتية) محضرة وجاهزة للإستهلاك	26084.9	23.1	10.6
(1206.00.00)	بذور عباد الشمس، وإن كانت مكسرة	5883.9	6.5	3.0
(1003.00.00)	شعير	26745.0	6.0	2.8
(1005.90.00)	ذرة صفراء لغير البذار	4350.0	3.2	1.5
(0903.00.20)	متة (ماتية) ، خاما بشكل عيدان حتى ماكان منها مطحوناً	573.9	0.5	0.2
(0402.21.30)	مسحوق الحليب ضمن عبوات وزنها الصافي أكثر من 20 كغ	200.0	0.5	0.2
(1006.30.00)	أرز مضروب كلياً أو جزئياً، وإن كان ممسوحاً أو ملمعاً	700.0	0.5	0.2
(0713.20.00)	حمص	540.5	0.5	0.2
	سلع اخرى	720.1	0.9	0.4
	إجمالي التجارة الزراعية	470238.0	218.0	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-60 أهم الواردات الزراعية السورية من تايلاند خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الواردات (طن)	قيمة الواردات (مليون دولار)	%
(1006.30.00)	أرز مضروب كلياً أو جزئياً، وإن كان ممسوحاً أو ملمعاً	89648.4	66.1	44.5
(1701.99.00)	سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيماوياً، بحالته الصلبة، غيره	57952.5	40.6	27.4
(1604.14.00)	تونة وبونيت مخطط البطن وبونيت الأطلنطي - ساردا	5500.4	15.7	10.6
(4411.14.10)	ألواح MDF بسماكة تزيد عن 9 مم غير مشغولة أو مغطاة	52539.6	13.7	9.2
(1006.20.00)	أرز مقشور - أرز أسمر	5213.5	3.0	2.0
(4001.10.00)	مطاط طبيعي"سائل"(لاتكس) وإن أخضع لبركنة أولية	1389.2	1.9	1.3
(1604.13.00)	سردين وساردينلا ، ورنجة صغيرة أو اسبرط - سبرات	695.8	1.6	1.1
(1209.91.00)	بذور الخضار	0.6	1.2	0.8
(4411.13.10)	ألواح MDF بسماكة تزيد عن 5 مم و لا تتجاوز 9 مم	4763.0	1.2	0.8
(4411.12.10)	ألواح الألياف متوسطة الكثافة بسماكة لا تزيد عن 5 مم	2251.4	0.5	0.3
(2106.90.90)	محضرات غذائية غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر - غيرها	205.0	0.4	0.3
(4001.21.00)	صفائح مدخنة من مطاط طبيعي	220.0	0.4	0.3
(1209.99.90)	بذور وثمار ونوى من الأنواع المعدة للبذار (تقاوى) - غيرها	0.8	0.4	0.3
(2008.20.00)	أناناس محضرة أو محفوظة بطريقة أخرى	907.1	0.3	0.2
(2106.90.30)	مبيض القهوة وارد في عبوات غير مهيأة للبيع بالتجزئة	176.4	0.3	0.2
(3505.10.00)	دكسترين وأنوع أخرى من النشاء المعدل	184.9	0.2	0.2
(2005.80.00)	ذرة حلوة محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك، غير مجمدة	275.1	0.2	0.1
(2009.41.10)	عصير الأناناس ، مكثف معد للصناعة	60.4	0.1	0.1
(1805.00.00)	مسحوق كاكاو لا يحتوي على سكر مضاف	89.0	0.1	0.1
(2905.45.00)	غليسرين	120.0	0.1	0.1
(2101.12.00)	محضرات أساسها الخلاصات أو الأرواح أو المركزات أو أساسها البن	27.4	0.1	0.1
(2101.11.90)	خلاصات وأرواح ومركزات البن ، بعبوات يزيد وزن العبوة الصافي عن 20 كغ ، غيرها	23.0	0.1	0.1
(1108.14.00)	نشاء منيهوت (مانيوق)	102.0	0.0	0.0
(4412.39.00)	غيره خشب متعاكس حصراً من صفائح خشب	76.0	0.0	0.0
	سلع اخرى	53.1	0.1	0.0
	إجمالي التجارة الزراعية	222474.3	148.3	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية



تقديم

هذا التقرير هو التقرير الحادي عشر عن التجارة السورية الزراعية والذي يصدره المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

يأتي هذا التقرير وسورية ما تزال تمر بتداعيات الحرب المفروضة والعقوبات الظالمة العربية والغربية المتخذة ضدها وهو ما ترك آثاراً سلبية على التجارة الزراعية السورية تعرض لها التقرير بالتفصيل كما بين السياسات الحكومية المطبقة للتخفيف من آثار الأزمة.

قام بتحرير التقرير إجمالاً وكتابة الفصل الرابع منه المهندس محمود ببيلي كما قامت الآنسة هاجر بغاصة بكتابة الفصول الأول والثاني والسادس، وقامت المهندسة ختام السمية بكتابة الفصل الثالث والخامس. تم إعداد التقرير بمراجعة وإشراف مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية المهندس أسامة السعدي.

تعبر وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عن خالص شكرها لكل الوزارات والمؤسسات على تعاونهم وعلى التسهيلات المقدمة منهم للتوصل إلى البيانات وتقديم المعلومات وخاصة وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية والمديرية العامة للجمارك والمكتب المركزي للإحصاء.

يقدم المركز شكره للمديريات المركزية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على البيانات المقدمة لإنجاز هذا التقرير. وإن المركز يرحب بأية اقتراحات أو ملاحظات من قراء هذا التقرير.

المصطلحات

Bio Agriculture	الزراعة الحيوية
COROS	متطلبات معايير "العضوية"
DCFTA	اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة
DGAB	الإدارة العامة للزراعة العضوية
Dynamic Agriculture	الزراعة الحركية
EEC	القانون الأوربي الناظم للزراعة العضوية
Ecologica Agriculture	الزراعة البيئية
ECOWAS	الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا
FAO	منظمة الزراعة والأغذية
FIBL	المسح الإحصائي حول قواعد وتشريعات الزراعة العضوية المطبقة في العالم
Generic Terms	المصطلحات العامة
GOMA	سوق المنتجات العضوية العالمية
JAS Grading	تصنيف المنتج وفقاً لقانون الزراعة العضوية الياباني
Grading Manual	دليل التصنيف
HDRA	منظمة أبحاث وتطوير التدريج العضوي
Healthy Basket	السلة الصحية
IBS	التصنيع العضوي
IFOAM	الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية
IOAS	الخدمة الدولية للاعتماد العضوي
JAS	قانون الزراعة العضوية الياباني
Natural Agriculture	الزراعة الطبيعية
NOSP	المجلس القومي للمعايير العضوية الأمريكية
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
WHO	منظمة الصحة العالمية

الفهرس

ملخص تنفيذي

يتضمن هذا التقرير تحليلاً للتجارة الكلية والتجارة الزراعية وآخر تطورات التجارة الدولية مع تقديم صورة عن المستجدات في السياسات العامة والسياسات الزراعية.

ويتألف التقرير من خمسة فصول تتناول الموضوعات بالتجارة والسياسات التجارية بالإضافة الى فصل خاص عن واقع وتطور الزراعة العضوية في سورية والعالم.

وفيما يلي عرض لهذه الفصول:

الفصل الأول: يتناول آخر المستجدات في تطور التجارة العالمية حيث اتسم العام 2013 بثلاث مواضيع ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي والتي كان أهمها الانخفاض الحاد في عجز الموازنة الأمريكية والديون السيادية الأوروبية ونسب النمو المتوقعة للاقتصاديات الناشئة وتحديداً دول بريكس. وقد تراوح نمو الاقتصاد العالمي للعام 2013 بين 2.3% إلى 2.7% وهو ما يدل على استمرار التراجع منذ العام 2010 حيث بلغ 4.9% ثم انخفض إلى 3.3% في العام 2011 وإلى 3.1% في العام 2012.

وصلت قيمة التجارة العالمية حسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية للعام 2012 إلى حوالي 37002 مليار دولار وبزيادة طفيفة عن العام 2011 بلغت 1%، وشكلت التجارة الأوروبية النسبة الأكبر من إجمالي التجارة العالمية بالنسبة للأقاليم الجغرافية الأخرى كما احتل كلّ من الاتحاد الأوروبي (27) والصين والولايات المتحدة واليابان وكوريا وروسيا على التوالي مراكز أهم ستة دول مصدرة في العالم للعامين 2011. و 2012 .

حصل بشكل عام تراجع واضح في صادرات المنتجات الزراعية لأغلب المناطق على مستوى العالم في العام 2012 مقارنة بما كانت عليه في العام 2011 ومع ذلك ما زالت صادرات أوروبا تتصدر الصادرات الزراعية العالمية بفارق كبير عن المناطق العالمية الأخرى، أما على صعيد الاستيراد فقد انخفضت الواردات الزراعية الأوروبية بالرغم من الفارق الكبير في قيمة الواردات بينها وبين المناطق الأخرى في حين زادت قيمة الواردات الزراعية لباقي المناطق في العالم، هذا وقد تزايدت واردات الشرق الأوسط الزراعية من آسيا وأوروبا واتحاد الدول المستقلة خلال العامين 2011 و2012 بشكل ملحوظ ، بينما تراجعت وارداته الزراعية في نفس الفترة من كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والجنوبية وأفريقيا.

انخفض الإنتاج العالمي من القمح في العام 2012 بنسبة 5.5%، متأثراً إلى حد كبير بفترات الجفاف التي سادت شرق أوروبا ووسط آسيا بينما أصبحت مصر أكبر المستوردين العالميين له أما بالنسبة للشعير فبقيت السعودية المستورد العالمي الأول له بنسبة تزيد عن 26% من إجمالي الواردات العالمية، وشهد العام 2012 طلباً عالمياً قوياً على الرز تقوم دول شرق آسيا بتلبيته حيث تشكل صادراتها 90% من إجمالي صادرات الرز العالمية، وبقيت اليابان هي المستورد الأول للذرة عالمياً في العام المذكور، كما ارتفع الإنتاج العالمي من القطن في الموسم 2012/2011 بسبب التوسع في المساحات المزروعة منه إلى 36 مليون هكتار بينما انخفض إنتاج زيت الزيتون في إسبانيا بسبب الجفاف الشديد في العام 2012 إلى حوالي 60% مما انعكس ارتفاعاً في الأسعار عالمياً.

الفصل الثاني: يعرض هذا الفصل لواقع التجارة السورية من مختلف الجوانب سواء من حيث الأداء التجاري أو الشركاء التجاريين من خلال عرض آخر التطورات في التجارة وتقييم أهميتها الاقتصادية خلال وسطي الفترة 2003-2005 وحتى العام 2011 بالنسبة للتجارة الكلية والعام 2012 بالنسبة للتجارة الزراعية، حيث أظهر النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعام 2000 نمواً قدره 4.6% بين وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011، بينما سجلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 67645 ليرة سورية في العام 2011 وبتراجع قدره 3634 ليرة سورية عن العام 2010، وشكلت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 حوالي 20% وبزيادة قدرها 4% عن العام 2010.

وبلغت نسبة التجارة الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 42.5% في العام 2011 وبتراجع قدره 14% عن العام 2010 في حين بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الكلية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011 حوالي 12.4%، وقد وصلت نسبة الزيادة في التجارة الكلية في العام 2011 مقارنة بما كانت عليه في العام 2010 إلى 2.5% إلا أن مساهمة قطاع الزراعة من إجمالي الصادرات السورية قد تراجعت بحدود 2% عما كانت عليه في العام 2010.

وشهد الاقتصاد السوري زيادة غير مسبوقة بحجم الواردات مع تراجع في الصادرات وصل إلى 14.2% عما كانت عليه في العام 2010 بسبب الحرب المفروضة على سورية وفرض العقوبات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية، وكانت الواردات قد تطورت بصورة ملحوظة خلال الفترة (2003-2005) وبلغت الزيادة 17.1% خلال هذه الفترة كما بلغت الزيادة 14.3% في العام 2011 مقارنة بما كانت عليه في العام 2010، وتتكون المستوردات بشكل رئيسي من المنتجات الكيميائية والمعادن الأساسية، المنتجات الغذائية، المنسوجات، ومنتجات التبغ.

أما على صعيد التجارة الزراعية فقد بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الزراعية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011 بحدود 17% في حين حدث تراجع نسبي بمساهمة التجارة الزراعية في التجارة الكلية من 24% في العام 2010 إلى 21% في العام 2011، وساهمت الفواكه والخضار الطازجة بالنسبة الأكبر من الصادرات الزراعية (32% و42% في العامين 2011 و2012 على التوالي)، لكن في حال مقارنة التغير في قيمة الصادرات بين العامين 2011 و 2012 نجد حدوث تراجع كبير في نسبة الصادرات لكافة الفصول نتيجة العقوبات المفروضة على سوررية باستثناء زيادة في حجم الصادرات للحيوانات الحية والفلين والمصنوعات الفلينية وأخيراً الجلود بفراء.

وبالنسبة للوردات الزراعية فإن العام 2012 شهد تراجعاً بحدود 32% عن العام 2011 بسبب الأحداث التي تشهدها سورية حيث تراجعت قيمة الواردات الزراعية من 4235 مليون دولارفي العام 2010 إلى 2878 مليون دولار في العام 2012، وكانت الحبوب هي القطاع الأهم على صعيد الواردات الزراعية حيث شكلت نسبة 26% منها في العام 2012، أما فيما يخص الميزان التجاري الزراعي فيمكن أن نشير إلى أن الميزان سجل عجزاً ابتداءً من العام 2009 حتى العام 2012 إلا أن أشده كان في العام 2011 وهو العام الذي يشكل بداية الأحداث ولكن بالمقابل ساهم في تأمين السلع الاستهلاكية الضرورية للسكان وتوفير المواد الأولية لعملية الإنتاج الزراعي.

الفصل الثالث: يقدم هذا الفصل عرضاً مفصلاً للتجارة الزراعية السورية خلال الفترة الزمنية المدروسة وفي ثلاثة أقسام، يعرض القسم الأول تقييم أداء الصادرات الزراعية السورية من خلال مؤشرات محددة هي الميزة النسبية الظاهرية – القيمة النسبية للوحدة – خارطة التجارة الزراعية السورية - تنوع الأسواق، ويتضمن القسم الثاني واقع

وتطورات أهم الصادرات والواردات الزراعية السورية خلال الفترة 2001 - 2012، أما القسم الثالث فيسلط الضوء على أهم الشركاء التجاريين لسورية في مجال التجارة الزراعية.

ويظهر مؤشر الميزة النسبية الظاهرية أن لنت القطن والعنب والحمص لم تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في العام 2011 بينما كان لنت القطن يمتلك هذه الميزة وبقوة في العامين 2001 - 2008، كما يبين المؤشر أن زغب بذور القطن والأغنام الحية وزيت الزيتون البكر في العام 2011 حصلت على أكبر ميزة نسبية ظاهرية وذلك بعد تراجع رقم الميزة الظاهرية للأغنام الحية أكثر من النصف عن مثيله في العامين 2001- 2008.

وأظهر مؤشر القيمة النسبية للوحدة في العام 2011 قيمة أقل من 1 بالنسبة لكل من لنت القطن – البرتقال - البندورة - الجبن - العنب - زيت الزيتون البكر، مما يدل على القدرة التنافسية البارزة لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية، بينما أظهر الحمص أكبر قيمة نسبية للوحدة في العام المذكور وهي أكبر من 9 وبالتالي فهذه السلعة غير قادرة على المنافسة نتيجة ارتفاع سعرها بشكل كبيرعن السعر العالمي.

ويظهر تحليل تنوع أسواق الصادرات تراجعاً في عدد الوجهات التصديرية لعدد من السلع فالقطن غير المكرود تراجع عدد الوجهات التصديرية من 14 إلى 5 وجهة، القمح القاسي والطري من 4 إلى 1 وجهة، والفستق الحلبي من 27 إلى 13 وذلك مقارنة بين عامي 2010 و 2012 على التوالي، ولوحظ تركز عالي بالصادرات بنسبة 97.1% لأهم خمس شركاء في العام 2012، أما بالنسبة لتحليل أسواق الواردات فقد سُجلت أعلى مستويات من التركز (100%) لأهم خمسة شركاء استيراد لكل من الواردات الأساسية التالية: المتة- ذرة صفراء - فول الصويا - موز - النخالة – زبدة وسمن – شعير، بينما ُسجلت أدنى مستويات للتركز في السكر. وبالنسبة للميزان السلعي يتبين أنه من أهم المنتجات الزراعية التصديرية الرئيسية ذات الفائض التصديري النسبي في العام 2012 هي: الكمون، التفاح، البندورة، العدس، الحمضيات، الأغنام، بالإضافة لمنتجات أخرى.

وبقيت الدول العربية أهم الوجهات التصديرية للمنتجات الزراعية السورية يليها آسيا ثم الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2010-2012 بينما بالنسبة لبلدان الاستيراد الرئيسية حلت أمريكا الجنوبية في المرتبة الأولى يليها دول آسيا يليها دول الاتحاد الأوربي ثم الدول العربية.

ويلاحظ أن الميزان التجاري الزراعي قد سجل قيماً سالبة أو عجز حصل في أغلب السنوات المدروسة، ولكنه سجل في العام 2012 قيماً موجباً مع كل من العراق - السعودية - الكويت – قطر بينما سجل قيماً سالبة مع شركاء آخرين مثل أوكرانيا – الأرجنتين – تايلاند – البرازيل. وحلت أوكرانيا في المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين الزراعيين لسورية بقيمة 478.1 مليون دولار وبنسبة مساهمة قدرها 12.4% من حجم التجارة الزراعية السورية يليها السعودية بقيمة 303.8 مليون دولار (7.9%) ثم العراق بقيمة 273.1 (7.1%).

وعلى صعيد الدول بمفردها بقي العراق الوجهة التصديرية الأولى للصادرات الزراعية السورية في العام 2012 يليه السعودية ثم مصر فلبنان، أما الجهات التي تستورد منها سورية سلعاً زراعية فتصدرتها دول الاتحاد الأوروبي في العام 2012 ثم أوكرانيا فتايلاند فبالرازيل.

الفصل الرابع: يلقي الضوء على تطور السياسات التجارية العالمية والاتفاقيات الدولية حيث تميزالعام 2013 بانعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في جزيرة بالي الأندونيسية دون أن يحقق اختراقات مهمة باستثناء بعض التفاهمات في مجال الأمن الغذائي للدول النامية بالاضافة إلى ما يتعلق بالتسهيلات التجارية، ولكن الإنجاز الأهم

الذي خرج به المؤتمر هو تقديم الدليل العملي بأن المنظمة ما زالت على قيد الحياة وأن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ما تزال مستمرة.

على صعيد آخر وبالرغم من تمديد مباحثات المؤتمر الثامن لمعاهدة كيوتو للأمم المتحدة الخاصة بالحد من انبعاث الغازات الذي انعقد في الدوحة في شهر كانون الثاني من العام 2012 بغرض تحديد التفاصيل للمسارات التفاوضية وإيجاد مسارات أخرى على أمل التوصل إلى اتفاق جديد عالمي حول المناخ في العام 2015، إلا أن المؤتمر لم يسفر عن نتائج هامة وافتقر إلى الجدية من قبل الدول المشاركة لإحداث خرق في المفاوضات.

أما على صعيد الاتفاقيات الإقليمية التجارية فقد بدأت تتشكل 3 تكتلات تجارية ـ استثمارية عملاقة في مناطق مختلفة من العالم، وعند اكتمال نشوء أي منها فسوف يكون لها تأثير كبير على التجارة العالمية، ويلعب الثلاثة الكبار (الصين واليابان والولايات المتحدة) دوراً أساسياً في هندسة هذه التكتلات، وكل منها يطلب تأثيراً أكبر ونفوذاً أعمق في الأسواق وخاصة الآسيوية، والمناطق هي الشراكة عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والشراكة عبر الباسيفيكي التي تربط أمريكا الشمالية والجنوبية بآسيا والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية التي تربط دول شرق آسيا بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلاندا والهند، وحسب المخطط فالمفاوضات في المجموعات الثلاث يجب أن تكون منتهية (وفق مواعيد مختلفة) مع نهاية العام 2015 على أقصى حد.

من جهة أخرى وقعت حكومات روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان رسمياً في حزيران 2014 على اتفاقية تأسيس اتحاد اقتصادي بين الدول الثلاث بعد حوالي عقدين من المفاوضات وسمي التكتل الجديد بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي وهو لا يضم أوكرانيا وسوف يتم دخول اتفاقية الاتحاد حيز التنفيذ في بداية العام 2015.

وبالنسبة للصين فهي تخطط لبناء شبكة رفيعة المستوى من الاتفاقيات التجارية الحرة بينما تستمر في دعمها للمفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وقد وضعت الحكومة الصينية الأسس لشبكة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية بعضها اكتمل وبعضها قيد الإنجاز، وحتى آخر العام 2013 كانت الصين قد وقعت بشكل عام 12 اتفاقية تجارة حرة مع بلدان أو اتحادات مجاورة وبعيدة وهي تفاوض في إطار ست اتفاقيات أخرى وتسعى لتحديث اتفاقية أخرى، كما أعلنت الصين في بيانها السنوي حول السياسات المسمى "ملف السياسات رقم 1" والصادر في أوائل العام 2013 أنها ستكثف المساعدات المزرعية المقدمة لمنتجي الحبوب بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، ولموازنة النمو بين الريف والمدينة، وتعتبر الخطة الجديدة إشارة إلى رغبة الحكومة الصينية بمعالجة الفقر الريفي وكذلك ضعف الأمن الغذائي.

وعلى الصعيد المحلي فقد بدأت حكومة الجمهورية العربية السورية في أواسط العام 2013 إجراءاتها الفعلية لتفعيل مقايضة السلع بالسلع مع الجانب الروسي، كما وقعت الحكومتان السورية والروسية مذكرة تفاهم حول مجالات التعاون في الإطار الجمركي الاقتصادي مما سيسهم في وضع القواعد القانونية اللازمة لتطوير العلاقات التجارية الثنائية من أجل تحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين. من جهة أخرى اتفقت الحكومتان السورية والإيرانية في بداية العام 2014 على تأمين حاجات سورية من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي خلال العام 2014 عبر اتفاقية الخط الائتماني مع إيران، وتضمنت المواد التي سيتم استجرارها من إيران 25 مادة غذائية وزراعية. وأخيراً اتفقت الحكومتان السورية والعراقية في شهر شباط من العام 2013 على أن تقوم سورية بتصدير كافة المنتجات الزراعية السورية غير المنتجة في أراضي العراق وفق جدول المواقيت الزراعية.

الفصل الخامس: يعرض هذا الفصل لآخر وأهم التطورات والتحولات الحاصلة في مسار السياسات السورية والنقدية والمالية والتجارية والاستثمارية ، بالإضافة إلى جانب الإضاءة على آخر مستجدات سياسة القطاع الزراعي.

ويشير الفصل إلى أنه بعد مضي حوالي ثلاث سنوات ولا تزال الحرب المفروضة على القطر وآثارها السلبية تضغط على الموارد الاقتصادية الوطنية وتعيق نمو الاقتصاد السوري حيث يلاحظ تراجع الناتج المحلي إلى نحو 25% في العام 2012 مقارنة بالعام 2010 إلا أنه ورغم ذلك هناك مؤشرات إيجابية تشير إلى استعادة التعافي ولو ببطء في بعض القطاعات الاقتصادية كاستئناف النشاط الزراعي في العديد من المحاصيل وفي الإنتاج الحيواني من الدواجن والبيض، بالإضافة إلى أن نمو حركة الأسواق بعد تحسن الظروف الأمنية مما ساهم بعودة الإنفاق الاستهلاكي في السلع الأساسية، وعودة بطيئة للمستثمرين خاصة في قطاع الصناعات الغذائية.

وخلال فترة الحرب المفروضة الراهنة اختل ميزان ثبات سعر الصرف وانخفضت قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي مما استدعى تدخلات مباشرة وعاجلة أجراها المصرف المركزي عدة مرات في إطار سياسة التدخل المدروس بصورة مباشرة في سوق القطع الأجنبي حسب الضرورة، كما أصدر المصرف المركزي السوري منذ بدء الأزمة ممثلاً بمجلس النقد والتسليف ولجنة إدارة المصرف عدة قرارات وتعاميم ناظمة للكتلة النقدية المحلية وإدارتها وناظمة أيضا لسوق القطع الأجنبي ولكافة المصارف وشركات الصرافة العاملة في هذا المجال، ومن جهة أخرى تم التريث في عملية الإقراض والتسليف وذلك بقرار حكومي وبناءً على اقتراح من السلطات النقدية المختصة حفاظاً على سيولة المصارف العامة في حدودها الطبيعية.

وبالنسبة للسياسة المالية فقد انتهجت الحكومة السورية ممثلة بمؤسساتها المالية ذات الصلة (وزارة المالية السورية - الهيئة العامة للضرائب والرسوم) سياسة إصلاح النظام الضريبي من خلال التوجه نحو أتمتته ليصبح أكثر دقة وشفافية وأكثر سهولة لدى تعامل المواطن معه والغاء التقدير الشخصي لموظفي الدوائر المالية مع العمل المستمر لمكافحة التهرب الضريبي والتراكم الضريبي، وفي سياق متصل سجلت سوق البورصة السورية خلال عام 2013 تداولات بقيمة 2.2 مليار ليرة سورية بحجم تداول بلغ حوالي 19 مليون سهم موزعة على نحو 11 ألف صفقة مرتفعة بذلك نسبة 4.8 % عن عام 2012 الذي بلغت فيه قيمة التداولات 2.1 مليار ليرة وبحجم تداول بلغ 11 مليون سهم موزعة على 8 آلاف صفقة وجاء تحسن أداء السوق خلال 2013 لأسباب عدة أبرزها الثقة الكبيرة التي حصل عليها من قبل المستثمرين على اعتبار أن السوق لم تغلق جلساتها طيلة فترة الحرب المفروضة.

وعلى الصعيد الاستثماري فقد أثرت الحرب المفروضة والضغوطات المطبقة على القطر من الدول الخارجية بشكل واضح وجلي على المناخ الاستثماري وعلى حجم الاستثمارات في سورية وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية كافة، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض عدد مشاريع الاستثمار المشمولة بقوانين الاستثمار في سورية، وبلغ عدد المشاريع الزراعية المشملة لعام 2012 حسب بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عشرة مشاريع منها واحد جديد فقط. هذا وتحاول هيئة الاستثمار السورية إيجاد تشريع جديد مطور تحت مظلة تشجيع الاستثمار ليتسع قطاعات عديدة أخرى ويوحد التشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية.

ودفعت العقوبات الاقتصادية والحرب المفروضة على سورية الحكومة السورية إلى تعديل مسار سياساتها التجارية بحيث أصبحت تحمل طابع الترشيد والتوازن بين العرض والطلب على السلعة، مع الالتزام بأولوية تأمين كافة السلع الغذائية الأساسية للمواطنين والأدوية وأغذية الأطفال، وإيجاد سياسة حكومية تدخلية إضافة إلى الاعتماد على

الإمكانيات المحلية المتاحة وتنشيط الإنتاج الوطني، كما برز توجه الحكومة السورية والتجار السوريين نحو أسواق خارجية بديلة في دول صديقة.

الفصل السادس: هو الفصل الخاص ويعرض لواقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسورية وأهم التشريعات الدولية التي تحكمها، ويعرف الفصل الزراعة العضوية بأنها نظام إنتاج يقوم على تجنب واستبعاد استخدام الأسمدة الصناعية والمبيدات ومحفزات النمو، وتعتمد الزراعة العضوية على المبادئ الأساسية الأربعة المتعارف عليها وهي مبدأ الصحة والبيئة والعدل والرعاية، ويشير الفصل إلى أن الزراعة العضوية هي إحدى وسائل الوقاية المهمة لتقليل تلوث البيئة والمحافظة على الصحة العامة، بالإضافة إلى منافعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وقد بدأت الزراعة العضوية في الوطن العربي في الثمانينات بالرغم من وجود المعوقات التشريعية والتنظيمية أما في سورية فقد بدأ إنتاج القطن العضوي بشكل فعلي في العام 2006 حيث نفذت إدارة بحوث القطن بشكل رسمي تجارب موسعة من خلال مشروع التعزيز المؤسساتي للزراعة العضوية في مجال إنتاج القطن العضوي بالاعتماد على استخدام طرق بيولوجية وميكانيكية سليمة مع مراعاة الظروف المحلية والنواحي البيئية والإجتماعية والاقتصادية بشكل يتلاءم مع القوانين المحلية والدولية لإنتاج القطن العضوي كما تم ترخيص عدد من المنتجات الزراعية العضوية من قبل شركة AK الألمانية في سورية حتى تاريخ 2012/9/12.

وبالنسبة لتصدير المنتجات العضوية السورية، يشير الفصل إلى تصدير كميات من القطن العضوي كما أنه يتم عادةً تصدير كافة الكميات المنتجة من الزيتون والكرمة العضوية حيث يتم التعاقد على الكميات المطلوبة بين المنتج وشركات أجنبية بعد حصول الإنتاج على الشهادات اللازمة من قبل شركات معتمدة لدى الإتحاد الأوروبي، أما فيما يخص الاستيراد فلم يتم لحينه استيراد أية كميات من المنتجات العضوية رسمياً.

هذا وعلى الصعيد التشريعي فقد أسست الدراسة حول الزراعة العضوية بين وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لإطلاق مشروع التعزيز المؤسساتي للزراعة العضوية في العام 2006 الذي كان من أهم أولوياته إعداد قانون وطني للزراعة العضوية وإعداد مقترح لتأسيس وتنظيم جهة لمنح الشهادات وبناءً عليه تم صدور المرسوم التشريعي رقم 12 للعام 2012 الخاص بالزراعة العضوية في سورية لاستكمال الجهود المبذولة في هذا المجال وإعطائها الإطار القانوني لتسهيل العمل وضبط كل الجهات المتعاملة بالزراعة العضوية.

أما عن أهم التحديات التي يمكن ان تواجهها هذه الزراعة فتكمن في تأمين المعرفة والخبرة لدى المزارعين وإمكانية توفير الطلب المتزايد للمنتجات العضوية، والأهم من كل ذلك تأمين فرص التسويق الداخلي والخارجي بما يضمن تأمين الدخل المناسب للمنتجين، لذلك لا بد من التعريف بوجود العلامة التجارية للمنتج العضوي السوري التي تعزز ثقة المستهلك والتي تعتبر جواز السفر للمنتج إلى الأسواق المحلية والخارجية.

الفصل الأول: التجارة العالمية

1-1 المشهد الاقتصادي العالمي

اتسم العام 2013 بثلاث مواضيع ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي والتي كان أهمها الانخفاض الحاد في عجز الموازنة الأمريكية والتي أصبحت تؤرق المشهد الاقتصادي الأمريكي *والديون السيادية الأوروبية* ومدى تفاقم الوضع الاقتصادي في دول الأزمة المالية في أوروبا كاليونان وسوء أو تحسن الأوضاع في دول مهددة بالدخول في نادي المفلسين وعلى رأسها إسبانيا لما له من تبعات مؤثرة على الاقتصاد العالمي بشكل أكثر من قبل . وأخيراً *نسب النمو المتوقعة للاقتصاديات الناشئة* وتحديداً دول بريكس وأهمها الصين والهند، حيث أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول سيعتمد بشكل كبير على مدى تحسن المناخ الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ، وعليه فإن أي تغير في أمريكا وأوربا سيكون تأثيره واضحاً في معطيات الاقصادات الناشئة. هذا وقد نجح صناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة في القضاء على اثنين من أهم المخاطر التي كانت تهدد تعافي الاقتصاد العالمي وهما تفكك منطقة اليورو والانكماش المالي الحاد في الولايات المتحدة بسبب السقوط في المنحدر المالي.

تراوح نمو الاقتصاد العالمي للعام 2013 بين 2.3% إلى 2.7% وهو ما يدل على استمرار التراجع منذ العام 2010 والذي بلغ 4.9% ثم انخفض إلى 3.3% في العام 2011 وإلى 3.1% في العام 2012 ليعود ويسجل انخفاضاً أخر يصل إلى 2.7 في العام 2013، وتتمثل المشكلة الحقيقية في هذا المعدل المنخفض للنمو في أنه جاء مخالفًا للعديد من التوقعات المتفائلة والتي كان أغلبها يتوقع أن يبلغ معدل النمو ما لا يقل عن 3.2%، فعلى سبيل المثال توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية العام 2012 أن تصل نسبة نمو الاقتصاد العالمي في العام 2013 إلى 3.4%، وها هي تشير في نهاية العام 2013 إلى أن معدل النمو لم يتجاوز 2.7%، وهذا ماحدث مع العديد من التقديرات الأخرى المشابهة.

في اليابان توسع النشاط الاقتصادي خلال العام 2013 ليسجل معدل النمو 1.2% وهو أقل مما كان عليه في العام 2012 والذي بلغ 2%، أما النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والدول النامية فقد بلغ حوالي 5.5% في العام 2013 مقارنة بنحو 5.1% كانت متوقعة للعام 2012 و 5.7% للعام 2014، وعلى ذلك فإن النمو لن يعود للمستويات القوية التي سجلها خلال عامي 2010 و 2011 والتي بلغت أكثر من 6%. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[1] الصادر عن صندوق النقد الدولي فقد سجلت الصين معدلاً للنمو الاقتصادي يبلغ 8.2% في عام 2013 مقارنة بنحو 7.8% في العام 2012، بينما تسجل الهند 5.9% مقارنة بنحو 4.5% كانت متوقعه للعام 2012، أما البرازيل فقد بلغ النمو ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى 3.5% في العام 2013 مقارنة بنحو 1% فقط في العام 2012، بالنسبة للمكسيك فقد أشارت التنبؤات إلى أن النمو سيبلغ 3.5% في العام 2013 وهو ما يقل عن معدل النمو المسجل في العام 2012 والذي قدر بحوالي 3.8% وهو أمر منطقي

[1] صندوق النقد الدولي، 2013.

في ظل الترابط الاقتصادي القائم بين الاقتصادين المكسيكي والأميركي إذ أن دورة الأعمال والدورة التجارية فيهما تكاد تتطابق.

كما أشارت التنبؤات في تقرير صندوق النقد الدولي للعام 2013 إلى بلوغ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية نحو 1.9%في العام 2013 مقارنة بمعدل 2.1% في عام2012، نتيجة لتحسن الاستهلاك الخاص والاستثمار وتحسين بيئة الائتمان، وبالرغم من أن معدل النمو في الولايات المتحدة للعام 2013 بدا متواضع الارتفاع وغير كافٍ بالفعل لإحداث فرق كبير في معدل البطالة الذي لا يزال مرتفعاً أيضا لكن هذا النمو قد تحقق رغم التقشف المالي الشديد، بل المفرط في الشدة، الذي يعادل نحو 1.8% من إجمالي الناتج المحلي، أما في منطقة اليورو فقد انكمش النشاط الاقتصادي بنسبة 0.3 % في عام 2012 بعد أن بلغ 1.5 في المائة في عام 2011، ولا يمثل التنبؤ بنمو سالب انعكاساً للضعف في بلدان الهامش الأوروبي فحسب، وإنما بعض الضعف في البلدان الرئيسية أيضاً فمعدل النمو يكتسب قوة متزايدة في ألمانيا، لكن معدله المتوقع لا يزال أقل من 1% في عام 2013 ومن المتوقع أن يكون النمو سالباً في فرنسا، نظراً لاقتران التقشف المالي بأداء الصادرات الضعيف ومستوى الثقة المنخفض.

أما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط فقد توقع تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بلوغ معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم الدول العربية[2] نحو 3.4% في عام 2013 مقارنة بحوالي 5.2% في عام 2012 وعليه سوف يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 4% تقريبا خلال عام 2013 في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة[3]، بعد أن كان معدل النمو قد سجل حوالي 6.5% في العام الماضي، وهو يعزى إلى عودة ليبيا بشكل واضح إلى إنتاج النفط لمستويات تقترب من مستويات ما قبل عام 2011، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي في ليبيا بمستوى قياسي بلغ 122% في عام 2012 بعد انخفاضه بنسبة 60%.

من جهة أخرى استمرت أزمة البطالة العالمية في عام 2012 رغم الجهود التي بذلتها الحكومات لخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي، وقد ثبت معدل البطالة في العالم عند نسبة 6 % في العام 2011 في حين ارتفع إلى أكثر من 8% في الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي، حيث بلغت النسبة 10% أو أكثر في بلدان مثل أسبانيا واليونان حيث استمر اتخاذ تدابير التقشف، أما معدل التضخم فقد انخفض في العالم من 3.6 في المائة في عام 2011 إلى 2.8% في العام 2012، واستمر بالانخفاض بشكل مطرد ليصل إلى 2.6% في العام 2013 ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى تباطؤ الطلب الكلي، وتيسير العرض السلعي في الولايات المتحدة وانخفاض أسعار الفائدة ومواقف السياسات النقدية الاستيعابية في معظم البلدان.

وبالنسبة للعام 2013 فإن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة استمر على ضعفه مراوحاً ما بين ركود كما في منطقة اليورو أو تسجيل معدلات نمو اقتصادي موجبة ولكنها أقل مما تم تسجيله في العام 2012 خاصة في الولايات المتحدة الأميركية واليابان، أما في دول الأسواق الصاعدة فقد تحسنت معدلات النمو في العام 2013 مقارنة بالمعدلات المسجلة في العام 2012، إلا أنها لم تعد للمعدلات القوية المسجلة خلال عامي 2010 و2011 في أغلب هذه البلدان.

أما التوقعات حول العام الحالي 2014 حسب التحديث الأخير لأهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي فتشير إلى التحسن الملحوظ في معدلات النمو خلال النصف الثاني من العام 2013 مما سيؤدي إلى رفع تقديرات نمو الاقتصاد

[2] هنا نتعامل مع الدول العربية كمجموعتين "مجموعة تضم بلدان المنطقة المصدرة للنفط ومجموعة أخرى تضم تلك البلدان المستوردة له".
[3] بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة إلى العراق وليبيا والجزائر واليمن.

العالمي للعامين 2014 و 2015 بحوالي 3.7%، و3.9% على التوالي وهو مايرجع في مجمله إلى التعافي الذي تشهده الاقتصادات المتقدمة، وعليه فإن معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يصل إلى 2.8% في العام 2014 متخطياً النسبة المسجلة في العام 2013 والبالغة 1.9%، وسيأتي هذا التحسن من زيادة الطلب الخاص الذي سيعوض جزءاً من تراجع الطلب الحكومي الناتج عن القيود المفروضة على الإنفاق، أما منطقة اليورو فقد بدأ التحول من حالة الركود إلى التعافي ومن المتوقع أن تتلاشى معدلات النمو الاقتصادي الضحلة التي كانت سلبية في حدود 0.3 % في العام 2012 لترتفع إلى 1% في العام 2014 وإلى 1.4 في العام 2015 إلا أنه تعاف يتسم بالتباين، وفي اليابان يبقى النمو السنوي دون تغير يذكر عند معدل 1.7% وانخفاض حتى 1% في العام 2015، أيضاً فيما يخص اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية فمن المتوقع أن يزداد معدل النمو ليسجل5.1% في العام 2014 و5.4% في العام 2015، أما أبرز ما ستشهده معدلات نمو الاقتصادات الصاعدة فهو تراجع معدلات النمو في الصين عن المعدلات التاريخية المرتفعة السابقة والتي بلغت 10% إلى معدلات النمو المستهدفة والتي ستبلغ 7.5% و 7.3% في عامي 2014 و2015، أما الاقتصاد الهندي فسيشهد بعض التحسن في عامي 2014 و2015، حيث سيرتفع إلى 5.4% و 6.4% على التوالي.

لكن هذه التوقعات تبقى محفوفة بالمخاطر القديمة والجديدة ومنها تلك التي برزت مؤخراً مهددة النشاط الاقتصادي كأثر لإنخفاض التضخم في الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو.

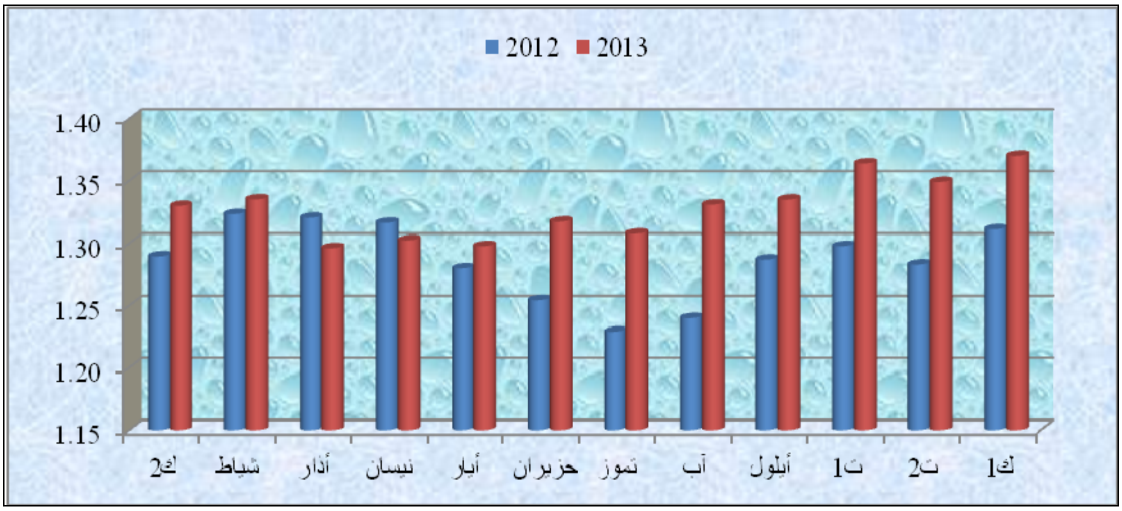
وفي المحصلة فرغم التوقعات المتفائلة بشأن نمو الاقتصاد العالمي في عام 2014، وبإمكانية عودته إلى المتوسط الطبيعي الذي ساد خلال العقود الثلاثة الأخيرة قبل الأزمة الاقتصادية العالمية ليدور حول نسبة 3.5%، إلا أن حالة عدم اليقين تبقى هي المسيطرة داخل الاقتصادات العالمية الكبرى.

1-1-1أسعار الصرف

شهد العام 2013 حدثين مميزين على صعيد أسواق صرف العملات الأجنبية وهي انخفاض قيمة الين الياباني بداية العام 2013 بشكل كبير وانخفاض حاد في عملات عدد من البلدان الناشئة والنامية مقابل الدولار خلال شهري أيار وحزيران من نفس السنة وخصوصاً في البرازيل والهند وأندونيسيا وجنوب إفريقيا وتركيا، كما انخفضت تدفقات رأس المال لهذه الدول وهناك شكوك كبيرة بانتشار عدم استقرار أسواق صرف العملات إلى عملات الاقتصادات الناشئة في العام 2014- 2015 ومن بين العملات الرئيسية الين الياباني الذي انخفضت قيمته بشكل كبير أمام الدولار الأمريكي من 80 ين للدولار الواحد في نهاية العام 2012 إلى 100 ين للدولار في آذار 2013 وسوف تكون قيمته وسطياً 102 و 104.5 في العامين 2014 و2015 على التوالي.

أما تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار فقد تراوحت بين 1.28 و 1.34 ولكن مع عدم وجود اتجاه واضح في النصف الأول من العام 2013، جاء الارتفاع في الربع الثالث ليصل إلى 1.38 ثم عاود الانخفاض في تشرين الثاني إلى 1.34 ومن المتوقع ان يشهد صرف اليورو مقابل الدولار ارتفاعاً تدريجياً ليبلغ وسطياً بحدود 1.27 و1.21 للعام 2014 و2015 على التوالي.

الشكل 1-1 أسعار صرف اليورو مقابل الدولار للسنوات 2012 و2013.



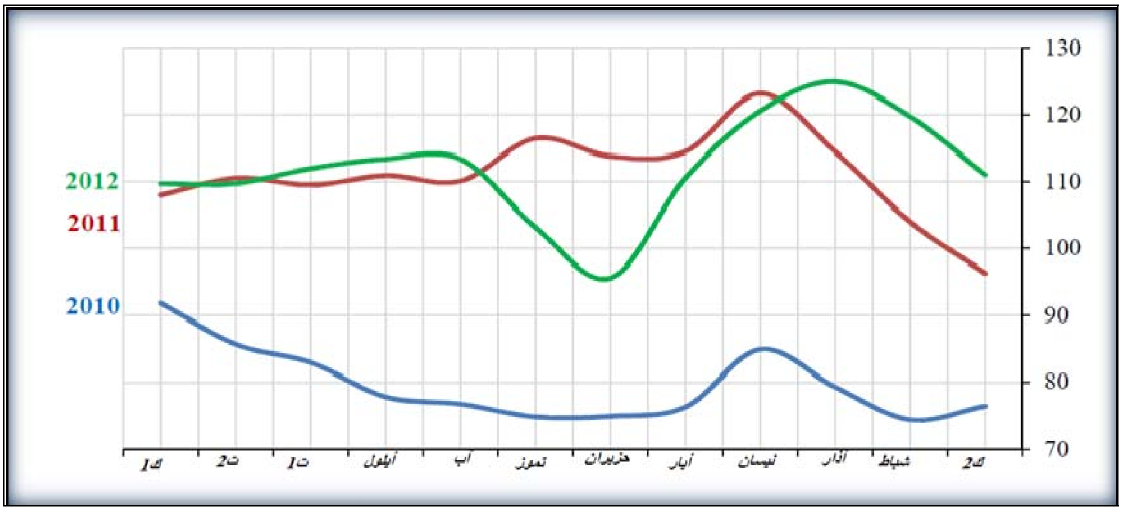
المصدر: www.e-rate.com

1-1-2 تطور قطاع النفط الخام في العالم

بلغ معدل الإنتاج العالمي اليومي من النفط الخام في عام 2012 حوالي 88.9 مليون برميل مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 1.6%عن عام 2011، وبلغ الاحتياطي العالمي المثبت في عام 2012 حوالي 1325 مليار برميل، هذا وقد بقيت أسعار النفط الخام مستقرة نسبياً وإن كانت لا تزال مرتفعة منذ أوائل عام 2011، حيث سجل متوسط سعر بيع البرميل حوالي 105دولارات أمريكية خلال العامين الماضيين 2012 و2013.

شهدت سوق النفط العالمية في العام 2012 وفرة في العرض نتيجة انتعاش الإنتاج الليبي وزيادة إنتاج البلدان المصدّرة للنفط وخاصة المملكة العربية السعودية، وقد تباين مستوى العرض مع فتور الطلب جراء تباطؤ النشاط الاقتصادي لاسيما في البلدان المصنعة وبعض البلدان الناشئة كالصين التي عرفت تقلبات شديدة تعود لعوامل جيوسياسية، أما أسعار النفط للعام 2012 فقد بلغت ذروتها في بداية شهر آذار حيث وصل سعر برميل برنت إلى حوالي 126 دولار و 109 دولارات للخفيف الأمريكي بناءً على قرار بلدان الاتحاد الأوروبي فرض حظر نفطي على إيران ثم انخفضت انخفاضاً واضحاً في حزيران إلا أنها عاودت إلى الارتفاع من جديد خلال شهري آب وأيلول من نفس السنة نتيجة للتوترات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط. واختتم العام 2012 بتسجيل انفراج للأسعار عند مستوى 112 دولار تقريبا في المعدل بالنسبة لبرميل البرنت و 94 دولار للخفيف الأمريكي وهي أسعار تقارب ما تم تسجيله في سنة 2011 (الشكل 2.1).

الشكل 1-2 التطور الشهري للأسعار العالمية للبرنت للأعوام 2010 – 2011- 2012.

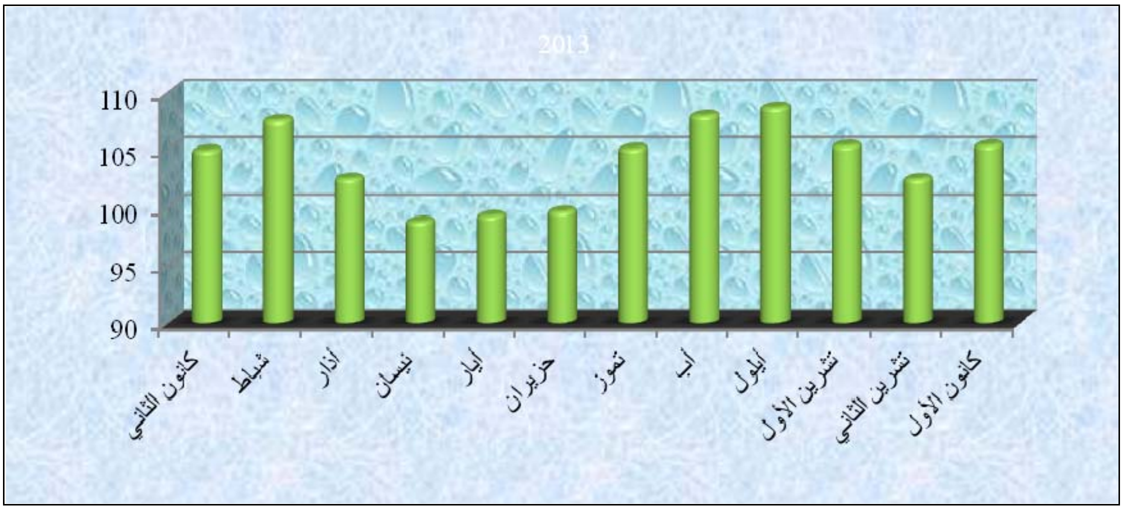


المصدر: الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

خلال النصف الأول من العام 2013 شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضاً بعد صعودين متتاليين في كانون الثاني وشباط حيث وصل سعر البرميل إلى حوالي 107 دولار ثم بدأت بالتراجع منذ منتصف شهر آذار لتبلغ مستويات تقل عن 110 دولار، فيما سجلت أسعار الخفيف الأمريكي تقلبات هامة نسبياً تراوحت بين 90 و 95 دولار للبرميل خلال شهر آذار وتعزى هذه التطورات إلى التدهور الذي عرفه الظرف الاقتصادي العالمي وخاصة تباطؤ النمو في الصين والانكماش في منطقة اليورو ، وهو ما خفف من الضغوط المسلطة على الأسواق، ومع ذلك ارتفعت أسعار النفط خلال شهري تموز وآب وأيلول مع تصاعد التوترات السياسية في سورية، حيث ارتفع سعر نفط برنت بحوالي 18 دولار للبرميل الواحد ليصل في غضون شهرين إلى 117دولار للبرميل وفي وقت لاحق من نفس العام، تراجع إلى 108 دولار للبرميل نتيجة إحراز تقدم في اتفاق التخلي عن الأسلحة الكيميائية.

وأشارت مصادر السوق إلى تراوح حركة الأسعار لبرميل البرنت حوالي 110 دولار للبرميل خلال الربع الاول من عام 2014 ويدعم هذا التوجه عدة أمور منها إجمالي إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك الذي بدأ بالانخفاض منذ أيلول 2013 واستمر عند مستويات تقل عن السقف الإجمالي للإنتاج الذي تم التوافق عليه وهو 30 مليون .برميل يومياً و بقي مستوى الإنتاج يقل عن 30 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2014، وهو مؤشر داعم لاستقرار الاسعار.

الشكل 1-3 أسعار برميل النفط (برنت) بالدولار الأمريكي خلال العام 2013.



المصدر: http://www.indexmundi.com

2-1 التجارة الدولية

وصلت قيمة التجارة العالمية حسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية للعام 2012 إلى حوالي 37002 مليار دولار وبزيادة طفيفة عن العام 2011 بلغت 1% حيث كانت قيمتها 36638 مليار دولار في العام المذكور، وشكلت التجارة الأوروبية حوالي 37% و35% للسنوات 2011 و2012 على التوالي من إجمالي التجارة العالمية وهي النسبة الأكبر بالنسبة للأقاليم الأخرى إلا أن حجم التجارة في أوروبا تراجع بنسبة 5% في العام 2012 مقارنة بالعام 2011 وربما يعود ذلك لحالة الركود الاقتصادي المتواصل في منطقة اليورو خلال السنوات السابقة والتراجع الكبير للإنتاج في بعض الدول الأعضاء التي تأثرت بالسياسات المالية التقشفية وتدهور الثقة في اقتصاديات منطقة اليورو نتيجة عدم فعالية التدابير المتخذة من قبل السلطات للتخفيف من مخاطر عدم الاستقرار وتأثير السياسة المالية التقشفية على الطلب الداخلي، كما يتوقع أن تسجل القوى الاقتصادية الكبرى في هذه المنطقة وتيرة نمو ضعيفة ومعدلات بطالة مرتفعة، أما حجم التجارة مع باقي الأقاليم فقد تطور بنسب متفاوته إلا أن الزيادة الأكبر امتصتها دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

1-2-1 المناطق الرئيسية للتجارة العالمية

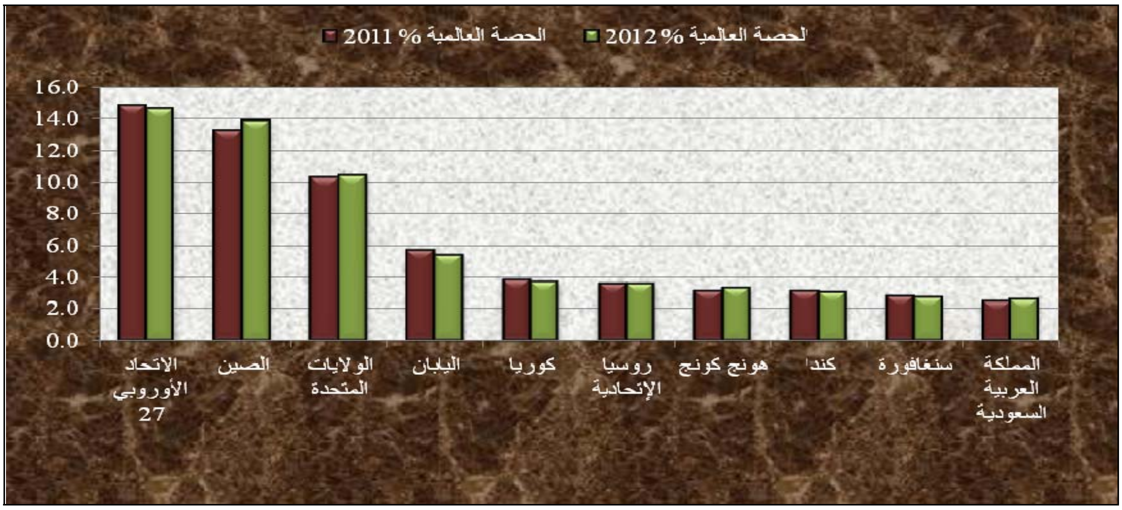
تطورت صادرات العالم خلال متوسط الفترة (2003- 2005) – 2012 بمعدل نمو سنوي وصل إلى 11.2%، حيث بلغت قيمة الصادرات العالمية للعام 2012 بحدود 18401 مليار دولار وقد تزايد حجم الصادرات في كل دول العالم بنسبة ضئيلة بلغت 0.4% في العام 2012 مقارنة بالعام 2011، وكان معدل التزايد أكبر من المعدل العالمي بالنسبة لدول الشرق الأوسط وإفريقيا ودول أمريكا الشمالية نظراً لتركز الدول النفطية فيها، بينما تراجع حجمها بالنسبة لأوروبا ودول أمريكا الوسطى والجنوبية بمعدل 4% و1.3% على التوالي في العام 2012 مقارنة بالعام 2011 الجدول المرفق (2.1).

أما على صعيد الإستيراد فقد حصل تزايد في حجم الواردات في كافة المناطق باستثناء أوروبا التي تراجعت وارداتها بنسبة 5.7% في العام 2012 عن العام السابق ويمكن أن يعود ذلك إلى إنخفاض الطلب في العديد من الدول بسبب حالة الركود الاقتصادي وإرتفاع نسبة البطالة، بالرغم من زيادة معدل نموها السنوي خلال الفترة (2003- 2005) – 2012 الجدول المرفق (3.1).

2-2-1 أهم الدول التجارية

احتل كلٌ من الاتحاد الأوروبي (27) والصين والولايات المتحدة واليابان وكوريا وروسيا الاتحادية وكندا وهونغ كنج وسنغافورة والمملكة العربية السعودية على التوالي مراكز أهم عشرة دول مصدرة في العالم للعامين 2012 و 2011 وقد شكلت قيمة صادراتها من إجمالي صادرات العالم حوالي 63.5% و 63.3% على التوالي خلال العامين المذكورين، وهو ما يشكل أكثر من نصف تجارة العالم، ولايزال الاتحاد الأوروبي يتصدر قائمة كبار المصدرين العالميين حيث بلغت قيمة صادراته الخارجية 2167 مليار دولار في العام 2012 وهو ما يمثل 15% من إجمالي الصادرات العالمية، أما الصين فقد وصلت قيمة صادراتها 2049 مليار دولار في العام 2012 وبزيادة قدرها 151 مليار دولار عن العام 2011، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت قيمة صادراتها إلى العالم 1546 مليار دولار وهو مايشكل 10.5% من حصتها في الصادرات العالمية (الجدول 3.1)، مع الإشارة إلى تراجع حجم صادرات كلاً من اليابان وكوريا وسنغافورة في العام 2012 عن العام 2011 وفيما يلي الشكل الذي يظهر الحصص العالمية للصادرات للعامين 2011 و 2012.

الشكل 1-4 حصص أهم الدول المصدرة من التجارة العالمية، 2011 و2012، %.



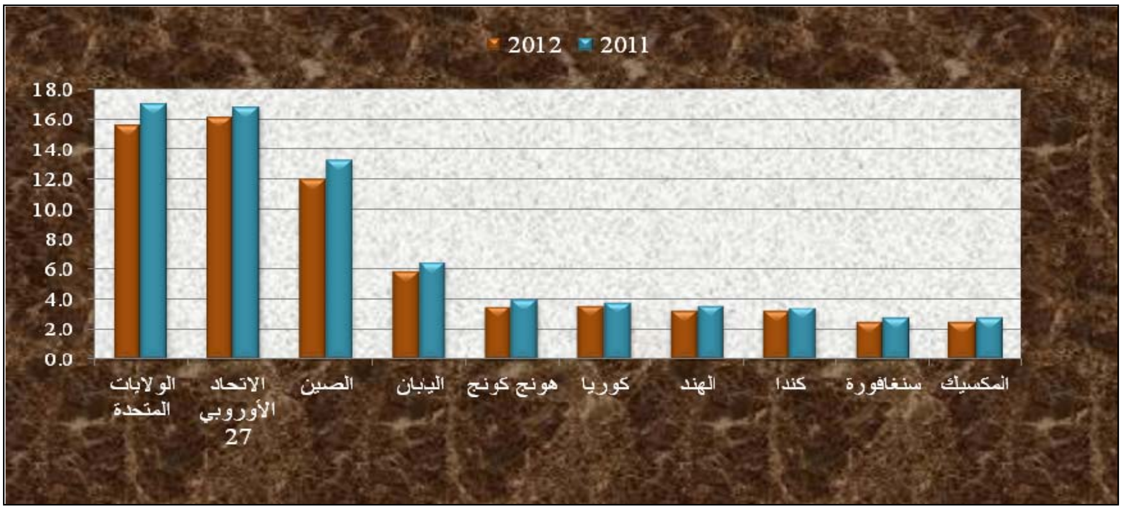
المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 4.1

بالنسبة للاستيراد، فقد تراجعت قيمة البضائع والسلع في العام 2012 على مستوى العالم[4] بنسبة 5.6%عن العام 2011 ويمكن أن يعود ذلك إلى ضعف الطلب العالمي بسبب ارتفاع معدل البطالة بشكل عام وأزمة منطقة اليورو ، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز التجاري الأول على مستوى العالم، حيث بلغت حصتها من التجارة العالمية ما يعادل 17% وقد حققت أعلى القيم في تجارة البضائع والسلع (استيراد + تصدير) والتي وصلت إلى حوالي 3882 مليار دولار مسجلة عجزاً في ميزانها التجاري بحدود 790 مليار دولار للعام 2012، كما شهدت معظم دول الاتحاد الأوروبي انخفاضاً في وارداتها في العام 2012 بسبب المشاكل البنيوية في منطقة اليورو أما الصين التي احتلت المركز الثالث عالمياً في الاستيراد فقد سجلت فائضاً في ميزانها التجاري بحدود 231 مليار دولار وقد بلغت حصتها العالمية 13.3% من واردات العالم في العام 2012، هذا ومن الجدير بالذكر أن الصين أصبحت المستورد الرئيسي الثاني للوقود بعد

[4] باستثناء التجارة الأوروبية الداخلية.

الاتحاد الأوروبي حيث انخفضت مستوردات الولايات المتحدة بما يعادل 17.1% جراء زيادة الإنتاج المحلي، والمخطط التالي يبين الحصص العالمية للواردات للعامين 2011 و 2012.

الشكل 1-5 حصص أهم الدول المستوردة من التجارة العالمية، 2011 و2012، %.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 5.1

1-3 تطورات التجارة الزراعية العالمية

بقيت الأسعار العالمية للمواد الغذائية متقاربة خلال عامي 2011 و2012 إلا أن الجفاف الذي ضرب الولايات المتحدة وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أدى إلى انخفاض الإنتاج للموسم 2012 – 2013 وخاصة بالنسبة للحبوب مما أدى للتخزين والمضاربة في الأسواق العالمية وكان له الأثر البالغ في الضغط على أسعار بعض المواد الغذائية. القضية الرئيسية التي تواجه الزراعة العالمية الآن هي كيفية زيادة الإنتاجية بطريقة أكثر استدامة لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء والأعلاف والوقود والألياف.

وحسب احصائيات منظمة التجارة العالمية بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية في العالم حوالي 1656.7 مليار دولار للعام 2012 وبتراجع نسبي بسيط عن العام 2011 بحوالي 0.2% نتيجة الانكماش في الأسعار، وقد شكلت نسبة إجمالي صادرات المنتجات الزراعية 9.2%من إجمالي الصادرات السلعية العالمية. هذا وقد انخفضت أسعار المواد الغذائية في العام 2012 بنسبة 0.4% في حين ازدادت قيمة المواد الخام زيادة متواضعة بنسبة 1.6%.

1-3-1 التجارة الزراعية حسب المناطق

حصل بشكل عام تراجع واضح في الصادرات للمنتجات الزراعية لأغلب المناطق على مستوى العالم في العام 2012 عما كانت عليه في العام 2011 بنسب تراوحت بين 0.4% لآسيا، و3.6 لمنطقة الشرق الأوسط والتي بلغت قيمة صادراتها الزراعية حوالي 30 مليار دولار ومن الممكن أن يعود ذلك إلى المخاطر الاستراتيجية المتجددة بمنطقة الشرق الأوسط بالإضافة لتراجع الإنتاج كنتيجة للآثار العكسية للظروف المناخية لدى العديد من الدول في العالم، إلا أن المنطقتين اللتين سجلتا زيادة في الصادرات الزراعية خلال العام 2012 عن العام 2011 كانتا اتحاد الدول المستقلة بنسبة 15% ودول أمريكا الشمالية بنسبة 2.5% (الجدول المرفق 6.1).

ومع ذلك ما زالت صادرات أوروبا تتصدر الصادرات الزراعية العالمية بفارق كبير عن المناطق العالمية الأخرى حيث بلغت في العام 2012 أكثر من 657 مليار دولار وشكلت 39.7% من إجمالي الصادرات الزراعية العالمية وبتراجع قدره 2% عن العام 2011، تلتها آسيا التي بلغت قيمة صادراتها الزراعية 385 مليار دولار و 384 مليار دولار للعامين 2011 و 2012 على التوالي وقد سجلت صادراتها الزراعية 23.2% من إجمالي صادرات العالم الزراعية رغم الانخفاض عن العام 2011 (الجدول 6.1)، كما تراجعت الصادرات الزراعية لكل من أمريكا الوسطى والجنوبية وأفريقيا في العام 2012 بنسب 0.9% و1.3% على التوالي قياساً بما كانت عليه في العام السابق (الشكل 6.1)

الشكل 1-6 الحصص الاقليمية من الصادرات الزراعية العالمية للعامين 2011 و2012، %.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 6.1

على صعيد الاستيراد انخفضت الواردات الزراعية لأوروبا الغربية بالرغم من الفارق الكبير في قيمة الواردات بينها وبين المناطق الأخرى حيث بلغت قيمة وارداتها 664 و689 مليار دولار للعامين 2012 و2011 على التوالي وبتراجع قدره 3.7% في حين زادت قيمة الواردات الزراعية لباقي المناطق في العالم وقد كانت نسبة الزيادة 4.3% للشرق الأوسط و 3.3 و 2.6 لأمريكا الوسطى والجنوبية وأمريكا الشمالية على التوالي.

الشكل 1-7 الحصص الاقليمية من الواردات الزراعية العالمية للعامين 2011 و2012، %.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 6.1

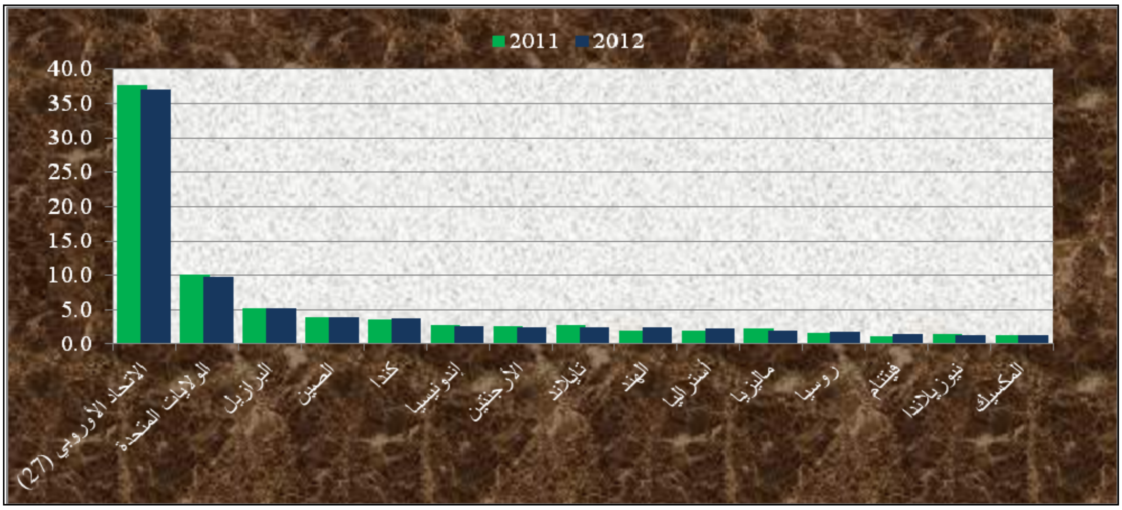
1-3-2 أهم الدول التجارية الزراعية

احتل الاتحاد الأوروبي وخاصة الدول الرئيسية فيه[5] في حال لم تستثن تجارته الداخلية المركز الأول ضمن قائمة المصدرين الرئيسيين للمنتجات الزراعية في العالم والتي بلغت حوالي 613 مليار دولار في العام 2012 وبتراجع بسيط بحدود 2% عن العام 2011 ويمكن أن يكون السبب الأساسي لهذا التراجع هو المشاكل الهيكلية لمنطقة اليورو ويحتل الاتحاد الأوروبي المركز الثاني في حال استثنيت تجارته الداخلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تنخفض صادراته في هذه الحالة إلى 163 مليار دولار.

وحسب اتحاد صادرات الغذاء والمنتجات الزراعية الألماني فإن صادرات المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمعدات الزراعية بلغت خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2012 بحدود 78 مليار دولار بزيادة نسبتها 4.8% عن الفترة نفسها من العام السابق كما زادت الصادرات إلى الصين بنسبة 85%، في الوقت نفسه زادت صادرات المنتجات الزراعية والمواد الغذائية الألمانية لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة 3.1% رغم معاناة العديد من هذه الدول من الركود الاقتصادي.

هذا وسجلت نصف الدول العشرة الأوائل في تصدير المنتجات الزراعية نمواً باستثناء اندونيسيا والأرجنتين وتايلاند وماليزيا التي سجلت تراجعاً ملحوظاً عن العام 2011 (المرفق 8.1) أما الشكل التالي فيظهرالحصص لأهم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في السوق العالمية.

الشكل 1-8 حصص أهم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية للعاميين 2011 و2012 %.



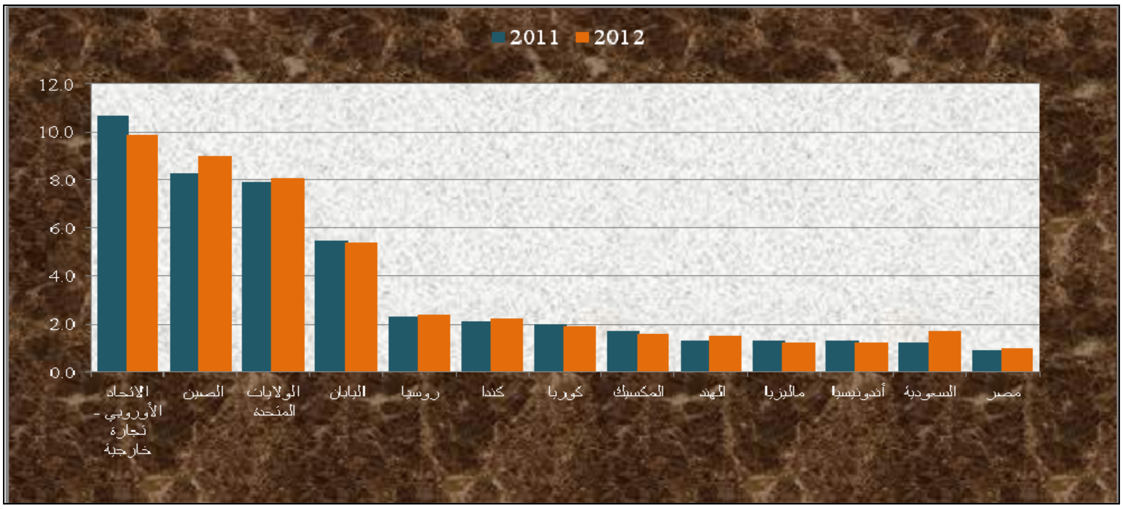
المصدر: إحصائيات منظمة التجارة العالمية – الجدول 8.1

بالنسبة للاستيراد الزراعي العالمي، بقي الاتحاد الأوروبي المستورد الأول على مستوى العالم سواءً تم استثناء تجارته الداخلية أم لم تستثن، وبالرغم من تراجع مستورداته مع تجارته الداخلية بحدود 4.7% عما كانت عليه في العام 2011 فقد بلغت قيمتها 623 مليار دولار وبلغت بدون تجارته الداخلية 173 مليار دولار، أما الصين فقد احتلت في العام 2012 المرتبة الثانية من حيث المستوردات الزراعية والتي بلغت حوالي 157 مليار دولار وبمعدل زيادة 8.3% عما كانت عليه في العام 2011 وقد ازدادت الحصة الصينية الاستيرادية العالمية بشكل ملموس بسبب تراجع الإنتاج الزراعي المحلي مع بقاء الطلب على المنتجات الزراعية مرتفعاً مما شكل ضغوطاً إضافية على السوق العالمية، أما بالنسبة

[5] فرنسا - ألمانيا – هولندا- بريطانيا- إيطاليا – إسبانيا.

للولايات المتحدة فقد بلغت قيمة المستوردات للمنتجات الزراعية فيها حوالي 142 مليار دولار مشكلة 8.1% من الحصة العالمية في العام 2012، وتراجعت الحصة العالمية لليابان بشكل طفيف حيث بلغت 5.5% و5.4 للعامين 2011 و2012 على التوالي. ويبين الجدول 9.1 الحصص الاستيرادية للمنتجات الزراعية في السوق العالمية للدول الرئيسية المستوردة.

الشكل 1-9 الحصص الاستيرادية الزراعية في السوق العالمية لأهم الدول المستوردة الزراعية للعامين 2011 و2012 %.



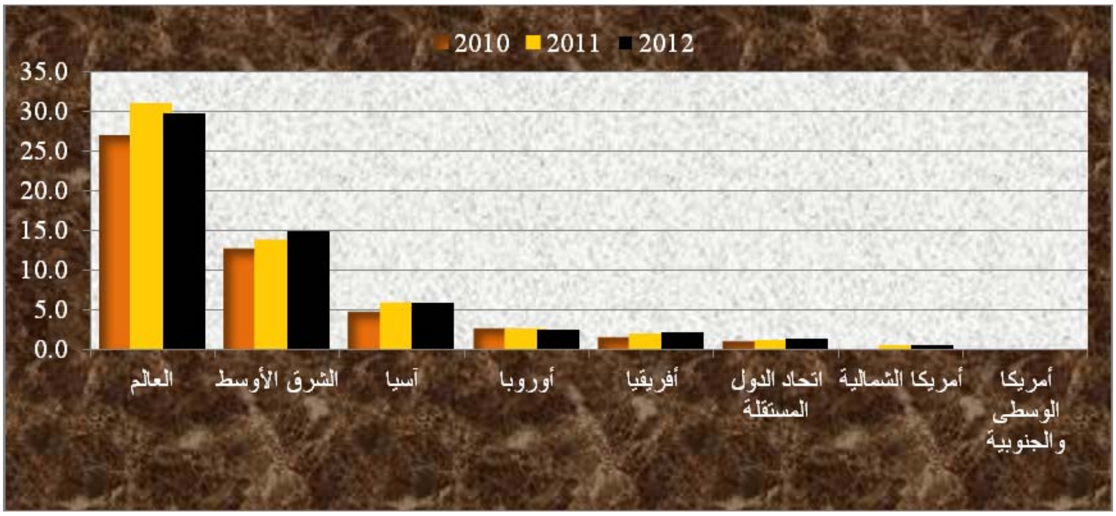
المصدر: إحصائيات منظمة التجارة العالمية – الجدول 9.1

1-3-3 التجارة الزراعية في الشرق الأوسط

تزداد أهمية دور التجارة الزراعية في مجال الأمن الغذائي في الشرق الأوسط باستمرار، ويتأثر إنتاج السلع الزراعية بالظروف المناخية والمستوى التقني المتوفر في المنطقة وتمثل واردات الشرق الأوسط بشكل عام حوالي ثلث الحبوب المتداولة عالمياً، لذلك تأثرت المنطقة بشدة أثناء أزمة الغذاء العالمية في العام 2008، حيث استنزفت أسعار الواردات المرتفعة الاحتياطي الأجنبي الشحيح للدول الفقيرة وبذات الوقت شكلت قلقاً للبلدان الغنية المصدرة للنفط عندما أعلنت الدول المصدرة للغذاء مثل روسيا والأرجنتين وفيتنام عن فرض قيود على التصدير، وكانت ردود الفعل متنوعة، فقد رفعت بعض الدول من قيمة الإعانات لمواجهة ارتفاع الأسعار وزيادة تخزين المواد الغذائية الاستراتيجية، في حين أعلنت الدول الغنية عن استثمارات زراعية في الخارج. وفي بعض الأحيان لم تكن رؤى الاكتفاء الذاتي الغذائي خياراً بالنسبة للشرق الأوسط الذي يعاني شحاً في المياه وتغير أحوال الإنتاج الغذائي الدولي ونظم التوزيع فحسب، ولكنها كانت أيضاً نتيجة لذاكرتها الجماعية للتحديات الماضية الخاصة بتحقيق أمنها الغذائي.

يظهر الجدول المرفق 10.1 تراجعاً في قيمة صادرات الشرق الوسط إلى العالم من 30.89 مليار دولار في العام 2011 إلى 29.77 مليار دولار في العام 2012 أي ما يعادل 4% ويمكن أن يعود ذلك لعدة عوامل منها الظروف المناخية التي مرت على المنطقة والتعرفة الجمركية المرتفعة والقيود التي لاتزال مفروضة على الحصص التجارية ودعم المزارعين في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي عصفت بمجموعة من هذه الدول، علماً أن صادرات الشرق الأوسط الزراعية فيما بينها ارتفعت في العام 2012 بأكثر من 7% عما كانت عليه في العام 2011 وهو مايعكس تطور تجارة المنتجات الزراعية البينية فيما بين دول المنطقة والشكل التالي يوضح ذلك:

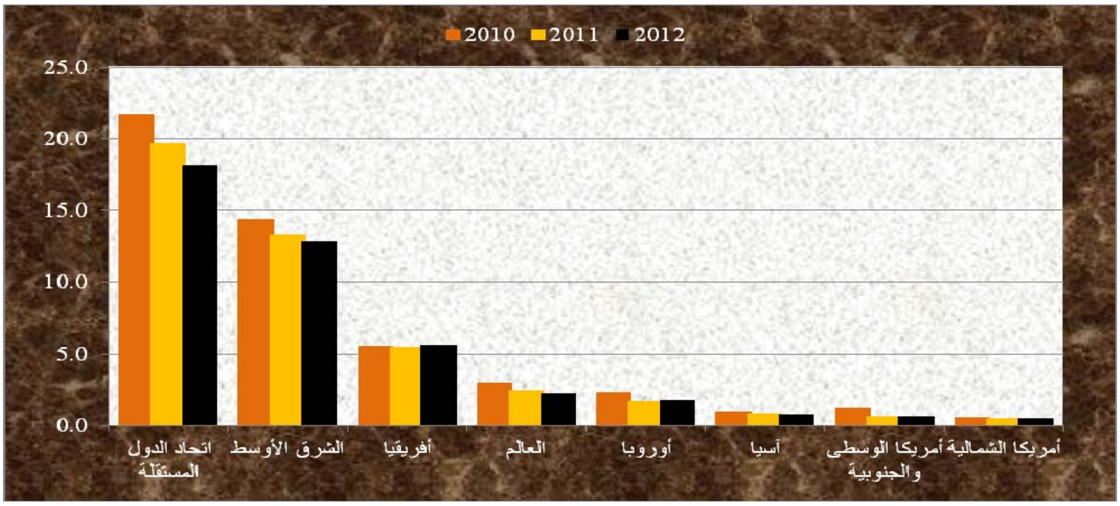
الشكل 1-10 صادرات الشرق الأوسط الزراعية إلى المناطق المختلفة في العالم، مليار دولار.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 10.1

أما فيما يتعلق بحصة الصادرات الزراعية الشرق أوسطية من إجمالي صادرات السلع على مستوى المناطق في العالم فقد استمرت بالإنخفاض بشكل واضح على مستوى كل المناطق وبنسب متفاوتة بلغت 18% في العام 2012 مع اتحاد الدول المستقلة وبتحسن بسيط عما كان عليه في العام 2011 والتي سجلت تراجعاً وصل إلى 21.7%، باستثناء نسبة صادرات الشرق الأوسط الزراعية مع أفريقيا والتي شهدت ارتفاع بسيط وصل إلى 5.6%. وبشكل عام نستطيع القول بأن ازدياد حصة الزراعة من إجمالي الصادرات المناطقية لا يرتبط بزيادة الكميات المصدرة فقط وإنما يعود إلى التغيرات في أسعار السلع الزراعية والتي شهدت ارتفاع خلال السنوات الماضية الشكل (11.1) يوضح التباينات بين المناطق

الشكل 1-11 نسبة الصادرات الزراعية من اجمالي صادرات الشرق الأوسط لكل منطقة، 2010 – 2012، %.

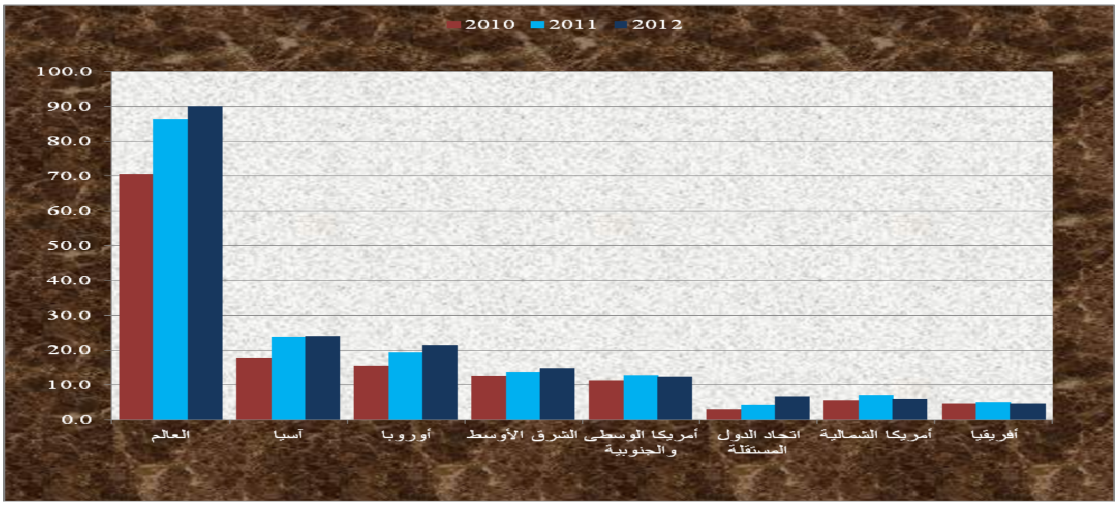


المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 10.1

هذا وتعتبر منطقة الشرق الأوسط سوقاً أساسية للمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية، وقد أدى اعتماد المنطقة على الاستيراد بشكل عام إلى وضعها مع الدول المستوردة بشكل كبير للغذاء مثل اليابان وكوريا الجنوبية بحيث تحتاج للاستيراد على مدار العام ويتأثر توزيع مصادر استيرادها بمجموعة من التطورات المتعلقة بالظروف المناخية كالجفاف والفيضانات في الدول المصدرة للغذاء بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار والتراجع في المخزون العالمي لبعض الأغذية،

وكما نلاحظ من الشكل (12.1) فإن الواردات الزراعية من آسيا وأوروبا واتحاد الدول المستقلة قد تزايد بشكل ملحوظ، كما هو بالنسبة لواردات الشرق أوسط البينية، بينما تراجعت في كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والجنوبية وأفريقيا.

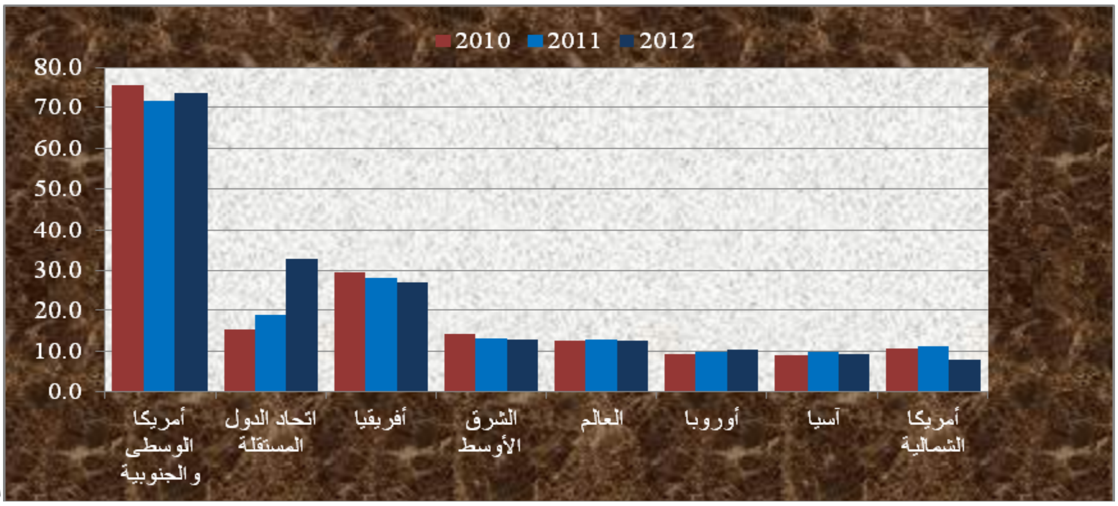
الشكل 1-12 واردات الشرق الأوسط الزراعية من المناطق المختلفة في العالم، مليار دولار للأعوام 2010 – 2012.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 10.1.

شكلت واردات الشرق الأوسط الزراعية في العام 2012 جزءاً هاماً من إجمالي السلع حيث وصلت إلى 12.6% وبتراجع بسيط بأقل من 1% عن العام السابق إلا أن نسب الاستيراد من المناطق العالمية تباينت بشكل واضح وربما يعود ذلك إلى نوعية المنتجات الزراعية المستوردة من كل منطقة حيث وصلت إلى 73.6% من أمريكا الوسطى والجنوبية والتي تشكل أغلب صادراتها للشرق الأوسط الموز والسكر والحبوب وبمعدل زيادة بلغ حوالي 3% عن العام السابق، كما وصلت النسبة إلى 32.8% بالنسبة لاتحاد الدول المستقلة و 27.% بالنسبة لأفريقيا و10.3 بالنسبة لأوروبا، أما الواردات الزراعية البينة فقد شكلت نسبتها 12.9% (انظر الشكل التالي).

الشكل 1-13 نسبة الواردات الزراعية من اجمالي واردات الشرق الأوسط من كل منطقة 2010 – 2012، %.



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية، الجدول 10.1

4-3-1 دراسة لأهم السلع الزراعية في العالم

الحبوب

يتم تقريباً إنتاج نصف كمية إنتاج العالم من الحبوب في ثلاثة دول رئيسية هي الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند، حيث انتجت الصين في العام 2012 حوالي 479 مليون طن تلتها الولايات المتحدة بكمية قدرها 354 مليون طن ثم الهند بكمية قدرها 230 مليون طن، وينتج الاتحاد الأوروبي ككل 274 مليون طن. وقد بلغ حجم الإنتاج العالمي من الحبوب 2348 مليون طن و2284 مليون طن للأعوام 2012[6] و2013 على التوالي مسجلاً تراجعاً قدره 2.7% عن العام 2012 ويعود هذا الانخفاض إلى الجفاف الذي ضرب مجموعة من الحبوب الرئيسية في العالم وخاصة الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر المنتج الأكبر لهذا المحصول والقمح في روسيا وكازاخستان وأوكرانيا وأستراليا والتي تعتبر كل واحدة منهم مصدر رئيسي للقمح، كما سجل الاستهلاك العالمي[7] المتوقع للعام 2013 تراجعاً طفيفاً بحوالي 0.6% عن العام السابق ليبقى أعلى من الإنتاج العالمي، حيث بلغ حجم الاستهلاك 2313.9 مليون طن. وحسب تقديرات الفاو فإن الانخفاض الإجمالي في الإنتاج يعود إلى انخفاض بنسبة 5.5% لمحصول القمح و 2.5% للحبوب الخشنة مع زيادة عالمية متوقعة في محصول الأرز تصل إلى 0.7% عن الرقم القياسي المسجل في العام السابق (الفاو، 2012)، هذا وقد كان للعوامل المناخية وخاصة الجفاف الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء كبيرة من أوروبا ووسط آسيا دور رئيسي في نقص إنتاج كل من القمح والحبوب الخشنة، ومن المقدر أن يكون المخزون العالمي قد انخفض إلى 497.7 مليون طن مع نهاية العام 2013 أي بما يقل عن 4.8% عن بداية موسم 2013 حيث سجل 522.6 مليون طن.

أما حجم التجارة[8] العالمية للحبوب فقد بلغ 293.5 مليون طن في العام 2012 مسجلاً انخفاضاً واضحاً بحدود 6.8% عن العام السابق، وتعتبر الأرجنتين وأستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة البلدان الرئيسية المصدرة للحبوب، وقد توقع مجلس الحبوب العالمي في التقرير الصادر في شباط الماضي أن يحقق الموسم 2014/2013 لمحصول الحبوب وفراً بمقدار 52 مليون طن معوضا العجز المتوقع للموسم 2013/2012 والذي بلغ 27 مليون طن.

القمح

يعد محصول القمح من محاصيل الحبوب الغذائية الرئيسية والإستراتيجية الذي يُعتمد عليه بشكل رئيسي، وقد انخفض الإنتاج العالمي من 696 مليون طن في الموسم 2011/ 2012 إلى 661.2 للموسم 2012/2013 بتراجع قدره 5.5%، متأثراً إلى حد كبير بفترات الجفاف التي سادت شرق أوروبا ووسط آسيا وأما الانخفاض الأكبر فكان من نصيب اتحاد الدول المستقلة حيث انخفض إنتاج أكبر الدول المنتجة للقمح متمثلة في كازاخستان وروسيا وأوكرانيا بحوالي 36 طن، هذا ويقدّر أن الاستهلاك العالمي لهذا المحصول في العام 2012/ 2013 بلغ 687 مليون طن مسجلاً انخفاضاً ضئيلاً وبنفس الوقت يتجاوز للعام الثاني على التوالي حجم الإنتاج العالمي، مما سيساهم في خفض استخدامه كعلف بعد أن وصل أوجه في الفترة 2012/2011، إلا أن معدل استخدامه يبقى أعلى من المتوسط بسبب النقص في إنتاج الذرة، أما

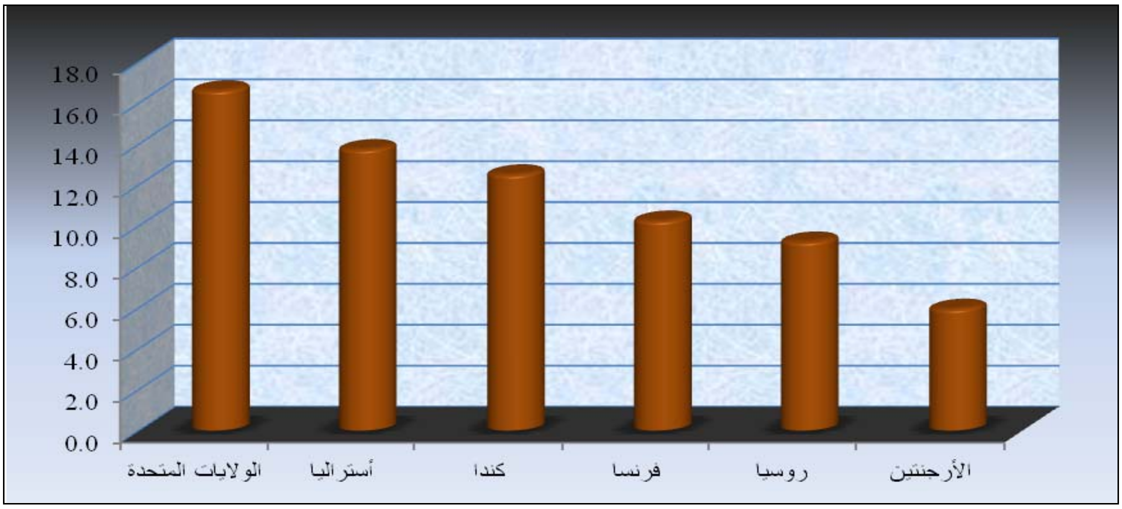
[6] الأرقام تقديرية للعام 2012 وللعام 2013.
[7] يتضمن الأستهلاك العالمي للعام 2013: الغذاء 1082 مليون طن والعلف الحيواني 787.7 مليون طن واستخدامات أخرى 443.9 مليون طن.

[8] صادرات تموز وحزيران للقمح والحبوب الخشنة وصادرات الأرز لكانون الثاني وكانون الأول.

مستوى المخزون العالمي المتبقي بنهاية موسم الحصاد المنتهي في العام 2013 فقد سجل 167 مليون طن وبتراجع قدره 11.9 عن العام 2012.

أما الصادرات العالمية للعام 2012 وحسب بيانات الأمم المتحدة فقد بلغت قيمتها 48.7 مليار دولار وبزيادة تعادل 3% قياساً بالعام السابق، وقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية كبار المصدرين العالميين للقمح، حيث وصلت قيمة صادراتها إلى 8.1 مليار دولار أي ما يعادل 16.6% من إجمالي الصادرات العالمية، تلتها استراليا وكندا وفرنسا بقيم 6.7 مليون دولار و6.1 مليون دولار و5 مليون دولار على التوالي، وبالنظر[9] إلى متوسط السعر التصديري للطن الواحد من القمح حسب أهم الدول المصدره له نلاحظ أن هناك أربع دول تقوم بالتصدير بمتوسط سعر يقل عن المتوسط العام وهي الاتحاد الروسي أقل بمقدار 73 دولاراً وأوكرانيا أقل بمقدار 54 دولاراً والبرازيل أقل بمقدار 18 دولاراً والأرجنتين أقل بمقدار 17 دولار. الشكل التالي يبين المصدرين الرئيسيين للقمح على مستوى العالم.

الشكل 1-14 أهم المصدرين العالميين للقمح، 2012، %.

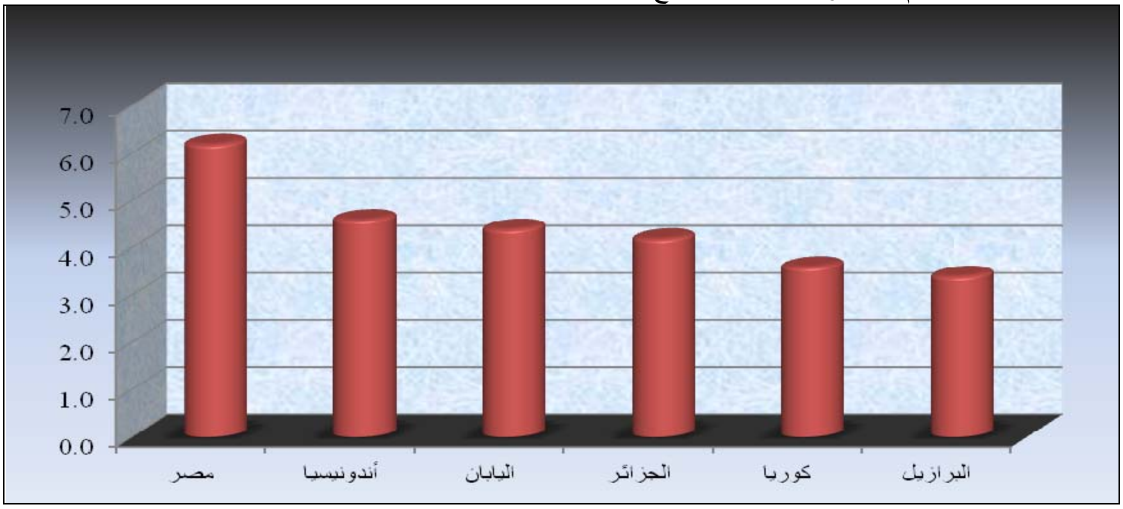


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة.

فيما يخص جانب الاستيراد، فقد بلغ إجمالي قيمة واردات العالم من القمح قرابة 51 مليار دولار للعام 2012 وأصبحت مصر أكبر المستورين العالميين لنفس العام بعد أن كانت في المركز الثالث في العام 2009 وقد بلغت قيمة وارداتها 3.1 مليار دولار، ومن الملاحظ تقدم أندونيسيا لتصبح ثاني مستورد في العالم وتلاها اليابان، كما ظهرت كوريا على قائمة الدول الرئيسية المستوردة للقمح في العام 2012 وقد تراوحت الحصص العالمية للمستوردين الرئيسيين بين 6.2% و 3.4% مما يعكس عدم تمركز الواردات العالمية من القمح في دول معينة وتوزعها بشكل متقارب في العديد من الدول مع إختلاف الترتيب الشكل (15.1).

[9] http://www.alwatannews.net

الشكل 1-15 أهم المستوردين العالميين للقمح، 2012، %.

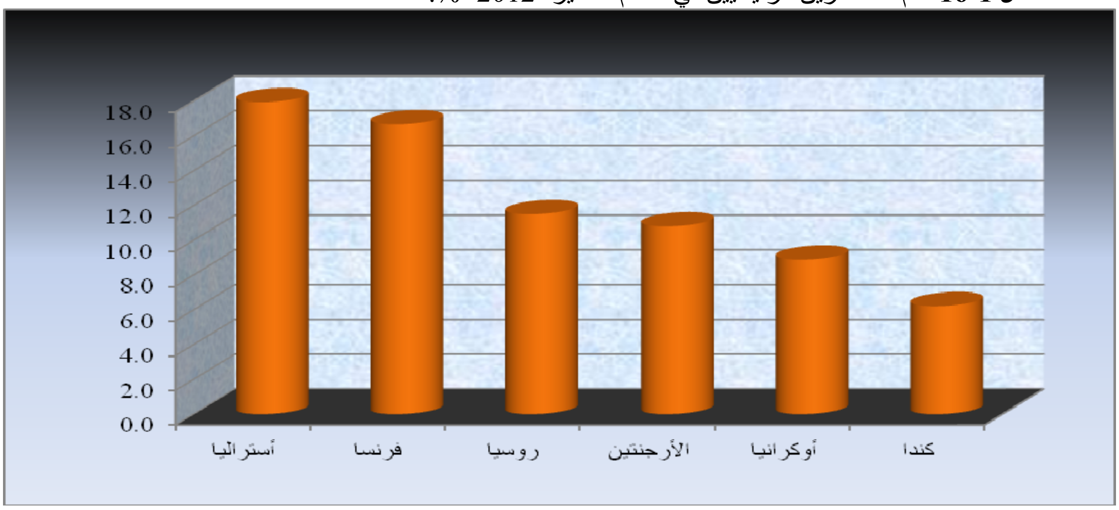


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة.

الشعير

يعتبر الشعير من المحاصيل الأكبر عالمياً من حيث الإنتاج خلال الأربع سنوات السابقة حيث أشارت التقديرات الصادرة عن مجلس الحبوب العالمي إلى أن حجم الإنتاج العالمي من الشعير للموسم 2013/2012 بلغ حوالي 130 مليون طن والاستهلاك 133 مليون طن والمخزون المتبقي 23 مليون طن وبتراجع عن الموسم السابق والذي سجل إنتاج 134 مليون طن واستهلاك 135 مليون طن ومخزون 26 مليون طن وهذا يبين أن حجم الاستهلاك بقي أعلى من الإنتاج العالمي ومن المتوقع أن يصل حجم الإنتاج للموسم 2014/2013 إلى 145 مليون طن وبزيادة قدرها 15مليون طن عن الموسم السابق موزعة على مستوى مجموعة من الدول لتبلغ 95711 ألف طن للاتحاد الأوروبي ثم روسيا 15389 ألف طن فكندا 10600 ألف طن واستراليا 9600 ألف طن وأوكرانيا 7561 ألف طن. هذا وقد بلغ حجم التجارة العالمية حسب إحصائيات الأمم المتحدة حوالي 15.6 مليار دولار موزعة مناصفة بين الاستيراد والتصدير للعام 2012، وقد تصدرت استراليا قائمة كبار المصدرين لنفس العام بحصة وصلت إلى 18% من إجمالي صادرات العالم تلتها فرنسا وروسيا والأرجنتين وأوكرانيا وكندا بنسب تراوحت بين 16.7 % لفرنسا و6.2% لكندا. الشكل (16.1)

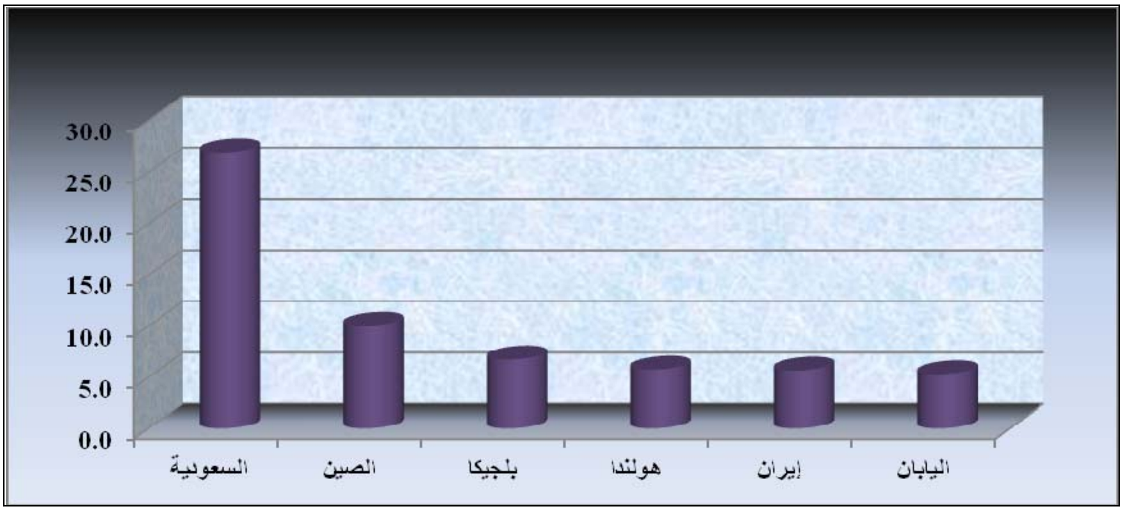
الشكل 1-16 أهم المصدرين الرئيسيين في العالم للشعير، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

أما بخصوص الاستيراد العالمي للشعير على مستوى الدول فقد استمرت السعودية في محافظتها على المركز الأول ومنذ سنوات لاستخدامها الشعير كمادة علفية حيث بلغت حصتها 26.9% من إجمالي مستوردات العالم تلتها الصين التي اصبحت المستورد الثاني عالمياً بدل اليابان التي تراجعت إلى المركز السادس والشكل التالي يبين حصص أهم المستوردين العالميين للشعير.

الشكل 1-17 أهم المستوردين العالميين للشعير، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

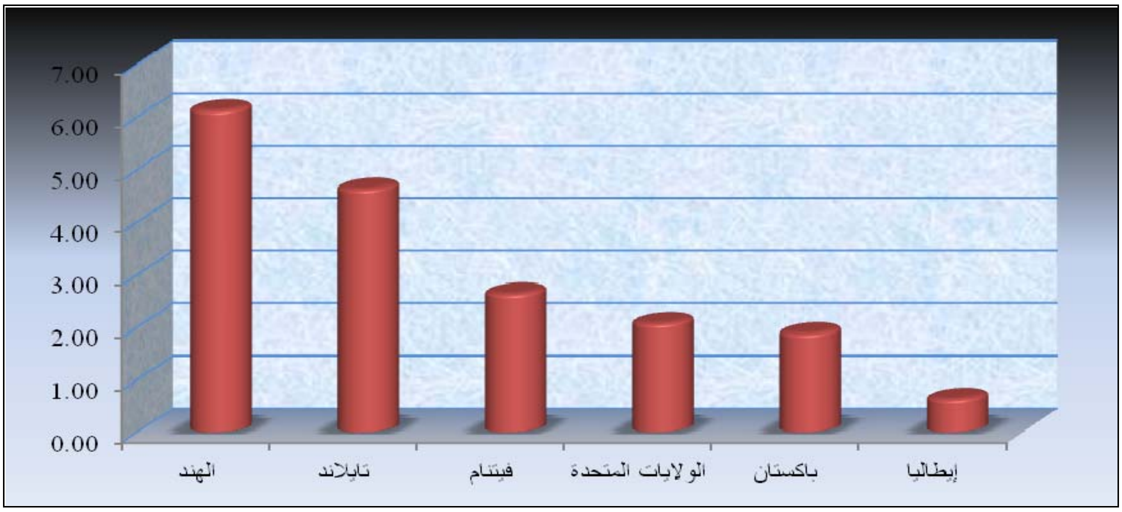
الأرز

إن عودة الأمطار الموسمية في معظم مناطق إنتاج الأرز في العالم خفف من حدة المخاوف حول تكرار موجة الجفاف التي ضربت الهند في العام 2009 والتي تعتبر من أكبر الدول المصدرة للأرز وعليه وحسب الفاو فإن الإنتاج العالمي في العام 2012 تجاوز بحدود 1% ما كان عليه في العام 2011 ومسجلاً حجماً يعادل 486 مليون طن، وحسب تقرير توقعات الأغذية للفاو فإن التجارة العالمية للأرز شهدت زيادة بمعدل 2.5% في العام 2012 لتصل إلى 37.3 مليون طن أما المخزونات النهائية للموسم 2012/2011 فقد سجلت حوالي 170 مليون طن وبزيادة قدرها 6.6% عن الموسم السابق، وتشير مؤشرات الفاو الغذائية إلى أن نسبة التخزين إلى الاستهلاك العالمي قد انخفض بشكل بسيط من 33.6% خلال الموسم 2011/2010 إلى 35.5% في 2012/2011 .

هذا وازداد استخدام الأرز عالمياً في 2013 / 2012 بنسبة 1.4% ليبلغ 475 مليون طن، منها 402 للاستهلاك الآدمي والمتبقي للأعلاف والصناعات الأخرى وقد شهد عام 2012 تزايداً قوياً في الطلب على الاستيراد بفضل انخفاض أسعار الصادرات عن مستوياتها المرتفعة في 2011 مع تزايد المنافسة بين العديد من المنتجين في العالم بسبب وجود فائض كبير للتصدير.

يتمركز معظم إنتاج الأرز في آسيا لذلك تظهر العديد من الدول الآسيوية في قائمة الدول الرئيسية المصدرة والتي تشكل 90% من صادرات العالم ومنها تايلاند التي حافظت على المركز الأول في قائمة المصدرين إلا أن الهند أزاحتها في العام 2102 لتحتل صدارة العالم في التصدير حيث شكلت صادراتها 27% من صادرات العالم تلتها تايلاند 20% ثم فيتنام 12% والشكل التالي يبين أهم المصدرين على مستوى العالم.

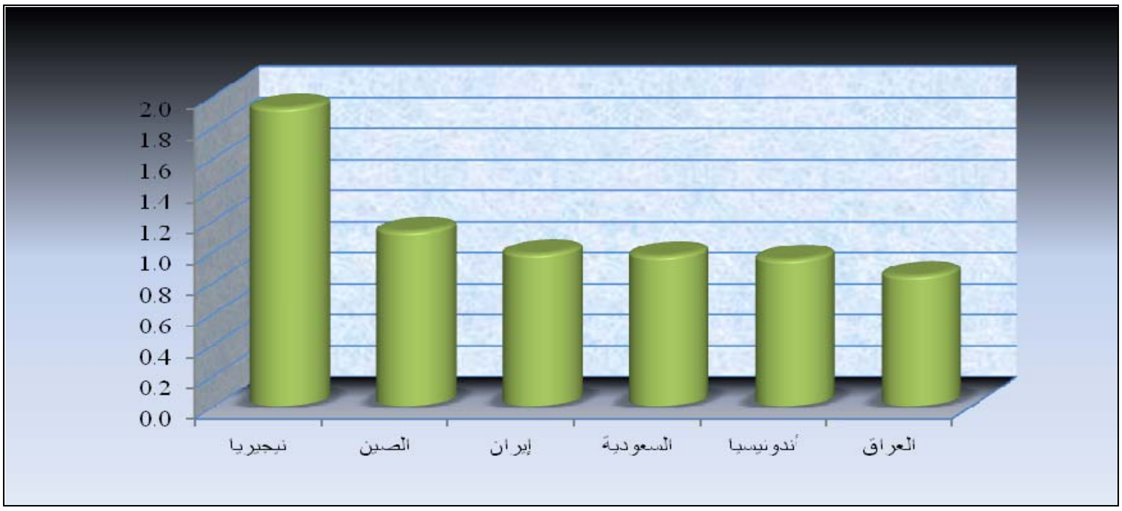
الشكل 1-18 أهم مصدري الأرز في العالم، 2012، مليار دولار.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

بالنسبة للاستيراد فمن التطورات الهامة في توجيه تجارة الأرز للعام 2012 وعلى الأغلب للعام 2013 هو انخفاض أحجام الشراء من المستوردين المعتادين مثل بنغلاديش وأندونيسيا والفيلبين، وأصبحت نيجيريا البلد الأول المستورد للأرز عالمياً حيث شكلت نسبة وارداتها من إجمالي واردات العالم 8.2 % وقد تراوحت الحصص العالمية للمستوردين الستة الأوائل في العالم بين 8.2% وهي النسبة الأعلى لنيجيريا و3.6% النسبة الأخفض والتي كانت من نصيب العراق والشكل التالي يبين ترتيب الدول المستوردة للأرز في العالم

الشكل 1-19 أهم الدول المستوردة للأرز، 2012، مليار دولار.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

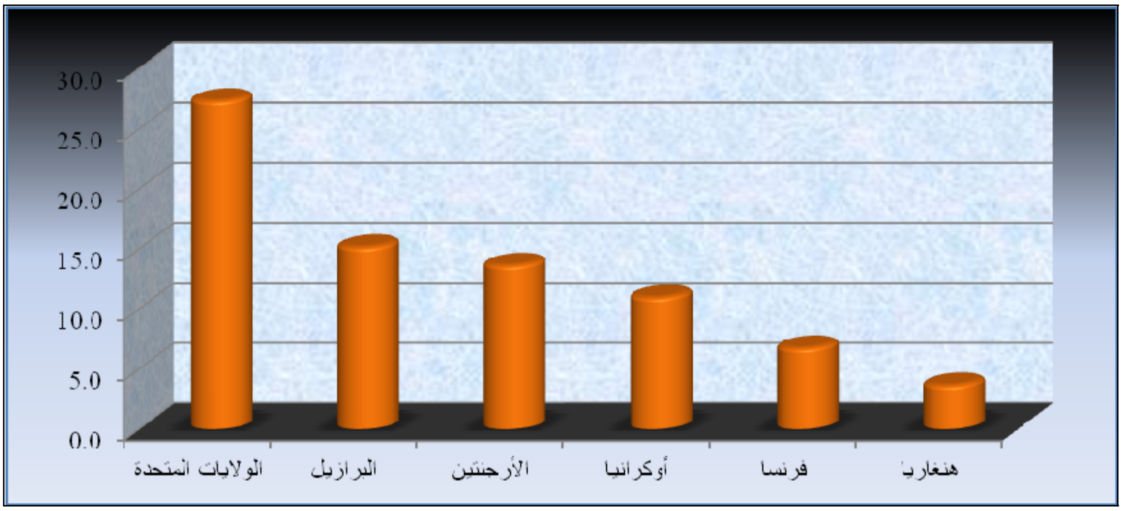
هذا ويقدّر أن إنتاج الأرز العالمي في العام 2013 قد ازداد بنسبة 9 %، مما يشكل زيادة قدرها 2.4 مليون طن في المخزون العالمي من إنتاج الأرز كما توقعت أن يحقق أرقاماً قياسية في الهند، وتايلند، وفيتنام، وأندونيسيا، والفليبين، والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى تحقيق إنتاجية كبيرة في كل من بورما، وكمبوديا، ومصر[10].

الذرة

تنتج الولايات المتحدة حوالي 41% من إجمالي إنتاج العالم من الذرة تليها الصين والتي تستهلك معظم إنتاجها ثم البرازيل والاتحاد الأوروبي ويشكل إنتاج هذه الدول مجتمعة حوالي 60% من إنتاج العالم.انخفض الإنتاج العالمي من الذرة من 889 مليون طن في الموسم 2012/2011 إلى 867 مليون طن في الموسم 2013/2012 وهو مايشكل تراجعاً بمقدار 2%، هذا وقد شهد إنتاج الذرة الرفيعة تطوراً في إفريقيا والتي تعد من أكبر المناطق المنتجة ليبلغ حوالي 61 مليون طن في العام 2011 بسبب توافر الظروف المناسبة و زادت بنسبة 9% في العام 2012 .

ووصلت الأسعار العالمية للذرة إلى مستويات قياسية في أوائل أيلول من العام 2012، ورغم تراجعها نسبياً في الأسابيع الأخيرة من العام نفسه إلا أن السوق بقي متقلباً وحساساً نظراً للتناقص الحاد في مخزون الولايات المتحدة والذي يعد أكبر مصدِّر في العالم حيث تشكل صادراته من إجمالي صادرات العالم 27.3%، كما تشكل صادرات الذرة الصفراء لديها المساهمة الأكبر في الميزان التجاري الزراعي، وبسبب هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على تجارة الذرة العالمية ولأن الصادرات تشكل نسبة قليلة من الطلب على الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأسعار العالمية غالباً مايتم تحديدها من خلال أسواق العرض والطلب في الولايات المتحدة الامريكية، يلي الولايات المتحدة بالتصدير البرازيل وبفارق لابأس به بلغ 15.2 % من إجمالي صادرات العالم، وقد بلغ حجم الصادرات العالمية حسب إحصائيات الأمم المتحدة 35 مليار دولار للعام 2012 وبزيادة قدرها 3.2 % عن العام السابق. الشكل التالي يظهر أهم المصدرين العالميين للعام 2012.

الشكل 1-20 أهم المصدرين العالميين للذرة، 2012، %.



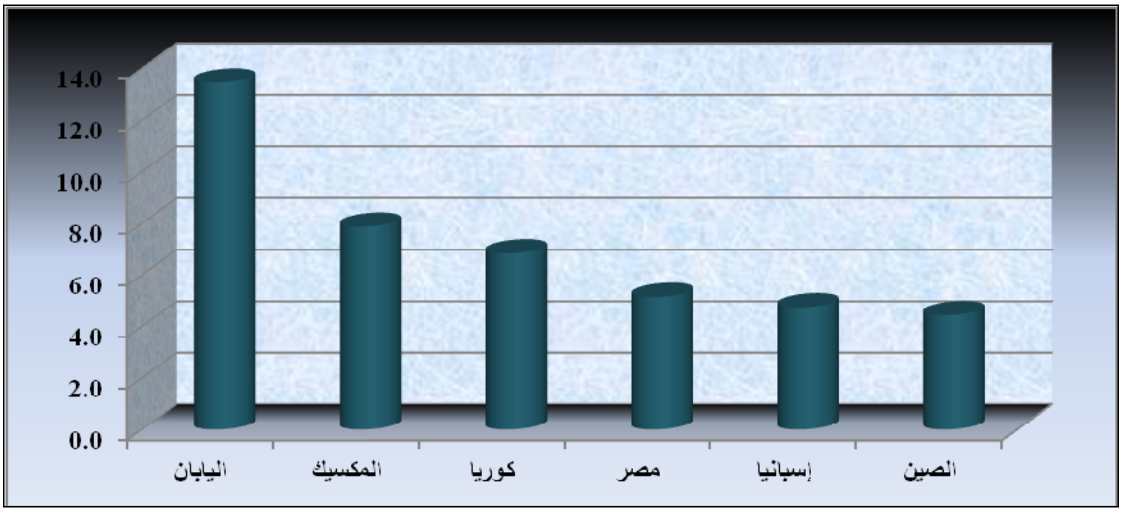
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

أما جانب الاستيراد لمحصول الذرة فكما ذكرنا سابقاً فإن الصين هي من أكبر دول العالم المستهلكة للذرة إلا أنها لا تصنف من الدول الرئيسية المصدرة لهذا المحصول وقد وصل حجم وارداتها في العام 2011 إلى 1.75 مليون طن

[10] http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/

مقارنة بالعام 2010 والذي بلغ1.15 مليون طن[11]، إلا أن اليابان هي المستورد الأكبر للذرة على مستوى العالم حسب إحصائيات الأمم المتحدة للعام 2012 ويمكن أن يعود ذلك لكونها من الدول الكبرى في مجال إنتاج اللحوم مما الذي يجعلها مستوردة مستمرة للذرة مع مراعاة النوعية إلا أن واردتها في السنوات الاخيرة انخفضت كعلف للماشية على حساب زيادة الواردات من الذرة للاستخدامات الصناعية والنشاء. المكسيك هي المستورد المتنامي بالرغم من كونها من المنتجين المهمين في العالم وتقوم بتصنيع معظم إنتاجها من الذرة البيضاء لمنتجات غذائية، وقد تحولت إلى مستورد لكل من الذرة البيضاء والصفراء لتغذية المواشي لدعم زيادة إنتاج اللحوم، أما كوريا الجنوبية فهي المستورد الثالث على مستوى العالم في العام 2012 وهي من المستوردين المهتمين بأسعار الشراء ومستعدة لشراء الذرة من أرخص المصادر بعكس اليابان التي تهتم بالنوعية الشكل (21.1).

الشكل 21-1 أهم المستوردين العالميين للذرة، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

محاصيل أخرى

القطن

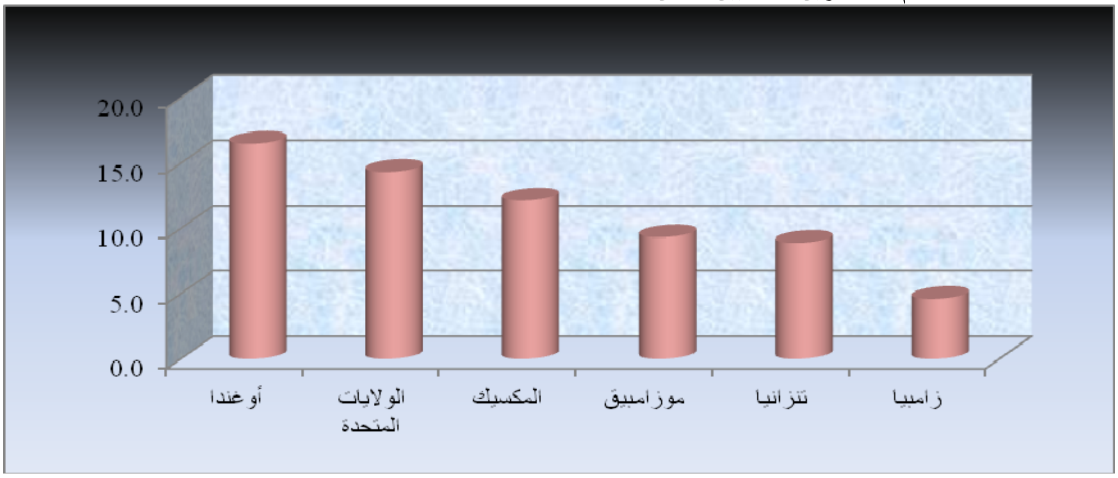
ارتفع الإنتاج العالمي من القطن بنسبة 8% في موسم 2012/2011 ليصل إلى 26.9 مليون طن، وهو أكبر إنتاج لهذا المحصول منذ الموسم 2005/2004 ويرجع السبب الرئيسي في هذه الزيادة إلى التوسع في المساحات المزروعة بالقطن إلى 36 مليون هكتار إذ أن حصة الهند من المساحات العالمية المزروعة بالقطن ارتفعت من 29% إلى 34% في حين تراجعت حصة الصين من 19% إلى 15%، ومع ذلك فقد ارتفع انتاج الصين بنسبة 13% ليصل إلى 7.2 مليون طن، والهند 9 % ليصل إلى 6 مليون طن، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجع الإنتاج بنسبة 12% بسبب الجفاف الذي أصاب جنوب غرب البلاد ليصل إلى 3.5 مليون طن.

وفيما يخص تجارة القطن فقد ارتفعت صادرات العالم للعام 2012 بنسبة 0.6% عما كانت عليه في العام 2011 وعلى مستوى الدول فقد تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية من كونها المصدر الأول لألياف القطن في العالم إلى الدولة الثانية

[11] http://uagroo.com/index.php

لصالح أوغندا وبفارق أقل عما كانت عليه في السنوات السابقة حيث بلغت حصة أوغندا من إجمالي صادرات العالم من القطن 16.5% بينما سجلت الولايات المتحدة حصة بمقدار 14.3%، والشكل التالي يوضح كبار المصدرين العالميين.

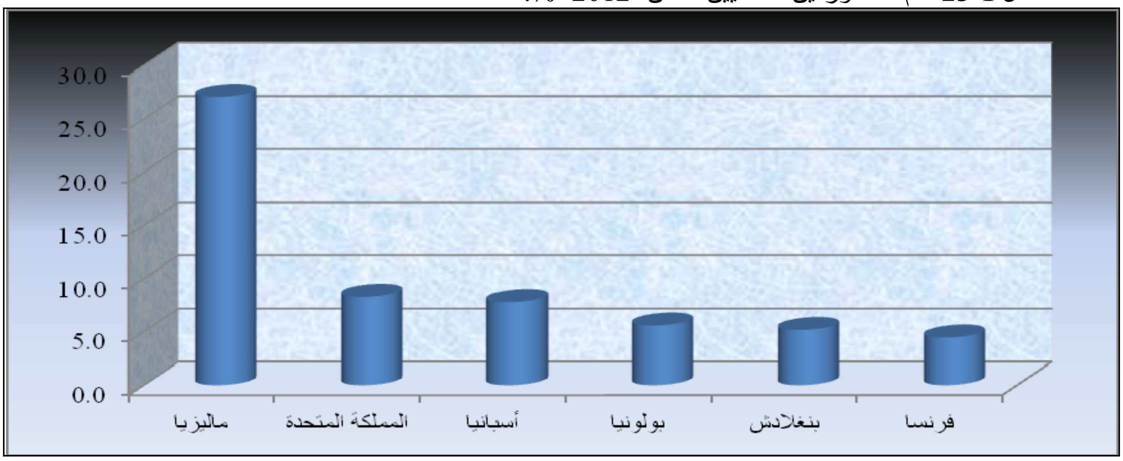
الشكل 1-22 أهم المصدرين العالميين للقطن، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

بدأت الصين بشراء القطن المحلى منذ عام 2011 بسبب انكماش أسعار القطن الذى جعل من الصعب على منتجى القطن المحليين بيع محاصيلهم، وأدت سياسة تخزين القطن المحلي فى الصين الى انتعاش سوق القطن العالمية خلال السنوات الثلاث الماضية، ولكن تغيير هذه السياسة اعتباراً من العام 2013 يجعل سوق القطن تعود مرة أخرى لسياسة العرض والطلب، وبناءٍ على معلومات وزارة الزراعة الأمريكية يقدّر مخزون الصين من القطن بحوالى 12.5 مليون طن خلال موسم 2013/2014 أو ما يعادل 59% من الإجمالى العالمى لمحصول القطن، حيث اشترت الصين خلال العام 2012 أكثر من 4.7 مليون طن، مما سيؤدى إلى تزايد الضغوط على أسعار القطن وانخفاضها مع تزايد الدعم والانتاج فى الصين، وبالرغم من شراء الصين للقطن إلا أنها لم تظهر ضمن مجموعة الدول الرئيسية المستوردة على مستوى العالم حيث تصدرت ماليزيا قائمة الدول المستوردة لتشكل حصتها حوالي 27.1% من إجمالي واردات العالم من القطن ولتتراجع أسبانيا إلى المركز الثالث وبفارق كبير عن ماليزيا حيث بلغت نسبة واردتها من إجمالي العالم 7.8% أما إجمالي واردات العالم فقد تراجعت بحدود 24.1% في العام 2012 عن العام 2011 والشكل التالي يظهر كبار المستوردين في العالم.

الشكل 1-23 أهم المستوردين العالميين للقطن، 2012، %.



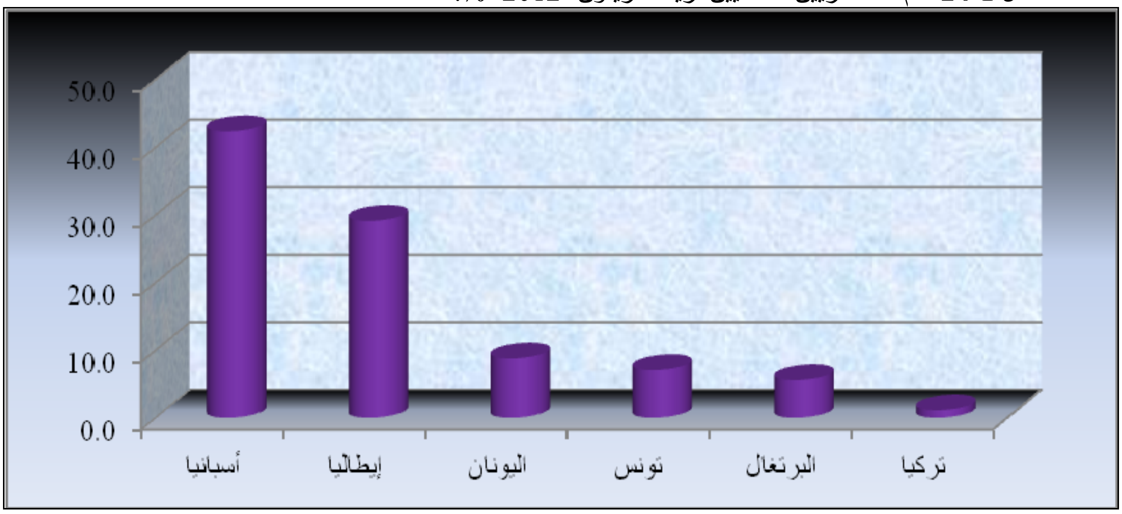
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

زيت الزيتون

في دراسة أجريت مؤخراً حول زيت الزيتون للفترة 2008/2007 – 2013/2012 تبين أن حوالي 97% من إنتاج زيت الزيتون في العالم و80% من الاستهلاك العالمي يتركزفي البلدان المتاخمة لمنطقة الشرق الأوسط، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر منتج ومستهلك له ويشكل إنتاجه حوالي 73% من الإنتاج العالمي و66% من استهلاكه. بالمتوسط تنتج إسبانيا تقريباً نصف الإنتاج العالمي من زيت الزيتون وكنتيجة لذلك يعد الإنتاج الأسباني المحدد للأسعار العالمية، ويشكل الإنتاج الإسباني 45% من الإنتاج العالمي يليه إنتاج إيطاليا 16% ثم اليونان 10.4% وباقي الدول الأخرى من الاتحاد الأوروبي بنسبة تعادل 2.3%. لقد أدى الجفاف الشديد في العام 2012 إلى انخفاض الإنتاج الإسباني بحوالي 60% مما انعكس ارتفاعاً في أسعار المنتجين بين حزيران 2012 وحزيران 2013 في كل من إيطاليا واليونان بنسبة 33% و60%.

وبناءً على بيانات الأمم المتحدة للعام 2012 فقد بلغت قيمة الصادرات العالمية لزيت الزيتون 4.33 مليار دولار منها 1.83 مليار دولار لإسبانيا التي احتلت الصدارة بين الدول المصدرة تلتها إيطاليا بقيمة 1.26 مليار دولار ثم اليونان بقيمة 0.83 مليار دولار الشكل (24.1).

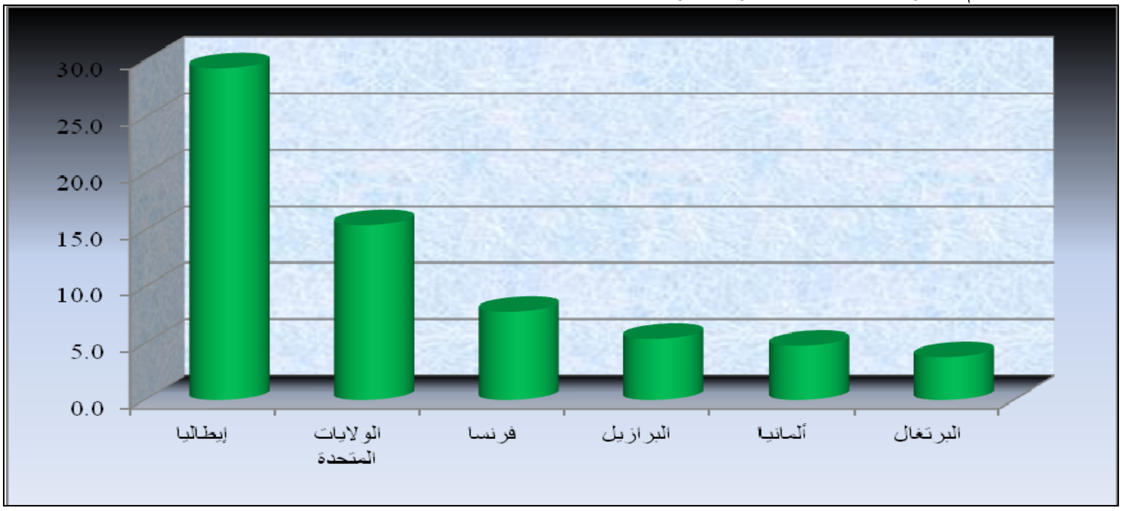
الشكل 1-24 أهم المصدريين العالميين لزيت الزيتون، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

بالنسبة للاستيراد فقد وصل حجم الواردات العالمية من زيت الزيتون إلى 4.53 مليار دولار في العام 2012 وبتراجع يعادل 6% عن العام السابق، وقد شكلت إيطاليا الحصة الأكبر من الواردات العالمية حيث وصلت نسبة وارداتها من العالم حوالي 29.3% وبالرغم من كونها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لزيت الزيتون إلا أنها تعتبر من أوائل المستوردين العالميين ويعود ذلك لسببين رئيسين وهما الاستهلاك الكبير من جهة وإعادة التصدير من جهة أخرى تليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا بحوالي 15.4% و8% على التوالي الشكل (25.1).

الشكل 1-25 أهم الموردين العالميين من زيت الزيتون، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة.

ومن الجدير ذكره أن الطلب على زيت الزيتون في الأسواق الناشئة قد ارتفع بمعدل 13% منذ عام 2007 حتى الآن ومن المتوقع ثبات هذا المعدل بالزيادة للخمس سنوات القادمة على الأقل وستستفيد دول حوض البحر المتوسط من الطلب المتزايد للأسواق الصينية والبرازيلية والروسية وأول المستفيدين من الأوروبيين هم إسبانيا وإيطاليا واليونان والتي تحتكر مجتمعة إنتاج زيت الزيتون إلى حد كبير حيث يصل إنتاج زيت الزيتون من دول المجموعة الأوروبية 75% من الإنتاج العالمي.

السكر

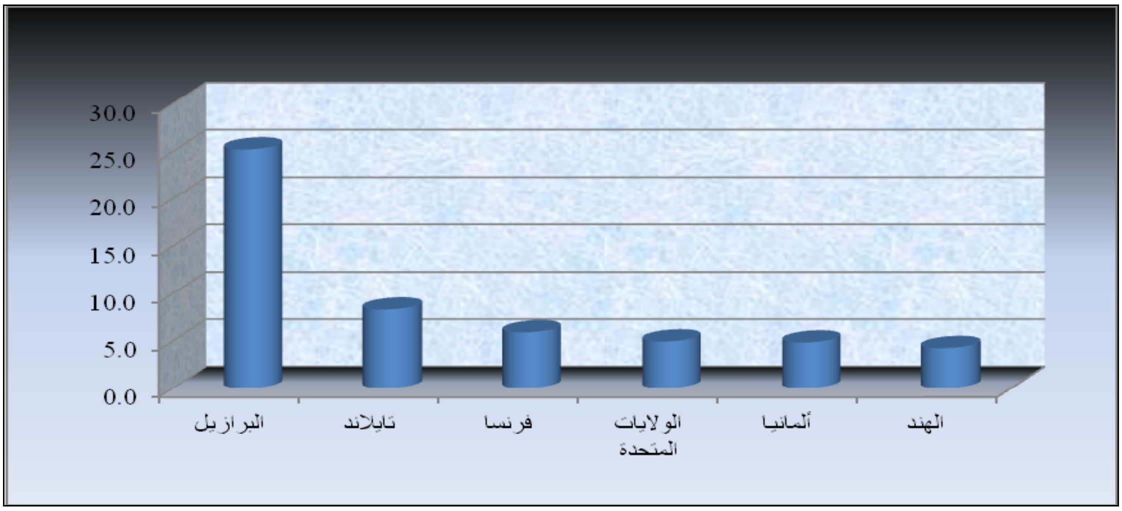
يتم إنتاج السكر في حوالي 123 دولة في العالم، ويُستهلك 70% من الإنتاج ضمن الدول المنتجة ويصدر حوالي 30% منه إلى الأسواق العالمية، ويشكل إنتاج السكر أحد مصادر الدخل الهامة للعديد من الدول حيث يشكل 70% من قيمة صادرات كوبا و40% من صادرات البرازيل، وحوالي 80% من السكر في العالم مستخلص من قصب السكر، وتعتبر البرازيل والهند من أكبر المنتجيين له في العالم وشكل إنتاجهما أكثر من نصف إنتاج العالم خلال العقود الاربعة الماضية، أما الاتحاد الأوروبي فهو المنتج الثالث على مستوى العالم ويشكل إنتاجه من الشوندر السكري نصف إنتاج العالم.

ويصل إنتاج العالم من السكر الخام للموسم 2013/2012 إلى 174.5 مليون طن بزيادة سنوية 2% ومن المتوقع أن يصل إنتاج السكر الخام في العام 2020 إلى 202 مليون طن وبزيادة عن الاستهلاك العالمي الذي من المتوقع أن يصل في نفس السنة إلى 198 مليون طن. تبلغ حصة البرازيل من الإنتاج العالمي 22% يليها الهند 15% ثم الاتحاد الأوروبي 10% أما الاستهلاك العالمي فقد تزايد بمعدل سنوي 2.7% خلال الخمسين سنة الماضية، وقد انخفض معدل استهلاك السكر في البلدان المتقدمة جزئياً بسبب البدائل المتاحة والمخاوف حول السمنة والصحة العامة بعكس الدول النامية التي ازداد الاستهلاك فيها ليصل حالياً إلى 70% من استهلاك العالم بسبب زيادة الدخول والنمو السكاني والتغيير في العادات الغذائية.

لقد واجه قطاع السكر على مستوى العالم العديد من التحديات والتي من أهمها تحرير أسواق السكر في الاتحاد الأوروبي، التقلبات في الأسعار العالمية، إرتفاع تكاليف الإنتاج، المنافسة من المحليات البديلة، تأثير التغيرات المناخية بالإضافة إلى الأمن الغذائي والفقر في المجتمعات المنتجة للقصب السكر.

طبقاً للتقديرات المبدئية لمنظمة الأغذية والزراعة للموسم 2013 / 2012 فإن الإنتاج العالمي للسكر سيشهد زيادة [12]قدرها 3.8مليون طن، ما يعادل 2.2 % عن الموسم 2012 / 2011، وللعام الثالث على التوالي كما يتوقع أن يتجاوز حجم الإنتاج حجم الاستهلاك بفائض قدر بحوالي 5.4 مليون طن مما يسهم في عودة مخزونات السكر إلى مستويات مريحة نسبياً، ومن المتوقع أن يتعادل انخفاض الإنتاج في الهند والاتحاد الأوروبي وتايلاند بالمقام الأول مع زيادته في البرازيل وأستراليا. أما عن أهم الدول المصدرة للسكر في العالم للعام 2012 حسب إحصائيات الأمم المتحدة، فقد شكلت البرازيل 25.2% من إجمالي قيمة الصادرات العالمية من السكر بحيث تجاوزت قيمته 13 مليار دولار تلاها تايلاند وبفارق كبير بلغ 8.3% أي ما يعادل 4.27 مليار دولار ثم فرنسا 5.9%، أما الهند فقد احتلت المركز السادس بالرغم من كونها من أكبر المنتجين.

الشكل 1-26 أهم الدول المصدرة للسكر في العالم، 2012، %.

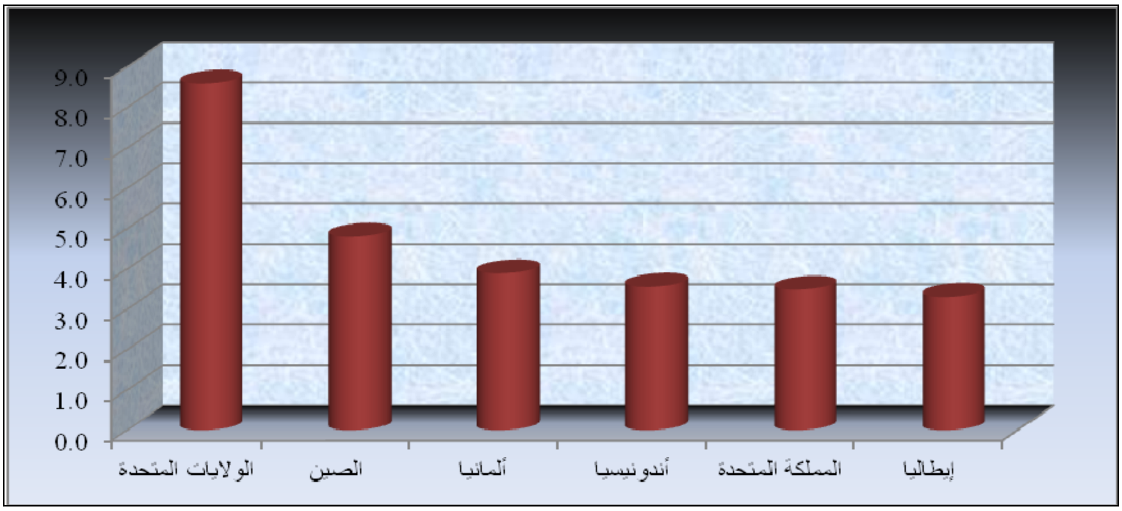


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة.

على صعيد الاستيراد فقد وصل حجم الواردات العالمية من السكر إلى 53.08 مليار دولار في العام 2012 وبتراجع وصل إلى 3.4 وهو مايعادل 56.69 مليار دولار، وقد شكلت واردات الولايات المتحدة 8.6% من واردات العالم، تلتها الصين وألمانيا بنسبة 4.8% و 3.9% على الترتيب، وقد دخلت أندونيسيا إلى قائمة أكبر مستوردي العالم في العالم 2012.

[12] نتيجة التوسع في استغلال المقومات والمساحات، مدعوماً بأسعار عالمية للسكر مجزية مادياً وعودة الأحوال الجوية لنمط أقرب للطبيعي.

الشكل 1-27 أهم المستوردين العالميين للسكر، 2012، %.



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

أهم النتائج

- المواضيع الأساسية التي سيطرت على المشهد الاقتصادي العالمي للعام 2013 هي: الانخفاض الحاد في عجز الموازنة الأمريكية والديون السيادية الأوروبية وأخيراً نسب النمو المتوقعة للاقتصاديات الناشئة.
- بلغ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية نحو 1.9% في العام 2013 مقارنة بمعدل 2.1% في العام 2012.
- انكمش النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو بنسبة 0.3 % في عام 2012 بعد أن بلغ 1.5 في المائة في عام 2011.
- استمرت أزمة البطالة العالمية في العام 2012.
- انخفض معدل التضخم في العالم بشكل مطرد ليصل إلى 2.6% في العام 2013.
- وصل حجم التجارة العالمية حسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية للعام 2012 حوالي 37002 مليار دولار وبزيادة طفيفة عن العام 2011 بلغت 1%.
- بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية في العالم حوالي 1656.7 مليار دولار للعام 2012 وبتراجع نسبي بسيط عن العام 2011 بحوالي 0.2% نتيجة الإنكماش في الأسعار.
- بقي الاتحاد الأوروبي المستورد الأول على مستوى العالم سواءً تم استثناء تجارته الداخلية أم لم تستثن بالرغم من مستورداته مع تجارته الداخلية بحدود 4.7% عما كانت عليه في العام 2011.
- تراجع الإنتاج العالمي للحبوب من 2348 مليون طن في العام 2012 إلى 2284 مليون طن في العام 2013.
- انخفض حجم التجارة العالمية للحبوب في العام 2012 بنسبة 6.8%.
- تأثر الإنتاج العالمي من القمح سلباً إلى حد كبير بفترات الجفاف التي سادت شرق أوروبا ووسط آسيا وهذا ما ظهر جلياً في إنتاج اتحاد الدول المستقلة.

- شهد عام 2012 تزايداً قوياً في الطلب على استيراد الأرز بفضل انخفاض أسعار الصادرات عن مستوياتها المرتفعة في 2011 مع تزايد المنافسة بين العديد من المنتجين في العالم بسبب وجود فائض كبير للتصدير.
- احتلت اليابان المركز الأول عالمياً في استيراد الذرة في العام 2012.
- ارتفع الإنتاج العالمي من القطن في الموسم 2012/2011 بسبب التوسع في المساحات المزروعة منه إلى 36 مليون هكتار.
- انخفض إنتاج زيت الزيتون في إسبانيا بسبب الجفاف الشديد في العام 2012 إلى حوالي 60% مما انعكس ارتفاعاً في أسعار المنتجين بين حزيران 2012 وحزيران 2013 في كل من إيطاليا واليونان بنسبة 33% و60%.
- ارتفع الطلب على زيت الزيتون في الأسواق الناشئة بمعدل 13% منذ عام 2007 حتى الآن.

الفصل الثاني: ملامح التجارة الخارجية السورية

يعرض هذا الفصل واقع التجارة السورية من مختلف الجوانب سواء من حيث الأداء التجاري أو الشركاء التجاريين من خلال عرض آخر التطورات في التجارة وتقييم أهميتها الاقتصادية خلال وسطي الفترة 2003-2005 وحتى 2011 بالنسبة للتجارة الكلية و2012 بالنسبة للتجارة الزراعية.

1-2 ملامح الاقتصاد السوري

شهد الاقتصاد السوري حالات من المد والجذر عبر العقود الماضية حيث حقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، إلا أن الأعوام الثلاث الماضية التي شهدتها سورية وما عقبها من تداعيات أثرت تأثيراً سلبياً على معدلات نمو الاقتصاد السوري الذى يعتبر انعكاساً لما تمر به البلاد من ظروف سياسية وأمنية مضطربة والتي لعبت دوراً سلبياً في انخفاض كميات الإنتاج، حيث أظهر النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعام 2000 نمواً قدره 4.6% بين وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011، وبلغ معدل التغير لوسطي الفترتين (2003-2005) و(2009-2011) حوالي 32% في حين سجلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 67645 ليرة سورية في العام 2011 وبتراجع قدره 3634 ليرة سورية عن العام 2010 حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

وشكلت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 حوالي 20% وبزيادة قدرها 4% عن العام 2010 أما نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس العام فكانت 22% لقطاع الصناعة و 17% للتجارة و 15 % للخدمات الحكومية أما باقي القطاعات الحكومية فقد شكلت حوالي 26%.

وبناءً على التقديرات الأخيرة للمكتب المركزي للإحصاء (CBS)، بلغ عدد السكان المقيمين في القطر العربي السوري حتى منتصف العام 2011 بحدود 21.124 مليون نسمة وبزيادة قدرها 505 ألف نسمة عن العام 2010 وبمعدل نمو للسكان بحوالي 2.8% خلال متوسط الفترة (2003-2005) وحتى 2011، بلغت نسبة السكان ممن هم دون سن الخامسة عشر من العمر 37.1% من إجمالي السكان، وبلغت نسبة السكان ممن بلغوا الخامسة والستون من العمر وما فوق 4.1% من إجمالي السكان وهذا يعطي مؤشراً عن تزايد عدد الشباب في المجتمع السوري مترافقاً بصعوبات الحصول على فرص العمل في كلا القطاعين العام والخاص وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت خلال الفترة 2001-2011 بين الذكور إلى 10.4% و37.% بين الإناث، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مكافحة البطالة هي من أهم التحديات التي تواجه الدولة لتلبية متطلبات الزيادة السكانية.

بلغ حجم قوة العمل 5815 عامل شكل الذكور منها 83.2% من إجمالي القوى العاملة بينما شكلت الإناث 16.8%، ساهمت الزراعة بحوالي 13.2% من إجمالي العمالة السورية في العام 2011 وقد انخفضت عن العام 2010 بحدود 1.1% أما الخدمات فقد استوعبت الجزء الأكبر من العمالة والتي وصلت إلى 28%، تلاها قطاع الفنادق والمطاعم 18% وكانت حصة البناء والتشييد وقطاع الصناع متقاربة حيث بلغت 16%، النقل 6.5% وأخيراً قطاع المال والعقارات 2.9%.

2-2 التجارة الكلية السورية

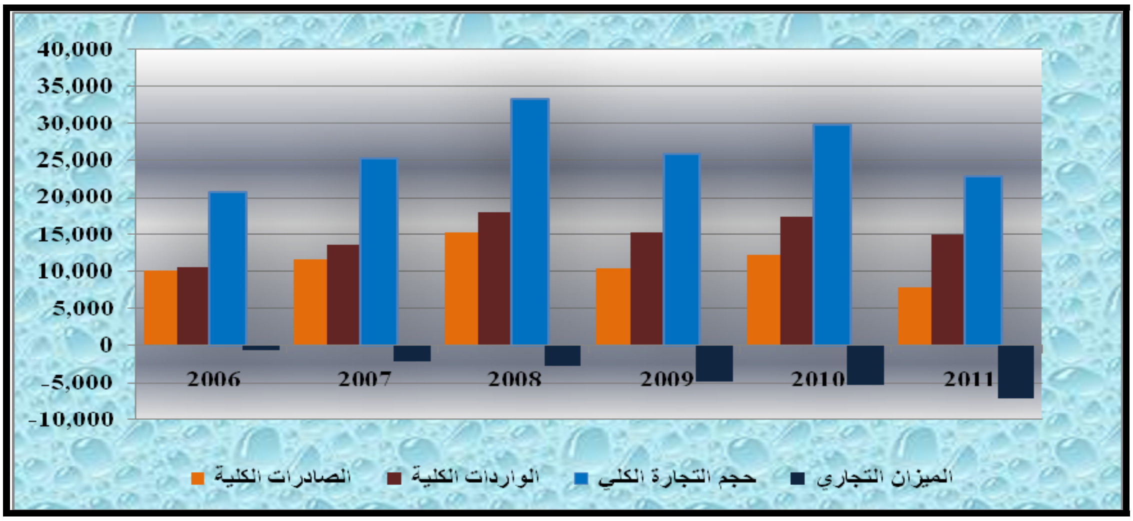
تأثر أداء التجارة السورية بتطور السياسات الكلية والسياسات التجارية نحو الانفتاح الذي اعتمدته الحكومة في السنوات التي سبقت الحرب الجارية المفروضة على سورية فقد ساهمت التشريعات المتعلقة بتسهيل وتبسيط أحكام التجارة الخارجية فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير في تحقيق قفزات كبيرة في نمو المستوردات والصادرات وخاصة بعد السماح باستيراد الكثير من السلع التي كانت محظورة أو مقيدة وفتح المجال لتصدير معظم السلع كما حرصت الحكومة على دعم الأنشطة التصديرية لتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات فعملت على إنشاء عدة هيئات لتحسين جودة الصادرات والترويج لها.

وتظهر أهمية التجارة في الاقتصاد الوطني من خلال ملاحظة النسبة المئوية لمساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير الأرقام في الجدول المرفق 2-10 بأن نسبة التجارة الكلية[13] إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وصلت إلى 42.5% في العام 2011 وبتراجع قدره 14% عن العام 2010 وقد بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الكلية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011 حوالي 12.4%. هذا وقد تطور حجم التجارة الكلية على المدى المتوسط بين الفترتين (2003-2005) و(2009-2011) بحدود 85.6% نتيجة تحديث الأنظمة التجارية الأمر الذي ساعد على تحسين نمو الاقتصاد السوري قبل الأزمة الحالية بشكل واضح، وبلغ حجم التبادل التجاري حوالي 33225 مليون دولار أمريكي في العام 2008 بينما انخفض إلى 29630 مليون دولار في العام 2010 إلا أنه ارتفع قليلاً في العام 2011 حيث وصل حجم التبادل التجاري إلى 30372 مليون دولار وقد وصلت نسبة الزيادة في التجارة الكلية في العام 2011 عما كانت عليه في العام 2010 إلى 2.5% (الشكل 2-1)

إلا أن الاقتصاد السوري شهد زيادة غير مسبوقة بحجم الواردات مع تراجع في الصادرات وصل إلى 14.2% عما كانت عليه في العام الذي قبله بسبب الحرب المفروضة على سورية مع بداية العام 2011 وفرض العقوبات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية، هذا وسجل الميزان التجاري السوري عجزاً في معظم السنوات المرصودة، حيث وصلت قيمة العجز إلى 9370 مليون دولارفي العام 2011 ويعتبر هذا العجز أكبر من السنوات السابقة، ويعود انخفاض التجارة السورية إلى هذا الحد إلى الحرب العدوانية المفروضة التي تعصف بكل مفاصل الاقتصاد السوري مما أدى إلى مجموعة من النتائج في مقدمتها انخفاض قدرة سورية الإنتاجية وتعطيل الطرق التجارية والعقوبات الاقتصادية التي فرضها المعسكر العربي والغربي، فبات التصدير والاستيراد صعباً بسبب العقوبات المفروضة وارتفاع أسعار الشحن والتأمين على البضائع التي تتأثر أجورها بشكل مباشر بالنزاعات والحروب. وكخطوة لكسر حاجز العقوبات وتحسين البنية التجارية اتبعت الحكومة سياسة التوجه شرقاً، ولكن النتائج كانت محدودة على المنظور القريب، والشكل التالي يظهر مؤشرات التجارة الكلية خلال الفترة 2006 -2011 بالإضافة إلى الميزان التجاري للفترة 2006 – 2011.

[13] الأرقام الرسمية أو الإحصائيات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء فيما يتعلق بالتجارة الكلية هي لغاية العام 2011 أما التجارة الزراعية فهي لغاية 2012.

الشكل 2-1 مؤشرات التجارة الكلية للفترة 2006-2011، مليون دولار.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات.

نلاحظ من الجدول 2-1 المرفق أن قيمة التجارة الكلية انخفضت في العام 2011 بحوالي 742 مليون دولار عما كانت عليه في العام 2010 وقد شكلت نسبة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي في العام في العام 2008 حوالي 63% انخفضت إلى 43% في العام 2011 مما يعكس تراجع مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني لحساب قطاعات أخرى.

أما الميزان التجاري القياسي الذي كان موجبا خلال الفترة 2000 -2003 فقد تحول إلى عجز ابتداءً من العام 2004 وتأرجح العجز مابين 3% و 30.8% خلال متوسط الفترة (2003-2005) وحتى 2011.

وحدث تغير طفيف في حجم التبادل مع الشركاء التجاريين الرئيسيين حسب المناطق في التجارة السورية خلال الأعوام 2010 و 2011 و 2012 لكل من الصادرات والواردات وقد ازدهرت بصورة خاصة تجارة سورية الإقليمية في السنوات الأخيرة مع الدول المجاورة، إلا أنه مازال الاتحاد الأوروبي والدول العربية أهم الشركاء التجاريين لسورية حتى العام 2011 و 2012، لكن يلاحظ بشكل واضح تحسن العلاقات التجارية مع الدول الآسيوية اعتباراً من العام 2007 فقد وصل حجم التبادل التجاري معها إلى 7322 مليون دولار في العام 2011 وبزيادة بلغت 10% عن العام 2010، إلا أنه انخفض بشكل كبير في العام 2012 إلى 2870 مليون دولار، أما الاتحاد الأوروبي فقد تراجع حجم التجارة من 9756 مليون دولار إلى 3269 مليون دولار أي مايعادل 66% عن العام السابق بينما بلغت نسبة تراجع التجارة الكلية للعام 2012 للدول العربية 43% عن العام السابق أي ما يعادل 2983 مليون دولار، وهو مايعكس حجم الضرر الذي لحق بالتجارة الكلية جراء العقوبات الاقتصادية والذي بدأ يظهر بشكل واضح في العام 2012. هذا وقد تطورت التجارة الكلية للعام 2011 مع العديد من الدول الأخرى في مقدمتها إيطاليا وتركيا والصين وألمانيا والعراق وروسيا الإتحادية وأوكرانيا والسعودية ومصر، إلا أن الميزان التجاري أظهر عجزاً مع أغلب الدول تقريباً كما هو واضح في الجدول المرفق (2-2) باستثناء ألمانيا، هولندا، لبنان، إسبانيا، الأردن، الكويت والعراق، وقد تراجعت التجارة مع كل من فرنسا وإيطاليا بعد أن كان الميزان التجاري معها موجباً ليشكل عجزاً بقيمة 505 مليون دولار و26 مليون دولار على التوالي في العام 2011 ويمكن أن يعود هذا التحول إلى الحرب المفروضة التي تعاني منها سورية والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب.

كما حصل في العام 2011 تغير بسيط في ترتيب الشركاء التجاريين في التجارة السورية إلا أن إيطاليا حافظت على المرتبة الأولى ضمن ترتيب الشركاء في العام 2011 كما هو الحال في العام 2010 فقد بلغت حصتها 8.7% من إجمالي التجارة السورية في العام 2011 بينما تقدمت تركيا من المرتبة الثالثة في العام 2010 إلى المرتبة الثانية وبحصة 6.6% من إجمالي التجارة السورية بالرغم من انخفاض حجم التجارة بنسبة 11.7% عن العام 2010 تلتها الصين التي قفزت من المرتبة الرابعة إلى الثالثة وبنسبة 6.5% ثم ألمانيا 6.5% فالعراق 6.4%، وروسيا 5.3%، وأوكرانيا 5% ثم السعودية ومصر وبنسب متقاربة بلغت 4.7% و3.4% على التوالي بينما سجلت السعودية نسبة 4.5 % ومصر و 3.8% في العام 2010 (الجدول المرفق2-2).

وبلغ حجم التجارة مع إيطاليا في العام 2011 حوالي 2657 مليون دولار منها 1342 مليون دولار للواردات و 1316مليون دولار للصادرات إليها وتغير الميزان التجاري معها من فائض في العام 2010 بحدود 232 مليون دولار إلى عجز بحدود 26 مليون دولار في العام 2011.

أما تركيا التي شكلت في عام 2011 ثاني أكبر شريك تجاري لسورية بعد إيطاليا من حيث المستوردات فقد وصلت قيمة الواردات السورية منها إلى 1547 مليون دولار في حين بلغت قيمة الصادرات السورية لها حوالي 467 مليون دولار بالتالي كان الميزان التجاري لصالح تركيا بحدود 1081 مليون دولار وممكن أن ننوه هنا إلى أن العلاقات التجارية مع تركيا شهدت تطوراً مهماً في الأعوام التي سبقت الأزمة في سورية نتيجة دخول سورية باتفاقية تجارة حرة مع تركيا في العام 2007 والتي تم تعليقها مع بداية الأزمة .

وبالنسبة للعراق والذي يعتبر شريك تجاري مهم لسورية نظراً للقرب الجغرافي واستيعاب سوقه للمنتجات السورية فقد تراجع ترتيبه من بين الشركاء التجاريين من المرتبة الثانية في العام 2010 إلى المرتبة الخامسة في العام 2011 وقد بلغت نسبة التجارة معه حوالي 6.4% من إجمالي التجارة السورية وبلغ حجم التبادل التجاري بحدود 1940 مليون دولار موزعة 1903 مليون دولار للصادرات و37 مليون دولار للمستوردات وسجل الميزان التجاري فائض بحدود 1866 لصالح سورية (الجدول المرفق 2-2).

2-2-1 التصدير الكلي

بذلت الحكومة السورية في السنوات التي سبقت الحرب المفروضة على سورية داخل البلاد جهوداً كبيرة للتوسع في فتح أسواق جديدة في إطار الاتفاقيات الثنائية مع عدد من الشركاء التجاريين وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الدول العربية وتركيا واتخذت خطوات جادة في مجال تطبيق المعايير الضرورية لتحسين تنافسية صادراتها وتأمين الموارد المالية اللازمة لتلبية حاجات الاستيراد المتزايدة وإصدار تشريعات مساعدة على تسريع عجلة الإصلاح الاقتصادي والتي تستهدف تعزيز الصادرات وتحسين تنافسيتها وإزالة العقبات التي تواجه التصدير دون الإغفال عن ميزة السلع المصنعة للاستفادة من القيمة المضافة، وقد سجلت الصادرات السورية نمواً كبيراً في السنوات القليلة الماضية نتيجة السياسات الإصلاحية والتسهيلات المالية والمصرفية التي شهدتها سورية وتخفيف الرسوم والقيود على التصدير، إلا أن الحرب العدوانية ألحقت ضرراً جسيماً بالاقتصاد السوري على كافة الأصعدة بسبب العقوبات[14] العربية والدولية المفروضة على

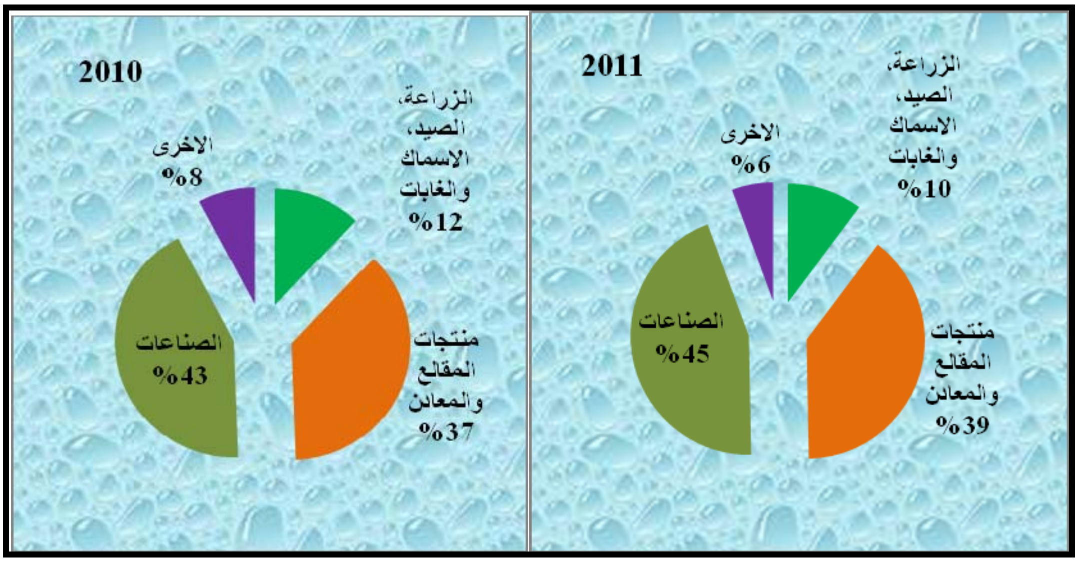
[14] ترجع العقوبات الأمريكية المفروضة على سورية إلى عهد الرئيس السابق جورج بوش (الابن) في إطار ماعرف حينها بـ "The Syrian Accountability Act" في كانون الثاني 2003 والتي يتم تجديدها سنوياً، أما العقوبات الأوروبية فقد بدأت في أيلول 2011، تلتها العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجامعة العربية على سورية في 27/11/2011 بعد أن قامت بتعليق عضويتها، تلتها تركيا التي فرضت عقوبات

سورية ورغم أنه من المبكر الآن في هذا الفصل رصد الأثر الفعلي الذي تركته هذه الحزمة من العقوبات على مؤشرات التجارة السورية نظراً لحداثة تطبيق العقوبات ومرور فترة زمنية قصيرة على الفترة الزمنية المدروسة وعدم توفر احصاءات رسمية للسنوات 2012 و2013، إلا أن تأثيرها سيكون واضحاً في السنوات اللاحقة، هذا وقد تم رصد مؤشرات التجارة الخارجية حتى العام 2011.

بلغ معدل النمو السنوي للصادرات السورية خلال وسطي الفترة (2003-2005) ولغاية 2011 - وهي الفترة المدروسة في هذا الفصل - حوالي 6.7% وقد تراجعت التجارة خلال العام 2011 عما كانت عليه في العام 2010 بنسبة 14.2% حيث وصلت قيمة الصادرات في العام 2011 إلى 10501 مليون دولار وبنقصان بلغ 1737 مليون دولار عن العام 2010 (الجدول المرفق 2-1).

يظهر الجدول 2-3 المرفق مساهمة الصادرات السورية حسب القطاعات من إجمالي الصادرات السورية خلال وسطي الفترة (2003-2005) ولغاية 2011 حيث تزايدت مساهمة صادرات منتجات المعادن والمقالع من37% في العام 2010 إلى 39% في 2011 أما نسبة مساهمة الصناعات التحويلية فقد ارتفعت من 34% في العام 2010 إلى 45% في العام 2011 بينما تراجعت مساهمة قطاع الزراعة من إجمالي الصادرات السورية بحدود 2% عما كانت عليه في العام 2010 وقد بلغت قيمة الصادرات لقطاع الزراعة 1056 مليون دولار في العام 2011 وبلغ معدل النمو السنوي للوسطي الفترة (2003-2005) ولغاية 2011 لصادرات قطاع الزراعة 6% ولمنتجات المعادن والمقالع 3% والصناعة 20% والشكل التالي يوضّح تطور حجم صادرات القطاعات الثلاثة بالنسبة لإجمالي التجارة.

الشكل 2-2 الصادرات السورية بحسب القطاعات للعامين 2010 و2011 (%).



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-3).

تراجعت صادرات قطاع الصناعة في بعض المنتجات بشكل واضح بحيث انخفضت صادرات المنتجات الغذائية والمشروبات لتصل إلى 711 مليون دولارفي العام 2011 وبتراجع قدره 35% عن العام السابق وبلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة (2003-2005) ولغاية 2011 حوالي 20% وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع المنسوجات الذي سجل

تجارية ومالية في 30/11/2011 وبناءً عليه قامت الحكومة السورية بتعليق العمل بإتفاقية التجارة الحرة مع تركيا (الموقعة في العام 2007) رداً على العقوبات التي فرضتها الحكومة التركية.

معدل تغير سالب بين العامين 2010 و 2011 نسبته 20% و7% على التوالي بالنسبة لصادرات الفحم ومنتجات الفحم والمشتقات البترولية.

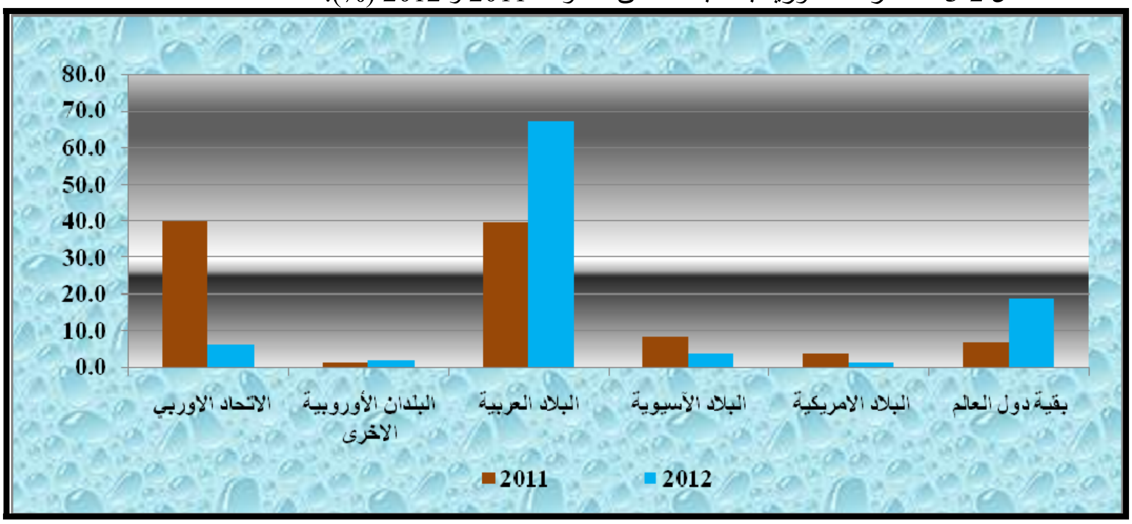
فيما يتعلق بالشركاء التجاريين على مستوى المناطق والدول فقد حصل تغير ملموس في نسب الصادرات السورية إلى المجموعات الرئيسية خلال الفترة 2003-2005 مقارنة بالفترة 2010-2012، فبعد أن كانت دول الاتحاد الأوروبي تساهم بنسبة 53% من إجمالي الصادرات فقد تراجعت إلى 35% كما تناقص حجم التجارة معها بنسبة 12% لنفس الفترة المذكورة أعلاه وقد سجلت الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي أدنى مستوى لها منذ سنوات حيث هبطت إلى193 مليون دولار في العام 2012 في حين وصلت إلى 4188 مليون دولار في العام 2011 مما يعني تراجع قدره 95% ونود الإشارة هنا إلى أن دول الاتحاد الأوروبي كانت الشريك التجاري الأكبر لسورية حتى وقت قريب، إلاأ ن العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد على سورية ساهمت وبشكل كبير في تراجع الصادرات السورية له.

بالمقابل تقدمت البلاد العربية لتصبح حصتها في الصادرات السورية 43% لمتوسط الفترة 2010 -2012 بعد أن كانت 22.3% لمتوسط الفترة 2003-2005 وبمعدل تغير بين الفترتين وصل إلى 93%، أما البلاد الآسيوية فقد تراجعت هي أيضاً في نسبة مساهمتها بإجمالي الصادرات السورية بفارق 4.6% في العام 2012 عن العام السابق.

بالنسبة للدول الأوروبية من غير الاتحاد الأوروبي[15] فقد بلغت قيمة الصادرات معها حوالي 125 مليون دولار في العام 2011 وانخفضت إلى 62 مليون دولار في العام 2012 وبتراجع وصل إلى 50

عن العام 2010 (الجدول المرفق 2-4).

الشكل 2-3 الصادرات السورية بحسب المناطق للسنوات 2011 و 2012 (%).



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات وإحصاءات المديرية العامة للجمارك (الجدول المرفق 2-4).

فيما يخص الدول المنفردة الرئيسية المستوردة للسلع السورية في العام 2011 بقيت العراق الوجهة التصديرية الأولى حيث شكلت الصادرات إليها 18.1% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل حوالي 1903 مليون دولار مع ملاحظة انخفاض نسبة الصادرات بحدود 17% عن العام 2010، تلتها إيطاليا التي حافظت على المركز الثاني للسنة الثانية على التوالي بعد أن كانت في المركز الرابع في العام 2009 وبلغت قيمة الصادرات لها للعام 2011 بحدود 1316 مليون دولار وبنسبة 12.5% من إجمالي الصادرات وبفارق بسيط عن العام السابق حيث سجلت 12.4%، أما الوجهة

[15] أوكرانيا – روسيا الإتحادية - روسيا البيضاء وبلدان أوروبية أخرى.

التصديرية الثالثة للصادرات السورية على مستوى الدول فكانت ألمانيا والتي بلغت حصتها من إجمالي الصادرات حوالي 11% أي بحدود 1162 مليون دولار وقد شكلت الدول الثلاث أهم الأسواق التجارية للسلع السورية المستوردة حيث شكلت معاً 41.7% من إجمالي الصادرات السورية، وشكلت كل من هولندا وفرنسا 5.8% ، فالسعودية 5%، ثم تركيا ولبنان 4.4% لكلاً منهما، فمصر 3.7%، فالأردن 2.8% ويمكن القول بأن الصادرات السورية إلى هذه الدول كانت مستقرة خلال السنوات العشر الأولى من القرن الحالي بشكل عام إلا أن العام 2011 شهد تراجعاً بسيطاً مع بداية الأزمة وبدء تنفيذ العقوبات في الربع الأخير من العام 2011 (الجدول المرفق 2-5).

2-2-2 الاستيراد الكلي

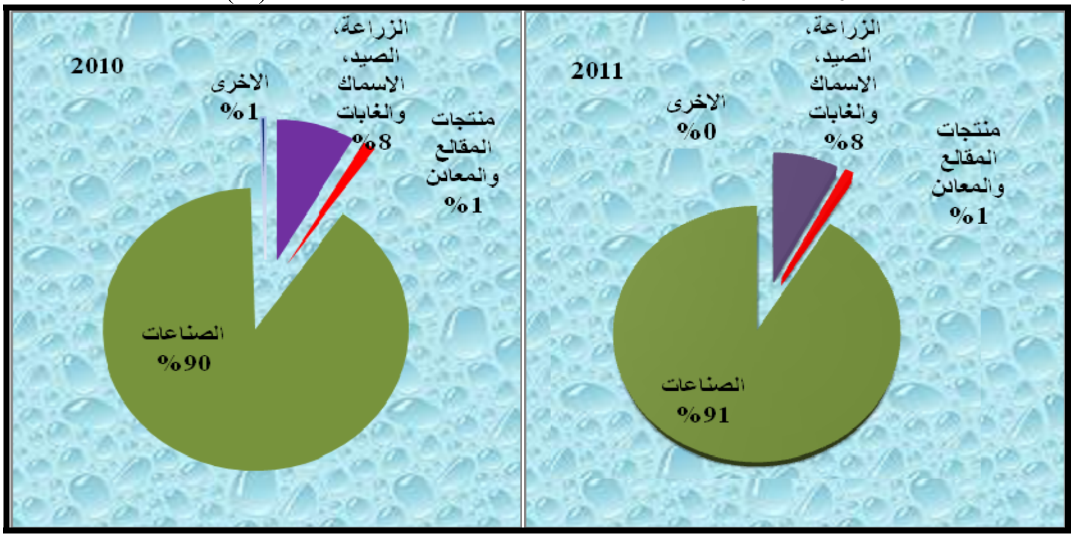
شهدت المستوردات السورية نمواً متزايداً خلال العقد الأخير نتيجة الإصلاحات في الهيكل الاقتصادي وسياسات الانفتاح التي اعتمدتها سورية والتي رافقها تعديلات متسارعة في السياسات التجارية والتي شملت التوسع في أنواع السلع المسموح باستيرادها من قبل القطاع الخاص وتخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاته، هذا بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات تبادل التجارة الحرة مع دول عربية وإقليمية كما ذكر سابقاً.

تطورت الواردات بصورة ملحوظة خلال الفترة (2003-2005) ولغاية 2011 من 7706 مليون دولار إلى 19871 مليون دولار وبلغت الزيادة 14% في العام 2010 عن العام السابق و14.3% في العام 2011 عما كانت عليه في العام 2010، هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي للواردات خلال الفترة المذكورة أعلاه 17.1%.

ونلاحظ من الجدول 2-1 تسارع وتيرة الاستيراد بقوة عما كانت عليه في الأعوام السابقة حيث ارتفعت قيمة المستوردات من 10626 مليون دولار في العام 2006 إلى 17392 في العام 2010 ثم إلى 19871 مليون دولار في العام 2011 ويمكن أن يعود ذلك إلى الأسباب المذكورة في بداية الفقرة إلا أن الزيادة في قيمة المستوردات للعام 2011 بحدود 2479 مليون دولار عن العام السابق يعود إلى تضاعف حجم مستوردات السلع الاستهلاكية نظراً إلى الحاجة الماسة لتلبية حاجات السوق الأساسية بسبب التراجع الكبير في الإنتاج السلعي المحلي وخروج العديد من المنشآت من عملية الإنتاج بسبب الأحداث الجارية في سورية.

وبالنظر إلى حجم المستوردات بين القطاعات الاقتصادية السورية نلاحظ ارتفاع في حجم المستوردات الرئيسية من إجمالي المستوردات خلال متوسط الفترة 2003-2005 و 2009-2011 حيث ارتفعت نسبة المستوردات الصناعية من 87.5% إلى 89.4 والمنتجات الزراعية من 7.1% إلى 8.8% في حين ارتفعت مساهمة قطاع المقالع والمعادن بشكل بسيط من 0.8% إلى 1.2% أما القطاعات الأخرى فلم تتجاوز مساهمتها 2% تقريباً، أما في حال مقارنة حجم المستوردات بالنسبة للقطاعات الأربعة من إجمالي المستوردات الكلية للعامين 2010 و2011 نلاحظ ثبات قطاعي الزراعة ومنتجات المعادن والمقالع وتراجع نسبة القطاعات الأخرى من إجمالي المستوردات في حين استمرت مستوردات قطاع الصناعة التحويلية في التوسع بحدود 0.9% والشكل التالي يبن حجم التطورفي واردات القطاعات الأربعة بالنسبة لإجمالي التجارة للعامين 2010 و 2011.

الشكل 2-4 المستوردات السورية الكلية حسب القطاعات للسنوات 2010 و 2011 (%)



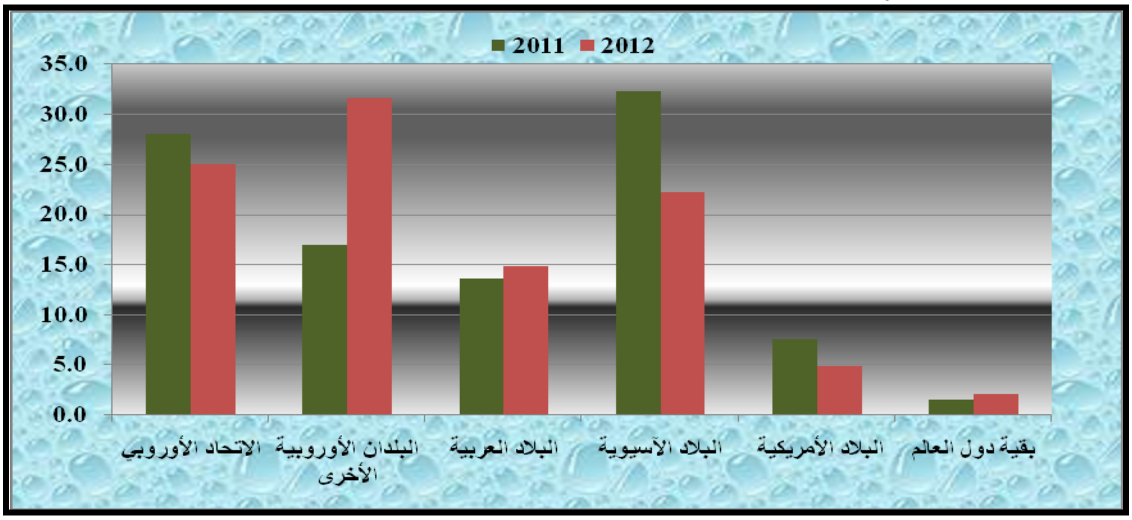
المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-6).

شكلت مساهمة قطاع الصناعة والزراعة معاً حوالي 98.2% من إجمالي المستوردات السورية في العام 2011 حيث ارتفعت قيمة مستوردات قطاع الصناعات التحويلية من 15615 مليون دولار إلى 18013 مليون دولار مليون دولار وبنسبة تجاوزت 15% عن العام السابق في حين بلغت الزيادة في مستوردات قطاع الزراعة حوالي47 مليون دولار وبنسبة 3%.

بالنسبة للسلع الصناعية المستوردة فهي تتكون بشكل رئيسي من المنتجات الكيميائية والمعادن الأساسية، المنتجات الغذائية، المنسوجات، ومنتجات التبغ وقد شكلت واردات المنتجات الكيميائية حوالي 16% من إجمالي السلع الصناعية المستوردة و 14.3% من إجمالي المستوردات وقد تضاعفت قيمة الواردات منها مرتين ونصف مقارنة بمتوسط الفترة 2003-2005 حيث زاد حجم المستوردات من 1112 مليون دولار إلى 2834 مليون دولار في العام 2011 وبلغت نسبة زيادة الواردات عن العام السابق 15%، أما واردت المعادن الأساسية فقد شكلت حوالي 15% من إجمالي السلع الصناعية و14% من إجمالي الواردات السورية وبلغت نسبة الزيادة في الاستيراد بحدود 41% عن العام السابق، أما المنتجات الغذائية فقد زادت بحدود 11% عن العام السابق وارتفعت قيمة المستوردات من 1930 مليون دولار إلى 2136 مليون دولار في حين سجلت الآلات والتجهيزات الأخرى حوالي 9.2% من إجمال المستوردات السورية وبزيادة قدرها 33% عن العام السابق (الجدول 2-6 المرفق).

أما التوزيع الجغرافي للواردات السورية في العام 2012 فكانت الحصة الأكبر من نصيب البلدان الأوروبية الأخرى حيث بلغت نسبة مساهمتها في الواردات الكلية بحدود 32% في حين كانت الحصة الأكبر من نصيب البلاد الآسيوية في العام السابق وبنفس النسبة 32%، أما المرتبة الثانية فكانت للاتحاد الأوروبي والذي شكلت نسبة الواردات منه بالنسبة لإجمالي الواردات السورية حوالي 25% فالبلاد الآسيوية 22% ثم البلاد العربية 15%.

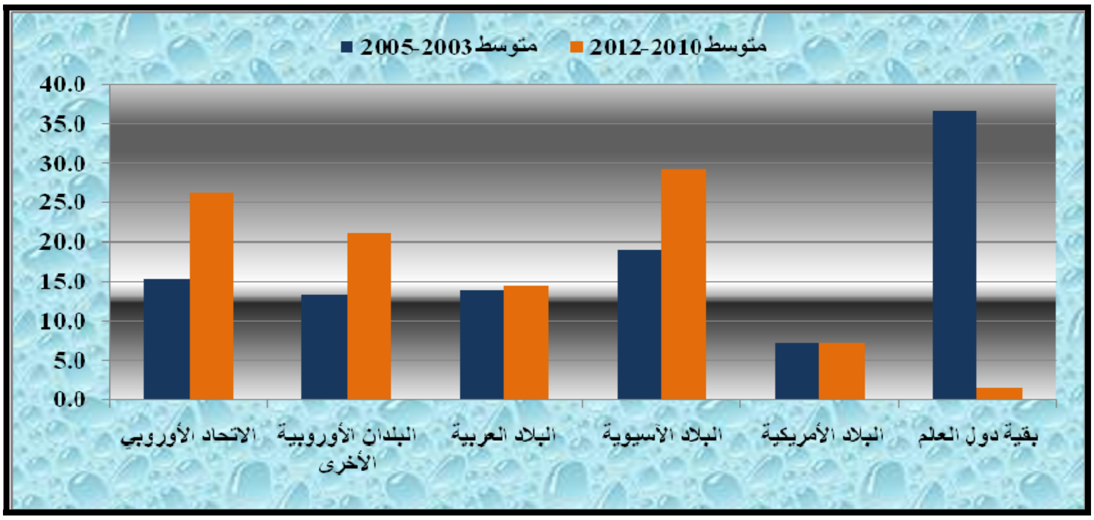
الشكل 2-5 المستوردات الكلية بحسب المناطق للعامين 2011 و 2012.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-7).

وإذا ما تمت مقارنة التطورات الحاصلة في المستوردات السورية حسب المناطق على المدى المتوسط خلال متوسط الفترتين (2003-2005) و (2010-2012) وملاحظة حصة كل من الشركاء التجاريين من إجمالي المستوردات السورية، نجد سيطرة نسبة الواردات من البلاد الآسيوية في الفترة (2010-2012) كما هو واضح في الشكل أدناه حيث بلغت قيمة المستوردات منها حوالي 4991 ميلون دولار وبارتفاع بمقدار 3600 مليون دولار تلتها حصة المستوردات من الاتحاد الأوروبي التي زادت من 15.4% إلى 26.4% لنفس الفترة، بالمقابل شهدت حصة المستوردات من بقية دول العالم هبوطاً كبيراً من 38% إلى 2% ويمكن أن يعود ذلك إلى الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين سورية وبعض الدول مثل تركيا والأردن ولبنان واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي بدء التطبيق الشامل لها في 2005 والذي تم بموجبه السماح بتجارة كافة السلع والإعفاء من كافة الرسوم الجمركية.

الشكل 2-6 المستوردات الكلية بحسب المناطق للفترتين (2003-2005) و(2010-2012)، %.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-7).

على مستوى الدول المصدرة إلى سورية فقد تقدمت الصين من المرتبة الثانية في العام 2010 إلى المركز الأول في العام 2011 وزادت نسبة الواردات من 8.8% إلى 9.4% تلتها روسيا الإتحادية التي قفزت من المركز الخامس في العام

2010 لتحتل المركز الثاني في العام 2011 وبزيادة في حصة صادراتها إلى سورية من 6.3% إلى 7.9%، فتركيا التي تراجعت من المركز الأول إلى الثالث (9.5% إلى 7.8%) أما أوكرانيا فقد حافظت على المرتبة الرابعة للعامين 2010 و2011 وبزيادة في قيمة صادراتها بحدود 323 مليون دولار علماً بأنها كانت في المرتبة الأولى في العام 2009،ومن بين الدول الأوربية التي كانت من أهم الموردين إلى سورية هي ايطاليا والذي تراجع ترتيبها من المركز الثالث في العام 2010 إلى المركز الخامس في العام 2011 وشكلت صادراتها إلى سورية حوالي 6.8% من إجمالي الصادرات في العام 2011، فألمانيا التي شكلت نسبة مساهمتها 4.1%، أما فيما يخص الدول العربية فقد بقيت السعودية المصدر الأول لسورية من بين الدول العربية وبنسب متقاربة (4.5% و4.6% للعامين 2011 و 2010) على التوالي ثم مصر التي تراجعت صادراتها من 733 مليون دولار (4.2%) إلى 648 مليون دولار (3.3%).

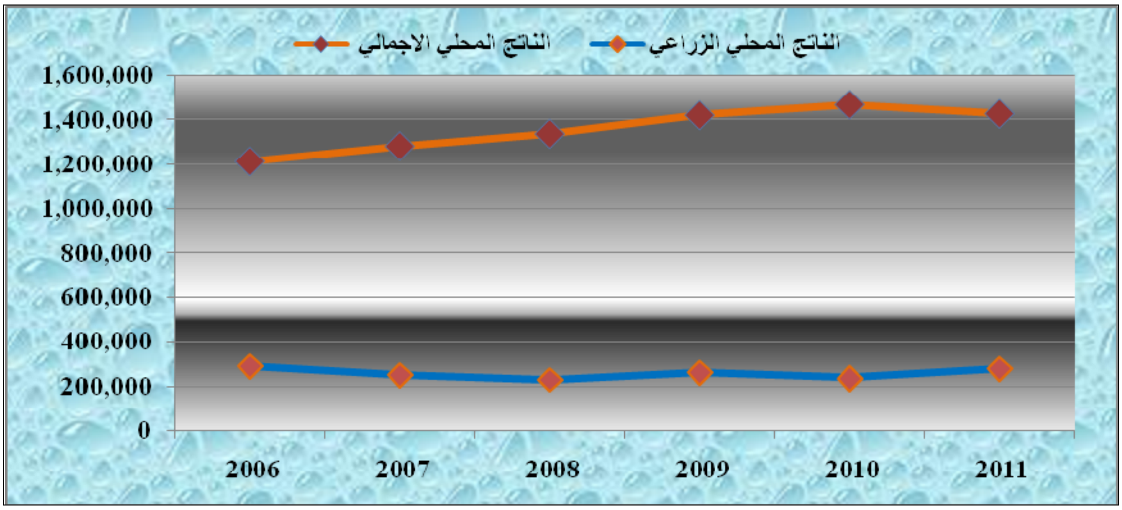
وزادت نسبة المستوردات من الدول الخمسة الأوائل المصدرة إلى سورية (الصين، روسيا الإتحادية، تركيا، أوكرانيا وإيطاليا) بشكل لا بأس به من 38.5% في العام 2010 إلى 39.2% إلا أن الاختلاف كان في ترتيب الدول المصدرة وحجم صادراتها ودخول إيطاليا على حساب كوريا في العام 2011، وتراجعت نسبة المستوردات من الشركاء العشرة الأوائل من60.2% في العام 2010 إلى 58% في العام 2011 (الجدول 2-8 المرفق).

3-2 التجارة الزراعية السورية

تعتمد سورية اجتماعيا واقتصاديا على الزراعة حيث يساهم الإنتاج الزراعي بشكل فعال في الإنتاج المحلي الإجمالي من خلال أنشطته المركزة على الإنتاجين النباتي والحيواني، ويتميز هذا الإنتاج بالتنوع نظراً لتنوع البيئات الزراعية في القطر، مما يهيئ الأرضية المناسبة لتحسين الوضع التنافسي للمنتجات السورية في الأسواق العالمية، فقد شهدت السنوات الخمس التي سبقت الأحداث الجارية تحسناً ملموساً في أداء التجارة الزراعية نتيجة سعي الحكومة إلى تشجيع التجارة الزراعية كما هو الحال في التجارة الكلية وتحريرها بهدف تحسين أدائها لما لها من أهمية في تحسين ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل وتحسين الكفاءة الاقتصادية للإنتاج المحلي، إلا أن مساهمة الزراعة في التجارة الكلية تخضع للعوامل الجوية لاسيما الأمطار ودرجة الجفاف اللذان يؤثران بدورهما على جودة وفعالية المواسم الزراعية.

ويعتبر القطاع الزراعي حالياً من أكثر القطاعات تضرراً بسبب الحرب المفروضة على سورية ليس فقط بسبب تقلص المساحات المزروعة بنسبة تبلغ أكثر من ثلث المساحة المزروعة بل بسبب هجرة اليد العاملة الزراعية، وصعوبة تأمين مستلزمات الزراعة من بذار وسماد وعلف، بالإضافة إلى تأمين المازوت اللازم لعملية الري بعد زيادة أسعاره، وصعوبة وصول الإمدادات الحكومية إلى المناطق الزراعية في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد، مما أدى إلى انخفاض كميات المحاصيل الاستراتيجية وبقية المحاصيل وتراجع الصادرات الزراعية. ساهم الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية بنسبة 19% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 مسجلاً تقدماً بنسبة 4% عن العام 2010، إلا أن السنوات 2012 و2013 و2014 سوف تظهر تراجعاً أكبر بسبب تقلص المساحات المزروعة وإنخفاض الإنتاج نتيجة الأحداث القائمة في سورية، هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الزراعي بين متوسط الفترة (2003-2005) والعام 2011 حوالي 1.7%.

الشكل 2-7 مقارنة الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية للفترة 2006- 2011 (مليون ل.س)

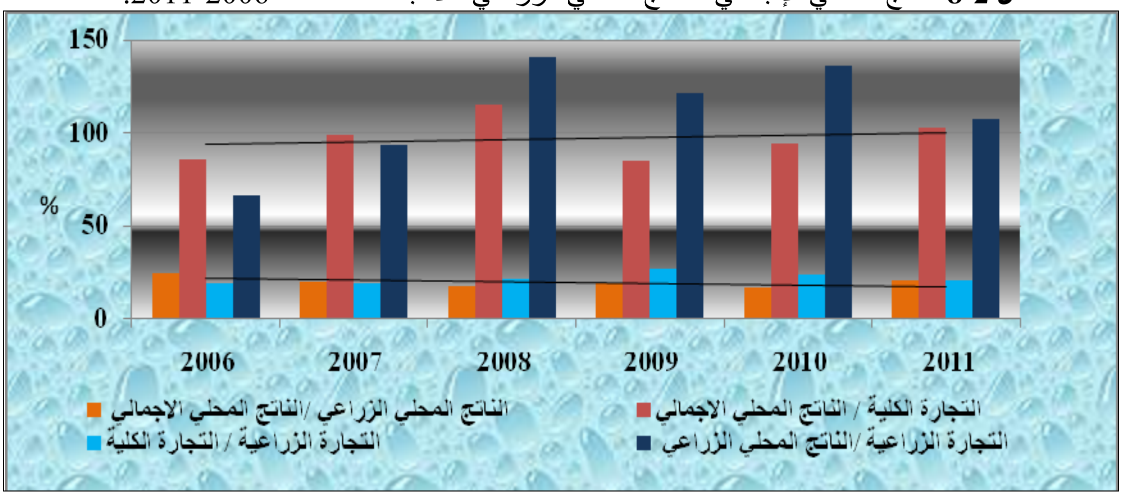


المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-10).

إن تشابه منحنى الناتج المحلي الإجمالي مع منحنى الناتج المحلى الزراعي والمبين في الشكل 2-7 يؤكد وجود تأثير متبادل لكل منهما في الأخر ويبرز أهمية التجارة الزراعية في الاقتصاد السوري، هذا وقد تأرجحت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006- 2012 مابين 19% و 23% ويمكن أن يعود هذا التباين إلى العوامل الجوية لاسيما الأمطار ودرجة الجفاف اللذان يؤثران بدورهما بشكل كبير على جودة وفعالية المواسم الزراعية إلا أن هذا التذبذب لم يكن بنسب كبيرة.

بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الزراعية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011 بحدود 17% وكان معدل التغير الحسابي بين الفترتين (2003-2005) و (2009-2011) بمقدار 166%، في حين حدث تراجع نسبي بمساهمة التجارة الزراعية في التجارة الكلية من 24% في العام 2010 إلى 21% في العام 2011. وقامت الحكومة السورية في السنوات العشر السابقة بالعديد من الإجراءات المشجعة للتجارة الزراعية كتحقيق استثمارات أوسع في مجال الزراعة وزيادة الانفتاح الاقتصادي لتحفيز الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتحقيق فائض تصديري يحمل ميزات تنافسية في الأسواق العالمية (الجدول المرفق 2-10).

الشكل 2-8 الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الزراعي، الاتجاهات العامة، 2006-2011.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-10).

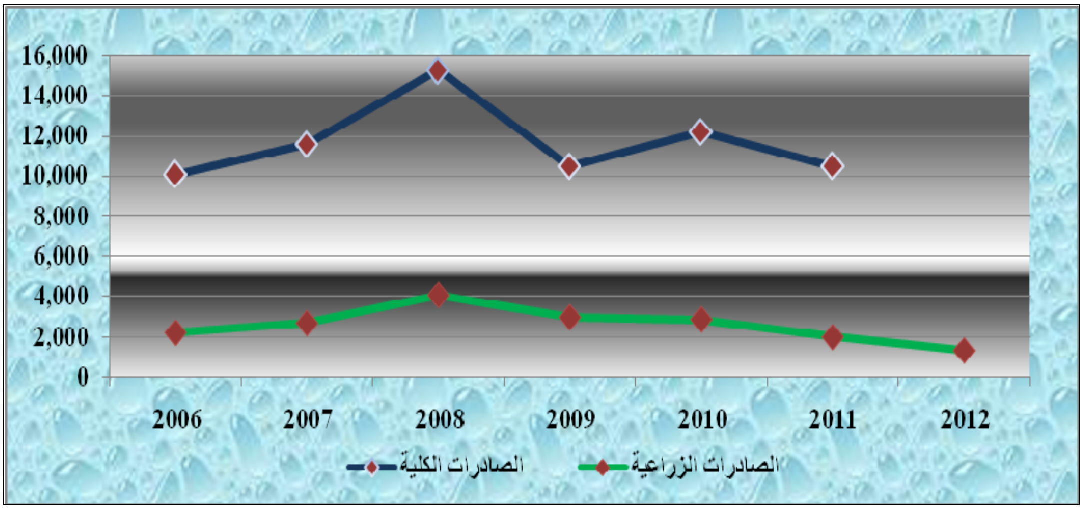
يوضح الشكل 2-8 مقدار نمو وتطور التجارة الزراعية مقارنة بالتجارة الكلية والناتج المحلي الزراعي حيث يعتبر تحسن التجارة الزراعية ونموها مؤشراً على زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره في جميع النواحي وخاصة التصديرية منها الذي ينعكس بدوره إيجاباً على واقع الاقتصاد الوطني بشكل عام وحياة المزارعين بشكل خاص.

2-3-1 الصادرات الزراعية السورية

يعتبر التصدير الزراعي مؤشراً هاماً على زيادة نمو الزراعة السورية وقد اتسمت الصادرات الزراعية السورية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2012 بالتذبذب بشكل عام حيث أظهرت الأعوام 2006 -2008 الازدياد المستمر في قيمة الصادرات الزراعية فوصلت إلى 4083 مليون دولارفي العام 2008 وكانت هي القيمة الأعلى خلال الفترة الزمنية المدروسة ثم عادت إلى الانخفاض حتى العام 2012 وكان العامان 2011 و 2012 الأدنى على صعيد مستويات التصدير خلال العشر سنوات الماضية حيث تراجعت قيمة الصادرات لتصل إلى 1990 مليون دولار و 985 مليون دولار على التوالي ومعدل نمو سنوي (-2%) خلال متوسط الفترة (2003 – 2005) ولغاية 2012 والذي أظهر التراجع الكبير عما كان عليه خلال الفترة المرصودة (2003-2005) حيث بلغ معدل النمو السنوي 10.2% وهي نسبة أعلى من معدل نمو الصادرات الكلية والتي بلغت 6.7% لنفس الفترة ويمكن أن يعزى الانخفاض في قيمة الصادرات الزراعية خلال العاميين 2009 و 2010 إلى الأزمة المالية العالمية وبعض الجفاف والشح في المياه الذي أصاب الجمهورية العربية السورية، أما بالنسبة للعامين 2011 و 2012 فيعود السبب إلى العقوبات الاقتصادية الغربية والعربية والأمريكية المفروضة على الحكومة السورية إلا أن الملاحظ زيادة معدل النمو للصادرات الزراعية على المدى المتوسط بين متوسط الفترتين (2003-2005) و (2010- 2012) بمعدل تغير حسابي وصل إلى 85% ومن الممكن أن يعود ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العقد الماضي والتي من شأنها أن تساهم في تحسين تنافسية المنتجات الزراعية، مثل زيادة الرقابة على الصادرات الزراعية والتأكيد على مسألة الجودة وإنتاج منتجات صحية خالية من المواد الكيميائية (الجدول 2-12 المرفق).

بالمقارنة بين الصادرات الكلية والزراعية نجد أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية كانت في العام 2006 حوالي 22% وبقيت في حالة ازدياد واضح إلى أن وصلت في العام العام 2009 إلى 28.4% وهي أعلى نسبة خلال الفترةالمدروسة، بعدها تراجعت في العام 2010 و 2011 إلى 23.5% و19% على التوالي ويمكن أن يعزى هذا الإنخفاض إلى مجموعة من العوامل منها زيادة الإستهلاك المحلي لمواد معينة أو انخفاض الإنتاج نتيجة الظروف المناخية أو الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد نتيجة الحرب المفروضة عليها. ويبين الشكل 2-9 مدى تطور كلٍ من الصادرات الزراعية والكلية خلال السنوات 2006 – 2011 للصادرات الكلية و2012 للصادرات الزراعية.

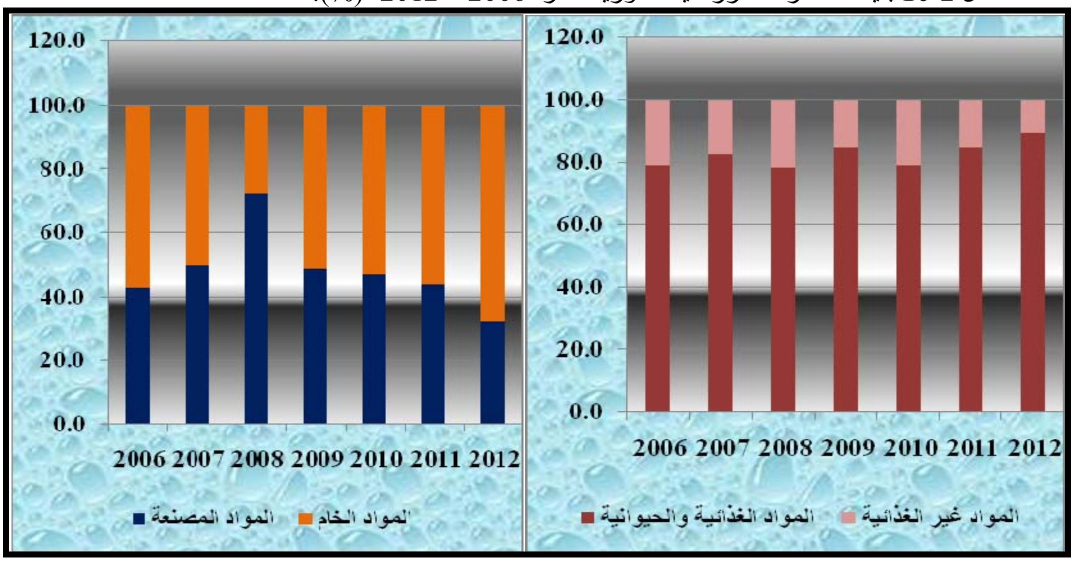
الشكل 2-9 الصادرات الزراعية والصادرات الكلية خلال الفترة 2006 – 2012 (مليون دولار).



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات،(الجدول المرفق 2-12).

تغلب على الصادرات الزراعية السورية صادرات المواد الغذائية والحيوانية والسلع الخام على حساب المواد المصنعة والمواد غير الغذائية، فقد شكلت صادرات المواد الخام ارتفاعاً متزايداً اعتباراً من العام 2009 لتسجل 68% من إجمالي الصادرات الزراعية وهي النسبة الأكبر خلال 2006 - 2012 مقابل 32.5% للمواد المصنعة التي شكلت صادراتها صعوداً مفاجئاً في العام 2008 حيث بلغت نسبة الصادرات 72% من إجمالي اصادرات الزراعية (الشكل 2-10).

الشكل 2-10 بنية الصادرات الزراعية السورية للفترة 2006 – 2012، (%).



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2 – 11).

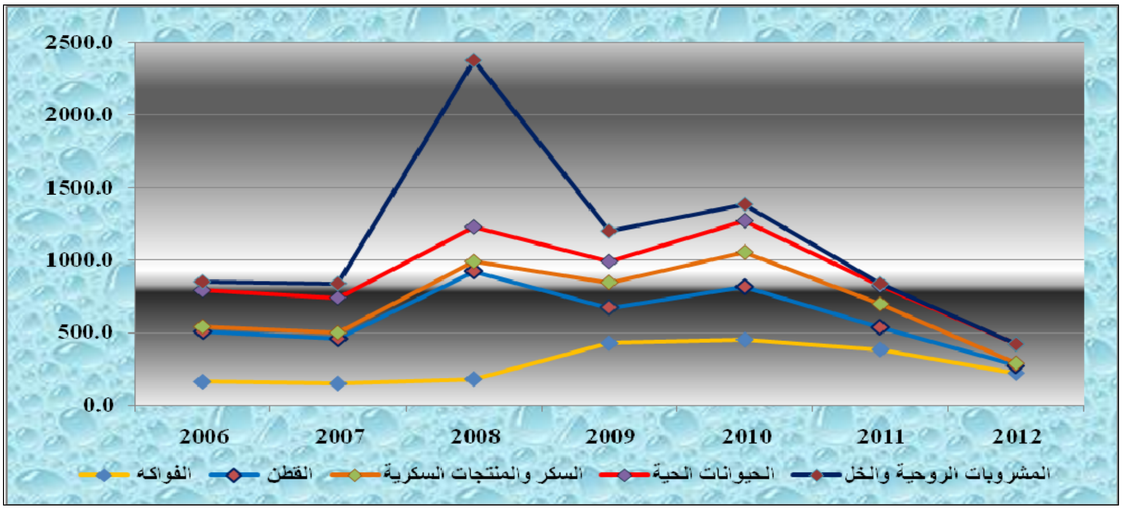
أما بالنسبة للمواد غير الغذائية فقد شكلت الحصة الأضعف بالمقارنة مع المواد الغذائية، ففي العام 2011 بلغت نسبة الصادرات من المواد الغذائية بحدود 84.7% وارتفعت إلى 89.4% في العام 2012 بينما نسبة المواد غير الغذائية شكلت حوالي 15.3% و 10.6% للعامين 2011 و 2012 على التوالي، وهذا ما أدى إلى أن تسعى الحكومة إلى تحسين واقع التصنيع الغذائي للاستفادة من الفائض لبعض المنتجات الزراعية والاستفادة من القيمة المضافة التي تضفيها على المنتجات المصدرة، ومن جهة أخرى عملت الحكومة على زيادة المشاريع الاستثمارية الزراعية التي تعود بالفائدة على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتشغيلية (الجدول المرفق 2 – 11).

تمت دراسة الصادرات الزراعية في هذا الفصل بطريقتين: الأولى حسب فصول التعريفة الجمركية التي تجمع أنواع السلع المتشابهة والثانية من حيث السلع المنفردة، فقد جاءت المساهمة الرئيسية في الصادرات الزراعية من حيث الفصول بالنسبة لإجمالي الصادرات الزراعية للفواكه والتي ساهمت بالجزء الأكبر للعاميين 2011 و2012 وبنسب 19.2% و22.6% على التوالي تلتها الخضار الطازجة بنسبة 13.4% و 20% للعامين 2011 و2012 على التوالي، أما الحيوانات الحية فقد تقدمت إلى المركز الثالث وشكلت نسبة 13.1%، ثم الحليب ومنتجات العسل 11.2%، ثم محضرات من الخضار والفواكه قابلة للأكل بنسبة 6.6% وأخيراً القطن 5.2% وشكلت هذه الفئات الست الكتلة الأهم من بين المنتجات الزراعية التصديرية حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الزراعية حوالي 78.7% في العام 2012 ويلاحظ حدوث تقدم في معدلات النمو السنوي لبعض صادرات المنتجات الزراعية حسب الفصول خلال متوسط الفترة (2003-2005) ولغاية 2012 حيث وصلت إلى 69% للحرير و39% للزيوت الأساسية ومستحضرات التجميل ثم محضرات اللحوم والاسماك والقشريات والرخويات بنسبة 33% تلتها الأسمدة بحدود 32%، فالحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل 29% وأخيراً الفواكه 23%، بالمقابل تراجع معدل النمو السنوي للفترة المذكورة أعلاه بشكل كبير للحبوب وصل إلى 52%، فالتبغ 32%، ثم 35% للمشروبات الروحية وأخيراً 21% للقطن.

أما في حال مقارنة التغير في قيمة الصادرات بين العامين 2011 و 2012 نجد حدوث تراجع كبير في نسبة الصادرات لكافة الفصول نتيجة العقوبات المفروضة على سورريا باستثناء زيادة في حجم الصادرات للحيوانات الحية بنسبة 3% والفلين والمصنوعات الفلينية 30% وأخيراً جلود بفراء بنسبة 429% (الجدول المرفق 2-13 و 2-14).

يلاحظ من الشكل 2-11 التطور المتأرجح في نمو بعض الصادرات مابين صعود وهبوط خلال الفترة المرصودة 2006 – 2012 إلا أن العام 2008 كان متميز بالنسبة لكل السلع بالإرتفاع ويمكن أن يعود ذلك إلى الزيادة في الإنتاج نتيجة الظروف المناخية وبالمقابل شهد العام 2012 هبوطاً حاداً في قيمة الصادرات السورية حسب الفصول نتيجة الأحداث التي بدأت في 2011/3/15 والذي يعكس حجم الضرر الذي لحق بالقطاع الزراعي.

الشكل 2-11 تطور تصدير بعض السلع الزراعية المختارة حسب الفصول خلال الفترة 2006 - 2012 (مليون دولار).



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-13).

كما نلاحظ من الشكل أعلاه هبوطين متتاليين لصادرات المشروبات الروحية والخل من 112 مليون دولار في العام 2010إلى 14 مليون دولار في العام 2011 و 2 مليون دولار في العام 2012، أما السكر فتراجع من 238 مليون دولار

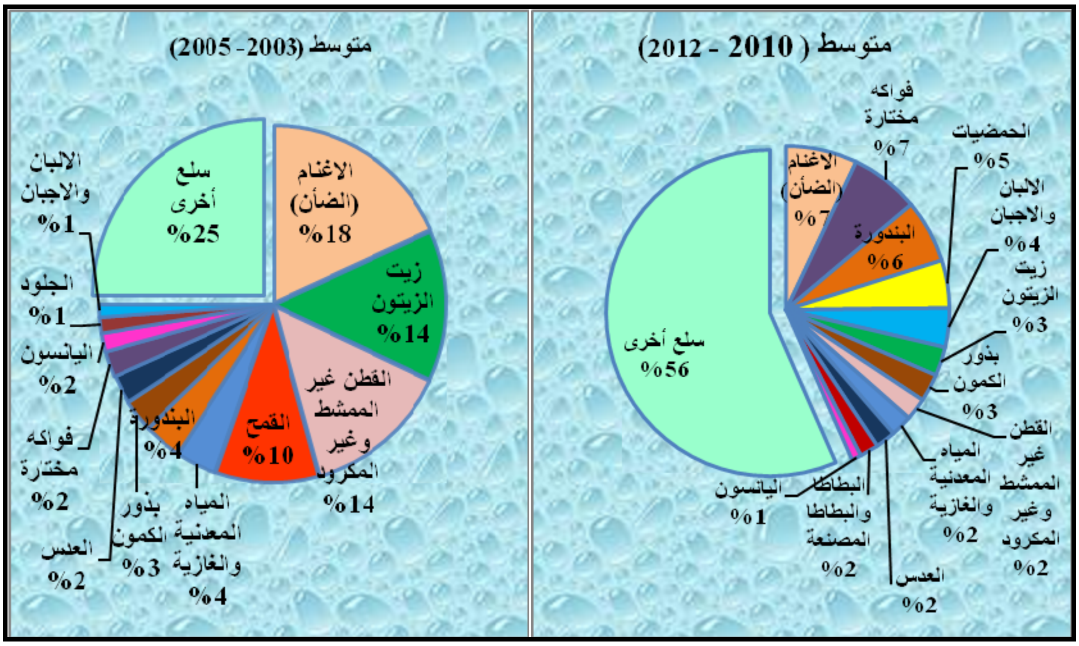
في العام 2010 إلى 160 مليون دولار في العام 2011 و 17 مليون دولار في العام 2012 وكذلك الحال بالنسبة للسلع الأخرى (انظر الجدول 2-13).

أمّا بالنسبة للطريقة الثانية في دراسة الصادرات الزراعية وهي مقاربتها كسلع منفردة فقد كانت أهم السلع الزراعية المصدرة في العام 2012 على التوالي هي: الأغنام ، فواكه مختارة، البندورة، الحمضيات، الألبان والأجبان، زيت الزيتون، البطاطا والبطاطا المصنعة، العدس، بذور الكمون واليانسيون، وتشكل هذه السلع العشرة مجتمعة حوالي 48.2% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية (الجدول المرفق 2 -16).

كما نلاحظ من الفقرة أعلاه فقد شكلت صادرات الأغنام القطاع الأهم بالنسبة للصادرات السورية في العام 2012 كما هو الحال في العام 2010، حيث شكلت نسبة صادراتها من إجمالي الصادرات في العام 2012 حوالي 12.5% وهي أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة إلاّ أنها شهدت انخفاضاً في التصدير خلال الاعوام 2007 – 2009 والتي بلغت أشدها في العام 2009 حيث وصلت النسبة إلى 3.5% بعدما كانت في العام 2006 تشكل بحدود 10.2% من إجمالي الصادرات السورية ، كما أنها عاودت الانخفاض في العام 2011 لتصل إلى 4.9% ويمكن أن يعود ذلك إلى سياسات الحكومة في السماح بالتصدير ولفترات محددة من السنة. جاءت الفواكه المختارة[16] في المرتبة الثانية من العام 2012 كما هو الحال في العام 2011 حيث شهدت صادراتها تطوراً ملحوظاً خلال وسطي الفترة (2003- 2005) ولغاية 2012 بمعدل نمو سنوي وصل إلى حوالي 19% وتلاقي هذه السلع رواجاً في الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية والعربية بسبب النكهة المميزة لها، احتلت البندورة المركز الثالث في العام 2012 ضمن الصادرات الزراعية السورية ويعود السبب في ذلك إلى انتشار زراعتها في محافظتي طرطوس ودرعا بشكل كبير وبلغت قيمة صادراتها في العام 2012 بحدود 68 مليون دولار وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات الكلية بحدود 6.9%، هذا ونلاحظ انخفاض القيمة التصديرية للبندورة بشكل كبير جداً عن الأعوام السابقة وربما يعود ذلك إلى تراجع الإنتاج وخاصة في درعا بسبب الأحداث التي تشهدها المحافظة منذ ثلاث سنوات مما أدى بدوره إلى تراجع التصدير بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على سورية، ثم الحمضيات في المركز الرابع من حيث القيمة التصديرية والتي بلغت 51 مليون دولار في العام 2012 وبنسبة مساهمة 5.2% وقد لاقت منتجات الحمضيات السورية قبولاً واسعاً في الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية بعد اعتماد مبدأ المكافحة الحيوية بدل الكيميائية لهذه المنتجات من قبل الحكومة السورية.

[16] التفاح، الكرز، المشمش، الاجاص، الخوخ و الدراق.

الشكل 2- 12 حصص الصادرات الزراعية السورية الرئيسية %.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2-12).

الشكل 2-12 أعلاه يبين مدى التباين الكبير في بنية الصادرات على المدى المتوسط بين وسطي الفترتين (2003-2005) و (2010– 2011) حيث انخفضت نسبة مساهمة الأغنام وزيت الزيتون والقطن غير الممشط وغير المكرود والقمح الذي خرج تقريباً من عملية التصدير خلال متوسط الفترة (2010- 2011)، بينما زادت الصادرات السورية لكل من الفواكه المختارة والبندورة والحمضيات التي كانت مساهمتها ضئيلة جداً والعدس واليانسون.

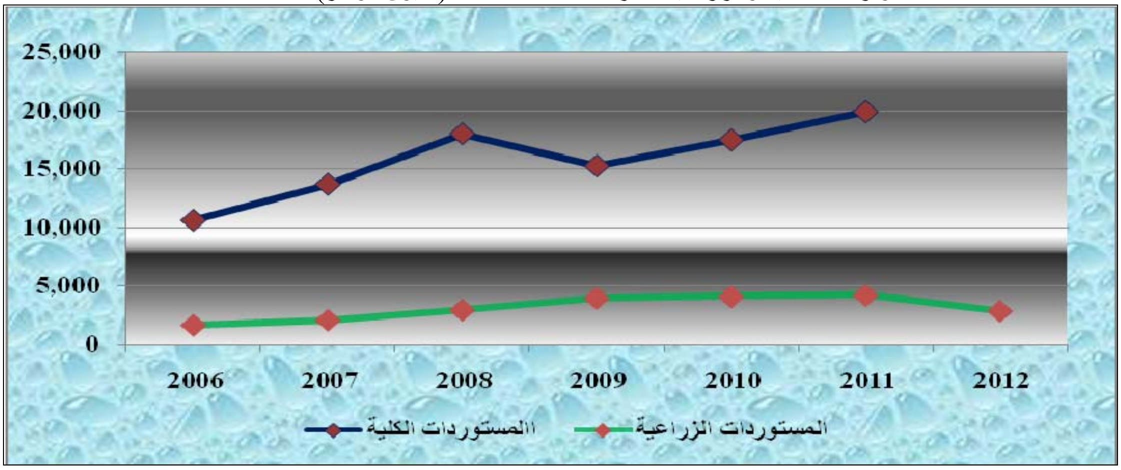
2-3-2 الواردات الزراعية السورية

شهدت السلع الزراعية المستورة نمواً استثنائياً خلال السنوات الماضية حتى العام 2011 نتيجة انفتاح السوق المحلية على البضائع الأجنبية بعد تحرير التجارة وإزالة معظم القيود على دخول السلع إلى الأسواق المحلية وتقديم تسهيلات خاصة لبعض الدول في إطار الاتفاقيات التجارية معها كما ذكرنا سابقاً ومشاركة القطاع الخاص في التبادل التجاري إلا أن العام 2012 شهد تراجعاً بحدود 32% عن العام 2011 بسبب الأحداث التي تشهدها سورية حيث تراجعت قيمة الواردات الزراعية من 4235 مليون دولارفي العام 2010 إلى 2878 مليون دولار في العام 2012 مسجلة عجز بمقدار 1894 مليون دولار وقد بلغ معدل النمو السنوي للواردات الزراعية خلال متوسط الفترة (2003-2005) ولغاية 2012 حوالي 11% مقارنة بمتوسط الفترة (2003-2005) – 2011 حيث سجل معدل النمو 20.7% وهذا يظهر حجم الضرر الذي لحق بقطاع الزراعة كنتيجة طبيعية لما تمر به البلاد (الجدول المرفق 2-12).

أما فيما يخص الميزان التجاري الزراعي فيمكن أن نشير إلى أن الميزان سجل عجزاً ابتداءً من العام 2009 حتى العام 2012 إلا أن أشده كان في العام 2011 وهو العام الذي يشكل بداية الأحداث ولكن بالمقابل ساهم في تأمين السلع الاستهلاكية الضرورية للسكان وتوفير المواد الأولية لعملية الإنتاج الزراعي.

يظهر الشكل 2- 13 التطور في المستوردات الزراعية والكلية بشكل متصاعد إلا أن العام 2009 أظهر انخفاضاً واضحاً في الواردت الكلية إلا أنها عادت وارتفعت بشكل كبيرفي العامين 2010 و2011، بينما شكلت الواردات الزراعية ارتفاعاً متزايداً حتى العام 2011 باستثناء العام 2012 الذي تراجعت فيه قيمة المستوردات الزراعية.

الشكل 2 -13 الواردات الكلية والزراعية للفترة 2006 – 2011 (مليون دولار).

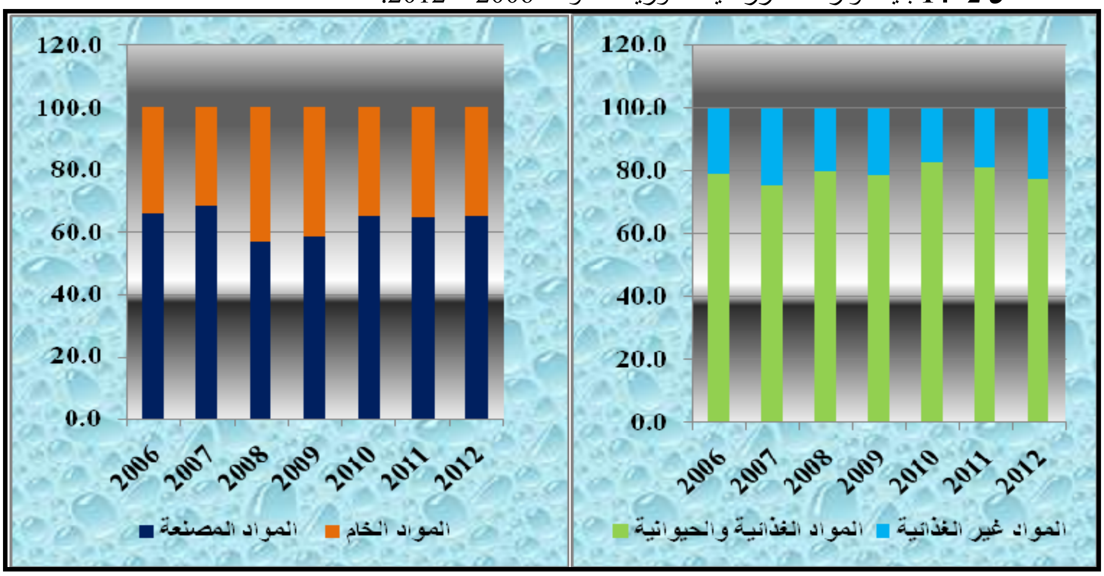


المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، الجدول المرفق 2- 12).

تتكون المستوردات الزراعية في معظمها من السلع الغذائية والمصنعة وشكلت السلع الغذائية النسبة الأكبرحيث بلغت 77.7% في العام 2012 من إجمالي المستوردات الزراعية مقابل 22.3% للمواد غير الغذائية، بينما شكلت السلع المصنعة 65.2% في العام 2012 والباقي من نصيب المواد الخام.

بلغ معدل النمو السنوي للمواد المصنعة المستوردة خلال متوسط الفترة (2003-2005) ولغاية 2012 حوالي 11.5% مقابل 10.8% للخام بينما وصل معدل النمو للسلع الغذائية المستوردة لنفس الفترة 11.8% و 9.3% للسلع غير الغذائية وهذا يعكس ضعف إنتاج المواد المصنعة في سورية مما يشير إلى ضرورة تركيزالقطاع الزراعي السوري على التصنيع بكافة مجالاته للإستفادة من القيمة المضافة لمنتجاتها الخام والذي بدوره يعود بالمنفعة على المجتمع. يبين الشكل 2-14 تركيبة المستوردات السورية والذي يُظهر انخفاض استيراد المواد المصنعة خلال العامين 2008 و 2009 مقارنة بالأعوام 2006 و 2007 مما يدل على بداية تحسن مناخ التصنيع إلا أن الحرب المفروضة على سورية منذ ثلاث سنوات وأكثر أدت إلى خروج العديد من المنشأت من دائرة الإنتاج ليعود ويرتفع استيراد المواد المصنعة على حساب الخام.

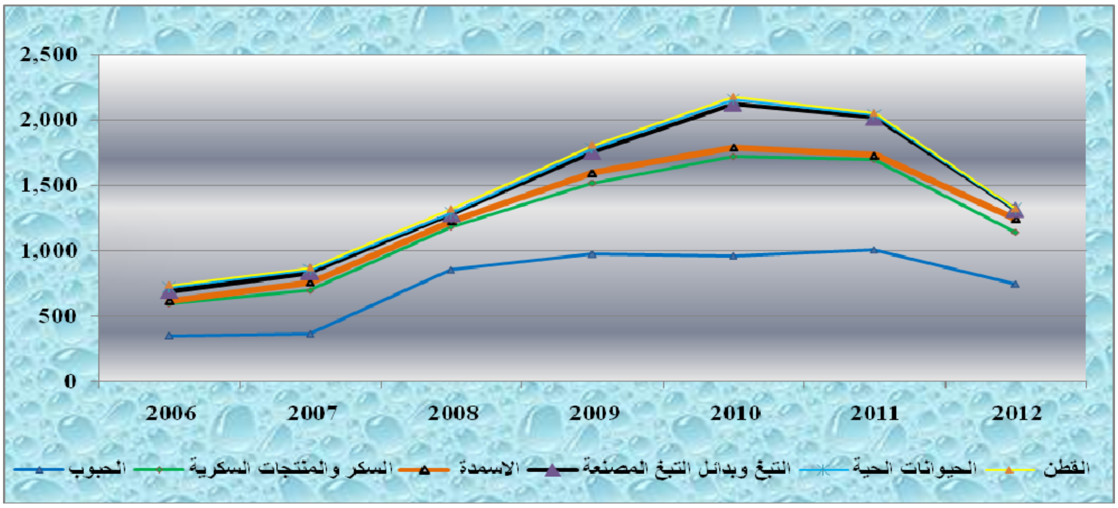
الشكل 2 -14 بنية الواردات الزراعية السورية للسنوات 2006 – 2012.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2 -11).

هذا وسيتم معالجة المستوردات الزراعية بنفس الطريقة التي تمت فيها معالجة ودراسة الصادرات الزراعية من حيث الفصول التي تتضمن السلع المتشابهة والسلع المنفردة. وعن أهم السلع الزراعية المستوردة حسب الفصول في العام 2012 فقد كانت الحبوب في المقدمة حيث شكلت قيمة الواردات منها حوالي 26% من إجمالي المستوردات الزراعية والتي تعادل 745 مليون دولار وبتراجع قدره 26% عن العام السابق والذي بلغت فيه قيمة المستوردات 1008 مليون دولار وهي القيمة الأعلى خلال الفترة المرصودة، أما قيمة المستوردات من السكر ومنتجاته فقد كانت في المرتبة الثانية بالرغم من الانخفاض الشديد في قيمة المستوردات عن الأعوام السابقة مما يعكس أثر العقوبات المفروضة على سورية، حيث انخفضت قيمة المستوردات من السكر إلى 396 مليون دولار وبتراجع قدره 43% عن العام السابق، المرتبة الثالثة من المستوردات الزراعية كانت لصالح الزيوت والدهون النباتية والحيوانية والتي بلغت قيمة مستورداتها 264 مليون دولار، ثم بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية بقيمة 213 مليون دولار فالبذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية 169 مليون دولار، الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل بقيمة 161 مليون دولار، القهوة والشاي والمتة والتوابل بقيمة 150 مليون دولار، ثم الخضار المأكولة، الجذور والدرنات بقيمة 127 مليون دولار فالأسمدة بقيمة 98 مليون دولار وهي أعلى قيمة لها خلال الفترة المرصودة وأخيراً الأخشاب والمواد الخشبية بقيمة 86 مليون دولار والتي تراجعت بشكل كبير جداً عن الأعوام السابقة ووصلت نسبة تراجعها عن العام 2011 حوالي 56% وبمعدل نمو سنوي متناقص وصل إلى 16%، هذا وقد شكلت السلع العشرة المذكورة أعلاه أهم المنتجات الزراعية المستوردة والتي بلغت نسبة مساهمتها مجتمعة حوالي 83.7 من إجمالي المستوردات الزراعية، (الجدولان المرفقان 2- 17 و 2-18).

الشكل 2- 15 تطور استيراد بعض السلع الزراعية المختارة حسب الفصول خلال الفترة 2006 – 2012 (مليون دولار).



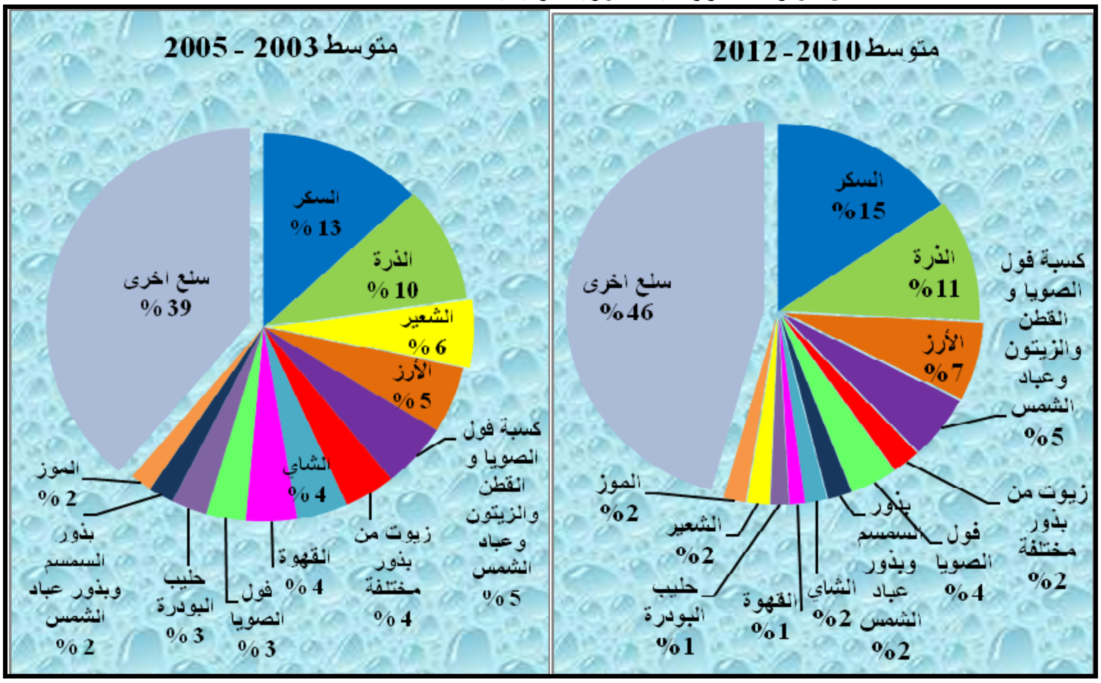
المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق).

وفيما يخص السلع الفردية كانت السلع الزراعية الرئيسية العشرة المستوردة في العام 2012 والتي كانت لها الحصة الأكبر في مساهمتها بإجمالي المستوردات الزراعية السورية هي: السكر 13%، الذرة 10%، الأرز 7%، كسبة الصويا والقطن والزيتون 7%، زيوت من بذور مختلفة 3%، فول الصويا 3%، بذور السمسم وعباد الشمس 2%، الشاي 2%، القهوة 2% ثم حليب البودرة 2%، وقد شكلت نسبة السلع العشرة المستوردة مجتمعة 51% من إجمالي المستوردات السورية.

بلغت قيمة واردات السكر في العام 2012 مايقارب 364 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي 11% خلال متوسط الفترة (2003-2005) وحتى 2012 وقد احتل المرتبة الأولى من السلع الفردية المستوردة وهو ما يدل على عدم كفاية الإنتاج

المحلي في تلبية احتياجات السوق المحلية وتجدر الإشارة هنا إلى انخفاض قيمة المستوردات لهذه المادة بشكل واضح عما كانت عليه في السنوات السابقة حيث وصلت نسبة التغير الحسابي إلى 46% عن العام 2011، جاءت الذرة بالمرتبة الثانية ووصلت قيمة وارداتها إلى 298 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي قدره 12% ونسبة مساهمة 10% من إجمالي المستوردات الزراعية، أما الأرز والذي يعتبر من المواد الغذائية الضرورية والذي لا تتم زراعته وإنتاجه في سورية، فقد سجل تزايداً مستمراً من حيث القيمة الاستيرادية باستثناء العام 2012 الذي انخفضت فيه قيمة مستورداته إلى 214 مليون دولار وبمعدل تغير عن العام السابق بحدود 14%، أما معدل النمو السنوي للقيم الاستيرادية لهذه المادة فقد وصلت إلى 16% خلال متوسط الفترة (2003 -2005) ولغاية 2012، بالنسبة لفول الصويا الذي احتل المرتبة الرابعة من بين المنتجات الزراعية المستوردة فقد استمرت قيمة وارداته بالانخفاض خلال السنوات 2010 – 2011 ووصلت نسبة الانخفاض في العام 2012 إلى 51% عن العام 2011 أي ما يعادل 77 مليون دولار، كذلك الأمر بالنسبة لكسبة فول الصويا والقطن وعباد الشمس والزيتون فقد تناقصت بنسبة 2% بين العامين المذكورين وبلغ معدل النمو السنوي لهما للفترة المرصودة في هذا الفصل إلى 16%، ونفس الأمر ينطبق على الزيوت من بذور مختلفة والتي احتلت المرتبة الخامسة من السلع المستوردة بنقصان قدره 34% عن العام 2012، أما بذورعباد الشمس والسمسم فقد انخفضت نسبة استيرادها بمقدار 19% وبلغت نسبة مساهمتها في الصادرات الزراعية الكلية 2% (الجدول المرفق 2-19).

الشكل 2 – 16 حصص الواردات الزراعية السورية الرئيسية %.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات، (الجدول المرفق 2 -20).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الموز الذي تم استيراده خلال وسطي الفترة (2003 – 2005) بقيمة 24 مليون دولار قد وصلت قيمة وارداته إلى 70 مليون دولار خلال وسطي الفترة (2010 – 2012) وبزيادة بلغت 64% عن الفترة السابقة ، أما السمك المعلب فقد زادت قيمته أكثر من مرتين وبمعدل سنوي بحدود 8% وأخيراً المتة وهي المشروب الذي يلاقي رواجاً كبيراً في أغلب المحافظات السورية ازداد معدل استيرادها حتى وصلت قيمة الاستيراد في العام 2012 إلى 24 مليون دولار وهي أعلى قيمة خلال الفترة 2006 – 2012 وبمعدل نمو سنوي 9% (الجدولان المرفقان 2-19 و 2-20).

أهم النتائج

- بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الكلية خلال وسطي الفترة (2003-2005) وحتى 2011 حوالي 12.4%.
- بقي الاتحاد الأوروبي والدول العربية أهم الشركاء التجاريين لسورية حسب المناطق في العامين2011 و2012، مع تحسن في العلاقات التجارية مع الدول الآسيوية.
- كان الميزان التجاري موجباً مع كل من ألمانيا، هولندا، لبنان، إسبانيا، الأردن، الكويت والعراق في العام 2011.
- تراجعت التجارة خلال العام 2011 عما كانت عليه في العام 2010 بنسبة 14.2%.
- بقي العراق الوجهة التصديرية الأولى للصادرات السورية حيث شكلت الصادرات إليها 18.1% من إجمالي الصادرات أي مايعادل حوالي 1903 مليون دولار، ثم إيطاليا فألمانيا.
- تصدرت الصين قائمة الدول المصدرة لسورية في العام 2011 حيث بلغت نسبة الواردات منها 9.4% تلتها روسيا الإتحادية ، فتركيا.
- ساهم الناتج المحلي الزراعي بنسبة 20% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 مسجلاً تقدماً بنسبة 4% عن العام 2010.
- بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الزراعية خلال وسطي الفترة (2003- 2005) ولغاية 2012 حوالي 7%.
- بلغت نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية في العام 2011 إلى 19%، وكانت أهم الصادرات الزراعية حسب الفصول هي للفواكه تلتها الخضار الطازجة
- أهم الصادرات على المستوى الفردي للسلع في العام 2012 كانت الأغنام ثم الفواكه المختارة ثم البندورة فالحمضيات
- أهم السلع الزراعية المستوردة حسب الفصول في العام 2012 كانت الحبوب ثم السكر ومنتجاته، ثم الزيوت والدهون النباتية والحيوانية.
- أهم السلع الزراعية الفردية الرئيسية المستوردة في العام 2012 كانت السكر، الذرة، الأرز، كسبة الصويا.

الفصل الثالث: الأداء ـ المنتجات ـ الشركاء

يقدم هذا الفصل عرضاً مفصلاً للتجارة الزراعية السورية خلال الفترة الزمنية المدروسة وفي ثلاثة أقسام، يعرض القسم الأول (3-1) تقييم أداء الصادرات الزراعية السورية من خلال أربع مؤشرات: الميزة النسبية الظاهرية – القيمة النسبية للوحدة – خارطة التجارة الزراعية السورية ـ تنوع الأسواق. يتضمن القسم الثاني (3-2) واقع وتطورات أهم الصادرات والواردات الزراعية السورية خلال الفترة 2001 - 2012، أما القسم الثالث (3-3) فيسلط الضوء على أهم الشركاء التجاريين لسورية في مجال التجارة الزراعية.

وبشكل عام وضمن الظرف الاستثنائي الذي مرت به سورية في العامين 2011 – 2012 نتيجة الحرب المفروضة وحزمة العقوبات الجائرة وتداعياتها على الاقتصاد السوري ومؤسساته العاملة فقد تأثر حجم التجارة الزراعية السورية (الصادرات والواردات) ونوعيتها وقيمتها من جهة ، كما تأثرت بوصلة وجهات التجارة الزراعية السورية والشركاء التجاريين من جهة ثانية، وهذا يظهر من خلال فقرات الفصل التي سيتم عرضها تباعاً.

3 -1 أداء التجارة

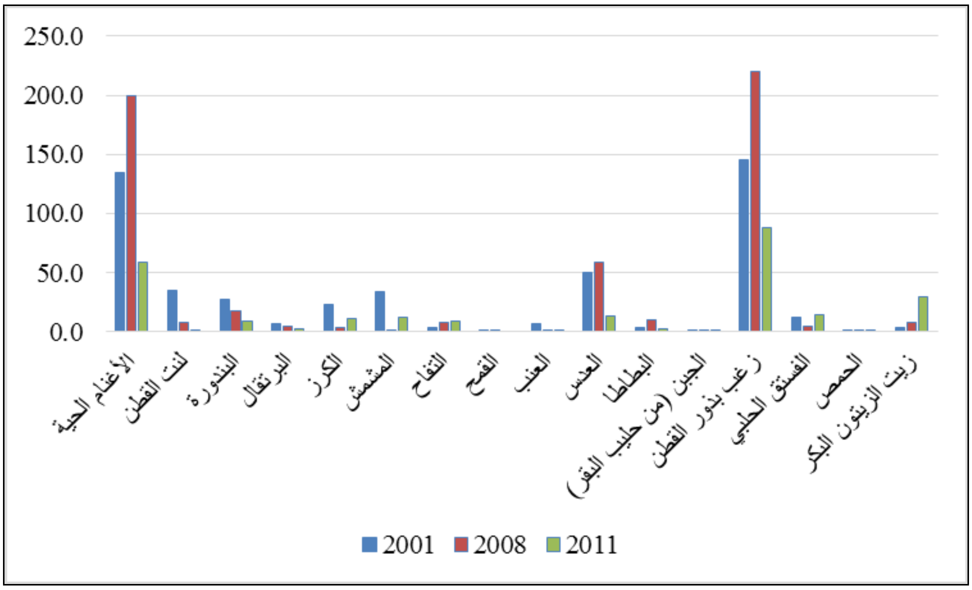
3-1-1 الميزة النسبية الظاهرية RCA (Revealed Comparative Advantage)

يعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرية أحد أهم المؤشرات في تقييم تنافسية المنتج في الأسواق الخارجية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية RCA =(قيمة الصادرات السورية من سلعة ما / قيمة صادرات العالم لنفس السلعة) / (قيمة إجمالي الصادرات الزراعية السورية / قيمة إجمالي صادرات العالم الزراعية)، فعندما تكون RCA أكبر من الواحد فإن البلد يمتلك ميزة نسبية ظاهرية للسلعة أو المنتج ويجب الاهتمام بالسلعة أو المنتج لزيادة الصادرات منها والعكس صحيح.

يبين الشكل 3-1 الميزة النسبية الظاهرية لأهم الصادرات الزراعية السورية في الأعوام 2001 – 2008 – 2011 ، حيث يظهر أن معظم السلع التصديرية السورية تتمتع بميزة نسبية ظاهرية باستثناء القمح والجبن في العام 2001، والقمح والجبن والحمص والعنب في العام 2008، ولنت القطن والعنب والحمص لم تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في العام 2011 بينما كان لنت القطن يمتلك هذه الميزة وبقوة في العامين 2001 - 2008، كما يبين الشكل السابق أن زغب بذور القطن والأغنام الحية وزيت الزيتون البكر في العام 2011 حصلت على أكبر ميزة نسبية ظاهرية وذلك بعد تراجع رقم الميزة الظاهرية للأغنام الحية أكثر من النصف عن مثيله في العامين 2001- 2008، وهذا يعني أنه من المهم بذل المزيد من الجهود لتكون هذه المنتجات ذات نوعية وجودة أفضل خاصةً ما يتعلق بتلبية رغبات المستهلكين في الدول المستوردة .

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرية يأخذ بالاعتبار عوامل التنافسية مثل سعر الصرف والتي تؤثر على المصدرين في البلد ويعطي نتائج يمكن قياسها بطريقة تسمح بالمقارنة بين البلدان.

الشكل 3-1 الميزة النسبية الظاهرية لأهم الصادرات الزراعية السورية خلال الأعوام 2001- 2008- 2011، (100=1).



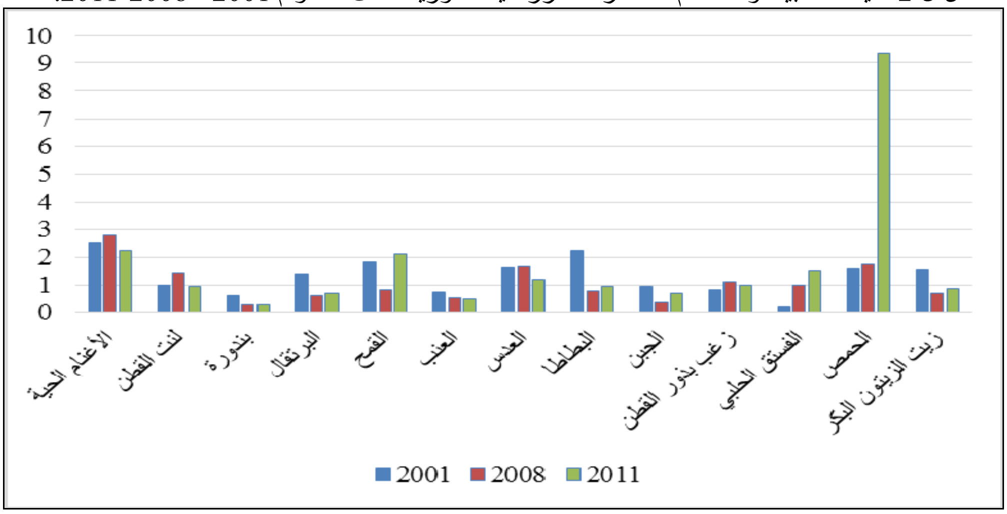
المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الجدول المرفق 3-1).

3-1-2 القيمة النسبية للوحدة RUV (Relative Unit Value)

يمثل مؤشر القيمة النسبية للوحدة قيمة وحدة الصادرات لمنتج معين في دولة معينة نسبةً إلى وسطي قيمة الوحدة للعالم، تستخدم قيمة الوحدة كمؤشر للأسعار، فإذا كانت القيمة النسبية للوحدة أدنى (أو أعلى) من 1 عندها نقول بأن سورية تصدر منتجها بسعر أقل (أو أكثر) من متوسط السعر العالمي للمنتج نفسه.

يبين الشكل 3-2 التغيرات الحاصلة في القيمة النسبية للوحدة لأهم الصادرات الزراعية السورية الهامة للأعوام 2001-2008 – 2011، حيث أن البندورة – العنب – الجبن - زغب بذور القطن – الفستق الحلبي أظهرت قيمة نسبية للوحدة أقل من 1 في العام 2001 بالإضافة للبرتقال - البطاطا – الجبن - زيت الزيتون البكر - العنب - القمح في العام 2008 ولنت القطن – البرتقال - البندورة - الجبن - العنب - زيت الزيتون البكر في العام 2011، مما يدل على القدرة التنافسية البارزة لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية.

الشكل 3-2 القيمة النسبية لوحدة أهم الصادرات الزراعية السورية خلال الأعوام 2001 - 2008-2011.



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الجدول المرفق 3-2).

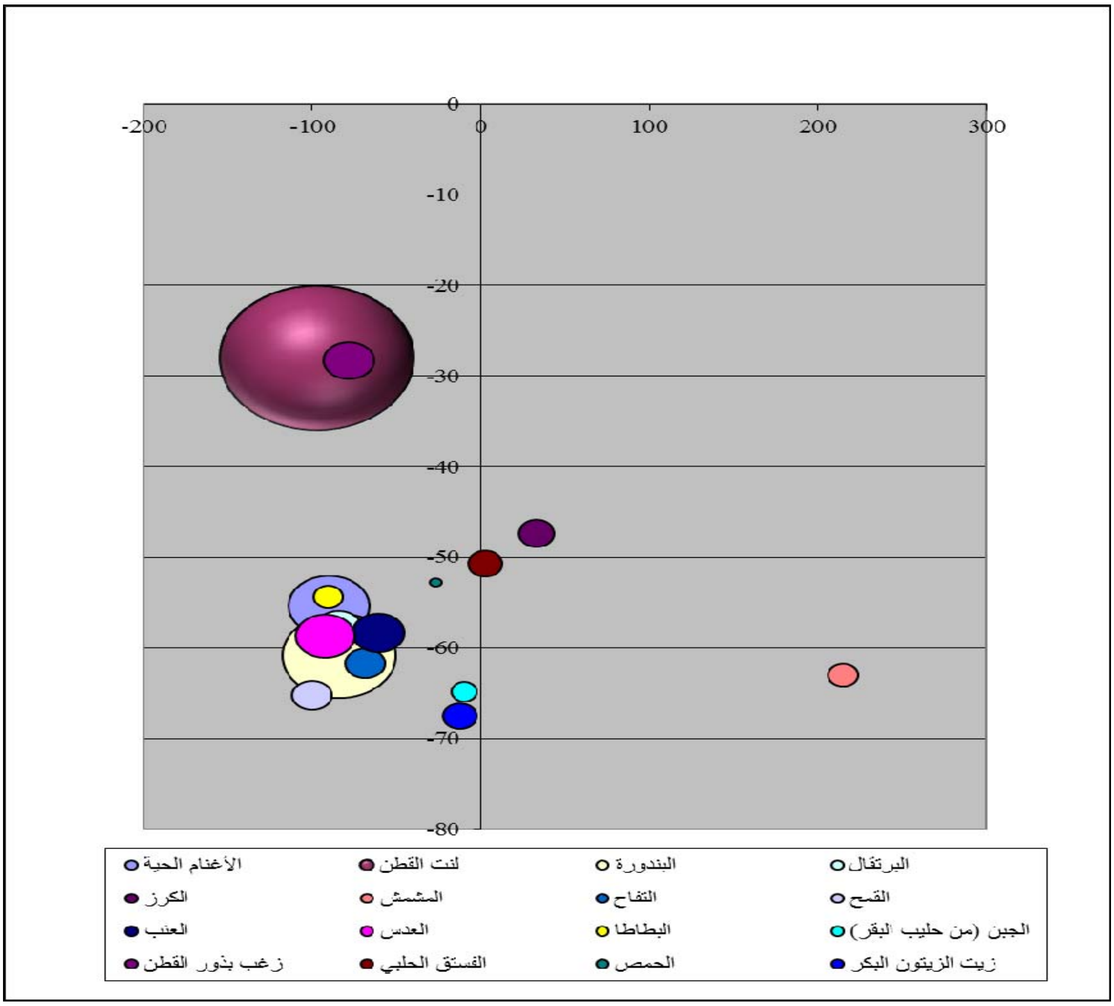
ومن الشكل السابق نلاحظ أيضا أن الحمص حصل على أكبر قيمة نسبية للوحدة في العام 2011 وهي أكبر من الواحد وبالتالي فهذه السلعة غير قادرة على المنافسة نتيجة ارتفاع سعرها عن السعر العالمي، علماً أن الكمية المصدرة في العام 2011 كانت قليلة للغاية إذ لم تتجاوز 58 طن بقيمة قدرها 451 ألف دولار مقابل الكمية المصدرة عالمياً 1159 ألف طن قيمتها 764 ألف دولار.

3-1-3 أداء الصادرات

يوضح الرسم البياني لخارطة التجارة الزراعية السورية في الشكل (3-3) أداء المنتجات المصدرة الرئيسية في سورية خلال الفترة 2008 - 2011 استناداً إلى قيم صادرات هذه المنتجات الممثل في (حجم البقعة) مقابل النمو السنوي للصادرات الزراعية السورية المختارة (المحور الأفقي) والنمو السنوي للصادرات الزراعية العالمية أو الطلب العالمي لنفس السلع المدروسة خلال نفس الفترة (المحور العمودي).

وبالتالي فان المحورين الأفقي والعمودي يمثلان تطور الصادرات الزراعية محلياً وعالمياً ويقسمان الخريطة إلى أربعة أرباع تضم سلعاً مختلفة في صفاتها، وتشير الخريطة كنظرة عامة إلى تراجع نمو معظم صادرات السلع السورية المدروسة خلال الفترة الزمنية المرجعية.

الشكل 3–3 خريطة الصادرات الزراعية السورية، (2008 – 2011).



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

السلع الخاسرة في الأسواق المتقلصة (الربع اليساري الأدنى)

حيث تقلصت صادرات أغلب السلع الزراعية المدروسة تزامناً مع تقلص بدرجة أقل للصادرات العالمية أو الطلب العالمي لنفس هذه السلع الزراعية مثل لنت القطن وزغب بذور القطن، بينما بالنسبة لزيت الزيتون والجبن فقد تقلصت بمعدل أقل من تقلص هذه السلع عالمياً، أما السلع الأخرى كالبندورة – الأغنام الحية – التفاح – العدس – العنب – البطاطا – القمح فقد تقلصت بمعدل نمو مقارب للصادرات العالمية لنفس هذه السلع.

ويمكن تبرير هذا التراجع إلى انخفاض الإنتاج في المواسم المدروسة أو تصنيع المنتجات محلياً بدلا من تصديرها خاماً (مثل القطن)، وتواجه جهود الترويج التجاري لمجموعات السلع هذه مهمةً صعبة نظراً للحاجة لتبني طرق ترويج متكاملة تأخذ بعين الاعتبار المعوقات (الاختناقات) لكل من العرض والطلب.

سلع متحركة بشكل عكسي – رابحة في أسواق متقلصة (الربع اليميني الأدنى)

تتصف المنتجات العائدة لهذا الربع بالحصص المتزايدة للصادرات الزراعية السورية في أسواق الاستيراد العالمية التي تتناقص أو تنمو دون معدل نمو التجارة الزراعية العالمية ، وعليه يجب عزل الأداء التجاري الإيجابي لهذه المنتجات عن التراجع الكلي في هذه الأسواق، أما الصادرات الزراعية التي تتبع لهذه الفئة هي: الكرز – المشمش – الفستق الحلبي.

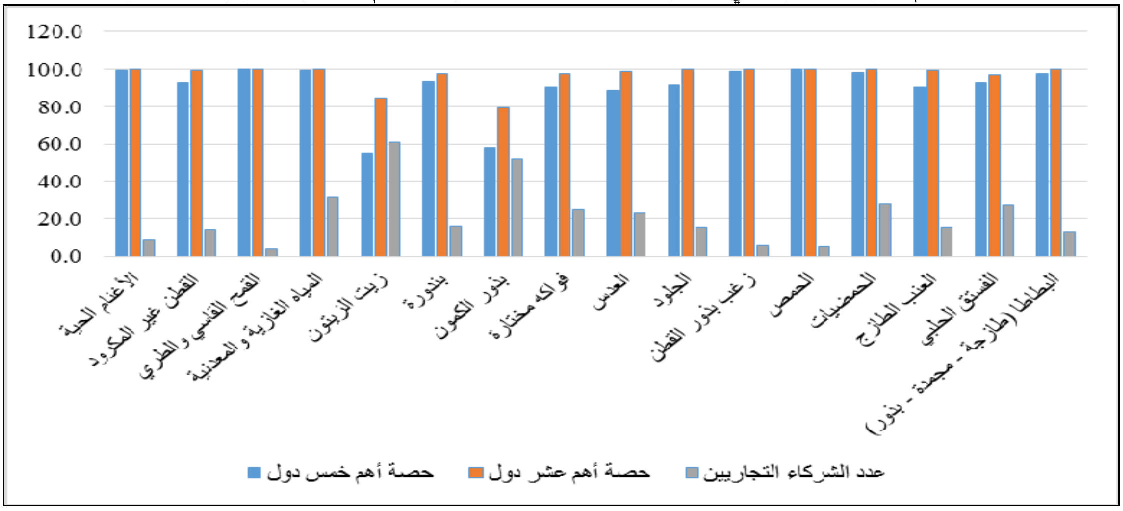
3-1-4 تنوع الأسواق

يتم تحليل تنوع أسواق الصادرات أو تركزها بالنظر إلى حصة الوجهات التصديرية الخمس وكذلك العشرة الأوائل لكل سلعة زراعية. وتكمن أهمية هذا المؤشر بأنه يقيم مخاطر فقدان الوجهات التصديرية لكل سلعة تصديرية، وكلما كان تركز السلعة عالياً (أي عدد قليل من الوجهات التصديرية) كلما كان الخطر أكبر في خسارة واحد أو أكثر من هؤلاء الشركاء التجاريين.

يبين الشكل 3-4 تحليلاً لتركز أو تنوع الوجهات التصديرية لأهم الصادرات الزراعية السورية، إذ نلاحظ وبالمتوسط تركز عالي بنسبة 90.6% في العام 2010 لأهم خمس شركاء تصدير (مقابل 91.1% لأهم عشر شركاء تصدير لنفس العام) وبمعدل 97.1% لأهم خمس شركاء تصدير في العام 2012 (مقابل 97.6% لأهم عشرة شركاء في العام ذاته).

كما يبين الشكل 3-4 أن الصادرات من القمح القاسي والطري - الأغنام الحية – القطن غير المكرود وغير الممشط – زغب بذور القطن - بندورة – الحمضيات على الترتيب تأتي في مقدمة السلع من حيث ارتفاع تركزها حيث تراوحت حصة أهم خمس شركاء في العام 2012 بين 96% و100% بينما زيت الزيتون وبذور الكمون سجلا مستويات أدنى للتركز مقارنة مع بقية السلع التصديرية .

الشكل 3-4 حصة أهم الشركاء من إجمالي صادرات كل سلعة وعدد الشركاء لأهم الصادرات الزراعية السورية، 2012.

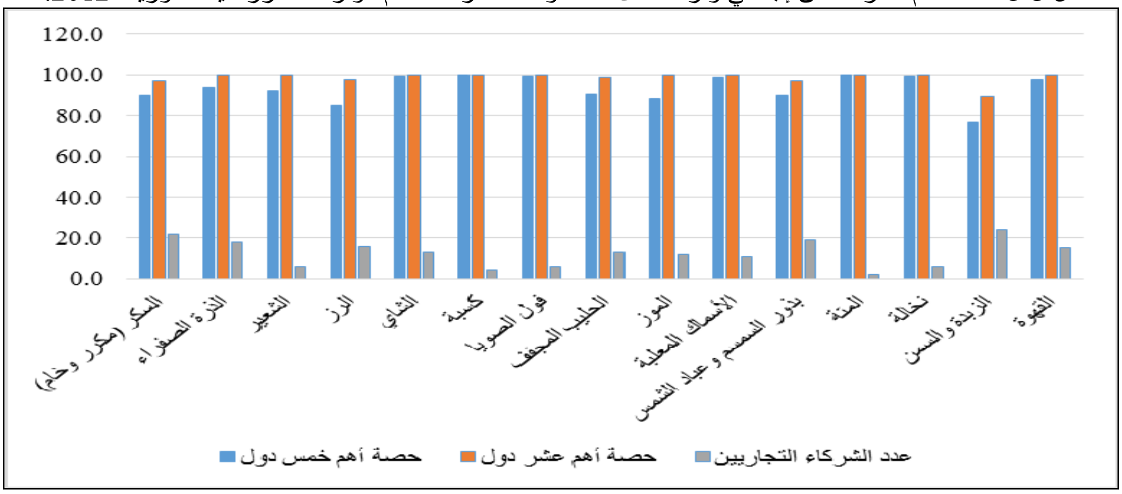


المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

ومن الشكل السابق نلاحظ تراجع في عدد الوجهات التصديرية لعدد من السلع فالقطن غير المكرود تراجع عدد الوجهات التصديرية من 14 إلى 5 وجهة، القمح القاسي والطري من 4 إلى 1 وجهة، والفستق الحلبي من 27 إلى 13 وذلك مقارنة بين عامي 2010 و 2012 على التوالي.

في حين سجلت أهم الواردات الزراعية السورية مستويات مرتفعة من التركز كما هو الحال في عدد من الصادرات الزراعية السورية وكما يظهره (الشكل 3-5)، حيث بلغت حصة أهم خمس شركاء استيراد بالمتوسط في العام 2012 حوالي 93.4 % لأهم خمس شركاء استيراد مقابل 98.6% لأهم عشرة شركاء استيراد لنفس العام وُسجلت أعلى مستويات من التركز (100%) لأهم خمسة شركاء استيراد لكل من الواردات الأساسية التالية على الترتيب: المتة- ذرة صفراء - فول الصويا - موز - النخالة – زبدة وسمن – شعير، بينما ُسجلت أدنى مستويات للتركز في السكر، كما ُيلاحظ أن عدد شركاء الاستيراد بالنسبة للسكر ارتفع من 22 شريك الى 27 وتراجع عدد شركاء الاستيراد بالنسبة للذرة الصفراء من 18 الى 9 وذلك بالمقارنة بين عام 2010 و 2012 على التوالي.

الشكل 3-5 حصة أهم الشركاء من إجمالي واردات كل سلعة وعدد الشركاء لأهم الواردات الزراعية السورية، 2012.



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

3–2 أداء التجارة حسب منتجات مختارة

3-2-1 الموازين السلعية

إن الميزان السلعي لأهم المنتجات المصدرة والمستوردة قد تمت دراسته من خلال حساب بعض المؤشرات مثل المتاح - الاستهلاك الظاهري - نسبة الاكتفاء الذاتي .

يعرف الاستهلاك الظاهري على أنه كمية الإنتاج مضافاً إليه الواردات ومطروحاً منه الصادرات لكل سلعة، ويعبر عن الاكتفاء الذاتي بالنسبة المئوية للإنتاج من الاستهلاك الظاهري مما يوفر مؤشراً مباشراً على توفر الفائض التصديري أو بشكل عكسي على حصة الطلب المحلي الذي يجب تغطيته من خلال الاستيراد .

ومن أهم المنتجات الزراعية التصديرية الرئيسية ذات الفائض التصديري النسبي في العام 2012 هي: الكمون (معدل الاكتفاء الذاتي 225.3%) التفاح (معدل الاكتفاء الذاتي 132.3 %) – بندورة (129.5) – العدس (123.2) الحمضيات (114.1%) – الأغنام (100.1%) بالإضافة لمنتجات أخرى علماً أن هذه المؤشرات لا تأخذ بعين الاعتبار مخازين أول وآخر المدة لصعوبة الحصول على البيانات الخاصة بها (الجدول المرفق 3-5).

أما معدلات الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات الزراعية الرئيسية المستوردة في العام 2012 فكانت منخفضة بشكل كبير وهذا من البديهيات كون الجزء الأعظم من هذه المنتجات لا ينتج في سورية مثل القهوة – الشاي – الرز – المتة والتي بلغت معدلات الاكتفاء الذاتي منها الصفر، أو أنها تنتج في سورية بكميات قليلة مثل فول الصويا حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها 0.6% ومن الذرة 18.9 (الجدول المرفق 3-5).

3-2-2 أهم الصادرات الزراعية السورية

تتضمن الفقرات التالية شرحاً لأهم الصادرات الزراعية السورية من خلال:

- مقارنة وسطي الفترتين المرجعيتين 2003 - 2005 و 2010 - 2012 بهدف مقاربة التطورات خلال الفترة 2003 - 2012.
- التطورات التي حدثت مؤخراً خلال الفترة 2006 - 2012 بالنسبة للكمية و القيمة، بالإضافة إلى الوجهات التصديرية الرئيسية. ونشير هنا إلى أنه قد تم حساب قيمة الوحدة لكل من هذه السلع بتقسيم القيمة الكلية لصادرات السلعة على كميتها وهي أقرب تعبير ممكن عن الأسعار التي تم بها التصدير، ويتم تكرار نفس الطريقة لأهم الواردات الزراعية السورية في الفقرة 3-2-3.

الأغنام

شكلت الصادرات السورية من الأغنام أحد أهم العناصر الأساسية في توليفة الصادرات الزراعية السورية على مدى السنوات السابقة، إلا أن صادرات الأغنام قد عانت من سنة إلى أخرى من تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، حيث تأثرت بشكل كبير بالجفاف من جهة وبالسياسات الزراعية المتبعة والتي حدَت من تصدير الأغنام في السنوات الأخيرة من جهة أخرى، فقد انخفض عدد الأغنام في العام 2009 من 18.3 مليون رأس والى 15مليون رأس في عام 2010 ثم عاد ليرتفع في العام 2012 إلى 18.06 مليون رأس.

وكما يبين الجدول المرفق 3-7 فإن الكميات المصدرة من الأغنام كانت في العام 2007 حوالي 85 ألف طن لتتراجع بشكل كبير في العام 2010 إلى النصف تقريباً (حوالي 38 ألف طن) ثم استمر التراجع إلى 11.67 ألف طن في العام 2012.

وبلغ الوسطي السنوي لكمية صادرات الأغنام في الفترة 2003 – 2005 نحو 76.76 ألف طن بقيمة مقدارها 202.3 مليون دولار لتنخفض بشكل ملحوظ في الفترة 2010 – 2012 إلى 22.38 ألف طن بقيمة مقدارها 135.7 مليون دولار، وبالنظر إلى قيمة الوحدة فقد ارتفعت بشكل كبير من 2634.8 دولار/طن إلى 5943.4 دولار/طن (لنفس الفترتين المرجعيتين) للتعويض عن انخفاض الكمية.

بالنسبة للتطورات الأخيرة 2006 – 2012 فقد سجلت صادرات الأغنام قيمتها العظمى في العام 2006 حيث بلغت 223 مليون دولار أما في العام 2010 فقد كانت 187 مليون دولار وبالنسبة للكمية فقد كانت حوالي 85 ألف طن و 22 ألف طن على التوالي خلال العامين المذكورين، ومن الجدير ذكره أن العام 2012 قد سجل أكبر انخفاض في كمية صادرات الأغنام وقد بلغت 11.67 ألف طن وبقيمة 122.5 مليون دولار مع ارتفاع كبير في قيمة الوحدة لنفس العام والتي بلغت 10490.4دولار/طن، وذلك يعزى إلى تداعيات الحرب المفروضة على سورية وتأثيرها على مناطق التربية وخروج أعداد كبيرة خارج نطاق الإنتاج والتربية.

وتعتبر السعودية الوجهة الرئيسية لصادرات الأغنام السورية حيث استوردت 82.20% من صادرات الأغنام السورية نظراً لتفضيل السوق السعودي لنوعية لحوم الأغنام السورية عن غيرها، كما يتم تصدير الأغنام إلى دول عربية أخرى مثل قطر بنسبة 9.69%– الكويت 8.10%، وذلك كما هو موضح في الجدول المرفق 3-7.

المياه المعدنيه و الغازية

بلغت نسبة المساهمة الوسطية من صادرات المياه المعدنية والغازية 8.1% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية في الفترة الزمنية 2003-2005 مقابل مساهمة وسطية قدرها 6.8% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية في الفترة الزمنية 2010-2012.

وبلغ الوسطي السنوي لكمية صادرات المياه المعدنية والغازية في الفترة 2003 – 2005 نحو 204 ألف طن بقيمة مقدارها 42.9 مليون دولار لتنقص قليلاً في الفترة 2010 – 2012 إلى 167 ألف طن بقيمة مقدارها 41.1 مليون دولار، أما بالنسبة لوسطي قيمة الوحدة من صادرات المياه المعدنية والغازية فقد ارتفعت قليلاً من 209 دولار/طن خلال الفترة 2003 – 2005 إلى 246 دولار/طن في الفترة 2010 - 2012.

سجلت صادرات المياه المعدنية والغازية ذروتها في العام 2008 وبلغت نحو 2289ألف طن بقيمة 1144.9 مليون دولار وبأعلى قيمة وحدة 500.2 دولار/طن، أما في العام 2010 فقد كانت الكمية المصدرة منها نحو470 ألف طن بقيمة 110 مليون دولار، وقد انخفضت الكمية المصدرة بشكل كبير وبلغت 4531 طن بقيمة 1.4 مليون دولار في العام 2012 مع ملاحظة أن قيمة الوحدة وصلت إلى 314.7 دولار/طن.

يعتبر العراق الوجهة التصديرية الرئيسية لصادرات المياه المعدنية والغازية بنسبة 41.8% ثم لبنان بنسبة 22.8% تليها الأردن بنسبة 13.3% وذلك في العام 2012 الجدول المرفق (3 -6).

البندورة

تعتبر البندورة من أهم سلع الخضروات المرغوبة خارج سورية والتي تتمتع بوفرة في الإنتاج على مدى السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة مساهمتها الوسطية نحو 12.2% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية في الفترة 2010 – 2012 مقابل 10.2% في الفترة 2003 - 2005.

وقد تزايدت صادرات البندورة بشكل كبير، حيث بلغت كميتها 257 ألف طن بقيمة 39.9 مليون دولار في الفترة المدروسة 2003 – 2005 لترتفع إلى كمية مقدارها 295 ألف طن بقيمة 120.7 مليون دولار في الفترة 2010 - 2012، وترافق ذلك مع ازدياد في متوسط قيمة وحدة صادرات البندورة من 155 دولار/طن إلى 408 دولار/طن على التوالي بالنسبة لنفس الفترتين.

سجلت صادرات البندورة ذروتها في العام 2006 بكمية مقدارها 1262 ألف طن وقيمة قدرها 153.7 مليون دولار وفي العام 2010 كانت الكمية المصدرة نحو 408 ألف طن بقيمة 179 مليون دولار، وبالنظر إلى العام 2012 فقد سجلت كمية صادرات قدرها 201 ألف طن وقيمة قدرها 67.3 مليون دولار، مع ملاحظة أن صادرات البندورة انخفضت بمقدار النصف عما كانت في العام 2010 نتيجة خروج مساحات زراعية خارج نطاق الإنتاج بسبب ظروف الأزمة الحالية.

وكانت الوجهات التصديرية الرئيسية في العام 2012 هي المملكة العربية السعودية حيث استوردت 67.9% من صادرات سورية من البندورة يليها العراق – الكويت – لبنان (الجدول المرفق 3-8).

الألبان والأجبان

زاد وسطي الكميات المصدرة من الألبان والأجبان بشكل كبير خلال وسطي الفترتين 2003 - 2005 و 2010 - 2012، إذ كان وسطي الكميات المصدرة في وسطي الفترة الأولى حوالي 7417.5 طن بقيمة 13.1 مليون دولار وصلت في وسطي الفترة الثانية إلى حوالي 41076.1 طن بقيمة 74.7 مليون دولار وترافق ذلك مع ارتفاع في قيمة الوحدة من 1760.8 دولار/طن إلى 1817.8 دولار/طن.

كما سجلت صادرات الألبان والأجبان ذروتها بالنسبة للقيمة في العام 2008 بنحو 239.8 مليون دولار، أما أعلى كمية مصدرة فكان قدرها 56 ألف طن ُسجلت في العام 2010.

وفي العام 2012 بلغت كمية صادرات الألبان والاجبان حوالي 26 ألف طن قيمتها شكلت 45 مليون دولار، علماً أن صادرات الألبان والاجبان منخفضة بذلك بأكثر من النصف عما كانت في العام 2010 بالكمية والقيمة على حد سواء، وتوجهت صادرات الألبان والأجبان في العام 2012 إلى البلدان الرئيسية التالية بنسب مختلفة كما يلي: العراق بنسبة قدرها 68 % - لبنان 15.2% - الإمارات 5.6% - الكويت 3.3%، وذلك وفقاً للجدول المرفق (3– 9).

فواكه مختارة (التفاح – المشمش – الكرز – الأجاص – الخوخ – الدراق)

زادت أهمية صادرات الفواكة المختارة ضمن توليفة الصادرات الزراعية السورية خلال السنوات الأخيرة وكما هو مبين في الجدول المرفق 3-10، فقد ارتفعت حصة صادرات الفواكه من 2.57% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية خلال وسطي 2003 – 2005 لتصل إلى 7.1% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية خلال وسطي الفترة 2010 – 2012.

تزايدت صادرات الفواكه المختارة بين وسطي الفترتين 2003 – 2005 و 2010 – 2012 من 65 ألف طن بقيمة 26.43 مليون دولار للفترة الأولى إلى 172 ألف طن بقيمة 131.6 مليون دولار، وترافق ذلك مع ارتفاع وسطي قيمة وحدة الصادرات حيث كان في الفترة الأولى 407.3 دولار/ طن ليصل إلى 751.9 دولار/طن في الفترة الثانية.

بلغت صادرات الفواكه ذروتها في السنوات الأخيرة في العام 2009 حيث سجلت الكمية 228 ألف طن بقيمة 159.2 مليون دولار، أما في العام 2010 فقد كانت الكمية المصدرة 172 ألف طن بقيمة 141 مليون دولار، بالإضافة إلى أن صادرات الفواكه المختارة قد سجلت كمية قدرها 146 ألف طن بقيمة قدرها 87.53 في العام 2012 متوجهة للوجهات التصديرية الرئيسية التالية: مصر بنسبة قدرها (44.5%) – العراق بنسبة قدرها (23.9) – السعودية (11.5) – الأردن (8.8).

الحمضيات (برتقال – يوسفي – الكريب فروت – ليمون حامض – ليمون حلو – حمضيات طازجة أو جافة)

تحسنت نسبة المساهمة الوسطية للصادرات من الحمضيات المختارة من إجمالي الصادرات الزراعية السورية بشكل ملحوظ من نسبة قدرها 1.4% في الفترة 2003 – 2005 مقارنة بنسبة مساهمة قدرها 9.2% في الفترة 2010 – 2012.

وزادت كمية صادرات الحمضيات المختارة من 37 ألف طن بقيمة 8.9 مليون دولار خلال وسطي الفترة 2003 – 2005 مقارنة مع حوالي 223 ألف طن بقيمة 106.5 مليون دولار خلال وسطي الفترة 2010 - 2012، وترافق ذلك مع ارتفاع في متوسط قيمة الوحدة من 240.4 إلى 478.4 دولار/ طن.

بلغت هذه الصادرات ذروتها في العام 2010 مسجلة 301 ألف طن بقيمة 125.8 مليون دولار، إلا أن هذه الكمية انخفضت في العام 2012 إلى 131 ألف طن بقيمة 72.1 مليون دولار نتيجة صعوبة عمليات النقل والتسويق للوجهات التصديرية الرئيسية.

يعتبر العراق والأردن من الوجهات التصديرية الرئيسية لصادرات الحمضيات بنسبة 90% من إجمالي صادرات سورية من الحمضيات في عام 2012 (الجدول المرفق 3-11).

القطن (غير الممشط أو المكرود)

يعتبر القطن من المحاصيل النقدية المهمة في سورية ويصنف ضمن المحاصيل الاستراتيجية التي توليها الحكومة معاملة خاصة.

وبالرغم من هذه الأهمية فقد تراجعت صادرات القطن بشكل ملحوظ وبلغت 59 ألف طن في الفترة 2010 – 2012 مقابل 132 ألف طن في الفترة 2003 – 2005، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطن (غير الممشط) وسطياً من إجمالي الصادرات الزراعية السورية في الفترة 2010 – 2012 لتبلغ 2.4% مقابل مساهمة قدرها 5.2% في الفترة 2003 - 2005، ويرجع السبب في تراجع صادرات القطن إلى تشجيع المعامل المحلية لتصنيع القطن والاستفادة من القيمة المضافة وإلى تراجع الإنتاج نتيجة السياسات الحكومة القاضية بتخفيض المساحات المزروعة وذلك بهدف ترشيد استخدام المياه.

وقد تراجعت كمية صادرات القطن في عام 2012 إلى حوالي 118.5 طن وبقيمة قدرها 0.2 مليون دولار نتيجة تأثيرات الحرب المفروضة على سورية والتي من أهمها خروج مساحات واسعة عن نطاق الإنتاج والتسويق، علماً أنه وصلت

كمية صادرات القطن (غير الممشط) إلى ذروتها في عام 2006 وقد بلغت 138 ألف طن وبقيمة قدرها 171.2 مليون دولار.

أما بالنسبة لقيمة الوحدة فقد سجلت الفترة 2003 – 2004 حوالي 1157.0 دولار للطن مرتفعة بذلك إلى قيمة قدرها 2110.8 دولار للطن في الفترة 2010 – 2012.

توجهت الكميات التصديرية من القطن في العام 2012 إلى البلدان الرئيسية التالية: فرنسا بنسبة قدرها 49.5% - بلجيكا 33.5% - تركيا 16.7%، علماً أنه قد تغيرت تركيبة الوجهات التصديرية للقطن في هذا العام عن مثيلاتها في عام 2011 حيث كانت مصر تشكل أهم هذه الوجهات التصديرية بنسبة قدرها 41.1% وذلك كما يظهر في الجدول المرفق 3-12.

زيت الزيتون

يعتبر زيت الزيتون من الصادرات الزراعية السورية المهمة والمرغوبة في عدة دول وذلك لجودته ونوعيته المميزة، علاوة على أن كمية صادرات زيت الزيتون بلغت 32 ألف طن وبقيمة قدرها 62.3 مليون دولار خلال وسطي الفترة 2003 – 2005 مقابل كمية قدرها 15 ألف طن وبقيمة قدرها 55.7 مليون دولار وذلك وفقاً لوسطي الفترة 2010 - 2012، وترافق ذلك مع ارتفاع كبير في وسطي قيمة وحدة صادرات زيت الزيتون من 1922.0 دولار/طن إلى 3479.8 دولار/طن على التوالي بالنسبة لنفس الفترتين السابقين.

بالنسبة للأعوام الأخيرة فقد بلغت صادرات زيت الزيتون ذروتها في العام 2007 بكمية مقدارها 81 ألف طن وقيمتها 249.1 مليون دولار، أما في العام 2012 فقد كانت الكمية المصدرة الأقل بين السنوات المدروسة والتي بلغت 13 ألف طن وبقيمة مليون دولار.

وكانت الوجهات التصديرية الرئيسية في العام 2012 وبنسب مختلفة كالتالي: المملكة العربية السعودية 32.3% - الإمارات العربية المتحدة 9.9% - إيران 7.8% - لبنان 6.3% (الجدول المرفق 3-13).

العدس

تناقص وسطي صادرات العدس من 72 ألف طن وبقيمة قدرها 29.0 مليون دولار في الفترة الزمنية 2003 – 2005 إلى حوالي 31 ألف طن وبقيمة 38.1 مليون دولار وذلك في الفترة 2010 - 2012، أما بالنسبة لقيمة وحدة الصادرات فقد ازدادت من 402.6 دولار للطن في الفترة الأولى إلى 1221.8 دولار للطن في الفترة الثانية.

هذا وقد بلغت كمية الصادرات ذروتها في العام 2007 مسجلة رقم قدره 243 ألف طن بقيمة قدرها 133.8 مليون دولار وبعدها اتجهت الصادرات من العدس للانخفاض بشكل كبير مسجلة كمية قدرها 32 ألف طن وقيمة قدرها 29.6 مليون دولار وذلك في العام 2012.

كما تعتبر السعودية ومصر والأردن الوجهة التصديرية الرئيسية لصادرات العدس وبنسب مفصلة يبينها الجدول المرفق 3-14.

البطاطا الطازجة والمبردة

شهدت حصة البطاطا الوسطية من إجمالي الصادرات الزراعية السورية تحسناً ملحوظاً من 0.7% في الفترة 2003 – 2005 مقابل حصة قدرها 3.9% في الفترة 2010 – 2012.

كما وازدادت صادراتها بشكل كبير في الفترة 2010 – 2012 حيث بلغت كمية صادراتها نحو 95 ألف طن وبقيمة 35.6 مليون دولار مقارنة مع حوالي 19 ألف طن وبقيمة 3.9 مليون دولار خلال الفترة 2010 - 2012، كما وترافق ذلك مع ارتفاع في متوسط قيمة الوحدة إلى 374.2 دولار للطن في الفترة 2010 – 2012 بعد أن بلغت 208.7 دولارللطن في الفترة 2003 - 2005.

وبلغت كمية الصادرات ذروتها في العام 2008 مسجلة 125 ألف طن وبقيمة قدرها 33.1 مليون دولار، وبلغت كمية الصادرات في العام 2012 نحو 107 ألف طن وبقيمة قدرها 31.3 مليون دولار.

هذا ويعتبر العراق والأردن والإمارات العربية المتحدة الوجهات التصديرية الرئيسية لصادرات البطاطا وذلك بنسبة تزيد عن بنسبة 80% من إجمالي صادرات سورية من البطاطا في العام 2012 (جدول المرفق 3-15).

القمح القاسي والطري

يُولى القمح اهتمام كبير من قبل الحكومة السورية وذلك نتيجة لكونه من أهم المحاصيل الاستراتيجية والمصدر الأساسي للغذاء في سورية وله دور فعال في تحقيق الأمن التغذوي المحلي، وانطلاقاً من ذلك فقد انخفضت الكمية المصدرة منه بشكل كبير جداً والى كمية لاتذكر (أقل من طن) في العام 2012 نتيجة خروج مساحات واسعة خارج نطاق الإنتاج بسبب الأوضاع الراهنة في سورية وكون الإنتاج المحلي قد استُخدم لتلبية حاجة الاستهلاك في المرتبة الأولى بالإضافة إلى الاستيراد، علماً أن أكبر كمية مصدرة كانت في العام 2006 والتي بلغت 1401 ألف طن (الجدول المرفق 3-23).

صادرات أخرى

بالنسبة للتطورات المتعلقة بالصادرات الأخرى والتي تعتبر ذات أهمية أقل مقارنةً مع الصادرات المذكورة أعلاه وهي: الكمون - بذور اليانسون – زغب بذور القطن - العنب الطازج - الفستق الحلبي - الحمص فهي مبينة في الجداول المرفقة.

3-2-3 أهم الواردات الزراعية السورية

تتضمن الفقرات التالية توضيحاً لأهم الواردات الزراعية السورية بنفس المنهجية التي اتبعت مع الصادرات في الفقرة السابقة.

السكر (الخام و المكرر)

يعتبر السكر أهم الواردات الزراعية الغذائية السورية نظراً لأن الإنتاج المحلي من السكر يغطي نسبة قليلة من الطلب المحلي. وحافظت واردات السكر على نسبة مساهمتها الوسطية من إجمالي الواردات الزراعية خلال الفترتين 2003 – 3005 و 2010 – 2012 والتي بلغت حوالي 13%، علاوة على أنه زاد وسطي واردات السكر من 692 ألف طن بقيمة 179.8 مليون دولار في الفترة 2003 - 2005 إلى 910 ألف طن بقيمة 595.2 مليون دولار في الفترة 2010 –

2012، ترافق ذلك مع ازدياد وسطي قيمة الوحدة من واردات السكر بين الفترتين المذكورتين سابقاً من 259.5 إلى 653.5 دولار/طن.

ومن الملاحظ من خلال الجدول المرفق (3–25) أن واردات السكر سجلت ذروتها في العام 2010 مسجلة كمية قدرها 1.3 مليون طن بقيمة 733 مليون دولار، إلا أن الواردات انخفضت بعد ذلك لتسجل في العام 2012 كمية قدرها 574 ألف طن وبقيمة قدرها 383.7 مليون دولار.

تعتبر البرازيل من أهم الدول الموردة للسكر إلى سورية إلا أن العام 2012 تميز بظهور شركاء جدد وبنسب تختلف عن السنوات الأخرى، حيث كانت أهم الدول المصدرة للسكر إلى سورية كالتالي: البرازيل 25.1% - فرنسا 14% - بولونيا 10.3% - تايلاند 10% - الهند 7.2 ودول أخرى كألمانيا والجزائر.

الذرة الصفراء

تعتبر واردات الذرة أيضاً من أهم الواردات الزراعية السورية وذلك لاستخداماتها العديدة في تحضير الأعلاف - الصناعات الغذائية – استخلاص الزيت وغيرها.

بلغت نسبة المساهمة الوسطية لواردات الذرة في الفترة 2003 – 2005 حوالي 21.4% من إجمالي الواردات الزراعية السورية وارتفعت هذه النسبة إلى 23.3% خلال الفترة 2010 - 2012، كما زاد وسطي واردات الذرة من مليون طن وبقيمة 133.4 مليون دولار إلى حوالي 1.6 مليون طن بقيمة 399 مليون دولار، مع زيادة في وسطي قيمة وحدة واردات الذرة من 123.4 إلى 253.9 دولار/طن بالنسبة للفترتين المذكورتين آنفاً.

سجلت كمية واردات الذرة في السنوات الأخيرة ذروتها في العام 2009 وبلغت حوالي 1.9 مليون طن وبقيمة قدرها 356 مليون دولار، بينما في العام 2012 سجلت كمية واردات الذرة حوالي 1.1 مليون طن وبقيمة 298 مليون دولار (الجدول المرفق 3-26).

أما أهم دول المنشأ التي تزود سورية بالذرة فهي: أوكرانيا (66.1%) – رومانيا (11.8%) - بلغاريا (9.5%).

الرز المقشور وغير المقشور

يعتبر الرز واحد من أهم واردات الغذاء الزراعية السورية نظراً لعدم إنتاجه في سورية، ويتم تغطية الطلب عليه من خلال الاستيراد فقط.

كما كان وسطي الكمية المستوردة من الرز خلال الفترة 2003 - 2005 حوالي 232 ألف طن بقيمة 76.3 مليون دولار مع متوسط قيمة للوحدة بلغ 328.3 دولار/طن لتزداد الكمية إلى 322 ألف طن قيمتها 228.3 مليون دولار في الفترة 2010 – 2012 وقيمة الوحدة منها بلغت 751.7 دولار/طن.

بالنظر إلى الجدول المرفق 3-28 نلاحظ أن واردات الرز سجلت ذروتها خلال الفترة في العام 2010 حيث بلغت 382 ألف طن بقيمة 284.3 مليون دولار. وفي العام 2012 بلغت كمية الواردات من الرز 289 ألف طن وقيمتها قدرها 214 مليون دولار.

إن واردات سورية من الرز في العام 2012 أتت من دول المنشأ التالية وبنسب متفاوتة: تايلاند 32.71% - الولايات المتحدة 15.96% - الهند 11.22% - روسيا 10.43% - فيتنام 8.33%.

الشعير

تعتمد واردات سورية من الشعير بشكل كبير على مستوى الطلب والإنتاج المحلي والذي يتأثر بالظروف الجوية كونه محصول بعلي بشكل عام ويزرع في المناطق الهامشية والضعيفة.

وبالمقابل بلغ وسطي كمية واردات الشعير من 676 ألف طن قيمتها 76.5 مليون دولار في الفترة 2003 - 2005 منخفض بذلك إلى 271 ألف طن بقيمة قدرها 69.5 مليون دولار في الفترة 2010 – 2012.

سجلت واردات الشعير ذروتها في العام 2008 كنتيجة طبيعية للجفاف الذي أصاب سورية في الموسم الزراعي 2008/2007 حوالي 1.2 مليون طن بقيمة قدرها 338.8 مليون دولار، وفي العام 2012 سجلت الكميات المستوردة نحو 205 ألف طن قيمتها بلغت 52.28 مليون دولار وبقيمة وحدة قدرها 254.1 دولار للطن.

تم استيراد الكمية المذكورة من الشعير في العام 2012 من دول الاستيراد الرئيسية: أوكرانيا – روسيا الاتحادية والأرجنتين وهذا ما يوضحه الجدول المرفق 3– 29.

الأكساب و بقايا استخراج الزيوت

بلغ وسطي مساهمة الأكساب والبقايا 6.69% من إجمالي الواردات الزراعية في الفترة 2003 - 2005 مقابل وسطي حصة قدرها 7.34% في الفترة 2010 – 2012.

هذا وقد بلغ وسطي كمية الواردات في الفترة 2003 - 2005 حوالي 337 ألف طن بقيمة 73.6 مليون دولار ليزداد هذا الوسطي خلال الفترة 2010 - 2012 إلى نحو 495 ألف طن قيمتها 199.4 مليون دولار، أما بالنسبة لوسطي قيمة الوحدة فقد ازداد بمقدار الضعف من 218.4 دولار/طن للفترة الأولى إلى 403.1 دولار/طن في الفترة الثانية.

سجلت واردات الأكساب في السنوات الأخيرة ذروتها في العام 2009 بكمية قدرها 508 ألف طن قيمتها نحو 176.2 مليون دولار مقابل كمية قدرها 453 ألف طن قيمتها 206.62 مليون دولار مع تسجيل أعلى وسطي قيمة الوحدة في العام 2012 والتي بلغت 455.9 دولار للطن.

تعتبر الأرجنتين المصدر الرئيسي لهذه الواردات حيث شكلت أكثر من 76% من واردات الأكساب السورية الإجمالية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي شكلت نسبة قدرها 18.55% (الجدول المرفق 3- 30).

الموز

زاد الاستهلاك المحلي من الموز في سورية في السنوات الأخيرة (باستثناء عام 2012) وبالتالي ُترجم ذلك إلى ازدياد وسطي الكميات المستوردة من الموز بمقدار الضعف تقريباً وذلك عن بالمقارنة بين الفترتين الزمنيتين 2003 – 2005 و 2010 – 2012 والتي بلغت 96 ألف طن وبقيمة قدرها 23.7 مليون دولار مقابل 186 ألف طن وبقيمة قدرها 70.2 مليون دولار، كما وزاد وسطي قيمة الوحدة التي كانت 248.1 دولار/طن في الفترة الأولى لتصبح 377 دولار/طن في الفترة الثانية.

كما يبين الجدول المرفق (3-31) وخلال السلسلة الزمنية المدروسة أن واردات الموز بلغت ذروتها في العام 2006 مسجلة كمية قدرها 323 ألف طن وقيمتها 37.3 مليون دولار مقابل أدنى كمية ُسجلت وقدرها 107 ألف طن قيمتها 39 مليون دولار وذلك في العام 2012.

هذا وقد تم استيراد كميات الموز في العام 2012 من عدة دول رئيسية منها لبنان – الإكوادور– الفلبين.

الشاي

معظم الكميات المستوردة من الشاي تكون على شكل دوكما بالإضافة إلى أنواع مختلفة أخرى معبأة ومغلفة، حيث نقص قليلاً وسطي هذه الكميات المستوردة من 30 ألف طن قيمتها 55.2 مليون دولار في الفترة المدروسة 2003 – 2005 إلى 29 ألف طن قيمتها 71.4 مليون دولار خلال الفترة 2010 - 2012، أما وسطي قيمة الوحدة فقد زاد من 1,860 دولار/طن إلى 2,478 دولار/طن.

بلغت كميات الواردات من الشاي ذروتها في العام 2009 حيث كانت الكمية المستوردة نحو 30 ألف طن بقيمة 67.6 مليون دولار مقابل كمية قدرها 26 ألف طن قيمتها 76.8 مليون دولار في العام 2012.

تعتبر سيريلانكا المصدر الرئيسي لهذه الواردات حيث شكلت 96.3% من واردات الشاي السورية الإجمالية (الجدول المرفق 3-33).

القهوة الخضراء والمجففة

بلغت الكميات المستوردة من القهوة الخضراء والمجففة في الفترة 2003 - 2005 حوالي 17 ألف طن قيمتها 18.5 مليون دولار مقابل ازدياد في الكمية إلى 27 ألف طن قيمتها 44.6 مليون دولار.

وسجلت واردات القهوة ذروتها في في العام 2009 بكمية قُدرت بنحو 39 ألف طن بقيمة 50.4 مليون دولار مقابل كمية قدرها 26 ألف طن مسجلة أعلى قيمة 57.15 مليون دولار وذلك في العام 2012. تستورد القهوة الخضراء والمجففة بشكل رئيسي من البرازيل والتي شكلت أكثر من 61% من واردات القهوة الإجمالية (الجدول المرفق 3-36).

واردات أخرى

تستورد سورية العديد من المنتجات الزراعية الأخرى أهمها النخالة - الزبدة والسمن - المتة - فول الصويا وغيرها وهي موضحة في الجداول المرفقة.

3-3 أهم الشركاء التجاريين الزراعيين

سوف نتعرض في القسم التالي للشركاء التجاريين الزراعيين لسورية سواء كدول مفردة أو كمناطق، وسيكون التركيز أولاً على المجموعات (التكتلات) التجارية الرئيسية الشريكة للتجارة الزراعية السورية، وثانياً على الميزان التجاري مع الشركاء الرئيسيين، وأخيراً سيتم عرض الوجهات التصديرية الرئيسية ومصادر الواردات للمنتجات الزراعية السورية في العام 2012.

3-3-1 التجارة الزراعية السورية حسب مجموعات الدول

من أجل تناول التجارة الزراعية السورية حسب المناطق فقد تم تقسيم بلدان العالم إلى ثماني مجموعات هي: الدول العربية – الاتحاد الأوروبي (27) - آسيا بدون الدول العربية - أمريكا الشمالية والوسطى- أمريكا الجنوبية – أفريقيا بدون الدول العربية - أوقيانوسيا - باقي دول العالم.

الصادرات

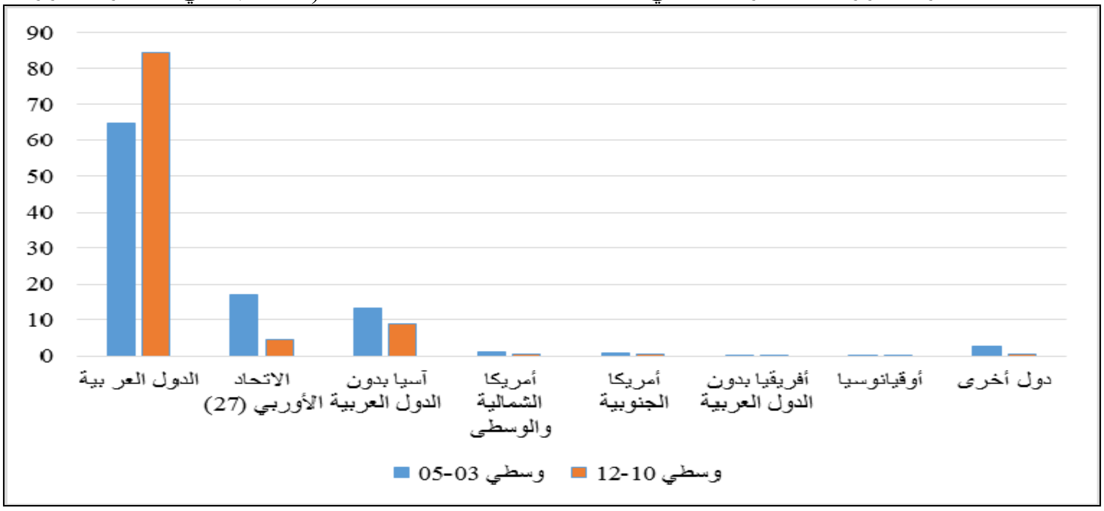
بالنظر إلى الجدول المرفق (3-39) نلاحظ أن الدول العربية كانت أهم الوجهات التصديرية للمنتجات الزراعية السورية يليها آسيا (ما عدا الدول العربية) ثم الاتحاد الأوربي وذلك وفقاً لوسطي الفترة الزمنية المرجعية 2010 – 2012 مقابل حلول الدول العربية يليها الاتحاد الأوربي ثم آسيا (ما عدا الدول العربية) خلال وسطي الفترة 2003 - 2005، وبلغ وسطي قيمة الصادرات الزراعية إلى الدول العربية للفترة 2010 - 2012 حوالي 1.6 مليار دولار مشكلة نسبة 84.5% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية، بينما شكلت في الفترة 2003 - 2005 حوالي 65%، ويعود السبب في ذلك لقرب الأسواق العربية من الناحية المكانية بالإضافة إلى أن التجارة السورية الزراعية تاريخياً كانت قد تركزت مع الدول العربية كما عزز ذلك لاحقاً تطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA) الموقعة في العام 1997 والتي دخلت حيز التنفيذ وبشكل تدريجي في العام 1998 وطبقت بشكل كامل مع مطلع عام 2006.

كما يبين الجدول المرفق السابق ذكره حلول آسيا (بدون الدول العربية) في المرتبة الثانية بعد الدول العربية بالنسبة لمجموعات الدول وتراجعت حصتها من 13.2% في الفترة الأولى (2003 – 2005) لتصبح 8.7% في الفترة الثانية (2010 – 2012).

ثم أتت دول الاتحاد الأوربي (27) في المرتبة الثالثة في الوجهات التصديرية الرئيسية للمنتجات الزراعية السورية، ولكن تراجعت حصتها أيضا بين الفترتين المرجعيتين من 17.0% في الفترة الأولى إلى 4.6% في الفترة الثانية (الجدول المرفق 3-39).

ويوضح الشكل (3-6) مدى أهمية الدول العربية بالنسبة للصادرات الزراعية السورية ومدى اعتماد الدول العربية على السلع الزراعية السورية ومن ثم مدى أهمية المجموعات الأخرى مثل الدول الآسيوية والاتحاد الأوربي مقارنة مع المجموعات الأخرى.

الشكل 3-6 الصادرات الزراعية السورية، وسطي 2003 – 2005 و2010 – 2012 (% من إجمالي الصادرات الزراعية).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

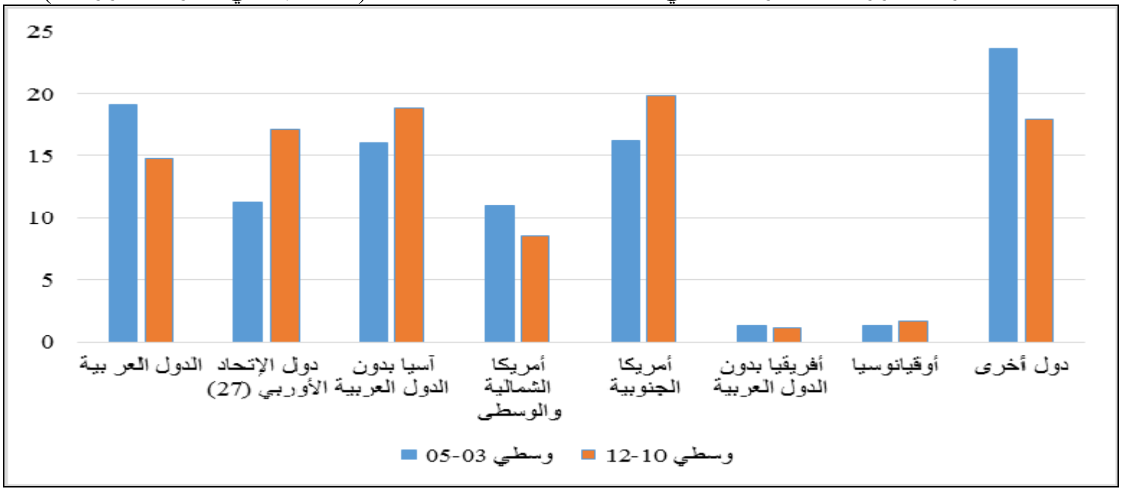
الواردات

بالنسبة لبلدان الاستيراد الرئيسية حلت أمريكا الجنوبية في المرتبة الأولى يليها دول آسيا (ما عدا الدول العربية) يليها دول عدة أخرى ثم دول الاتحاد الأوربي ثم الدول العربية وبنسب قدرها 19.8% - 18.9% - 17.9% - 117. % -

14.8% من إجمالي الورادات الزراعية السورية على التوالي وذلك خلال وسطي الفترة المرجعية 2010 – 2012 مقابل حلول دول أخرى أولا ويليها الدول العربية ثم أمريكا الجنوبية وآسيا بدون الدول العربية ثم دول الاتحاد الأوربي وذلك بنسب قدرها 23.6% - 19.2% - 16.2% - 16% - 11.2% على التوالي وذلك خلال وسطي الفترة 2003 – 2005 (الجدول المرفق 3-39).

يوضح الشكل (3-7) مدى أهمية المجموعات المدروسة بالنسبة للواردات الزراعية السورية والمقارنة بينها.

الشكل 3-7 الواردات الزراعية السورية، وسطي 2001-2003 و 2008-2010 (% من إجمالي الواردات الزراعية).

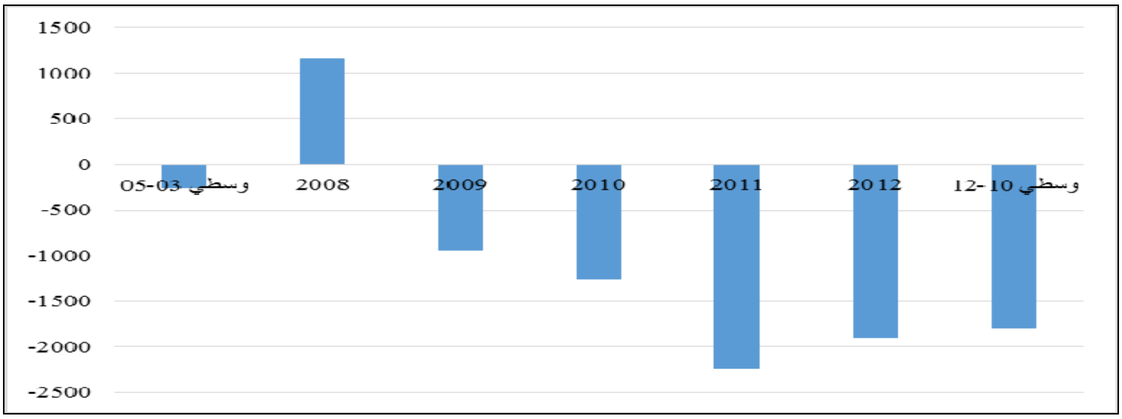


المصدر: قاعدة البيانات الزراعية السورية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

3-3-2 الميزان التجاري الزراعي السوري

يبين الشكل (3-8) أن الميزان التجاري الزراعي قد سجل قيماً سالبة أو عجز حصل في أغلب السنوات المدروسة، وهذا يعزى إلى تراجع في القيم التصديرية المحققة سواءً نتيجة موجات الجفاف والعوامل الطبيعية التي ضربت سورية (كون طبيعة سلع الصادرات تختلف عن طبيعة سلع الاستيراد من حيث التأثر بالعوامل الطبيعية والأمراض) أو نتيجة الحرب والعقوبات المفروضة على سورية والتجارة السورية، بالإضافة إلى زيادة قيمة الواردات الرئيسية سواءً نتيجة تغير أنماط وعادات الاستهلاك المحلي والتوجه نحو سلع الاستيراد بشكل أكبر أو نتيجة التسهيلات المفروضة على سلع الاستيراد من قبل الحكومة السورية أو نتيجة الزيادة السكانية.

الشكل 3-8 الميزان التجاري الزراعي السوري خلال السلسلة الزمنية المدروسة، (مليون دولار).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

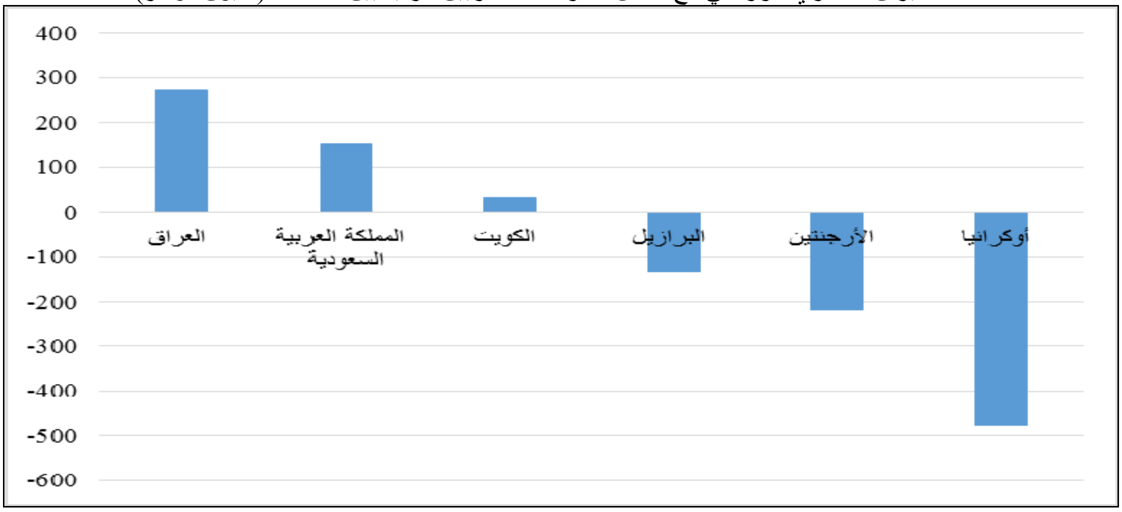
وكما هو موضح في الشكل أنف الذكر فقد سجل العام 2011 أعلى رقم عجز بقيمة تفوق 2 مليار دولار وبعد ذلك تناقص مقدار العجز قليلاً ليستقر عند 1896 مليون دولار في العام 2012.

3-3-3 الميزان التجاري الزراعي مع الشركاء الرئيسين

كما يبين الشكل (3-9) فقد سجل الميزان التجاري الزراعي في العام 2012 قيماً موجباً مع كل من العراق - السعودية - الكويت – قطر على الترتيب، وسجل قيماً سالبة مع شركاء آخرين مثل أوكرانيا – الأرجنتين – تايلاند – البرازيل على الترتيب، حيث سجل الميزان التجاري الزراعي الفائض الأعلى مع العراق (الصادرات السورية للعراق أكبر بكثير من الواردات منه) حيث كانت قيمته 272.0 مليون دولار بينما تم تسجيل العجز الأكبر مع أوكرانيا بقيمة 476.4 مليون دولار(الواردات السورية من أوكرانيا اكبر بكثير من الصادرات السورية إليها).

كما سُجلت أيضاً أرقام فائض وعجز للميزان التجاري مع شركاء آخرين وفقاً للجدول المرفق 3-40.

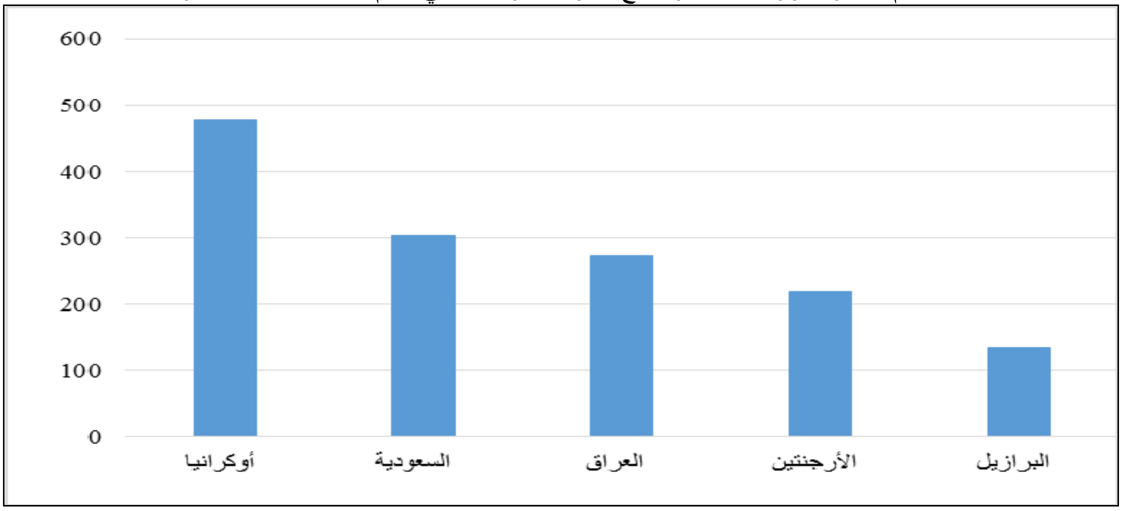
الشكل 3- 9 الميزان التجاري الزراعي مع بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين 2012، (مليون دولار).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

كما يبين الشكل (3-10) الآتي الخاص بحجم التجارة الزراعية السورية مع أهم الشركاء التجاريين خلال العام 2012 فقد حلت أوكرانيا في المرتبة الأولى بقيمة 478.1 مليون دولار وبنسبة مساهمة قدرها 12.4% من حجم التجارة الزراعية السورية يليها المملكة العربية السعودية بقيمة 303.8 مليون دولار بنسبة مساهمة قدرها 7.9% من حجم التجارة الزراعية السورية ثم العراق بقيمة 273.1 مليون دولار بنسبة مساهمة قدرها 7.1% من حجم التجارة الزراعية السورية، علاوة على المزيد من الشركاء التجاريين مع تبيان حجم التجارة لها والميزان التجاري القياسي أيضاً في الجدول المرفق (3 -40).

الشكل 3-10 حجم التجارة الزراعية السورية مع الشركاء الرئيسين في العام 2012، مليون دولار.

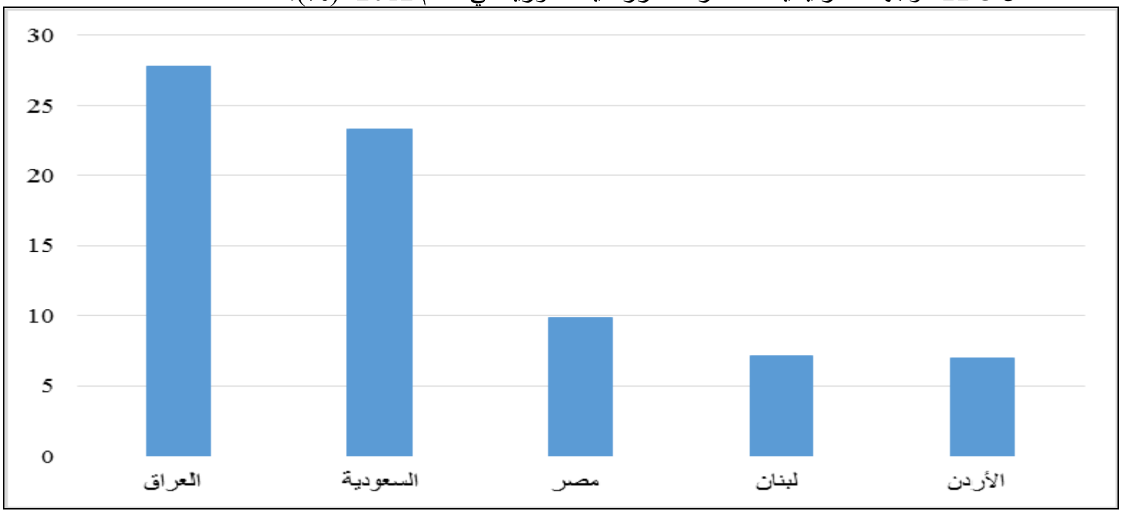


المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

3-3-4 الوجهات التصديرية الرئيسية (حسب البلدان)

يعتبر العراق الوجهة التصديرية الأولى بالنسبة للصادرات الزراعية السورية في العام 2012، حيث بلغت قيمة الصادرات له حوالي 273 مليون دولار وشكلت النسبة 27.7% من قيمة إجمالي الصادرات الزراعية السورية ثم أتت الصادرات للسعودية في المرتبة الثانية بقيمة 229.3 مليون دولار بنسبة قدرها 23.3% يليها مصر بقيمة 97.1 مليون دولار وبنسبة 9.9% ثم لبنان بقيمة قدرها 70.2 مليون دولار وبنسبة 7.1% وأخيراً الأردن بقيمة قدرها 68.7 مليون دولار وبنسبة 7% على الترتيب، وذلك وفقاً للشكل (3–11).

الشكل 3-11 الوجهات الرئيسية للصادرات الزراعية السورية في العام 2012، (%).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

وتجدر الإشارة إلى وجود وجهات تصديرية الأخرى والتي حصلت على حصة قليلة من إجمالي الصادرات الزراعية وهي مذكورة بالتفصيل في الجدول المرفق (3 -41).

الصادرات الزراعية السورية إلى العراق:

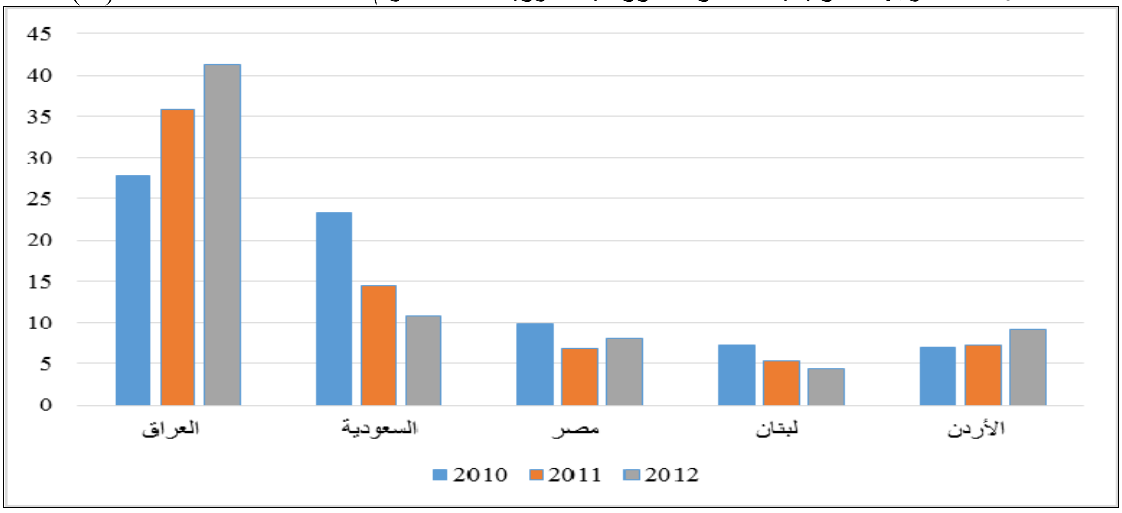
احتل العراق المرتبة الأولى في العام 2012 كأحد أهم الدول المُستقبلة للصادرات السورية حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية السورية للعراق 272.5 مليون دولار وكانت المنتجات الزراعية الرئيسية المصدرة للعراق بيض الطيور بنسبة 15.7% يليها في الترتيب برتقال بنسبة 8.3% وخليط عصائر جاهزة بنسبة 7.9% ثم الجبن والبطاطا المبردة أو الطازجة بنسبة 4.4 – 4.3% على الترتيب (الجدول المرفق 3– 51).

الصادرات الزراعية السورية إلى السعودية:

تعتبر السعودية أيضاً من الوجهات التصديرية الرئيسية بالنسبة للصادرات الزراعية السورية في العام 2012 وتشكل الضأن (أغنام العواس) الحصة الأكبر من الصادرات الزراعية السورية للسعودية بنسبة 44% يليها البندورة الطازجة أو المبردة بنسبة 19% والعدس بنسبة 5% ثم زيت الزيتون البكر 4.2%. حيث شكلت السلع المذكورة أنفاً حوالي 72% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية للسعودية في العام 2012، وهناك المزيد أيضاً من السلع المصدرة للسعودية مع القيم والنسب مذكورة في الجدول المرفق (3–52).

كما يوضح الشكل (3–12) الوجهات التصديرية الرئيسية خلال الأعوام 2010 – 2011 - 2012.

الشكل 3-12 الوجهات الرئيسية للصادرات الزراعية السورية خلال الأعوام 2010 – 2011 – 2012، (%).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

الصادرات الزراعية السورية إلى مصر:

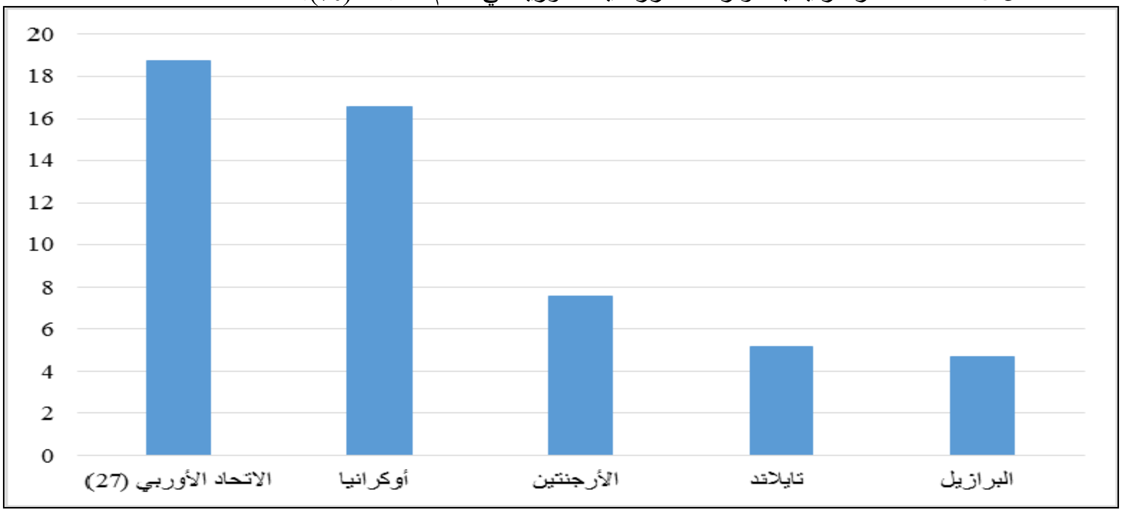
أتت مصر في المرتبة الثالثة كأحد أهم الوجهات التصديرية في العام 2012 وكان التفاح أهم السلع الزراعية السورية المصدرة لمصر حيث شكلت نسبة قدرها 33% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية لمصر في العام 2012 ثم يليها بالترتيب خيوط القطن مشكلة 12.7% منخفضة بذلك عن النسبة التي حصلت عليها في عام 2010 والتي قدرت بـ 37.4% وبعد ذلك تأتي صادرات بذور الكمون ومربى الفواكه بنسبة تتجاوز 5% لكل منهما، علاوة على السلع المصدرة الأخرى الأقل أهمية مذكورة في الجدول المرفق (3–54).

كما يبين الجدولان المرفقان (3-55 و 3-53) الصادرات الزراعية السورية إلى لبنان والأردن باعتبارهما شريكين تجاريين مهمين أيضاً من جهة الصادرات.

3-3-5 المصادر الرئيسية للواردات الزراعية السورية

حلَ الاتحاد الأوربي (27) في المرتبة الأولى في العام 2012 كأهم مصدر للاستيراد حيث بلغت قيمة الواردات منه نحو 539.2 مليون دولار شكلت نحو 18.7% من إجمالي قيمة الواردات السورية يليه أوكرانيا في المرتبة الثانية بقيمة 477.2 مليون دولار شكلت 16.5% من إجمالي قيمة الواردات السورية ثم الأرجنتين بقيمة 217.9 مليون دولار بنسبة قدرها 7.5% وبعدها تايلاند والبرازيل بنسب قدرها 5.1 – 4.6% على الترتيب وذلك يبينه الشكل (3-14)، فضلاً عن أن الجدول المرفق (3–42) يتضمن ما تم ذكره سابقاً والمزيد من المصادر الأخرى للواردات السورية ذات الأهمية الأقل.

الشكل 3-14 المصادر الرئيسية للواردات الزراعية السورية في العام 2012، (%).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوربي (27):

بلغت قيمة الواردات الزراعية السورية في العام 2012 من الاتحاد الأوربي (27) حوالي 539 مليون دولار ليحل في المرتبة الأولى، كأهم وجهه للاستيراد وكانت أهم السلع الزراعية المستوردة منه سكر وسكروز بنسبة قدرها 31.6% من إجمالي قيمة واردات سورية الزراعية من الاتحاد الأوربي يليه حنطة وخليط حنطة مع شيلم بنسبة 15.1% (بعد أن بلغت 4.7 في العام 2010) والذرة الصفراء بنسبة 11.4% (بعد أن كانت 5% في العام 2010) ثم الألبان والبطاطا بنسب 3.9 – 3.7 على الترتيب (الجدول المرفق 3-57).

الواردات الزراعية السورية من أوكرانيا:

تعتبر أوكرانيا شريك تجاري زراعي رئيسي لسورية بشكل عام و أتت في المرتبة الثانية في العام 2012 حيث بلغت قيمة الواردات من أوكرانيا 477 مليون دولار وذلك نتيجة استيراد كميات كبيرة من الذرة الصفراء نحو 41.4% من إجمالي قيمة الواردات من أوكرانيا بالإضافة إلى استيراد القمح بنسبة قدرها 18.6% وكذلك الشعير وزيوت نباتية واليوريا، إذ شكلت هذه السلع مجتمعة ما يقارب 91.5% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية السورية من أوكرانيا (الجدول المرفق 3-59).

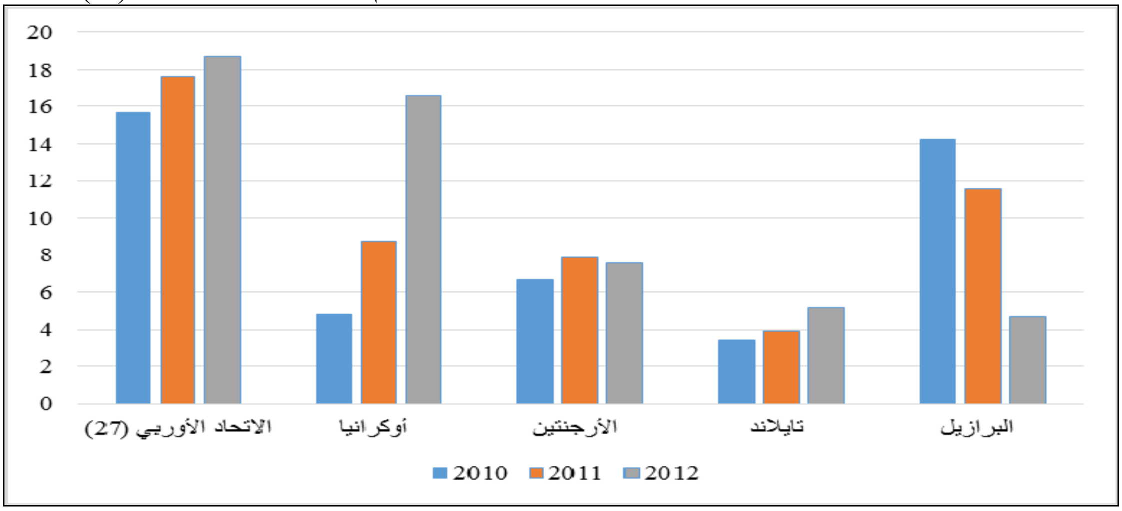
الواردات الزراعية السورية من الأرجنتين:

كما سلف ذكره فقد حلت الأرجنتين في المرتبة الثالثة كإحدى أهم مصادر الاستيراد في العام 2012، وكانت الأكساب الناتجة عن زيت فول الصويا من أهم السلع الزراعية السورية المستوردة من الأرجنتين حيث شكلت نسبة قدرها 67% من قيمة إجمالي الواردات الزراعية من الأرجنتين يليها فول الصويا والمتة، وقد شكلت هذه السلع المذكورة 91.5% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية السورية للأرجنتين (الجدول المرفق 3– 6).

علاوة على أن الجداول المرفقة (3–58)، (3-61) تبين أهم الواردات الزراعية من البرازيل وتايلاند على الترتيب.

كما يبين الشكل (3-15) المصادر الرئيسية للواردات الزراعية السورية خلال الأعوام 2010 - 2011 – 2012.

الشكل 3-15 المصادر الرئيسية للواردات الزراعية السورية خلال الأعوام 2008–2009-2010، (%).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

أهم النتائج

- لم يمتلك لنت القطن والعنب والحمص ميزة نسبية ظاهرية في العام 2011 بينما كان لنت القطن يمتلك هذه الميزة وبقوة في العامين 2001 – 2008.
- أظهر لنت القطن – البرتقال - البندورة - الجبن - العنب - زيت الزيتون البكر قيمة نسبية للوحدة أقل من 1، مما يدل على القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية.
- لوحظ تركز عالي بالصادرات بنسبة 90.6% في العام 2010 لأهم خمس شركاء وبمعدل 97.1% لأهم خمس شركاء في العام 2012.
- تأتي الصادرات من القمح القاسي والطري - الأغنام الحية – القطن غير المكرود وغير الممشط – زغب بذور القطن - بندورة – الحمضيات في مقدمة السلع من حيث ارتفاع تركزها.
- سجلت أهم الواردات الزراعية السورية مستويات مرتفعة من التركز كما هو الحال في عدد من الصادرات الزراعية السورية حيث بلغت حصة أهم خمس شركاء بالمتوسط في العام 2012 حوالي 93.4 % وهي نفس النسبة المسجلة للعام 2010.
- سُجلت أعلى مستويات من التركز (100%) لأهم خمسة شركاء لكل من الواردات الأساسية التالية على الترتيب: المتة - ذرة صفراء - فول الصويا - موز - النخالة – زبدة وسمن – شعير، بينما ُسجلت أدنى مستويات للتركز في السكر.
- من أهم المنتجات الزراعية التصديرية الرئيسية في العام 2012 هي: الكمون – التفاح – البندورة – العدس - الحمضيات – الأغنام.
- كانت الدول العربية أهم الوجهات التصديرية للمنتجات الزراعية السورية يليها آسيا ثم الاتحاد الأوربي في الفترة 2010 – 2012 مقابل حلول الدول العربية يليها الاتحاد الأوربي ثم آسيا خلال الفترة 2003 - 2005.
- سجل الميزان التجاري الزراعي في العام 2012 قيماً موجباً مع كل من السعودية - العراق –- الكويت - قطر، وسجل قيماً سالبة مع شركاء آخرين مثل أوكرانيا – الأرجنتين – تايلاند – البرازيل
- يعتبر العراق الوجهة التصديرية الأولى بالنسبة للصادرات الزراعية السورية في العام 2012، ثم السعودية في المرتبة الثانية تليها مصر ثم لبنان فالأردن .
- حلَ الاتحاد الأوربي (27) في المرتبة الأولى في العام 2012 كأهم مصدر للاستيراد يليه أوكرانيا ثم الأرجنتين وبعدها تايلاند والبرازيل.

الفصل الرابع: السياسات والاتفاقيات الدولية

تميز العام 2013 بانعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في جزيرة بالي الأندونيسية دون أن يحقق اختراقات مهمة باستثناء بعض التفاهمات في مجال الأمن الغذائي للدول النامية كما استمرت وتيرة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية بالتزايد في ضوء انسداد أفق جولة الدوحة حالياً. وعلى الصعيد المحلي يتواصل التعاون مع الدول الشرقية الصديقة ولا سيما إيران وروسيا في ظل استمرار الحرب الإرهابية على سورية والعقوبات الظالمة المفروضة عليها من دول الغرب وإن كانت العقوبات المفروضة عربياً قد تآكلت إلى حد كبير. وفيما يلي شرح تفصيلي للسياسات الدولية وللاتفاقيات العالمية والإقليمية منها وتلك التي ترتبط بسورية.

1-4 السياسات العالمية

4-1-1 تطورات المفاوضات متعددة الأطراف

محادثات الدوحة المناخية تحرز تقدماً متواضعاً

بالرغم من تمديد مباحثات المؤتمر الثامن لمعاهدة كيوتو للأمم المتحدة الخاصة بالحد من انبعاث الغازات الذي انعقد في الدوحة في شهر كانون الثاني من العام 2012 بغرض تحديد التفاصيل للمسارات التفاوضية وإيجاد مسارات أخرى على أمل التوصل إلى اتفاق جديد عالمي حول المناخ في العام 2015، إلا أن المؤتمر لم يسفر عن نتائج هامة وافتقر إلى الجدية من قبل الدول المشاركة لإحداث خرق في المفاوضات، وقد وضعت هذه الدول جدولاً زمنياً تقريبياً للمفاوضات المقبلة وخططاً لدراسة مستقبل الخسائر والدمار في الدول النامية الذي قد يحدث نتيجة التغيرات المناخية بدءاً من ارتفاع منسوب مياه البحر وصولاً إلى العديد من التأثيرات الأخرى ، وتغطي المرحلة الثانية من معاهدة كيوتو الفترة من 2013 وحتى 2030 حيث من المفترض أن تحل محلها معاهدة جديدة، ولكن العديد من المراقبين يرون أن الأطراف الموقعة على المعاهدة لن تضبط انبعاث الغازات من أراضيها بالدرجة التي لا تسمح بالتسخين الحراري للأرض لأكثر من درجتين مئوتين حتى العام 2030.

وقد شهدت المباحثات نشوء تكتلين من الدول النامية، الأول يضم تشيلي وكولومبيا والبيرو وكوستاريكا وغواتيمالا وبنما ، وسمّي باتحاد دول أمريكا اللاتينية والكاريبي المستقلة وقد أعلن هذا التكتل عن التزامه بدعم المعاهدة بأكثر الطرق فعالية بهدف الوصول إلى عالم ذو تسخين حراري أقل من درجتين، أما التكتل الثاني والذي سمّي بمجموعة التفكير المتماثل فقد أعلن عن التزامه بتأييد مبدأ المعاهدة القائل بـ "التزام عام ولكن مسؤوليات متفاوتة" وضرورة أن تتحمل الدول المتقدمة مجتمعة مسؤولياتها في مجال التغيرات المناخية .

الدول الأشد فقراً تُمنح تمديداً لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية

اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية في أواسط العام 2013 بعد مناقشات مكثفة على تمديد الفترة الانتقالية الممنوحة للدول الأقل نمواً لتطبيق قواعد حقوق الملكية الفكرية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية وذلك حتى العام 2021 بعد أن انتهى التمديد الممنوح سابقاً مع نهاية الشهر السادس من العام 2013، ويشير هذا التمديد إلى أن الدول أعضاء المنظمة ما تزال قادرة على التفاوض بنجاح والوصول إلى نتائج بنّاءة. وتقول الدول الأقل نمواً إن هذا التمديد سيتيح لها أن تطبق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية بشكل دقيق من خلال تمديد الفترة الانتقالية .

مؤتمر بالي

أقيمت فعاليات المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في جزيرة بالي الأندونيسية في الفترة من 3 إلى 7 كانون الأول من العام 2013، وتبنى وزراء التجارة المشاركون بالمؤتمر عند جلسة الاختتام ما سمي بـ"حزمة بالي" وهي عبارة عن مجموعة من المقررات التي من شأنها أن تساهم في رفع مستويات التبادل التجاري العالمي وتمنح الدول النامية مزيداً من المرونة بالنسبة لموضوع الأمن الغذائي وتفتح آفاقاً جديدة أمام انسياب تجارة الدول الأقل نمواً وتساعد على النشاطات التنموية بشكل عام، كما تبنى المؤتمر عدداً من القرارت الاعتيادية وقبل انضمام اليمن كعضو تام العضوية في منظمة التجارة العالمية.

وفي الواقع كان أبرز ما تم إنجازه في مؤتمر بالي بالإضافة لموضوع الأمن الغذائي هو ما يتعلق بالتسهيلات التجارية، لكن بالنسبة للهند بشكل خاص فقد نجحت بانتزاع موافقة بقية الأعضاء على استمرارها ببرنامج الدعم الغذائي المكلف للغاية من خلال توزيع كميات كبيرة من الحبوب وإنفاق مبالغ طائلة في إطار هذا البرنامج ، أما الإنجاز الأهم الذي خرج به المؤتمر فكان تقديم الدليل العملي بأن المنظمة ما زالت على قيد الحياة وأن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ما تزال مستمرة رغم النمو الكبير في الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

هذا وبخصوص تجارة السلع الزراعية فبعد مضي شهرين على مؤتمر بالي انعقدت اللجنة الزراعية في منظمة التجارة العالمية وحددت معالم خارطة طريق لتنفيذ ما اتفق عليه في المؤتمر في مجال التجارة الزراعية، رغم أن الكثير من الأمور العالقة ما تزال بحاجة لتوضيح. وفي هذا المجال كان مؤتمر بالي قد أقر تأسيس برنامج عمل في إطار لجنة الزراعة لمتابعة موضوع تخزين السلع الغذائية بهدف ضمان الأمن الغذائي الوطني، ووضع توصيات لحلول دائمة ، وقد طالبت مجموعة الـ 33 بقيادة الهند أن تمنح الدول النامية مرونة أكثر في مجال شراء السلع الزراعية الغذائية من المنتجين المحليين بأسعار إدارية توضع من قبل الحكومات في إطار التخزين لتحقيق الأمن الغذائي، وتقول المجموعة إن تضخم الأسعار المتواصل منذ وضعت منظمة التجارة العالمية سقفاً للدعم قبل 20 عاماً وحتى الآن قد أدى إلى تآكل قدرة الدول النامية على تطبيق مثل هذه البرامج، وكانت الدول الأعضاء في المنظمة قد اتفقت في مؤتمر بالي على عدم مقاضاة مثل هذه البرامج إن تحققت شروط معينة منها إبلاغ أمانة المنظمة عن برامج الدعم وإبلاغ لجنة الزراعة فيما إذا تجاوز البلد العضو أو كاد يتجاوز الحد الحالي من الإنفاق على الدعم، ولكن حتى الآن لم يقدم أي بلد عضو إلى اللجنة أي معلومات بهذا الصدد، يصر بعض الأعضاء إن هذا الأمر يجب أن يناقش في جلسات خاصة وليس في إطار لجنة الزراعة.

على صعيد آخر بالنسبة لمنافسة الصادرات (وهي تشمل دعم الصادرات وأمور أخرى) فقد اتفق الأعضاء على التركيز عليها مستقبلاً في المفاوضات متعددة الأطراف بعد أن لم يتمكنوا من التوصل إلى نتائج ملزمة بشأنها في المؤتمر، وتقوم

اللجنة بإعداد تقرير كملحق لوثيقة مؤتمر بالي ليكون أساساً لمتابعة العمل في هذا الصدد. أما بالنسبة للحصص الجمركية وهي العمود الثالث في حزمة بالي الزراعية فهي لا تتطلب متابعة سريعة من لجنة الزراعة، وكان المؤتمر قد قرر السماح للأعضاء بمراقبة حصص الاستيراد في إطار لجنة الزراعة وذلك إذا كانت تلك الحصص لا يتم ملؤها بشكل مستمر، ولكن لم يتم إيكال أي دور فعلي إلى اللجنة إلا إذا أبدى بلد ما شكوكه بشأن حصة جمركية معينة وطلب من اللجنة التوسع في الموضوع.

وبشكل عام على الصعيد الزراعي لوحظ في المؤتمر أن الولايات المتحدة تفضل أن تفاوض حول دخول الأسواق الزراعية ولا تريد أن تناقش الدعم المحلي الزراعي إلا إذا تم مناقشة السلع غير الزراعية والخدمات كحزمة واحدة، لكن مجموعة الكيرنز التي تضم مصدرين زراعيين أقوياء من الدول النامية والمتقدمة على السواء تعد ثلاث أوراق حول الأعمدة الثلاث لاتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية (الدعم المحلي – دخول الأسواق – دعم الصادرات) وهي تريد طرحها في آن معاً.

وبخصوص مستقبل مفاوضات الدوحة بشكل عام كان مؤتمر بالي قد كلف لجنة المفاوضات التجارية بإعداد برنامج عمل محدد لما تبقى من مواضيع عالقة في جولة الدوحة على أن يتم وضع البرنامج خلال مدة 12 شهر من انتهاء المؤتمر، لكن ما يزال الخلاف يدور بين الأعضاء حول طريقة إخراج ما سيتفق عليه فهل سيكون على شكل "دفعات" صغيرة مثل حزمة بالي أم على شكل اتفاقيات كبيرة مثل "حزمة تموز" للعام 2004 .

وأخيراً يرى بعض المفاوضين أن سرعة إنجاز أي ملف يتعلق بمتابعة وثيقة مؤتمر بالي يرتبط إلى حد كبير بسرعة إنجاز الملف الأهم القابل للتنفيذ الذي تم الاتفاق عليه وهو التسهيلات التجارية حيث أوكلت للجنة التجارة مهمة تفعيل الاتفاق خلال العام 2014 .

هذا وقبل انعقاد مؤتمر الدوحة وعلى هامشه تم قبول عضوية ثلاث دول جديدة في منظمة التجارة العالمية، فقد أصبحت لاوس العضو رقم 158 في منظمة التجارة العالمية في 2-3-2013 بينما تلتها طاجيكستان بفترة وجيزة، ورحبت الأمانة العامة للمنظمة بانضمام جمهورية لاوس الديمقراطية وهي بلد مغلق مائياً إلى المنظمة، وكانت لاوس قد بدأت مفاوضات الانضمام إلى المنظمة في العام 1997 وأنهتها في أواخر العام 2012 وتعتبر من الدول الأقل نمواً، كما أصبح اليمن العضو رقم 160 في المنظمة بعد أن وافق مؤتمر بالي على انضمامه للمنظمة. وفي سياق مشابه تقدمت الحكومة الأوكرانية – وهي عضو حديث نسبياً في المنظمة - بطلب للأمانة العامة لمنظمة العامة لمنظمة التجارة العالمية في الشهر الأخير من العام 2012 بهدف إعادة التفاوض على التنازلات الجمركية التي قدمتها عند الانضمام للمنظمة فيما يخص حوالي 400 سلعة، مستفيدةً من نص في اتفاقية الغات (المادة 28) يقول إنه بإمكان أي بلد يمضي على انضمامه للمنظمة أربع سنوات أن يطلب إعادة التفاوض على شروط انضمامه، وقد طالبت 30 دولة أوكرانيا بالتراجع عن هذه الخطوة لما لها من نتائج تجارية عكسية ومن تأثير على نظام عمل المنظمة، ومن المفروض حسب المادة 28 أن تقدم أوكرانيا تعويضات مناسبة للدول الأعضاء مقابل الموافقة على تراجع أوكرانيا عن التنازلات الجمركية التي قدمتها سابقاً، وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها بلد عضو في المنظمة تلك المادة بهذا الشكل .

مستقبل وثيقة الدوحة

تتباين وجهات نظر الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول مدى صلاحية مسودة حزمة الدوحة بعد مضي ستة أعوام على الاتفاق عليه ليكون أساساً للمفاوضات التجارية الحالية متعددة الأطراف، وتقول الدول النامية إن النص يجب

أن يبقى نقطة الانطلاق لأي مفاوضات متعددة الأطراف بينما ترى الولايات المتحدة إن المفاوضات باتت تحتاج لنقطة إنطلاق جديدة وخصوصاً بعد مضي 13 عاماً على انطلاق جولة الدوحة وهذا ما ترفضه مجموعة العشرين التي تضم خصوصاً الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين بجانب دول أخرى وكذلك مجموعة الـ 33 التي تضم عدداً من الدول النامية، وكان مؤتمر بالي قد أعطى مهلة سنة لوزراء التجارة كي يتفقوا على كيفية معالجة المواضيع المتبقية العالقة في إطار جولة الدوحة، ويرى بعض المراقبين أن من يرفض نص مسودة الدوحة لم يقدم أي بديل له حتى الآن مما يجعل موقفه غير عملي وغير مجدي .

اتفاقية المشتريات الحكومية المعدلة تدخل حيز التنفيذ

دخلت اتفاقية المشتريات الحكومية التابعة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في نيسان من العام 2014 ويتوقع للتعديلات التي تم إدخالها عليها أن تنتج زيادة في دخول الأسواق بقيمة 100 مليار دولار على مستوى العالم، وتلزم تعديلات الاتفاقية أعضاءها بحد أدنى من الشفافية والمنافسة والحوكمة الجيدة في مجال شراء السلع والخدمات والبنى التحتية الرأسمالية من قبل السلطات الحكومية. وكانت المفاوضات لتعديل الاتفاقية قد بدأت قبل عشر سنوات وتم التوصل إلى اتفاق قبيل المؤتمر الوزاري في العام 2011 ودخلت التعديلات حيز التنفيذ في العام 2014.

تقارير وأوراق المنظمة

دول مجموعة العشرين (في منظمة التجارة العالمية) تزيد من العوائق التجارية

تقول منظمة التجارة العالمية حسب تقرير أصدرته حول دول مجموعة العشرين في نهاية العام 2013 أن مجموعة دول العشرين خلال العام 2013 قد زادت من العوائق التجارية الموضوعة من قبلها حيث طبقت عوائق تجارية جديدة أو إجراءات من شأنها ضمناً أن تحد من جريان التجارة ولوحظ في الوقت نفسه تراجع النمو التجاري الخاص بالمجموعة بعد تطبيق هذه الإجراءات، ويحدد التقرير 116 إجراءً تقييدياً يتم تطبيقه منذ صدور آخر تقرير للمنظمة بهذا الشأن.

المراجعة التجارية الخاصة بالاتحاد الأوروبي لدى منظمة التجارة العالمية

كشف تقرير المراجعة التجارية الخاص بالاتحاد الأوروبي لدى منظمة التجارة العالمية والذي يصدر كل عامين مرة عن مقاومة الاتحاد الأوروبي لضغوط التوجه نحو المزيد من الحمائية ولكن التقرير الذي صدر في الشهر السابع من العام 2013 يشير إلى استمرار التعرفة المرتفعة في بعض القطاعات وعدم الشفافية في موضوع المشتريات الحكومية وكذلك حاجة موضوع "النفاذ إلى الأسواق الأوروبية" إلى تحسين أو توضيح، وقد أعرب بعض أعضاء المنظمة عن قلقهم من دعم المنتجين الزراعيين في الاتحاد الأوروبي وتطبيق دعم الصادرات الزراعية رغم انخفاضه في السنوات الأخيرة. وتنص قواعد منظمة التجارة العالمية على ضرورة قيام الأربعة الكبار (الولايات المتحدة – الاتحاد الأوروبي – الصين – اليابان) بتقديم تقرير مراجعة للسياسات التجارية كل عامين مرة فيما تترك مجالاً زمنياً واسعاً للدول الأخرى لتقديم مثل هذه التقارير.

ورقة مجموعة الكيرنز حول الدعم الزراعي

تقدمت مجموعة الكيرنز بورقة غير رسمية إلى أمانة منظمة التجارة العالمية في الشهر الثالث من العام 2013 توضح فيها أن نسبة الدعم الزراعي المشوه للتجارة من أصل قيمة الإنتاج الذي تقدمه الدول المتقدمة تعادل أربعة أضعاف نسبة ما تقدمه الدول الفقيرة، ولكن الورقة أثارت اعتراضات الهند والصين حول الأرقام التي قدمتها عن الدعم الزراعي في

هذين البلدين حيث استخدمت الورقة طريقة احتساب الدعم الإجمالي بجمع الدعم الذي حددت له اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سقفاً مع غير المقيد بسقف على السواء، وتضم مجموعة الكيرنز كما هو معروف عدد من الدول الزراعية المصدرة الكبرى النامية والمتقدمة ومنها الأرجنتين والبرازيل وأوستراليا وكندا وجنوب أفريقيا وأندونيسيا.

4-1-2 الاتفاقيات التجارية الإقليمية

الاتفاقيات الإقليمية التجارية الأوروبية

آسيوياً بدأ الاتحاد الأوروبي واليابان في نيسان 2013 مفاوضات للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين الطرفين، وتعتبر اليابان الشريك الآسيوي الثاني الأكثر أهمية للاتحاد الأوروبي بعد الصين ومن المتوقع أن تسمح الاتفاقية بزيادة نسبة الصادرات الأوروبية إلى اليابان بمقدار 33%، كما تتابع المفوضية الأوروبية مفاوضات الاتفاقية الاقتصادية التجارية الشاملة مع كندا والتي كانت قد بدأت في أيار من العام 2009 وهي قد شارفت على نهاياتها ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الثاني الأكثر أهمية لكندا بعد الولايات المتحدة، وبالنسبة لكوريا الجنوبية فقد دخلت اتفاقية التجارة الحرة معها حيز التنفيذ منذ منتصف العام 2011 وتعتبر الأولى من بين جيل جديد من الاتفاقيات يتجاوز مسألة تخفيض التعرفة الجمركية وإزالة العوائق التجارية فقط ليتجاوزها إلى تسهيل الأعمال المشتركة بين الشركات في الجانبين، أما بالنسبة لمنطقة جنوب شرق آسيا فبعد أن وصلت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي واتحاد دول الآسيان إلى طريق مسدود قبل عدة سنوات فقد اختار الاتحاد الأوروبي أن يتفاوض مع دول منطقة الآسيان دولة فدولة كلُ على حدة، وقد بدأ في أواسط العام 2013 التفاوض مع فيتنام للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين الجهتين بعد أن كان قد بدأ بالتفاوض مع تايلاند في نفس العام ومع ماليزيا في العام 2010 وتوصل إلى اتفاقية مع سنغافورا في كانون الأول من العام 2012، وتريد المفوضية الأوروبية من هذه الاتفاقية تحديداً أن تكون المفتاح لباب الاتفاقيات التجارية في المنطقة الجنوب شرق آسيوية كونها الأولى مع أحد أعضاء اتحاد الآسيان ومن المتوقع أن تكون الاتفاقية ناجزة في خريف العام 2014 علماً أن سنغافورا هي أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي في المنطقة، ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تتحول الاتفاقيات الثنائية مع دول اتحاد آسيان بعد انجازها لاحقاً إلى اتفاقية شاملة مع الاتحاد ككل، حيث تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا الشريك التجاري الثالث بالأهمية بالنسبة له بعد كل من الولايات المتحدة والصين. وبخصوص الهند فقد وصلت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين إلى مراحل متقدمة علماً أنها كانت قد بدأت في العام 2007، وتعتبر الهند سوقاً ضخماً واعداً للاتحاد الأوروبي يمثل أكثر من مليار نسمة فضلاً عن كونها من الاقتصادات الناشئة أيضاً.

وجنوباً فقد بدأت المفاوضات مع المغرب في 22-4-2013 للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة "عميقة وشاملة" وسوف تكون الاتفاقية الجديدة بمثابة تحديث لاتفاقية الشراكة الحالية بين الطرفين والموقعة في العام 2000 واتفاقية المنتجات الزراعية والسمكية الموقعة في العام 2012، ويعتبر المغرب الشريك المتوسطي الأول الذي يفاض على مثل هذه الاتفاقية الشاملة مع الاتحاد الأوروبي وإن كانت المفوضية الأوروبية تنوي البدء بمفاوضات مماثلة مع كل من تونس ومصر والأردن، وفي هذا الإطار كان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس صفة الشريك الممتاز في نهاية الجولة التاسعة من اجتماعات مجلس الشراكة التونسي الأوروبي في نهاية العام 2012، وهذا ما سيسمح لتونس بالمشاركة بصفة عضو مراقب في اجتماعات المفوضية التي تناقش التعاون مع تونس والمغرب والعالم العربي إجمالاً، كما سيتيح وضع الشريك الممتاز لتونس أن تزيد حجم صادرتها إلى الاتحاد الأوروبي وتجذب الاستثمارات الأجنبية حيث يفترض أن يعطي هذا الوضع دفعاً للإصلاح الاقتصادي في تونس ويرسل إشارة انفتاح وثقة إلى المستثمرين الأجانب، وبالنسبة لمصر فقد

أعلن الاتحاد الأوروبي في الشهر الثاني من العام 2014 عن رغبته بإعادة إطلاق المفاوضات مع مصر بهدف الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة أوسع ويقول الاتحاد الأوروبي إنه جاهز لانجاز اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة DCFTA مع مصر على غرار ما يفاوض عليه الاتحاد الأوروبي بعض الدول الأخرى، وكانت التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومصر قد تضاعفت خلال الفترة 2004-2010 ويريد الاتحاد الأوروبي مضاعفتها مرة أخرى، وتبلغ قيمة التجارة البينية 31.4 مليار دولار (رقم العام 2012) ولكنها تراجعت في السنوات الأخيرة نتيجة الاضطراب السياسي في مصر، وأخيراً بالنسبة للأردن فقد كان الجانبان قد بدءا في نهاية العام 2012 مفاوضات اتفاقية تجارة حرة شاملة تطبيقاً لمعاهدة الشراكة بين الجهتين والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2002، وتنص المعاهدة على بدء مفاوضات اتفاقية تجارة حرة بعد 12 عاماً من توقيعها، وتهدف الاتفاقية المفترضة إلى تنمية التجارة البينية الأردنية الأوروبية والسماح للسلع الأردنية بإختراق الأسواق الأوروبية.

شرقاً، تم تعليق مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة رسمياً مع دول مجلس التعاون الخليجي من قبل دول المجلس في العام 2008 ولكن المفاوضات غير الرسمية ما زالت مستمرة. وكان الاتحاد الأوروبي قد بدأ بمفاوضات اتفاقية منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTA) مع كل من أرمينيا وجورجيا في بدايات العام 2012، وقد أنجزت جورجيا حتى الآن سبع جولات من المفاوضات مع المفوضية الأوروبية بينما أنجزت أرمينيا الجولة السادسة في حزيران 2013، وعملياً فإن المفاوضات مع كلا الدولتين هي الآن في مراحلها النهائية بينما أنجز الاتحاد الأوروبي اتفاقية مماثلة مع مولدوفا في حزيران 2013، ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لكل من الدول الثلاث. وكذلك أنهى الاتحاد الأوروبي مفاوضات اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTA) في كانون الأول 2011 مع أوكرانيا وسيتم توقيع الاتفاقية في العام 2014 بعد أن أقرت المفوضية الأوروبية مسودتها في أيار 2013.

على الصعيد الأمريكي اللاتيني لا تزال المفاوضات مع مجموعة ميركسور متواصلة حيث اتفق الطرفان في 26-1-2013 على تبادل عروض التنازلات الجمركية والكمية خلال العام 2013 وقد تم عقد 9 جولات تفاوضية بين الطرفين منذ بداية المفاوضات، أما التشيلي فقد كان الاتحاد الأوروبي قد عقد اتفاقية شراكة في العام 2002 تتضمن اتفاقية تجارة حرة شاملة دخلت حيز التنفيذ في العام 2003 وهي ما تزال تنتظر التحديث حتى الآن. وفي نفس الإقليم أنهت كولومبيا والبيرو مفاوضات اتفاقية تجارة حرة شاملة وطموحة مع الاتحاد الأوروبي في حزيران 2012 وأنهت كولومبيا إجراءات المصادقة على الاتفاقية داخلياً في تموز 2013 ليتم تطبيقها في تموز 2013 ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الثاني لمنطقة الآنديان (المنطقة الغربية من أمريكا الجنوبية) بعد الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لأمريكا الوسطى (تشمل كوستاريكا – السلفادور – جواتيمالا – نيكاراغوا – بنما) فقد تمت المصادقة على اتفاقية الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى من قبل البرلمان الأوروبي في كانون الأول 2012 بينما أصبحت المصادقة على الاتفاقية لدى دول أمريكا الوسطى ناجزة بالنسبة لنيكاراغوا – هندوراس – بنما ولاحقاً لبقية الدول. وتتطلب الاتفاقية من دول أمريكا الوسطى تعديل تشريعاتها لتسمح بحماية المؤشرات الجغرافية الأوروبية. وبخصوص المكسيك التي يرتبط معها الاتحاد الأوروبي باتفاقية تجارة حرة منذ العام 2000 فقد دعت المفوضية الأوروبية في العام 2012 إلى تحديثها.

وبالنسبة للمجموعة الأفريقية الكاريبية الباسيفيكية فقد كانت مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع أعضائها قد بدأت في العام 2002 وتم إنهاؤها مع دول ثلاث مناطق حيث صادقت تلك الدول على الاتفاقيات، والمناطق هي: منطقة دول

البحر الكاريبي – منطقة دول المحيط الباسيفيكي (باستثناء بابوا غويانا الجديدة التي ما تزال المفاوضات معها مستمرة) ومنطقة شرق وجنوب أفريقيا التي تضم زيمبابوي وموريشيوس ومدغشقر وجزر سيشيل بالإضافة إلى دول اتحاد التنمية الأفريقيي الجنوبي، أما مع بقية دول جنوب الصحراء الأفريقية فما تزال المفاوضات مستمرة بمراحل مختلفة.

وفي سياق مشابه بالنسبة لدول غرب أفريقيا بعد عشرة أعوام من المفاوضات توصل الاتحاد الأوروبي ودول غرب أفريقيا في بداية شهر شباط من العام 2014 إلى التوافق على نص اتفاقية تجارة حرة تغطي مجالات التبادل التجاري والتعاون التنموي وتضمن على المدى الطويل دخولاً معفىً من الضرائب والقيود الكمية للسلع الإفريقية الغربية إلى الأسواق الأوروبية وتنهي الاتفاقية مفاعيل الاتفاقيات السابقة بين الاتحاد وبعض دول المنطقة (ساحل العاج وغانا)، هذا وتبلغ قيمة التجارة البينية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول غرب أفريقيا 42 مليار يورو سنوياً، وما تزال الاتفاقية بحاجة إلى المصادقة من الجهات المعنية في الطرفين، وتعتبر جميع دول مجموعة غرب أفريقيا مصنفة في منظمة التجارة العالمية ضمن مجموعة "الدول الأقل نمواً" باستثناء نيجيريا وبذلك فهي كانت تتمتع أصلاً بدخول ميسر لبضائعها إلى الأسواق الأوروبية ولكن هذه الاتفاقية توسع وتضمن هذا الدخول، وكانت العقبة الأخيرة أمام المفاوضات قد تم تذليلها حيث تعهدت دول غرب أفريقيا أن تحرر 60% من تجارتها خلال 20 عاماً بينما طلب الاتحاد الأوروبي منها أن تحرر 80% خلال 15 عاماً، وتم الاتفاق بالنهاية على تحرير 75% خلال 15 عاماً.

ودعت المفوضية الأوروبية في العام 2012 لتحديث الاتفاقية الأوروبية مع جنوب أفريقيا التي تعتبر الشريك التجاري الأول أفريقياً للاتحاد الأوروبي وترتبط معه باتفاقية التعاون التنموي والتجاري منذ العام 2000، فقد تم الانتهاء من تطبيق جدول تخفيضات التعرفة السنوي المقرر حسب اتفاقية التجارة الحرة المنبثقة عن اتفاقية التعاون وذلك في العام 2012، وبالتالي أصبحت الاتفاقية جاهزة للتفاوض والتحديث مجدداً.

هذا ويرتبط الاتحاد الأوروبي باتحاد جمركي يضمه مع تركيا، وقد طالبت تركيا في أيار 2014 الاتحاد الأوروبي بأن تكون طرفاً في اتفاقية التجارة الحرة المزمعة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مهددة بالعدول عن طلبها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم يتم تلبية طلبها، حيث بالرغم من ارتباط تركيا مع الولايات المتحدة عبر الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري الاستراتيجي إلا أنها تصر على أن تكون طرفاً في الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي التي يتم التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة باعتبار كونها – أي تركيا - عضو في اتفاقية الاتحاد الجمركي الأوروبي وهذا ما سيجعلها تتضرر من أي اتفاقية تجارية يعقدها الاتحاد الأوروبي مع تكتلات أو دول أخرى كبيرة.

الشراكة "عبر الأطلسي" و"عبر الباسيفيكي" و"الاقتصادية الشاملة"

استؤنفت المفاوضات حول الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلنطي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أواسط العام 2013 وتضغط بعض الاتحادات الأوروبية لتضمين الاتفاقية تشريعات تعاون وإزالة العوائق التجارية وتنظيم الاستثمارات والمشتريات الحكومية وحقوق الملكية الفكرية وليس فقط تخفيضات جمركية، وبالمقابل لا تزال عقبات كبيرة تعترض مسار التفاوض ومنها قضية الكائنات المعدلة وراثياً التي يقف منها الاتحاد الأوروبي موقفاً شديد السلبية خلافاً للولايات المتحدة، وكذلك قضية المؤشرات الجغرافية التي يتمسك بها الاتحاد الأوروبي في مقابل موقف سلبي من الولايات المتحدة.

هذا وبعد أن بدأت مفاوضات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فقد بدأت تتشكل 3 تكتلات تجارية - استثمارية عملاقة في مناطق مختلفة من العالم، وعند اكتمال نشوء أي منها فسوف يكون لها تأثير كبير على التجارة العالمية، لاسيما في ظل جمود المفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وتوصف التكتلات الثلاث عادة بأنها اتفاقيات تجارية ولكن في الواقع هي مجموعات تمتاز داخياً بتفضيلات تجارية وتمارس تمييزاً واضحاً اتجاه الدول غير الأعضاء فيها، ويلعب الثلاثة الكبار (الصين واليابان والولايات المتحدة) دوراً أساسياً في هندسة هذه التكتلات، وكل منها يطلب تأثيراً أكبر ونفوذاً أعمق في الأسواق وخاصة الآسيوية.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فإنهما سيجسران المحيط الأطلسي لتتكامل المنطقتان التجاريتان الكبيرتان، وتساهما بنسبة 50% من الناتج الإجمالي العالمي، أما المنطقتان الأخريان فهما مرتبطتان بآسيا، الأولى هي الشراكة عبر الباسيفيكي التي تربط أمريكا الشمالية والجنوبية بآسيا (الجولة 18 من المفاوضات لتأسيس هذه الشراكة انعقدت في أواسط العام 2013)، وباعتبار أن اليابان ضمن هذا التكتل فإن مجموع دوله ال 12 ستساهم بنسبة 40% من الناتج الإجمالي العالمي، ورغم أن هذا أقل من مما تساهم به المنطقة الأوروبية الأمريكية (الشراكة عبر الأطلسي) ولكن الفرص الاقتصادية لهذا التكتل أكبر حيث إن توقعات النمو الاقتصادي لدولها مرتفعة وكذلك يسيطر أعضاؤها على ثلث التجارة العالمية، أما التكتل الثالث وهو "الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية" التي انعقدت الجولة الأولى من مفاوضاتها في أواسط العام 2013 أيضاً في سلطنة بروناي فتشمل 13 بلداً في جنوب شرق وشمال شرق آسيا بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلاندا والهند وسيساهم هذا التكتل بنسبة 30% من الناتج الإجمالي العالمي، هذا وتجدر الإشارة إلى وجود بعض التداخلات في عضوية التكتلات الثلاث فالولايات المتحدة طرف في الشراكة عبر الأطلسي والشراكة عبر الباسيفيكي واليابان طرف في الشراكة عبر الباسيفيكي والشراكة الاقتصادية الشاملة إنما الولايات المتحدة غير منضوية ضمن الشراكة الاقتصادية الشاملة والصين منضوية ضمن الشراكة الاقتصادية الشاملة ولكن ليس ضمن الشراكة عبر الباسيفيكي. وحسب المخطط فالمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يجب أن تنتهي قبل نهاية العام 2014 بينما من المقرر أن تنتهي مفاوضات الشراكة عبر الباسيفيكي مع نهاية العام 2014 ومفاوضات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع نهاية العام 2015.

روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان تعلن "الاتحاد الأوراسي"

وقعت حكومات روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان رسمياً في حزيران 2014 على اتفاقية تأسيس اتحاد اقتصادي بين الدول الثلاث بعد حوالي عقدين من المفاوضات وسمي التكتل الجديد بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي وهو لا يضم أوكرانيا التي أعلنت عن رغبتها بتوقيع اتفاقية مع الاتحاد رغم القلاقل التي تشهدها، وسيكون للاتحاد الجديد تأثيره الملموس في مواجهة العزلة التجارية التي تحاول الدول الغربية فرضها على روسيا، وسوف يتم دخول اتفاقية الاتحاد حيز التنفيذ في بداية العام 2015 وتغطي منطقة الاتحاد حوالي 170 مليون نسمة (عدد سكان الدول الثلاث) وقد يزداد هذا العدد بشكل كبير فيما إذا انضمت أرمينيا وجورجيا إلى الاتحاد حيث أبدى كل من هذين البلدين رغبته بالانضمام وأشارت تصريحات رسمية صادرة عن حكومات الدول الثلاث الأعضاء بالاتحاد إلى أن عضوية هذين البلدين سيتم الموافقة عليها قبل نهاية العام 2014، وتأتي اتفاقية الاتحاد الاقتصادي كخطوة متقدمة على اتفاقية الاتحاد الجمركي والذي كان قائماً أصلاً بين الدول الثلاث.

من جهة أخرى أقرت الحكومة الروسية في شهر تشرين الثاني من العام 2013 خطة لمضاعفة حجم التجارة البينية مع فيتنام خلال ست سنوات، على أن يتم تحقيق هذا الهدف من خلال إنجاز اتفاقية التجارة الحرة بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي (روسيا – روسيا البيضاء - كازاخستان) من جهة وفيتنام من جهة أخرى مما سيسمح للاتحاد الثلاثي ذو الطبيعة الأوراسية بايجاد عمق باسيفيكي له علماً أن المفاوضات لانشاء الاتحاد ما تزال متواصلة، وباستثناء علاقاتها مع دول أعضاء الاتحاد السوفيتي السابق تعتبر العلاقات الروسية الفيتنامية الأكثر تميزاً ولا سيما لناحية التدريب والتأهيل الفني.

وعلى صعيد مشابه كانت الحكومتان المصرية والبيلاروسية قد ناقشتا في شهر شباط 2014 إمكانية إنجاز منطقة تجارة حرة بين مصر من جهة والاتحاد من جهة أخرى، وهو ما سيساهم بتنمية الروابط التجارية في عدة قطاعات مشتركة ومنها القطاع الزراعي، وبالإضافة لذلك اتفقت الحكومتان على تنظيم عمل خلال اللجنة التجارية المصرية البيلاروسية المشتركة بهدف تشكيل مجلس أعمال مشترك على أن يشمل التعاون قطاعات التنمية والطاقة والبيئة والمناخ.

الصين وشبكة اتفاقيات التجارة الحرة

تخطط الصين لبناء شبكة رفيعة المستوى من الاتفاقيات التجارية الحرة بينما تستمر في دعمها للمفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وقد وضعت الصين الأسس لشبكة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية بعضها اكتمل وبعضها قيد الإنجاز، وحتى آخر العام 2013 كانت الصين قد وقعت بشكل عام 12 اتفاقية تجارة حرة مع بلدان أو اتحادات مجاورة وبعيدة ومنها دول جنوب شرق آسيا وسويسرا وهي تفاوض في إطار ست اتفاقيات أخرى منها واحدة مع كوريا الجنوبية وأخرى مع أوستراليا بالإضافة إلى دول الخليج، كما تسعى الصين إلى تحديث اتفاقيتها مع اتحاد الآسيان الذي يضم دول جنوب شرق آسيا، وتبدي مرونة اتجاه تكتل الشراكة عبر الباسيفيكي الذي لم تدع إلى مفاوضات تشكيله حتى الآن.

هذا ووقعت الحكومتان الصينية والنيوزيلاندية في نهاية شهر نيسان من العام 2013 خطة استراتيجية لتطوير التعاون الزراعي بين البلدين، وتحدد الاتفاقية ستة مجالات لتبادل المعلومات بين الطرفين ومنها زيادة الإنتاجية وبناء المهارات والمعرفة، وكان البلدان قد وقعا في العام 2008 اتفاقية تجارة حرة أدت إلى مضاعفة قيمة صادرات نيوزيلاندا الزراعية إلى الصين ثلاثة أضعاف (حسب أرقام العام 2012) ويسعى البلدان إلى مضاعفة قيمة التجارة الزراعية للعام 2012 بحلول العام 2015 كما يأملان بتوسيع الاستثمارات الزراعية والمشاريع المشتركة، وتحددت مدة اتفاقية التعاون بالفترة من 2013 إلى 2017 على أن تكون قابلة للتحديث في أي وقت.

وتقول الصين أنه من الطبيعي ازدياد اتفاقيات التجارة الحرة في ظل تعثر المفاوضات متعددة الأطراف فقد تم إبلاغ أمانة منظمة التجارة العالمية حتى نهاية العام 2013 عن 221 اتفاقية تجارة حرة منها 80% تم تأسيسها خلال العشر سنوات الأخيرة، ولكن تؤكد الصين استمرار دعمها لآلية المفاوضات متعددة الأطراف في المنظمة وتؤكد أن المنظمة هي الوحيدة القادرة على المدى البعيد على تطوير التكامل الاقتصادي العالمي.

من جهة أخرى تخطط الصين لتوسيع استثماراتها في أفريقيا بشكل كبير فقد أعلنت الحكومة الصينية وبنك التنمية الأفريقي في نهاية شهر أيار من العام 2014 عن إطلاق استثمارات متعددة الأطراف في أفريقيا تبلغ قيمتها ملياري دولار مما يمثل قفزة كبيرة في العلاقة بين الصين وأفريقيا وأطلق على المبادرة تسمية "صندوق أفريقيا تنمو معاً" وسوف يقوم البنك بإدارة الصندوق ويقدم تمويلاً مساعداً للمشاريع التنموية خلال العقد القادم ولن يرتبط التمويل

بالشركات الصينية حصراً بل بأي شركة قادرة على تنفيذ المشروع المعني وهو ما يمثل تغييراً في سياسة الصين التقليدية في مجال دعم التنمية.

تكتل غرب أفريقيا يوافق على تطبيق اتحاد جمركي شامل بدءاً من العام 2015

وافق قادة الدول الـ 15 الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في تشرين الأول 2013 على تطبيق نظام تعرفة جمركية موحدة بدءاً من العام 2015 في إطار الجهود لتسريع التكامل الاقتصادي في المنطقة، وقد صممت التعرفة الجديدة بحيث تنسق وتوائم التعرفات الحالية لدول هذا التكتل الذي يبلغ عدد سكانه ما يفوق الـ 300 مليون نسمة والذي تأسس منذ 38 سنة مضت. والجدير بالذكر أن هناك ثمانية أعضاء من الاتحاد كانت قد شكلت مسبقاً فيما بينها اتحاداً جمركياً وأطلقت عملة موحدة في إطار ما يعرف باتحاد غرب أفريقيا الاقتصادي والنقدي والذي يضم هذه الدول الثمان. ويضم اتحاد ECOWAS كلاً من كاب فيردي – غامبيا – غانا – ليبيريا – مالي – نيجيريا – سيراليون – بينين – بوركينا فاسو – ساحل العاج – غويانا – غينيا بيساو – السنغال – النيجير – توغو، والثمان دول الأخيرة تشكل فيما بينها اتحاد غرب إفريقيا الاقتصادي والنقدي، ومن المخطط أن يقوم اتحاد ECOWAS بطرح عملة موحدة في العام 2020، ويفتح توحيد التعرفة الجمركية في دول ECOWAS الباب للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقية شراكة اقتصادية بين التكتلين باعتبار الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لدول ECOWAS.

اتفاقيات دولية مهمة

توصلت كندا وكوريا الجنوبية إلى التوافق على نص نهائي لاتفاقية تجارة حرة بين الطرفين في شهر آذار من العام 2014 بعد مفاوضات استمرت لتسع سنوات وتركزت على إزالة العوائق التجارية في المجال الزراعي والآلات، وكانت المفاوضات قد تعثرت لمدة خمس سنوات في السابق بسبب دعوى رفعتها كندا على كوريا حول عرقلة استيراد لحوم البقر الكندية في كوريا، وتعتبر هذه الاتفاقية هي الأولى بين كندا وإحدى الدول الآسيوية، وسيتم تحرير قطاعات الآلات والسيارات بشكل كبير ولكن يتبقى 19% من إجمالي السلع وتشمل الرز والجبن والحليب المجفف خارج إطار التحرير الواسع حيث إما ستكون مستثناة من التحرير أو يمر تحريرها بفترة انتقالية لأكثر من عشر سنوات، وتعتبر لحوم الأبقار والرز هي السلع الأكثر حساسية بالنسبة لكوريا.

كما وقعت اليابان و أوستراليا اتفاقية شراكة اقتصادية في شهر نيسان 2014 خفضت بموجبها التعرفة الجمركية لعدد من المنتجات الهامة تشمل لحوم الأبقار والألبان وسلع غير زراعية، وتعتبر هذه الاتفاقية هي الأولى لليابان مع دولة زراعية مصدرة كبيرة وتتضمن عدداً من التنازلات في مجال السلع التي تعتبر تقليدياً سلعاً حساسة بالنسبة لاقتصاديات الجزر الآسيوية ومنها لحوم الأبقار والألبان. وتعتبر اليابان دولة حمائية بشكل كبير وتدعم بقوة قطاعها الزراعي وخاصة منتجي الرز ولحوم الأبقار والخنزير والألبان والسكر، وسوف يتم بموجب الاتفاقية تخفيض تعرفة لحوم الأبقار المجمدة على سبيل المثال من 38.5% إلى 19.5% خلال 18 سنة، أما بالنسبة للألبان فقد وافقت اليابان على زيادة الحصة الكمية لأوستراليا من الجبنة من 27 ألف طن إلى 47 ألف طن، وبالمقابل قدمت أوستراليا تنازلات في مجال سلع صناعية يابانية.

اتفاقيات تجارية عربية

سلمت مصر في 17-1-2013 إلى الأمين العام لمنظمة ميركسور (السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية) ملف المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وميركسور والذي كان قد تم توقيعه في 2-8-2010، وأكدت الحكومة المصرية

رغبتها بالمضي قدماً بالاتفاقية رغم الظروف السياسية التي مرت بها مصر، وتعتبر مصر أول بلد من البلدان التي وقعت بالأحرف الأولى اتفاقيات تجارية مع ميركسور ، وأعلنت الحكومة المصرية أنها تنتظر من الاتفاقية أن تزيد حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة بين مصر والدول الأمريكية اللاتينية التي تشكل مع بعضها تجمعاً اقتصادياً ضخماً من خلال منظمة ميركسور.

من جهة أخرى ما تزال اتفاقية أغادير مطروحة على بساط النقاش فقد دعت الحكومة الأردنية في شهر شباط من العام 2014 الدول العربية المتوسطية غير الأعضاء في اتفاقية أغادير إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية بهدف رفع مستوى التكامل الاقتصادي العربي علماً أن الاتفاقية تضم المغرب وتونس ومصر والأردن وتم تأسيسها في العام 2004 ودخلت حيز التنفيذ في العام 2006 وتهدف إلى تحرير التجارة بين الدول الأربع وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وكان الاتحاد الأوروبي قد بدأ في بداية العام 2014 المرحلة الثالثة من الدعم المالي المقدم إلى الدائرة الفنية في أغادير وقد أعلنت المفوضية الأوروبية بدورها أن دعمها لاتفاقية أغادير يأتي في إطار تشجيعها لتوسيع التجارة بين الدول العربية جنوب المتوسط وهو ما سيسهل تجارة تلك الدول مع الاتحاد الأوروبي حيث تعمل الدائرة الفنية على انجاز بروتوكول لقواعد المنشأ يتلاءم مع المعايير الأوروبية وهو ما سيسهل التجارة مع الاتحاد الأوروبي كما تعمل الوحدة على تأسيس آلية لحقوق الملكية الفكرية، ودعت المفوضية الأوروبية بالمناسبة الدول العربية غير الأعضاء في الاتفاقية إلى الانضمام إليها في الإطار المذكور.

الاتفاقيات التجارية للكيان الصهيوني

وقع الكيان الصهيوني مع كولومبيا في شهر حزيران 2013 اتفاقية تجارة حرة بعد التفاوض بشأنها لمدة 18 شهراً بهدف تنمية الروابط الاقتصادية وزيادة نمو قطاع الاستثمارات الصهيونية في كولومبيا حيث تعمل أكثر من 100 شركة صهيونية في كولومبيا في مجالات المياه والزراعة والطاقة النظيفة وغيرها، كما تم توقيع اتفاقية أخرى تقدم بموجبها "إسرائيل" خدماتها الفنية البشرية لكولومبيا لمساعدتها على تبني التقنيات الرفيعة التي تصدرها "إسرائيل" إلى كولومبيا.

واتفقت روسيا والكيان الصهيوني في نهاية العام 2013 على هامش مؤتمر بالي لمنظمة التجارة العالمية على الشروع بمفاوضات اتفاقية تجارة حرة بين الطرفين ولا يوجد تجارة ذات أهمية كبيرة نسبياً بين روسيا والكيان الصهيوني بينما تتركز تجارة هذا الأخير مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول له، وكان الكيان الصهيوني قد أعلن عن رغبته ببدء مفاوضات اتفاقية تجارة حرة مع الصين في أيار من العام 2013 ولكن لم يتم الاتفاق مع الصين على موعد لبدء المفاوضات علماً أن قيمة تجارة الكيان مع الصين تبلغ أربع أضعاف قيمة تجارته مع روسيا (أرقام العام 2012).

كذلك فقد اتفقت الحكومة الكندية والكيان الصهيوني في بداية العام 2014 على مذكرة تفاهم لشراكة استراتيجية تشمل توسيع حزمة من السلع المحررة تجارياً بين الطرفين ووضع أهداف تجارية مشتركة مستقبلية، ومن ضمن الأهداف الموضوعة تحديث اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين والتي جرى توقيعها في بداية العام 1997 علماً أن قيمة التجارة المتبادلة بلغت 1.4 مليار دولار في العام 2012، ويريد الكيان الصهيوني من كندا تخفيض العوائق التجارية الفنية (غير الجمركية) وكذلك منح فرص جديدة للزراعة الكندية وشركات الإنتاج الزراعي الغذائي الكندية وشركات إنتاج الأسماك في دخول الأسواق "الإسرائيلية".

3-1-4 تطورات النزاعات التجارية

نزاع مصر والسعودية مع البرازيل بخصوص منع استيراد لحوم البقر

بعد أن أوقفت الصين واليابان وجنوب أفريقيا استيراد لحوم البقر من البرازيل خشية من انتشار عدوى مرض جنون البقر أعلنت كل من مصر والسعودية في أواخر العام 2012 إيقاف هذه المستوردات من البرازيل علماً أن قضية مرض جنون البقر قد بدأت بالظهور منذ العام 2010، وبذلك تكون مصر والسعودية ضمن الدول الأكثر تأخراً بمنع تلك المستوردات، وبالمقابل احتجت البرازيل على الإجراء مؤكدة أنه لم يظهر هناك أية مؤشرات على مخاطر صحية من أي نوع على الصحة الإنسانية أو الحيوانية منذ نفوق حيوان مصاب في منطقة بارانا في العام 2010، وتمتلك البرازيل قطيعاً من 200 مليون رأس من الماشية وتعتبر مصدراً رئيسياً للحوم البقر في العالم حيث تبيع منتجاتها إلى ما يقارب الـ 180 بلداً، وقد صدرت خلال العام 2012 أكثر من مليون طن من لحوم البقر إلى روسيا بشكل رئيسي فضلاً عن الكثير من الدول الأخرى ولاسيما شركائها الآخرين في دول البريكس.

نزاع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع الأرجنتين بخصوص إجراءات عرقلة الاستيراد

رفع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان دعوى على الأرجتين بسبب الإجراءات المزعومة لعرقلة استيراد السلع وتشكلت هيئة النظر بالدعوى في 28-1-2013 وبالمقابل رفعت الأرجنتين دعوى على الولايات المتحدة للنظر في الإجراءات الأمريكية المعرقلة لاستيراد الحيوانات واللحوم من الأرجنتين وقد انضمت جزر أنتيغوا وباربودا إلى الأرجنتين في هذه الدعوى.

نزاع الولايات المتحدة مع أندونيسيا بخصوص اجراءات عرقلة الاستيراد الزراعي

قدمت الولايات المتحدة طلباً للتشاور مع أندونيسيا في كانون الأول من العام 2012 بسبب ما تدعيه من فرض الأخيرة عوائقاً على وارداتها الزراعية والحيوانية من الولايات المتحدة، وتقول الولايات المتحدة إن نظام تراخيص الاستيراد الأندونيسي مبهم ومعقد ويؤثر على طيف واسع من المنتجات الزراعية الأمريكية بحيث أصبح يشكل عقبة جدية تعرقل دخول المنتجات الأمريكية الزراعية إلى الأسواق الأندونيسية، وهو ما لا يتفق مع بنود اتفاقية الغات. وتطبق أندونيسيا نظام تراخيص استيراد غير تلقائي وله متطلبات بالنسبة للسلع الزراعية النباتية كما له نظام حصص بالنسبة للحوم البقر والمنتجات الحيوانية الأخرى، مما قد يتسبب بعرقلة استيراد سلعة ما لمصلحة السلعة المنتجة وطنياً. كما أشارت الولايات المتحدة إلى الأعباء الإدارية التي ينتجها نظام التراخيص والخطوات المطولة التي يستلزمها والتأخر بإصدار التراخيص وضعف الشفافية في هذا المجال مما يجعل نظام التراخيص هذا أشبه بالعرقلة غير الجمركية وليس بإجراء إداري.

وخلال العام 2013 قدمت الولايات المتحدة طلباً آخر للتشاور حول نفس الموضوع دون الوصول إلى اتفاق بالرغم من أن أندونيسيا قامت بإصلاح نظام تراخيص الاستيراد بعد طرح الموضوع مع الولايات المتحدة إلا أن الأخيرة بقيت ترى الموضوع لم يتم علاجه بعد، وترى أن أندونيسيا قامت بتطبيق إجراءات عرقلة جديدة بعد الإصلاح السابق.

ولاحقاً في شهر أيار من العام 2014 قدمت الولايات المتحدة ونيوزيلاندا معاً شكوى لمنظمة لجهاز فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية حول قيام أندونيسيا بتطبيق إجراءات للحد من استيراد الحيوانات ومنتجات الفاكهة على وجه التحديد.

نزاع الدول الأفريقية – الكاريبية – الباسيفيكية مع الاتحاد الأوروبي بخصوص الحصص الكمية للسكر

أعربت مجموعة الدول الأفريقية – الكاريبية – الباسيفيكية عن قلقها من قرار الاتحاد الأوروبي المتخذ في 26-6-2013 بإلغاء الحصة الكمية لسكر القصب والإيزوغلوكوز (سكرمكثف مستخلص من الذرة) في العام 2017 حيث لم يراع هذا القرار اعتبارات ومخاوف تلك الدول رغم طلباتها المتكررة لذلك من الاتحاد الأوروبي، وكانت دول المجموعة تطالب بانتظام الاتحاد الأوروبي بالالتفات إلى ما سيسببه الإلغاء المبكر لحصص السكر الكمية من دمار اقتصادي لاقتصادات تلك الدول مما يناقض أهداف اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الموقعة (أو قيد التوقيع) مع الكثير من تلك الدول. وتوقعت دراسة للمفوضية الأوروبية أن تنخفض أسعار السكر بنسبة 45% مقارنة بأسعار العام 2012 بعد إلغاء الحصص مما سيسبب درجة ارتياب سعرية كبيرة بالنسبة لمنتجي السكر في دول المجموعة ويتسبب بتوقف كثير من منشآت إنتاج السكر عن عملها، وتعتقد دول المجموعة أن إلغاء الحصص في هذا الوقت لن يتيح لها الوقت الكافي لتطبيق إجراءات لتحسين تنافسية إنتاجها في إطار السوق العالمية الحرة، ودعت دول المجموعة الاتحاد الأوروبي إلى القيام بإجراءات تصحح القرار السابق بحيث تسمح لشركاء الاتحاد الأوروبي التجاريين الصغار والحساسين باستمرار تنميتهم الاقتصادية والتكامل مع الاقتصاد العالمي. الجدير بالذكر أن مجموعة الدول الأفريقية – الكاريبية – الباسيفيكية تتألف من 79 بلداً وتشكل أكبر تجمع اقتصادي للدول النامية في العالم، وقد تأسست المجموعة رسمياً كاتحاد عابر للدول في العام 1975 بناء على اتفاقية جورج تاون الموقعة في العام المذكور.

برنامج دعم صادرات السكر الهندي يثير الاعتراضات في اللجنة الزراعية لمنظمة التجارة العالمية

أثار قرار الهند بتطبيق برنامج جديد لدعم صادرات السكر عاصفة من الاعتراضات في اللجنة الزراعية لمنظمة التجارة العالمية والتي انعقدت في 21-3-2014 حيث طالب الاتحاد الأوروبي وأوستراليا وكندا والبرازيل من الهند توضيحات بشأن الأساس القانوني لبرنامجها الذي أعلنت عنه في بداية العام 2014 ويتضمن دفع حوافز نقدية لمصدري السكر الهنود، وتقول الهند إن الهدف من البرنامج هو تشجيع تنويع صادراتها من السكر بحيث يشمل السكر الخام والمكرر، وتسمح اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية بدعم التكاليف التسويقية للمنتجين خلال فترة تطبيق الاتفاقية ولكن بعد انتهاء تلك الفترة لم يتم التوافق بين أعضاء المنظمة على تمديد العمل بهذا التشريع الخاص والذي كانت تستفيد منه الدول النامية فقط. وتقدر قيمة الدعم الذي سيقدمه البرنامج بحوالي 14%-16% من السعر العالمي، وباعتبار الهند هي المصدر الثالث للسكر في العالم فإن مثل هذا الدعم قد يتسبب بتشويه كبير للتجارة، وأعلنت أوستريا أنها تتوقع انخفاض صادراتها من السكر بنسبة النصف فيما إذا تم تطبيق البرنامج الهندي، هذا وقد أعلنت الهند أنها لم تقدم أي دفعة نقدية حتى الآن وأنها ستخطر الأمانة العامة للمنظمة بأي دفعات سوف تقدمها.

4-1-4 تطبيق إجراءات الحماية الخاصة

إندونيسيا ومصر تطبقان الإجراءات الحمائية الخاصة لحماية إنتاجهما من السكر والدقيق

أدى تدفق الواردات من دقيق القمح والسكر إلى قيام كلا البلدين بإجراءات حمائية طارئة في أواخر العام 2012 لحماية هذين القطاعين من خطر الإغراق، وقد أعلن البلدان عن ذلك بإخطار مقدم في أواخر تشرين الثاني من العام 2012 إلى الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، وحسب الإخطار سيتم تطبيق التعرفة المرتفعة لمدة 200 يوم كحد أقصى حسبما تسمح إجراءات الحماية المنصوص عليها في اتفاقية المنظمة، وبينت أندونيسيا في الإخطار أن الإجراء تم اتخاذه لتجنب ضرر لا يمكن إصلاحه سوف يؤدي إن لم يتم تداركه إلى انهيار القدرة الإنتاجية للقطاع وإفلاسه بالنتيجة، وعليه سيتم

تطبيق تعرفة بقيمة 20% مؤقتاً لحماية الإنتاج الوطني، أما مصر فقد رفعت التعرفة مؤقتاً إلى 17% من قيمة الواردات أو 571 جنيه مصري على كل طن مستورد من السكر الخام وإلى 20% من قيمة الواردات أو 713 جنيه مصري على كل طن مستورد من السكر الأبيض، وتقول الحكومة المصرية أن الإجراء كان مطلوباً كنتيجة لانخفاض المبيعات وارتفاع مديونية مزارعي قصب السكر خلال الأشهر الأخيرة .

5-1-4 سياسات الاقتصادات الكبرى

الاتحاد الأوروبي

نسب العمالة الزراعية في الاتحاد الأوروبي للعام 2012

أصدرت قاعدة بيانات المفوضية الأوروبية كتابها السنوي الإحصائي للعام 2012 وكشفت الخلاصات الإحصائية أنه خلال العام 2010 كان هناك 23 مليون نسمة تشغل ما يقارب 12 مليون مزرعة في الاتحاد الأوروبي ويتضمن هذا العدد المزارعين وأسرهم وقوى العمل غير العائلية ممن يشتغلون بشكل جزئي، وتأتي بولندا في مقدمة الدولة ذات النسبة الأعلى من المشتغلين بالزراعة تليها رومانيا ثم إيطاليا ثم إسبانيا ثم فرنسا ثم ألمانيا، كما تشير الإحصاءات إلى وجود 156 ألف مزرعة عضوية في الاتحاد تمثل 1.3% من إجمالي عدد المزارع، وجاءت أهم الدول المنتجة للزراعات العضوية حسب التقرير هي النمسا ثم التشيك ثم السويد. أما بالنسبة للأسماك فقد انخفض موسم الحصاد في العام 2010 إلى 4.9 مليون طن ومعظمه في الدانيمارك فأسبانيا فبريطانيا ففرنسا حيث يشكل حصاد هذه الدول 50% من إجمالي الموسم الأوروبي.

قوانين أوروبية حول مؤشرات جغرافية جديدة

نشرت المفوضية الأوروبية في الجريدة الرسمية في 14-12-2012 تشريعات جديدة تتعلق بحماية المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي وبدأ تطبيق هذه التشريعات مع بداية العام 2013، وتحل حزمة التشريعات الجديدة الموحدة محل كافة التشريعات القديمة، وتقدم التشريعات الجديدة لأول مرة الحماية لفئات جديدة من المنتجات الزراعية مثل "منتجات الجبل" و"منتجات الجزيرة" كما تقدم مواداً إلزامية حول العلامة الفارقة الأوروبية، وتطبيقات جديدة لحماية الموارد الطبيعية والمناظر الطبيعية ورفاهية الحيوان والنبات المرتبطة بمنتجات خاضعة للمخططات الجديدة.

وتقدم التشريعات أيضاً إجراءات التحقق من صحة الادعاءات حول المنتج، وإجراءات الضبط والاعتراض، والمطابقة مع القوانين الأوروبية الأخرى بما فيها قانون الغذاء، وكذلك القوانين المتعلقة بالعلامات التجارية والمصطلحات العامة (generic terms) وأسماء الأصناف النباتية. وتتضمن متطلبات تحديد المنتج اسمه (وهو محمي فقط باسمه المستخدم باللغة الدارجة في منطقته الجغرافية) وطبيعته الفيزيائية والكيميائية ومميزاته الوظيفية والأحيائية الدقيقة والأدلة على منشأ المنتج. وتقدم التشريعات الجديدة تصوراً لزراعة محلية جديدة وخطط لعلامات فارقة خاصة بالبيع المباشر من المزرعة على أن يبدأ تطبيق هذا التصور خلال السنوات القادمة.

دعم زراعي أوروبي أقل وربط المساعدات بدل فصلها

صوّت البرلمان الأوروبي خلال الشهر الأول من العام 2013 على إهمال مقترح بتركيز الدعم الزراعي الأوروبي على المجال "الأخضر" ودعا بالمقابل إلى إعادة ربط بعض المدفوعات بالإنتاج، وكانت خطة "التخضير" التي تقدمت بها المفوضية الأوروبية في بداية العام 2013 ستجعل قيام المزارعين بتنويع محاصيلهم والمحافظة على المروج الخضراء

وحماية المناطق البيئية المهمة شرطاً لحصولهم على المدفوعات المباشرة. وسوف يسمح المقترح الجديد لدول الاتحاد الأوروبي بإنفاق ما سقفه 15% من المبالغ المخصصة لها من المفوضية كمدفوعات منفصلة مما يشجع العودة إلى متابعة سياسة جعل الدعم الأوروبي أقل تشويهاً للتجارة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى تصفير المساعدات التصديرية في المقترح الجديد مما يعني عملياً إلغاء بند آخر مشوه للتجارة.

الولايات المتحدة

مجلس الشيوخ الأمريكي يصادق على "الفاتورة المزرعية"

وافق مجلس الشيوخ الأمريكي قي بداية شهر شباط من العام 2014 على "فاتورة المزرعة" الجديدة وهي عبارة عن خطة عمل تحدد الإنفاق على قطاع الزراعة خلال الخمسة أعوام المقبلة وتبلغ قيمتها 100 مليار دولار سنوياً، وسيسدد قيمتها دافعو الضرائب الأمريكيون على أن يذهب القسم الأعظم من هذا المبلغ إلى ما يسمى "طوابع الغذاء المحلية" بينما تسود الشكوك حول نوعية البرامج الأخرى التي تتبناها الفاتورة ومدى تأثيرها، فمثلاً يطرح السؤال عن الانتقال إلى برنامج التأمين على المحاصيل وهل سيؤدي ضمناً إلى تشويه التجارة؟ وينص التشريع الرئيسي للتأمين في الفاتورة أن على المزارع أن يختار بين نوعين من التأمين: إما برنامج "تغطية الخسائر السعرية" أو برنامج "تغطية المخاطر الزراعية"، ويقول بعض الخبراء إن كلا النوعين يشوهان التجارة ويدخلان في إطار ما يعرف بالصندوق البنفسجي في منظمة التجارة العالمية وبالتالي يخضعان لتشريعات المنظمة الخاصة بهذا الصندوق. وقد اتجه نمو الدعم المزرعي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة إلى البرامج التي لا تعتبر مشوهة للتجارة إلا بالحد الأدنى وهي تقع ضمن ما يعرف بالصندوق الأخضر في قواعد منظمة التجارة العالمية ولا تفرض عليها المنظمة أية قيود .

الصين

الصين تكثف المساعدات الزراعية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب

أعلنت الصين في بيانها السنوي حول السياسات المسمى "ملف السياسات رقم 1" والصادر في أوائل العام 2013 أنها ستكثف المساعدات المزرعية المقدمة لمنتجي الحبوب بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، ولموازنة النمو بين الريف والمدينة، وتعتبر الخطة الجديدة إشارة إلى رغبة الحكومة الصينية بمعالجة الفقر الريفي وكذلك ضعف الأمن الغذائي. وسوف ترفع الحكومة الحد الأدنى للسعر المدعوم للقمح والرز حسب الملف رقم 1، وبالرغم من أن هذا يعتبر دعماً مشوهاً للتجارة حسب قواعد منظمة التجارة العالمية إلا أن الصين تقول أن هذا الدعم يقع تحت الحد المسموح به ولا يسبب إلا الحد الأدنى من التشويه للتجارة، كما ستبدأ الحكومة الصينية عملية مؤقتة لشراء وتخزين الذرة والصويا والقطن والسكر. ولا يرقى الملف رقم 1 للعام 2013 إلى أن يكون تغييراً شاملاً في سياسة الدعم الزراعي الصينية ولكنه تغيير جدي ومؤثر، وكان ملف السياسات رقم 1 للعام 2012 قد ركز على الاستثمار في العلوم الزراعية والتقنيات بينما ركز الملف الأسبق للعام 2011 على المحافظة على المياه في الزراعة .

4-1-6 سياسات وتطورات عربية واقليمية

تحسن وضع الأمن الغذائي في العراق

أشار تقرير صدر عن الأمم المتحدة في نهاية العام 2012 إلى أن عدد العراقيين غير الآمنين غذائياً قد تراجع بشكل ملموس مقارنة بالعام 2007، وكانت معدلات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر العراقية تبلغ 7.1% في العام 2007

فأصبحت 5.7% في العام 2011، وسلط التقرير الضوء على أهمية برنامج التوزيع الاجتماعي لضمان الأمن الغذائي والمعيشة الكريمة للعائلات الفقيرة، مؤكداً أن جهود الحكومة العراقية في هذا المجال تمثل خطوة جادة إلى الأمام باتجاه الوصول إلى التخلص كلياً من حالة انعدام الأمن الغذائي لدى أي أسرة عراقية، ويحلل التقرير كفاءة الإنفاق لتحقيق أهداف البرنامج مقترحاً بدائل منها استبدال مدفوعات مباشرة للفقراء بالسلة الغذائية أو توزيع السلسل على الفقراء باستخدام إيصالات غذاء ألكترونية أو استخدام سلل بديلة وتوزيع بطاقات ألكترونية .

مصر تطالب بكوريدور بحري مع إيطاليا

طالب ممثلون عن قطاع الأعمال المصريين في أواخر العام 2012 بمن فيهم بعض كبار مصدري الخضار والفواكه إيطاليا بالتجاوب مع مطالبهم بإعادة تفعيل خط النقل البحري الزراعي بين البلدين والذي تأثر سلباً بعدم الاستقرار السياسي الذي طبع مصر خلال الفترة الأخيرة وذلك على وجه السرعة، ويطلب قطاع المصدرين الزراعيين المصري إعادة إطلاق خط نقل بحري مجهز يعمل لمدة 3 أيام في الأسبوع لينقل الخضار والفواكه الأكثر حساسية وقابلية للتلف مثل الفريز والفاصولياء الخضراء مما يعيد إيطاليا مرة أخرى إلى وضعية المنطقة اللوجستية المختارة لتصدير السلع الزراعية المصرية إلى أوروبا عبرها. وبالنسبة لسلع مثل عنب المائدة والبرتقال والبطاطا المصرية فإن نقلها بحرياً إلى إيطاليا ضمن الحاويات المبردة ما يزال قائماً ولكن تبقى المشكلة بشكل عام في التأمينات حيث ارتفعت قيمتها بشكل كبير نتيجة الأحداث في مصر، وتطمح مصر إلى إختراق الأسواق الأوروبية الوسطى ولكنها ما تزال بحاجة إلى تنسيق جهودها مع كافة الأطراف المعنية .

الحكومة الليبية تنوي تصدير زيت الزيتون

تتجه الحكومة الليبية نحو تعزيز إنتاج وتصدير الذهب الأخضر – زيت الزيتون المتوسطي – لتنافس جيرانها التقليدين مثل تونس والمغرب وتخترق الأسواق الأوروبية، وتتضمن الاستراتيجية الجديدة للحكومة التي أعلنت في نهاية العام 2012 إشراك جميع المعنيين في سلسلة الإنتاج ولاسيما القطاع الخاص لزيادة الإنتاج واختراق الأسواق الأجنبية وتتضمن الاستراتيجية كذلك التركيز على تحسين التعبئة للمنتج النهائي لجعله أكثر قابلية للتسويق وسوف تستخدم علامة وطنية لتمييز المنتج الليبي وبناء الثقة فيه ضمن الأسواق الأوروبية وسواها. وتعتبر ليبيا الدولة رقم 12 بإنتاج زيت الزيتون عالمياً حسب إحصاءات الفاو حيث يوجد فيها 8 مليون شجرة زيتون تنتج 160 ألف طن زيتون أي 32 ألف طن من زيت الزيتون سنوياً، وحتى الآن كانت عملية تصدير زيت الزيتون الليبي لا تعدو كونها محاولات فردية من بعض المنتجين وستسعى الحكومة بعد تطبيق الاستراتيجية الآنفة الذكر إلى تنظيم عملية التصدير والإنتاج ومساعدة المصدرين على الوصول إلى السواق المناسبة .

توسع بالصادرات الزراعية الإيرانية رغم العقوبات

كشفت الإحصاءات التجارية الإيرانية الصادرة في بداية العام 2013 عن تنامي الصادرات الزراعية الإيرانية في العام 2012 بشكل كبير حيث تضاعفت صادرات الفستق والزعفران تقريباً بالرغم من العقوبات الغربية على التجارة الإيرانية التي تجعل من الصعب تسديد ثمن الصادرات الإيرانية، كما نمت قيمة الصادرات الزراعية الإيرانية الإجمالية بنسبة 15%، ومن جهة ثانية باتت إيران تغطي محلياً 95% من حاجاتها من السلع الزراعية مما يحقق لها نسبة أمن غذائي مرتفعة، وتشير الإحصاءات إلى أن الصادرات الزراعية الإيرانية من البندورة والبطاطا والبطيخ والكيوي والتفاح تحديداً قد نمت بشكل كبير خلال العام المذكور، هذا وتستخدم إيران نظام المقايضة أحياناً للتغلب على العقوبات الغربية .

4-1-7 التغيرات المناخية

تأثير التغيرات المناخية على العالم العربي

سيكون لارتفاع درجات الحرارة عالمياً تأثير هائل على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل ظروف مناخية أشد حرارة وتأثيراً وستسبب أضراراً بليغة لقطاعات اقتصادية كاملة ومنها الزراعة كما يقول تقرير صادر عن البنك الدولي، وحسب التقرير الذي صدر في أواخر العام 2012 سيكون تأثير التغيرات المناخية العالمية هو الأقسى بالنسبة للعالم العربي ويجب القيام بإجراءات عاجلة لتجنب النتائج المتوقعة لتفاقم أزمة شح المياه وانعدام الأمن الغذائي، ويشير التقرير إلى أن الارتفاع الحراري العالمي في العام 2010 كان الأعلى منذ أكثر من قرنين وفي ذلك العام تم تسجيل درجات حرارة غير مسبوقة في 19 بلداً في العالم منها 5 دول عربية، ويتوقع التقرير أن تستمر درجات الحرارة في هذه الدول بالارتفاع خلال السنوات المقبلة مع انخفاض مستمر في معدلات الهطول المطري، ويشير التقرير إلى أن التغيرات المناخية ستؤثر على حياة 340 مليون مواطن عربي ولكن ستؤثر بشكل خاص على الـ 100 مليون مواطن عربي الأكثر فقراً والأقل موارداً حيث سيعاني هؤلاء من التأثير الأقسى، وستؤثر هذه التغييرات على سبل المعيشة بحيث تسبب انخفاضاً تراكمياً بدخل الأسرة يتراوح بين 7% في سورية وتونس إلى 24% في اليمن، وسوف يتراجع معدل النمو في الإنتاج الزراعي خلال العقود القادمة وقد يصبح سلبياً بعد العام 2050، ويرى التقرير أن التكيف مع التغيرات المناخية يجب أن يكون متكاملاً مع كافة السياسات والإجراءات القطرية المطبقة لضمان كون هذه السياسات والإجراءات مرنة مناخياً وتساعد على التأقلم مع التغيرات المذكورة، ويؤكد التقرير أن الوقت قد حان للعمل على مستوى الحكومات والشعوب في المنطقة لزيادة القدرة على تحمل التغيرات المناخية المقبلة .

هذا ويفيد تقرير صادر عن محادثات الأمم المتحدة حول المناخ في نفس التوقيت بما يطابق المعلومات السابقة حيث يتوقع أن ترتفع الحرارة في العالم العربي بمقدار 3 درجات حتى العام 2050 وضعف ذلك (6 درجات) بالنسبة للحرارة الليلية، كما أن الهطولات في هذه المنطقة ذات المعدل المنخفض أصلاً سوف تصبح أقل بحيث لا يمكن الاعتماد عليها للزراعة، وبشكل عام سيصبح الماء العذب أقل وفرة وأكثر ندرة حسب التقرير المذكور .

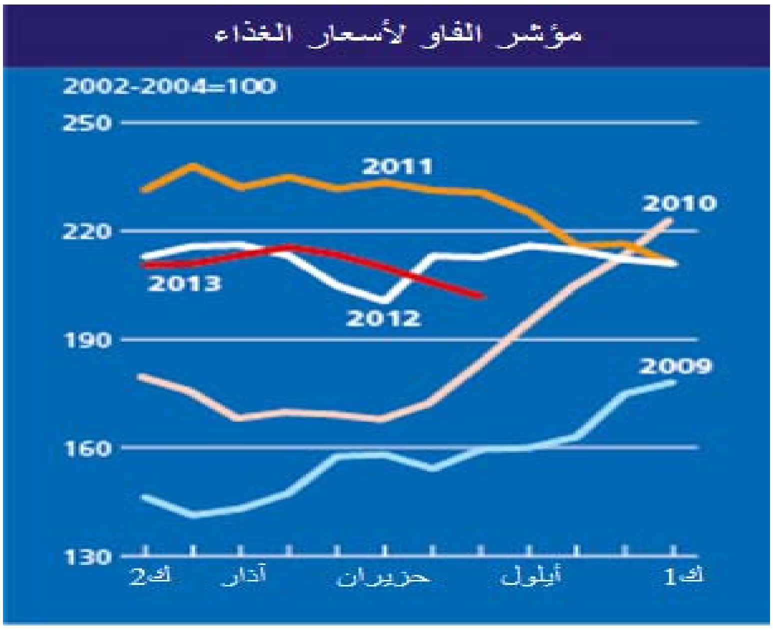
4-1-8 الأسعار الزراعية العالمية

تراجعت قيمة مؤشر الفاو للأسعار الزراعية بمقدار 5.1 % بين العامين 2012 و2013 مما يعكس الاتجاه المتواصل خلال السنتين الأخيرتين لهبوط الأسعار الزراعية، وبلغت قيمة المؤشر في شهر آب من العام 2013 ما يعادل 201.8 نقطة بينما كانت قيمته في نفس الشهر من العام 2012 تعادل 212.8 نقطة، ويعود هذا الهبوط إلى تراجع أسعار الحبوب والزيوت إجمالاً، وإن كانت أسعار اللحوم والألبان والسكر قد ارتفعت بالمقابل.

وكان مؤشر الفاو لأسعار الحبوب قد هبط بنسبة 19% بين آب 2012 وآب 2013 وذلك بعد تحسن العرض من الذرة كما هبط مؤشر الفاو لأسعار الزيوت بنسبة 3% خلال نفس الفترة نتيجة استمرار كبح أسعار زيت النخيل مع التوقعات للموسم 2013-2014 بالمزيد من الانخفاض بأسعار الزيوت، أما مؤشر الفاو لأسعار الألبان فارتفع بنسبة 37% خلال هذه الفترة نتيجة محدودية العرض من الدول المنتجة حيث هبط إنتاج الحليب في شتاء النصف الشمالي من الكرة الأرضية بينما لم يتمكن إنتاج النصف الجنوبي المتأخر من تلبية الاحتياجات العالمية من الألبان، أما مؤشر الفاو لأسعار اللحوم فارتفع نتيجة ارتفاع أسعار لحم الخنزير وإن كانت اسعار لحوم الدجاج قد انخفضت بالمقابل نتيجة انخفاض

أسعار العلف، وبالنسبة لمؤشر أسعار السكر فقد ارتفع أيضاً نتيجة الطلب عليه في البرازيل لتصنيع الوقود الحيوي. وفيما يلي شكل يبين تطور قيمة مؤشر الفاو لأسعار السلع الزراعية الغذائية خلال خمس سنوات (2009-2013).

الشكل 4.1 تطور مؤشر الفاو لأسعار الغذاء خلال الفترة من 2009 إلى 2013.



المصدر: موقع الفاو.

من جهة أخرى وحسب تقرير آخر لمنظمة الزراعة والغذاء (الفاو) صدر في شهر حزيران من العام 2013 فإن نمو الإنتاج الزراعي سيتباطأ خلال العقد القادم، وتقول الفاو إن التدخل الحكومي على شكل ضرائب أو مساعدات قد يكون مفيداً في مخاطبة الاحتياجات التغذوية للعالم، ويرى التقرير أن نسبة نمو الإنتاج الزراعي العالمي لن تزيد عن 1.5% خلال العقد القادم، بينما يتوقع التقرير ارتفاعاً في أسعار المحاصيل والمنتجات الحيوانية نتيجة تباطؤ وتيرة الإنتاج وازدياد وتيرة الطلب، وسوف تمثل الاقتصادات الناشئة المصدر الرئيسي لتصدير الحبوب الخشنة والرز والبذور الزيتية والزيوت النباتية والسكر واللحوم البقرية ولحوم الدجاج والسمك بينما يتوقع أن تستمر حصة الدول المتقدمة من صادرات هذه السلع بالانخفاض خلال العقد القادم، وحسب التقرير المذكورسيكون للصين موقع أساسي ورائد في مجال التجارة الزراعية مستقبلاً.

2-4 الاتفاقيات والتطورات ذات العلاقة بسورية

تابعت الجمهورية العربية السورية تعزيز علاقاتها مع الدول "الشرقية" الصديقة التي وقفت إلى جانبها خلال الحرب المفروضة على القطر وأهمها روسيا وإيران فضلاً عن العراق الشقيق، كما صدر مؤخراً قانون المعاملات الالكترونية الذي سياسهم في تفعيل العمل الحكومي وتعزيز النشاط التجاري، وفيما يلي تفصيل ذلك.

4-2-1 الاتفاقيات التي أنجزتها سورية

الاتفاقيات والتفاهمات مع روسيا

بدأت سورية في أواسط العام 2013 إجراءاتها الفعلية لتفعيل مقايضة السلع بالسلع مع الجانب الروسي، إذ تم التواصل مع جميع الفعاليات الاقتصادية السورية وطلب منهم تحضير ما لديهم من سلع ومنتجات لتبادلها بسلع أخرى مع روسيا،

كما تم الاتفاق مع الجانب الروسي على تصدير الغزول والحمضيات والفواكه والخضر ومواد خام أخرى مقابل مقايضتها بجميع السلع التي تنتجها روسيا وتحتاجها السوق السورية، وتشير التوقعات إلى إمكانية أن يزداد التبادل التجاري مع روسيا إلى 40% خلال العام القادم بعد تفعيل هذا الاتفاق، ومن المقرر أن يتم تصدير المنتجات الزراعية السورية على شكل كميات كبيرة من الخضر والفواكه والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة .

ومن جهة أخرى وقعت الحكومتان السورية والروسية في 23-5-2014 مذكرة تفاهم حول مجالات التعاون في الإطار الجمركي الاقتصادي مما سيسهم في وضع القواعد القانونية اللازمة لتطوير العلاقات التجارية الثنائية من أجل تحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، ودعت الحكومة السورية بالمناسبة الشركات ورجال الأعمال الروس إلى المساهمة في إقامة مشاريع حيوية وتنموية لهم في سورية وخاصة في المرحلة القادمة مرحلة البناء والإعمار جنباً إلى جنب مع القطاع الوطني السوري الرائد، كما أكدت الحكومة الروسية رغبتها في تطوير آفاق التعاون في المجالات كافة الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية ووضع القواعد القانونية اللازمة لتطوير العلاقات التجارية من أجل تحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات، وأكدت الحكومة الروسية كذلك على أهمية مراجعة الاتفاقيات الموقعة سابقاً من أجل تذليل العقبات والإسراع بتنفيذها وتوقيع اتفاقيات جديدة تعزز التعاون الثنائي، هذا وقد توصلت اللجنة السورية الروسية المشتركة في اجتماعاتها خلال شهر أيار من العام 2014 إلى إنجاز مشاريع اتفاقيات وتوجهات تعزز العمل المشترك وخاصة في مجالات وبناء المطاحن والصوامع .

وعلى صعيد متصل يجري البحث بين الطرفين في إمكانية انضمام سورية لمنطقة التجارة الحرة للمجموعة الاقتصادية الأورو آسيوية (الاتحاد الجمركي الثلاثي) حيث كانت سورية قد تقدمت في بداية العام 2014 بطلب للانضمام إلى هذه المنطقة قبل أن يتحول مؤخراً إلى اتحاد اقتصادي .

الاتفاقيات والتفاهمات مع إيران

اتفقت الحكومتان السورية والإيرانية في بداية العام 2014 على تأمين حاجات سورية من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي خلال العام 2014 عبر اتفاقية الخط الائتماني مع إيران، وتضمنت المواد التي سيتم استجرارها من إيران 25 مادة غذائية وزراعية تشمل السكر والرز والبرغل والشاي والسمنة النباتية والزيوت النباتية والطحين والفروج المجمد والأسماك المعلبة والحبوب والبيض والمعكرونة والألبان والأجبان والحليب المجفف والعصائر وغيرها .

الاتفاقيات والتفاهمات مع العراق

اتفقت الحكومتان السورية والعراقية في شهر شباط من العام 2013 على أن تقوم سورية بتصدير كافة المنتجات الزراعية السورية غير المنتجة في أراضي العراق وفق جدول المواقيت الزراعية، وهو ما يشكل خطوة مهمة في مسار تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وخاصة أنها تفتح الباب واسعاً أمام تسويق الصادرات السورية الزراعية في ظل العقوبات الظالمة العربية والأوروبية المفروضة على القطاعات الاقتصادية السورية .

4-2-2 التشريعات

قانون المعاملات الالكترونية:

أقرت الحكومة السورية في 18-3-2014 مشروع القانون الخاص بالمعاملات الإلكترونية الذي يهدف إلى تشجيع وتسهيل عمليات التبادل التجاري بالوسائل الإلكترونية والانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال خلق البيئة الملائمة

للتجارة الإلكترونية وحماية حقوق المتعاملين الكترونياً وتحديد التزاماتهم. ويعد القانون النص التشريعي المكمل لقانون "التوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة" وسيمكن من توسيع نطاق السوق المحلي والنفاذ إلى الأسواق العالمية وخلق أسواق جديدة، ورفع درجة التنافسية وانخفاض تكاليف العمليات التجارية من خلال تحسين تدفق المعلومات وزيادة تنسيق الأعمال، بالإضافة إلى التحكم الأفضل في إدارة المخزون، وسرعة وسهولة التسوق وتعدد الخيارات التسويقية وانخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج، ودعم التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي كونه قانوناً صديقاً للبيئة يعتمد على الوسائل الالكترونية ويخفف إلى درجة كبيرة من استخدام الورق، ويتيح القانون حتى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحضور في الأسواق المحلية والدولية، مما يمنح فرصة أكبر للمستهلك للاختيار من بين المنتجات المعروضة، وعلاوة على إمكان الوصول إلى الأسواق العالمية، فهناك فوائد ومنافع أخرى لهذه التجارة مثل تقليص أوقات أو فترات التوريد، واختصار أوقات دورات الإنتاج، وتبسيط عمليات وإجراءات الشراء، بالإضافة إلى إنقاص المخزون[17].

[17] استناداً إلى موقع "الاقتصادي" السوري، https://sy.aliqtisadi.com/223448-%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84-%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%B2%D9%8A/.

أهم النتائج

- تميز العام 2013 بانعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في جزيرة بالي الأندونيسية دون أن يحقق اختراقات مهمة باستثناء بعض التفاهمات في مجال الأمن الغذائي للدول النامية.
- تم قبول عضوية ثلاث دول جديدة في منظمة التجارة العالمية وهي لاوس وطاجيكستان واليمن.
- دخلت اتفاقية المشتريات الحكومية التابعة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في نيسان من العام 2014 ويتوقع للتعديلات التي تم إدخالها عليها أن تنتج زيادة في دخول الأسواق بقيمة 100 مليار دولار على مستوى العالم
- تقدمت مجموعة الكيرنز بورقة غير رسمية إلى أمانة منظمة التجارة العالمية في العام 2013 توضح فيها أن نسبة الدعم الزراعي المشوه للتجارة من أصل قيمة الإنتاج الذي تقدمه الدول المتقدمة تعادل أربعة أضعاف نسبة ما تقدمه الدول الفقيرة.
- بدأت تتشكل 3 تكتلات تجارية - استثمارية عملاقة في مناطق مختلفة من العالم هي الشراكة عبر الأطلسي والشراكة عبر الباسيفيكي والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية في شرق وجنوب آسيا وأوقيانوسيا.
- وقعت حكومات روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان رسمياً في حزيران 2014 على اتفاقية تأسيس اتحاد اقتصادي بين الدول الثلاث بعد حوالي عقدين من المفاوضات وسمي التكتل الجديد بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي.
- تخطط الصين لبناء شبكة رفيعة المستوى من الاتفاقيات التجارية الحرة، قد وقعت 12 اتفاقية تجارة حرة مع بلدان أو اتحادات مجاورة وبعيدة وتفاوض في إطار ست اتفاقيات أخرى.
- بدأت حكومة الجمهورية العربية السورية في أواسط العام 2013 إجراءاتها الفعلية لتفعيل مقايضة السلع بالسلع مع الجانب الروسي، كما وقعت الحكومتان مذكرة تفاهم حول مجالات التعاون في الإطار الجمركي الاقتصادي.
- اتفقت الحكومتان السورية والإيرانية في بداية العام 2014 على تأمين حاجات سورية من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي خلال العام 2014 عبر اتفاقية الخط الائتماني مع إيران.

الفصل الخامس - تتبع مستجدات السياسات الاقتصادية والتجارية السورية

يعرض هذا الفصل لآخر وأهم التطورات والتحولات الحاصلة في مسار السياسات السورية والنقدية والمالية والتجارية والاستثمارية، بالإضافة إلى جانب الإضاءة على آخر مستجدات سياسة القطاع الزراعي خلال الفترة الزمنية 2012-2013.

5-1 واقع الاقتصاد السوري الراهن

بعد مضي حوالي ثلاث سنوات ولا تزال الحرب المفروضة وآثارها السلبية تضغط على الموارد الاقتصادية الوطنية وتعيق نمو الاقتصاد السوري . وفي قراءة لمؤشرات الاقتصاد الوطني نلاحظ تراجع الناتج المحلي إلى نحو 25% في العام 2012 مقارنة بالعام 2010 وبما يتجاوز30% في النصف الأول من العام 2013 عما كان عليه في العام 2012[18].

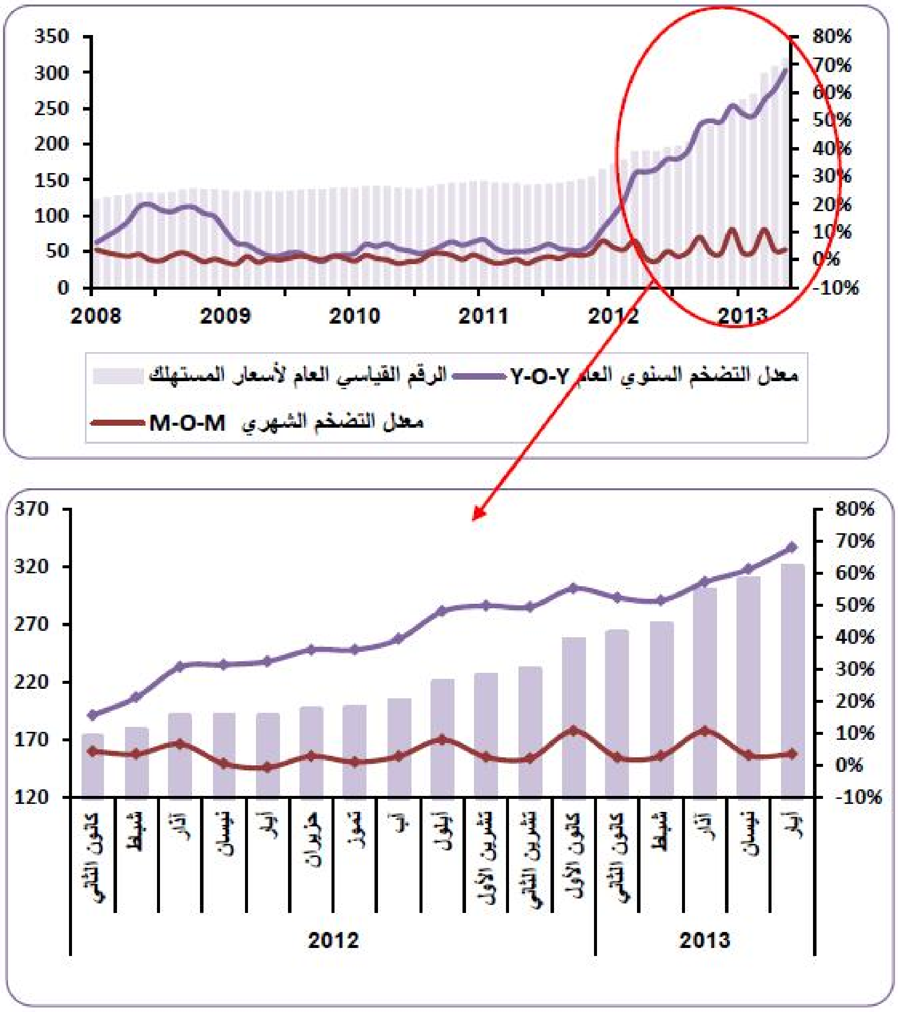
فقد ارتفع معدل التضخم إلى 58.30% خلال النصف الأول من عام 2013 مقارنة مع 27.26% لنفس الفترة من عام 2012 أي بزيادة قدرها 31.04، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع مساهمة مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية حيث بلغت 28.14% تليها مساهمة مكون السكن والمياه والكهرباء والوقود بلغت 12.43% ثم مساهمة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية البالغة 3.93[19] %.

ويمكن تفسير تغير معدل التضخم بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أهمها: توقعات الأفراد حول الأسعار، تحركات سعر الصرف، تغير العرض النقدي، الإجراءات الحكومية المتعلقة بأسعار السلع الإدارية التي تقدم الحكومة من خلالها الدعم للمستهلك، علاوة على تغيرات الأسعار العالمية للنفط والغذاء، وكنتيجة طبيعية لزيادة معدل التضخم ازداد معدل البطالة والفقر وانخفض معدل رفاهية المعيشة لدى المواطنين.

[18] http://sy.aliqtisadi.com/

[19] تقرير التضخم، أيار 2013، الصادر عن مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، مصرف سورية المركزي.

الشكل 1-5 معدل التضخم الشهري والسنوي، 2008-2013.



المصدر: مصرف سورية المركزي، والمكتب المركزي للإحصاء.

إلا أنه ورغم هذه الحرب المفروضة وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد السوري - وبالضرورة على المواطن السوري - هناك مؤشرات إيجابية تشير إلى استعادة التعافي ولو ببطء في بعض القطاعات الاقتصادية كاستئناف النشاط الزراعي في العديد من المحاصيل وفي الإنتاج الحيواني من الدواجن والبيض، وعودة متزايدة لورشات النسيج والألبسة، بالإضافة إلى أن نمو حركة الأسواق بعد تحسن الظروف الأمنية مما ساهم بعودة الإنفاق الاستهلاكي في السلع الأساسية، وعودة بطيئة للمستثمرين خاصة في قطاعي النسيج والصناعات الغذائية.

وبالنتيجة فإن تهذيب مسار السياسات الاقتصادية ككل وتوجيهها نحو إعطاء الأولوية الأولى للنهوض بالإنتاج الزراعي والصناعي وتعزيز آلية التدخل الحكومي في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة يعتبر ذو أهمية خاصة، فضلاً عن تعزيز وتعميق مفهوم التشاركية والشفافية.

2-5 مسار السياسة النقدية وأهم تطوراتها

السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة للدولة، ومن البديهي أن تسعى السياسة النقدية لأي دولة إلى تحقيق جملة أهداف استراتيجية يأتي في مقدمتها الحفاظ على القوة الشرائية لعملتها المحلية - أي تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار- ثم يليها تحقيق استقرار في سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية مستعينة بأدوات المؤسسات النقدية الحكومية المعنية ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق السابق ذكره حددت الحكومة السورية رسالتها وأهدافها الاستراتيجية وأدواتها فيما يخص السياسة النقدية، وعندما نتكلم عن أدوات السياسة النقدية إنما نقصد بذلك الأدوات التي يستخدمها مصرف سوريا المركزي بقصد التأثير على مقدار النقد والائتمان وتوفره متحكماً بحجم الكتلة النقدية الضرورية ورقابته عليها، مع التحلي بالمرونة لجهة ترتيب الأولويات حسب الظروف والتقلبات الاقتصادية والسياسية السائدة.

وعليه سنستعرض تباعاً المستجدات والتطورات التي طرأت على أدوات وبرامج السياسة النقدية من خلال النقاط المفصلية الآتية :

5-2-1 التوجه العام للسياسة النقدية ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة[20]

تقوم الرؤية العامة لمصرف سورية المركزي على بناء سياسة نقدية فاعلة ومؤثرة تستهدف تحقيق استقرار الأسعار كهدف نهائي معلن للسياسة النقدية، بالإضافة إلى اختيار جملة الأهداف الوسيطة، وإن نجاح هذه الأهداف يتطلب بشكل أساسي أن يتمتع مصرف سورية المركزي بالاستقلالية اللازمة لتمكينه من بناء استراتيجية واضحة متكاملة وذات مصداقية وهو ما تضمنته تعديلات قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 بالمرسوم التشريعي رقم 21 لعام 2011.

وعن برامج السياسة النقدية المذكورة في مسودة الخطة الخمسية الحادية عشرة نذكر بعضها:

- الاستمرار في إدارة سوق القطع الأجنبي بكفاءة والحفاظ على استقرار سعر الصرف من خلال التدخل اللازم في سوق القطع.
- استكمال تضمين كافة عمليات القطع الأجنبي داخل السوق الرسمية.
- استكمال بناء وتطوير النظم التشغيلية داخل مصرف سورية المركزي.
- إصدار أوراق مالية تمكن مصرف سورية المركزي من إدارة السيولة في السوق.
- تفعيل السوق الثانوية للأوراق المالية بين مصرف سورية المركزي والمصارف العاملة.
- تفعيل التسهيلات القائمة لدى مصرف سورية المركزي (تسهيلات الإيداع والإقراض) ضمن استحقاقات محددة.
- العمل على تطوير وتعميق السوق النقدية بما يخدم انتقال أثر السياسة النقدية بشكل فعال إلى الأسعار.
- سن التشريعات التي تحدد دور المصرف المركزي كمسؤول عن السياسة النقدية وتحدد طبيعة علاقته بوزارة المالية.

---

[20] مسودة الخطة الخمسية الحادية عشرة (2011-2015) الصادرة عن هيئة تخطيط الدولة.

2-2-5 واقع سوق القطع الأجنبي وسعر الصرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية

خلال سنوات اتسم سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي بالاستقرار والثبات بفضل السياسة النقدية المرنة في إدارته والمبنية على أساس تحديد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب النقدي وهذا ما انعكس إيجاباً على مجمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولقد عمل مصرف سورية المركزي من خلال ما تم استصداره من قوانين وتعاميم تخص تنظيم سوق القطع الأجنبي خلال الأعوام الماضية على حصر تنفيذ عملياته في السوق النظامية وضمن الأقنية الرسمية والسماح له بالدخول كلاعب أساسي في إدارة سياسة سعر صرف الليرة السورية، إلا أنه وبعد استراتيجية الثبات هذه والتي استمرت عدة سنوات وخلال الحرب المفروضة الراهنة اختل ميزان ثبات سعر الصرف وانخفضت قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي ووصلت إلى مستويات لم تحدث سابقاً في سورية وذلك نتيجة عدة عوامل أدت بمجملها إلى تلك النتيجة، نذكر من هذه العوامل:

- مظاهر الحرب المفروضة على سورية والوضع الأمني الذي افرز أحياناً حالة تراجع التعامل بالليرة السورية وازدياد الطلب على القطع الأجنبي من قبل الأفراد بدافع المضاربة والاكتناز وللحفاظ على قيمة مدخراتهم وعدم فقدانها لقيمتها الشرائية أو لتمويل السفر خارج سورية مقابل تراجع واضح للمعروض من القطع وخاصة بعد تراجع عائدات السياحة والاستثمارات السورية في الخارج وتراجع تحويلات السوريين من الخارج.
- الضغوطات السياسية الممارسة والمغطاة بالعقوبات الاقتصادية (الأوروبية - الأمريكية والعربية) والتي أسهمت في تراجع المبيعات الحكومية من النفط والمواد الخام وتراجع الصادرات السورية التي كانت سابقاً مصدراً جيداً للقطع الأجنبي.

كل هذه العوامل المذكورة سابقاً أسهمت في اختلال ميزان العرض والطلب على القطع الأجنبي وألقت بظلالها بشدة على سوق تصريف القطع الأجنبي الرسمية وأدت إلى ظهور سوق غير نظامية (السوق السوداء) منفصلة عن السوق الرسمية تعمل في الظل ولها أسعارها التي تختلف عن الأسعار الرسمية، فعلى سبيل المثال قد تخطى سعر الصرف غير الرسمي عتبة الـ100 ليرة سورية في شهر آذار عام 2012 إلا أن مصرف سورية المركزي كان قد حدد سعر الصرف بسعر وسطي قدره 59 ليرة سورية في تلك الآونة.

ثم تابع سعر الصرف في عام 2013 مساره كسابقه رغم تدخلات المصرف المركزي المباشرة في محاولة لكبح سعر صرف الدولار فمع حلول شهر آذار سجل سعر الدولار في السوق غير النظامية مستويات مرتفعة تعدت 100 ليرة سورية في حين حُدد في نشرة سعر صرف العملات الرسمية بوسطي قدره 84 ليرة سورية في نفس الشهر.

ومن الجدير ذكره أن أعلى قفزة لسعر الصرف خلال العام 2013 كانت في شهر تموز حيث تجاوز سعر الصرف عتبة 300 ليرة سورية (في السوق غير النظامية) وذلك نتيجة مستجدات الوضع الأمني والتهديدات العسكرية الأميركية لسورية، مما استدعى تدخلات مباشرة وعاجلة أجراها المركزي خلال ذلك الشهر.

الجدول 5-1 أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي حسب نشرات مصرف سورية المركزي، 2012-2013.

الشهر	2012		2013	
	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
وسطي كانون 2	57.09	57.43	79.30	79.78
وسطي شباط	58.45	58.80	80.43	80.92
وسطي آذار	59.63	59.99	84.07	84.58
وسطي نيسان	60.98	61.35	92.56	93.11
وسطي أيار	63.07	63.45	97.89	98.48
وسطي حزيران	63.73	64.11	100.06	100.66
وسطي تموز	64.41	64.79	104.51	105.15
وسطي آب	65.99	66.39	111.79	112.46
وسطي أيلول	67.05	67.46	132.86	133.66
وسطي تشرين1	68.53	68.93	137.50	138.33
وسطي تشرين2	70.22	70.64	139.65	140.49
وسطي كانون 1	74.50	74.95	140.81	141.65

المصدر: نشرات مختلفة لسعر الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

وبناءً على ما تم استعراضه سابقاً عن واقع سوق تصريف القطع الأجنبي وتراجع سعر الصرف فقد أثر ذلك سلباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى معدلات النمو الاقتصادي عموماً.

ويمكن تلخيص انعكاس هذا التأثير السلبي على القطاع النقدي وأدواته كما يلي[21]:

- حدوث فجوة متزايدة بين الكتلتين النقدية والسلعية نتيجة ارتفاع الأسعار العام وتزايد العرض النقدي الذي زاد بنسبة 21% عام 2012 مقارنة بعام 2011، علاوة على ازدياد ظاهرة الاكتناز وتراجع عمليات ادخار الإفراد في القنوات الرسمية وخروج كميات من القطع الأجنبي خارج التداول بدافع تعويض خسائر مما ساهم بتراجع القيمة الشرائية لليرة السورية.
- تراجع حجم الودائع المصرفية نتيجة تدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية بنسبة 10% بين عامي 2010–2011 وبنسبة 19% خلال عامي الحرب المفروضة وبصورة أكبر في مطلع عام 2013.
- تراجع احتياطيات مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي نتيجة محاولة التدخل في سوق القطع عبر عرض الدولار أو نتيجة الحاجة لتمويل مستوردات السلع الأساسية والمحروقات، حيث تشير الأرقام إلى تسجيل معدل نمو سلبي بنسبة 28% بين عامي 2011- 2012.
- حدوث عجز في ميزان المدفوعات وصلت نسبته إلى 6.27% بين عامي 2011- 2012 كما تشير مذكرة غرفة تجارة دمشق المرفوعة إلى مجلس الوزراء.

[21] عن مذكرة غرفة تجارة دمشق لمجلس الوزراء.
http://www.alwatan.sy/view.aspx?id=2437

ورغم أن عملية السيطرة والتحكم بأسعار الصرف في ظل الحرب المفروضة الحالية يعتبر من الأمور الصعبة لكن هنالك عدة إجراءات يمكن تنفيذها لتحقيق عتبة معينة لاستقرار سعر الصرف والتخفيف من أثاره السلبية على مجمل المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، نذكر من هذه الإجراءات على سبيل المثال: توفير موجودات احتياطي القطع الأجنبي في المصرف المركزي والتركيز على تقوية مصادر الحصول على القطع الأجنبي وترشيد الطلب على القطع الأجنبي وإبرام اتفاقيات مقايضة مع الدول الحليفة لسورية كروسيا وإيران والصين وغيرها، إلا أن أهم هذه الإجراءات هي عملية التدخل المدروسة بصورة مباشرة في سوق القطع الأجنبي كلما اقتضت الحاجة لذلك والتي انتهجها مصرف سورية المركزي في محاولة منه لتحقيق هدف كبح تراجع سعر صرف الليرة السورية من خلال سلسلة من جلسات التدخل في سوق الصرف إحداها في شهر تموز عام 2013 حيث باع المركزي على أثرها لشركات الصرافة كميات من الدولار بسعر 240 ليرة على أن تباع للمواطنين بسعر 250 ليرة وأخرى في تشرين الأول من نفس العام حيث تم عرض بيع شريحة من القطع الأجنبي بقيمة 20 مليون دولار أمريكي إلى مؤسسات الصرافة بسعر 165 ليرة للدولار الأمريكي وقد أكد مصرف سورية المركزي استمراره في عملية التدخل في سوق القطع الأجنبي وفق ما تقتضيه حاجة السوق وحسب آلية إدارة الاحتياطي المتوفر لحماية الليرة السورية.

ومن منطلق أن سعر الصرف يعبر عن قوة الاقتصاد الوطني وبالتالي وأن عدم كفاءة إدارة سياسة سعر الصرف يمكن أن يكون لها نتائج خطيرة على الاقتصاد ومسار التنمية الشاملة فإن الحكومة السورية والمصرف المركزي انتهجا سياسة واضحة مدعمة بإجراءات وقوانين صارمة تجاه كل من تسول له نفسه التلاعب بالليرة السورية وقيمتها وقوتها الشرائية نذكر منها:

- أصدر المصرف المركزي قوائم تضم أسماء المواطنين المخالفين والتي تتنوع مخالفاتهم بين من حصل على قطع أجنبي لغاية السفر ولم يسافر ومن تجاوز الحد المسموح به للشراء أو من خلال الشراء من أكثر من جهة رغم توقيع تعهدات بهذا الشأن وذلك وفقاً لقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 84 لعام 2010 والى تعاميم هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 450 لعام 2011 والتعميم رقم 1222 لعام 2012.

- عمل مصرف سورية المركزي على إصدار عقوبات وغرامات مالية بحق شركات الصرافة المخالفة لأحكام القانون رقم 24 لعام 2006 الناظم لمهنة الصرافة وتعليماته التنفيذية، والقرارات الصادرة بموجب هذه المخالفات تتضمن إلغاء تراخيص وشطب من سجل مكاتب الصرافة لدى مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف (القرار رقم ٩٨٠ /م ن / ب والقرار رقم ٩٨١ /م ن / ب٤، على سبيل المثال لا الحصر).

- إصدار لائحة الجزاءات المتضمنة تحديد المخالفات المرتكبة والجزاءات الإدارية والإجراءات التصحيحية والتي تطبق على جميع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وفق القرار رقم 5727 لعام 2013.

- علاوة على صدور القانون رقم 18 لعام 2013 المتضمن تعديل بعض مواد القانون رقم 29 لعام 2012 والتي تتعلق بالعقوبات المفروضة على كل من يزاول مهنة الصرافة من دون ترخيص وعلى الأشخاص الذين يقومون بنقل أو تحويل العملات الأجنبية أو الوطنية بين سورية والخارج من دون ترخيص مسبق.

 كما تم صدور المرسوم التشريعي رقم 46 للعام 2013 القاضي بتعديل بعض فقرات المرسوم التشريعي رقم 33 للعام 2005 المتعلق بإحداث هيئة مكافحة غسيل الأموال وإضافة بعض الجرائم إلى تعريف الأموال غير المشروعة وذلك بما يتناغم مع القوانين والاتفاقيات الدولية.

5-2-3 لمحة عن البيئة التشريعية والقانونية الناظمة لمنهجية عمل القطاع النقدي خلال الحرب على سورية

أصدر المصرف المركزي السوري خلال فترة الحرب المفروضة الحالية ممثلاً بمجلس النقد والتسليف ولجنة إدارة المصرف عدة قرارات وتعاميم ناظمة للكتلة النقدية المحلية وإدارتها وناظمة أيضا لسوق القطع الأجنبي ولكافة المصارف وشركات الصرافة العاملة في هذا المجال، نذكر منها:

- القرار رقم ٣٩ /ل أ تاريخ 2012/1/9

وفق هذا القرار يقوم مصرف سورية المركزي بتنفيذ عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية (حوالات – بنكنوت) مقابل الليرة السورية مع المصارف العاملة والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي تبعاً لنشرة أسعار الصرف، إذ يبلغ الحد الأدنى للطلب الواحد مئة ألف يورو أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى وينظم القرار أيضاً شروط تقديم الطلبات وتدقيقها وكذلك آلية بيع وشراء العملات الأجنبية (حوالات وبنكتوت وأجور السويفت وغيرها).

إلا أن هذا القرار عدل بالقرار قرار 69/ل أ بحيث يصبح الحد الأقصى لقيمة القطع الأجنبي الممكن بيعه للمصرف بالطريقة المباشرة المحددة في المادة 5 من القرار رقم (39/ل.أ) تاريخ 2012/1/9 معادلاً لقيمة الالتزامات المترتبة على المصرف والناشئة عن بيعه القطع الأجنبي للمستوردين لتمويل عمليات استيراد المواد المحددة بالجدول المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم 249/م وتاريخ 2012/1/4 والتعليمات التنفيذية الصادرة بهذا الخصوص.

- القرار رقم 451/ل أ لعام 2012

ينص هذا القرار على أن يقوم مصرف سورية المركزي بشراء وبيع العملات الأجنبية (حوالات – بنكنوت) مقابل الليرة السورية مع اعتماد نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية لأغراض التدخل الصادرة بالقرار رقم 446/ل ا تاريخ 2012/3 عند تنفيذ عملية بيع أو شراء العملات الأجنبية، ويبلغ الحد الأدنى للطلب الواحد (300 ألف) يورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية.

- إن المصرف المركزي مستمر في تمويله للمستوردات التجارية وذلك وفق القرار رقم ١٣٥٢/ل.أ لعام 2012 والذي ينص على الضوابط التالية التي يتوجب على شركة الصرافة المرخصة عند بيعها القطع الأجنبي لأغراض تمويل العمليات التجارية (تمويل المستوردات) أن تلتزم بها:

▪ عدم بيع قطع أجنبي بقيمة تفوق قيمة المستوردات وفق المبين في المستندات والوثائق المعززة لعملية الاستيراد.

▪ عدم بيع قطع أجنبي لتمويل عملية استيراد ممولة من قبل أحد المصارف أو شركات الصرافة المرخصة أو تم تمويلها سابقاً من حسابات المستورد بالخارج.

▪ الالتزام بنشرة أسعار الصرف الصادرة عن الشركة بتاريخ تنفيذ العملية بما لا يتجاوز الأسعار المحددة بنشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي لغايات التدخل بذات التاريخ.

- عدم تجاوز العمولات المفروضة على تنفيذ هذه العمليات للحدود القصوى للعمولات المحددة بقرار لجنة الإدارة رقم ٤٨٨ /ل.أ تاريخ 2012/3/17.
- عدم بيع القطع الأجنبي إلا للعميل المستورد صاحب السجل التجاري حصراً أو من يفوضه بموجب وكالة مسجلة لدى الكاتب بالعدل.
- كما تلتزم شركة الصرافة عند بيعها القطع الأجنبي لأغراض تمويل العمليات التجارية بطلب كافة الوثائق اللازمة من العملاء المستوردين وتدقيقها أصولاً، وتستوفي شركة الصرافة من المستورد - وقبل إتمام عملية بيع القطع الأجنبي لتمويل عملية الاستيراد - تأميناً بالليرات السورية بنسبة ٥% من قيمة المستوردات ويعاد هذا التأمين إلى المستورد بعد تقديمه الشهادة الجمركية إلى شركة الصرافة المعنية أو إجراء التسوية المناسبة لذلك أصولاً.

- القرار رقم ٨١١ /م ن /ب١ لعام 2012

إذ ينص على تعديل نسبة مراكز القطع التشغيلية الصافية المدينة أو الدائنة للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية والمسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي لتصبح ± ٥ % كحد أقصى من مجموع عناصر الأموال الخاصة الأساسية الصافية المحددة المرفقة بتعليمات القرار رقم ٣٦٢ /م.ن/ب.

- القرار رقم ٨١٢ /م ن / ب ٤عام 2012

هذا القرار يجيز للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي توظيف فائض القطع الأجنبي المتوفر لديها عن طريق إيداعه لدى مصرف سورية المركزي في حساب ودائع لأجل وفق الضوابط المحددة بهذا القرار، وتصدر لجنة إدارة مصرف سورية المركزي التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق هذا القرار وتعتمد نماذج العقود الخاصة بالودائع الآجلة بصيغتيها التقليدية والإسلامية.

- القرار رقم ٨١٦ /م ن / ب ١عام 2012

تبعاً لهذا القرار يسمح للمقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى أي من المصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي وتغذيتها بجميع وسائل الدفع بالعملات الأجنبية والتصرف بها بما لا يتعارض مع أحكام المرسوم التشريعي ٣٣ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق السحب منها كلياً أو جزئياً أو التحويل منها إلى الخارج أو التحويل من حساب إلى حساب آخر مفتوح بموجب هذا القرار أو بيع الرصيد إلى المصرف المرخص استناداً لنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن المصرف المعني بتاريخ عملية البيع أو استعمالها لتمويل مستوردات القطاعين الخاص والمشترك وفق أحكام التجارة الخارجية.

- القرار رقم 873 /م ن / ب1عام 2012

يجيز هذا القرار حيازة جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية والبطاقات المصرفية مهما بلغت قيمتها والتعامل بها حصراً عن طريق المصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي ومؤسسات الصرافة المرخصة والجهات المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي وفق أنظمة القطع النافذة.

أما عملية إدخال وإخراج الليرات السورية فتتم وفق هذا القرار وبالضوابط التالية:

- ❖ يسمح لجميع القادمين إلى الجمهورية العربية السورية – باستثناء العابرين في مناطق الترانزيت في المطارات والموانئ السورية- بإدخال الليرات السورية مهما بلغت قيمتها شريطة التصريح عنها أصولاً وفق النماذج المعتمدة من قبل هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهذا الغرض.
- ❖ يسمح للمغادرين السوريين ومن في حكمهم وغير السوريين المقيمين بإخراج مبلغ لا يتجاوز عشرة آلاف ليرة سورية فقط.
- ❖ لا يسمح للمغادرين العرب والأجانب غير المقيمين بإخراج أية مبالغ بالليرات السورية.

وفيما يتعلق بإدخال وإخراج العملات الأجنبية فيسمح لجميع القادمين إلى الجمهورية العربية السورية – باستثناء العابرين في مناطق الترانزيت في المطارات والموانئ السورية - بما يلي:

1- إدخال الأوراق النقدية الأجنبية (بنكنوت) حتى مبلغ خمسين آلف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى شريطة التصريح عنها أصولاً وفق النماذج المعتمدة من قبل هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهذا الغرض.

2- إدخال جميع وسائل الدفع الأخرى المحررة بالعملات الأجنبية والبطاقات المصرفية مهما بلغت قيمتها دون الحاجة للتصريح عنها.

3- يسمح للمغادرين السوريين ومن في حكمهم إخراج مبلغ لا يتجاوز عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى.

4- يسمح للمغادرين غير السوريين بإخراج مبلغ لا يتجاوز خمسة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى، أو بحدود المبالغ التي تم التصريح عنها لدى دخوله إلى الأراضي.

كما تلتزم الأمانات الجمركية في مراكز الحدود والمطارات والموانئ بتنظيم ضبط بالمبالغ الزائدة عن الحدود المسموح بإدخالها أو بإخراجها سواء بالليرات السورية أو العملات الأجنبية وفقاً لأحكام هذا القرار.

- القرار رقم ١٠٤١/م ن/ ب لعام 2013

يسمح لكافة الأشخاص الطبيعيين المشمولين بالبند /ب/ من الفقرة /٣/ من المادة /١٠٠/ من القانون رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ الحصول على تمويل من أي من المصارف العاملة دون اشتراط الحصول على الموافقة المسبقة لمجلس النقد والتسليف شرط الالتزام بالضوابط بان تكون غاية التمويل المطلوب منحه للأشخاص هي غايات شخصية (استهلاكية) حصراً.

- القرار رقم ٨١٨ /م ن/ ب عام 2012

يعمل هذا القرار على تحقيق التوليفة المناسبة لمعدلات الفائدة ضمن إطار حركة الإيداع والسحب وفق الجدول رقم 5-2.

الجدول 5-2 معدلات الفائدة عند الإيداع.

الأجل	معدل الفائدة
أشهر ٧ – ١	٣%
أشهر ٨ – ٤	٦%
أشهر ٩ – ٧	٩%
10 اشهر إلى سنة	١٠%
أكثر من سنة	10- 11%

المصدر: مصرف سورية المركزي - مجلس النقد والتسليف.

علاوة على تحديد معدل فائدة قدرها 10% سنويًا على شهادات الاستثمار و9% سنوياً على ودائع التوفير شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد ويعامل الفائض عن المليون ليرة سورية في رصيد وديعة التوفير معاملة الحسابات الجارية.

- القرار 901/م ن/ب4 عام 2012

يتضمن هذا القرار اعتماد التعليمات التنفيذية المتعلقة بالشيكات المرتجعة في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

- القرار رقم 903/م ن/ب4 عام 2012

تبعاً لهذا القرار تمت الموافقة على فتح حساب جاري لشركات الحوالات المالية الداخلية بالليرة السورية لدى مصرف سورية المركزي شريطة تقييد استخدام هذه الحسابات للغايات التي فتحت لها وإخضاعها لرقابة المصرف المركزي فيما يتعلق بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- القرار رقم ٥٠٨/ ل.أ لعام 2013

وفق هذا القرار تلتزم المصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي بتنفيذ الحوالات الواردة من الخارج للأغراض الشخصية بالليرات السورية حصراً.

إذ يقصد بالحوالات المشار إليها الحوالات التي لا يتجاوز مبلغها خمسة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى والحوالات الواردة بمبرر شخصي (غير تجاري) بغض النظر عن قيمتها، ويتم شراء القطع الأجنبي المبين في الحوالة على أساس سعر الصرف المحدد لهذه الغاية في متن نشرة وسطي أسعار الصرف الخاصة بالمصارف الصادرة عن مصرف سورية المركزي والسارية بتاريخ تنفيذ الحوالة.

وفي حال كان مبلغ الحوالة يفوق خمسة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى وكانت تعليمات تسليم الحوالة بالقطع الأجنبي وبمبرر تجاري (غير شخصي) على أن يُلزم المستفيد من الحوالة بتوقيع تصريح يفيد بأن غرض الحوالة هو لقاء عملية تصدير أو بغاية الاستثمار أو تسوية للالتزامات المترتبة بالقطع الأجنبي ووفق القوانين

والأنظمة النافذة حصراً، على أن يتضمن التصريح كافة التفاصيل المتعلقة بغاية الحوالة والتعهد بتحمل المسؤولية الناجمة عن عدم صحة التصريح والمخالفة الناجمة عن ذلك.

- القرار رقم ٩٣٨/م ن/ ب ٤ لعام 2013

بناء على هذا القرار تستوفي المصارف العامة فائدة سنوية ثابتة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها لمؤسسات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي تُحدد على أساس معدل التكلفة المرجحة على الودائع لدى المصرف بتاريخ المنح مضافاً إليه هامشاً يتراوح بين 1% إلى 2%، وتستوفي المصارف العامة فائدة تأخير إضافية بنسبة 0.25 %كحد أقصى في حال تأخر مؤسسات القطاع العام المقترضة عن السداد.

4-2-5 تتبع مستجدات سياسة المصارف الرئيسية العاملة وملف الإقراض

ألقت الحرب المفروضة على القطر بظلالها على حركة الإقراض والتمويل وتم التريث في عملية الإقراض والتسليف وذلك بقرار حكومي وبناءً على اقتراح من السلطات النقدية المختصة حفاظاً على سيولة المصارف العامة في حدودها الطبيعية وخاصة تلك التي أصبحت نسبة سيولتها أقل من النسب التي حددها مجلس النقد والتسليف في قراراته الصادرة في هذا الشأن وتعرض بعضها للمخاطر، وفي قراءة لنسب السيولة للمصارف الرئيسية العاملة نجد أن سيولة المصرف التجاري السوري وصلت إلى 30%، في حين بلغت 55% في مصرف التوفير 49% في مصرف التسليف الشعبي، وسيولة المصرف العقاري وصلت إلى 22%.

وجاءت هذه السياسة الحذرة والمتأنية في ملف الإقراض والتسليف بعد انخفاض في معدل تحصيل القروض التي مولتها المصارف العامة نتيجة توقف مجموعة من المقترضين عن سداد ذممهم المالية تجاه المصرف، ومن الجدير ذكره أن معالجة ملف القروض المتعثرة التي مولتها المصارف لقطاع الأعمال ولاسيما الصناعيين والتجار الذين يتهربون من تسديد التزاماتهم كان من احد أهم أولويات الجهات والمؤسسات الرسمية ذات الصلة ومن منطلق أن الحفاظ على سيولة المصارف العامة للاستفادة منها في عملية إعادة الإعمار أو تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة[22].

ومن جهته التزم المصرف العقاري بخطته في منح القروض العقارية لمن قام بوضع وديعة من أجل السكن قبل عام 2011 بعد تحسن وضع السيولة لدى المصرف[23]، إلا أنه تريث في منح قروض جديدة على بطاقة الصراف الآلي وإنما يمكن تجديد مدة القرض لمن حصل على قرض بطاقة الصراف سابقاً حيث أن هذه القروض تعتبر مضمونة وشبه معدومة المخاطر مقارنة بالقروض الأخرى وتحقق مصلحة المصرف ومصلحة المقترض معاً.

بينما يدرس مصرف التسليف الشعبي إمكانية استئناف منح القروض لذوي محدودي الدخل وفق آلية جديدة تلبي احتياجات السوق والمواطن وتحفظ حقوق المصرف وتتناسب مع سيولته.

أما المصرف التجاري السوري فقد اتجه نحو تمويل العمليات التجارية الخاصة باستيراد كميات كبيرة من السلع والمواد الغذائية الأساسية، فقد مول المصرف مؤخراً شحنات مستوردة من الفروج الإيراني والدقيق وغيرها عبر اتفاقية الخط الائتماني مع إيران.

---

[22] http://sy.aliqtisadi.com/
[23] http://sy.aliqtisadi.com/

جدول 5-3 عدد المصارف العاملة وفروعها في محافظات القطر في العام 2013.

اسم المصرف / المحافظة	المصرف التجاري السوري		المصرف الصناعي		المصرف الزراعي التعاوني		مصرف التسليف الشعبي		المصرف العقاري		مصرف التوفير		بنك بيمو السعودي الفرنسي		بنك سورية والمهجر		المصرف الدولي للتجارة والتمويل		البنك العربي - سورية		بنك عودة - سورية		بنك بيبلوس - سورية		بنك سورية والخليج		بنك الشام		بنك سورية الدولي الاسلامي		بنك الأردن - سورية		فرنسبنك - سورية		بنك الشرق		بنك قطر الوطني - سورية		بنك البركة - سورية		المجموع		
	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	مكتب	فروع	كلي
دمشق	٦	٢٤		٢		١		١٣		٦	٨	١	١	٨		٩		١١		٥		١٠	١	٣		٤		٢	١	٦		٣		٣		٣		٤	١	٤	١٨	١٢٢	١٤٠
ريف دمشق	٨	٦		٢		٩		٥		١	٥			٤		١		٤		٤		٢	١	١		٢		١		٣		٣		١				٢		١	١٤	٥٢	٦٦
حلب	٣	٧		١	٢	١٦		٨	٢	٢	٢	١	١	٦		٧		٥		٣		٣		٢		١		١		٥		٤		٢		١		٣		٢	١٠	٨٠	٩٠
حمص	١٠	٥	١	١		٧		٤	٢	١	٥	١	١	٤		٣		١		١		١		١		١		١		١	١	١		١		١		١		١	٢٠	٣٨	٥٨
حماة	١	٧		١		١٠		٥		١	٥	١		١		٢		٢		١		١		١		١		١		١										١	٦	٣٧	٤٣
اللاذقية	٨	٥		١		٦	١	٥	١	٣	٣	١	١	٣		١		١		٢		١		١		١		١	١	١		١		١		١		١			١٥	٣٧	٥٢
طرطوس	٦	٧		١		٧		٦		٣	٧	١	١	٤		١		١		١		١		١		١			١	١		١		١				١			١٥	٣٩	٥٤
ادلب	٤	١		٢		١٠		٥		١	١	١		١																١								١			٥	٢٣	٢٨
الحسكة	١	٢		٢		١٧		٤		١	١	١		٢		١		٢				١								١											٢	٣٤	٣٦
الرقة	١	١		١		٧		٣		١	١	١		١																١											٢	١٦	١٨
دير الزور		٣		١	٢	٦		٢		١		١		١				١				١				١				١								١			٢	٢٠	٢٢
درعا	٢	١		١	١	٥		٢		١	٤	١	١	١		١		١		١		١						١		١								١			٨	١٩	٢٧
السويداء		٢		١		٤		٢	١	١	٣	١		١		١		١		١		١		١																	٤	١٧	٢١
القنيطرة		١	١			١		١				١		١																											١	٥	٦
مجموع الفروع		٧٢		١٧		##		٦٥		٢٣		١٣		٣٨		٢٧		٣٠		١٩		٢٣		١١		١٢		٨		٢٣		١٣		٤		٦		١٥		٩	٥٣٩ فرع		
مجموع المكاتب	٥٠		٢		٥		١		٦		٤٥		٦		٠		٠		٠		٠		٢		٠		٠		٣		١		٠		٠		٠		١		١٢٢ مكتب		
	296 فرعاً للمصارف العامة												243 فرعاً للمصارف الخاصة																												٥٣٩ فرع		

المصدر: دليل المصارف العاملة في سورية/ مصرف سورية المركزي/.2013

3-5 مسار السياسة المالية ومستجداتها

انتهجت الحكومة السورية ممثلة بمؤسساتها المالية ذات الصلة (وزارة المالية السورية - الهيئة العامة للضرائب والرسوم) سياسة إصلاح النظام الضريبي من خلال التوجه نحو أتمتته ليصبح أكثر دقة وشفافية وأكثر سهولة لدى تعامل المواطن معه والغاء التقدير الشخصي لموظفي الدوائر المالية مع العمل المستمر لمكافحة التهرب الضريبي والتراكم الضريبي لكون الضرائب المصدر الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للدولة وبالتالي فهي الممول الأساسي للإنفاق العام الذي يعتبر أحد مكونات الموازنة العامة للدولة، ومن الجدير ذكره أن الحكومة السورية شددت على المؤسسات والقطاعات الحكومية في موضوع الرقابة في تنفيذ الموازنة العامة للدولة بالتنسيق مع الجهات الرقابية المختصة والعمل على ضبط الإنفاق وترشيده.

5-3-1 الهيئة العامة للضرائب والرسوم السورية

أحدثت الهيئة العامة للضرائب والرسوم بناءً على المرسوم التشريعي رقم 64 لعام 2010 والقانون رقم 41 لعام 2007، وباعتبارها إحدى الجهات الرسمية المكلفة بتنفيذ السياسة الحكومية المالية لجهة التحصيل الضريبي فهي تسعى نحو إدارة ضريبية متطورة ذات كفاءة عالية تحقق العدالة والالتزام الطوعي في المجتمع الضريبي، كما تلتزم بتقديم خدمات متميزة للمكلفين والعمل على نشر الوعي الضريبي بالاعتماد على كوادر مؤهلة وتشريعات ضريبية واضحة ضمن جو من الشفافية والثقة والتشاركية بما يخدم المساهمة الفعالة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تتبنى هذه الهيئة الأهداف الاستراتيجية التالية:

1- توفير الخدمات بجودة عالية وتبسيط الإجراءات لتحقيق أفضل رضا للمكلفين وتعميق الثقة المتبادلة معهم .

2- الارتقاء بمستوى الأداء من خلال المعالجة الكترونية للبيانات وبرامج تدقيق فعالة باستخدام أفضل التقنيات.

3- الانتقال من ثقافة الجباية إلى ثقافة الالتزام الطوعي من خلال توعية المكلفين بحقوقهم وواجباتهم.

4- رفع مستوى كفاءة التحصيل مع الالتزام بتطبيق القوانين بشفافية وعدالة.

5- المساهمة في تطوير القوانين والتشريعات والسياسات الضريبية بما يخدم السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة.

6- اعتماد مبدأ التقدير الذاتي في التعامل مع المكلفين.

7- اعتماد سياسة الباب المفتوح مع المكلفين.

وخلال سنوات الحرب المفروضة عملت الهيئة على إنجاز مختلف أعمالها ومهامها الضريبية واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تسهيل العمل الضريبي ومساعدة المكلفين على تسديد ما يترتب عليهم من ذمم مالية متراكمة ومستحقة بما يكفل تنفيذ تسويات مناسبة بين الإدارة الضريبية من جهة والمكلف بالضريبة من جهة أخرى.

5-3-2 إضاءة على مشروع الموازنة العامة للدولة للسنتين الماليتين 2012- 2013

تعد الموازنة العامة للدولة أحد أهم أدوات السياسة المالية فهي تحتوي على الإيرادات العامة للدولة التي يتوقع أن يتم تحصيلها وكذلك النفقات العامة الواجب إنفاقها خلال سنة مالية مقبلة، فالموازنة تعد بمثابة البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

إلا أن ظروف الحرب المفروضة الحالية أثرت على الموازنة العامة للدولة أيضاً وظهرت آثارها السلبية بصورة واضحة من خلال التدني الحاصل في الإيرادات العامة للدولة وزيادة الإنفاق العام، حيث انخفضت الإيرادات الجارية المحصلة خلال عام 2011 بالمقارنة مع الإيرادات الجارية المقدرة في الموازنة العامة للدولة عام 2013 بنسبة 22% وكذلك انخفضت الإيرادات الاستثمارية بنسبة 40%[24] وذلك نتيجة الحصار المفروض على قطاع النفط بالإضافة إلى توقف عجلة الإنتاج في الكثير من المعامل والشركات العامة والخاصة، مقابل زيادة في الإنفاق الجاري ولاسيما الإعانات و الدعم الاجتماعي المقدم للمواطنين وتوفير فرص العمل نتيجة للأوضاع الصعبة وتوفير مستلزمات العملية التعليمية ومستلزمات المشافي مع تخفيض الإنفاق الاستثماري الفعلي والتركيز فقط على إعطاء الأولوية للمشاريع القائمة المباشر بها في عامي 2012 و 2013 وعدم إضافة أي مشاريع جديدة إلا بعد التأكد من جدواها الاقتصادية وتوفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذها، علماً أنه قد أضيف إلى مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2013 رصد بند خاص لإعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية التي طالها التخريب.

علماً أن الاعتمادات المقدرة في مشروع موازنة عام 2013 بلغت /1383/ مليار ليرة سورية مقابل مبلغ /1326,55/ مليار ليرة سورية في موازنة عام 2012 أي بزيادة قدرها 4.26 %.

[24] مشروع الموازنة المالية للعام 2013.

جدول رقم 5-4 إجمالي النفقات والإيرادات المقدرة لعامي 2012- 2013 (بمليارات الليرات السورية).

البيــان	2012	2013	الفرق	نسبة الزيادة%
اعتمادات العمليات الجارية	951.55	1108	156.45	16.44
اعتمادات العمليات الاستثمارية	375	275	100-	26.67-
إجمالي اعتمادات نفقات الموازنة	1326.55	1383	56.45	4.26
إجمالي الإيرادات الجارية	278.487	189	89.487-	32-
إجمالي الإيرادات الاستثمارية	519.134	449.174	69.96-	13-
إجمالي الموارد المحلية	797.621	638.174	159.45-	20-
المأخوذ من الاحتياطي (عجز الموازنة)	528.929	744.826	215.897	40
المجموع العام للموازنة	1326.550	1383	56.45	4.26

المصدر: البيان الحكومي حول مشروع الموازنة العامة للدولة عام 2013.

ومن الجدير ذكره أنه تم اعتماد نظام تبويب جديد أسهم في إظهار الموازنة العامة بصورة حقيقية وشفافة بحيث تم إظهار جميع الإيرادات المتوقعة بما فيها الإيرادات النفطية وجميع النفقات بما فيها كامل العجوزات التي تتحملها الدولة متضمنة (دعم المشتقات النفطية، دعم الطاقة الكهربائية، دعم السلع التموينية، دعم صندوق الإنتاج الزراعي، دعم الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية). إذ ارتفعت مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار (الدعم الاجتماعي) من مبلغ قدره (386) مليار ليرة سورية في موازنة عام 2012 إلى مبلغ قدره (512) مليار ليرة سورية في مشروع موازنة عام 2013 أي بزيادة قدرها (126) مليار.

الجدول 5-5 توزع الاعتمادات المرصدة للدعم الاجتماعي بمليارات الليرة السورية.

البيــان	2012	2013
دعم المشتقات النفطية	135	147
دعم الطاقة الكهربائية	154	250
دعم الدقيق التمويني والسكر والرز	72	77
الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية	15	15
صندوق دعم الانتاج الزراعي	10	10
عجز المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان والمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب	-	13
المجموع	**386**	**512**

المصدر: البيان الحكومي حول مشروع الموازنة العامة للدولة عام 2013.

أما أرقام العجز المقدر في مشروع موازنة عام 2013 فقد بلغت حوالي (745) مليار ل.س وبمقارنته مع أرقام العجز لعام 2012 البالغ حوالي (529) مليار ل.س فإن الزيادة تبلغ (216) مليار ل.س، وتعزى هذه الزيادة تبعاً للأسباب الرئيسية لما يلي:

- الزيادة الناجمة عن التعيينات الجديدة والتعويضات الأخرى والنفقات الإدارية الأخرى (لا سيما الأدوية والمستلزمات الطبية و المستلزمات التعليمية).
- زيادة الدعم الاجتماعي الذي ستتحمله الدولة في عام 2013 عن مبلغ الدعم في موازنة عام 2012.
- توقع تدني الإيرادات الجارية والاستثمارية بشكل كبير في عام 2013 نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بالإضافة إلى أن قانون الضريبة على الدخل يجيز تدوير الخسائر لمدة خمس سنوات متتالية.

الجدول 5-6 العجز المقدر في مشروع موازنة عام 2013 مقارنة مع عام 2012 (مليار ليرة سورية).

البيـــان	2012	2013	الفرق
إجمالي الإيرادات العامة	797,621	638,174	(159,447)
إجمالي نفقات الموازنة	1326,550	1383	56,45
العجز المأخوذ من الاحتياطي (المقدر)	528,929	744,826	215,897

المصدر: مشروع البيان الحكومي حول الموازنة العامة للدولة عام 2013.

ويمكن تمويل عجز الموازنة هذا من خلال مصادر التمويل التضخمي (الإصدار النقدي)- التمويل من خلال القروض الخارجية.

أما جملة الحلول المقترحة لعملية الإصلاح المالي فتشمل:

- ضبط وترشيد الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الإداري وبالتنسيق مع جميع الوزارات والهيئات والإدارات الحكومية وذلك من خلال الحد من الهدر في مختلف بنود الإنفاق الجاري وخاصة المتعلقة ببنود الدعاية والضيافة والنقل والانتقال والمحروقات والصيانة، وترشيد الإنفاق على بناء المقرات الحكومية وشراء السيارات.
- معالجة أوضاع المؤسسات والشركات الاقتصادية العامة الخاسرة أو المتوقفة عن العمل وإعادة تأهيل البعض منها أو تحويل النشاط للبعض الآخر أو استخدام أصول بعض هذه الشركات والمؤسسات لأغراض أخرى.
- الإسراع بإنجاز المشاريع الاستثمارية المباشر بها سابقاً وتنفيذها ضمن المهل التعاقدية نظراً لأن تأخير هذه المشاريع وإطالة مدة تنفيذها تنعكس حتماً على زيادة تكاليفها الاستثمارية ويؤثر سلباً على جدواها الاقتصادية، وتأخر تحقق إيراداتها.
- الإسراع في معالجة آثار ونتائج الدعم الاجتماعي وضرورة توجيهه للفئات والقطاعات المستحقة له ضمن الدراسات التي تقوم الحكومة بإعدادها.
- استمرار التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ضمن التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية للدولة.

- o الاستمرار في تطوير التشريعات المالية والضريبية بهدف الوصول إلى العدالة الضريبية والعمل على إزالة كل الاختلالات التي أصابتها وتبسيط إجراءات تحققها وتحصيلها.
- o أتمتة العمل المالي والمحاسبي والضريبي بهدف الوصول إلى قاعدة بيانات مركزية لدى وزارة المالية تتضمن تحليلاً مفصلاً للإيرادات والنفقات على مستوى كافة الجهات العامة، مع ربط جهات القطاع الإداري بوزارة المالية عن طريق نظام محاسبي ومالي متكامل يتم العمل على إعداده حالياً.
- o حث القطاع الاقتصادي على إنجاز التراكم المحاسبي لبياناته المالية بغية تحديد الفوائض الاقتصادية المتحققة فعلاً وتحصيلها.
- o تعميق جهود مكافحة التهرب الضريبي، وتحصيل حقوق الخزينة.
- o إنجاز التشابكات المالية المتراكمة بين مؤسسات وشركات القطاع الاقتصادي لتأمين السيولة اللازمة.

5-3-3 سوق دمشق للأوراق المالية (البورصة السورية)

سجلت سوق البورصة السورية خلال عام 2013 تداولات بقيمة 2.2 مليار ليرة سورية بحجم تداول بلغ حوالي 19 مليون سهم موزعة على نحو 11 ألف صفقة مرتفعة بذلك نسبة 4.8 % عن عام 2012 الذي بلغت فيه قيمة التداولات 2.1 مليار ليرة وبحجم تداول بلغ 11 مليون سهم موزعة على 8 آلاف صفقة، إذ أن مؤشر السوق لعام 2013 ارتفع بنسبة كبيرة عن عام 2012 بلغت 62% محققاً حوالي 1250 نقطة وبذلك غطى على الانخفاض الحاصل عام 2012.

وجاء تحسن أداء السوق خلال 2013 لأسباب عدة أبرزها الثقة الكبيرة التي حصل عليها من قبل المستثمرين على اعتبار أن السوق لم تغلق جلساتها طيلة فترة الحرب المفروضة مثلما فعلت البورصات العربية التي تعرضت لأزمات إضافة إلى أن تذبذب سعر صرف الليرة أمام الدولار وكذلك تذبذب أسعار الذهب دفعت بصغار المستثمرين إلى التوجه إلى أماكن استثمارية أكثر أماناً وكانت البورصة هي الهدف بالنسبة لهم، وكذلك فإن انخفاضات أسعار الأسهم عام 2012 شكلت إغراءً للمستثمرين وحرضتهم على الدخول لسوق دمشق للأوراق المالية الأمر الذي انعكس إيجاباً على ارتفاع أسعار الأسهم خلال 2013.

وبناءً على التقرير الربعي الثالث لعام 2013 لاتحاد البورصات العربية فقد تبين أن مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية احتل المرتبة الثالثة في الأداء بين جميع البورصات العربية بارتفاع قدره 8.87%، ويعود احتلال السوق لهذه المرتبة إلى التطور المستمر في أدائه والزيادة المستمرة في عدد المتعاملين والمستثمرين والارتفاع في أحجام وقيم التداولات خلال هذه الفترة رغم الحرب المفروضة على سورية[25].

5-3-4 أهم المراسيم التشريعية الصادرة بخصوص برنامج تحصيل الرسوم والضرائب والإعفاء منها

- o صدور المرسوم التشريعي رقم 41 للعام 2012 القاضي بإعفاء الفلاحين المكلفين برسم الري واستصلاح الأراضي الزراعية من الغرامات المترتبة عليهم من عام 2011 وما قبله في حال قيامهم بتسديد الرسوم المترتبة عليهم خلال عام من تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي.

[25] http://syriasteps.com/index.php?d=126&id=114375

- صدور المرسوم التشريعي رقم 33 للعام 2012 القاضي بأن تعفى بنسبة 50% من الضرائب والرسوم المالية والجمركية والبلدية ولمرة واحدة المستوردات الخاصة بمؤسسات وشركات الإنتاج الدرامي من القطاعين العام والخاص كما تعفى هذه المؤسسات والشركات بنسبة 50% من ضريبة الدخل المترتبة على أرباح الإنتاج الدرامي وتسويقه لمدة ثلاث سنوات بدءاً من تكاليف عام 2012.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 51 للعام 2012 القاضي بإعادة جدولة القروض والتسهيلات الممنوحة للمتعاملين المتأخرين عن سداد التزاماتهم تجاه المصارف العامة حتى غاية صدور هذا المرسوم التشريعي ويتم الإعفاء عن كامل فوائد التأخير والغرامات غير المسددة فقط بتاريخ إجراء الجدولة.
- صدور المرسوم رقم 15 لعام 2013 القاضي بتعديل الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريفة الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم /265/ تاريخ 2011/5/9 وتعديلاته.
- المرسوم التشريعي رقم 17 للعام 2013- تمديد دورة التصنيف العام لمكلفي ضريبة الدخل المقطوع التي تنتهي في 31-12-2012 لمدة سنة واحدة.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 67 للعام 2013 القاضي بتمديد العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم 16 للعام 2013 والمتضمن الإعفاء من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات الواجبة على بعض المكلفين بالضرائب والرسوم المالية والذمم الشخصية لغاية 31-12-2013.
- صدور القانون رقم 27 لعام 2013 الذي ينص على إعفاء مؤسسات وشركات القطاع العام من الرسوم الجمركية عن مستورداتها من المواد الغذائية الأساسية.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 52 بتاريخ 2013/7/24 القاضي بتعديل رسم مغادرة الأراضي السورية.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 30 للعام 2013 القاضي بفرض رسم مالي يسمى رسم طابع المجهود الحربي قيمته خمسون ليرة سورية وتطبق عليه فيما يتعلق بالتحقق والاستيفاء والتحصيل والغرامات والعقوبات وغير ذلك الأحكام الواردة بالمرسوم التشريعي رقم /44/ لعام 2005 وتعديلاته.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 16 لعام 2013 والذي ينص على الإعفاء من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات للمكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية وإضافاتها العائدة لأعوام 2011 وما قبلها وكذلك المكلفين برسم الإنفاق الاستهلاكي والضرائب والرسوم المالية المباشرة الأخرى.
- صدور المرسوم رقم 447 لعام 2013 القاضي بتخفيض الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريفة الجمركية المتناسقة على مادتي الاجبان والألبان المستوردة إلى 5% وذلك لمدة ستة اشهر.

4-5 السياسة الاستثمارية

5-4-1 هيئة الاستثمار السورية وأهم القوانين الناظمة للاستثمار

أحدثت هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2007 بالتزامن مع صدور المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار، إذ تشكل احد أهم أدوات الحكومة السورية في تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنمية البيئة الاستثمارية في الجمهورية العربية السورية وتتبنى الهيئة استراتيجية معينة تتمثل في:

- إعداد الخارطة الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ضمن أولويات تراعي فيها المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الاستراتيجية.
- تقديم المشورة والدعم والبيانات اللازمة للمستثمرين.
- المشاركة في إعداد مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالاستثمار.
- تتبع تنفيذ المشاريع وتذليل العقبات التي تعوق تنفيذها واستمرار عملها .
- القيام بكافة النشاطات الترويجية لجذب الاستثمارات وتشجيها من خلال الندوات والمؤتمرات.
- كما تقوم بالمهام والنشاطات التالية:
- إصدار اجازات الاستيراد: إذ بلغ عدد اجازات الاستيراد الصادرة عن دائرة منح الاجازات في النافذة الواحدة لدى الإدارة المركزية (1474) إجازة.
- إصدار قرارات الإعفاءات الجمركية: حيث بلغ عدد قرارات الإعفاءات الجمركية الممنوحة لدى المكتب الجمركي في النافذة الواحدة لدى الإدارة المركزية (265) إعفاء؛ كما أن قيمة الآلات والمعدات الحاصلة على قرارات الإعفاء الجمركي بموجب أحكام قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته والمرسوم رقم (8) لعام 2007 بلغت (17626) مليون ليرة سورية.
- إصدار القرارات الصناعية (ترخيص- تعديل- تمديد- دمج) الصادرة عن ممثل وزارة الصناعة في النافذة الواحدة.
- دراسة الواقع التنفيذي والاتصال مع المستثمر والجهات المعنية وتحديث قواعد البيانات الالكترونية الخاصة بالمشاريع.
- إعداد مشروع تعديل المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار.
- المشاركة في أعمال لجنة القرار رقم (9381) لعام 2012 بخصوص وضع الضوابط والمعايير لاستثمار أملاك الدولة.

أما عن قوانين الاستثمار الأساسية الناظمة لسياسة الاستثمار في سورية، نذكر مايلي:

- قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته.
- المرسوم التشريعي رقم 8 عام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار الذي يمنح المستثمر باقة من الحوافز الاستثمارية ومرونة للمشاريع المرخصة لكي تستورد جميع احتياجاتها دون التقييد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع مع إمكانية إعفاء الموجودات المستوردة من الرسوم الجمركية شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.

ويتم العمل حالياً على إعداد مسودة لتعديل هذا المرسوم التشريعي ليحمل مزايا استثمارية أوسع، إذ تعفى المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ومشاريع الصناعات الزراعية التي تدخل في صناعتها مواد أولية أساسية ذات منشأ محلي من الضرائب المفروضة على الأرباح لمدة 10 سنوات، كما أن المشروع يقدم دعماً إضافياً للمناطق المتضررة

نتيجة الحرب المفروضة على البلاد بغض النظر عن قانون الاستثمار أو غيره، وتستفيد أيضاً مشاريع النقل ومشاريع الاتصالات والبرمجيات من الإعفاءات الممنوحة للمنطقة التنموية.

5-4-2 واقع الاستثمار السوري ومستجداته[26]

الاستثمار في مجمل القطاعات الاقتصادية عامةً

أثرت الحرب المفروضة والضغوطات المطبقة على القطر من الدول الخارجية بشكل واضح وجلي على المناخ الاستثماري وعلى حجم الاستثمارات في سورية وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية كافة، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض عدد مشاريع الاستثمار المشمولة بقوانين الاستثمار في سورية.

الجدول 5-7 المشاريع المشمولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 حسب النشاط الاقتصادي.

العام	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى	الإجمالي	عدد العمال	التكاليف الاستثمارية	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية
2007	120	9	49	4	182	13716	144772	104585
2008	102	10	45	4	161	16866	401852	370615
2009	133	30	100	10	273	21636	144971	116815
2010	205	48	129	14	396	22057	90933	82666
2011	97	25	58	2	182	16874	96644	87859
2012	26	10	10	1	47	5291	38435	34940
المجموع	**683**	**132**	**391**	**35**	**1241**	**96440**	**917607**	**797480**

المصدر: هيئة الاستثمار السورية – تقرير الاستثمار السابع.

في حين كان عدد المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ أقل من تلك المشاريع المشمولة نتيجة إما عملية الدمج أو إلغاء تشميل مشاريع بهيئة الاستثمار أو عدم جدية بعض المستثمرين بالعمل أو انتهاء المدة القانونية للتنفيذ أو عدم رغبة المستثمر بمتابعة العمل بمشروعه نتيجة الظروف المعرقلة له.

الجدول 5-8 المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ وفق أحكام القانون رقم 10 لعام 1991والمرسوم رقم 8 لعام 2007.

العام	الصناعة	الزراعة	النقل	مشاريع أخرى	عدد المشاريع
2008	81	6	21	2	110
2009	84	24	40	2	150
2010	127	15	31	9	182
2011	83	9	4	1	97
2012	32	1	0	0	33
الإجمالي	**407**	**55**	**96**	**14**	**572**

المصدر: هيئة الاستثمار السورية - تقرير الاستثمار السابع.

[26] تقرير الاستثمار السوري الصادر عن هيئة الاستثمار السورية، العدد السابع، عام 2013.

الاستثمار في القطاع الصناعي

انخفض عدد المشاريع الصناعية بشكل ملحوظ في عام 2012 مع خسارة عدد كبير من فرص العمل المتوقعة في سوق العمل كما هو مبين في الجدول التالي:

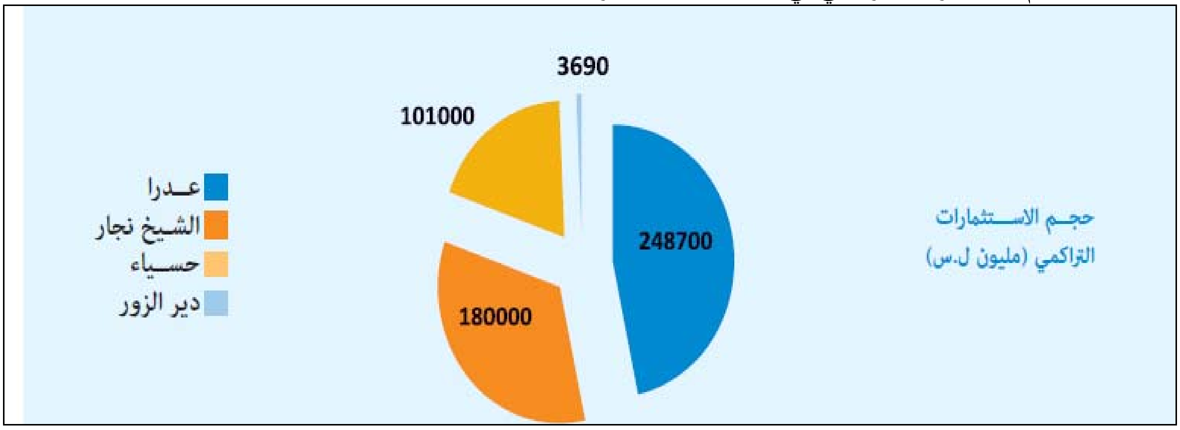
الجدول 5-9 المشاريع الصناعية المشملة من 2008-2012.

العام	عدد المشاريع	عدد العمال	التكاليف الاستثمارية	قيمة الآلات والمعدات وسائل النقل الخدمية
2008	102	11220	76113	48249
2009	133	11292	76054	54668
2010	205	13222	74280	67528
2011	97	13282	69282	62983
2012	26	1808	13947	12679
المجموع	**563**	**50824**	**309676**	**246107**

المصدر: هيئة الاستثمار السورية - تقرير الاستثمار السابع.

أما عن واقع الاستثمار في المدن الصناعية في سورية حتى نهاية العام 2012 فقد بلغ حجم الاستثمارات التراكمية في المدن الصناعية الأربعة 533390 مليون ليرة سورية.

الشكل 5-2 حجم الاستثمارات التراكمي في المدن الصناعية الأربعة.



المصدر: هيئة الاستثمار السورية - تقرير الاستثمار السابع.

كما بلغت مساهمة الدولة المقدمة للمدن الصناعية 9403 مليون ليرة سورية، علماً أن المدن الصناعية (عدرا- الشيخ نجار- حسياء) أصبحت تعتمد على إيراداتها الذاتية في تمويل مشاريعها بينما لازالت مدينة دير الزور المحدثة عام 2007 تعتمد على المساهمات المقدمة من الدولة.

ومن الجدير ذكره أن وزارة الصناعة اتخذت خلال عام 2013 العديد من الإجراءات بهدف ضمان استمرار عجلة الإنتاج لمواجهة العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية وتلبية احتياجات السوق المحلية، مستعينة بإقرار عدة قرارات ومراسيم أبرزها المرسوم التشريعي رقم 37 الذي يجيز للجهات العامة تأمين احتياجاتها دون التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة، إضافة إلى الموافقة على تأمين مستلزمات الجهات العامة من زيوت وبطاريات وإطارات فقط من السوق المحلية وبالأسعار الرائجة ولحالات الضرورة، أيضا تم السماح لأصحاب المنشآت الصناعية والحرفية الحاصلة على ترخيص

دائم أو مؤقت والواقعة في المناطق التي تشهد حالة توتر وعدم استقرار بنقل منشآتهم إلى مناطق أكثر أماناً إضافة إلى تشكيل لجنة برئاسة وزير الصناعة اقترحت توصيات لتجاوز الصعوبات التي يعانيها الحرفيون في ظل الظروف الراهنة.

كما حُدد بدل الائتمان الذي تتقاضاه المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية من أصحاب المنشآت الصناعية أو الحرفية التي يتم نقلها من أماكن وجودها إلى منشآت عائدة لمستثمرين في المناطق الحرة الآمنة، حيث لا يتجاوز هذا المبلغ في فرع دمشق 5 دولارات للمتر المربع سنوياً، أما في فروع المؤسسة ضمن المطار واللاذقية وطرطوس فإن بدل الائتمان يصل إلى 3 دولارات للمتر المربع سنوياً يتم تسديده بالدولار الأميركي أو ما يعادله بالليرات السورية بالسعر الذي يحدده مصرف سورية المركزي، أما بدل الاستثمار الذي تتقاضاه مؤسسة المناطق الحرة من أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية التي يتم نقلها من أماكن وجودها إلى منشآت شاغرة في المناطق الحرة الآمنة فيكون في فرع دمشق هو 10 دولارات للمتر المربع سنوياً، يتم تسديده بالدولار الأميركي أو ما يعادله بالليرات السورية بالسعر الذي يحدده مصرف سورية المركزي.

واقع الاستثمار في القطاع الزراعي وتطوراته

إن عدد المشاريع الزراعية المشملة لعام 2012 كانت عشرة مشاريع وحسب بيانات وزارة الزراعة فقدُسجل مشروع زراعي واحد مرخص فقط وذلك بعد أن عملت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على متابعة واقع عمل المشاريع الاستثمارية الزراعية والبحث عن الحلول المناسبة لاستكمالها ومساعدة المتعثر وبناءً على إحصائيات المشاريع الزراعية السابقة فقد اتخذت وزارة الزراعة العديد من الإجراءات التي من شأنها تنشيط الاستثمار وفرصه في قطاع الزراعة من أبرزها :

- منح الموافقة المبدئية لتشميل المشاريع الزراعية لدى هيئة الاستثمار السورية وفروعها بشكل مباشر ولمدة لا تتجاوز 24 ساعة للمباشرة وبمدة لا تتجاوز 48 لمنح التراخيص الزراعية النهائية وبشكل مباشر من الوزارة .
- إعطاء التفويض لمدراء الزراعة والإصلاح الزراعي لمنح التراخيص الزراعية المبدئية للمشاريع الزراعية.
- إعداد الخارطة الاستثمارية الزراعية بما تحويه من أهم الفرص الاستثمارية المناسبة في كل محافظة بناءً على اقتراحات اللجنة الزراعية الفرعية في كل محافظة، علاوة على المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر.

الجدول 5-10 المشاريع الاستثمارية الزراعية المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار (م. ليرة سورية).

العام	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية	قيمة الالات ووسائط النقل الخدمية	عدد العمال
2008	10	2863	1727	771
2009	30	2010	1319	1179
2010	48	3825	3478	1786
2011	25	24427	22206	1745
2012	10	880	800	2828
المجموع	**123**	**34005**	**29530**	**8309**

المصدر: هيئة الاستثمار السورية- تقرير الاستثمار السابع

أما عن جديد آليات الاستثمار الناظمة للأراضي الزراعية وبالتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي فقد تم وضع مسودة التعديلات المقترحة على تعليمات دليل مخططات تصنيف الأراضي وتحديد مقدرتها الإنتاجية تمهيداً لإعداد مشروع البلاغ المتضمن التعديلات اللازمة على شروط منح الاستثناء لإقامة المشاريع الاستثمارية على الأراضي الزراعية الواردة في دليل مخططات تصنيف الأراضي وتحديد مقدراتها الإنتاجية، وجاء الإقدام على هذه الخطوة للمحافظة على الأراضي الزراعية ووضع الإطار القانوني والفني الكامل لآلية منح الاستثناءات لمئات الطلبات التي يتم تقديمها سنوياً إلى مديريات الزراعة في المحافظات، وذلك بعد التأكد من أن الأراضي الزراعية المستثمرة زراعياً بدأت بالتراجع رغم إدخال مساحات جديدة بالاستثمار وذلك نتيجة التوسع بالمخططات وإقامة المنشآت الاستثمارية السياحية والصناعية والسكن العشوائي داخل المساحة المخصصة للأراضي القابلة للزراعة في سورية[27].

علاوة على وضع ضوابط ومعايير جديدة تتعلق باستثمار أراضي أملاك الدولة الموضوعة من قبل لجنة مختصة تضم ممثلين عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارت وهيئات أخرى معنية بالأمر، والتي شملت استثمار أراضي الدولة التي لا تزيد مساحتها عن هكتار واحد للمشاريع الصغيرة بعقود استثمار يتم تنظيمها من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وفق القوانين والأنظمة المعمول بها لديها وبالتنسيق مع الجهات المعنية وبموجب عقود استثمارية أصولية، شريطة أن يكون الاستثمار في أراضي الدولة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو لشركات استثمارية بناءً على طلب استثمار يتم تقديمه إلى وزارة الزراعة ـ مديرية أملاك الدولة والإصلاح الزراعي ـ من قبل المستثمر مع دراسة أولية للمشروع.

وبالنظر إلى أبرز تأثيرات الحرب المفروضة السلبية على قطاع الاستثمار هو نزيف رؤوس الأموال والاستثمارات السورية إلى الخارج وتسييل الممتلكات والأصول وتوجيهها إلى خارج البلاد، تدل الأرقام في قطاع المصارف السورية الخاصة لوحدها أن أكثر من خُمس الإيداعات في هذه المصارف سحبت من قبل المودعين نهاية عام 2012 رغم القيود الشديدة المفروضة من قبل الحكومة على سحب رؤوس الأموال الوطنية ونقلها، فعلى سبيل المثال فقد بلغت قيمة الاستثمارات السورية في عدد من البلدان العربية المجاورة كالأردن إلى ما يعادل 140 مليون دولار وسجلت مصر أكثر الأراضي خصوبة للاستثمار السوري بقيمة تتجاوز 500 مليون دولار[28].

وبالنتيجة يبقى التحدي الأهم هو السعي لاستقطاب رؤوس الأموال وإعادة الاستثمارات الوطنية إلى الوطن من جديد مما يتطلب تهيئة المناخ الاستثماري الملائم والذي يشمل مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تؤثر على القرار الاستثماري للمستثمرين وفرص نجاحه وتقديم كافة التسهيلات، كما تعمل المؤسسات والهيئات الحكومية المعنية بقطاع الاستثمار وتطويره (هيئة الاستثمار السورية) جاهدة نحو إيجاد تشريع جديد مطور تحت مظلة تشجيع الاستثمار ليتسع قطاعات عديدة أخرى ويوحد التشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية.

5-5 مسار السياسة التجارية

5-5-1 سياسة التجارة الداخلية ومستجداتها

تبنت الحكومة السورية على مدى سنوات مضت سياسة التحرير التدريجي للتجارة ملتزمة بإدخال تغيرات وتعديلات شاملة طالت القوانين والتشريعات التجارية بما يتناسب مع تيسير إجراءات التصدير والاستيراد، إلا أن الحرب

[27] http://moaar.gov.sy/main/archives/8123
[28] مجلة صادرات الصادرة عن هيئة تنمية الصادرات السورية – العدد (14)/2014.

المفروضة على سورية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على عدد من مؤسساتها ومصارفها العاملة قد دفعت الحكومة السورية إلى تعديل مؤقت في سياساتها التجارية بحيث أصبحت تحمل طابع الترشيد والتوازن بين العرض والطلب على السلعة، مع الالتزام بأولوية تأمين كافة السلع الغذائية الأساسية للمواطنيين والأدوية وأغذية الأطفال، وإيجاد سياسة حكومية تدخلية لان الدولة هي الملاذ الأول والأخير في الخروج من الأزمات (سياسة التسعير القسري) إضافة إلى الاعتماد على الإمكانيات المحلية المتاحة وتنشيط الإنتاج الوطني.

وللتغلب على المعوقات والصعوبات الاقتصادية التي فرضها واقع الحرب المفروضة على البلاد وما رتبته العقوبات الجائرة على الشعب السوري فقد تركزت جهود وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال العامين المنصرمين 2012- 2013 على تأمين احتياجات المواطنين من المواد الأساسية وفي مقدمتها الخبز والحفاظ على سعره مدعوماً وعملت الوزارة على تأمين جميع مستلزمات إنتاج الخبز من دقيق وخميرة وملح وأكياس نايلون ومازوت وتوصيلها إلى جميع المحافظات رغم صعوبة الظروف التي فرضها واقع الحرب المفروضة[29].

وقامت الوزارة أيضاً بتحديد الحد الأقصى للربح في استيراد الشاي والبن والمشروبات الغازية وغيرها لجميع حلقات الوساطة التجارية إضافة إلى تشكيل لجنة لتحديد السعر الإداري ودراسة واقع المعروض والطلب عليها والتكلفة والسعر المقترح لعدد من السلع تمهيدا لتوفير سلة تموينية للمواطنين بسعر إداري مقبول وبكمية مناسبة وقد شملت هذه السلع البيض والفروج والألبان والأجبان والمعكرونة والحبوب وحليب الأطفال المجفف وغيرها.

علاوة على الدور المهم الذي لعبته المؤسسة العامة للخزن والتسويق في مواجهة الحرب المفروضة الراهنة في سورية بفضل توفر الإمكانيات اللازمة لها مادياً وفنياً وبشرياً مستمرة في نقل المنتج السوري وطرح أسعار مخفضة للخدمات المقدمة من وحدات الخزن والتبريد وخطوط الفرز والتبريد من أجل حفظ المنتج في زمن الوفرة وطرحه في أوقات الندرة لتحقيق الاستقرار للمنتج والمستهلك و لتحقيق متطلبات السوق المحلية من هذه السلع الأساسية تنفيذاً لرسالتها ولأهدافها الاستراتيجية.

كما أقر مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص بالمعاملات الإلكترونية وذلك لتشجيع وتسهيل عمليات التبادل التجاري بالوسائل الإلكترونية ومواكبة التطورات الحديثة والانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال خلق البيئة الملائمة للتجارة الإلكترونية وحماية حقوق المتعاملين الكترونياً وتوفير ما يلزم لذلك تسهيلات والتزامات.

2-5-5 السياسة التجارية الخارجية ومستجداتها

إن تراجع العملية الإنتاجية نتيجة الحرب المفروضة الحالية وتضرر الكثير من المنشآت والمصانع المحلية إضافة إلى حزمة العقوبات الأوربية والأمريكية والعربية المطبقة على قطاع النفط السوري واستثماراته والمؤسسات النقدية السورية فضلا عن قطاع الأعمال، أثر بمجمله على التوازن بين ماهو معروض ومتوفر من السلع والبضائع التي يحتاجها المواطنيين والطلب عليها، الأمر الذي دفع الحكومة السورية والتجار السوريين إلى التوجه نحو أسواق خارجية بديلة في دول صديقة ولكن يبقى هدف تقوية الداخل الاقتصادي والتجاري والاعتماد على الموارد الوطنية الذاتية وتنميتها هو الخيار الحكومي الأول على كافة الصعد.

[29] الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء السورية (سانا).

هذا وعند رصد حركة التجارة الخارجية نلاحظ تراجعاً حاداً في قيمة الصادرات السورية الإجمالية خلال فترة الحرب المفروضة حيث تراجعت من 1901 مليون دولار في الربع الأول من عام 2011 إلى 94.7 مليون دولار في الربع الأول من عام 2013 بنسبة تراجع إجمالية بلغت نحو 95% وهناك كذلك تراجع حاد بالمستوردات السورية الإجمالية حيث تراجعت من نحو 4115 مليون دولار في الربع الأول من عام 2011 إلى 818 مليون دولار في الربع الأول من عام 2013 بنسبة تراجع إجمالية بلغت 88%، وهذا يعود إلى الأوضاع الأمنية والعقوبات الاقتصادية المفروضة التي أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية، إضافة إلى سياسة التشديد التي انتهجتها المصارف العاملة إلى جانب تدهور عملية الإنتاج وارتفاع تكاليفها[30].

وبقي الميزان التجاري في حالة عجز نظراً لعدم قدرة الصادات السلعية على تغطية المستوردات السلعية والتي ترجع إلى الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الوطني وانخفاض مرونة المستوردات من السلع الوسيطة والاستثمارية.

وخلال عام 2013 أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية العديد من القرارات التي أسهمت في تخفيف وطأة العقوبات الجائرة عن المواطنين وقدمت حلولاً سريعة للعديد من المشكلات التي كانت تعتري واقع الاقتصاد وخصوصا الاستيراد والتصدير، مع ضرورة إيجاد أسواق تجارية بديلة من خلال توجيه بوصلة الشراكة التجارية نحو البلدان الشقيقة كالعراق ولبنان والأصدقاء كروسيا والصين والهند والبرازيل.

وأبرز قرارت وزارة الاقتصاد في هذا المجال كانت كما يلي:

- يسمح لكافة الصناعيين والحرفيين المنتسبين إلى الجمعية الحرفية للصياغة باستيراد مادة الذهب الخام ونصف الخام والذهب المصنع والمجوهرات الذهبية وغير الذهبية وذلك بموجب شهادة استيراد تمنح وفق الأنظمة النافذة.

- يستمر منع تصدير المواد والمنتجات المدرجة في القائمة السلبية وفق القرار 1553 تاريخ 2012/6/12.

- الموافقة للمؤسسة العامة للتجارة الخارجية على تخليص أدوية ولقاحات بموجب صورة عن الوثائق الأصلية وفق التعليمات رقم 10/2331 تاريخ 2012/12/20، وكذلك صدرت تعليمات أيضا ذات الرقم 10/315 تاريخ 2013/1/28 بشأن الموافقة لمستودعات الأدوية (قطاع خاص) على تخليص بضاعة الأدوية والمواد الأولية لصناعة الأدوية بموجب صورة عن الوثائق الأصلية.

- تسري على البضائع ذات المنشأ العربي الواردة إلى سورية من غير بلد المنشأ من إحدى الدول العربية أو المناطق الحرة ومن في حكمها الميزات والإعفاءات المنصوص عنها في أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفق القرار رقم 1579 تاريخ 2012/12/13.

- يسمح باستيراد كافة المواد والمنتجات ذات المنشأ والمصدر الإيراني من الفصل الجمركي/1/ ولغاية الفصل الجمركي /97/ من التعريفة المتناسقة HS تبعاً للقرار 604 تاريخ 2012/3/20.

- إيقاف العمل بقرار وزارة الاقتصاد رقم 212/عام 2013 حول استيراد البضائع من بلد المنشأ / الصين الشعبية/ ويعاد العمل بما كان معمول به قبل صدوره وفق القرار رقم 1513 تاريخ 2012/12/11.

[30] مجلة صادرات الصادرة عن هيئة تنمية الصادرات، العدد 14، 2014.

 السماح لجميع المستوردين والصناعيين باستيراد مادتي المازوت والفيول بمعرفتهم ومن مصادر متعددة وتسديد قيمتها بوسائلهم الخاصة حتى نهاية عام 2013 وذلك وفق القرارين 3 و1595/عام 2013.

 إصدار البدلات التي تتقاضاها المؤسسة العامة للمناطق الحرة بالدولار بقرار من وزير الاقتصاد ويتم استيفاء البدلات بالدولار أو ما يعادلها بالليرة السورية بالسعر الذي يحدده مصرف سورية المركزي وفق القرار 77 تاريخ 2013/2/28.

 ونتيجة الأوضاع الراهنة فقد تم تفويض مديريات الاقتصاد في المحافظات بمنح إجازات الاستيراد وتعديلها وتمديدها أو إلغائها والتصديق على شهادة المنشأ العائدة لمحافظة الرقة و حلب، كما تم تفويض مديرية الاقتصاد والتجارة والتجارة الخارجية في دمشق بمنح اجازات الاستيراد لمحافظة درعا ودير الزور، وكذلك تفويض مديرية الاقتصاد والتجارة والتجارة الخارجية في دمشق واللاذقية بمنح الإجازات لمحافظة ادلب وذلك تبعاً للتعليمات التالية: 10/1042 و 10/1045 و10/809 و10/321 لعام 2013.

 استيفاء بدل خدمة على منح إجازة استيراد بنسبة نصف بالألف من قيمة الإجازة على أن لا تزيد كحد أقصى عن 25 ألف ليرة سورية وفق التعليمات الصادرة رقم 10/3838 تاريخ 2013/9/17.

 تم تمديد العمل بالقرار 156 لعام 2013 حول السماح لجميع المستوردين بالوضع بالاستهلاك المحلي للسيارات الشاحنة المتواجدة في المناطق الحرة استثناء من شرط سنة الصنع لغاية 31-12-2013 والقرار 234 لعام 2013 حول الوضع بالاستهلاك المحلي لآليات الأشغال العامة المستعملة المتواجدة في المناطق الحرة السورية استثناء من شرط سنة الصنع لغاية 31-12-2013.

6-5 مسار السياسة الزراعية[31]

سعت الحكومة السورية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة للقطاع الزراعي من خلال متابعة سياستها الزراعية القائمة على اتخاذ جملة من الإجراءات والبرامج الكفيلة بالتخفيف من وطأة آثار الحرب المفروضة والوضع الراهن على القطاع الزراعي والنهوض به في سبيل توفير حاجات المواطنين من السلع والمنتجات الزراعية.

❖ الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي 2012-2013

وضعت الخطة الإنتاجية الزراعية لهذا الموسم بما يتماشى مع توجهات الخطة الخمسية الحادية عشرة، إذ يمكننا تلخيص أهداف الخطة الإنتاجية الزراعية لهذا الموسم بما يلي:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية قدر المستطاع.
- تحقيق فوائض تصديرية للسلع الزراعية ذات الميزة النسبية.
- تحسين مستوى المعيشة للمنتجين الزراعيين.
- استدامة الموارد الطبيعية.
- تأمين حاجة القطاع الصناعي من المنتجات الزراعية.

[31] تمت الاستفادة من بعض المقالات المحررة من قبل المكتب الصحفي والمقالات الأخرى المنشورة على الموقع الالكتروني لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووكالة الأنباء السورية (سانا).

إلا أن الحرب المفروضة على القطر قد أثرت على تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية وخاصة زراعة المحاصيل الاستراتيجية (القمح) وحتى بعد تأمين مستلزمات الإنتاج لزراعة القمح فإن نسبة التنفيذ لم تتجاوز 77% بالموسم 2012-2013 مقابل نسبة التنفيذ في الموسم السابق 96%.

الجدول 5-11 المساحات المخططة والمنفذة للمحاصيل الرئيسية في الموسميين السابقين (هكتار).

المحصول	موسم 2011-2012		موسم 2012-2013	
	المساحة المخططة	المساحة المنفذة	المساحة المخططة	المساحة المنفذة
قمح	1666132	1602813	1709297	1314039
شعير	1497635	1132975	1467119	1229517
قطن	190489	168144	187495	-
شوندر سكري	24791	21647	25200	6988
البقوليات	298810	217164	294336	160420

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

وكذلك حددت الخطة الإنتاجية الزراعية التراكيب والنسب المحصولية للمحاصيل الاستراتيجية للموسم 2012-2013، كما يلي:

- محصول القمح المروي 64% من إجمالي دورة المروي، 25.3 % للشتوي ومن إجمالي دورة البعل.
- محصول الشوندر السكري 1.9% من إجمالي دورة المروي للشتوي.
- محصول القطن 14.4% من إجمالي دورة المروي للصيفي.

وتنفيذاً لأهداف الخطة الإنتاجية الزراعية قامت المؤسسة العامة لإكثار البذار بتأمين الكميات اللازمة من البذار على أن تكون في متناول الفلاحين خلال فترة تمويل كل منها وفق ما هو محدد في جدول الاحتياج المعمول به، وبالنسبة لتأمين الأسمدة تم وفقاً للقانون 25 عام 2012 ويقوم المصرف الزراعي التعاوني بتأمين الأسمدة اللازمة لتنفيذ بنود الخطة الزراعية وحسب المتاح منها.

❖ انطلاقاً من أهمية قطاع الثروة الحيوانية ودوره الفعال في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات الحيوانية ونتيجة تعدد وضخامة التشريعات والتعليمات الناظمة لقطاع الثروة الحيوانية والذي يؤدي أحياناً إلى حدوث تداخل في المهام وتشتت في المسؤوليات ما ينعكس سلباً على قطاع الثروة الحيوانية تأتي الحاجة إلى إيجاد إطار تشريعي شامل خاص بالقطاع الحيواني، لذا تم تشكيل لجنة فنية خاصة لإعداد مشروع قانون شامل خاص بالثروة الحيوانية لتوفير الغطاء القانوني لجميع النشاطات المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية ويضمن تطوير ودعم قطاع الثروة الحيوانية وكافة المؤسسات والجهات المعنية[32].

❖ ونظراً لأهمية قطاع الدواجن في تزويد المستهلك بالبروتين الحيواني عالي القيمة الغذائية والرخيص نسبياً بالمقارنة بأسعار المنتجات الحيوانية الأخرى (اللحوم الحمراء) وإسهامه في تشغيل الأيدي العاملة فقد انتهجت الحكومة السورية على مدى سنوات السياسة الحمائية للإنتاج المحلي من الإنتاج المستورد وتوفير كافة المستلزمات والظروف

[32] http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/275243

الموائمة للنهوض بهذا القطاع، وكنتيجة لظروف الحرب المفروضة الحالية تعرض عدد من المؤسسات والمنشات الزراعية للتخريب والدمار فتراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مما أسهم بدوره في رفع أسعار مستلزمات الإنتاج وبالضرورة أدى لارتفاع تكاليف الإنتاج، كل هذه العوامل قد أثرت سلبياً على تطور هذا القطاع الحيوي من خلال انخفاض الإنتاج والصادرات منه و خروج عدد من المربين من دائرة الإنتاج إضافة إلى ارتفاع في أسعار منتجات الدواجن من اللحم والبيض بالأسواق المحلية بشكل أثقل كاهل المستهلك السوري وجعلته يعمد إلى تقليل الاستهلاك منه بشكل يتناسب مع دخله لذا قامت الحكومة بتخفيف إجراءات الحماية المفروضة لمصلحة الإنتاج المحلي عبر اللجوء إلى استيراد لحم الفروج المجمد من الدول الصديقة (الفروج الإيراني) وطرحه عبر منافذ بيع القطاع العام بأسعار تناسب المستهلكين وتقل عن أسعار الفروج المنتج محلياً على الرغم من الحذر من تبعات هذه الخطوة على مستقبل هذا القطاع والعاملين فيه والحلقات التسويقية المستفيدة منه، ويلحظ هذا الإجراء كون المنتجات المستوردة تخضع لرقابة صحية صارمة من قبل الحكومة ووفق الشروط الفنية الصادرة عن وزارة الزراعة الخاصة باستيراد مادة الفروج المجمد تحديداً.

❖ بلغت قيمة القروض التي منحها مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشرقية أكثر من 8 ملايين ليرة سورية. إذ أن الصناديق الدوارة التي افتتحها المشروع بلغت 18 صندوقاً في 18 قرية في مختلف أنحاء محافظة الحسكة وبلغ عدد القروض الممنوحة 194 قرضاً من خلال هذه الصناديق.

إن الفعاليات التي ينفذها المشروع لا تقتصر على الصناديق الدوارة ومنح القروض، وإنما تشمل أيضاً افتتاح دورات لمختلف المهارات التي تحتاج إليها الأسرة الريفية، ومن الجدير ذكره أن مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشرقية انطلق في شهر نيسان من عالم 2008 مستهدفاً الأسر التي تعاني من الفقر من أجل تحسين المستوى المعيشي لتلك الأسر مع الحفاظ على الموارد الموجودة عبر النهج التشاركي من تمكين المجتمع المحلي وتحسين الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية والتمويل.

❖ ضمن إطار المساعي الحثيثة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي للتخفيف من الآثار السلبية التي يتعرض لها القطاع الزراعي بفعل العوامل المناخية والكوارث الطبيعية فقد أقر صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي (الصادر تبعاً للمرسوم التشريعي رقم/114/ لعام 2011) موازنته التقديرية لعام 2013 والتي بلغت 1.031 مليار ليرة على أن يوزع مبلغ 775.470 مليون ليرة منها لتعويض الفلاحين المتضررين في عام 2013 و1.475 مليوناً للتعويض على متضرري عام 2012 باعتبار أن هناك مبالغ أقرها الصندوق لبعض المتضررين في عام 2012 لم تسلم للمستفدين منها في المحافظات التي تعاني من توتر في الأوضاع الأمنية (لاسيما في محافظة حلب ومنطقة الغاب والرقة)، أما الجهات المستهدفة من هذه المبالغ فهي: المتضررين من مزارعي الزراعات الاستراتيجية (قمح ، قطن، شوندر سكري) بمبلغ 241 مليون ليرة، وخصص متضررو الأشجار المثمرة والزيتون بمبلغ 120 مليوناً، أما متضررو الزراعات المحمية فقد خُصصوا بمبلغ 35 مليون ليرة، ومربي الثروة الحيوانية المتضررين تم تخصيصهم بمبلغ 279.211 مليون ليرة، وتركز إدارة الصندوق على تحديد المناطق المتأثرة بالجفاف وجمع البيانات الحقلية والاستبيانات الأسرية الشهرية في مناطق البادية، علاوة على رصد الكوارث الطبيعية المؤثرة على الإنتاج الزراعي وتوثيقها بتقارير المراقبة الحقلية وتقييم حجم الأضرار وتقدير التعويضات المتوجبة.

وتشكل مصادر تمويل الصندوق من الاعتمادات المرصودة سنوياً في الموازنة العامة للدولة ومن الجهات والمؤسسات الحكومية الزراعية التالية: من قيمة المحاصيل المسلمة لمؤسسات الدولة - ومن صندوق دعم الإنتاج الزراعي - من المبالغ المحصلة من المخالفات المحولة إلى صندوق الخطة الزراعية – من قيمة غرامات مخالفات التعديات على أملاك الدولة وتعديات البادية – من معاملات تراخيص المنشآت الزراعية - من قيمة المنتجات الزراعية المصدرة أو المستوردة وتورد الأموال من هذه المصادر للصندوق سنوياً، إضافة إلى مساهمة الاتحاد العام للفلاحين عند إحداث الصندوق.

❖ بقي المصرف التعاوني الزراعي ولفترة طويلة هو المصدر الرئيسي للتمويل الزراعي في سورية، إلا أن هذا المصرف واجه العديد من الصعوبات التي حالت دون وصول تمويله إلى المناطق الريفية في سورية لكون فقراء الريف ما زالوا يعانون من عدم قدرتهم على توفير الضمانات التي يطلبها هذا المصرف، لذا حظي التمويل الريفي باهتمام كبير من قبل الحكومة السورية بوصفه أداة هامة في مواجهة الفقر في المناطق الريفية عن طريق تقديم أنواع مختلفة من التمويل الريفي.

وبناءً عليه فقد أصبح التمويل الصغير وسيلة فعالة للتخفيف من الفقر عبر تأسيس صناديق تمنح قروض لسكان الأرياف ليقومو بأنشطتهم الزراعية الخاصة المولدة للدخل وخاصة في مجال الثروة الحيوانية، حيث تم منح قروض صغيرة لمربي الثروة الحيوانية الفقراء عبر تأسيس صناديق تمويل ضمن مشروع تطوير الثروة الحيوانية في محافظتي الحسكة وطرطوس.

إذ يهدف الإقراض عبر هذه الصناديق إلى:

- العمل على مساعدة المستفيدين من خدمات الصندوق لتطوير أنشطتهم المولدة للدخل المتعلقة بالثروة الحيوانية.

- ترويج ونشر مفهوم التمويل الصغير وفق أفضل الممارسات والمعايير المعتمدة التي تنسجم مع ثقافة المجتمع المحلي.

- تعزيز مشاركة المرأة ومساهمتها الفعالة في الصندوق لتمكينها اقتصادياً واجتماعياً.

أما تأسيس الصناديق فيستند إلى النقاط التالية:

- يبدأ تأسيس الصندوق بتقديم طلب خطي من قبل أهالي القرية الراغبين بتأسيسه إلى إدارة المشروع.

- يجب ألا يقل عدد المساهمين في كل صندوق عن 100 مساهم 30٪ منهم نساء.

- يحق لكل مساهم أن يشترك بسهم واحد وحتى 20 سهماً (باعتبار قيمة السهم الواحد 1000 ل.س).

- بعد موافقة المشروع على تأسيس الصندوق يتم تقديم قائمة بأسماء المساهمين بالصندوق مع بيان مقدار مساهمة كل منهم برأس المال.

- يمر الصندوق الذي تم تأسيسه بفترة اختبار مدتها 6 أشهر ويعمل بإدارة لجنة ثلاثية من المجتمع المحلي.

علاوة على أنه ضمن إطار مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية الهادف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأبناء الريف من خلال تقديم قروض تمكنهم من إنشاء مشاريع مولدة للدخل وذلك بعد تأسيس صناديق التمويل الصغير في القرى التابعة للمحافظات الشمالية الشرقية وفق منهجية التنمية التشاركية وذلك بمساهمة مئة شخص من القرية بسهم واحد على الأقل (قيمه السهم الواحد 500 ليرة) ليتم بعد ذلك تشكيل لجنة الإقراض لتكون صلة وصل

بين إدارة المشروع والمجتمع المحلي لتبدأ بعدها الدورة الاقراضية في القرية من مبالغ المساهمين، علماً أن عدد قروض صناديق التمويل الصغير بلغت في هذه المنطقة 467 قرضاً بقيمة 20 مليون ليرة بنسبة سداد قدرها 98%.

❖ تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الزراعة ووزارة البيئة في إطار المحافظة على استدامة الموارد الزراعية والتكامل المزرعي الحيواني والنباتي واستخدام المخلفات الحيوانية لتأمين الاحتياجات المنزلية من الغاز الحيوي، حيث أن برنامج إنتاج الغاز الحيوي من المخلفات الحيوانية يستهدف مئة قرية ضمن مشروع التنمية الريفية بالمنطقة الشمالية الشرقية، ويعد هذا البرنامج من البرامج الهامة من جهة حماية البيئة من الانبعاثات الضارة، ومن جهة توفر الطاقة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك يعمل على تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الريفي.

❖ انطلاق مشروع خدمة معلومات السوق على الشبكة الإلكترونية الذي أطلقته مديرية التسويق الزراعي التابعة لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي والذي يعمل على توفير البيانات الدقيقة واللحظية للأسعار ومستوى العرض والطلب في السوق المحلية وحركة الصادرات والواردات في المنافذ الحدودية والكميات الواردة للأسواق والصادرة منها.

ومن النتائج الايجابية لهذا المشروع هو الحصول على المعلومة اللازمة بالسرعة والدقة المطلوبة، الأمر الذي يحقق كفاءة للعملية التسويقية من جهة توفير السلع بالسعر المناسب ويحد من تقلبات الأسعار ويساهم في تتبع حركة التجارة الزراعية ورسم السياسات والاستراتيجيات التسويقية الداخلية والخارجية، علماً أن هذا المشروع ليس إلا انطلاقة لاستكمال الربط الشبكي بين الوزارة ومديرياتها ومؤسساتها في المحافظات.

❖ وضمن إطار ترسيخ مفهوم الإرشاد الزراعي وسياسته التي تتبناها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع مديرية الإرشاد الزراعي عبر عدة أدوات وبرامج إرشادية فعالة مثل الوحدات الإرشادية الداعمة ومدارس المزارعين الحقلية والأيام الحقلية، تم التوسع في إعداد مدارس المزارعين الحقلية خاصة بعد النتائج الإيجابية التي تركتها في أكثر من محافظة وعلى صعيد أكثر من محصول زراعي، والاتجاه نحو الفصل بين العمل الخدمي والإرشادي في الوحدة الإرشادية وتوجيه عمل الوحدة نحو الجانب الإرشادي.

ومن الخطط المستقبلية لمديرية الإرشاد الزراعي إنشاء شعبة الإعلام بالوحدات الإرشادية لتفعيل مساهمتها في ترجمة البرامج الإرشادية والترويج لاستخدام التقنيات الحديثة.

❖ واستمراراً لسياسة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي التي تتبناها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في خططها وتحت عنوان الدعم الذكي دون المساس بقيمة الدعم الحكومي المقدم للمحاصيل الإستراتيجية (القمح ـ القطن ـ الشوندر السكري) من صندوق الدعم الزراعي المستمر في دعمه[33] وفي إطار دعم الحكومة لمزارعي القطن تم تحديد سعر شراء القطن من الفلاحين بمبلغ قدره 100 ليرة سورية للكغ ووافقت رئاسة مجلس الوزراء على تحمل المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان تكاليف نقل محصول القطن لموسم عام 2013 وذلك لمحافظتي دير الزور والرقة حصراً إلى محالج المنطقة، كما تم تحديد سعر مبيع مادة الشعير العلفي بمبلغ 20 ألف ليرة للطن الواحد استناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية وتخفيض سعر مبيع الكيلو غرام الواحد من بذار القمح للموسم الزراعي 2013-2014 ليصبح سعر كيلو بذارالقمح الطري 33 ليرة والقمح القاسي 35 ليرة شريطة أن يتم الدفع نقداً.

[33] علماً إن إجمالي المبلغ الذي تم تخصيصه من الخزينة العامة للدولة لصالح مديرية صندوق الدعم الزراعي في عام 2013 بلغ 2 مليار ليرة (رقم تأشيري).

وعلاوة على أن المؤسسة العامة للأعلاف تقدم المواد العلفية لمربي الثروة الحيوانية بأسعار مدعومة وتعمل على التدخل ايجابياً لتأمين استقرار أسعارها، حيث قامت المؤسسة خلال عام 2013 بفتح عدة دورات علفية لمربي الأغنام و الماعز بمعدل 80 كغ للرأس الواحد من مختلف المواد العلفية كما قدمت 400 كغ للرأس الواحد من الأبقار إضافة للدورات العلفية لكافة أنواع الثروة الحيوانية الأخرى، وبلغت كمية مبيعات المؤسسة العامة للأعلاف حتى نهاية عام 2013 حوالي 425 ألف طن من مختلف المواد العلفية موزعة على كافة أنواع الثروة الحيوانية .

❖ إقرار آلية جديدة لجهة الإقراض ضمن المشروع الوطني للتحول للري الحديث وفق مايلي:

يقدم المستفيد طلب التحول إلى الري الحديث إلى فرع مديرية المشروع المختص مرفقاً بمستند الاستثمار (إما بيان قيد عقاري بالنسبة للمالك - أو عقد إيجار مصدق أصولاً ومقترن بموافقة مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالنسبة لمستأجري أراضي الدولة - أو عقد مزارعة مصدق أصولاً - أو بيان انتفاع من مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي) ومرفق ببيان مساحة في حال عدم تدوين المساحة على مستند الاستثمار والمصدر المائي أيضاً، إضافة إلى تقديم دراسة خاصة بالشبكة متضمنة مخطط كروكي أو تنفيذي لموقع المشروع يرسم حدوده وموقعة والمنطقة العائد لها ومخطط الشبكة والمساحة المروية المطلوب تنفيذها وفق الخطة وجدول بالكميات والمواصفات بالنسبة للتجهيزات ومصدرها والقيمة التقديرية شريطة أن تكون من معامل مرخصة أو مستوردة معتمدة للعمل مع المشروع الوطني للري الحديث وتحتوي على بطاقة البيان وخاضعة للاختبارات وفق المواصفات القياسية المعتمدة، ثم تحول الطلبات المعتمدة من فرع المشروع في المحافظة إلى فرع المصرف الزراعي المختص، وبعدها يقوم فرع المصرف المختص بتدقيق الوثائق المرافقة والتحقق من صحتها، ولاحقاً يتم تنظيم طلب وطلب الضمانات الكافية من المستفيد حسب الأتي:

ثم ينظم فرع المصرف المختص عقد الاستقراض بعد استكمال إجراءات منح القرض ويعلم فرع المديرية والشركة المعتمدة للتنفيذ للبدء بتركيب شبكة الري، وفي المرحلة الأخيرة بعد تركيب الشبكة من قبل الجهة المنفذة يتم تنظيم الكشف الفني من قبل المديرية فرع المشروع في المحافظة بحضور ممثل المصرف و ممثل الشركة ويتم إصدار قرار المنح اللازم حسب الأصول بالكلفة الحقيقية وإبلاغه ويتم صرف القرض إلى الجهة المنفذة بموجب الكشوف الفنية المعتمدة حسب مراحل التنفيذ الفعلية استناداً للخطة الزراعية و قرار المنح الذي يحدد فيه نسبة المساهمة،علماً أن القروض تخضع إلى نظام متابعة استثمار القروض المعمول به لدى المصرف الزراعي التعاوني وفي حال تسديد مبلغ القرض كاملاً قبل انتهاء مدته البالغة 10 أو 20 سنة.

ومن الجدير ذكره أن المشروع الوطني للتحول للري الحديث يهدف إلى تحويل مساحة 1.2 مليون هكتار من الطرق الري التقليدية إلى طرق الري الحديث وذلك للحفاظ على الثروة المائية ورفع كفاءة الري والتوفير في استهلاك المياه بنسبة 35-50% مقارنة بطرق الري التقليدي وتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع إنتاجية وحدة المساحة إضافة لتحسين نوعية الإنتاج وتحسين الدخل السنوي.

❖ بعد التنبه إلى الأضرار الناجمة عن سوء استخدام المبيدات الزراعية على البيئة والصحة العامة وأهمية التعامل مع مواد طبيعيّة صديقة للبيئة بدلاً من المواد الكيماوية المؤذية، اتجهت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إلى الاهتمام بإرساء دعائم الزراعة العضوية في سورية وذلك بصدور المرسوم التشريعي رقم 12 للعام 2012 الذي شكل بدوره الإستراتيجية الوطنية للإنتاج العضوي في سورية التي تعبر عن مجموع الأهداف والضوابط التنظيمية وبرنامج النشاطات وتمويل الأولويات للإنتاج العضوي في الجمهورية العربية السورية، كما تم دعوة كافة الجهات والشركات

العاملة في مجال الإنتاج العضوي إلى المبادرة لترخيص نشاطها أصولاً ليصبح عملها واستثمارها في هذا المجال قانونياً، إذ تقدم طلبات منح شهادات الإنتاج العضوي مع الوثائق والمستندات المطلوبة إلى مديرية مكتب الإنتاج العضوي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

- وفق القرار رقم 114تاريخ 2013/3/11 تم منع تصدير أي نوع من الأخشاب والأحطاب الخام غير المصنعة والفحم ودق الفحم من كافة البنود الجمركية حتى نهاية عام 2013.

- الاستمرار بالسماح لكافة المصدرين بتصدير جلود الغنم والماعز بمرحلة الوايت بلو او كرست لنهاية عام 2013 وفق القرار رقم 128 تاريخ 2013/3/20، والسماح لكافة المصدرين بتصدير جلود الغنم والماعز بمرحلة البيلكس.

- السماح للمؤسسة العامة للتجارة الخارجية باستيراد 25000 طن من الفروج المجمد لنهاية عام 2013.

- تبعاً للقرار 224 تاريخ 5/13/ 2013 تم السماح بتصدير ذكور الأغنام وذكور الماعز الجبلي حصرا بحيث لا يتجاوز العدد المسموح تصديره 200 ألف راس لغاية نهاية شهر11عام 2013.

- تبعاً للقرار 199 تاريخ 2013/4/15 تم وقف تصدير صيصان البياض وبيض التفريخ حتى نهاية عام 2013.

- تبعاً للقرار 459 تاريخ 2013/10/1 تم السماح لكافة المستوردين باستيراد مادة (العدس- الحمص- الفول- البازلاء) من مشتملات البند الجمركي (0713) وذلك من كافة الدول ولنهاية 2013.

- تبعاً للقرار 458 تاريخ 2013/10/1 المتضمن إعفاء كافة المستوردين لمادة بيض التفريخ لأمهات البياض من الحصول على إجازة استيراد.

- تبعاً للقرار 457 تاريخ 2013/10/1 القاضي بالسماح باستيراد مادة العسل الطبيعي من كافة الدول صدر استثناء من أحكام المنع لمدة موسم واحد وحتى تاريخ 2013/3/31.

- تبعاً للقرار 374 تاريخ 2013/8/13 تم وقف تصدير كافة أنواع الخضروات وتمديده بالقرار لنهاية 2013 وفق القرار 417 تاريخ 2013/9/12.

- تبعاً للقرار 331 بتاريخ 2013/7/18 تم السماح لكافة المستوردين باستيراد زيت القطن من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- تبعاً للقرار 290 تاريخ 2013/6/23 وقرار التمديد رقم 541 تاريخ 2013/11/12 فقد تم منع استيراد المياه الطبيعية والمعدنية المعبأ ذات مصدر الينابيع الطبيعية من البندين (2202-2201) من كافة الدول ولغاية نهاية عام 2013.

- إلغاء فرض الضميمة على مستوردات القطر من مادتي الذرة الصفراء والشعير حتى تاريخ 2013/9/1 وفقاً للقرار 462 تاريخ 2013/10/2.

- تبعاً للقرار 560 تاريخ 2013/11/24 تم إعفاء كافة المستوردين لمادة بيض التفريخ لأمهات الفروج من الحصول إجازة الاستيراد.

أهم النتائج

- بعد مضي حوالي ثلاث سنوات لا زالت الحرب المفروضة على سورية وآثارها السلبية تستنزف الموارد الوطنية وتكبد الاقتصاد السوري خسائر اقتصادية، وتراجع الناتج المحلي بين العامين 2010 و2012 بنسبة 25%.
- حددت الحكومة السورية أدواتها فيما يخص السياسة النقدية بقصد التأثير على مقدار النقد والائتمان وتوفره متحكماً بحجم الكتلة النقدية الضرورية ورقابته عليها، مع التحلي بالمرونة لجهة ترتيب الأولويات حسب الظروف والتقلبات الاقتصادية والسياسية السائدة .
- نتيجة الحرب المفروضة انخفضت قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي ووصلت إلى مستويات قياسية كما تراجع التعامل بالليرة السورية وازداد الطلب على القطع الأجنبي من قبل الأفراد بدافع المضاربة والاكتناز.
- انتهجت الحكومة السورية سياسة إصلاح النظام الضريبي من خلال التوجه نحو أتمتته ليصبح أكثر دقة وشفافية وأكثر سهولة لدى تعامل المواطن معه والغاء التقدير الشخصي لموظفي الدوائر المالية مع العمل المستمر لمكافحة التهرب الضريبي والتراكم الضريبي.
- ألقت الحرب المفروضة الحالية ظلالها على حركة الإقراض والتمويل فتباطأت عملية الإقراض والتسليف بقرار حكومي حفاظاً على سيولة المصارف العامة في حدودها الطبيعية.
- أثرت الحرب المفروضة الحالية على المناخ الاستثماري وعلى حجم الاستثمارات في سورية انخفض عدد مشاريع الاستثمار المشمولة بقوانين الاستثمار في سورية.
- لتلافي الاختلال في التوازن بين ما هو معروض ومتوفر من السلع والبضائع التي يحتاجها المواطنيين والطلب عليها، قامت الحكومة السورية بالتوجه نحو أسواق خارجية بديلة في دول صديقة.
- سعت الحكومة السورية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة للقطاع الزراعي من خلال متابعة سياستها الزراعية القائمة على اتخاذ جملة من الإجراءات والبرامج الكفيلة بالتخفيف من وطأة الحرب المفروضة على القطاع الزراعي والنهوض به في سبيل توفير حاجات المواطنيين من السلع والمنتجات الزراعية .
- أثرت الحرب المفروضة الراهنة على تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية وخاصة زراعة المحاصيل الاستراتيجية (القمح) حيث بلغت نسبة تنفيذ زراعة القمح 77% بالموسم 2012-2013 مقابل 96% في الموسم السابق.

الفصل السادس - واقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسورية

1-6 مقدمة

لم يعد يخفى على أحد حجم المشاكل والأضرار الكبيرة التي تنتج من إستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية الكيميائية المصدر في الإنتاج الزراعي والتي تنعكس سلباً بشكل مباشر أو غير مباشر على صحة الإنسان من خلال الآثار المتبقية في الأغذية من خضار وفواكه وحتى المصنع منها والتي تسبب العديد من المشاكل الصحية بسبب تراكمها في الجسم مع مرور الوقت هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة من تلوث ماء وتربة وما إلى ذلك .

لذلك أصبحت أهمية سلامة الغذاء تتزايد يوما بعد يوم لدى المستهلك مما أدى إلى تغير مناخ التجارة الدولية وتزايد الطلب في الأسواق العالمية بالحصول على منتج زراعي آمن ونظيف، مما ساهم في خلق جو مناسب للتوسع في الزراعة العضوية، وقد أدى الطلب على المنتجات العضوية على مستوى العالم إلى خلق فرص جديدة للدول النامية للتصدير لذلك بدأت العديد من البلدان النامية الاستفادة من أسواق التصدير المربحة للمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة والذي من المتوقع أن يكون الطلب على المنتجات العضوية الطازجة فيها أكبر من الإنتاج مما يستلزم اللجوء إلى الإستيراد لتلبية طلب المستهلكين.

6-1-1 مفهوم الزراعة العضوية

ظهرت في السنوات الأخيرة في العالم عدة جهات مختصة بالأغذية العضوية وهي التي تحدد الأغذية العضوية من خلال تمييزها بعبارة (غذاء عضوي "حقيقي") تبعاً لقواعد ومعايير عالمية صارمة للزراعة العضوية تستمد أسسها من هيئة دستور الغذاء العالمية (المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومن الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية (IFOAM)[34]، فحسب (IFOMA) تعرف الزراعة العضوية بأنها "نظام مقاربة متكامل مبني على مجموعة من العمليات ينتج عنها نظام أحيائي بيئي مستدام، غذاء آمن، تغذية جيدة، احترام لحقوق ورفاه الحيوان والعدالة الإجتماعية". أما هيئة الدستور الغذائي (Codex)[35] فتعرف الزراعة العضوية على أنها "نظام لإدارة الإنتاج يعنى بتعزيز وتحسين النظام الصحي البيئي الأحيائي والذي يشمل الدورات الأحيائية والنشاط الأحيائي للتربة".

ويعرف المجلس القومي للمعايير العضوية الأمريكية (NOSP) الزراعة العضوية على أنها "نظام إدارة إنتاج إيكولوجي يشجع على التنوع الحيوي والدورات الأحيائية ونشاط التربة الحيوي وهي تعتمد على عدم استخدام المدخلات من خارج

---

[34] International Federation of Organic Agricultural Movements، هيئة عالمية غير حكومية، تأسست عام 1972 ويتبعها حالياً أكثر من حوالي (750) منظمة موزعة على أكثر من 100 بلد في العالم.

[35] Codex Alimentarius Commission، وهي المفوضية التي وضعت المعايير والإرشادات والتوصيات المتعلقة بسلامة المواد الغذائية والتي تشمل (المواد المضافة للمواد الغذائية، أدوية الطب البيطري، مخلفات ومبيدات الآفات، طرق تحليل وأخذ العينات بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالممارسات الصحية.

المزرعة والتركيز على نظام الإدارة الذي يحافظ ويحفز التوازن الإيكولوجي"، بينما تعرف وزارة الزراعة الأمريكية الزراعة العضوية بأنها "نظام إنتاج يقوم على تجنب واستبعاد استخدام الأسمدة الصناعية والمبيدات ومحفزات النمو".

من خلال التعاريف المتعددة لهذه الزراعة نلاحظ أنها تجمع على أن الزراعة العضوية هي نظام زراعي يهدف إلى التنمية المستدامة التي تعتمد على استخدام الموارد الطبيعية في الزراعة بدلاً من استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات وهرمونات النمو وهي ليست عملية مهتمة بالسلعة وحدها بل بكامل النظام المستخدم لإنتاج وتداول المنتج.

إلا أن الزراعة العضوية لا تعني بذات الوقت العودة إلى الطرق التقليدية السابقة التي لا يزال العديد منها قائماً حتى يومنا هذا بل يتم الاعتماد على الأفضل منها وإضافة المعارف العلمية الحديثة إليها للوصول إلى زراعة عضوية بالمعنى الحقيقي، كما أنه ليس معنى أن يكون المزارع ناجحاً في الزراعة العضوية أن تكون المزارع خالية من كل حشرة أو آفة وأن كل شيئ يظهر في الارض خارج الزراعة الأساسية الموجودة من أعشاب هي ضارة ويجب مكافحتها من خلال الرش الكيميائي الصناعي، لأن الهدف الأساسي من الزراعة العضوية ليس القضاء على جميع الآفات والأعشاب الضارة بل الإحتفاظ بها إلى مستوى مقبول والإستفادة منها قدر الإمكان.

وتتشابه الزراعة العضوية في العديد من دول العالم مع كثير من الأنشطة الزراعية المماثلة لها والتي ظهرت في مراحل مختلفة مثل: الزراعة الحيوية (Biological)، البيئية (Ecologica)، الحيوية الحركية (Bio-Dynamic)، الطبيعية (Natural) وكلها مصطلحات تتطابق مع الزراعة العضوية.

6-1-2 مبادئ الزراعة العضوية

تعتمد الزراعة العضوية على المبادئ الأساسية الأربعة المتعارف عليها دولياً والتي تم تحديدها من قبل الفيدرالية العالمية لحركة الزراعة العضوية (IFOMA) وهي مبدأ الصحة والبيئة والعدل والرعاية أي أنها نظام بيئي متكامل تقوم على مبادئ أخلاقية تؤدي إلى فعل ملموس في الحفاظ على الموارد المتاحة وديمومتها، لذلك يجب أن تؤخذ هذه المبادئ بشكل كامل.

- مبدأ الصحة

يؤكد على وجوب استدامة الزراعة العضوية التي تؤثر بشكل إيجابي على صحة التربة والإنسان والحيوان. ويشير هذا المبدأ إلى أن صحة الأفراد والمجتمعات لا يمكن فصلها عن صحة الأنظمة البيئية، فالتربة الصحية تنتج محاصيل صحية تنعكس على صحة الإنسان والحيوان وتساهم في صناعة الأغذية الصحية، ومن هنا يجب الابتعاد عن استخدام الأسمدة والمبيدات والأدوية البيطرية والمواد المضافة التي قد يكون لها آثار سلبية على الصحة العامة.

- مبدأ البيئة

يؤكد هذا المبدأ على وجوب ارتكاز الزراعة العضوية على الدورات الطبيعية والأنظمة البيئية الحية للعمل على تحقيق استدامة البيئة، ويمكن من خلال علم البيئة معرفة الأسلوب الأمثل لإنتاج الغذاء، فالبيئة بالنسبة للمحاصيل الزراعية تعني التربة الحية وللحيوانات تعني النظام البيئي للمزرعة أما بالنسبة للأسماك فهي البيئة المائية.

كما يؤكد هذا المبدأ على ضرورة العمل على مجموعة من الأولويات البيئية والتي تتلخص بالنقاط التالية:

- التكييف مع الظروف والمقاييس المحلية.

- تخفيض كمية مدخلات الإنتاج المستخدمة من خلال إعادة تدويرها.
- الإدارة الفعالة للطاقة والمواد للمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين نوعية البيئة.
- تحقيق التوازن البيئي من خلال تصميم أنظمة المزارع والحفاظ على التنوع الجيني والزراعي والموطن الأصلي للكائنات.

- حماية البيئة العامة بما فيها من مسطحات خضراء، المناخ، مواطن الكائنات والتنوع الحيوي، والماء والهواء من قبل كامل الحلقة العاملة في الزراعة العضوية من منتجين ومصنعين ومسوقين ومستهلكين للمنتجات العضوية.

- مبدأ العدالة

يؤكد هذا المبدأ على العدل فيما يتعلق بالبيئة العامة وفرص العمل، التي تتجسد من خلال:

- المساواة والتسليم بأن الكون هو مشترك سواء بين الناس أو بين الناس والكائنات الحية الأخرى.
- الإنصاف على جميع المستويات ولجميع الأطراف سواء أكانوا مزارعين أو عمال أو مصنعين أو تجار أو مستهلكين.
- الإحترام من خلال منح كل من يعمل في هذا المجال الحياة الكريمة وخفض مستوى الفقر وتوفير الغذاء الكاف وذو النوعية الجيدة. كما يؤكد هذا المبدأ على أن تعيش الحيوانات في ظروف تتلاءم مع طبيعتها الجسمانية وسلوكها الطبيعي وحالتها الفسيولوجية.
- التأكيد على وجود أنظمة شفافة وعادلة مرتبطة بالاحتياجات البيئية فيما يخص الإنتاج والتوزيع والتجارة.

- مبدأ العناية

يؤكد هذا المبدأ على إدارة الزراعة العضوية بشكل وقائي ومسؤول من أجل المحافظة على البيئة والصحة للأجيال القادمة، كما يؤكد على مراجعة التقنيات الحديثة والطرق المستخدمة بالفعل من أجل تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاج للعاملين في الزراعة العضوية ولكن ليس على حساب تعريض الصحة والحياة للخطر، لذلك يجب على الزراعة العضوية أن تمنع مخاطر كبيرة من خلال تبنيها للتقنيات الملائمة ورفضها للتقنيات غير المقبولة مثل هندسة الجينات، كما يجب أن تعكس القرارات المتخذة القيم والاحتياجات لجميع من قد يتأثر بها وذلك من خلال الشفافية والقنوات المشتركة.

2-6 الأهداف العامة للزراعة العضوية

تم وضع الأهداف الأساسية للزراعة العضوية من قبل IFOAM في عام 1992والتي تضمنت:

- المحافظة على صحة الإنسان والكائنات الحية.
- التفاعل في بناء وتعزيز طرق الحياة مع جميع النظم والدورات الطبيعية.
- استخدام الموارد المتجددة قدر الإمكان في أنظمة الزراعة المحلية المنظمة.
- تقليل جميع أشكال التلوث الذي قد ينجم عن الممارسات الزراعية.
- المحافظة على البيئة، مع مراعاة التأثير البيئي والبعد الاجتماعي للنظام الزراعي المتبع.
- الحصول على منتج ذات جودة عالية خالية من كافة آثار الأسمدة والمبيدات الحشرية وبكميات كافية.

- تشجيع وتعزيز الدورات البيولوجية داخل النظام الزراعي وهذا يشمل الكائنات الحية الدقيقة والحياة البرية النباتية والحيوانية داخل التربة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات وتطوير النظام البيئي المائي والحفاظ عليه.
- تأمين شروط التوازن في الزراعة بين الإنتاج النباتي والحيواني والحفاظ على التنوع الأحيائي وتشجيعه وذلك عن طريق استخدام أنظمة إنتاج مستدامة وحماية الحياة البرية.
- توفير الظروف المناسبة لجميع المواشي والدواجن كي تمارس نشاطها الطبيعي مع الإهتمام المطلوب بالجوانب الأساسية لسلوكها الفطري.
- التقليل إلى أدنى حد من جميع أشكال التلوث.

3-6 أسباب التوجه نحو الزراعة العضوية في العالم

هناك مجموعة من الأسباب تساهم في التوجه نحو الزراعة العضوية والتي يمكن تلخيصها حسب منظمة (HDRA)[36] بما يلي:

- تزايد الطلب العالمي على هذه الزراعة على المدى الطويل لما لها من فوائد على صحة الناس والبيئة وزيادة خصوبة التربة على المدى الطويل.
- مكافحة الآفات والأمراض دون الإضرار بالبيئة.
- ضمان بقاء المياه نظيفة وآمنة.
- استخدام الموارد الموجودة فعلياً بالمزرعة (بمعنى نظام مغلق) والتي تجعل المزارع بحاجة لمال أقل لشراء المدخلات الزراعية.
- إنتاج أغذية وأعلاف صحية ومنتجات غذائية ذات جودة عالية.
- احتياجها إلى المدخلات الزراعية يعتبر أقل من الزراعات الأخرى.
- حصول المزارع على أسعار أعلى مما يحقق له الربح.
- تحقيق فوائد بيئية وحياة صحية أفضل للأشخاص.
- الحصول على الإعانات الحكومية لدعم هذه الزراعة كما هو حاصل في الإتحاد الأوروبي الذي يقوم بتقديم إعانات بغرض الحد من تلوث المياه الجوفية.

4-6 الأثر البيئي للزراعة العضوية

تعتبر الزراعة العضوية إحدى وسائل الوقاية المهمة لتقليل تلوث البيئة والمحافظة على الصحة العامة، هذا بالإضافة إلى منافعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية حيث إن الإخلال بالتوازن الطبيعي والبيئي أدى إلى ظهور بعض الإمراض مثل جنون البقر وأنفلونزا الطيور والخنازير .

وضمن هذا السياق فقد حاولت العديد من الدراسات المقارنة بين الأثر البيئي لنظم الزراعة العضوية والتقليدية حيث أظهرت بمجملها أن الزراعة العضوية أقل ضرراً على البيئة للأسباب التالية:

[36] أكبر منظمة تهتم بالزراعة العضوية في أوروبا.

- أن المزارع العضوية لاتستهلك ولا تطلق مركبات المبيدات في البيئة والتي يمكن أن يضر بعضها بالتربة والمياه والحياة البرية والمائية المحلية بالرغم من أنه يجب ملاحظة أن المبيدات العضوية مازالت لديها القدرة الكامنة لتكون مضرة بالبيئة مثل المبيدات المصنعة.
- تحافظ المزارع العضوية بشكل أفضل من المزارع التقليدية على النظم البيئية المختلفة لعائلات النباتات والحشرات بالإضافة إلى الحيوانات.
- تقلل الزراعة العضوية من استخدام الطاقة غير المتجددة من خلال خفض الاحتياجات من الكيماويات الزراعية (حيث تتطلب هذه إنتاج كميات كبيرة من الوقود).
- تساهم الزراعة العضوية في تنظيف البيئة من المخلفات بإعادة تدويرها وتحويل مخلفات المحاصيل لأعلاف بعد معالجتها، بالإضافة إلى تصنيع الكومبوست الطبيعي للتسميد الأخضر.
- زيادة إنتاجية وحدة المساحة نتيجة خصوبة التربة على المدى الطويل للاعتماد على التسميد العضوي والحيوي دون الكيماوي مما يؤدي الي زيادة حيوية التربة.
- الحد من تلوث المياه السطحية والجوفية والهواء وازدياد الوعي البيئي لدي المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

لذلك أصبحت الدعوة نحو الزراعة العضوية مطلباً ضرورياً من قبل الجميع لحماية البيئة من التلوث ورفع مستوى الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً لتحقيق المنافسة في الأسواق الخارجية.

5-6 دور الزراعة العضوية في عملية التنمية

يمكن للزراعة العضوية أن تلعب دوراً مهماً في تخفيف معوقات التنمية من خلال عدة محاور أهمها:

- الأمن الغذائي الذي يمكن أن يساهم في سد الفجوة الغذائية التي برزت بوضوح على مستوى الدول العربية عموماً لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية ، بالإضافة إلى زيادة دخل العاملين فيها من مزارعين ومنتجين، كما تنعكس نظم الزراعة العضوية على صحة العاملين فيها عن طريق تخفيف الأخطار الكمياوية وبقايا الهرمونات وتخفيف إنتشار الأوبئة في الثروة الحيوانية. ومن الجدير ذكره أن المنتجات الغذائية العضوية المتوافقة مع معايير السلامة العضوية تعتبر في الدول المتقدمة إحدى ركائز خدمات الوقاية الصحية في المجتمع والذي يشكل البعد الرابع من أبعاد الأمن الغذائي "سلامة الغذاء".
- دعم التنمية الريفية والتي تشكل محور رئيسي في عملية النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل وزيادة تنمية معارف وقدرات المزارعين وعائلاتهم عبر الإرشاد والتدريب المناسب لكيفية استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بكفاءة واستدامتها، هذا بالإضافة إلى تشجيع تصنيع المنتجات الزراعية العضوية ذات الفرص التسويقية العالية والعائدية المرتفعة، بالإضافة لذلك تساهم الزراعة العضوية في تطوير وزيادة مشاركة المرأة الريفية في الأعمال الزراعية والصناعية كما تساهم برفع مستويات الإنتاج والدخل الزراعي نتيجة الاستغلال الأمثل لطاقات القوى العاملة بالريف.
- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الإقتصادية من خلال استخدام الأساليب المزرعية العضوية والتوسع الأفقي وتنويع التركيب المحصولي وتشجيع الصادرات وزيادة الدخل.
- تحسين القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية حيث يسهم تطبيق النظم الزراعة العضوية في استدامة الموارد الطبيعية عبر الاستخدام البيئي السليم وترشيد استخدام الموارد الزراعية خاصة المياه والأراضي وبالتالي تحقيق استدامة في

التنمية الزراعية من خلال مجموعة من العوامل كالحد من التصحر وترشيد الإستخدام الجائر للموارد غير المتجددة، إحداث تكامل نباتي وحيواني، حماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث وسوء الاستخدام والإفراط، إعادة استخدام مياه الصرف بشكل علمي ومرشد إلى ما هنالك من عوامل تساهم في رفع القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية واستدامتها.

6-6 بعض المفاهيم الأساسية المرافقة للزراعة العضوية

6-6-1 المقاييس

تعرف المقاييس بشكل عام على أنها "اتفاقيات موثقة تحتوي على تفاصيل فنية أو معايير دقيقة يتم استعمالها باستمرار كقواعد أو تعليمات أو تعاريف، لضمان أن المواد أو المنتجات أو العمليات التصنيعية أو الخدمات تتلاءم مع الهدف المنشود" أما المقاييس التي تتعلق بالمنتجات الغذائية العضوية فهي مقاييس إنتاج و/أو تصنيع تصف أو تفرض أو تسمح أو تمنع إجراءات ومواد معينة، بالإضافة إلى أنها مقاييس لمنح الشهادات وبطاقات البيان. وتجدر الإشارة إلى أن المقاييس اليوم هي لغة التعامل التجاري أو الخدمي التي يقودها ويوجهها السوق، ويمكن تقسيم المقاييس الى نوعين:

مقاييس دولية (طوعية) وهي نوعان:

- عامة: مثل المقاييس الصادرة عن لجنة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وهي بمثابة توجيهات وإرشادات دولية حول إنتاج وتصنيع الأغذية العضوية ومنحها شهادة المطابقة وتسويقها، وتهدف إلى إرشاد المنتجين وحماية المستهلكين من التضليل والغش، وتعد بمثابة الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب أن تتوفر عند الإنتاج ليكون المنتج أو الخدمة عضوية بالمستوى المطلوب.
- خاصة: تمثل المعايير الأساسية الخاصة بالإنتاج والتصنيع العضوي (IBS) التي أصدرها الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية IFOAM ويتم مراجعتها باستمرار وخاصة بالنسبة للمواد المسموح استخدامها في مستلزمات الإنتاج وإجراءات التفتيش والمراقبة ومنح الشهادات.

مقاييس قطرية إلزامية

تمثلها القوانين الصادرة على مستوى كل دولة أو مجموعة دول لتنظيم قطاع الزراعة العضوية والتي تتضمن مقاييس إلزامية للإنتاج والتصنيع والتسويق والاستيراد، بحيث يتوجب على كل شركة تعمل في هذا القطاع الالتزام بها، ومن أشهر المعايير القطرية والأقليمية على مستوى العالم هو المعيار الخاص بالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والتي سوف نأتي على ذكرها لاحقاً.

6-6-2 التفتيش ومنح الشهادات (المصادقة)

هما الوسيلاتان اللتان تضمنان تطبيق المقاييس، ويعرف التفتيش بأنه "زيارة للموقع للتحقق من أن الأداء لأي عملية ضمن سلسلة الإنتاج وصولاً إلى التصنيع والتخزين والتداول وما إلى ذلك يتوافق مع المقاييس الخاصة لبرنامج منح الشهادة أو المصادقة". والمفتش أو جهة التفتيش تقوم عادة بتفتيش المزرعة أو الشركة أو المصنع بالإضافة إلى تدقيق الوثائق والسجلات ذات الصلة[37].

[37] يستخدم في التجارة عادة مصطلح المراقبة للإشارة إلى التفتيش ووكالة التفتيش أو جهة المراقبة للإشارة إلى جهة التفتيش.

أما فيما يخص منح الشهادات أو المصادقة عليها فهي "الإجراء الذي يقوم بموجبه طرف ثالث بإعطاء ضمان خطي يظهر تطابق المنتج أو العملية أو الخدمة مع مقاييس محددة، وبالتالي فإن المنتجات الغذائية العضوية التي تم المصادقة عليها هي منتجات تم التحقق من إنتاجها وفقاً لمقاييس مخصصة للإنتاج والتصنيع العضوي التي تم وضعها من قبل الدولة المستوردة أو من قبلها نفسها وهي بالتالي تربط كافة الجهات المسؤولة ضمن السلسلة من منتجين وتجار ومستهلكين مع بعضهم لضمان جودة وسلامة المنتج، وهذا يعني أن عملية الإنتاج هي التي تخضع للمقاييس وهي المقصودة عند استخدام كلمة "عضوي" وليس المنتج بحد ذاته، فمثلاً يمكن أن نرى على بطاقة البيان عبارة "زيتون من زراعة عضوية" (بمعنى أن مراحل الزراعة لم تكن وفق المعايير العضوية 100%) وليس "زيتون عضوي" (بمعنى أن المنتج المعتمد تم إنتاجه وتخزينه ومناولته وتسويقه وفقا للمواصفات (المعايير) الفنية الدقيقة والمعتمدة لإعتبارها عضوية من جهاز مسؤول عن إصدار الشهادات)

طريقة عرض المنتجات العضوية المصادق عليها في الأسواق العالمية



يتم في الدول النامية وفي أغلب الأحيان المصادقة على المنتجات المعدة للتصدير من قبل جهات مصادقة قادمة من الدول المستوردة ويمكن أن يكون هذا عامل مساعد للمصدر حيث أن بعض شعارات جهات المصادقة هذه معروفة وموثوقة من قبل المستهلكين في هذه الجهات، مما يعطي المنتج ميزة تجارية في تلك الأسواق المصدر لها، بالمقابل فإن المشكلة الأساسية لهذا النوع من المصادقة هو التكلفة المرتفعة، خصوصاً عندما يحتاج المفتشون للمجيء من بلد جهة المصادقة، لذلك يتم الاعتماد في أغلب الأحيان على المفتشين العضويين المحليين وهناك العديد من جهات المصادقة الدولية التي لها فروع محلية في الدول النامية مثل ECOCERT، IMC، OCIA، BCS-OKO، وفي حال عدم تواجد فروع محلية في بلد ما يمكن إرسال فريق لتنفيذ مهمة التفتيش وأحياناً المصادقة من فرع إقليمي في بلد مجاور.

6-6-3 الاعتماد

"هو الإجراء الذي تقوم بموجبه جهة أو سلطة مختصة بتقييم ومنح اعتراف رسمي بأن برنامج المصادقة أو منح الشهادات ينسجم مع مقاييس الجهة المختصة" فعلى المستوى الدولي مثلاً تعتمد "الخدمة الدولية للاعتماد العضوي IOAS"[38] أجهزة إصدار الشهادات وفق معايير الاعتماد الصادرة عن الـ IFOAM.

[38] International Organic Accreditation Service

4-6-6 *بطاقة البيانات*

لاتشتري المنتج قبل أن تقرأ التعليمات على بطاقة البيان



تلعب بطاقة البيان أو العلامة دور الدليل بالنسبة للمستهلك وإن الغرض الرئيسي من نظام وضع بطاقة البيان أو العلامة على المنتج العضوي هي للتأكد من أن المنتجات التي يتم وصفها بأنها عضوية قد تم إنتاجها وفقاً لمجموعة من متطلبات معينة أو ما يعادلها وتحمل البطاقة اسم الجهاز المسؤول عن إصدار شهادة الاعتماد، والمعايير التي استوفاها المنتج، على سبيل المثال فإن التشريع 2007/843 في الإتحاد الأوروبي ينص على أنه يسمح فقط بوضع بطاقة الزراعة العضوية على المنتج (أو في الإعلان) الذي استوفى إنتاجه المتطلبات المطلوبة ويلبي متطلبات تجهيز المنشأة بموجب التشريع المذكور، ويحظر وضع البطاقات أوالعلامات المضللة للمستهلك مثل Bio وEco وكذلك الأمر في كندا، حيث ينص التشريع على أن استخدام كلمة الحيوية والبيولوجية والإيكولوجية أو كلمة عضوي في بطاقة بيان المنتج أو في الإعلان تعني أن المنتج تم إنتاجه وفق معايير إنتاج المنتج العضوي.

فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة، معظم الدول تؤكد على أن 95% من مكونات المنتج المصنع يجب أن تكون عضوية من أجل أن يوصف المنتج بأنه عضوي على بطاقة البيان، كما هو الحال في اليابان، ومع ذلك هناك بعض الخلافات الوضحة بين الدول فيما يخص هذا ففي الولايات المتحدة الأمريكية، فقط المنتجات الخام والمصنعة التي تحتوي على 100% مكونات عضوية ممكن أن يكتب على بطاقة بيانها "100% منتج عضوي"، أما المنتجات التي تم إنتاجها من مكونات بنسبة 95% عضوية فتوصف ببطاقة البيان بالـ "عضوي" وإذا شكلت المكونات العضوية على الأقل 75% فتوصف بأنها منتجة من مكونات عضوية.

أما في الإتحاد الأوروبي فيتم التميز بين:

- منتجات غير مصنعة، حيث يسمح فقط للمنتجات الزراعية أن يوضع على بطاقة بيانها أو الإعلان عنها كمنتج عضوي إذا كان كامل المنتج قد تم إنتاجه وفقاً للمتطلبات العضوية المقررة.
- المنتجات المصنعة ذات المكونات المتعددة، يجب أن يكون 95% من المكونات الزراعية منتجة عضوياً حتى يتم كتابة "عضوي" على السلع المباعة.

من هنا نرى أهمية بطاقات البيان للدول والشروط المحددة والصارمة أحياناً لها بالرغم من تشابه البعض منها في تعزيز بناء الثقة بين المنتج والمستهلك محلياً وخارجياً .

6-7 أهم التشريعات والقوانين التى تحكم الزراعة العضوية في العالم

6-7-1 القانون الأوروبي المنظم للزراعة العضوية EEC – 2092 /91

يعد هذا القانون من أشهر القوانين التي تنظم عملية إنتاج وتداول المنتجات العضوية، صدر في 24 حزيران من العام 1991 وتم نشره في (الجريدة الرسمية للإتحاد الأوروبي) كما تم إصدار العديد من التعديلات منذ إصداره حتى الآن إلا أن التعديل الأهم والذي شمله بالكامل هو التعديل الذي صدر في 28 حزيران من العام 2007 وبناءً عليه تم تغير رقم القانون من 91/2092 الى EC 2007/834 حيث أصبح تطبيقه إلزامياً اعتبارا من الأول من كانون الثاني من العام 2009 وينظم هذا القانون القانون عملية إنتاج وتداول المنتجات العضوية الغذائية بداية من:

1. الأرض التي سوف يتم زراعة المحاصيل بها بحيث يكون اختيارها بناءً على :

- بعدها عن مصادر التلوث المختلفه
- وجود فترة تحول للأرض[39] وهي الفترة اللازمة للتخلص من متبقيات الكيماويات التي كانت تستخدم بها قبل البدء في تطبيق نظم الزراعة العضوية وهي (36 شهر) كحد أدنى في حالة المحاصيل المعمرة مثل أشجار الفاكهه و24 شهر كحد أدنى في حالة المحاصيل الموسمية كما أنه قد لا يكون هناك فترة تحول في حالة الأرض البكر والتي لم تزرع من قبل أو بقيت لمدة ثلاثة سنوات علي الأقل دون تطبيق أي معاملات كيماوية عليها خارج ماهو مذكور في الملحق 2 من القانون الأوروبي.

2. اعتماد مراحل الإنتاج في المزرعة على نظام مغلق قدر الإمكان بحيث يتم تقليل المدخلات التي يتم إستخدامها من خارج المزرعة بداية من البذور والشتول والتي يفضل إنتاجها ضمن المزرعة بالإضافة إلى التسميد والذي يفضل أن يكون عضوياً ومجهزاً بالمزرعة من خلال إستخدام المخلفات الحيوانية والنباتية الخاصة بالمزرعة .

3. تجنب حدوث تلوث المنتجات العضوية خلال مرحلة التجهيز والتعبئة بأي كيماويات أو حدوث خلط بين المنتجات العضوية والمنتجات التقليدية بالإضافة لعدم استخدام أي إضافات أثناء عملية التجهيز والتعبئة للمنتج خارج الملحق 2 (Annex II) من القانون الأوروبي.

6-7-2 القانون الامريكي الوطني للزراعة العضوية (NOP)

يحكم هذا القانون العمليات الخاصة بالإنتاج والتداول للمنتجات العضوية في الولايات المتحدة الأمريكية والمنتجات المصدرة للسوق الأمريكي ويعتبر قريب الشبه من القانون الأوروبي[40] إلا أنه يأخذ في الإعتبار عدة أمور منها أمان المنتج من الناحية الميكروبيولوجية والناحية الكيماوية بالإضافة إلى نظام جودة الإدارة من جهة ومن جهة أخرى فإن فترة التحول بالنسبة لكل من المحاصيل المعمرة والمحاصيل الموسمية هي 36 شهر على السواء، كما أنه يعبر عن المنتج العضوي في بطاقة التمييز بـ" 100% عضوي" وليس بـ "عضوي " فقط ، كما أن أسلوب استخدام السماد العضوي يأخذ أهمية خاصة من حيث طريقة طمر السماد العضوي ومدة فترة ما قبل جمع المحصول في حالة استخدام

[39] خلال فترة التحول تطبق نظم الزراعة العضوية بالكامل ولكن لا يتم وضع بطاقة تميز "منتج عضوي" على المنتج النهائي إلا أنه من الممكن وضع بطاقة تميز "منتج في مرحلة التحول" بعد مرور 12 شهر من تطبيق نظام الزراعة العضوية.

[40] national Organic program

سماد عضوي طازج في التسميد، كما يعتمد على وصف كامل ودقيق لكل الخطوات التي سوف يتم اتباعها في الإنتاج والتجهيز والتعبئة للمنتج قبل البدء في *عملية* التطبيق الفعلي لمتطلبات قانون الزراعة العضوية.

3-7-6 قانون الزراعة العضوية الياباني (JAS)

تم إصدار هذا القانون من قبل وزارة الزراعة والغابات والأسماك اليابانية في 20 كانون الثاني من العام 2000 ودخل حيز التنفيذ في نيسان من العام التالي[41]، ينظم القانون إنتاج وتداول المنتجات العضوية والتي يتم إنتاجها في اليابان أو تصديرها الى الأسواق اليابانية وهو قانون قريب الشبه من القانون الأمريكي NOP والأوروبيEEC 2092/91 إلا أنه أكثر تقدماً عن نظام جودة الإدارة في القانون الأمريكي، كما يتحمل مسؤولية تطبيق متطلبات القانون JAS المنتج والمصدر من خلال عمل دليل التصنيف Grading Manual والذي يوضح عملية تصنيف المنتج Grading JAS وفقا لقانون الزراعة العضوية الياباني، كما يحتم تعيين فريق مؤهل يقوم بالتفتيش الداخلي على المنتج خلال مراحل الإنتاج والتجهيز والتعبئة للتأكد من إتمام كافة الخطوات ودقة تنفيذها قبل وضع علامة تميز المنتج العضوي وفقا للقانون الياباني.

عموماً هناك درجة كبيرة من التشابه فيما بين مقاييس الزراعة العضوية المختلفة نظراً لأنها مشتقة من توجيهات IFOAM للإنتاج العضوي، وجميعها تتضمن الإلزام باستخدام الطرق التي تساهم بالمحافظة على خصوبة التربة وتحسينها، كما أنها تمنع استخدام المدخلات الصناعية وتسمح بالمدخلات الطبيعية.

كما ينظم عموماً قانون الزراعة العضوية في الدول استخدام كلمة عضوي أو المصطلحات المتعلقة بذلك، بعض التشريعات تتضمن الرسم التخطيطي (علامة أو شعار) للدلالة على أن المنتج عضوي واستخدام مثل هذه العلامات ممكن أن يكون طوعي أو إلزامي، هذا وبالإضافة إلى العلامات العامة يطلب بعض المنتجين أو هيئات منح الشهادة العضوية وجود علاماتهم الخاصة على بطاقة البيان وتشمل بصماتهم الخاصة.

أظهرت نتائج المسح الإحصائي (FIBL) حول قواعد وتشريعات الزراعة العضوية المطبقة في العالم للعام 2011 أن عدد الدول التي تطبق المعايير العضوية بشكل كامل في العالم ارتفع إلى 86 دولة بالإضافة إلى 26 دولة في مرحلة عملية صياغة التشريع، إلا أن الحدث الأبرز للعام 2012 كان التقدم المفاجئ بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بالإتفاق المبرم فيما بينهم بالاعتراف المتبادل للمعايير العضوية وأنظمة المراقبة (مع بعض الاستثناءات)، حيث دخل الاتفاق حيز التنفيذ في تموز 2012 من كلا الطرفين، مع مراجعة جداول الاستيراد للمنتجات العضوية الأوروبية والتوصل إلى جدول جديد.

تسمح هذه الاتفاقية للمنتجات العضوية الحاصلة على شهادة معتمدة من الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية أن تباع في دول أو مناطق أخر بدون أي تفتيش إضافي أو شهادة مصادقة أخرى، هذا و يعترف الإتحاد الأوروبي بهيئات إصدار الشهادات أو التي تسمى قائمة البلد الثالث او "مباشرة".

في العام 2010 أدى العمل المتواصل من خلال مشروع منفذ من قبل المنظمات الثلاث IFOAMومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) لخلق ما يسمى بالأهداف المشتركة ومتطلبات

41 Japanese Agricultural Standard

معايير العضوية (COROS)[42]، ويمكن للمعايير المتكافئة مع هذا المعيار أن تندرج ضمن عائلة المعايير في IFOAMوالتي طورت كعمل مشترك لنظام ضمان العضوية OGS[43] وسوق المنتجات العضوية العالمية GOMA[44] في منظمة IFOAM وذلك لبيان ماهو المنتج المصنف عضوياً وما هو غير ذلك من أجل تقديم نظام عضوي موحد في العالم وإعطاء العلامات التجارية للمنتجات.

هذا وقد ارتفع العدد الإجمالي لهيئات التصديق في العالم من 549 إلى 576 هيئة في العام 2011 ويقع معظمها في الإتحاد الأوروبي وجنوب كوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا والهند والصين، ولأول مرة يتواجد في منطقة آسيا جهات تمنح الشهادة العضوية أكثر من المنطقة الأوروبية.

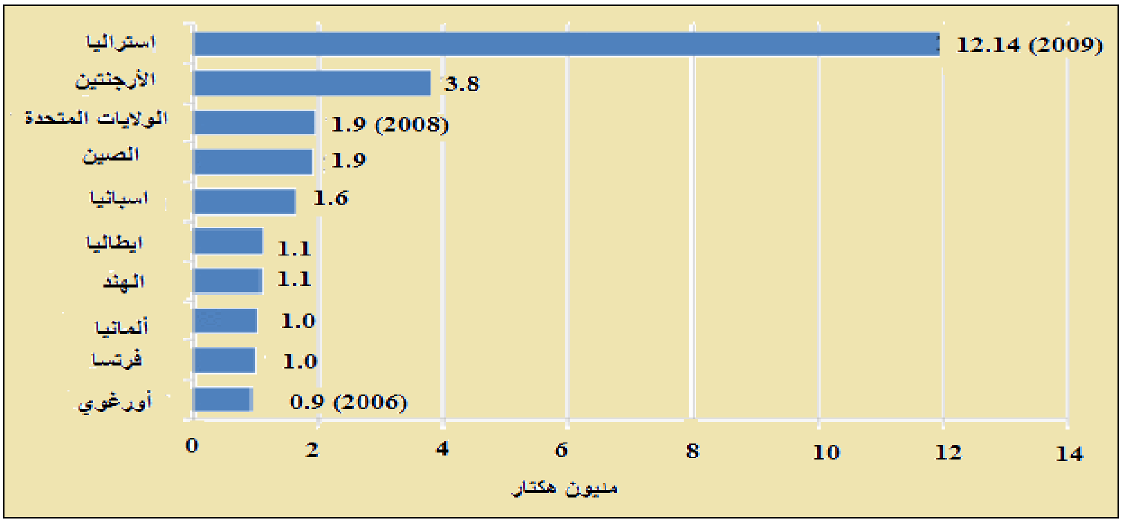
8-6 تطور الزراعة العضوية في العالم

أصبحت أهمية الزراعة العضوية تتزايد في قطاع الزراعة في العديد من البلدان المتقدمة، بغض النظر عن مرحلة نموها، حيث أظهر المسح الأخير الذي أجراه معهد أبحاث الزراعة العضوية في سويسرا FiBL والإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية IFOAM حتى نهاية العام 2011 والذي شمل 162 دولة (160 في العام 2010) تزايداً في مساحة الأراضي الزراعية العضوية بما فيها الأراضي التي تم تحويلها خلال الفترة 1999- 2011 حول العالم من 11 مليون هكتار إلى 37.2 مليون هكتار(تضم أكثر من 600 ألف مزرعة) موزعة حسب المسح إلى 12.2 مليون هكتار في قارة أوقيانوسيا وتشكل (33%) من الأرض الزراعية العضوية في العالم، تليها أوربا 10.6 مليون هكتار (29%)، ثم أمريكا اللاتينية 6.9 مليون هكتار (18.4%)، آسيا 3.7 مليون هكتار (10%)، أمريكا الجنوبية 2.8 مليون هكتار (7.5%) وأخيراً أفريقيا 1.1 مليون هكتار (3%).

تبلغ حالياً نسبة المساحة المزروعة عضوياً في العالم نحو 0.9% من الأراضي الزراعية ويتركز حوالي ثلثها في الدول النامية والتي تبلغ حوالي 12.5 مليون هكتار وتشكل أكثر من 80% (1.5 مليون مزارع) من المنتجين والأسواق الواعدة (الناشئة) وتحتل أوستراليا على مستوى الدول في العالم المرتبة الأولى من حيث مساحة الأراض الزراعية العضوية وتبلغ 12.14 مليون هكتار وتشكل حوالي 19% من مساحتها المزروعة (إحصائيات العام 2009)، يليها الأرجنتين 3.8 مليون هكتار ثم الولايات المتحدة الأمريكية 1.9 مليون هكتار(2008). يبين المخطط 1 ترتيب الدول من حيث المساحة المزروعة، وتشكل المساحة المزروعة عضوياً في أكثر من عشرة دول أوروبية أكثر من 10% من أراضيها المزروعة.

Common Objectives and Requirements of Organic Standards **42**
OrganicGuarantee System **43**
Global Organic Market Access **44**

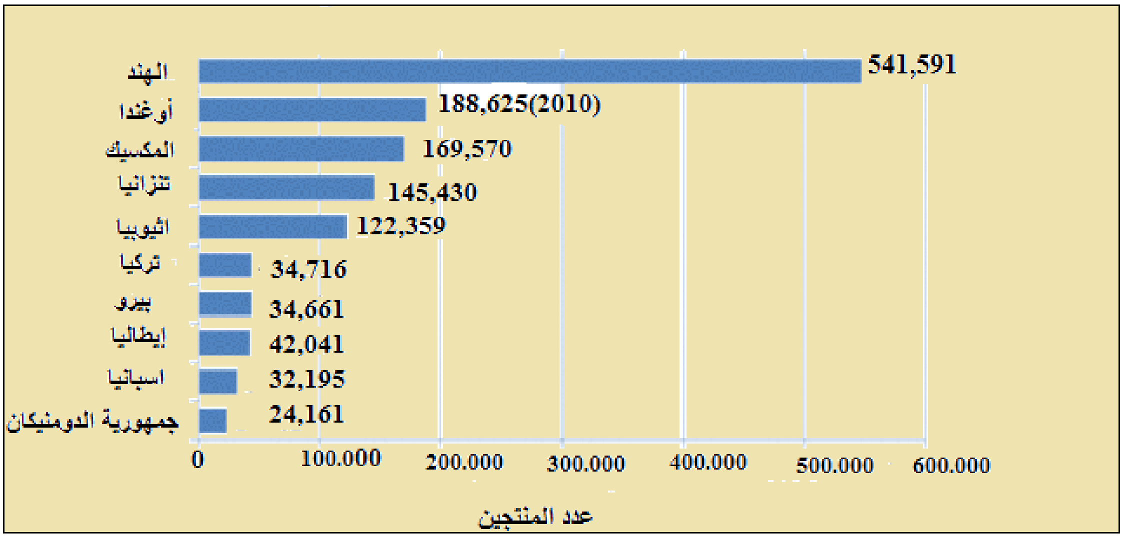
الشكل 6-1 الدول العشرة الأولى من حيث المساحة الزراعية العضوية في العالم للعام 2011.



المصدر: الحصر العالمي IFOAM- FIBA –AMI بالاعتماد على مصادر البيانات المحلية للبلد، 2013.

أما بالنسبة للمنتجين العضويين فقد ارتفع العدد بشكل طفيف على مستوى العالم من 1.6 في العام 2010 إلى 1.8 في العام 2011 وهذا يدل على زيادة الطلب على المنتجات العضوية في الأسواق العالمية ويتركز حوالي 34% منهم في آسيا يليها إفريقيا 30% ثم أوروبا 16%، وتحتل الهند المرتبة الأولى من حيث تواجد أغلب المنتجين العضويين فيها حيث ارتفع عدد المزارعين من 400 ألف مزارع في العام 2010 إلى 548 ألف مزارع في العام 2011 تلتها أوغندا (189 ألف مزارع) بزيادة بسيطة عن العدد في العام 2010 (188.6 ألف مزارع) وأخيراً المكسيك (170 ألف مزارع) بينما كانت أقل في العام 2010 (168 الف مزارع).

الشكل 6-2 الدول العشرة الأوائل من حيث عدد المنتجين العضويين في العالم، 2011.



المصدر: الحصر العالمي IFOAM- FIBA –AM I بالاعتماد على مصادر البيانات المحلية للبلد، 2013.

شكلت نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة العضوية في العالم حوالي 17%، وبزيادة أخيرة تبلغ 7% خلال العام 2010، وتشكل مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الدائمة تقريباً حوالي 7% من الأراضي الزراعية العضوية أي ما يعادل 2.6 مليون هكتار والتي بقيت ثابتة بالمقارنة مع بيانات المسح الإحصائي السابق، وأهم هذه المحاصيل هي البن

حيث استمر بتشكيل خمس مساحة الأراضي الزراعية العضوية (0.6 مليون هكتار) ، والزيتون (0.5 مليون هكتار)، ثم المكسرات (0.3 مليون هكتار) وأخيراً الكاكاو(0.2 مليون هكتار).

1-8-6 السوق العالمية للمنتجات العضوية

بالرغم من الانخفاض الطفيف للاقتصاد العالمي فإن المبيعات العالمية للمنتجات العضوية ازدادت، حيث وصلت قيمة المبيعات للعام 2011 إلى 63 مليار دولار بينما كانت 59 مليار دولار في العام 2010 (حسب تقديرات شركة الرقابة على الزراعة العضوية على مستوى العالم)[45].هذا وقد اتسعت سوق المنتجات العضوية على مستوى العالم بحدود 170% عما كانت عليه في العام 2000، حيث تزايد الطلب على هذه المنتجات بشكل رئيسي في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا والتي امتصت أسواقها حوالي 90% من المبيعات العالمية، أما الإنتاج الرئيسي للمنتجات العضوية بغرض التصدير فيتركز في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، علماً بأن قطاع الغذاء العضوي في بعض الدول يعتمد بشكل كامل على التصدير.

أما على مستوى البلد الواحد فقد شكلت الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا مجتمعةً السوق الأكبر لاستهلاك المنتجات العضوية في العام 2011، وقد وحظيت الولايات المتحدة بالمرتبة الأولى، أما فيما يخص حصة الفرد من الاستهلاك للمنتجات العضوية فقد كانت الأعلى في سويسرا والدانمرك ولوكسمبورغ.

وبلغت قيمة المبيعات للمنتجات العضوية في اوروبا في العام 2011 تقريباً 21.5 مليار يورو بزيادة قدرها 9% عن العام 2010، وكانت الحصة الأكبر لألمانيا حيث وصلت قيمة مبيعاتها إلى 6.5 مليار يورو تلتها فرنسا بحوالي 3.8 مليار يورو ثم المملكة المتحدة بحوالي 1.9 مليار يورو.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان الوجهة التصديرية الرئيسية للصادرات العضوية من أمريكا اللاتينية وتشكل حوالي 85 % من إجمالي صادراتها العضوية، وأهم هذه الصادرات هي الكاكاو والموز القهوة والكينوا (quinoa).

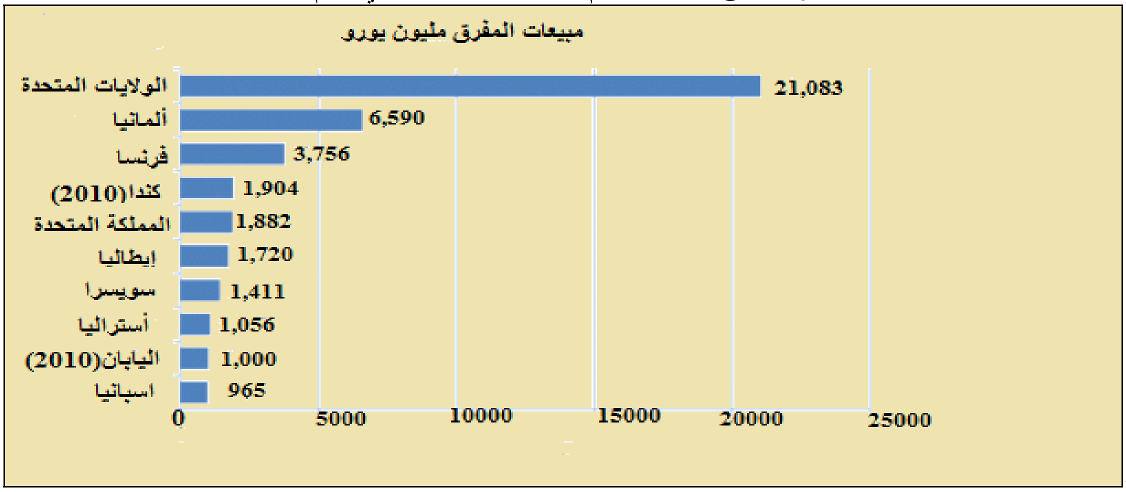
أما فيما يخص الصناعات الغذائية العضوية فقد نمت نتيجة خيارات وعي المستهلكين بمعدل 9.5%، حيث بلغت قيمة المبيعات الولايات المتحدة حوالي 31.5 مليار دولار في العام2011، وشكلت المشروبات والغذاء 29.22 مليار دولار منها (حسب المسح الصناعي لرابطة التجارة العضوية)[46] في العام2012.

---

[45] هي شركة أبحاث واستشارات وتدريب متخصصة تركز على الزراعة العضوية العالمية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية.

[46] Organic Trade Association's (OTAs)

الشكل 6-3 يبين الدول العشرة الأولى من حيث حجم الأسواق للغذاء العضوي للعام 2011.



المصدر: الحصر العالمي IFOAM- FIBA –AM I بالاعتماد على مصادر البيانات المحلية للبلد، 2013.

6-9 تطور الزراعة العضوية العربية

6-9-1 مقدمة

بالرغم من نمو الزراعة العضوية في الدول العربية المحدود إلا ان بعض الدول العربية عرفت الزراعة العضوية مبكراً وأهمها مصر، تونس، المغرب، المملكة العربية السعودية، لبنان وغيرها.

وقد أصدرت هذه الدول "معايير وضوابط" لنشاط الزراعة العضوية فيها والتي يجب أن يتبعها كل القائمين بعمليات الإنتاج والتجهيز والتداول للمنتجات العضوية والتي تلبي متطلبات الأسواق المحلية والأسواق الخارجية، وتعتبر تونس أول دولة عربية يعترف الإتحاد الأوروبي بقانون الزراعة العضوية فيها منذ عام 2009 بحيث يسهل تصدير المنتجات الزراعية العضوية من تونس إلى أي دولة في الإتحاد الأوروبي، وتحتل المرتبة 27 عالمياً، والمرتبة الثانية إفريقياً، والأولى عربياً في هذا المجال.

وتعتبر كلٌ من تونس وسوريا والمغرب من الدول العشر الأوائل في زراعة الزيتون العضوي على المستوى العالمي، أما مصر فهي المنتج الأكبر للقطن العضوي في الوطن العربي، كما يعتبر المغرب من الدول العشر الأولى في العالم في إنتاج المنتجات الطبيعية العضوية بما يمثله من منتجات الغابات والمراعي والنباتات البرية الطبية والعطرية، وتشكل تونس والسعودية والإمارات ومصر أكبر مساحات إنتاج للنخيل العضوي على مستوى العالم والوطن العربي.

6-9-2 تطور الزراعة العضوية على مستوى الدول العربية

لقد بدأت الزراعة في الوطن العربي في الثمانينات بالرغم من وجود المعوقات التشريعية والتنظيمية، ويعود الفضل الأساسي في إنتشارها إلى الجمعيات الأهلية وغير الحكومية والجهود الفردية لبعض المنتجين، والبداية كانت من **مصر** في الثمانينات، باستثمار مساحة 63 هكتار من الأعشاب الطبية العضوية ثم تلتها زراعة مجموعة من الخضار مثل البطاطا والبصل والثوم والخيار والفليفلة إلا أنه لايوجد في مصرحتى الآن قانون للزراعة العضوية[47] ولكن هناك قوانين تسمى "القوانين المنظمة للزراعة العضوية"، وتقوم مؤسسات التفتيش والاعتماد باتباع قانون السوق الأوروبية

[47] لايزال تحت الدراسة ومن ثم العرض على الجهات التشريعية.

EEC 2092/91، وكذلك قانون الولايات المتحدة الامريكية (NOP) في عمليات التسجيل والتفتيش وإعطاء الشهادات للعمليات العضوية.

أما في **المغرب** فقد بدأت هذه الزراعة في أوائل التسعينات بزراعة الحمضيات والزيتون في مراكش وتم التركيز على إنتاج القطن العضوي بالإضافة إلى بعض الخضار والفواكه وتم تصدير الخضار من المغرب لأول مرة في العام 1992.

في **لبنان،** انتشرت هذه الزراعة بفضل القطاع الخاص ومبادرات المنظمات الأهلية وغير الحكومية وقد بدأت في أوائل تسعينات القرن الماضي من قبل كبار المزارعين ورجال الأعمال الذين استطاعوا الحصول على شهادات السلامة العضوية للتصدير إلى الأسواق الأوروبية، وأهم المحاصيل العضوية المنتجة هي الفاكهة وخاصة الحمضيات وكذلك الزيتون والخضار والحبوب، إلا أن البداية الفعلية كانت بين عامي 2001 و2002 من خلال المشروع المقدم بين الجامعة الأمريكية ووزارة الزراعة اللبنانية ومجلس الإنماء والإعمار من أجل الحفاظ على البيئة ونشر ثقافة الزراعة البيولوجية عبر خلق آلية عمل وتسويق سميت بالسلة الصحية "Healthy Basket" ووضعت وزارة الزراعة اللبنانية الإطار التنظيمي لقطاع الإنتاج العضوي، وتقوم بأعمال المراقبة وإصدار الشهادات في لبنان شركتان رائدتان في هذا المجال هما شركة IMC Lebanon وشركة LibanCert وتعمل هاتان الشركتان وفق الموصفات اللبنانية والمواصفات العالمية، ويمكن للمزارع من خلال هذه الشهادة تصدير منتجه إلى الأسواق الأوروبية، هذا وتسعى وزارة الزراعة اللبنانية الى تطوير ودعم قطاع الزراعة العضوية منذ العام 2002 من خلال إصدار القرارت التي تنظيم الزراعة العضوية، بالإضافة إلى الدعم المباشر المقدم للمنتجيين العضويين مثل المشاركة في معارض محلية ودولية وتوزيع مصائد ومدخلات عضوية.....إلخ.

في **السعودية** لم تكن الزراعة العضوية موجودة بشكل رسمي قبل العام 2005 وكانت المنتجات العضوية المتواجدة في الأسواق قبل ذلك تستورد بشكل عام من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وقد بدأ الإنتاج العضوي في العام 2000 بشكل بسيط من خلال شركتين خاصتين هما: الشركة الوطنية للتنمية الزراعية والخالدية وتعتبران اليوم من الشركات الرائدة في الإنتاج العضوي والمشغلين الأساسيين لهذه الزراعة في السعودية، وفي العام 2005 وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقية للتعاون مع المؤسسة الألمانية "GIZ" للتعاون الفني فى مجال الزراعة العضوية حيث تشمل الاتفاقية الضوابط والتشريعات والمواصفات القياسية للزراعة العضوية إضافة إلى تدريب الكوادر في المملكة، وخلال السبع سنوات الماضية قام المشروع من خلال مراحله الثلاث بتحويل الزراعة العضوية إلى واقع ملموس في المملكة، ففي العام 2011 قامت إدارة الزراعة العضوية باعتماد جهات التوثيق لتنفيذ التفتيش على المزارع بناءٍ على المعايير العضوية السعودية وتوثيق المنتجين العضويين وتعتبر كلاً من إيكو سيرت، بي سي أي، سيريز،كوا ، توثيق، ون سيرت من أهم شركات الإعتماد في المملكة اليوم، أما عن أهم المحاصيل العضوية في المملكة فهي الخضار والحبوب والتمور والأعلاف والفواكه، وفي العام 2011، تم إطلاق شعار المنتج العضوي وشعار المدخلات العضوية وفي العام 2012 بدأت حملات التوعية الوطنية العامة بشكل كبير في شوارع المملكة من قبل الجمعية السعودية للزراعة العضوية (SOFA) ومع ذلك لازال سوق المنتجات العضوية صغيراً ومجزئاً وفي أحيان كثيرة يعتمد على الجهد الفردي.

صورة لحملات التوعية للمنتج العضوي في شوارع السعودية.



أما **تونس** والتي تحتل المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 27 عالميًّا، والثانية إفريقياً في مجال الزراعة العضوية حسب التصنيف العالمي، فقد انطلقت حركات الزراعة البيولوجية فيها خلال الثمانينات بمبادرات خاصة وعرفت نمواً بطيئاً إلى حدود الفترة 1997-1998، وفي نيسان 1999 صدر القانون الوطني رقم 30 المتعلق بالزراعة العضوية وتلاه عدد من القوانين والمراسيم ذات الصلة. في نهاية العام 2005 تبلور الإطار التنظيمي الوطني الكامل لهذه الزراعة مما أدى إلى وضع إستراتيجية وطنية ترتكزعلى عدّة نواحي وهي: القوانين، البحث، التكوين، الإرشاد، التنظيم، الهيكلية ونظام الدعم مما ساهم بشكل فعال التنمية والنهوض بالقطاع حيث تم إنشاء الإدارة العامة للزراعة العضوية (DGAB) في نيسان 2010 بقرار رئاسي وأصبحت الإدارة الجديدة في وزارة الزراعة التونسية هي السلطة المختصة في هذا القطاع، وفي العام 2010 صدر الامر رقم 1547 المتعلق بإحداث علامة تميز للمنتجات الزراعية البيولوجية التونسية وضبط شروط وإجراءات إسنادها وسحبها.

يعتبر قانون الزراعة العضوية في تونس مرادفاً أو متوافقاً مع متطلبات الإتحاد الأوروبي وهيئة الدستور الغذائي (كودكس) وتخضع الآن الواردات العضوية من تونس لأبسط الإجراءات للموافقة عليها.

بالرغم من ذلك، بقيت السوق المحلية للمنتجات العضوية صغيرة على مدى العامين 2008 و2009، حيث بدأت السوق المحلية ببيع الخضراوات والفواكه والمعكرونة والزيتون ومنتجاته العضوية، وفي العام 2010 قامت الحكومة التونسية بالسعي لتحسين توافر المنتجات العضوية في السوق المحلية لتصل حصة السوق المحلية من هذه المنتجات إلى1% بحلول العام 2014 مع ضمان العرض المستمر.

اعترف الإتحاد الأوروبي منذ العام 2009 بتونس كبلد مصدر للمنتجات العضوية، حيث يتم تصدير الجزء الأكبر من الانتاج العضوي التونسي حتى الان نحو السوق الأوروبية وأهم المنتجات المصدرة هي: زيت الزيتون والتمور والفواكه والخضراوات والفاكهة، ويسلط الجدول التالي الضوء على تطور الزراعة العضوية في الدول العربية.

الجدول 6-1 بيانات حول تطور مساحات الأراضي الزراعية وعدد المنتجيين العضويين ونسبة المساحة المزروعة عضوياً في الدول العربية وترتيبها،2011.

الدولة	المساحة بالهكتار	%	عدد المنتجين	الترتيب على المستوى العربي للعام 2010	الترتيب على المستوى العالمي لعام 2010
تونس	17852	1.8	2396	1	27
السودان	53017	0	221	2	42
مصر	82167	2.2	790	3	48
السعودية	18562	0	78	4	54
سوريا	19987	0.1	2458	5	58
لبنان	3303	0.5	181	6	101
المغرب	17030	0.1	120	7	105
الجزائر	692	0	0	8	118
الأردن	2567	0.3	98	9	120
فلسطين	6354	1.7	832	10	123
الأمارات	958	0.2	15	11	131
عمان	38	0	4	12	149
المجموع الكلي	**222527**		**7193**		

المصدر: FiBL و IFOAM، بالاعتماد على البيانات الحكومية والقطاع الخاص والمنتجين المرخص لهم، 2013.

مما لاشك فيه أن اهتمام هذه الدول بالزراعة العضوية إذ لم يكن للاستهلاك المحلي فهو للتصدير والمنافسة وإيجاد أسواق جديدة تؤمن عائداً اقتصادياً مرتفعاً وخصوصاً أن المنتجات العضوية أثبتت أنها تحقق مردودية عالية مقارنة بالمنتجات الأخرى، وإن الإمكانيات الفنية والاقتصادية والعلمية والبشرية متوفرة بما فيه الكفاية في العالم العربي وبالأخص في مصر وتونس والمغرب ولبنان وإلى حد ما في سوريا والأردن لتطوير النهوض بهذه الزراعة والتصدير إلى الخارج شرط تأمين التشريعات اللازمة لذلك وخلق الأرضية اللازمة لتطوير هذا الانتاج وتأمين الأسواق التصديرية الخارجية لها من خلال التدريب والتأهيل ووضع الآلية للتنفيذ، ولاشك أن العمل العربي الجدي المشترك سيسهم اسهاماً كبيراً في تطوير الانتاج الزراعي إجمالاً وتشجيع التبادل الزراعي البيني والتصدير إلى العالم.

6-10 تطور الزراعة العضوية في سورية

بالرغم من إمتلاك سورية للعديد من العوامل التي تدفعها نحو التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة العضوية مثل التنوع الكبير للأصناف المحلية من الأشجار المثمرة واستخدام المزارعين للأسمدة العضوية بشكل فطري وتبني وزارة الزراعة السورية سياسة التوجه نحو المكافحة الحيوية بالإضافة لتطبيق برنامج المكافحة المتكاملة على كل من الحمضيات والزيتون للحد من التلوث البيئي سواء في المنتج أو في التربة، إلا أن سورية لا تزال في بداية الطريق نحو الإنتاج العضوي بشكل عام بالرغم من أنها قطعت شوطاً في إنتاج القطن العضوي، حيث بدأت تجربة التحضير لنشر هذا النوع من الزراعة في سورية رسمياً في العام 2006 من خلال مشروع التعزيز المؤسساتي للزراعة العضوية (GCP/SYR/011/ITA) والذي تم تنفيذه من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبتمويل من الحكومة الإيطالية إعتباراً من حزيران 2006 ولغاية أيار 2009 .

تحققت من خلال المرحلة الأولى للمشروع والتي امتدت لمدة ثلاث سنوات أهدافه في إعداد قانون وطني للزراعة العضوية وإعداد مقترح لتأسيس وتنظيم جهة لمنح الشهادات للمنتج العضوي بالإضافة إلى المساهمة في تنمية الزراعة المستدامة في سورية وتحسين معيشة المزارعين وتأهيل الكوادر العلمية اللازمة لمساعدة المزارعين بتطبيق هذا النوع من الزراعة على منتجاتهم.

كما ساهم المشروع خلال هذه المرحلة بإجراء أبحاث على أربعة محاصيل أساسية وهي (الزيتون – القطن – الفستق الحلبي – البندورة المحمية) لدراسة مدى إمكانية تطبيق الزراعة العضوية عليها، هذا وقد ساعد المشروع في دعم كل الإجراءات القانونية والتشريعية التي من شأنها تسهيل إيجاد زراعة عضوية ناجحة في سورية وخاصة أن العالم متجه نحو المواد الطبيعية الخالية من الأثر المتبقي للمبيدات والأسمدة.

انتشرت لاحقاً في المحافظات السورية ما يسمى بمدارس المزارعين الحقلية العضوية[48] حيث تم إحداث أربعة عشر مدرسة تطبق نظام الزراعة العضوية على المحاصيل المختارة التي أجريت عليها أبحاث وتجارب المشروع في المرحلة الأولى وهي كما تم ذكره سابقاً (الزيتون – الفستق الحلبي – البندورة المحمية – القطن) ثم تم لاحقاً إضافة مدرستين للنباتات الطبية والعطرية، إلا أن العمل الفعلي لهذه المدارس قد بدأ بعشر مدارس ثم تم إطلاق مدرستين لاحقاً لزراعة محصول القطن في العام 2011 في كل من محافظة الرقة والحسكة.

صورة تظهر موقع للقطن العضوي السوري للعام 2009.



تم تمديد المشروع بعد انتهاء المرحلة الأولى منه إلى 3 سنوات إضافية لتبدأ المرحلة الثانية منه خلال الفترة (2010–2012) بهدف نشر مبادئ ومفهوم الزراعة العضوية على كافة المستويات العاملة في هذا المجال من مزارعين وفنيين وصناعيين وتجار عبر أساليب إرشادية مختلفة تهدف إلى تهيئة الأرضية والبنية المناسبة للبدء بهذه الزراعة في سورية، من خلال استخدام أسلوب إرشادي متكامل يساهم في بروز أهمية دور الإرشاد الزراعي في هذه المرحلة.

[48] عبارة عن مجموعة مزارعين يقومون بتطبيق أسلوب الزراعة العضوية بطريقة النهج التشاركي وبأسلوب عملي يمتد على كامل الموسم تحت إشراف مديرية الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

6-10-1 واقع الانتاج العضوي في سورية

بدأ إنتاج القطن العضوي بشكل فعلي في العام 2006 حيث نفذت إدارة بحوث القطن بشكل رسمي تجارب موسعة من خلال مشروع التعزيز المؤسساتي للزراعة العضوية في مجال إنتاج القطن العضوي بالاعتماد على استخدام طرق بيولوجية وميكانيكية سليمة مع مراعاة الظروف المحلية والنواحي البيئية والإجتماعية والاقتصادية بشكل يتلاءم مع القوانين المحلية والدولية لإنتاج القطن العضوي، ففي عام 2006 تم زراعة 372 هكتارمن القطن العضوي وبإشراف إدارة بحوث القطن وتم تحويل أكثر من 10 آلاف هكتار تدريجياً نحو الزراعة العضوية عبر اختيار أراض مستصلحة أو مضى أكثر من موسمين زراعيين على عدم استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية فيها وقدر الإنتاج في حينه بـ 24113 طناً قائماً أقطاناً محبوبة عضوية ونصف عضوية وتوسعت هذه الزراعة في الأعوام المقبلة حتى بلغت المساحة المزروعة بالقطن العضوي في العام 2010 نحو 16174.9 هكتار والإنتاج 37399.14 طن.

الجدول 6-2 المساحة المزروعة بالقطن العضوي، والإنتاج المسوّق منها للفترة 2006- 2010.

البند	2006	2007	2008	2009	2010
المساحة المزروعة	372	24764.48	15827.6	10007.1	16174.9
الإنتاج طن	24113	68141.53	49498.56	15604.76	37399.14

المصدر: http://www.acsad.org

وبناءً عليه تم تسجيل سورية كإحدى الدول المنتجة للقطن العضوي وبرقابة إتحاد مانحي شهادات المنتجات العضوية في أوروبا[49]، حيث بلغت إجمالي المساحات المكافحة حيوياً للعام 2010 في حقول القطن 8720.5 هكتار (الجدول 6-3).

الجدول 6-3 المساحات المكافحة حيوياً من القطن بالهكتار للفترة 2006 – 2010.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
المساحة المكافحة حيوياً	5270.5	4921.6	3258.3	2978	8720.5

المصدر: http://www.acsad.org

ملاحظة: المكافحة الحيوية كانت بالمتطفل البيضي تريكوغراما والمتطفل اليرقي الهابروبراكون.

لقد ساهمت مجموعة من العوامل بشكل فعال في الحصول على منتج نظيف من القطن وبنسبة 99% من كامل الانتاج السوري دون استخدام المكافحة الكيميائية لآفاته منها :

- ترشيد استخدام مبيدات الآفات الحشرية
- الاعتماد على تطبيق العتبات الاقتصادية وحماية الأعداء الحيوية من الرش الوقائي
- تطوير البرنامج الوطني للمكافحة المتكاملة لآفات القطن والسيطرة الآمنة عليها كانت أحد العناصر الهامة لنجاح تجربة الزراعة العضوية

[49] شركات داعمة أوروبية S.G.S ومقرها جنيف (سويسرا) وشركة ألمانية A.K. مقرها في بريمن (ألمانيا) ولها مكتب في حلب من خلال الإتحاد الاوروبي للرقابة على المنتجات العضوية E.C.U وتم إعتماد هذا الاتفاق بقرار من مجلس إدارة المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

من الإجراءات الأخرى التي قامت بها الحكومة السورية ممثلة بوزارة الزراعة لتشجيع المزارعين على زراعة القطن العضوي هي دفع علاوة إنتاج لمزارعي القطن تراوحت بين 335 و800 ليرة لكل طن قطن محبوب وتم تأمين الإشراف ومراقبة القطن العضوي وإصدار شهادة الجودة المعتمدة من اتحاد مانحي شهادات العضوية من اوروبا وشركات أوروبية داعمة مقرها جنيف، تقوم هذه الشركات بتأمين بعض مستلزمات الزراعة العضوية للقطن وتدفع علاوة إنتاج وفق اتفاق يتم بين الشركات والمزارعين شريطة أن يتم تسويق المنتج كقطن عضوي.

أما إجمالي مساحة الارض الزراعية العضوية في سورية حسب بيانات معهد أبحاث الزراعة العضوية في سويسرا FIBLوالهيئة العالمية لحركة الزراعة العضوية IFAOM من الفترة 2005 ولغاية 2011 بالإضافة إلى عدد العاملين في هذه الزراعة ونسبة الزراعة العضوية من الزراعة التقليدية فهي مبينة بالجدول (6-4).

الجدول 6-4 مساحة الأراضي الزراعية العضوية وعدد العاملين فيها ونسبة المساحة المزروعة عضوياً 2005 – 2011.

السنوات	مساحة الأرض الزراعية/هكتار	نسبة الزراعة العضوية %	عدد المنتجين
2005	20500	0.15	0
2006	30493	0.22	3256
2007	28461	0.2	3256
2008	25660	0.18	3256
2009	35439	0.25	204
2010	19987	0.14	2458
2011	19987	0.14	2458

المصدر: تم تجميع البيانات من الموقع: http://www.organic-world.net/

يظهر الجدول أعلاه انخفاض مساحة الارض الزراعية العضوية في العام 2010 و2011 بشكل واضح عن السنوات السابقة إلا أن نسبة المساحة المزروعة فعلياً كانت لابأس بها وهذا يدل على زيادة الوعي من قبل المنتجين.

تم ترخيص عدد من المنتجات الزراعية العضوية من قبل شركة AK الألمانية في سورية حتى تاريخ 2012/9/12 والجدول التالي يظهر المساحات المرخصة والمنتجات موزعة على مختلف المحافظات حيث بلغ إجمالي المساحة المرخصة 487 هكتار (الجدول 6).

جدول 6-5 توزع المساحات العضوية المرخصة من قبل شركة **AK** لعام 2012.

المنتج	المساحة /هكتار
ثوم	50
بصل	50
فستق حلبي	34
كمون	85
كزبرة	50
حبة سوداء	50
عدس	50
فليفلة خضراء	34
فليفلة حمراء	34
زيتون	50
إجمالي المساحة المرخصة	487

المصدر: وزارة الزراعة/ مديرية مكتب الإنتاج العضوي.

كما تم ترخيص مساحة 910 دونم من من قبل شركة IMC موزعة على كل من محافظتي السويداء وطرطوس للخضار والحمضيات وبعض المحاصيل الحقلية للعام 2012 كما هو واضح في الجدول (7).

جدول 6-6 المساحات العضوية المرخصة من قبل شركة **IMC** لعام 2012.

المحافظة	المنتج	المساحة / دونم
السويداء	خضار ومحاصيل حقلية	900
المنطقة الساحلية	حمضيات	10
إجمالي المساحة المرخصة		**910**

المصدر: وزارة الزراعة/ مديرية مكتب الإنتاج العضوي

بالإضافة لترخيص مجموعة من الخضار والزيتون والفستق الحلبي العضوي من قبل الشركة الألمانية AK تم الترخيص لأصناف معينة من التبغ السوري العضوي كما هو مبين في الجدول التالي وبإجمالي مساحة تبلغ 454.58.

جدول 6-7 المساحات العضوية المرخصة من التبغ من قبل شركة **AK** لعام 2012.

أصناف التبغ	المساحة /هكتار	عدد المنتجين (المزارعين)
berly	31.45	54
basma	344.03	1000
vergenia	79.1	51
إجمالي المساحة المرخصة	454.58	1105

المصدر: وزارة الزراعة/ مديرية مكتب الإنتاج العضوي.

ولأول مرة تم إدراج حوالي 33 ألف هكتار موزعة على مستوى القطر في الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم2013 - 2014 للزراعة العضوية، بهدف ترشيد استخدام المبيدات في مكافحة الآفات والاعتماد على المكافحة الحيوية والتطوير المستمر لبرامج هذه المكافحة، وإدخال أراضي بكر لم يتم استخدام المبيدات أو الأسمدة الكيماوية فيها (موقع جريدة الثورة: 2013)

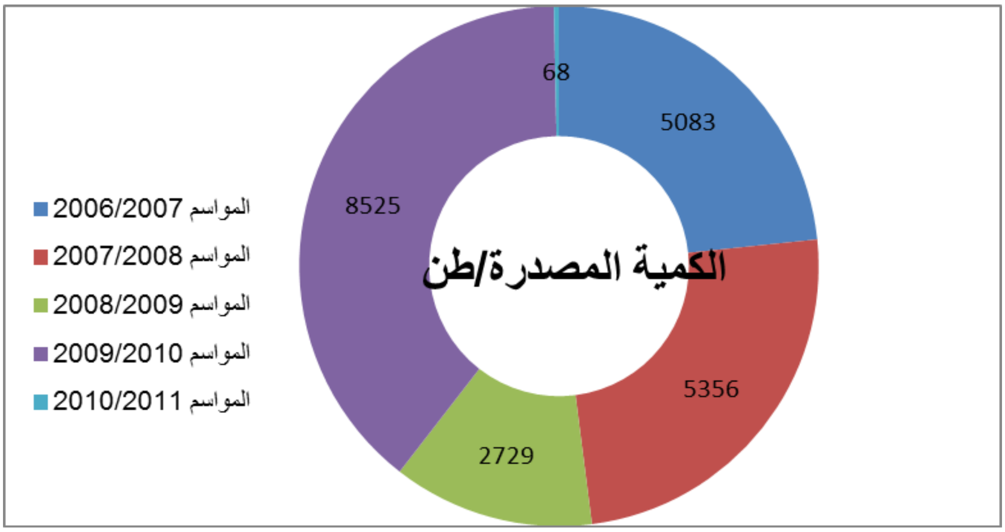
6-10-2 تسويق المنتجات العضوية السورية

أوضحت دراسة خاصة أجريت من قبل المركز الوطني للسياسات الزراعية في العام 2007 حول الاسواق السورية وتقبل المستهلك المحلي للمنتجات النظيفة بمعنى "البلدية" قوة الطلب على هذه المنتجات بالرغم من زيادة أسعارها عن المنتجات التقليدية بسبب تنامي الوعي لدى المستهلك حول سلامة الغذاء وخلو هذه المنتجات من الكيماويات والمبيدات الضارة التي تنعكس سلباً على صحة الإنسان، مما يشجع على التوسع في الزراعة العضوية مستقبلاً.

بالنسبة لتصدير المنتجات العضوية السورية، يتم عادةً تصدير كافة الكميات المنتجة من الزيتون والكرمة العضوية من قبل الشركة المنتجة حيث يتم التعاقد على الكميات مع شركات أجنبية بعد حصولها على الشهادات اللازمة من قبل

شركات معتمدة لدى الإتحاد الأوروبي، أما فيما يخص القطن العضوي فقد تم التعاقد على كافة الكميات المنتجة مع شركة هولندية (موني دونيز) المتخصصة بالترخيص والتسويق العضوي على مراقبة الإنتاج وتسويقه خارجياً، وقد تم تصدير 8525 طناً من القطن العضوي خلال الموسم 2010/2009 وهي أعلى كمية مصدرة مقارنة بكافة المواسم وخصوصاً الموسم 2009/2008 الذي انخفضت فيه الكمية المصدرة بشكل كبير وربما يعود ذلك إلى إنخفاض المساحة المزروعة كما هو واضح في الجدول (4) وقد حققت الصادرات في نفس العام قيمة مضافة لصالح المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بلغت 338176 يورو.

الشكل 6-4 الكميات المصدرة من القطن العضوي بالطن حسب المواسم 2007/2006 ولغاية 2011/2010.



المصدر: http://www.acsad.org

أما فيما يخص الاستيراد فلم يتم لحينه استيراد أية كميات من المنتجات العضوية رسمياً، وذلك لإنخفاض مستوى الطلب عليها بسبب ارتفاع الأسعار بما لايتناسب ودخل المستهلك العادي وعدم إنتشار ثقافة استهلاك المنتجات العضوية لدى الشريحة الأكبر في المجتمع به

6-10-3 أهم أسباب ارتفاع أسعار المنتجات العضوي

- عدم وجود كميات كافية من المنتج في الأسواق المحلية
- ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية العضوية
- ارتفاع تكاليف الحصول على الشهادة للمنتجين العضويين
- محدودية المساحات المزروعة وعدد المزارعين العضويين

هذه الاسباب مجتمعة بالإضافة إلى تكاليف النقل إلى المدينة تؤدي إلى أرتفاع اسعار المنتجات العضوية بشكل عام من 20% وحتى 50% عن باقي المنتجات الغير عضوية، وهذا يؤدي إلى حصر بيع المنتجات العضوية بطبقة معينة من المستهلكين.

ومن الجدير ذكره أن منتجات الزراعة العضوية عالية الجودة تتمتع في البلدان العربية الواقعة على حوض المتوسط بفرص كبيرة للتصدير في ظل مناخ فريد يكسبها المذاق والطعم المميز ورواجاً في الأسواق الأوروبية في حال التقيد بشهادة ضمان الجودة، فضلاً عن تأمين الغذاء لأعداد السكان المتزايدة.

6-10-4 أهم العوامل التي تؤثر في سوق المنتجات العضوية

يمكن أن نخلص إلى أن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على سوق المنتجات العضوية بشكل عام هي:

- بناء الثقة المتبادلة بين المنتج والمستهلك من خلال تطبيق معايير الجودة فيما يخص الإنتاج والتصنيع وخاصة في حالة التصدير لأن الأسواق المحلية أقل تعقيداً ومرونة.
- الحملات التسويقية المكثفة من قبل الجهات المختصة سواء من جمعيات التجار أو جمعيات المزارعيين.
- تأمين الوصول للأسواق العالمية من خلال التقيد بمستلزمات التصدير إلى الأسواق العالمية والتي تتلخص بـ:

1. الحصول على شهادات السلامة العضوية والمطابقة للسلامة العضوية من قبل مؤسسات أو منظمات معترف بها في الدولة المستوردة.
2. تحديد المواصفات الأساسية للإنتاج والتخزين والشحن.
3. بطاقة البيان الواضحة على المنتج.

6-11 الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تحكم الزراعة العضوية في سورية

لم تكن سورية منذ فترة قريبة جداً تدخل فعلياً ضمن نظام الزراعة العضوية لعدم وجود قانون ينظم هذه الزراعة، بالرغم من وجود بعض المحاولات الفردية التي تشمل مزرعة زيتون عضوي واحدة في درعا ومزرعة للكرمة بالإضافة إلى مساحة محددة يتم زراعتها بالقطن العضوي لصالح إحدى الشركات الهولندية التي تقوم بمراقبتها، وهذا وضع سورية في المراكز المتأخرة بين دول العالم بشكل عام وبعض الدول العربية بشكل خاص.

قبل صدور القانون الخاص بالزراعة العضوية كان هناك القرار رقم 2852/ ولا الصادر عن وزير الزراعة يعرف المنتجات النظيفة المنتجة وفق برنامج الإدارة المتكاملة (IBM) ويتضمن المعايير والأسس اللازمة لإعتمادها والتفتيش والترخيص لها ونشرها والشعار المعتمد لها.

في العام 2000 أسست الدراسة حول الزراعة العضوية بين وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لإطلاق مشروع التعزيز المؤسساتي للزراعة العضوية في العام 2006 الذي كان من أهم أولياته إعداد قانون وطني للزراعة العضوية وإعداد مقترح لتأسيس وتنظيم جهة لمنح الشهادات وبناءً عليه تم صدور المرسوم التشريعي رقم 12 للعام 2012 الخاص بالزراعة العضوية في سورية لاستكمال الجهود المبذولة في هذا المجال وإعطائها الإطار القانوني لتسهيل العمل وضبط كل الجهات المتعاملة بالزراعة العضوية.

وينص المرسوم على أن مبادئ الإنتاج العضوي تقوم على إنشاء نظام إدارة مستدامة للزراعة للمحافظة على صحة التربة والماء والنبات والحيوان وتحسينها وتحقيق التوازن فيما بينها، والحد من تدهور التربة وانجرافها، والمشاركة في حماية التنوع البيئي وصحة البيئة، هذا وقد سمح صدور المرسوم بزيادة الثقة لجذب الشركات الخارجية للإستثمار في هذا القطاع.

يهدف المرسوم الى وضع الأسس اللازمة لتطوير الإنتاج العضوي وتسويق المنتجات العضوية في الجمهورية العربية السورية ووضع مبادئ وقواعد تتعلق بما يلي:

- الإطار المؤسساتي للإنتاج العضوي.
- قواعد الإنتاج العضوي.

- تقويم تطابق العملية الإنتاجية مع المعايير وتحديد متطلبات التفتيش ومنح الشهادات للمنتجات العضوية.
- استعمال المؤشرات التي تشير الى المنتجات العضوية في بطاقة البيان.
- تسويق المنتجات العضوية.
- تجارة المنتجات العضوية (استيراد وتصدير).
- المستلزمات المسموح استخدامها.

كما نصت المادة الرابعة منه على تأسيس اللجنة السورية للإنتاج العضوي والتي تضم في عضويتها ممثلين عن مديريات مركزية في وزارة الزراعة بالإضافة إلى ممثلين عن وزارات مختلفة ذات العلاقة وعضوين من المنتجين الأساسيين لهذه الزراعة.

إن أهمية صدور المرسوم تكمن في الحصول على منتج غذائي آمن للمستهلك وإيجاد فرص تسويقية محلية بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة مع دول العالم وخاصة بالنسبة للخضراوات والفواكه الطازجة والأعشاب الطبية والعطرية.

هذا وقد تم بموجب هذاالمرسوم إحداث مديرية مكتب الزراعة العضوية مقرها دمشق بالقرار رقم 208 في تموز 2012 ويعد هذا المكتب المسؤول الوطني عن هذا القطاع حيث سيقوم بمهام عديدة منها الرقابة على الأسواق العضوية وتنفيذ مضمون المرسوم والتعاون مع كافة الجهات للوصول إلى منظومة عمل متكاملة تتيح الوصول إلى المنتج العضوي.

كما تم إقرار الشعار للمنتج العضوي السوري في المادة 25 من القانون لاستخدامه كأداة تسويقية للأشخاص العاملين بهذه الزراعة وأيضا كوسيلة مساعدة للمستهلكين لتمييز المنتجات العضوية السورية عن غيرها من المنتجات الغذائية ضمن الشروط التالية[50]:

- يتم إجازة الشعار العضوي السوري بموجب هذا المرسوم التشريعي ويجب عند استعماله، المطابقة بالرسوم والحجم والألوان والمواصفات الفنية حسبما هو موضح في التعليمات التنفيذية.
- يجوز وضع الشعار العضوي السوري في بطاقات البيان أو الادعاءات التي تصاحب المنتجات العضوية الحاصلة على شهادة على أن:
    1. لا تستعمل في المنتجات التي في مرحلة التحول.
    2. لا تستعمل على المنتجات الموسومة مصنوعة من مكون عضوي.
- يقوم المكتب بمراقبة استعمال الشعار العضوي السوري ويجوز لمدير المكتب بقرار منه أن يعدل في رسومات الشعار وقواعد عرضه واستعماله.

[50] قانون الزراعة العضوية السوري رقم 12 الصادر عن رئاسة الجمهورية للعام 2012.

شعار المنتج السوري العضوي

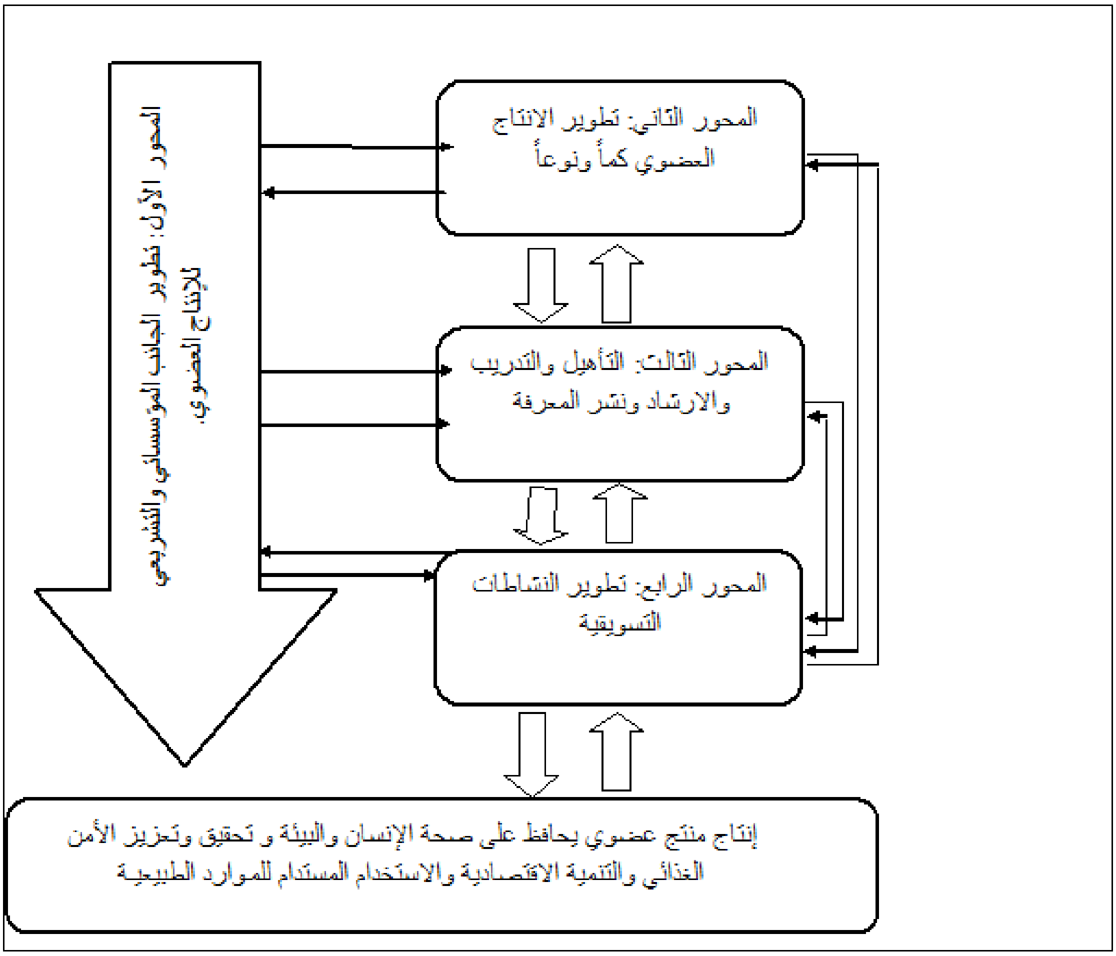
بالإضافة إلى مجموعة الإجراءات المتبعة من أجل تنظيم الزراعة العضوية في سورية وصدور المرسوم رقم 12 للعام 2012 الخاص بالزراعة العضوية واستكمالاً للجهود المبذولة فقد قام المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بوضع الإستراتيجية الوطنية للزراعة العضوية في الجمهورية العربية في العام 2013 والتي خلصت في مضمونها إلى تحديد نقاط القوة والضعف للتحول إلى الزراعة العضوية والفرص المتاحة أمام سورية بالتعاون مع المنظمات الدولية للمساعدة في هذا المجال.

أما عن أهم التحديات التي يمكن ان تواجهها هذه الزراعة فتكمن في تأمين المعرفة والخبرة لدى المزارعين وإمكانية توفير الطلب المتزايد للمنتجات العضوية، بالإضافة إلى تأسيس جهة محلية مانحة لشهادة المنتج العضوي في سورية، والأهم من كل ذلك تأمين فرص التسويق الداخلي والخارجي بما يضمن تأمين الدخل المناسب للمنتجين.

هذا وقد حددت الإستراتيجية الوطنية الهدف العام للزراعة العضوية والذي يتمثل في" النهوض بالإنتاج العضوي في سورية للمساهمة في: الحصول على منتج يحافظ على صحة الإنسان والبيئة وتحقيق وتعزيز الأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية"، ولتحقيق ذلك لابد من تغطية المحاور الأربعة التالية:

- المحور الأول: تطوير الجانب المؤسساتي والتشريعي للزراعة العضوية
- المحور الثاني: تطوير الإنتاج العضوي كماً ونوعاً
- المحور الثالث: التأهيل والتدريب والإرشاد ونشر المعرفة
- المحور الرابع: تطوير النشاطات التسويقية

الشكل 5-6 المخطط التوضيحي لمحاور الاستراتيجية الوطنية للزراعة العضوية في سورية.



المصدر: صورة من الأستراتيجية الوطنية للزراعة العضوية، 2013.

12-6 الخلاصة

على الرغم من أن الزراعة العضوية مازالت حتى الآن لا تتجاوز 1-2 % من المبيعات الغذائية في العالم إلا أن أهميتها تتزايد في مختلف أنحاء العالم، حيث يبقى الهدف الأكبر للجميع هو توفير الغذاء الآمن والسليم بغض النظر عن اختلافات الرؤى في تحقيق ذلك، قد تكون كلفة المنتجات العضوية أكثر بقليل من المنتجات العادية على المدى القصير إلا أن الكلفة على المدى الطويل للزراعة الغير عضوية هي باهظة على صحتنا وصحة أجيالنا والبيئة المحيطة بنا ولا يزال من الضروري التركيز على برامج التوعية والإرشاد الخاصة بأهمية وفوائد هذه الزراعة في الحفاظ على الصحة العامة للناس بالإضافة إلى تشجيع المتاجر العامة أو الأسواق المركزية المحلية على عرض المحاصيل والأغذية العضوية.

13-6 المقترحات

- التعريف بوجود العلامة التجارية للمنتج العضوي السوري التي تعزز ثقة المستهلك والتي تعتبر جواز السفر للمنتج إلى الأسواق المحلية والخارجية عن طريق الترويج لمصطلح "عضوي" والتركيز بشكل رئيسي على الفوائد الصحية ذات الصلة بالغذاء العضوي، وينبغى التواصل مع تلك الرسالة بمختلف الوسائل بما فى ذلك حملات العلاقات العامة مثل الإعلانات التليفزيونية، اللوحات الإعلانية، الأيام الحقلية والزيارات الإرشادية، بالإضافة الى المعارض الزراعية الخاصة بالمنتجات العضوية.

- بناء قاعدة معلومات للمنتجات العضوية تتضمن كافة المعلومات الخاصة بالأسواق العالمية.
- تبني وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في سورية فصل بيانات الزراعة العضوية عن الزراعات العادية فى النشرات الإحصائية الدورية الصادرة من قبلها.
- يجب أن يكون لوزارة الزراعة دور تكاملياً مع الجهات الأخرى في عمليات التفتيش والاعتماد المحلية والعالمية.
- خلق أسواق شعبية لتسويق المنتجات العضوية محلياً.
- تقديم الدعم للمزارعين العضويين من خلال تقديم المدخلات العضوية التي تساعد المزارع في ادارة مزرعته بالشكل الصحيح.
- تقديم الإستشارات للمزارعين التي تساهم في رفع قيمة المنتج العضوي وتخفيض تكاليفه
- تشجيع المزارعين من خلال تقديم الدعم العيني لضمان استمرارهم بهذه الزراعة وهذا بدوره يشجع الآخرين بالدخول إليها.
- إصدار القوانين التي تحمي المزارع والمستهلك والجهات المانحة للشهادات.
- مساعدة المنتجين في تأمين الأسواق الخارجية لمنتجاتهم.
- إشراك القطاع الخاص في وضع السياسات والأنظمة والتشريعات الخاصة بالإنتاج والتصدير والتسويق للإنتاج الزراعي إلى الخارج.
- عقد دورات تدريبية في مجال إدارة المزارع العضوية والمراقبة والتصديق.
- توسيع قاعدة العمل العربي المشترك من خلال إنشاء شبكة عربية للزراعة العضوية لتبادل المعلومات وتحقيق التكامل الإنتاجي والتسويقي.
- وضع سياسات زراعية عضوية خاصة بالزراعة السورية العضوية لتقوية القطاع والأفراد الفاعلين فيه من خلال تدخلات حكومية سليمة ودعم تحول المزارع التقليدية لتصبح عضوية وبالتالي توسيع قاعدة الإنتاج لموازنة الطلب المحلي على المنتجات العضوية.
- تواصل أصحاب المصلحة وارتباطهم مع بعضهم البعض لتحسين شروط اطار العمل بالقطاع الزراعي العضوي واستغلال الفرص الجديدة بالسوق.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات بين الأشخاص الفاعلين على امتداد سلسلة القيمة بسوق المنتجات العضوية على سبيل المثال (المنتجين، المصنّعين، تجار التجزئة للتغلب على التحديات التي يمكن ان تواجه هذا القطاع.

مرفق المنهجية

معدل النمو السنوي (AGR) **:** يعرف على أنه التغير النسبي السنوي المئوية خلال فترة معينة

$$AGR=\left[\left(\frac{Y_T}{Y_0}\right)^{\frac{1}{T-1}}-1\right]*100$$

Y_T = قيمة السنة الأخيرة

Y_0 = قيمة السنة الأولى

T = عدد السنوات

رقم كمية التصدير (الاستيراد) (QI) : يمثل التغيرات في كميات المنتجات المتبادلة بين الدول والمثقلة حسب الأسعار. وتمثل التثقيلات قيم الوحدة في سنة الأساس (أي أنها رقم لاسبيريس القياسي).

$$QI=\frac{\sum_i p_0 q_t}{\sum_i p_0 q_0}*100$$

p_o = فترة الأساس (1989-1991) وسطي قيمة الوحدة

q_t = الكمية الحالية

q_o = فترة الأساس (1989-1991) وسطي الكمية

الرقم القياسي للتصدير (EV) : يمثل التغير في قيمة الصادرات f.o.b (أي محسوباً على أساس تسليم ظهر الباخرة) بالنسبة لفترة الأساس (وسطي فترة السنوات الثلاث 198-1991) .

$$EV=\frac{\sum_i p_t q_t}{\sum_i p_0 q_0}*100$$

i = الرقم القياسي للسلعة

p_t = السعر الحالي

p_o = سعر فترة الأساس

p_o = الكمية الحالية

q_o = كمية سنة الأساس

الرقم القياسي للواردات (IV) **:** يمثل تغير قيمة الواردات c.i.f (أي متضمنة التكاليف والتأمين والشحن) لفترة الأساس.

$$IV = \frac{\sum_i p_t q_t}{\sum_i p_0 q_0} * 100$$

i = الرقم القياسي للسلعة

p_t = السعر الحالي

p_o = سعر فترة الأساس

q_t = الكمية الحالية

q_o = كمية سنة الأساس

الرقم القياسي لقيمة وحدة الواردات (الصادرات) (UV): يمثل التغيرات في كميات المنتجات المتبادلة بين الدول والمثقلة حسب الأسعار. وتمثل التثقيلات كميات الواردات (الصادرات) في سنة الأساس (أي أنها رقم لاسبيريس القياسي).

$$UV = \frac{\sum_i p_t q_0}{\sum_i p_0 q_0} * 100$$

i = الرقم القياسي للسلعة

p_t = سعر الوحدة الحالي

p_o = فترة الأساس (1989-1991) وسطي قيمة الوحدة

q_o = فترة الأساس (1989-1991) وسطي الكمية

حدا التجارة (ToT)

يعرف على أنه النسبة بين الأرقام القياسية لسعر وحدة الصادرات والواردات

$$ToT = \frac{UV_E}{UV_I}$$

قيمة الوحدة النسبية (RUV)

يتم حساب قيمة الوحدة النسبية لكل منتج على أنها نسبة وسطي قيمة وحدة الصادرات السورية إلى وسطي قيمة الوحدة العالمية. والنقطة المرجعية أو وسطي قيمة الوحدة النسبية هي 1 (قيمة وحدة المنتج في سورية التي تساوي قيمة الوحدة لنفس المنتج في الأسواق العالمية). وإذا كانت قيمة الوحدة النسبية أدنى (أعلى) من 1 فعندئذ تقوم سورية بتصدير منتجاتها "بأسعار" أدنى (أعلى) من "السعر" العالمي الوسطي . وتعتبر قيم الوحدة الأعلى على أنها تعكس نوعية أعلى وهي لاتشكل مؤشراً على القدرة التنافسية الضعيفة للسعر.

$$RUV = \frac{E_{is}/Q_{is}}{E_{iw}/Q_{iw}}$$

i = الرقم القياسي للسلعة

E_{is} = قيمة صادرات السلعة i لسورية

Q_{is} = كمية صادرات السلعة i لسورية

E_{iw} = قيمة صادرات السلعة i للعالم

Q_{iw} = كمية صادرات السلعة i للعالم

الميزة النسبية الظاهرية (RCA)

يظهر الرقم القياسي ما إذا كان أداء السلعة المصدرة أعلى من الصادرات السورية الوسطية من حيث الحصة في الأسواق العالمية . وإذا كان للمنتج حصة مرتفعة من الأسواق العالمية_ تعدل حسب المشاركة الإجمالية للصادرات السورية في الأسواق العالمية_ فعندئذ يقال بأنها تظهر *ميزة نسبية* .

$$RCA = \frac{E_{is}/E_{iw}}{E_{s}/E_{w}}$$

i = الرقم القياسي للسلعة

E_{is} = قيمة صادرات السلعة(المنتج) i لسورية

E_{s} = قيمة إجمالي الصادرات السورية

E_{iw} = قيمة صادرات السلعة(المنتج) i للعالم

E_{w} = قيمة إجمالي الصادرات العالمية

الميزان التجاري (TB)

ويعرف على أنه قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات

$$TB = E - I$$

E= قيمة الصادرات I= قيمة الواردات

الميزان التجاري القياسي (STB)

يعرف على أنه نسبة الميزان التجاري (قيمة الصادرات-قيممة الواردات) على حجم التجارة (قيمة الصادرات+قيمة الواردات)

$$STB = \frac{E - I}{E + I}$$

تقديرات دعم المنتج (PSE)

القيمة المالية لإجمالي التحويلات من المستهلكين ودافعي الضرائب للمنتجين الزراعيين ، المحسوبة عند مستوى باب المزرعة ، والناشئة من إجراءات السياسات التي تدعم الزراعة ، بغض النظر عن طبيعتها أو أهدافها أو تأثيراتها على إنتاج المزرعة أو الدخل. وتتضمن دعم سعر السوق والدفعات من الموازنة مثل التحويل الإجمالي من دافعي الضرائب للمنتجين الزراعيين الناشيء من إجراءات السياسات المبنية على: الإنتاج الحالي – المساحة المزروعة /عدد الحيوانات – استخدام المدخلات – محددات مدخلات الإنتاج – الدخل المزرعي الإجمالي . وتقيس النسبة المئوية للـPSE التحويلات كنسبة من إجمالي ما تستلمه المزرعة.

دعم سعر السوق (MPS)

القيمة المالية السنوية لإجمالي التحويلات من المستهلكين ودافعي الضرائب للمنتجين الزراعيين الناشئة من إجراءات السياسات التي تحدث فجوة بين أسعار السوق المحلية والأسعار الحدودية الخاصة بسلع زراعية محددة محسوبة عند باب المزرعة.

تقديرات دعم الخدمات العامة (GSSE)

القيمة المالية السنوية للتحويلات الإجمالية للخدمات العامة المقدمة للزراعة بشكل جماعي الناشئة من إجراءات السياسات التي تدعم الزراعة بغض النظر عن طبيعتها أو أهدافها أو تأثيراتها على إنتاج المزرعة - الدخل – استهلاك منتجات المزرعة.

تقديرات الدعم الكلي (TSE)

القيمة المالية السنوية للتحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين الناشئة من إجراءات السياسات التي تدعم الزراعة، الصافية من استلامات الموازنة الموحدة بغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على إنتاج المزرعة أو الدخل. وتقيس النسبة المئوية للـTSE التحويلات الكلية من السياسات الزراعية كنسبةٍ مئوية من إجمالي الناتج المحلي (GDP).

كثافة التجارة (TI)

يقيس الاقتصاديون كثافة التجارة لقطاعٍ ما بإضافة التصدير إلى الاستيراد (التجارة الإجمالية) ومقارنة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع

- اللجنة الإستشارية العالمية للقطن: حالة القطن العالمية، اللجنة الدائمة، واشنطن، 2013.
- مؤسسة التجارة العادلة: موجز سلعي، التجارة العادلة والسكر، لندن، 2013.
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو): توقعات الأغذية، روما، 2012.
- المندوبية السامية للتخطيط: الميزانية الاقتصادية التوقعية، الدار البيضاء، 2013
- لجنة التجارة الدولية في الولايات المتحدة: زيت الزيتون: شروط المنافسة بين الولايات المتحدة والمنتجين الخارجيين الرئيسيين، واشنطن،2013.
- صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، 2013.
- صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي"الآمال والواقع والمخاطر"، واشنطن، 2013.
- الأمم المتحدة: استعراض الظروف الإجتماعية والاقتصادية في إفريقيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012
- وزارة الطاقة والثروة المعدنية: التقرير السنوي، عمان، 2012.
- صندوق النقد الدولي: من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمناً واستقراراً، التقرير السنوي، واشنطن، 2013.
- الأمم المتحدة: آفاق حالة الاقتصاد العالمي، نيويورك، 2014.
- موقع وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو): تحليل السوق العالمية، روما، 2012.
- تقرير التضخم، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، مصرف سورية المركزي، أيار 2013.
- مسودة الخطة الخمسية الحادية عشرة (2011-2015)، هيئة تخطيط الدولة، سورية.
- تقرير الاستثمار السوري الصادر عن هيئة الاستثمار السورية، العدد السابع، عام 2013.
- مجلة صادرات الصادرة عن هيئة تنمية الصادرات السورية، العدد (14)، 2014.
- مذكرة غرفة تجارة دمشق لمجلس الوزراء استناداً إلى صحيفة الوطن السورية
- فريك وبون: الزراعة العضوية في العالم، معهد أبحاث الزراعة العضوية FiBL والإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، IFOAM، جنيف، 2013.
- ماركو هارتمان ورفاقه: تقريرالزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية، SOFA[51] بالتعاون مع وزارة الزراعة وFiBL وGIZ[52]، الرياض، 2012 .
- ريتا حاصباني: واقع وأفاق تطوير الزراعة العضوية في الوطن العربي، المؤتمر العربي للزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الأقتصاد، تونس، 2003.
- أليسا مورغيرا ورفاقها: الزراعة العضوية والقانون، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2013.

[51] الجمعية السعودية للزراعة العضوية.
[52] المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي.

- خالد بن ناصر الرضيمان، الزراعة العضوية في الوطن العربي، 2012.
- الاستراتيجية الوطنية للزراعة العضوية السورية: المركز الوطني للسياسات الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة، دمشق، 2013
- المرسوم التشريعي رقم 12: قانون الزراعة العضوية في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2012.
- التعليمات التنفيذية لقانون الزراعة العضوية في لجمهورية العربية السورية رقم 12 للعام 2012، دمشق، 2013.
- الجريدة الرسمية في الإتحاد الأوروبي: الإنتاج العضوي والتعاريف المتعلقة بالمنتجات العضوية وتغير رقم القانون من 91/2092 الى 2007/834 EC، بروكسل، 2007.
- موقع وكالة بناء التونسية للأنباء http://binaanews.net/
- موقع المفوضية الأوروبية http://ec.europa.eu
- موقع مجلس الحبوب العالمي http://www.igc.int
- موقع محتض الشجرة للتكنولوجيا الزراعية http://www.treehugger.com/
- موقع صحيفة الاقتصادية السعودية http://www.aleqt.com
- موقع البوابة نيوز المصري http://www.albawabhnews.com
- موقع بوابة فيتو المصري http://www.vetogate.com
- موقع صحيفة البيان الإماراتية http://www.albayan.ae
- موقع هيئة الإذاعة البريطانية http://www.bbc.co.uk/
- موقع مصرف تونس المركزي http://www.bct.gov.tn/
- موقع وزارة الخارجية الأمريكية http://iipdigital.usembassy.gov/
- موقع مؤشر ميوندي http://www.indexmundi.com
- موقع صحيفة الاتحاد الإماراتية http://www.alittihad.ae
- موقع وزارة الزراعة الأمريكية http://www.ers.usda.gov/
- موقع بلومبرغ الإخباري http://www.bloomberg.com/
- موقع إنتاج الشعير العالمي http://www.worldbarleyproduction.com/
- موقع العالم اليوم الإخباري المصري http://www.gn4me.com/alalamalyoum/inner.jsp
- موقع مجلس زيت الزيتون العالمي www.internationaloliveoil.org/
- موقع وقاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية www.WTO.org

- قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC) www.napcsyr.net
- موقع الاقتصادي السوري http://sy.aliqtisadi.com
- موقع خطوات نحو الطريق الصحيح السوري /http://syriasteps.com
- موقع وزارة الزراعة السورية http://moaar.gov.sy
- موقع صحيفة تشرين السورية http://tishreen.news.sy
- موقع الوكالة العربية السورية للأنباء www.sana.sy
- موقع المكتب المركز للإحصاء /http://www.cbssyr.sy
- موقع وزارة الاقتصاد السورية /http://syrecon.gov.sy
- موقع الاتفاقيات الثنائية www.bilaterals.org
- موقع الجسور http://www.ictsd.org
- صحيفة الأوقات الاقتصادية الهندية http://economictimes.indiatimes.com
- موقع برنامج الغذاء العالمي العالمي http://www.wfp.org/
- موقع صحيفة "المتوسط الأخضر" الأوروبية http://www.greenmed.eu
- موقع أخبار العالم التابع للأمم المتحدة، http://article.wn.com
- موقع صحيفة هيمالايا تايمز النيبالية http://www.thehimalayantimes.com/
- موقع البنك الدولي http://www.worldbank.org
- موقع "شبكة الإجراء المناخي" العالمية http://www.climatenetwork.org
- موقع "الأيام السورية" السوري http://www.syriandays.com/
- موقع الحياة العضوية http://www.organic-bio.com
- موقع التمور العراقي http://www.iraqi-datepalms.net
- موسوعة الويكيبيديا http://en.wikipedia.org
- موقع شبكة العالم العضوي http://www.organic-world.net
- موقع المركز الفني للفلاحة التونسي http://www.ctab.nat.tn
- موقع دليل الزراعة العضوية www.sofa.org.sa/maa.asp
- موقع صحة النبات /http://www.meleigi.com

- موقع الرسول الأخضر http://www.greenprophet.com
- موقع صحيفة الأهرام المصرية http://digital.ahram.org.eg
- موقع صحيفة "الثورة" السورية http://thawra.alwehda.gov.sy
- موقع دراسات خضراء السوري /http://green-studies.com
- موقع مجموعة Ukrdelyc الزراعية البريطانية /http://uagroo.com
- موقع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والقاحلة www.acsad.org

قائمة الجداول

الجدول 1.1 تجارة العالم حسب المناطق، 2011 و2012 (مليار دولار و%).

المنطقة	قيمة التجارة في العام في 2011	قيمة التجارة في العام 2012	التغير %	الحصة العالمية
العالم	36638	37002	1.0	100.0
أوروبا	13574	12915	-4.9	37.0
آسيا	11936	12316	3.2	32.6
أمريكا الشمالية	5373	5563	3.5	14.7
الشرق الأوسط	1947	2089	7.3	5.3
أمريكا الوسطى والجنوبية	1331	1374	3.3	3.6
اتحاد الدول المستقلة	1494	1504	0.7	4.1
أفريقيا	1165	1240	6.5	3.2

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية

الجدول 2.1 صادرات العالم حسب المناطق، 2003-2012 (مليار دولار و%).

المنطقة	الأعوام								معدل النمو السنوي لمتوسط (2003-2005) - 2012	%التغير (2011/2012)
	متوسط 2003 -2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2010-2012		
العالم	8737	11.2	0.45	16160	12554	15283	18319	18401	17334	12.0	21.9
أوروبا	3764	7.8	-4.01	6483	5021	5644	6652	6385	6227	9.6	12.3
آسيا	2507	13.6	2.33	4725	3891	5076	5971	6111	5719	14.0	31.1
أمريكا الشمالية	1301	9.0	3.91	2035	1602	1964	2282	2371	2206	8.1	22.6
الشرق الأوسط	398	19.1	6.46	1034	722	907	1268	1349	1175	19.1	29.7
اتحاد الدول المستقلة	254	17.9	2.03	703	450	589	789	805	728	20.0	30.2
أمريكا الوسطى والجنوبية	284	14.9	-1.30	617	474	591	760	750	700	16.7	25.7
أفريقيا	230	15.5	5.30	562	394	511	598	630	580	18.9	32.3
المنطقة	%									معدل النمو السنوي لمتوسط (2003-2005) - 2012	%التغير (2011/2012)
	متوسط 2003 -2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2010-2012		
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0	-
أوروبا	43.1	41.0	41.4	40.1	40.0	36.9	36.3	34.7	36.0	-3.0	-4.4
آسيا	27.7	29.5	29.5	29.2	31.0	33.2	32.6	33.2	33.0	2.6	1.9
أمريكا الشمالية	16.9	13.7	13.1	12.6	12.8	12.9	12.5	12.9	12.7	-3.8	3.5
الشرق الأوسط	3.9	5.4	5.5	6.4	5.8	5.9	6.9	7.3	6.7	9.4	6.0
اتحاد الدول المستقلة	2.4	3.6	3.7	4.3	3.6	3.9	4.3	4.4	4.2	8.7	1.6
أمريكا الوسطى والجنوبية	2.9	3.7	3.7	3.8	3.8	3.9	4.1	4.1	4.0	4.9	-1.7
أفريقيا	2.2	3.1	3.1	3.5	3.1	3.3	3.3	3.4	3.3	6.3	4.8

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية

الجدول 3.1 واردات العالم حسب المناطق، 2003-2012 (مليار دولار و%).

المنطقة	الأعوام									معدل النمو السنوي لمتوسط (2003-2005)- 2012	%التغير (2011/2012)
	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2010-2012		
العالم	9864	9571	10870	12463	14329	16571	12778	15503	18499	9.5	0.6
أوروبا	4257	4161	4579	5254	6116	6894	5213	5900	6922	6.3	-5.7
آسيا	2671	2488	2890	3335	3820	4576	3678	4862	5965	12.8	4.0
أمريكا الشمالية	1873	2009	2284	2542	2702	2908	2178	2683	3091	7.9	3.3
الشرق الأوسط	335	281	335	376	470	603	512	581	680	12.0	8.8
اتحاد الدول المستقلة	218	173	216	280	379	500	333	415	541	14.7	5.1
أمريكا الوسطى والجنوبية	277	246	309	374	468	609	452	585	734	15.4	2.8
أفريقيا	234	213	257	303	375	481	411	476	566	14.7	7.8
المنطقة	%									معدل النمو السنوي لمتوسط (2003-2005)- 2012	%التغير (2011/2012)
	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2010-2012		
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0	0
أوروبا	43.2	43.5	42.1	42.2	42.7	41.6	40.8	38.1	37.4	-2.9	-6.2
آسيا	27.1	26.0	26.6	26.8	26.7	27.6	28.8	31.4	32.2	3.0	3.5
أمريكا الشمالية	19.0	21.0	21.0	20.4	18.9	17.5	17.0	17.3	16.7	-1.4	2.7
الشرق الأوسط	3.4	2.9	3.1	3.0	3.3	3.6	4.0	3.8	3.7	2.3	8.2
اتحاد الدول المستقلة	2.2	1.8	2.0	2.2	2.6	3.0	2.6	2.7	2.9	4.8	4.6
أمريكا الوسطى والجنوبية	2.8	2.6	2.8	3.0	3.3	3.7	3.5	3.8	4.0	5.4	2.3
أفريقيا	2.4	2.2	2.4	2.4	2.6	2.9	3.2	3.1	3.1	4.8	7.2

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 4.1 أهم الدول المصدرة ، 2011 و2012 (مليار دولار و%).

المصدرون	القيمة 2011	القيمة 2012	الحصة العالمية % 2011	الحصة العالمية % 2012	الترتيب 2011	الترتيب 2012	التغير % 2011-2012
العالم (باستثناء التجارة الأوروبية الداخلية)	14349	14764	100	100	_	_	2.9
الاتحاد الأوروبي 27 (تجارة خارجية)	2133	2167	14.9	14.7	1	1	1.6
الصين	1898	2049	13.2	13.9	2	2	8.0
الولايات المتحدة	1480	1546	10.3	10.5	3	3	4.5
اليابان	823	799	5.7	5.4	4	4	-2.9
كوريا	555	548	3.9	3.7	5	5	-1.3
روسيا الإتحادية	522	529	3.6	3.6	6	6	1.3
هونج كونج	456	493	3.2	3.3	7	7	8.1
كندا	452	455	3.2	3.1	8	8	0.7
سنغافورة	410	408	2.9	2.8	9	9	-0.5
المملكة العربية السعودية	365	388	2.5	2.6	10	10	6.3
المكسيك	350	371	2.4	2.5	11	11	6.0
الإمارات العربية المتحدة	285	350	2.0	2.4	14	12	22.8
تايبيه، الصينية	308	301	2.1	2.0	12	13	-2.3
الهند	305	294	2.1	2.0	13	14	-3.6
استراليا	270	257	1.9	1.7	15	15	-4.8
البرازيل	256	243	1.8	1.6	16	16	-5.1
تايلاند	229	230	1.6	1.6	18	17	0.4
ماليزيا	227	227	1.6	1.5	19	18	0.0

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 5.1 أهم الدول المستوردة ، 2011 و2012 (مليار دولار و%).

المستوردين	القيمة 2011	القيمة 2012	الحصة العالمية % 2011	الحصة العالمية % 2012	الترتيب 2011	الترتيب 2012
العالم (باستثناء التجارة الأوروبية الداخلية)	14532	13714	100	100	_	_
الولايات المتحدة	2266	2336	15.6	17.0	2	1
الاتحاد الأوروبي 27 (تجارة خارجية)	2350	2301	16.2	16.8	1	2
الصين	1743	1818	12.0	13.3	3	3
اليابان	855	886	5.9	6.5	4	4
هونج كونج	511	553	3.5	4.0	6	5
كوريا	524	520	3.6	3.8	5	6
الهند	463	490	3.2	3.6	7	7
كندا	463	475	3.2	3.5	8	8
سنغافورة	366	380	2.5	2.8	9	9
المكسيك	361	380	2.5	2.8	10	10
روسيا	324	335	2.2	2.4	11	11
تابييه، الصينية	281	270	1.9	2.0	12	12
استراليا	244	261	1.7	1.9	13	13
تايلاند	228	248	1.6	1.8	17	14
تركيا	241	237	1.7	1.7	14	15
البرازيل	237	233	1.6	1.7	15	16
الإمارات العربية المتحدة	205	230	1.4	1.7	18	17
سويسرا	208	198	1.4	1.4	17	18

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 6.1 شبكة التجارة العالمية بالسلع حسب المناطق، 2012-2010 (مليار دولار و%).

المستورد	العالم			أمريكا الشمالية			أمريكا الوسطى والجنوبية			أوروبا			اتحاد الدول المستقلة			أفريقيا			الشرق الأوسط			آسيا		
السنة	**2010**	**2011**	2012	2010	2011	2012	**2010**	**2011**	**2012**	**2010**	**2011**	**2012**	**2010**	**2011**	**2012**	**2010**	**2011**	**2012**	**2010**	**2011**	**2012**	**2010**	**2011**	**2012**
المصدر																								
العالم																								
المنتجات	1361	1661	1657	164	196	201	53	65	68	588	689	664	56	66	67	69	92	94	71	86	90	352	454	463
الغذاء	1122	1360	1375	138	165	169	46	57	60	494	577	562	51	60	60	62	84	86	66	80	84	258	328	345
المواد الخام	239	300	281	26	32	33	7	9	7	94	112	101	5	6	7	7	8	8	5	6	6	94	126	117
إجمالي	1489	1788	1793	2511	2924	3035	601	763	787	5860	6919	6564	401	536	550	457	543	580	559	662	714	4223	5157	5333
أمريكا الشمالية																								
المنتجات	213	251	258	82	95	98	15	17	18	21	24	23	2	3	3	8	9	8	6	7	6	80	96	102
إجمالي	1964	2282	2371	957	1103	1151	165	201	217	330	382	380	11	15	18	32	37	38	53	63	75	413	476	488
نسبة (2) من	16	15	16	50	48	48	28	27	26	4	3	3	4	4	5	11	10	9	8	8	6	23	21	22
أمريكا الوسطى																								
المنتجات	164	207	205	22	28	27	26	33	36	44	54	48	7	8	7	10	15	15	11	13	13	42	55	58
إجمالي	591	760	750	139	183	187	160	203	202	108	139	128	8	9	8	15	22	21	15	18	17	134	170	172
نسبة (3) من	12	12	12	14	14	14	50	51	53	7	8	7	13	12	11	14	17	16	16	15	14	12	12	12
أوروبا																								
المنتجات	571	671	657	23	26	28	6	7	7	449	521	501	20	24	25	21	25	26	16	19	22	36	47	48
إجمالي	5644	6652	6385	416	482	492	98	119	124	4008	4697	4383	180	234	245	177	202	211	169	195	208	528	642	643
نسبة (4) من	42	40	40	14	13	14	10	10	10	76	76	76	36	36	37	30	28	28	22	23	24	10	10	10
اتحاد الدول																								
المنتجات	44	57	66	1	1	1	0	0	0	10	14	20	17	21	21	3	4	7	3	4	7	8	12	9
إجمالي	589	789	805	34	43	37	6	10	7	308	407	430	111	160	149	9	12	14	20	22	20	88	119	127
نسبة (5) من	3	3	4	0	0	0	0	0	0	2	2	3	31	31	31	4	5	7	4	5	7	2	3	2
أفريقيا																								
المنتجات	50	58	57	2	3	3	1	2	2	20	22	20	1	1	1	11	14	13	5	5	5	9	11	12
إجمالي	511	598	630	90	97	74	15	30	30	188	209	240	1	2	2	67	79	81	16	18	17	118	142	160
نسبة (6) من	4	4	3	1	2	2	2	2	2	3	3	3	2	2	2	16	15	14	7	6	5	2	2	3
الشرق الأوسط																								
المنتجات	27	31	30	0	1	1	0	0	0	3	3	3	1	1	1	2	2	2	13	14	15	5	6	6
إجمالي	907	1268	1349	77	108	118	7	10	11	112	160	148	5	6	7	28	37	39	88	104	116	475	667	732
نسبة (7) من	2	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	2	2	2	2	18	16	17	1	1	1
آسيا																								
المنتجات	292	385	384	34	43	45	5	6	6	40	52	48	7	9	8	16	22	23	18	24	24	173	228	228
إجمالي	4690	5533	5640	798	909	975	149	188	196	806	926	855	85	110	121	128	153	177	199	243	260	2468	2941	3012
نسبة (8) من	21	23	23	20	22	22	10	10	9	7	8	7	12	13	13	22	24	24	25	28	27	49	50	49

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 7.1 حصة المنتجات الزراعية من إجمالي السلع الأولية حسب المناطق، 2012 (%).

حصة المنتجات الزراعية من إجمالي السلع	الصادرات	الواردات
العالم	**9.2**	**9.2**
أمريكا الشمالية	**10.9**	**6.6**
أمريكا الوسطى والجنوبية	**27.4**	**8.6**
أوروبا	**10.3**	**10.1**
اتحاد الدول المستقلة	**8.2**	**12.2**
أفريقيا	**9.1**	**16.2**
الشرق الأوسط	**2.2**	**12.6**
آسيا	**6.8**	**8.7**
حصة المنتجات الزراعية من السلع الأولية	**الصادرات**	**الواردات**
العالم	**28.6**	**28.6**
أمريكا الشمالية	**39.0**	**25.9**
أمريكا الوسطى والجنوبية	**39.1**	**27.7**
أوروبا	**43.9**	**32.2**
اتحاد الدول المستقلة	**11.1**	**52.5**
أفريقيا	**11.6**	**46.5**
الشرق الأوسط	**3.2**	**52.1**
أسيا	**35.6**	**22.3**

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 8.1 أهم الدول المصدرة الزراعية، 2011 و2012 (مليار دولار و%).

المصدرين	قيمة الصادرات		الحصة العالمية %		الترتيب	معدل التغير السنوي %
	2011	**2012**	**2011**	**2012**	**2012**	**2012/2011**
الاتحاد الأوروبي (27)	626.0	613.0	37.7	37.0	1	-2.1
الولايات المتحدة	168.0	172.0	10.1	9.8	2	2.4
الاتحاد الأوروبي - تجارة خارجية	158.0	163.0	9.5	10.4	3	3.2
البرازيل	86.0	86.0	5.2	5.2	4	0.0
الصين	65.0	66.0	3.9	4.0	5	1.5
كندا	60.0	63.0	3.6	3.8	6	5.0
إندونيسيا	48.0	45.0	2.9	2.7	7	-6.3
الأرجنتين	45.0	43.0	2.7	2.6	8	-4.4
تايلاند	48.0	42.0	2.9	2.6	9	-12.5
الهند	34.0	42.0	2.1	2.5	10	23.5
أستراليا	34.0	38.0	2.1	2.3	11	11.8
ماليزيا	39.0	34.0	2.3	2.0	12	-12.8
روسيا	30.0	32.0	1.8	1.9	13	6.7
فيتنام	22.0	25.0	1.3	1.5	14	13.6
نيوزيلاندا	24.0	24.0	1.5	1.4	15	0.0
المكسيك	23.0	23.0	1.4	1.4	16	0.0

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 9.1 أهم الدول المستوردة الزراعية، 2011 و2012 (مليار دولار و%).

المستوردين	قيمة الصادرات		الحصة العالمية %		الترتيب	معدل التغير السنوي %
	2011	2012	2011	2012	2012	2012/2011
الاتحاد الأوروبي (27)	654.0	623.0	37.5	35.7	1	-4.7
الاتحاد الأوروبي - تجارة خارجية	186.0	173.0	10.7	9.9	2	-7.0
الصين	145.0	157.0	8.3	9.0	3	8.3
الولايات المتحدة	137.0	142.0	7.9	8.1	4	3.6
اليابان	96.0	94.0	5.5	5.4	5	-2.1
روسيا	41.0	42.0	2.3	2.4	6	2.4
كندا	36.0	38.0	2.1	2.2	7	5.6
كوريا	35.0	33.0	2.0	1.9	8	-5.7
المكسيك	29.0	29.0	1.7	1.6	9	0.0
هونج كونج	24.0	27.0	-	–	10	12.5
الهند	23.0	26.0	1.3	1.5	11	13.0
ماليزيا	21.0	25.0	1.3	1.2	12	19.0
أندونيسيا	22.0	21.0	1.3	1.2	13	-4.5
السعودية	22.0	21.0	1.2	1.7	14	-4.5
مصر	15.0	18.0	0.9	1.0	15	20.0
تايلاند		17.0	–	1.0	16	

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 10.1 تجارة الشرق الوسط الزراعية، 2010-2012 (مليار دولار و%).

الشرق الأوسط						
	الواردات من الشرق الاوسط			الصادرات من الشرق الأوسط		
العالم	2010	2011	2012	2010	2011	2012
إجمالي السلع	906.95	1267.51	1349.43	558.8	662.5	713.8
السلع الزراعية	26.85	30.89	29.77	70.7	86.4	90.1
%	3.0	2.4	2.2	12.7	13.0	12.6
أمريكا الشمالية						
إجمالي السلع	76.78	107.65	118.02	52.64	62.77	75.05
السلع الزراعية	0.44	0.52	0.56	5.6	7.1	5.8
%	0.57	0.48	0.47	10.62	11.28	7.78
أمريكا الوسطى والجنوبية						
إجمالي السلع	7.0	10.43	10.79	15.05	17.99	17.0
السلع الزراعية	0.09	0.07	0.07	11.4	12.9	12.5
%	1.29	0.67	0.65	75.48	71.71	73.62
أوروبا						
إجمالي السلع	111.75	159.94	148.19	168.61	195.37	208.3
السلع الزراعية	2.58	2.62	2.57	15.6	19.5	21.5
%	2.31	1.64	1.73	9.22	9.97	10.32
اتحاد الدول المستقلة						
إجمالي السلع	4.78	5.94	7.15	19.5	21.83	20.3
السلع الزراعية	1.04	1.17	1.30	3.0	4.2	6.7
%	21.76	19.70	18.18	15.49	19.24	32.81
أفريقيا						
إجمالي السلع	28.48	37.39	39.38	15.71	18.04	17.12
السلع الزراعية	1.59	2.06	2.21	4.7	5.1	4.6
%	5.58	5.51	5.61	29.66	28.05	27.04
الشرق الأوسط						
إجمالي السلع	87.95	103.93	115.65	87.95	103.93	115.65
السلع الزراعية	12.70	13.87	14.89	12.7	13.9	14.9
%	14.44	13.35	12.88	14.44	13.35	12.88
آسيا						
إجمالي السلع	474.65	667.08	731.58	199.31	242.55	260.32
السلع الزراعية	4.77	5.86	5.83	17.9	23.8	24.0
%	1.0	0.9	0.8	9.0	9.8	9.2

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 11.1 الواردات الزراعية لبعض الدول العربية 1990، 2000، 2010-2012 (مليون دولار و%).

البلد	الأعوام					نسبة الزراعة من إجمالي الواردات %
	1990	2000	2010	2011	2012	2012
الجزائر	2766	2815	7350	11489	10755	0.1
مصر	4793	4195	11850	16659	17660	0.1
الأردن	709	942	2682	3187	3603	0.0
الكويت	589	1312	3070	3968	3849	0.0
لبنان	-	1210	2996	3331	3436	0.0
المغرب	1096	1941	4825	6531	6421	0.0
عمان	506	1158	2519	2736	3066	0.0
السعودية	3487	5663	17680	20870	29291	0.2
السودان	-	376	2409	2193	2495	0.0
سورية	791	850	4106	3928	1707	0.0
تونس	819	968	2553	3193	3428	0.0
الإمارات العربية المتحدة	1726	3857	11806	14378	16290	0.1

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

الجدول 1-12 واردات وصادرات القمح العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير%	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	34.6	36.1	52.6	50.1	51.4	45.7	4.8-
الصادرات	32.2	32.8	47.3	48.7	48.0	44.2	3.0

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-13 أهم مصدري القمح، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	48.7	100.0
الولايات المتحدة	8.1	16.6
أستراليا	6.7	13.8
كندا	6.1	12.5
فرنسا	5.0	10.3
روسيا	4.5	9.2
الأرجنتين	2.9	6.0

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-14 أهم مستوردي القمح، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	51.4	100.0
مصر	3.1	6.2
أندونيسيا	2.3	4.6
اليابان	2.2	4.4
الجزائر	2.1	4.2
كوريا	1.8	3.6
البرازيل	1.7	3.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-15 واردات وصادرات الشعير العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	4.9	5.5	7.4	7.8	7.6	34.5	5.4
الصادرات	4.5	4.9	7.4	7.8	7.6	51.0	5.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-16 أهم مصدري الشعير، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	7.8	100.0
أستراليا	1.4	17.9
فرنسا	1.3	16.7
روسيا	0.9	11.5
الأرجنتين	0.8	10.8
أوكرانيا	0.7	8.9
كندا	0.5	6.2

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-17 أهم مستوردي الشعير، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	7.8	100.0
السعودية	2.1	26.9
الصين	0.8	10.0
بلجيكا	0.5	6.7
هولندا	0.4	5.7
إيران	0.4	5.6
اليابان	0.4	5.3

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-18 واردات وصادرات الأرز العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	19.1	19.9	23.3	23.3	23.3	17.1	0.0
الصادرات	18.6	20.2	23.9	22.6	23.3	18.3	-5.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-19 أهم مصدري الأرز، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2010	%
العالم	22.6	100.0
الهند	6.1	27.1
تايلاند	4.6	20.5
فيتنام	2.6	11.7
الولايات المتحدة	2.1	9.2
باكستان	1.9	8.3
إيطاليا	0.6	2.8

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-20 أهم مستوردي الأرز، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2010	%
العالم	23.3	100.0
نيجيريا	1.9	8.2
الصين	1.1	4.8
إيران	1.0	4.2
السعودية	1.0	4.2
أندونيسيا	0.9	4.1
العراق	0.8	3.6

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-21 واردات وصادرات الذرة العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	22.3	25.7	36.5	38.1	37.3	42.0	4.4
الصادرات	19.8	23.3	34.4	35.5	35.0	47.6	3.2

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-22 أهم مصدري الذرة، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	35.5	100.0
الولايات المتحدة	9.7	27.3
البرازيل	5.4	15.2
الأرجنتين	4.8	13.6
أوكرانيا	3.9	11.0
فرنسا	2.4	6.8
هنغاريا	1.3	3.7

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-23 أهم مستوردي الذرة، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	38.1	100.0
اليابان	5.1	13.5
المكسيك	3.0	7.9
كوريا	2.6	6.8
مصر	2.0	5.1
إسبانيا	1.8	4.7
الصين	1.7	4.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-24 واردات وصادرات القطن الممشط أو المكرود العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	0.2	0.2	0.3	0.2	0.3	48.1	-24.1
الصادرات	0.2	0.4	0.4	0.4	0.4	-2.0	0.6

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-25 أهم مصدري القطن الممشط أو المكرود، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	0.4	100.0
أوغندا	0.1	16.5
الولايات المتحدة	0.1	14.3
المكسيك	0.0	12.1
موزامبيق	0.0	9.3
تنزانيا	0.0	8.9
زامبيا	0.0	4.6

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-26 أهم مستوردي القطن الممشط أو المكرود، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	0.2	100.0
ماليزيا	0.1	27.1
المملكة المتحدة	0.0	8.3
أسبانيا	0.0	7.8
بولونيا	0.0	5.6
بنغلادش	0.0	5.2
فرنسا	0.0	4.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-27 واردات وصادرات زيت الزيتون العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	4.1	4.4	4.8	4.5	4.7	8.9	-5.8
الصادرات	3.9	4.2	4.5	4.3	4.4	7.6	-3.3

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-28 أهم مصدري زيت الزيتون، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	4.3	100.0
أسبانيا	1.8	42.4
إيطاليا	1.3	29.1
اليونان	0.4	8.8
تونس	0.3	7.0
البرتغال	0.2	5.6
تركيا	0.0	1.1

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-29 أهم مستوردي زيت الزيتون، 2012 (مليار دولار و%)

البلد	2012	%
العالم	4.5	100.0
إيطاليا	1.3	29.3
الولايات المتحدة	0.7	15.5
فرنسا	0.4	7.8
البرازيل	0.2	5.4
ألمانيا	0.2	4.8
البرتغال	0.2	3.8

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-30 واردات وصادرات السكر العالمية، 2009-2012 (مليار دولار).

السنة	2009	2010	2011	2012	متوسط 2011-2012	التغير %	
						2010-2011	2011-2012
الواردات	35.1	44.6	56.7	53.1	54.9	27.2	-6.4
الصادرات	34.5	44.5	53.5	51.7	52.6	20.3	-3.4

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-31 أهم مصدري السكر، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	51.7	100.0
البرازيل	13.0	25.2
تايلاند	4.3	8.3
فرنسا	3.0	5.9
الولايات المتحدة	2.5	4.9
ألمانيا	2.5	4.8
الهند	2.2	4.2

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 1-32 أهم مستوردي السكر، 2012 (مليار دولار و%).

البلد	2012	%
العالم	53.1	100.0
الولايات المتحدة	4.6	8.6
الصين	2.5	4.8
ألمانيا	2.1	3.9
أندونيسيا	1.9	3.6
المملكة المتحدة	1.8	3.5
إيطاليا	1.8	3.3

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الجدول 2-1 الميزان التجاري السوري، وسطي الفترة 2003- 2005 حتى 2011 (مليون دولار و%).

القيمة	وسطي 2003-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	معدل النمو السنوي (%)
الصادرات الكلية (ص)	7,121	10,100	11,581	15,231	10,477	12,238	10,501	6.7
الواردات الكلية (و)	7,706	10,626	13,691	17,994	15,258	17,392	19,871	17.1
حجم التجارة الكلي (ص+و)	14,827	20,727	25,272	33,225	25,735	29,630	30,372	12.7
الميزان التجاري (ص-و)	-585	-526.2	-2,110	-2,763	-4,781	-5,154	-9,370	58.8
الميزان التجاري القياسي (%) (ص -و /ص + و *100)	-3	-2.5	-8.4	-8.3	-18.6	-17.4	-30.8	50.6

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-2 مؤشرات التجارة الكلية السورية من خلال اهم الشركاء التجاريين، 2011 (مليون دولار و%).

البلدان	المستوردات	الصادرات	حجم التجارة	الميزان التجاري	الميزان التجاري القياسي	النسبة المئوية لحجم التجارة
الصين	1877	108	1985	-1770	-89	6.5
روسيا الاتحادية	1574	37	1611	-1537	-95	5.3
تركيا	1547	467	2014	-1081	-54	6.6
اوكرانيا	1446	66	1512	-1379	-91	5.0
ايطاليا	1342	1316	2657	-26	-1	8.7
السعودية	902	525	1428	-377	-26	4.7
المانيا الاتحادية	820	1162	1982	342	17	6.5
كوريا الجنوبية	679	51	731	-628	-86	2.4
العراق	37	1903	1940	1866	96	6.4
مصر	648	384	1031	-264	-26	3.4
الهند	581	0	581	-581	-100	1.9
فرنسا	520	16	536	-505	-94	1.8
البرازيل	508	94	602	-414	-69	2.0
الولايات المتحدة	435	286	722	-149	-21	2.4
مالطا	429	0	429	-428	-100	1.4
إيران	375	21	396	-354	-89	1.3
هولندا	211	613	824	401	49	2.7
لبنان	153	459	612	307	50	2.0
إسبانيا	201	233	434	32	7	1.4
الأردن	191	296	487	105	21	1.6
الكويت	32	90	121	58	48	0.4
قبرص	339	29	368	-309	-84	1.2
الأرجنتين	337	1	338	-336	-100	1.1
اليابان	302	63	365	-238	-65	1.2
تايلاند	294	1	295	-293	-99	1.0
الامارات العربية المتحدة	259	105	365	-154	-42	1.2
سويسرا	256	1	257	-255	-99	0.8
ماليزيا	231	2	233	-229	-99	0.8
بلجيكا	222	18	240	-204	-85	0.8
المجموع	16748	8346	25095	-8402	-33	82.6
بلدان أخرى	3123	2155	5277	-968	-18	17.4
المجموع العام	**19,871**	**10,501**	**30,372**	**-9370**	**-31**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-3 الصادرات السورية حسب القطاعات، متوسط 2003- 2005 حتى 2011 (مليون دولار و%).

القطاع	قيمة الصادرات (مليون دولار)							
	متوسط 2003-2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**متوسط 2009-2011**
الزراعة، الصيد،الاسماك والغابات	740	1,239	1,319	1,054	1,492	1,458	1,056	1,337
منتجات المقالع والمعادن	3,380	3,453	3,734	5,078	2,985	4,509	4,072	4,191
الصناعات	1,561	4,707	5,628	8,281	5,056	5,161	4,609	6,166
المنتجات الغذائية والمشروبات	233	718	1,036	2,297	1,269	1,100	711	1,555
المنسوجات	243	889	1,119	1,554	802	678	545	1,011
الفحم ومنتجات المشتقات البترولية	607	684	702	936	128	1,156	1,071	740
المنتجات الصناعية الاخرى	479	2,416	2,771	3,494	2,857	2,228	-	2,859
الاخرى	872	700	900	974	1,082	1,242	582	903
المجموع	**6,554**	**10,100**	**11,581**	**15,387**	**10,616**	**12,371**	**10,501**	**11,163**
النسبة المئوية								
الزراعة، الصيد،الاسماك والغابات	12.0	12.3	12.3	6.9	14.2	12.1	10.1	12.0
منتجات المقالع والمعادن	53.9	34.2	35.0	33.3	28.5	37.3	38.8	37.5
الصناعات	24.9	46.6	52.7	54.4	48.3	42.7	43.9	55.2
المنتجات الغذائية والمشروبات	11.1	15.3	18.4	27.7	25.1	21.3	6.8	13.9
المنسوجات	10.7	18.9	19.9	18.8	15.9	13.1	5.2	9.1
الفحم ومنتجات المشتقات البترولية	29.3	14.5	12.5	11.3	2.5	22.4	10.2	6.6
المنتجات الصناعية الاخرى	23.3	51.3	49.2	42.2	56.5	43.2	0.0	25.6
الاخرى	9.2	6.9	0.0	5.4	9.0	7.8	5.5	8.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-4 الصادرات السورية بحسب المناطق، متوسط 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار و%).

المنطقة	متوسط 2003-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2009-2011	متوسط 2010-2012
الاتحاد الأوربي	3,403	4,057	4,617	5173	3202	4,624	4,188	193	4,004	3,001
البلدان الأوروبية الاخرى	88	196	226	108	36	111	125	62	91	100
البلاد العربية	1,398	3,778	4,549	7820	5,576	4,958	4,155	2,049	4,896	3,720
البلاد الآسيوية	446	427	694	845	568	1,094	908	124.0	857	709
البلاد الأمريكية	248	236	345	426	243	462	404	44	369	303
بقية دول العالم	970	1,405	1,149	1015	992	1,123	721.6	578.1	945	807
مجموع العالم	6,554	10,100	11,581	15,387	10,616	12,371	10,501	3,050	11,163	8,641
النسبة المئوية										
الاتحاد الأوربي	53.1	40.2	39.9	33.6	30.2	37.4	39.9	6.3	35.8	34.7
البلدان الأوروبية الاخرى	1.4	1.9	2.0	0.7	0.3	0.9	1.2	2.0	0.8	1.2
البلاد العربية	22.3	37.4	39.3	50.8	52.5	40.1	39.6	67.2	44.1	43.1
البلاد الآسيوية	7.3	4.2	6.0	5.5	5.4	8.8	8.7	4.1	7.6	8.2
البلاد الأمريكية	3.8	2.3	3.0	2.8	2.3	3.7	3.8	1.4	3.3	3.5
بقية دول العالم	12.0	13.9	9.9	6.6	9.3	9.1	6.9	19.0	8.4	9.3
مجموع العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

جدول 2-5 وجهة الصادرات السورية الرئيسية ، 2011، (مليون دولار، %).

البلد	قيمة الصادرات (مليون دولار)	النسبة المئوية %
العراق	1903	18.1
إيطاليا	1316	12.5
ألمانيا الاتحادية	1162	11.1
هولندة	613	5.8
فرنسا	606	5.8
السعودية	525	5.0
تركيا	467	4.4
لبنان	459	4.4
مصر	384	3.7
الأردن	296	2.8
الولايات المتحدة	286	2.7
إسبانيا	233	2.2
تايوان (فرموزا)	134	1.3
الجزائر	113	1.1
الصين	108	1.0
الامارات العربية المتحدة	105	1.0
البرازيل	94	0.9
الكويت	90	0.9
أوكرانيا	66	0.6
اليابان	63	0.6
اليمن	56	0.5
المجموع	**9079**	**86.5**
بقية البلدان	**744**	**7.1**
المجموع العام	**10,501**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، 2010

الجدول 2-6 المستوردات السورية بحسب القطاعات، متوسط 2003- 2005 حتى 2011 (مليون دولار، %).

القطاع	قيمة الواردات (مليون دولار)							
	متوسط 2003-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط 2009-2011
الزراعة، الصيد، الاسماك والغابات	521	581	660	1,291	1,663	1,458	1,505	1,542
منتجات المقالع والمعادن	58	226	257	98	212	235	205	217
الصناعات التحويلية	6,384	9,672	12,774	16,605	13,316	15,615	18,013	15,648
المنتجات الغذائية والمشروبات	580	782	1,043	1,237	1,704	1,930	2,136	1,923
منتجات التبغ	50	79	76	53	161	334	287	261
المنسوجات	220	212	192	283	309	307	272	296
الكيميائيات والمنتجات الكيميائية	1,112	1,344	1,697	2,587	2,383	2,465	2,834	2,561
المعادن الأساسية	883	168	1,839	3,136	2,752	1,961	2,769	2,494
الآلات وتجهيزات اخرى	638	732	788	714	1,016	1,376	1,827	1,406
الشاحنات والتريلات	526	954	949	944	998	1,242	976	1,072
المنتجات الصناعية الأخرى	2,375	5,401	6,191	7,650	3,992	5,999	6,912	5,635
الأخرى	330	147	0	0	67	84	0	50
المجموع	**7,293**	**10,626**	**13,691**	**17,994**	**15,258**	**17,392**	**19,871**	**17,507**
النسبة المئوية %								
الزراعة، الصيد، الاسماك والغابات	7.1	5.5	4.8	7.2	10.9	8.4	7.6	8.8
منتجات المقالع والمعادن	0.8	2.1	1.9	0.5	1.4	1.4	1.0	1.2
الصناعات	87.5	91.0	93.3	92.3	87.3	89.8	90.6	89.4
المنتجات الغذائية والمشروبات	7.9	7.4	7.6	6.9	11.2	11.1	10.8	11.0
منتجات التبغ	0.7	0.7	0.6	0.3	1.1	1.9	1.4	1.5
المنسوجات	3.0	2.0	1.4	1.6	2.0	1.8	1.4	1.7
الكيميائيات وامنتجات الكيميائية	15.2	12.6	12.4	14.4	15.6	14.2	14.3	14.6
المعادن الاساسية	12.1	1.6	13.4	17.4	18.0	11.3	13.9	14.2
الآلات وتجهيزات اخرى	8.7	6.9	5.8	4.0	6.7	7.9	9.2	8.0
الشاحنات واتريلات	7.2	9.0	6.9	5.2	6.5	7.1	4.9	6.1
المنتجات الصناعية الاخرى	32.6	50.8	45.2	42.5	26.2	34.5	34.8	32.2
الاخرى	4.5	1.4	0.0	0.0	0.4	0.5	0	0.3
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-7 المستوردات السورية بحسب المناطق، متوسط 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار و%).

المنطقة	قيمة المستوردات (مليون دولار)							
	متوسط 03 -05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الأوربي	1,124	1,973	3,992	5,248	3,607	4,536	5,569	3,076
البلدان الأوربية الأخرى	971	1,842	2,368	4,235	2,758	2,577	3,379	3,894
البلاد العربية	1,017	1,844	2,700	2,788	2,509	2,582	2,709	1,832
البلاد الآسيوية	1,391	1,895	3,513	4,538	4,755	5,814	6,414	2,746
البلاد الأمريكية	533	450	766	982	1,459	1,661	1,500	600
بقية دول العالم	2,676	2,622	353	202	171	221	301	265
مجموع العالم	**7,294**	**10,626**	**13,691**	**17,994**	**15,258**	**17,392**	**19,871**	**12,330**
النسبة المئوية								
الاتحاد الأوربي	15.4	12.3	29.2	29.2	23.6	26.1	28.0	24.9
البلدان الأوربية الأخرى	13.3	12.2	17.3	23.5	18.1	14.8	17.0	31.6
البلاد العربية	13.9	12.5	19.7	15.5	16.4	14.8	13.6	14.9
البلاد الآسيوية	19.1	14.1	25.7	25.2	31.2	33.4	32.3	22.3
البلاد الأمريكية	7.3	5.3	5.6	5.5	9.6	9.6	7.5	4.9
بقية دول العالم	36.7	43.7	2.6	1.1	1.1	1.3	1.5	2.1
مجموع العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة.

الجدول 2-8 الموردين الرئيسيين للبضائع السورية، 2011 (مليون دولار ، %).

البلد	قيمة الواردات (مليون دولار)	النسبة المئوية %
الصين	1877	9.4
روسيا الاتحادية	1574	7.9
تركيا	1547	7.8
أوكرانيا	1446	7.3
إيطاليا	1342	6.8
السعودية	902	4.5
ألمانيا الاتحادية	820	4.1
كوريا الجنوبية	679	3.4
مصر	648	3.3
الهند	581	2.9
فرنسا	520	2.6
البرازيل	508	2.6
الولايات المتحدة	435	2.2
مالطة	429	2.2
إيران	375	1.9
قبرص	339	1.7
الارجنتين	337	1.7
اليابان	302	1.5
تايلاند	294	1.5
الامارات العربية المتحدة	259	1.3
سويسرة	256	1.3
المجموع	**15470**	**77.9**
بقية البلدان	4284	21.6
المجموع العام	**19,871**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-9 تركيز السوق للتجارة السورية الكلية، 2011(مليون دولار، %).

النوع	المجموع	اعلى 5 بلدان	اعلى 10 بلدان	بلدان لاعلى 5 %	لاعلى 10 بلدان %
الصادرات الكلية	10,501	5,599	7,730	53	74
الواردات الكلية	19,871	7,786	11,416	39	57

المصدر: بيانات المكتب المركزي للاحصاء والمديرية العامة للجمارك

الجدول 2-10 التجارة والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، متوسط 2003- 2005 حتى 2011 (مليون ليرة سورية، %).

سورية	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط 09-11	معدل النمو السنوي (%)
الناتج المحلي الاجمالي	1,283,498	1,726,404	2,020,838	2,448,060	2,520,705	2,801,609	3,455,223	2,925,846	17.9
الناتج المحلي الزراعي	283,789	368,791	392,841	456,746	570,177	547,475	668,659	595,437	15.4
الناتج المحلي الزراعي /الناتج المحلي الاجمالي	22	21	19	19	23	20	19	21	-2.2
التجارة الكلية (الصادرات+ الواردات)	728,016	1,036,336	1,263,591	1,547,217	1,202,546	1,381,272	1,470,035	1,351,284	12.4
التجارة الكلية / الناتج المحلي الاجمالي	57	60.0	62.5	63.2	47.7	49.3	42.5	47	-4.7
التجارة الزراعية (التصدير + الاستيراد)	118,672	193,016	236,070	326,101	321,457	325,539	301,396	316,131	16.8
التجارة الزراعية / التجارة الكلية	16	18.6	18.7	21.1	26.7	23.6	20.5	24	3.9
التجارة الزراعية /الناتج المحلي الزراعي	42	52.3	60.1	71.4	56.4	59.5	45.1	54	1.3

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، 2011

الجدول 2-11 التجارة الزراعية السورية مصنفة بحسب المواد الخام المصنعة، وغير الغذائية، متوسط 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار، %).

قيم المستوردات	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2010-2012
المواد الغذائية والحيوانية	1,024	1,316	1,580	2,365	3,142	3,406	3,431	2,238	3,025
المواد غير الغذائية	343	350	519	599	841	713	804	641	719
اجمالي التجارة الزراعية	1,367	1,666	2,099	2,964	3,983	4,119	4,235	2,878	3,744
المواد المصنعة	878	1,097	1,441	1,691	2,321	2,680	2,747	1,878	2,435
المواد الخام	489	569	658	1,273	1,662	1,439	1,488	1,001	1,309
التجارة الزراعية الكلية	1,367	1,666	2,099	2,964	3,983	4,119	4,235	2,878	3,744
النسبة المئوية									
المواد الغذائية والحيوانية	76	79.0	75.3	79.8	78.9	82.4	81.0	77.7	80.4
المواد غير الغذائية	24	21.0	24.7	20.2	21.1	17.6	19.0	22.3	19.6
اجمالي التجارة الزراعية	100	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
المواد المصنعة	64.1	65.8	68.7	57.1	58.3	65.1	64.9	65.2	65.1
المواد الخام	35.9	34.2	31.3	42.9	41.7	34.9	35.1	34.8	34.9
التجارة الزراعية الكلية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
قيم الصادرات	**متوسط 03-05**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**متوسط 2010-2012**
المواد الغذائية والحيوانية	782	1,749	2,216	3,204	2,518	2,268	1,685	881	1,611
المواد غير الغذائية	330	443	467	879	455	596	305	104	335
اجمالي التجارة الزراعية	1,112	2,209	2,683	4,083	2,978	2,864	1,990	985	1,946
المواد المصنعة	295	933	1,335	2,950	1,451	1,355	877	320	851
المواد الخام	817	1,259	1,348	1,133	1,522	1,152	1,114	665	977
التجارة الزراعية الكلية	1,112	2,209	2,683	4,083	2,973	2,864	1,990	985	1,946
النسبة المئوية									
المواد الغذائية والحيوانية	70.3	79.2	82.6	78.5	84.8	79.2	84.7	89.4	84.4
المواد غير الغذائية	29.7	20.8	17.4	21.5	15.2	20.8	15.3	10.6	15.6
اجمالي التجارة الزراعية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
المواد المصنعة	26.5	43.0	49.8	72.2	48.8	47.3	44.0	32.5	41.3
المواد الخام	73.5	57.0	50.2	27.8	51.2	52.7	56.0	67.5	58.7
التجارة الزراعية الكلية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

لجدول 2-12 التجارة الكلية والتجارة الزراعية، متوسط 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار، %).

سورية	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط 2009- 2011	متوسط 2010- 2012
قيمة المستوردات (مليون دولار)										
المستوردات الكلية	7,712	10,626	13,691	17,994	15,258	17,467	19,871		17,532	
المستوردات الزراعية	1,367	1,666	2,099	2,964	3,983	4,119	4,235	2,878	4,113	3,744
المستوردات الزراعية / المستوردات الكلية	18	15.7	15.3	16.5	26.1	23.6	21.3		24	
قيمة الصادرات (مليون دولار)										
الصادرات الكلية	7,121	10,100	11,581	15,231	10,477	12,186	10,501		11,055	
الصادرات الزراعية	1,112	2,192	2,683	4,083	2,973	2,864	1,990	985	2,609	1,946
الصادرات الزراعية / الصادرات الكلية	16	21.7	23.2	26.8	28.4	23.5	19.0		24	
الميزان التجاري (مليون دولار)										
التجارة الكلية	-590.7	-526.2	-2,110	-2,763	-4,781	-5,281	-9,370		-6477.3	
التجارة الزراعية*	-254.4	526.0	584	1,119	-1,010	-1,255	-2,245	-1,894	-1503.5	
حجم التجارة (مليون دولار)										
التجارة الكلية	20,727	20,727	25,272	33,225	25,735	29,652	30,372		28,586	
التجارة الزراعية	3,858	3,858	4,783	7,048	6,956	6,983	6,226	3,863	6,722	5,691
التجارة الزراعية / التجارة الكلية	19	18.6	18.9	21.2	27.0	23.5	20.5		24	
الميزان القياسي										
التجارة الكلية	-2.7	-2.5	-8.4	-8.3	-18.6	-17.8	-30.8		-22	
التجارة الزراعية	-9.4	14	12	16	-15	-18	-36	-49	-23	

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-13 قيم الصادرات الزراعية السورية بحسب الفصول، لوسطي الفترة 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار).

الفصل	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفواكه المأكولة والحمضيات و البطيخ الاصفر(الفواكه)	52.8	163.6	151.2	181.9	424.8	448.7	381.6	222.3
الخضار المأكولة، الجذور، الدرنات، (الخضار الطازجة)	115.7	358.6	497.3	340.2	446.7	436.0	266.9	198.0
القطن	271.4	344.8	307.5	741.4	246.9	367.0	156.7	51.0
الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل	18.4	114.7	172.6	378.0	445.6	280.6	207.5	110.0
السكر والمنتجات السكرية	12.6	34.6	42.3	66.7	175.1	238.4	160.3	17.0
الحيوانات الحية	228.6	247.9	238.3	240.1	143.6	218.3	124.7	129.0
محضرات من الخضار والنباتات والفواكه القابلة للأكل	30.6	139.7	244.5	191.9	150.6	143.2	130.9	65.0
محضرات من الحبوب او دقيق النشاء	12.6	40.9	42.0	103.8	244.1	140.7	43.2	17.0
المشروبات الروحية والخل	42.7	60.3	99.0	1147.3	210.5	112.4	13.8	2.0
بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية	12.1	5.6	5.0	13.7	128.5	111.4	19.0	12.0
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية (زيوت ودهون)	69.9	199.1	297.3	170.2	97.2	93.6	92.7	38.7
القهوة والشاي والمتة والتوابل (القهوة والتوابل)	42.7	170.6	212.1	74.4	69.7	58.1	174.9	47.6
البذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية	10.7	9.3	13.1	23.8	27.6	37.1	21.8	10.0
الكاكاو ومحضرات الكاكاو	4.3	17.0	18.3	26.3	20.8	24.8	16.7	3.3
الجلود باستثناء الفراء	17.1	65.0	81.7	41.8	18.5	23.4	22.4	12.4
الخضار الاخرى	8.7	9.2	15.6	21.6	11.5	20.8	20.9	2.1
منتجات صناعة الطحن والشعير المنقوع والنشاء	7.3	12.8	21.2	92.6	17.8	18.0	17.0	5.0
الاسمدة	0.3	0.3	0.3	0.4	1.6	17.0	31.4	1.9
محضرات مختلفة قابلة للاكل	7.0	22.6	14.8	65.1	37.9	16.6	31.2	16.0
الاخشاب والمواد الخشبية	1.7	6.5	10.5	19.1	14.7	16.2	12.9	8.1
الحوم والاحشاء القابلة للاكل	0.4	0.3	1.6	60.9	8.6	10.3	10.7	0.8
الحبوب	132.1	181.0	199.2	51.3	0.6	6.3	1.7	0.8
الصوف والشعر	4.7	6.6	8.1	8.6	4.1	5.9	7.0	4.8
المنتجات الحيوانية الاخرى	5.0	4.5	4.2	6.4	4.5	5.9	6.4	3.8
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	2.8	3.5	2.5	7.8	5.9	3.3	1.3	0.2
حصر وسلال	0.6	0.9	1.3	1.5	4.4	3.1	1.7	0.9
محضرات اللحوم والاسماك والقشريات والرخويات	0.2	0.5	0.7	1.9	5.1	2.0	5.1	1.2
النباتات الاخرى واللابصال والورود ونباتات الزينة	1.8	1.8	1.3	2.3	3.4	1.6	6.8	1.9
نباتات خام وعلكة واصبغة	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	1.4	0.1	0.0
الزيوت الاساسية ومستحضرات التجميل	0.1	0.2	0.5	0.1	0.3	1.0	1.2	1.1
ورق الزجاج والمنسوجات المصنعة من الخضار	0.1	0.1	0.2	0.5	0.2	0.7	0.1	0.0
منتجات النشاء	0.4	1.1	0.1	1.7	1.8	0.4	0.2	0.2
المنتجات الكيميائية	0.1	0.3	0.1	0.1	0.0	0.3	1	0.3
الفلين والمصنوعات الفلينية	0.0	0.4	0.0	0.0	0.5	0.3	0.0	0.1
الاسماك والقشريات والرخويات	0.1	0.2	0.1	0.4	0.7	0.1	0.4	0.1
منتجات كيمياوية عضوية	0.0	0.0	0.2	0.3	0.0	0.1	0.4	0.3
المطاط	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.04	0.03
الحرير	0.0	0.7	1.9	0.4	0.3	0.0	0.01	0.01
جلود بفراء	0.0	0.1	0.4	0.2	0.0	0.0	0.01	0.04
المجموع النهائي	**1,112**	**2,192**	**2,683**	**4,083**	**2,973**	**2,864**	**1,990**	**985**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-14 قيم الصادرات الزراعية السورية بحسب الفصول، لوسطي الفترة 2003- 2005 حتى 2012 (%).

الفصل	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفواكه المأكولة والحمضيات و البطيخ الاصفر(الفواكه)	4.7	7.4	5.6	4.5	14.3	15.7	19.2	22.6
الخضار المأكولة، الجذور، الدرنات، (الخضار الطازجة)	10.4	16.1	18.4	8.3	15.1	15.2	13.4	20.1
القطن	24.3	15.5	11.4	18.2	8.3	12.8	7.9	5.2
الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل	1.6	5.2	6.4	9.3	15.0	9.8	10.4	11.2
السكر والمنتجات السكرية	1.1	1.6	1.6	1.6	5.9	8.3	8.1	1.7
الحيوانات الحية	20.6	11.2	8.8	5.9	4.8	7.6	6.3	13.1
محضرات من الخضار والنباتات والفواكه القابلة للأكل	2.7	6.3	9.0	4.7	5.1	5.0	6.6	6.6
محضرات من الحبوب او دقيق النشاء	1.1	1.8	1.6	2.5	8.2	4.9	2.2	1.7
المشروبات الروحية والخل	3.9	2.7	3.7	28.1	7.1	3.9	0.7	0.2
بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية	1.1	0.3	0.2	0.3	4.3	3.9	1.0	1.2
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية (زيوت ودهون)	6.2	9.0	11.0	4.2	3.3	3.3	4.7	3.9
القهوة والشاي والمتة والتوابل (القهوة والتوابل)	3.8	7.7	7.8	1.8	2.4	2.0	8.8	4.8
البذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية	1.0	0.4	0.5	0.6	0.9	1.3	1.1	1.0
الكاكاو ومحضرات الكاكاو	0.4	0.8	0.7	0.6	0.7	0.9	0.8	0.3
الجلود باستثناء الفراء	1.5	2.9	3.0	1.0	0.6	0.8	1.1	1.3
الخضار الاخرى	0.8	0.4	0.6	0.5	0.4	0.7	1.1	0.2
منتجات صناعة الطحن والشعير المنقوع والنشاء	0.7	0.6	0.8	2.3	0.6	0.6	0.9	0.5
الاسمدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.6	1.6	0.2
محضرات مختلفة قابلة للاكل	0.6	1.0	0.5	1.6	1.3	0.6	1.6	1.6
الاخشاب والمواد الخشبية	0.2	0.3	0.4	0.5	0.5	0.6	0.6	0.8
الحوم والاحشاء القابلة للاكل	0.0	0.0	0.1	1.5	0.3	0.4	0.5	0.1
الحبوب	11.9	8.1	7.4	1.3	0.0	0.2	0.1	0.1
الصوف والشعر	0.4	0.3	0.3	0.2	0.1	0.2	0.4	0.5
المنتجات الحيوانية الاخرى	0.5	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.4
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.0
حصر وسلال	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1
محضرات اللحوم والاسماك والقشريات والرخويات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	0.3	0.1
النباتات الاخرى واللابصال والورود ونباتات الزينة	0.2	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.3	0.2
نباتات خام وعلكة واصبغة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الزيوت الاساسية ومستحضرات التجميل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
ورق الزجاج والمنسوجات المصنعة من الخضار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
منتجات النشاء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0
المنتجات الكيميائية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الفلين والمصنوعات الفلينية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاسماك والقشريات والرخويات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
منتجات كيمياوية عضوية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المطاط	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحرير	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جلود بفراء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع النهائي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة

الجدول 2-15 الصادرات الزراعية السورية الرئيسية 2003- 2005 حتى 2012 (مليون دولار).

السلع	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأغنام (الضأن)	202	223	214	216	104	187	98	123
البندورة	40	153	208	124	202	179	116	68
فواكه مختارة	26	91	58	54	160	141	166	88
الجلود	16	59	77	40	17	18	16	8
الحمضيات	9	16	12	62	116	126	97	51
القطن غير المكرود	153	171	76	77	79	123	4	0.2
المياه المعدنية والغازية	42	60	98	1145	206	111	11	1.4
زيت الزيتون	153	168	248	147	65	65	68	34
العدس	29	37	133	69	20	61	24	30
البطاطا والبطاطا المصنعة	4	20	7	33	40	51	24	31
القمح	107	180	198	51	0.4	6	0	0
العنب	3	4	9	4	26	27	12	7
بذور الكمون	33	140	163	42	50	22	116	20
اليانسون	19	19.0	31	18	9	13	23	19
الألبان والأجبان	13	91	116	240	83	93	86	45
قمر الدين وملبن	7	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الفستق الحلبي	2	3	2	4	8	7	8	9
الحمص	9	1.0	0.4	0.2	0.0	0.0	0.1	0.0
المجموع	869	1,435	1,652	2,326	1,186	1,230	870	535
سلع أخرى	243	757	1,032	1,757	1,787	1,634	1,120	450
إجمالي الصادرات الزراعية	**1,112**	**2,192**	**2,683**	**4,083**	**2,973**	**2,864**	**1,990**	**985**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك
الفواكه المختارة هي التفاح، الكرز، المشمش، الاجاص، الخوخ و الدراق

الجدول 2-16 الصادرات الزراعية السورية الرئيسية 2003-2005 حتى 2012 (%).

السلع	متوسط 2003 - 2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأغنام (الضأن)	18.2	10.2	8.0	5.3	3.5	6.5	4.9	12.5
البندورة	3.6	7.0	7.8	3.0	6.8	6.2	5.8	6.9
فواكه مختارة	2.4	4.1	2.2	1.3	5.4	4.9	8.3	8.9
الجلود	1.5	2.7	2.9	1.0	0.6	0.6	0.8	0.8
الحمضيات	0.8	0.8	0.4	1.5	3.9	4.4	4.9	5.2
القطن غير المكرود	13.8	7.8	2.8	1.9	2.7	4.3	0.2	0.0
المياه المعدنية والغازية	3.8	2.7	3.7	28.0	6.9	3.9	0.6	0.1
زيت الزيتون	13.8	7.6	9.3	3.6	2.2	2.3	3.4	3.4
العدس	2.6	1.7	5.0	1.7	0.7	2.1	1.2	3.0
البطاطا والبطاطا المصنعة	0.3	0.9	0.3	0.8	1.4	1.8	1.2	3.2
القمح	9.6	8.2	7.4	1.2	0.0	0.2	0.0	0.0
العنب	0.3	0.2	0.3	0.1	0.9	0.9	0.6	0.8
بذور الكمون	2.9	6.4	6.1	1.0	1.7	0.8	5.8	2.1
اليانسون	1.7	0.9	1.2	0.4	0.3	0.4	1.1	2.0
الألبان والأجبان	1.2	4.1	4.3	5.9	2.8	3.2	4.3	4.6
قمر الدين وملبن	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الفستق الحلبي	0.2	0.2	0.1	0.1	0.3	0.2	0.4	0.9
الحمص	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	78.1	65.5	61.6	57.0	39.9	42.9	43.7	54.3
سلع أخرى	21.9	34.5	38.4	43.0	60.1	57.1	56.3	45.7
إجمالي الصادرات الزراعية	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك
الفواكه المختارة هي التفاح، الكرز، المشمش، الاجاص، الخوخ و الدراق

الجدول 2-17 قيم المستوردات السورية بحسب الفصول 2003-2005 حتى 2012 (مليون دولار).

الكود	الفصل	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
10	الحبوب	312	346	362	854	975	963	1008	745
17	السكر والمنتجات السكرية	188	249	333	328	543	758	690	396
12	البذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية	101	127	168	278	474	364	288	169
24	التبغ وبدائل التبغ المصنعة	46	79	76	53	161	334	287	74
44	الأخشاب والمواد الخشبية	69	155	203	230	275	232	195	86
23	بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية	85	52	76	77	181	187	234	213
15	الزيوت والدهون النباتية والحيوانية (زيوت ودهون)	80	99	132	171	237	180	342	264
4	الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل	66	108	140	248	171	167	219	161
8	الفواكه المأكولة والحمضيات و البطيخ الاصفر(الفواكه)	45	69	82	103	152	154	153	79
9	القهوة والشاي والمتة والتوابل (القهوة والتوابل)	97	89	115	112	144	123	149	150
7	الخضار المأكولة، الجذور، الدرنات، (الخضار الطازجة)	21	32	55	127	104	98	147	127
31	الأسمدة	66	15	62	42	76	68	30	98
16	محضرات اللحوم والاسماك والقشريات والرخويات	23	32	35	37	62	52	55	47
21	محضرات مختلفة قابلة للأكل	23	37	40	45	51	51	45	30
20	محضرات من الخضار والنباتات والفواكه القابلة للأكل	11	17	25	32	39	50	53	30
22	المشروبات الروحية والخل	7	15	38	29	68	47	32	23
19	محضرات من الحبوب أو دقيق النشاء	12	14	18	16	24	44	44	34
18	الكاكاو ومحضرات الكاكاو	8	14	16	17	29	37	28	14
2	الحوم والاحشاء القابلة للأكل	0	0	6	5	34	34	67	49
1	الحيوانات الحية	18	31	21	11	28	33	24	5
53	ورق الزجاج والمنسوجات المصنعة من الخضار	10	19	18	31	26	29	27	19
52	القطن	12	15	16	33	27	28	17	4
33	الزيوت الأساسية ومستحضرات التجميل	11	12	13	18	21	21	28	18
3	الأسماك والقشريات والرخويات	1	4	8	8	16	12	9	5
11	منتجات صناعة الطحن والشعير المنقوع والنشاء	4	4	6	8	15	12	10	10
35	منتجات النشاء	1	4	6	10	8	8	10	8
40	المطاط	0	3	6	6	3	7	6	2
51	الصوف والشعر	5	8	6	8	12	7	5	2
41	الجلود باستثناء الفراء	5	8	8	7	8	7	7	4
38	المنتجات الكيميائية	26	4	3	10	9	5	11	5
29	منتجات كيمياوية عضوية	1	1	2	5	3	3	3	2
5	المنتجات الحيوانية الاخرى	1	1	1	2	2	2	3	1
13	نباتات خام وعلكة وأصبغة	1	1	2	2	4	1	5	3
14	الخضار الأخرى	1	1	1	1	1	1	1	0
6	النباتات الأخرى والأبصال والورود ونباتات الزينة	0	1	0	1	0	1	0	0
50	الحرير	0	0	0	0	0	0	0	0
46	حصر وسلال	0	0	0	0	0	0	0	0
45	الفلين والمصنوعات الفلينية	0	0	0	0	0	0	0	0
43	جلود بفراء	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع النهائي	1,367	1,666	2,099	2,964	3,983	4,119	4,235	2,878

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

الجدول 2-18 قيم المستوردات السورية بحسب الفصول 2003- 2005 حتى 2012 (%).

الفصل	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحبوب	22.8	20.8	17.2	28.8	24.5	23.4	23.8	25.9
السكر والمنتجات السكرية	13.8	14.9	15.9	11.1	13.6	18.4	16.3	13.7
البذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية	7.4	7.6	8.0	9.4	11.9	8.8	6.8	5.9
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	3.4	4.7	3.6	1.8	4.0	8.1	6.8	2.6
الأخشاب والمواد الخشبية	5.0	9.3	9.6	7.7	6.9	5.6	4.6	3.0
بقايا ومخلفات الصناعات الغذائية	6.2	3.1	3.6	2.6	4.6	4.5	5.5	7.4
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية (زيوت ودهون)	5.9	6.0	6.3	5.8	5.9	4.4	8.1	9.2
الحليب ومنتجات الحليب وبيض الطيور والعسل	4.9	6.5	6.7	8.4	4.3	4.0	5.2	5.6
الفواكه المأكولة والحمضيات و البطيخ الاصفر(الفواكه)	3.3	4.2	3.9	3.5	3.8	3.7	3.6	2.8
القهوة والشاي والمتة والتوابل (القهوة والتوابل)	7.1	5.4	5.5	3.8	3.6	3.0	3.5	5.2
الخضار المأكولة، الجذور، الدرنات، (الخضار الطازجة)	1.5	1.9	2.6	4.3	2.6	2.4	3.5	4.4
الأسمدة	4.8	0.9	2.9	1.4	1.9	1.6	0.7	3.4
محضرات اللحوم والاسماك والقشريات والرخويات	1.7	1.9	1.7	1.3	1.6	1.3	1.3	1.6
محضرات مختلفة قابلة للأكل	1.7	2.2	1.9	1.5	1.3	1.2	1.1	1.0
محضرات من الخضار والنباتات والفواكه القابلة للأكل	0.8	1.0	1.2	1.1	1.0	1.2	1.3	1.0
المشروبات الروحية والخل	0.5	0.9	1.8	1.0	1.7	1.1	0.7	0.8
محضرات من الحبوب أو دقيق النشاء	0.9	0.9	0.9	0.6	0.6	1.1	1.0	1.2
الكاكاو ومحضرات الكاكاو	0.6	0.9	0.8	0.6	0.7	0.9	0.7	0.5
الحوم والاحشاء القابلة للأكل	0.0	0.0	0.3	0.2	0.9	0.8	1.6	1.7
الحيوانات الحية	1.3	1.9	1.0	0.4	0.7	0.8	0.6	0.2
ورق الزجاج والمنسوجات المصنعة من الخضار	0.7	1.1	0.8	1.1	0.7	0.7	0.6	0.7
القطن	0.9	0.9	0.8	1.1	0.7	0.7	0.4	0.1
الزيوت الأساسية ومستحضرات التجميل	0.8	0.7	0.6	0.6	0.5	0.5	0.7	0.6
الأسماك والقشريات والرخويات	0.1	0.3	0.4	0.3	0.4	0.3	0.2	0.2
منتجات صناعة الطحن والشعير المنقوع والنشاء	0.3	0.2	0.3	0.3	0.4	0.3	0.2	0.3
منتجات النشاء	0.1	0.2	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.3
المطاط	0.0	0.2	0.3	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1
الصوف والشعر	0.3	0.5	0.3	0.3	0.3	0.2	0.1	0.1
الجلود باستثناء الفراء	0.4	0.5	0.4	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1
المنتجات الكيميائية	1.9	0.2	0.1	0.3	0.2	0.1	0.3	0.2
منتجات كيمياوية عضوية	0.0	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
المنتجات الحيوانية الاخرى	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.0
نباتات خام وعلكة وأصبغة	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1
الخضار الأخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النباتات الأخرى والأبصال والورود ونباتات الزينة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحرير	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حصر وسلال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الفلين والمصنوعات الفلينية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جلود بفراء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع النهائي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

الجدول 2-19 المستوردات الزراعية السورية الرئيسية 2003-2005 حتى 2012 (مليون دولار).

السلع	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السكر	177	236	316	312	524	733	670	364
الذرة	133	169	223	256	356	417	483	298
الأرز	76	100	118	163	185	284	249	214
فول الصويا	43	63	80	166	336	220	152	75
كسبة فول الصويا و القطن والزيتون وعباد الشمس	73	48	74	67	176	181	211	207
زيوت من بذور مختلفة	55	25	24	30	72	53	121	80
الموز	24	37	54	56	84	89	83	39
بذور السمسم وبذور عباد الشمس	27	32	43	59	86	75	80	65
الشاي	55	54	52	47	68	69	68	58
حليب البودرة	39	27	41	54	41	48	62	54
السمك المعلب	21	29	32	33	56	45	45	37
القهوة	55	16	39	22	50	30	47	57
الشعير	76	51	14	339	104	20	137	52
الزبدة والسمنة	18	12	7	10	9	6	10	7
المتة	13	8	12	13	15	16	16	24
السمن النباتي (المرغرين)	9	3.4	0.20	-	0.04	-	-	-
النخالة والبقايا الأخرى	10	3	1	9	3	0	20	5
الأبقار	7	7	10	6	17	27	18	4
المجموع	**912**	**922**	**1140**	**1639**	**2182**	**2314**	**2472**	**1638**
سلع أخرى	455	744	960	1325	1802	1805	1763	1240
إجمالي الواردات الزراعية	**1,367**	**1,666**	**2,099**	**2,964**	**3,983**	**4,119**	**4,235**	**2,878**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

الجدول 2-20 المستوردات الزراعية السورية الرئيسية 2003-2005 حتى 2012 (%).

السلع	متوسط 03-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السكر	13	14	15	11	13	18	16	13
الذرة	10	10	11	9	9	10	11	10
الأرز	6	6	6	6	5	7	6	7
فول الصويا	3	4	4	6	8	5	4	3
كسبة فول الصويا و القطن والزيتون وعباد الشمس	5	3	4	2	4	4	5	7
زيوت من بذور مختلفة	4	2	1	1	2	1	3	3
الموز	2	2	3	2	2	2	2	1
بذور السمسم وبذور عباد الشمس	2	2	2	2	2	2	2	2
الشاي	4	3	2	2	2	2	2	2
حليب البودرة	3	2	2	2	1	1	1	2
السمك المعلب	2	2	2	1	1	1	1	1
القهوة	4	1	2	1	1	1	1	2
الشعير	6	3	1	11	3	0	3	2
الزبدة والسمنة	1	1	0	0	0	0	0	0
المتة	1	0	1	0	0	0	0	1
السمن النباتي (المرغرين)	1	0.2	0	0	0	0	0	0
النخالة والبقايا الأخرى	1	0	0	0	0	0	0	0
الأبقار	1	0	0	0	0	1	0	0
المجموع	**67**	**55**	**54**	**55**	**55**	**56**	**58**	**57**
سلع أخرى	33	45	46	45	45	44	42	43
إجمالي الواردات الزراعية	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك

الجدول 3-1 الميزة النسبية الظاهرية (RCA) للصادرات الزراعية السورية الرئيسية خلال الأعوام 2001 و2008 -2012 (ألف دولار).

السلع	2001			2008			2011		
	القيمة		RCA	القيمة		RCA	القيمة		RCA
	سورية	العالم		سورية	العالم		سورية	العالم	
الأغنام الحية	34883	301290	134.4	215744	786219	289.5	64769	1528892	58.7
لنت القطن	204146	6661769	35.6	77514	9648569	8.5	6013	20846512	0.4
البندورة	69215	2880917	27.9	124008	7245078	18.1	57982	8501563	9.5
البرتقال	11851	1849487	7.4	18871	3811223	5.2	8790	4820090	2.5
الكرز	6859	348359	22.9	3170	973811	3.4	12644	1537619	11.4
المشمش	4745	164148	33.6	371	365043	1.1	3504	405386	12.0
التفاح	8418	2422297	4.0	48469	6221681	8.2	45856	7146938	8.9
القمح	8437	14618532	0.7	10994	44897314	0.3	2	46847615	0.0
العنب	14602	2493128	6.8	3594	5616769	0.7	4223	7026580	0.8
العدس	18536	431416	49.9	69369	1249664	58.6	15502	1548557	13.9
البطاطا	4595	1423879	3.7	33116	3323079	10.5	9182	4549391	2.8
الجبن (من حليب البقر)	3587	9960551	0.4	10660	25077842	0.4	28816	26461098	1.5
زغب بذور القطن	13642	108901	145.5	21513	96619	234.9	14093	222221	87.9
الفستق الحلبي	6500	610856	12.4	8383	1707343	5.2	25792	2525773	14.2
الحمص	750	456449	1.9	205	680226	0.3	451	963705	0.6
زيت الزيتون البكر	6137	2051477	3.5	45738	5797464	8.3	120000	5658722	29.4
قيمة إجمالي الصادرات السورية	**5,285,900**			**15,231,289**			**948111**		
قيمة إجمالي الصادرات العالمية	**6,138,000,000**			**16,070,000,000**			**1313940192**		

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة

الجدول 3-2 قيمة الوحدة النسبية (RUV) للصادرات الزراعية السورية خلال 2001 و 2008 - 2012 (ألف دولار - طن).

السلع	2001					2008					2011				
	القيمة		الكمية		RUV	القيمة		الكمية		RUV	القيمة		الكمية		RUV
	سورية	العالم	سورية	العالم		سورية	العالم	سورية	العالم		سورية	العالم	سورية	العالم	
الأغنام الحية	34883	301290	12488	271000	2.5	215744	786219	54466	556695	2.8	64769	1528892	290084	15234284	2.2
لنت القطن	204146	6661769	187069	5969303	1.0	77514	9648569	36000	6329707	1.4	6013	20846512	2496	8198818	0.9
بندورة	69215	2880917	168136	4221302	0.6	124008	7245078	367750	6108617	0.3	57982	8501563	177937	7448363	0.3
البرتقال	11851	1849487	22190	4831855	1.4	18871	3811223	51890	6108617	0.6	8790	4820090	18038	6907560	0.7
القمح	8437	14618532	35615	113748881	1.8	10994	44897314	39552	131129512	0.8	2	46847615	3	148270710	2.1
العنب	14602	2493128	21157	2747444	0.8	3594	5616769	4724	3867715	0.5	4223	7026580	5094	3928887	0.5
العدس	18536	431416	30904	1177013	1.6	69369	1249664	44069	1319914	1.7	15502	1548557	16238	1963981	1.2
البطاطا	4595	1423879	11629	8062292	2.2	33116	3323079	124611	9914503	0.8	9182	4549391	25761	12257461	1.0
الجبن (من حليب البقر)	3587	9960551	1221	3202423	0.9	10660	25077842	5461	4436918	0.3	28816	26461098	8118	5221050	0.7
زغب بذور القطن	13642	108901	35489	238242	0.8	21513	96619	31874	156756	1.1	14093	222221	14093	222221	1.0
الفستق الحلبي	6500	610856	10237	201037	0.2	8383	1707343	1889	374456	1.0	25792	2525773	2441	361387	1.5
الحمص	750	456449	1066	1040814	1.6	205	680226	161	928671	1.7	451	963705	58	1158957	9.4
زيت الزيتون البكر	6137	2051477	2205	1140246	1.5	45738	5797464	14245	1311284	0.7	120000	5658722	40000	1635677	0.9

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة

الجدول 3-3 تنوع السوق للصادرات الزراعية السورية الرئيسية 2010 - 2012 (%).

أهم السلع المصدرة	حصة أهم خمس دول		حصة أهم عشر دول		عدد الشركاء التجاريين	
	2010	2012	2010	2012	2010	2012
الأغنام الحية	99.7	100.0	100.0	100.0	9	3
القطن غير المكرود وغير الممشط	93.0	100.0	99.3	100.0	14	5
القمح القاسي والطري	100.0	100.0	100.0	100.0	4	1
المياه الغازية والمعدنية	99.6	89.4	99.9	100.0	31	8
زيت الزيتون	55.2	63.4	84.9	84.4	61	49
بندورة	93.3	96.1	97.9	99.8	16	19
بذور الكمون	58.3	72.8	79.6	88.2	52	40
فواكه مختارة	90.7	92.2	97.7	97.6	25	19
العدس	89.0	87.9	99.0	98.0	23	32
الجلود	91.9	95.0	99.8	100.0	15	10
زغب بذور القطن	98.7	100.0	100.0	100.0	6	3
الحمضيات	98.5	96.2	100.0	97.6	5	17
العنب الطازج	90.8	93.1	99.8	100.0	28	10
الفستق الحلبي	92.7	85.1	99.3	99.7	15	13
البطاطا (طازجة ـ مجمدة ـ بذور)	98.0	95.4	97.0	100.0	27	10
المتوسط	**90.6**	**91.1**	**96.9**	**97.7**	**22**	**16**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-4 تنوع السوق للواردات الزراعية السورية الرئيسية 2010 - 2012 (%).

أهم السلع المستوردة	حصة أهم خمس دول		حصة أهم عشر دول		عدد الشركاء التجاريين	
	2010	2012	2010	2012	2010	2012
السكر (مكرر وخام)	90.00	65.20	97.50	89.03	22.00	27.00
الذرة الصفراء	93.60	97.01	99.97	100.00	18.00	9.00
الشعير	92.10	100.00	100.00	100.00	6.00	4.00
الرز	85.30	78.68	97.90	94.05	16.00	16.00
الشاي	99.30	99.66	99.90	99.80	13.00	14.00
كسبة الزيتون وفول الصويا وأخرى	100.00	99.89	100.00	100.00	4.00	8.00
فول الصويا	99.40	100.00	100.00	100.00	6.00	4.00
الحليب المجفف	90.50	86.25	98.87	98.36	13.00	15.00
الموز	88.70	92.54	99.90	100.00	12.00	10.00
الأسماك المعلبة	98.80	97.95	99.99	99.44	11.00	15.00
بذور السمسم وعباد الشمس	89.85	90.13	97.25	99.62	19.00	12.00
المتة ، خام ، مع سوقها، مطحونة أو غير مطحونة	100.00	100.00	100.00	100.00	2.00	1.00
نخالة ونخالة جريش وغيرها	99.30	100.00	100.00	100.00	6.00	5.00
الزبدة والسمن	77.00	97.80	89.60	100.00	24.00	8.00
القهوة	97.60	96.15	99.87	99.84	15.00	18.00
المتوسط	**93.43**	**93.42**	**98.72**	**98.68**	**12.47**	**11.07**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-5 الميزان السلعي لأهم الصادرات والواردات الزراعية السورية الرئيسية خلال عام 2012 (طن و%).

المنتجات	الانتاج	الواردات	الصادرات	الاستهلاك الظاهري	الاكتفاء الذاتي
الأغنام	9031420.5	55.0	11673.6	9019801.9	100.1
القمح	3609096.0	555505.3	0.5	4164600.8	86.7
الشعير	728051.0	205767.0	0.0	933818.0	78.0
العدس	130229.0	7084.3	31576.4	105736.8	123.2
الحمص	55913.0	15590.6	0.0	71503.6	78.2
الكمون	31444.0	26.6	17512.5	13958.1	225.3
الذرة	257684.0	1109072.4	23.6	1366732.8	18.9
البندورة	376012.0	115339.0	201086.1	290264.9	129.5
البطاطا	698129.0	79252.4	106481.9	670899.5	104.1
فول الصويا	820.0	136419.2	0.0	137239.2	0.6
العنب	362501.0	309.2	15282.9	347527.3	104.3
المشمش	72000.0	693.2	7690.9	65002.3	110.8
التفاح	349166.0	4242.6	89566.5	263842.1	132.3
الكرز	82341.0	731.0	13549.0	69523.1	118.4
الدراق	59095.0	7418.2	14338.3	52174.9	113.3
القهوة	0.0	25626.0	300.5	25325.5	0.0
الشاي	0.0	26495.6	0.4	26495.2	0.0
الرز	0.0	289959.3	0.0	289959.3	0.0
المتة	0.0	26663.8	124.2	26539.6	0.0
الحمضيات	927453.0	16487.9	131228.2	812712.7	114.1
الحليب المجفف	0.0	5815.6	487.6	5328.0	0.0
فستق حلبي	57195.0	1540.4	2596.2	56139.2	101.9

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

* تم حساب إنتاج الأغنام بضرب عدد رؤوس الأغنام بوسطي وزن الرأس وهو 50 كغ

** إنتاج سورية من زيت الزيتون البكر حسب قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة

الجدول 3-6 المياه المعدنية والغازية.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	204270.0	42.9	209.8	
وسطي 10-12	166595.4	41.1	246.5	
2006	277913.9	59.8	215.1	العراق 90.62 - الأردن 8.80
2007	328642.9	98.5	299.6	العراق 94.88 - الأردن 4.09
2008	2288939.2	1144.9	500.2	العراق 99.33- الأردن 0.49
2009	620805.5	206.1	332.0	العراق 97.84 - الأردن 1.12
2010	470429.1	110.6	235.1	العراق 94.86 - الأردن 2.58- مصر 1.66
2011	24826.6	11.2	449.9	العراق 63.11 - الاردن 14.02 - السعودية 9.58
2012	4530.5	1.4	314.7	العراق 41.86 - لبنان 22.82 - الاردن 13.34

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-7 الأغنام الحية.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	76764.6	202.3	2634.8	
وسطي 10-12	22836.9	135.7	5943.4	
2006	85208.3	223.6	2624.7	السعودية 83.2 - الكويت 7.7 - قطر 6.8 - لبنان 1.6
2007	85598.7	214.9	2511.0	السعودية 89.1 - قطر 6.1 - لبنان 2.7 - الكويت 1.3
2008	54466.3	215.7	3961.1	السعودية 82.6 - قطر 12.8 - العراق 1.4
2009	22187.0	104.4	4705.0	السعودية 63.7- قطر 34.2 - الكويت1.7
2010	38656.5	187.0	4838.7	السعودية 61.7- قطر 16 – الكويت 13.7 - لبنان7.7
2011	18180.5	97.7	5372.6	السعودية 67.11 - الكويت 17 - قطر 15.33
2012	11673.6	122.5	10490.4	السعودية 82.20 - الكويت 8.10 - قطر 9.69

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-8 البندورة.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	257398.52	39.89	154.99	
وسطي 10-12	295809.29	120.69	408.00	
2006	1261595.79	153.70	121.83	السعودية 51.5 - العراق 12.9 - لبنان 11.8 - الإتحاد الأوربي 9.6 - الكويت 5.9 - الإمارات 3.4
2007	493930.66	208.72	422.58	السعودية 68.4 - العراق 11.5 - السوق الأوربية 5.4 - الإمارات 3.6 - لبنان 3.6
2008	367750.43	124.01	337.21	السعودية 48.2 - لبنان 18.2 - العراق 18- الإمارات 6.3- عمان 3.9 - الكويت 3.7
2009	627550.82	201.94	321.78	السعودية 44- العراق 40 - الإمارات 7.8 - عمان 3.4
2010	408330.06	179.14	438.71	السعودية 42.8- العراق 37 - الكويت 8.5- لبنان2.7
2011	278011.72	115.60	415.80	السعودية 58.33 - العراق 20.90 - الكويت 7.67 - لبنان 3.43- عمان 3.35 - الامارات 3.97
2012	201086.09	67.34	334.87	السعودية 67.95 - العراق 10.39 - لبنان 9.02 - الكويت 5.84 - عمان 2.19

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-9 الألبان والأجبان.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	7417.5	13.1	1760.8	
وسطي 10-12	41076.1	74.7	1817.8	
2006	51598.2	91.0	1764.0	لبنان 48.7 - الأردن 19.4 - الإمارات 8.6- السعودية 4.6 - الكويت 3.8
2007	46127.9	116.2	2518.3	لبنان 34.3 - الامارات 17.37 - الأردن 13.65- الكويت 10.36 - العراق 5.59 - السعودية 4.9
2008	49509.0	239.8	4844.2	لبنان 46- السعودية 16- الكويت 6.8- العراق6.7- الأردن6
2009	25906.96	83.11	3207.9	العراق 56.9-لبنان10.4- الامارات9.2- الكويت 7.2- السعودية3.8
2010	56030.00	92.70	1654.5	العراق80.3- لبنان9.6- الكويت3.8- الامارات 1.98
2011	40987.96	86.31	2105.7	العراق 75.81 - لبنان 13.62 - الامارات 3.28 - الكويت 3.19
2012	26210.33	44.99	1716.6	العراق 68.06 - لبنان 15.20 - الامارات 5.65 - السعودية 3.84 - الكويت 3.38

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-10 فواكه مختارة (التفاح - المشمش - الكرز - الأجاص - الدراق - الخوخ).

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	64897.40	26.43	407.33	
وسطي 10-12	172257.43	131.61	751.95	
2006	168856.90	79.17	468.84	مصر 40.1- الأردن 21.1 - السعودية 17.9 - ليبيا 3.4- الكويت 1.6 - لبنان 1.5
2007	135594.90	50.79	374.54	مصر 57.7- الأردن 14.3 – السعودبة 6.4- ليبيا 6.0- العراق 4.3
2008	93696.67	53.76	573.82	مصر 68.3- الأردن 16.3 - العراق 5.4 - ليبيا 2.4 - السودان 2.3
2009	228335.31	159.17	697.09	العراق43.5- مصر30.6- الأردن 9.9- السعودية 7- السودان 2.3
2010	172650.88	141.27	818.23	العراق 36- مصر31.2- السعودية 10.7- ليبيا 10.7السودان 2.16
2011	198017.97	166.04	838.50	العراق 51.05 - مصر 25.69 - السعودية 9.39 - الأردن 6.11
2012	146103.43	87.53	599.11	مصر 44.58 - العراق 23.92 - السعودية 11.50 - الأردن 8.82

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-11 الحمضيات (البرتقال - الليمون - المندرين).

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	36965.36	8.89	240.41	
وسطي 10-12	222697.4	106.5	478.4	
2006	75910.2	16.5	217.7	الأردن 55.9- السعودية 23.6- الكويت 7.7- الامارات 3.3 - العراق 2.5
2007	42144.1	11.9	281.8	الأردن 52.6 - العراق 34.2 - السعودية 5.9
2008	128206.8	62.0	483.3	العراق37.6- الاردن28.2-- السوق الاوربية 9.4- تركيا8.9- السعودية 5.4
2009	269783.1	115.5	428.1	العراق87- الأردن10.24- السعودية 1.07
2010	300801.20	125.84	418.4	العراق80.5- الأردن15.1- الكويت 1.3 السعودية 1
2011	236062.65	121.66	515.4	الأردن 5.96 - العراق 88.11
2012	131228.23	72.09	549.3	الأردن 19.86 - العراق 71.08

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-12 القطن غير المكرود وغير الممشط.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	132620.8	153.4	1157.0	
وسطي 10-12	59480.8	42.5	2110.8	
2006	138219.3	171.2	1238.7	الصين 25.2 - تركيا 23.2 - مصر 16.7 - إيطاليا 12.8 - بنغلادش 4.8 - إندونيسيا 4
2007	43976.9	76.2	1733.3	إسبانيا 25.6 - تركيا 17.3 - اليابان 14.8 - مصر 12.0 - كوريا الجنوبية 6.9 - البرتغال 6.3 - الصين 6.2
2008	36000.0	77.5	2151.9	تونس 16.6 - الصين 14.4 - مصر 13.4- تركيا 12 البرتغال 10.56- اليابان 9.2
2009	61242.5	79.0	1290.0	مصر42-الجزائر 13.06- تركيا 13- كوريا الديمقراطية 8.1- إيطاليا 6.3- بنغلادش5.6- تونس 4.8
2010	81200.0	123.0	1514.8	تركيا 58.3- مصر 18.6- بنغلادش 11.67- الجزائر 2.46- الصين 1.99
2011	1456.7	4.2	2902.9	مصر 41.17- الصين 20.21 - تركيا 9.99 - فرنسا 9.32
2012	118.5	0.2	1914.7	فرنسا 49.54 - بلجيكا 33.50 - تركيا 16.75

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-13 زيت الزيتون.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	32388.90	62.25	1922.05	
وسطي 10-12	15687.8	55.7	3479.8	
2006	56354.0	168.2	2984.7	إيطاليا 40.7 - إسبانيا 14.1 - السعودية 9.4 - إيران 5.4 - لبنان 4.3 - الكويت 2.8 - الإمارات 2.6 المنطقة الحرة 2.0 -
2007	81150.5	249.1	3069.1	إيطاليا 33- إسبانيا 14.2- لبنان 12.5- إيران 10.5- السعودية 6.97- الولايات المتحدة 4.9 - الامارات4.7
2008	45314.8	147.1	3246.8	لبنان 26.6- السعودية 17.4-إيطاليا 16.6- الأردن 7.6- الامارات 6.5- إيران 5.8
2009	19160.9	65.2	3404.3	لبنان 25.84- الأردن 19- السعودية 14.3 -الامارات 9.3- الكويت 6.3- إيران 5.7- اليمن 3.7- قطر 3.1
2010	17514.70	65.15	3719.5	السعودية 20.7- الكويت10.3- الأردن 8.29- إيران 8.25- مصر7.6- اليمن7.5- الامارات 7.2
2011	16437.88	68.38	4160.1	السعودية 28.20 - لبنان 10.10 - الامارات 9.33 - الكويت 5.19 - العراق 7.33 - مصر 6.94
2012	13110.90	33.56	2559.7	السعودية 32.31 - الامارات 9.98 -إيران 7.86 - لبنان 6.39 - الكويت 5.54

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-14 العدس.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	72011.56	28.99	402.64	
وسطي 10-12	31162.35	38.07	1221.75	
2006	79759.12	36.72	460.36	السعودية 33.5 - مصر 17.8 - الأردن 12.3- تركيا 12.3 - لبنان 5.4 - المغرب 5.4 - الكويت 3.8
2007	243444.38	133.85	549.80	مصر 42.1 - بنغلادش 17.95 - السعودية 15.96 - الأردن 6.1 - تركيا 6.1
2008	44096.76	69.37	1573.11	مصر 66.2 - السعودية 13- بنغلادش 6.37 - الكويت 3.54 - السودان 3 - الأردن 1.8 - الإمارات 1.79
2009	11450.87	19.69	1719.09	السعودية 37.9- مصر33.9 - الاردن 11-السودان 4.4 - تونس 3.4- الكويت 3
2010	42138.07	60.55	1437.04	السعودية 27.5- مصر26.2 - الاردن 17-العراق11.2- الكويت 7
2011	19772.53	24.08	1217.67	السعودية 58.78- الأردن 10.74 - مصر 6.29
2012	31576.44	29.59	937.02	السعودية 41.58- الأردن 13.55- تركيا 12.41- مصر 11.83

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-15 البطاطا الطازجة والمبردة.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	18614.4	3.9	208.7	
وسطي 10-12	95242.5	35.6	374.2	
2006	104488.8	20.5	196.6	الامارات 19 - العراق 17.8 - السعودية 17.1 -الكويت 14.6 - الأردن 8.5 - عمان 4.5 - لبنان 3.5
2007	16044.4	7.1	444.1	السعودية 30.3 - الأردن 29.2 – الاتحاد الأوروبي 12.3 - الامارات 10.5- الكويت 9.6 - قطر 3.8
2008	124611.5	33.1	265.8	الأردن 48.6 - الامارات 22 - العراق 20.7
2009	110697.22	40.28	363.9	العراق 73.8- الأردن 11.86- الامارات 3.9- السعودية 3.42- الكويت3.17
2010	112210.59	51.37	457.8	العراق69.7- الأردن21.6- الكويت 3.2- الامارات 2- السعودية 1.5
2011	67034.92	24.29	362.3	العراق 39.52 - الأردن 30.54 - الامارات 8.05
2012	106481.86	31.27	293.7	العراق 44.92 - الأردن 31.70 - الامارات 6.48

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-16 بذور الكمون.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	33840.87	32.57	962.54	
وسطي 10-12	20216.33	52.91	2617.28	
2006	165734.29	140.09	845.25	الامارات 20.5 - مصر 10.5 - البرازيل 8.8 - السعودية 7.9 - المغرب 7.1 - سنغافورة 5.3 - الولايات المتحدة 5.3 - فيتنام 3.6 - الجزائر 3.5 - المكسيك 3.1.
2007	144828.21	163.50	1128.94	السعودية 11.7 - الامارات 11.6 - مصر 9.8 - الولايات المتحدة 6.1 - تركيا 4.5 - الجزائر 3.1
2008	23680.53	42.26	1784.69	المغرب 31- مصر 20.2 - السعودية 17 - الجزائر 4.58 الكويت 2.46- تونس2.28
2009	15475.65	49.80	3218.19	المغرب 24 - مصر 18.3 - السعودية 18.1 - الجزائر 8.6- بنغلادش6.5- الامارات 2.9- الاردن 2.7
2010	5065.53	21.98	4338.54	مصر 18.2- السودان17- بنغلادش8.9- الامارات 8.2- الجزائر6.3
2011	38070.96	116.35	3056.13	مصر 21.49- السعودية 16.15- الامارات 8.80- تركيا 8.40- المغرب 7.40- الولايات المتحدة 6.18
2012	17512.49	20.41	1165.36	السعودية 22.86- مصر22.67- الجزائر 13.45- هولندا 7.59- الولايات المتحدة 4.91- تركيا 4.42

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-17 الجلود.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	6904.23	16.13	2336.78	
وسطي 10-12	11482.3	14.0	1220.7	
2006	34194.6	55.0	1607.0	إيطاليا 80.2 - الهند 4.7 - مصر 2.5 - تركيا 1.9 - الصين 1.2
2007	45781.7	72.3	1579.0	إيطاليا 66.4 - الهند 15.6 - كوريا الجنوبية 7.9 - الإمارات 3.2 - تركيا 3.1
2008	17134.3	39.7	2314.2	إيطاليا 45.1 - الهند 27.3 - كوريا الجنوبية 8.1 - باكستان 7.5 - تركيا 5.9 - الإمارات 2.0
2009	9970.6	17.0	1705.7	إيطاليا 42.4 - الهند 42.3 - كوريا الجنوبية 9.9- باكستان2.3- أندونيسيا1.2
2010	7342.19	18.10	2465.1	إيطاليا 42.5 - الهند 33.8 - كوريا الجنوبية 6.5- أندونيسيا6.3- باكستان2.66
2011	7634.62	15.99	2094.8	ايطاليا 33.70 - الهند 32.59 - الصين 14.87
2012	5178.78	7.96	1536.7	ايطاليا 36.48 -هونغ كونغ 29.81 - الهند 29.81

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-18 قمر الدين وملبن.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 01-03	28533.00	23.48	822.93	
وسطي 08-10	7965.54	8.57	1075.47	
2006	41,649.2	31.3	750.4	مصر 66.9 - السعودية 10.7 - الأردن 5.0 - الكويت 3.6 - الإمارات 9.4
2007	43,441.3	33.6	774.2	مصر 64.1 - السعودية 11.2 - الأردن 7.1 -لبنان2.9
2008	20,783.1	19.3	930.5	مصر 30.8 - السعودية 19.4- لبنان13.4 - الكويت 8.4 – العراق 6.4
2009	17,376.3	20.0	1,151.8	مصر 64.4 - السعودية 10.9 - الأردن 5.8- لبنان 4.8
2010	23896.6	25.7	1,075.5	العراق 40.6 مصر 39.5 - السعودية 7.4 - الأردن 2.9- لبنان 1.98
2011	0.00	0.00	0.00	
2012	0.00	0.00	0.00	

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-19 الفستق الحلبي المقشر وغير المقشر.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	1479.43	2.33	1572.82	
وسطي 10-12	3014.1	15.3	5060.3	
2006	1350.5	4.5	3363.4	الأردن 61.3 - مصر 12.2 - السعودية 7.0 - الامارات 3.5 - الكويت 2.6
2007	1125.5	4.5	4002.0	الأردن 42.6 - مصر 15.0 - إيطاليا 14.4 - السعودية 7.5 - تركيا 5.6
2008	1888.9	8.4	4438.5	الأردن 54.9 - مصر 19.56 - إيطاليا 6.3- السعودية 4.3 -تونس3.2
2009	5563.6	22.6	4056.3	الأردن 53.87- تركيا 17.3 - مصر 7.5 - إيطاليا 5.6- السعودية 3.7 - تونس 2.7
2010	5046.60	28.94	5734.6	الأردن 46 -العراق 19.6- تركيا 16 - لبنان 8- مصر 2.95
2011	1399.41	8.29	5921.4	الأردن 26.71 - العراق 24.48 - تركيا 24.46 - السعودية 6.55 - لبنان 9.21
2012	2596.16	8.53	3285.6	الأردن 25.22 - العراق 18.19 - السعودية 19.43 - مصر 11.80 - لبنان 8.66

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-20 العنب الطازج.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	11711.39	3.44	293.90	
وسطي 10-12	22008.10	18.82	855.29	
2006	66024.98	3.88	58.83	السعودية 31.1 - الإمارات 24.7 - الأردن 15.3 - الكويت 10.5- عمان 8.5
2007	25105.54	8.65	344.71	السعودية 38.6 - الأردن 27.1 -الإمارات 11.4- العراق 6.6 - السودان 5.1 - عمان 5.0
2008	4724.44	3.59	760.82	الأردن 67.0 - الإمارات 20.2 - عمان 8.2 - العراق 4.5
2009	31595.18	25.97	822.04	العراق 41.89- السعودية 15.4- الامارات 11.14-الكويت 10.44-عمان 10.41- الأردن 4.26
2010	29704.67	26.90	905.68	العراق 62.6- السعودية 10.4- عمان 6.3- الامارات 5.9- الكويت 5.5
2011	16260.62	11.90	731.89	العراق 36.76 - السعودية 15.96 - لبنان 12.58 - الامارات 12.08 - عمان 10.45
2012	15282.91	7.38	482.64	العراق 39.11 - لبنان 25.06 - السعودية 15.49 - الامارات 6.76 -عمان 6.65

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-21 زغب بذور القطن (لنت القطن).

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	32184.79	8.67	269.25	
وسطي 10-12	15336.9	14.5	948.4	
2006	31491.2	9.1	289.6	اليابان 40.4 - الصين 20.2 - إسبانيا 9.9 - بلجيكا 9.7- السعودية 7.6 - ألمانيا 6.3 - مصر 5.8
2007	37202.8	15.6	418.4	بلجيكا 29- الصين 24.97- اليابان 18.4- إسبانيا9.6- ألمانيا6.22
2008	31875.0	21.5	674.9	اليابان39.8- إسبانيا21.1-الولايات المتحدة 14.76- بلجيكا 10.3- الجزائر 7.76
2009	25003.5	11.4	457.8	الصين 56.8- اليابان 31.2 – إسبانيا 5.4- السعودية 3.4- مصر 3
2010	29030.84	20.78	715.6	الصين 54.8- اليابان 33.56- إسبانيا 4.6- الولايات المتحدة 3.97
2011	13299.45	20.83	1566.6	اليابان 55.88 - الصين 31.39- إسبانيا 10.34
2012	3680.35	2.03	551.1	الصين 60.49 - اليابان 37.23

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-22 بذور اليانسون.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	4535.88	5.41	1192.57	
وسطي 10-12	8686.20	18.19	2093.99	
2006	18856.59	19.09	1012.31	مصر 15.4 - البرازيل 9.3 - الولايات المتحدة 8.4 - المكسيك 6.9 - السعودية 6.6 - تركيا 6.3- الإكوادور 4.4 - الجزائر 4.3 -
2007	25118.95	31.03	1235.48	الولايات المتحدة 19.99 - مصر 13.5 - تركيا 11.4 - البرازيل 9.8 - الجزائر 5.5 - هولندا 3.8 - فرنسا 3.5 - الأردن 3.1 -
2008	7033.74	18.18	2584.58	مصر 18- الولايات المتحدة 16.2- الأردن 8.8- السعودية 7.8- الجزائر 6.8 – لبنان 5.6
2009	2747.39	9.43	3432.74	الولايات المتحدة 16.9-البرازيل 13.9- تركيا 10.5- السعودية 9.1- ألمانيا 6 –الإكوادور 4.2 - الامارات 4 - فرنسا3.9-الأردن
2010	5497.00	12.50	2273.97	تركيا 18.1- الولايات المتحدة 12.5- البرازيل 8.3- السعودية 53- ألمانيا 5.2- الإكوادور 3.1
2011	8422.46	22.76	2702.70	الولايات المتحدة 11.05 - تركيا 10.72- هولندا 9.17 - البرازيل 8.30 - مصر 7.30 - ألمانيا 6.39
2012	12139.13	19.30	1590.14	تركيا 38.01 -الولايات المتحدة 10.45 - مصر 8.84 - البرازيل 6.78-هولندا 5.05

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-23 القمح القاسي والطري.

السنوات	الصادرات طن	الصادرات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
وسطي 03-05	706285.11	106.82	151.24	
وسطي 10-12	10360.3	1.8	174.6	
2006	1400933.9	33.8	96.3	مصر 31.74 - الأردن 20.86 - إيطاليا 39.43
2007	997512.4	56.5	251.3	الاردن 26.92 - مصر 30- تونس 24.43 - إيطاليا 9
2008	164487.4	11.0	278.0	الاردن 30.14 - مصر 12.57 - تونس 10.03 - اليمن 33.43 - إيطاليا 9.6
2009	419.0	0.4	873.6	السعودية 96.7 - السودان 1.9
2010	31034.45	0.82	790.9	كوريا الديقراطية 96.66 - لبنان 3.22
2011	15.00	0.01	852.0	موريتانيا 64.51 - السعودية 32.25
2012	0.50	0.00	2243.9	ليبيا 100

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-24 الحمص.

السنوات	الصادرات		قيمة الوحدة دولار/طن	الوجهات التصديرية الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	18655.97	8.90	477.16	
وسطي 10-12	41.63	0.05	1156.50	
2006	2054.51	1.02	497.21	الأردن 30.0 - لبنان 21.4 - الكويت 19.7- السعودية 18.3
2007	555.46	0.40	723.36	لبنان 20.1 - السعودية 17.3 - المملكة المتحدة 16.0 - السويد 11.8 - قبرص 5.5 - الدنمارك 4.3
2008	161.44	0.20	1270.04	السعودية 18.3 - الكويت 14.6 - إلمانيا 14.3 - العراق 10.3 - اليونان 9.5 - رومانيا 6.8
2009	42.30	0.03	775.32	السعودية 90.5 - الكويت9.5
2010	28.47	0.04	1265.96	الأردن 87.8 - ليبيا 4.6 - المملكة المتحدة 2.5- ألمانيا 1.6
2011	96.42	0.11	1123.14	الأردن 46.03- السعودية 40.90 - الولايات المتحدة 6.72 - ألمانيا 3.92
2012	0.00	0.00	0.00	

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-25 السكر.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	692685.41	179.78	259.54	
وسطي 10-12	910,772.7	595.2	653.5	
2006	617,316.4	236.0	382.3	الاتحاد الأوروبي 53.1 - البرازيل 17.8 - الامارات 6.1 - مصر 5 - بلجيكا 4.7
2007	805,707.6	315.6	391.7	البرازيل 39.5 - الامارات 18.1 - تايلاند 10.8 – الاتحاد الأوروبي 10.3 - الهند 10.3 - مصر 3.4
2008	844,756.2	311.9	369.3	البرازيل 77.7- الامارات 17.4 - الهند 2.1
2009	1,231,798.2	523.7	425.1	البرازيل 79.9- الأرجنتين 7.6- الامارات 3.9- مصر 3.2- الاتحاد الأوروبي 2.43
2010	1296597.78	733.41	565.6	البرازيل 73.7-هولندا 5.4- فرنسا 5.1- الجزائر 3- مصر 2.8
2011	861714.73	668.41	775.7	البرازيل 63.54 - الهند 9.02 الجزائر 4.47 - ألمانيا 3.47 - فرنسا 2.35
2012	574005.45	383.76	668.6	البرازيل 25.12 - فرنسا 14.05 - بولونيا 10.32 - تايلاند 10.09- الهند 7.26 - ألمانيا 6.44 - الجزائر 5.48

المصدر : قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-26 الذرة.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	1081502.97	133.41	123.36	
وسطي 10-12	1571922.85	399.03	253.85	
2006	1346025.22	169.08	125.61	الولايات المتحدة الأمريكية 74.7 - تركيا 5.5 - بلغاريا 3.3
2007	1406519.27	222.57	158.24	الولايات المتحدة الأمريكية 91.4 - الأرجنتين 6.8 - الأورغواي 1.5
2008	1009213.37	256.09	253.75	الولايات المتحدة 42 – الأرجنتين 30.1 -أوكرانيا11- بلغاريا5.1- هنغاريا3.8
2009	1926586.80	355.76	184.66	أوكرانيا 43.6- الولايات المتحدة 26.4- تركيا 13.3- رومانيا 5.13- روسيا 4.88
2010	1918721.56	416.76	217.21	الولايات المتحدة 56.9- أوكرانيا 23.7- هنغاريا 5 – الأرجنتين 5 - رومانيا 2.98
2011	1687974.61	482.35	285.76	الولايات المتحدة 36.19 - أوكرانيا 25.11 - الأرجنتين 14.18 رومانيا 8.07
2012	1109072.39	298.00	268.69	أوكرانيا 66.16 - رومانيا 11.86- بلغاريا 9.52 -الولايات المتحدة 0.71

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-27 فول الصويا.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	103949.05	42.78	411.58	
وسطي 10-12	660,742.5	148.8	225.2	
2006	251,504.0	63.0	250.4	الولايات المتحدة 89.8- البرازيل 5 - أوكرانيا 5.2
2007	291,749.6	80.4	275.6	الولايات المتحدة 58.1 - الأرجنتين 41.9
2008	500,547.9	165.5	330.7	الولايات المتحدة 93.6 - الأرجنتين 3.8-أوكرانيا2.5
2009	941,003.5	335.9	357.0	الولايات المتحدة 78.7 - الأرجنتين 20.8
2010	540676.10	220.38	407.6	الولايات المتحدة 63.7 - الأرجنتين 26.3 - كندا6.7- أوكرانيا 1.4
2011	286850.72	151.36	527.7	الولايات المتحدة 49.57 - أوكرانيا 25.24 -الأرجنتين 17.46 - رومانيا 7.72
2012	136419.20	74.58	546.7	الأرجنتين 41.10 - أوكرانيا 32.07 - الولايات المتحدة 19.64 - رومانيا 7.17

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-28 الرز.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	232431.72	76.31	328.30	
وسطي 10-12	322407.91	249.14	772.75	
2006	261147.87	100.31	384.10	مصر 76.6- الهند 4.8 - إسبانيا 3.4- تايلاند 3.4 - أستراليا 3.3
2007	289062.02	118.31	409.28	مصر 86.7 - الهند 3.9 - تايلاند 3.6
2008	229162.66	163.33	712.72	مصر 40.65 - تايلاند 21.3 - الولايات المتحدة 9.8 – الصين 6.8- الهند 5.5
2009	229743.31	184.96	805.08	مصر 64.4 - الولايات المتحدة 6.9 - الهند5.23- إيطاليا 4.28- فيتنام 4.2 – تايلاند 3.99 – باكستان 3.89
2010	382709.41	284.39	743.09	مصر 38.1 - تايلاند 25.2 - الولايات المتحدة 9.9 – إيطاليا 6.4- الهند 5.6
2011	294554.99	248.97	845.25	تايلاند 40.77 - الولايات المتحدة 18.22 -إيطاليا 7.63 -الباكستان 6.27 - فيتنام 5.61
2012	289959.32	214.07	738.26	تايلاند 32.71 - الولايات المتحدة 15.96 - الهند 11.22 - روسيا 10.43 - فيتنام 8.33

المصدر : قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-29 الشعير.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	676,173.4	76.5	113.1	
وسطي 10-12	271,815.5	58.0	213.4	
2006	414,921.2	51.2	123.4	تركيا 46 - أوكرانيا 36.7 - روسيا 8.9
2007	90,919.6	13.6	149.2	أوكرانيا 54.7 - روسيا 17.1 - تركيا 16.9 - كازاخستان 7.9 - بلغاريا 3.5
2008	1,201,042.6	338.8	282.1	أوكرانيا 44.3 - روسيا 26.3 - بلغاريا 6.27 - رومانيا 4.6-هنغاريا3.7
2009	595743.28	103.68	174.0	أوكرانيا 47.7- روسيا 16.2- أستراليا 13.7- ألمانيا 11.8- فرنسا 4.8
2010	112795.22	19.56	173.4	أوكرانيا 42.8 - تركيا 17.9- الولايات المتحدة 12.4 - رومانيا 10.4- مولدافيا 1.56
2011	496884.44	102.21	205.7	أوكرانيا 44.44 - ألمانيا 24.05 - فرنسا 13.19 - روسيا 11.69
2012	205766.98	52.28	254.1	أوكرانيا 46.88 - روسيا 33.63 - الارجنتين 12.99 - مولدافيا 6.48

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-30 الأكساب وبقايا استخراج الزيوت.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	337074.29	73.60	218.35	
وسطي 10-12	494625.03	199.40	403.12	
2006	231906.08	48.39	208.66	الأرجنتين 97.4 - الولايات المتحدة 2
2007	344053.25	74.51	216.58	الأرجنتين 94.1 - روسيا 6.2
2008	202984.95	67.29	331.48	الأرجنتين 93.4 - روسيا 4.5
2009	508477.83	176.23	346.59	الأرجنتين 86.52 - الولايات المتحدة 10.22- روسيا 1.3
2010	487703.94	181.24	371.62	الأرجنتين 90.7 - الولايات المتحدة 6.8 -أوكرانيا 1.4 - روسيا 1.1
2011	542966.29	210.32	387.36	الأرجنتين 93.64 - الولايات المتحدة 3.74
2012	453204.86	206.62	455.92	الأرجنتين 76.86 - الولايات المتحدة 18.55

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-31 الموز.

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	95691.26	23.74	248.09	
وسطي 10-12	186168.88	70.18	376.96	
2006	322742.94	37.33	115.66	الإكوادور 68.8 - لبنان 6.8 - مصر 5.4 - كوستاريكا 3.6 - كولومبيا 3.1
2007	192990.42	53.51	277.26	الإكوادور 83.3 - مصر 4.5 - اليمن 4.4 -كولومبيا 3.6
2008	219561.32	56.23	256.09	الإكوادور 60.8 - لبنان 22.6 - كولومبيا 4.8 - اليمن 3.5 -مصر2.2
2009	192112.96	83.76	436.01	الاكوادور 58.79- لبنان 12.75- مصر 7.9- كوستاريكا 7- اليمن 4.75
2010	232315.76	88.51	381.00	لبنان 34.5- الإكوادور 31.4- كوستاريكا 9.1 - غواتيمالا 7.3-كولومبيا 6.4
2011	218777.70	83.03	379.52	الإكوادور 48.38 - لبنان 14.77 - كولومبيا 11.56 - كوستاريكا 10.16
2012	107413.18	38.99	362.99	لبنان 40.56 - الإكوادور 21.38 - الفلبين 17.34 - كوستاريكا 10.06

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-32 بذور السمسم وعباد الشمس.

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	43867.98	27.43	625.23	
وسطي 10-12	66786.31	73.20	1096.09	
2006	51202.61	32.30	630.84	نيجيريا 49.1- السودان 33.4- الأرجنتين 8.1 - باكستان 3.1
2007	62180.86	43.50	699.52	نيجيريا 41.8- السودان 31.7- الأرجنتين 6.7 - الهند 5.1
2008	61786.48	58.68	949.78	نيجيريا 38- بلغاريا 23.4- السودان 20.5- الأرجنتين 5.2 - مصر 4.3
2009	78331.41	86.22	1100.64	نيجيريا 46.5- السودان 17.4- أوكرانيا11- الأرجنتين 10.6 – اثيوبيا 3.9
2010	71817.79	74.98	1043.98	نيجيريا 48.4- السودان 17.9- الأرجنتين 12.3 - رومانيا 7.4- تركيا 4.1
2011	70589.39	79.96	1132.75	نيجيريا 40.30 - السودان 25.58 - الهند 11.05
2012	57951.76	64.68	1116.02	نيجيريا 52.40 - السودان 14.70 - الأرجنتين

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-33 الشاي.

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	29650.32	55.17	1860.52	
وسطي 10-12	28806.22	65.08	2259.20	
2006	27666.17	53.99	1951.66	سيريلانكا 92.7 - فيتنام 2.3
2007	25454.91	52.22	2051.53	سيريلانكا 90.2 - فيتنام 4.3
2008	32224.12	69.83	2166.97	سيريلانكا 88.7 - فيتنام 4.6- السعودية 2.4
2009	30332.61	67.59	2228.33	سيريلانكا 92.16 - فيتنام 3.12- مصر 1.55
2010	30043.99	69.36	2308.68	سيريلانكا 92.3 - فيتنام 2.7
2011	29879.06	68.02	2276.42	سيريلانكا 95.40
2012	26495.62	57.86	2183.65	سيريلانكا 96.38

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-34 الحليب المجفف

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	13864.50	39.24	2830.47	
وسطي 10-12	5682.70	54.84	9650.20	
2006	10967.19	36.22	3302.20	فرنسا 30.2- هولندا 21.8 - أوكرانيا 11.2- بولندا 8.8 – نيوزيلندا 7.1 – الهند 5.7 - المالديف 4.9
2007	14492.07	52.52	3624.00	نيوزيلندا 22 – فرنسا 15.3- هولندا 15.1 - روسيا البيضاء 9.5- أوكرانيا 9.4 - الهند 6.2 - الدنمارك 3
2008	7663.41	56.99	7436.73	هولندا 29.45 - فرنسا 19.7 - إيران 14.5 - بلجيكا 9.39 – الهند 7.84- أوكرانيا 4.7
2009	4958.65	41.59	8387.04	إيران 4 8.8 – بلجيكا 11.3- ايرلندا 5.5- بولونيا 1.8- فرنسا 1.2
2010	4890.42	48.37	9889.74	إيران 42.4 - هولندا 16.3- فرنسا 12.4- بلجيكا 10- ايرلندا 9.3
2011	6342.06	62.23	9812.88	إيران 43.23 - هولندا 16.74 - فرنسا 13.92 - الامارات 5.49
2012	5815.63	53.92	9271.36	إيران 34.74 - هولندا 19.82 - فرنسا 14.65 - الامارات 9.60

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-35 الأسماك المعلبة

السنوات	الواردات طن	الواردات مليون دولار	قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
وسطي 03-05	12643.65	20.90	1652.61	
وسطي 10-12	15513.64	42.18	2719.10	
2006	16954.38	29.49	1739.26	المغرب 54.7 - تايلاند 40.7
2007	16486.53	31.80	1929.05	المغرب 46.4 - تايلاند 46.1 - فيتنام1.3
2008	13709.15	32.84	2395.25	المغرب 52.5 - تايلاند 40.1 - الصين 3.2
2009	22251.98	56.24	2527.24	تايلاند 49 – المغرب 46.3 - الصين 3
2010	17548.02	45.01	2564.73	تايلاند 52- المغرب 43.1 - تونس 2.5
2011	16882.78	44.82	2654.61	تايلاند 62.36 - المغرب 28.18 - تونس 5.90
2012	12110.14	36.73	3032.69	تايلاند 51.16 - المغرب 36.79 - تونس 6.62

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-36 القهوة الخضراء والمجففة

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	17263.45	18.52	1072.62	
وسطي 10-12	27315.47	44.59	1632.47	
2006	13076.20	15.75	1204.59	البرازيل 69.1 - فيتنام 12.6 - الهند 8 - كولومبيا 7.4
2007	32282.68	38.94	1206.27	البرازيل 79.8 - فيتنام 9.9 - كولومبيا 3.1
2008	17091.75	22.03	1289.05	البرازيل 81.6 - كولومبيا 6.5 - الهند 5.0 – فيتنام 3.4
2009	38881.73	50.44	1297.30	البرازيل 82.13 - فيتنام 5 – أوغندا 3.8-الهند3.5
2010	24382.83	29.69	1217.82	البرازيل 78.2- فيتنام 7.8 - الهند 7 - كولومبيا 2.6
2011	31937.63	46.93	1469.43	البرازيل 80.17 - الهند 9.56 - فيتنام 4.72
2012	25625.95	57.15	2230.21	البرازيل 61.23- الهند 17.39 - فيتنام 13.58

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-37 الزبدة والسمن

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	9044.13	18.21	2012.95	
وسطي 10-12	4016.00	11.46	2853.99	
2006	8561.86	17.41	2032.88	هولندا 48.8 – نيوزيلندا 12 - بلجيكا 8.8- فنلندا 6 - فرنسا 5.5- إيرلندا 3.5 الإمارات 2.4- الدنمارك 2.3
2007	9353.06	19.31	2064.63	هولندا 28.76 - نيوزياندا 16.89 - إستونيا 10.6 - بلجيكا 6.8 - الدنمارك 5.9 - فرنسا 5.1 -
2008	7020.73	21.60	3076.65	هولندا 27- نيوزلندا 19.65- الهند 14.14- الصين 11.9- فرنسا 7.67- بلجيكا 6.7- مصر 3.6
2009	9846.06	22.14	2248.20	هولندا 47.9 - نيوزيلندا 16.9- فرنسا9.1 – بلجيكا 8.4- الدنمارك 3.6- أورغواي 3.3- سويسرا 2.2- مصر 2
2010	6833.57	18.07	2644.59	هولندا 36- نيوزيلندا 21.7- فرنسا 7.9 - الدنمارك 6.4 - بلجيكا 5
2011	3208.91	9.82	3061.20	هولندا 46.24 - نيوزيلندا 15.14 - فرنسا 14.66
2012	2005.51	6.49	3235.97	نيوزيلندا 48.58 - هولندا 38.37 - فرنسا 6.58

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-38 المتة - خام - مع سوقها - مطحونة أو غير مطحونة

السنوات	الواردات		قيمة الوحدة دولار/طن	دول المنشأ الرئيسية (%)
	طن	مليون دولار		
وسطي 03-05	18144.42	13.32	734.05	
وسطي 10-12	24231.48	17.33	715.12	
2006	10917.37	8.11	743.31	الأرجنتين 100
2007	15132.16	11.81	780.70	الأرجنتين 100
2008	16892.28	12.55	742.89	الأرجنتين 9.99
2009	21289.30	15.27	717.27	الأرجنتين 99.99
2010	22887.80	16.28	711.08	الأرجنتين 99.97
2011	23142.81	12.05	520.69	الأرجنتين 99.98
2012	26663.83	23.66	887.35	الأرجنتين 99.98

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-39 الواردات والصادرات الزراعية السورية حسب مجموعات الدول خلال الفترة 2003-2012 (مليون دولار و%).

المجموعة	القيم الإجمالية للصادرات (مليون دولار)							النسبة المئوية (%)						
	وسطي 05-03	2008	2009	2010	2011	2012	وسطي 12-10	وسطي 05-03	2008	2009	2010	2011	2012	وسطي 12-10
الدول العربية	722.5	3684.3	2761.9	2438.5	1636.8	857.7	1644.3	65.0	90.2	92.9	85.1	82.2	87.4	84.5
دول الإتحاد الأوربي (27)	189.0	197.5	69.5	104.4	122.7	43.2	90.1	17.0	4.8	2.3	3.6	6.2	4.4	4.6
آسيا بدون الدول العربية	146.9	142.8	106.3	278.4	171.5	58.5	169.5	13.2	3.5	3.6	9.7	8.6	6.0	8.7
أمريكا الشمالية والوسطى	11.6	25.7	13.9	10.5	17.3	6.2	11.3	1.0	0.6	0.5	0.4	0.9	0.6	0.6
أمريكا الجنوبية	7.9	10.5	5.0	7.2	22.6	5.6	11.8	0.7	0.3	0.2	0.3	1.1	0.6	0.6
أفريقيا بدون الدول العربية	2.4	2.1	6.1	10.2	4.5	1.0	5.2	0.2	0.1	0.2	0.4	0.2	0.1	0.3
أوقيانوسيا	0.9	0.9	0.6	1.1	1.2	0.6	1.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0
دول أخرى	30.8	19.0	8.2	13.8	13.5	8.7	12.0	2.8	0.5	0.3	0.5	0.7	0.9	0.6
العالم	1112.0	4082.7	2971.4	2864.1	1990.2	981.6	1945.3	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
	القيم الإجمالية للواردات (مليون دولار)							النسبة المئوية (%)						
الدول العربية	263.1	439.8	538.1	603.2	564.4	494.5	554.0	19.2	15.0	13.8	14.6	13.4	17.2	14.8
دول الإتحاد الأوربي (27)	154.3	412.1	469.1	644.5	745.5	539.3	643.1	11.2	14.1	12.0	15.6	17.6	18.7	17.2
آسيا بدون الدول العربية	220.7	653.9	666.4	688.6	841.1	593.2	707.7	16.1	22.4	17.0	16.7	19.9	20.6	18.9
أمريكا الشمالية والوسطى	151.6	318.2	514.9	442.1	370.7	142.5	318.4	11.0	10.9	13.2	10.7	8.8	4.9	8.5
أمريكا الجنوبية	222.5	488.6	870.7	949.9	893.9	381.8	741.9	16.2	16.7	22.3	23.1	21.1	13.3	19.8
أفريقيا بدون الدول العربية	18.2	30.0	57.4	45.9	40.3	40.6	42.3	1.3	1.0	1.5	1.1	1.0	1.4	1.1
أوقيانوسيا	18.5	100.4	64.6	61.4	79.7	48.6	63.2	1.3	3.4	1.7	1.5	1.9	1.7	1.7
دول أخرى	324.5	480.6	800.2	683.4	691.9	638.0	671.1	23.6	16.4	20.5	16.6	16.4	22.2	17.9
العالم	1373.5	2923.5	3908.5	4119.0	4227.5	2878.3	3741.6	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
	ميزان التجارة الزراعية							الميزان التجاري القياسي						
الدول العربية	459.4	3244.5	2223.8	1835.3	1072.4	363.2	1090.3	0.5	0.8	0.7	0.6	0.5	0.3	0.5
دول الإتحاد الأوربي (27)	34.7	-214.6	-399.5	-540.0	-622.8	-496.1	-553.0	0.1	-0.4	-0.7	-0.7	-0.7	-0.9	-0.8
آسيا بدون الدول العربية	-73.8	-511.1	-560.1	-410.2	-669.6	-534.7	-538.2	-0.2	-0.6	-0.7	-0.4	-0.7	-0.8	-0.6
أمريكا الشمالية والوسطى	-140.0	-292.5	-501.0	-431.6	-353.4	-136.3	-307.1	-0.9	-0.9	-0.9	-1.0	-0.9	-0.9	-0.9
أمريكا الجنوبية	-214.6	-478.0	-865.7	-942.8	-871.3	-376.2	-730.1	-0.9	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0
أفريقيا بدون الدول العربية	-15.8	-27.9	-51.3	-35.7	-35.8	-39.6	-37.0	-0.8	-0.9	-0.8	-0.6	-0.8	-1.0	-0.8
أوقيانوسيا	-17.6	-99.5	-64.0	-60.3	-78.4	-48.0	-62.2	-0.9	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0
دول أخرى	-293.7	-461.6	-792.0	-669.6	-678.4	-629.2	-659.1	-0.8	-0.9	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0	-1.0
العالم	-261.5	1159.2	-937.1	-1254.9	-2237.3	-1896.8	-1796.3	-0.1	0.2	-0.1	-0.2	-0.4	-0.5	-0.3

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-40 أهم الشركاء التجاريين لسوريا حسب حجم التجارة الزراعية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

الدول	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حجم التجارة	الميزان التجاري القياسي	النسبة من حجم التجارة
العراق	272.58	0.56	272.02	273.14	1.00	7.08
السعودية	229.30	74.47	154.83	303.78	0.51	7.87
الكويت	31.89	0.18	31.71	32.07	0.99	0.83
قطر	18.51	0.34	18.17	18.85	0.96	0.49
الصين	3.01	26.22	-23.22	29.23	-0.79	0.76
المغرب	2.74	29.31	-26.57	32.05	-0.83	0.83
إسبانيا	2.09	29.22	-27.13	31.30	-0.87	0.81
بلجيكا	2.55	34.56	-32.00	37.11	-0.86	0.96
الامارات	27.47	60.75	-33.28	88.22	-0.38	2.29
مصر	97.18	130.98	-33.79	228.16	-0.15	5.91
ألمانيا	8.61	50.56	-41.95	59.17	-0.71	1.53
إيران	8.63	51.09	-42.46	59.72	-0.71	1.55
هولندا	3.13	46.55	-43.42	49.68	-0.87	1.29
بلغاريا	0.60	69.59	-69.00	70.19	-0.98	1.82
فرنسا	0.53	85.26	-84.73	85.80	-0.99	2.22
روسيا	7.67	111.78	-104.11	119.45	-0.87	3.09
رومانيا	0.53	106.75	-106.21	107.28	-0.99	2.78
الهند	6.19	121.20	-115.01	127.39	-0.90	3.30
الولايات المتحدة	4.14	119.55	-115.42	123.69	-0.93	3.20
البرازيل	1.33	134.33	-133.00	135.65	-0.98	3.51
تايلاند	0.87	148.34	-147.47	149.20	-0.99	3.87
الأرجنتين	0.12	217.97	-217.86	218.09	-1.00	5.65
أوكرانيا	0.84	477.22	-476.38	478.06	-1.00	12.39
الإجمالي	465.60	2238.00	-1772.39	2703.60	-0.66	70.04
العالم	981.56	2878.34	-1896.79	3859.90	-0.49	100.00

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-41 الوجهات التصديرية الرئيسية للصادرات الزراعية السورية خلال الفترة 2008 - 2012 (مليون دولار و%).

الدولة	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
العراق	1637.4	40.6	1563.0	52.6	1183.1	41.3	713.2	35.8	272.6	27.8
السعودية	460.8	11.4	286.5	9.6	309.9	10.8	288.5	14.5	229.3	23.4
مصر	635.3	15.7	236.9	8.0	228.4	8.0	134.4	6.8	97.2	9.9
لبنان	316.6	7.8	106.3	3.6	127.0	4.4	104.9	5.3	70.3	7.2
الأردن	189.3	4.7	206.2	6.9	261.5	9.1	143.9	7.2	68.8	7.0
تركيا	55.2	1.4	57.4	1.9	187.5	6.5	102.3	5.1	31.9	3.3
الاتحاد الاوربي (27)	197.0	4.9	69.5	2.3	104.4	3.6	122.7	6.2	43.2	4.4
الكويت	91.5	2.3	71.9	2.4	106.5	3.7	66.7	3.4	31.9	3.2
الامارات	89.0	2.2	85.4	2.9	47.9	1.7	65.5	3.3	27.5	2.8
قطر	48.2	1.2	53.1	1.8	46.0	1.6	28.5	1.4	18.5	1.9
السودان	15.5	0.4	14.1	0.5	36.9	1.3	8.2	0.4	7.2	0.7
الصين	12.3	0.3	9.6	0.3	30.9	1.1	23.1	1.2	3.0	0.3
اليمن	42.9	1.1	20.1	0.7	24.3	0.8	19.4	1.0	7.4	0.8
الجزائر	26.9	0.7	31.6	1.1	20.6	0.7	17.4	0.9	5.7	0.6
تونس	24.4	0.6	11.1	0.4	11.9	0.4	8.4	0.4	1.7	0.2
عمان	24.8	0.6	24.3	0.8	10.9	0.4	13.9	0.7	6.6	0.7
ليبيا	9.2	0.2	15.9	0.5	10.5	0.4	5.8	0.3	6.2	0.6
الهند	15.9	0.4	10.5	0.4	10.1	0.4	11.2	0.6	6.2	0.6
روسيا	6.4	0.2	4.8	0.2	10.0	0.4	10.0	0.5	7.7	0.8
دول أخرى	89.3	2.2	40.1	1.3	79.7	2.8	102.4	5.1	38.9	4.0
إجمالي الصادرات الزراعية	4036.6	100.0	2971.4	100.0	2864.1	100.0	1990.2	100.0	981.6	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-42 المصادر الرئيسية للواردات الزراعية السورية خلال الفترة 2008 - 2012 (مليون دولار و%).

الدولة	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الاتحاد الأوربي (27)	412.0	14.1	469.0	12.0	644.4	15.6	745.5	17.6	539.3	18.7
أوكرانيا	214.2	7.3	335.0	8.6	198.8	4.8	369.6	8.7	477.2	16.6
الأرجنتين	177.1	6.1	310.4	7.9	274.6	6.7	333.3	7.9	218.0	7.6
تايلاند	75.9	2.6	67.0	1.7	138.6	3.4	166.2	3.9	148.3	5.2
البرازيل	257.2	8.8	464.8	11.9	587.2	14.3	487.8	11.5	134.3	4.7
الولايات المتحدة	303.9	10.4	411.7	10.5	455.5	11.1	326.1	7.7	119.6	4.2
مصر	147.4	5.0	235.7	6.0	238.5	5.8	135.8	3.2	131.0	4.6
روسيا	212.1	7.3	303.4	7.8	194.4	4.7	116.8	2.8	111.8	3.9
تركيا	63.0	2.2	134.9	3.5	143.0	3.5	116.4	2.8	36.4	1.3
لبنان	41.0	1.4	46.7	1.2	74.5	1.8	78.0	1.8	67.1	2.3
السعودية	41.9	1.4	43.6	1.1	73.4	1.8	102.0	2.4	74.5	2.6
الأردن	46.1	1.6	83.7	2.1	73.0	1.8	79.1	1.9	74.0	2.6
ماليزيا	95.6	3.3	125.4	3.2	70.7	1.7	96.0	2.3	31.6	1.1
الهند	52.0	1.8	62.0	1.6	70.4	1.7	169.4	4.0	121.2	4.2
الصين	165.3	5.7	64.6	1.7	61.4	1.5	53.0	1.3	26.2	0.9
نيوزيلندا	98.6	3.4	45.0	1.2	59.7	1.5	71.8	1.7	39.7	1.4
سري لانكا	60.5	2.1	61.6	1.6	59.3	1.4	62.4	1.5	56.8	2.0
الإكوادور	43.1	1.5	60.5	1.5	41.6	1.0	46.0	1.1	11.1	0.4
إيران	17.6	0.6	29.8	0.8	38.5	0.9	46.2	1.1	51.1	1.8
الامارات	88.7	3.0	45.0	1.2	37.9	0.9	56.1	1.3	60.8	2.1
نيجيريا	24.7	0.8	45.5	1.2	37.8	0.9	33.5	0.8	33.7	1.2
كولومبيا	5.2	0.2	10.3	0.3	30.7	0.7	16.3	0.4	3.2	0.1
المغرب	20.7	0.7	33.8	0.9	28.6	0.7	20.6	0.5	29.3	1.0
دول أخرى	122.1	4.2	192.4	4.9	486.5	11.8	499.5	11.8	282.2	9.8
إجمالي الواردات الزراعية	2923.5	100.0	3908.5	100.0	4119.0	100.0	4227.5	100.0	2878.3	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-43 التجارة الزراعية السورية مع العراق حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	0.0	0.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني	80.9	0.0	80.9
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.7	0.0	0.7
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	38.4	0.0	38.4
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	78.2	0.0	78.2
9	بن و شاي و مته و بهارات و توابل	0.9	0.0	0.8
10	حبوب	0.0	0.0	0.0
11	منتجات مطاحن، شعير ناشط (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	2.9	0.0	2.9
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب	0.6	0.0	0.6
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	0.8	0.0	0.8
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.4	0.0	0.4
17	سكر ومصنوعات سكرية	7.2	0.0	7.2
18	كاكاو ومحضراته	0.7	0.0	0.7
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	6.5	0.0	6.5
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	32.1	0.0	32.1
21	محضرات غذائية متنوعة	5.2	0.0	5.2
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.9	0.0	0.9
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	11.0	0.0	11.0
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	0.0	0.0
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.0	0.0
31	أسمدة	0.2	0.0	0.2
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.5	0.0	0.5
35	مواد زلالية	0.1	0.0	0.1
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.0	0.0
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.4	-0.4
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	3.3	0.0	3.3
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.4	0.0	0.4
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.0	0.0	0.0
52	قطن	0.7	0.0	0.7
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	**272.6**	**0.6**	**272.0**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-44 التجارة الزراعية السورية مع الاتحاد الاوربي حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	2.1	-2.1
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	5.6	-5.6
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.4	-0.4
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني،	0.0	44.3	-44.3
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	2.5	0.0	2.5
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.1	0.0	0.1
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	2.0	20.4	-18.4
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	4.4	1.2	3.2
9	بن و شاي و متة و بهارات و توابل	5.9	0.0	5.8
10	حبوب	0.0	168.4	-168.4
11	منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	0.0	1.8	-1.8
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب،	1.3	12.7	-11.4
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	1.3	-1.3
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	0.7	6.7	-6.0
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	1.0	-0.9
17	سكر ومصنوعات سكرية	0.4	177.1	-176.6
18	كاكاو ومحضراته	0.0	4.6	-4.6
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.8	0.8	0.0
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	1.4	4.3	-2.9
21	محضرات غذائية متنوعة	0.5	9.4	-8.9
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.1	9.5	-9.4
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.0	6.7	-6.7
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	16.1	-16.1
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.6	-0.6
31	أسمدة	0.3	1.9	-1.6
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.1	13.2	-13.1
35	مواد زلالية	0.0	3.6	-3.6
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.4	-0.4
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	5.2	0.0	5.2
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.2	24.5	-24.3
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	1.2	0.2	1.1
52	قطن	15.7	0.2	15.5
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.1	-0.1
	الإجمالي	**43.2**	**539.3**	**-496.1**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-45 التجارة الزراعية السورية مع البرازيل حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و %).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	0.0	0.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	4.0	-4.0
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.4	0.0	0.4
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.0	0.0	0.0
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	0.2	0.1	0.1
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	0.2	3.6	-3.4
9	بن و شاي و متة و بهارات و توابل	0.0	0.0	0.0
10	حبوب	0.0	312.5	-312.5
11	منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	0.0	0.0	0.0
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب	0.0	24.1	-24.1
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	0.0	69.6	-69.6
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
17	سكر ومصنوعات سكرية	0.0	2.0	-1.9
18	كاكاو ومحضراته	0.0	0.0	0.0
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.0	0.0	0.0
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	0.0	0.0	0.0
21	محضرات غذائية متنوعة	0.0	0.0	0.0
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.0	0.0	0.0
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.0	3.1	-3.1
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	0.0	0.0
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.0	0.0
31	أسمدة	0.0	57.3	-57.3
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.0	0.0	0.0
35	مواد زلالية	0.0	0.0	0.0
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.0	0.0
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.0	0.0
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.0	0.9	-0.9
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.0	0.0	0.0
52	قطن	0.0	0.0	0.0
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	**0.8**	**477.2**	**-476.4**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-46 التجارة الزراعية السورية مع مصر حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	0.0	0.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني	0.0	11.0	-11.0
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.8	0.0	0.7
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.0	0.0	0.0
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	4.1	22.7	-18.6
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	42.9	2.1	40.8
9	بن و شاي و متة و بهارات و توابل	10.2	0.6	9.6
10	حبوب	0.0	7.4	-7.4
11	منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	0.2	1.3	-1.2
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب	2.3	7.7	-5.4
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.1	-0.1
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	1.2	39.1	-37.9
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
17	سكر ومصنوعات سكرية	2.6	13.7	-11.2
18	كاكاو ومحضراته	0.2	0.5	-0.3
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.0	2.3	-2.3
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	7.3	2.4	4.9
21	محضرات غذائية متنوعة	1.1	5.1	-4.0
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.0	0.1	-0.1
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.1	0.0	0.1
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	12.2	-12.2
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.0	0.0
31	أسمدة	0.0	0.7	-0.7
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.1	0.6	-0.6
35	مواد زلالية	0.1	0.2	-0.2
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.1	0.8	-0.8
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.0	0.0
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.0	0.1	0.0
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.3	0.0	0.3
52	قطن	23.0	0.1	22.9
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	**96.6**	**131.0**	**-34.4**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-47 التجارة الزراعية السورية مع الأرجنتين حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	0.0	0.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.1	-0.1
4	بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل ألبان و منتجات صناعة الألبان،) في مكان آخرل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة	0.0	0.7	-0.7
5	غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر منتجات أخرى من أصل حيواني،)	0.0	0.0	0.0
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة و أغصان مورقة للزينة	0.0	0.0	0.0
7	و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	0.0	0.5	-0.5
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	0.0	0.0	0.0
9	بن و شاي و متة و بهارات و توابل	0.1	23.7	-23.6
10	حبوب	0.0	9.7	-9.7
11	مالت ، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين) منتجات مطاحن، شعير ناشط)	0.0	0.0	0.0
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب، قش و علف	0.0	36.7	-36.7
13	اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع من أصل حيواني أو نباتي	0.0	0.1	-0.1
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
17	سكر ومصنوعات سكرية	0.0	0.0	0.0
18	كاكاو ومحضراته	0.0	0.0	0.0
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.0	0.1	-0.1
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	0.0	0.3	-0.3
21	محضرات غذائية متنوعة	0.0	0.0	0.0
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.0	0.0	0.0
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.0	146.2	-146.2
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	0.0	0.0
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.0	0.0
31	أسمدة	0.0	0.0	0.0
33	محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك) أو تجميل "رزينويد"عطرية زيوت عطرية، وراتنجات) تواليت)	0.0	0.0	0.0
35	مواد زلالية	0.0	0.0	0.0
38	منتجات كيماوية متنوعة)	0.0	0.0	0.0
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء) ، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.0	0.0
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.0	0.0	0.0
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.0	0.0	0.0
52	قطن	0.0	0.0	0.0
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	**0.1**	**218.0**	**-217.9**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-48 التجارة الزراعية السورية مع السعودية حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	104.0	0.0	104.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني	3.1	2.5	0.6
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.1	-0.1
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.1	0.0	0.1
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	63.3	12.4	50.9
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	27.4	3.2	24.2
9	بن و شاي و مته و بهارات و توابل	4.9	0.0	4.8
10	حبوب	0.6	0.1	0.5
11	منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	0.1	0.1	0.0
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب	0.9	0.0	0.9
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.1	0.0	0.1
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	11.5	32.5	-21.0
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.3	-0.3
17	سكر ومصنوعات سكرية	1.0	0.1	0.9
18	كاكاو ومحضراته	0.4	0.0	0.4
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	1.0	6.2	-5.2
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	6.0	8.5	-2.5
21	محضرات غذائية متنوعة	2.9	5.8	-2.8
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.4	1.8	-1.4
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.0	0.0	0.0
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	0.0	0.0
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.0	0.0
31	أسمدة	0.0	0.6	-0.6
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.0	0.0	0.0
35	مواد زلالية	0.0	0.0	0.0
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.2	-0.2
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.2	0.0	0.2
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.9	0.0	0.9
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.3	0.0	0.3
52	قطن	0.2	0.0	0.2
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.2	0.0	0.2
	الإجمالي	**229.3**	**74.5**	**154.8**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-49 التجارة الزراعية السورية مع الأردن حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	1.3	0.2	1.2
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.2	0.0	0.2
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني	2.3	1.6	0.7
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.2	0.0	0.2
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	20.5	51.8	-31.3
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	31.6	3.0	28.6
9	بن و شاي و مته و بهارات و توابل، مواد غذائية وحيوانية، مواد غير غذائية	1.4	0.0	1.4
10	حبوب	0.1	0.0	0.1
11	منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	1.0	0.0	1.0
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب	1.1	0.1	1.1
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	0.6	0.3	0.3
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.3	0.0	0.3
17	سكر ومصنوعات سكرية	1.0	1.5	-0.6
18	كاكاو ومحضراته	0.4	0.0	0.4
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.7	1.2	-0.5
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	2.8	2.9	0.0
21	محضرات غذائية متنوعة	2.0	0.6	1.4
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.1	3.1	-3.0
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.4	0.0	0.4
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	4.2	-4.2
29	منتجات كيماوية عضوية	0.1	0.0	0.1
31	أسمدة	0.2	2.0	-1.8
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.0	0.0	0.0
35	مواد زلالية	0.0	0.0	0.0
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.1	-0.1
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.7	-0.7
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.4	0.7	-0.3
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.0	0.0	0.0
52	قطن	0.0	0.0	0.0
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	68.8	74.0	-5.2

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-50 التجارة الزراعية السورية مع تايلاند حسب فصول التعرفة الجمركية خلال عام 2012 (مليون دولار و%).

رقم الفصل	اسم الفصل الجمركي	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري
1	حيوانات حية	0.0	0.0	0.0
2	لحوم و أحشاء و أطراف صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
3	أسماك و قشريات، رخويات و غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	0.0	0.0
4	ألبان و منتجات صناعة الألبان، بيض طيور، عسل طبيعي، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني	0.0	0.0	0.0
5	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
6	أشجار و نباتات أخرى حية، بصلات و بصيلات و جذور و ما شابهها، أزهار مقطوفة	0.0	0.0	0.0
7	خضر و نباتات و جذور ودرنات، صالحة للأكل	0.0	0.0	0.0
8	فواكه و ثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات و قشور بطيخ أو شمام	0.0	0.0	0.0
9	بن و شاي و مته و بهارات و توابل	0.0	0.0	0.0
10	حبوب	0.0	69.0	-69.0
11	منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشاء، إينولين، دابوق (غلوتين)	0.0	0.0	0.0
12	بذور أو ثمار زيتية، حبوب و بذور و أثمار متنوعة، نباتات للصناعة أو للطب، قش و علف	0.0	1.6	-1.6
13	صمغ اللك، صموغ و راتنجات و غيرها من عصارات	0.0	0.0	0.0
14	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة و لا داخلة في مكان آخر	0.0	0.0	0.0
15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية أو نباتية و منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع	0.9	0.0	0.9
16	محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	0.0	17.3	-17.3
17	سكر ومصنوعات سكرية	0.0	40.6	-40.6
18	كاكاو ومحضراته	0.0	0.1	-0.1
19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب، فطائر	0.0	0.0	0.0
20	محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من نباتات	0.0	0.6	-0.6
21	محضرات غذائية متنوعة	0.0	0.9	-0.9
22	مشروبات، و سوائل كحولية و خل	0.0	0.0	0.0
23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة	0.0	0.0	0.0
24	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	0.0	0.0	0.0
29	منتجات كيماوية عضوية	0.0	0.1	-0.1
31	أسمدة	0.0	0.0	0.0
33	زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك)	0.0	0.0	0.0
35	مواد زلالية	0.0	0.2	-0.2
38	منتجات كيماوية متنوعة	0.0	0.0	0.0
40	مطاط ومصنوعاته	0.0	2.3	-2.3
41	صلال و جلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أو مهيأة	0.0	0.0	0.0
43	جلود	0.0	0.0	0.0
44	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي	0.0	15.4	-15.4
45	فلين ومصنوعاته	0.0	0.0	0.0
46	مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الظفر مصنوعات حصر وسلال	0.0	0.0	0.0
50	حرير	0.0	0.0	0.0
51	صوف، وبر ناعم أو خشن، خيوط و نسج من شعر الخيل	0.0	0.0	0.0
52	قطن	0.0	0.0	0.0
53	ألياف نسيجية نباتية أخر، خيوط من ورق و نسجها	0.0	0.0	0.0
	الإجمالي	**0.9**	**148.3**	**-147.5**

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-51 أهم الصادرات الزراعية السورية إلى العراق خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
(0407.00.90)	بيض طيور بقشره، طازج أو محفوظ أو مطبوخ - غيرها	32928.8	43.1	15.7
(0805.10.00)	برتقال	65300.0	22.8	8.3
(2009.90.90)	خليط عصائر جاهزة	30632.5	21.7	7.9
(0406.10.00)	جبن - بما في ذلك جبن اللبن المختثر	4649.8	12.1	4.4
(0701.90.00)	بطاطا طازجة أو مبردة (غيرها)	39749.3	12.0	4.4
(2309.90.90)	محضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوانات - غيرها	49854.5	10.4	3.8
(0810.90.00)	فواكه أخر، طازجة ، غيرها	13162.5	7.1	2.6
(0702.00.00)	بندورة (طماطم)، طازجة أو مبردة	20898.7	7.1	2.6
(0805.20.00)	يوسفي "ماندرين" (بما فيها التانجرين والساتسوماس) ؛ كلمنتينا ويلكينج وغيرها من الحمضيات المهجنة	13406.0	7.0	2.6
(0809.40.00)	خوخ (برقوق) وخوخ السياج	13071.7	6.6	2.4
(0805.50.00)	ليمون حامض (سيتروس ليمون ، سيتروس ليمونوم) وليم - سيتروس اورانتيفوليا ، وسيتروس لاتيفوليا	10035.8	5.6	2.1
(0401.10.00)	ألبان تحتوي على دسم بنسبة لا تزيد عن 1% وزناً	6890.0	5.4	2.0
(0809.30.00)	دراق (خوخ) "برونوس بريسيكا" - ما فيه الدرّاق الأملس "نكتارين"	10738.4	5.2	1.9
(0402.99.90)	ألبان وقشدة، مركزة أو محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر - غيرها	5360.8	4.9	1.8
(0407.00.10)	بيض التفقيس سواء لأمهات الدجاج البيّاض أو لأمهات الفروج	1273.0	4.9	1.8
(1704.90.00)	مصنوعات سكرية "سكاكر" (بما في ذلك الشوكولاته البيضاء) لا تحتوي على كاكاو، غيرها	6663.0	4.9	1.8
(0709.60.00)	ثمار فليفلة من جنس كابسيكوم أو من جنس بيمنتا طازجة أو مبردة	9888.5	4.3	1.6
(0808.10.00)	تفاح	5616.1	3.9	1.4
(0404.90.90)	مصل اللبن – غيرها	5051.7	3.9	1.4
(0808.20.00)	كمثرى وسفرجل	7647.7	3.5	1.3
(0806.10.00)	عنب طازج	5977.2	3.1	1.1
(0802.50.10)	فستق ، بقشره	1062.6	2.9	1.0
(1108.12.00)	نشاء ذرة	6476.2	2.8	1.0
(0703.10.00)	بصل وعسقلان ، طازجة أو مبردة	8453.1	2.7	1.0
	سلع اخرى	140952.9	66.5	24.2
	إجمالي الصادرات الزراعية	515740.9	274.3	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-52 أهم الصادرات الزراعية السورية إلى السعودية خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
(0104.10.00)	ضأن	9595.8	101.5	44.0
(0702.00.00)	بندورة (طماطم)، طازجة أو مبردة	136632.9	43.6	18.9
(0713.40.00)	عدس	13128.5	11.6	5.0
(1509.10.00)	زيت زيتون بكر (العصرة الأولى)	4119.0	9.8	4.2
(0802.50.90)	فستق ، غيرها	1446.5	5.8	2.5
(0809.20.00)	كرز	3415.0	4.0	1.7
(0808.20.00)	كمثرى وسفرجل	7615.7	3.6	1.6
(0104.20.00)	ماعز	312.2	3.2	1.4
(0808.10.00)	تفاح	4749.8	3.1	1.4
(0709.60.00)	ثمار فليفلة من جنس كابسيكوم أو من جنس بيمنتا طازجة أو مبردة	7308.3	3.0	1.3
(0909.30.00)	بذور كمون	4003.2	3.0	1.3
(0406.10.00)	جبن ـ بما في ذلك جبن اللبن المخثر	925.4	2.4	1.1
(2104.10.00)	حساء ومرق ومحضرات إعدادها	739.9	2.3	1.0
(0705.19.00)	خس ـ غيره	8658.2	2.2	1.0
(0701.90.00)	بطاطا طازجة أو مبردة (غيرها)	6619.1	1.9	0.8
(0809.40.00)	خوخ (برقوق) وخوخ السياج	3705.0	1.9	0.8
(0809.10.00)	مشمش	2293.9	1.5	0.7
(0809.30.00)	دراق (خوخ) "برونوس بريسيكا" ـ ما فيه الدرّاق الأملس "نكتارين"	2649.2	1.3	0.6
(2005.70.00)	زيتون محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك	1350.5	1.2	0.5
(2007.99.00)	مربى و هلام فواكه ، وخبيص (مرملاد) أوهريس أوعجن فواكه أو أثمار قشرية	1680.1	1.2	0.5
(0806.10.00)	عنب طازج	2367.6	1.0	0.4
(1515.50.00)	زيت السمسم وأجزاؤه	684.6	0.9	0.4
	سلع اخرى	33797.5	20.7	9.0
	إجمالي الصادرات الزراعية	257798.0	230.8	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-53 أهم الصادرات الزراعية السورية إلى الأردن خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (ملايين الدولارات)	%
(0701.90.00)	بطاطا طازجة أو مبردة (غيرها)	32350.6	8.8	12.7
(0805.10.00)	برتقال	24634.8	8.7	12.6
(0802.50.90)	فستق، غيرها	1895.0	8.2	11.8
(0808.10.00)	تفاح	11788.9	6.6	9.5
(0703.10.00)	بصل وعسقلان ، طازجة أو مبردة	14862.4	4.8	6.9
(0713.40.00)	عدس	4277.4	3.4	4.9
(0706.10.00)	جزر ولفت بقلي	7780.5	3.0	4.4
(0802.32.00)	جوز عادي ، مقشر	286.2	1.8	2.6
(0808.20.00)	كمثرى وسفرجل	2785.9	1.3	1.9
(0403.90.00)	غيره من أنواع الألبان والقشدة المخمرة أو المحمضة	1033.3	1.3	1.9
(0804.10.00)	تمر	915.3	1.2	1.8
(1108.12.00)	نشاء ذرة	1889.9	1.0	1.4
(0104.20.00)	ماعز	93.4	1.0	1.4
(0406.10.00)	جبن - بما في ذلك جبن اللبن المخثر	398.2	0.9	1.3
(0802.50.10)	فستق ، بقشره	212.3	0.9	1.3
(0810.90.00)	فواكه أخر ، طازجة ، غيرها	1407.9	0.8	1.2
(1212.99.90)	منتجات نباتية أخر - غيرها	885.1	0.8	1.1
(0809.20.00)	كرز	623.8	0.8	1.1
(2104.10.00)	حساء ومرق ومحضرات إعدادها	198.6	0.6	0.9
(2007.99.00)	مربى و هلام فواكه ، وخبيص (مرملاد) أوهريس أوعجن فواكه أو أثمار قشرية ، متحصل عليها بالطبخ ،	1094.6	0.5	0.8
(1703.10.00)	عسل أسود (دبس سكر) من قصب السكر (مولاس قصب السكر)	6082.2	0.5	0.8
(1905.31.00)	بسكويت حلو	670.4	0.5	0.7
(2002.90.00)	بندورة (طماطم) محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك ، غيرها	1059.2	0.5	0.7
(0805.50.00)	ليمون حامض (سيتروس ليمون ، سيتروس ليمونوم) وليم - سيتروس اورانتيفوليا، وسيتروس لاتيفوليا	938.5	0.5	0.7
	سلع اخرى	21308.0	10.9	15.8
	إجمالي الصادرات الزراعية	139472.5	69.2	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-54 أهم الصادرات الزراعية السورية إلى مصر خلال عام 2012 (مليون دولار و طن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
(0808.10.00)	تفاح	61523.0	32.5	33.2
(5205.12.90)	خيوط قطن مفردة من ألياف غير ممشطة	3900.8	12.5	12.8
(0909.30.00)	بذور كمون	3969.2	5.4	5.5
(2007.99.00)	مربى و هلام فواكه ، غيرها	6900.9	5.3	5.4
(5205.23.90)	خيوط قطن، مفردة من ألياف ممشطة، غيرها	1533.9	5.0	5.1
(0802.50.90)	فستق، غيرها	792.0	4.4	4.5
(0713.40.00)	عدس	3736.2	4.1	4.2
(5209.42.00)	أقمشة منسوجة من قطن	787.0	3.4	3.5
(0909.20.00)	بذور كزبرة	3337.2	2.0	2.0
(0804.20.00)	تين	1923.4	1.9	2.0
(0909.10.00)	بذور يانسون أو بذور يانسون صيني أو نجمي - جاذبة	1194.3	1.9	2.0
(0809.20.00)	كرز	1498.4	1.8	1.8
(1704.90.00)	مصنوعات سكرية "سكاكر"، غيرها	1344.2	1.7	1.7
(5205.21.90)	خيوط مفردة من ألياف ممشطة مقاسها 714.29 ديسيتكس	304.5	1.4	1.4
(1207.99.90)	ثمار وبذور زيتية أخر، وإن كانت مكسرة (غيرها) ، غيرها	1536.6	1.4	1.4
(1509.10.00)	زيت زيتون بكر (العصرة الأولى)	450.6	1.2	1.2
(0809.40.00)	خوخ (برقوق) وخوخ السياج	1582.6	0.9	0.9
(0802.50.10)	فستق، بقشره	194.0	0.8	0.8
(2005.99.10)	جزر ضمن عبوات محكمة الإغلاق، محضرة أو محفوظة	1400.9	0.7	0.8
(1211.90.20)	جذور سوس	1046.3	0.7	0.8
(2101.12.00)	محضرات أساسها الخلاصات أو الأرواح أو المركزات أو أساسها البن	298.8	0.7	0.7
(0504.00.00)	مصارين ومثانات ومعد حيوانات، كاملة أو قطعا، طازجة، مبردة، مجمدة، مملحة أو في ماء مملح، مجففة أو مدخنة	134.9	0.6	0.6
(1702.40.00)	غلوكوز وشراب الغلوكوز الكثيف (سيروب)	1185.8	0.6	0.6
(2009.90.90)	خليط عصائر جاهزة	1618.8	0.6	0.6
	سلع اخرى	7415.4	6.4	6.5
	إجمالي الصادرات الزراعية	109609.7	97.8	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-55 أهم الصادرات الزراعية السورية إلى لبنان خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
(0406.10.00)	**جبن - بما في ذلك جبن اللبن المختثر**	3691.0	9.9	14.0
(0702.00.00)	**بندورة (طماطم)، طازجة أو مبردة**	18134.7	8.1	11.4
(0706.10.00)	**جزر ولفت بقلي**	18643.3	6.4	9.1
(0704.20.00)	**ملفوف بروكسل، طازجة أو مبردة**	10349.9	3.1	4.4
(0709.30.00)	**باذنجان طازجة أو مبردة**	6333.0	2.4	3.4
(0802.50.90)	**فستق، غيرها**	723.3	2.4	3.3
(0713.40.00)	**عدس**	2257.2	2.3	3.3
(0704.10.00)	**قرنبيط "زهرة" وقرنبيط (بروكولي) ، طازجة أو مبردة**	6599.4	2.1	3.0
(0709.60.00)	**ثمار فليفلة من جنس كابسيكوم أو من جنس بيمنتا طازجة أو مبردة**	4008.2	1.9	2.7
(1509.10.00)	**زيت زيتون بكر (العصرة الأولى)**	825.6	1.9	2.7
(0806.10.00)	**عنب طازج**	3829.9	1.8	2.6
(1905.31.00)	**بسكويت حلو**	1080.9	1.8	2.5
(0707.00.00)	**خيار وقثاء، خيار صغير محبب، طازجة أو مبردة**	2992.3	1.6	2.2
(0406.30.90)	**أجبان معالجة بالحرارة غير مبشورة ولا بشكل مسحوق ، غيرها**	305.1	1.4	2.0
(2002.90.00)	**بندورة (طماطم) محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك ، غيرها**	1161.7	1.4	1.9
(0406.90.00)	**أجبان أخرى**	273.4	1.4	1.9
(0105.19.00)	**ديوك و دجاجات من فصيلة غالوس دومستيكاس**	26.5	1.3	1.8
(0711.20.00)	**زيتون محفوظة مؤقتاً**	2697.0	1.3	1.8
(2005.70.00)	**زيتون محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك**	1012.8	0.9	1.3
(4401.10.00)	**خشب وقود**	9657.0	0.7	1.0
(0712.20.00)	**بصل مجفف**	2186.1	0.7	1.0
(0810.90.00)	**فواكه أخر ، طازجة ، غيرها**	1100.3	0.7	1.0
(0909.10.00)	**بذور يانسون أو بذور يانسون صيني أو نجمي - جاذبة**	173.6	0.6	0.9
(0703.10.00)	**بصل وعسقلان ، طازجة أو مبردة**	3599.1	0.6	0.8
	سلع أخرى	0.0	0.0	0.0
	العالم	125154.8	70.7	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-56 أهم الواردات الزراعية السورية من دول الاتحاد الأوربي (27) خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
(1701.99.00)	سكر قصب أو سكر شوندر	254552.3	170.4	31.6
(1001.90.90)	حنطة (قمح) وخليط حنطة مع شيلم - غيرها	246049.1	81.8	15.2
(1005.90.00)	ذرة صفراء لغير البذار	240849.7	61.8	11.5
(0402.21.10)	ألبان بشكل مسحوق أو حبيبات أو بأشكال صلبة، للأطفال ضمن علب	2443.6	21.1	3.9
(0701.10.00)	بطاطا طازجة أو مبردة للزرع - للبذار	21775.0	20.2	3.7
(1006.30.00)	أرز مضروب كلياً أو جزئياً	23187.1	17.9	3.3
(2402.20.00)	لفائف عادية "سجائر" محتوية على تبغ	1181.0	13.3	2.5
(3302.90.00)	مخاليط مواد عطرية، غيرها	2216.9	11.9	2.2
(4407.10.00)	خشب منشور من عائلة المخروطيات	29318.8	8.7	1.6
(0402.10.30)	مسحوق الحليب ضمن عبوات وزنها الصافي أكثر من 20 كغ	3876.7	7.8	1.4
(4407.92.00)	خشب من الزان نوع فاغوس	21504.6	7.8	1.4
(1006.20.00)	أرز مقشور - أرز أسمر	9106.5	6.9	1.3
(2304.00.00)	كسب وغيره من بقايا صلبة، وإن كانت مجروشة أو مطحونة،	11600.0	6.3	1.2
(4411.14.10)	ألواح MDF بسماكة تزيد عن 9 مم غير مشغولة أو مغطاة	22403.4	5.9	1.1
(2208.20.00)	مشروبات روحية ناتجة عن تقطير نبيذ أو ثفل العنب	664.1	5.3	1.0
(0207.12.10)	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل من ديوك ودجاجات من فصيلة غالوس دومستيكاس	7767.4	5.2	1.0
(2106.90.10)	محضرات كحولية مركبة من الأنواع المستعملة لإنتاج المشروبات	2339.7	5.2	1.0
(1201.00.00)	فول الصويا وإن كان مكسراً	9785.6	5.0	0.9
(1209.10.00)	بذور شوندر (بنجر) السكر	184.0	4.7	0.9
(1701.11.10)	سكر قصب خام لا يحتوي على منكهات أو مواد تلوين مضافة بقصد التصفية - التكرير	6000.0	3.8	0.7
(0405.90.10)	سمن - المشتق من الحليب	901.6	3.6	0.7
(2403.99.00)	أنواع أخر من تبغ مصنع أو أبدال تبغ مصنعة؛ تبغ متجانس أو مجدد	230.9	2.4	0.4
(0402.21.90)	ألبان بشكل مسحوق أو حبيبات أو بأشكال صلبة أخر، تحتوي على دسم بنسبة تزيد عن 1.5% وزناً	336.4	2.4	0.4
(1806.90.00)	شوكولاته ومحضرات غذائية أخر تحتوي على كاكاو ، غيرها	349.4	2.3	0.4
(1702.30.00)	غلوكوز وشراب الغليكوز معد لصناعة الأدوية	3522.3	2.1	0.4
(1516.20.10)	دهون و زيوت نباتية وأجزاؤها، مهدرجة كلياً أو جزئياً	2505.2	2.0	0.4
	سلع اخرى	0.0	0.0	0.0
	إجمالي التجارة الزراعية	964288.2	539.3	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-57 أهم الواردات الزراعية السورية من دول البرازيل خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الواردات (طن)	قيمة الواردات (مليون دولار)	%
(1701.11.10)	سكر قصب خام لا يحتوي على منكهات أو مواد تلوين مضافة بقصد التصفية - التكرير	808747.3	469.8	80.0
(1701.99.00)	سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيماوياً، بحالته الصلبة، غيره، غيرها (مكرر)	146642.8	76.1	13.0
(0901.11.00)	بن غير محمص غير منزوع منه الكافيين	17504.8	21.4	3.6
(1005.90.00)	ذرة صفراء لغير البذار	46885.0	10.6	1.8
(2101.11.90)	خلاصات وأرواح ومركزات البن ، بعبوات يزيد وزن العبوة الصافي عن 20 كغ، غيرها	333.6	3.1	0.5
(0901.21.00)	بن محمص غير منزوع منه الكافيين	1562.4	1.8	0.3
(2009.12.10)	عصير البرتقال، غير مجمدة ، ذو قيمة بريكس لا تزيد عن 20، مكثف معد للصناعة	720.9	1.5	0.2
(0201.30.00)	لحوم فصيلة الأبقار، طازجة أو مبردة، بدون عظام	221.7	0.6	0.1
(0402.99.90)	ألبان وقشدة، مركزة أو محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر - غيرها	320.4	0.6	0.1
	سلع أخرى	1019671.1	584.4	99.5
	إجمالي التجارة الزراعية	1023804.5	587.2	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-58 أهم الواردات الزراعية السورية من أوكرانيا خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

(1005.90.00)	ذرة صفراء لغير البذار	733854.9	197.6	41.4
(1001.90.90)	حنطة (قمح) وخليط حنطة مع شيلم - غيرها	285513.1	89.0	18.7
(1512.11.90)	زيوت خامية معدة للصناعة	60764.0	67.6	14.2
(3102.10.00)	يوريا، وإن كانت في محاليل مائية	109502.9	57.3	12.0
(1003.00.00)	شعير	96478.7	25.4	5.3
(1201.00.00)	فول الصويا وإن كان مكسراً	43753.9	20.9	4.4
(0402.10.30)	مسحوق الحليب ضمن عبوات وزنها الصافي أكثر من 20 كغ	1800.0	3.4	0.7
(2302.30.00)	نخالة ونخالة جريش وغيرها، من بقايا غربلة أو طحن أو معالجة الحبوب أو البقول - قمح	17257.0	3.0	0.6
(0802.32.00)	جوز عادي ، مقشر	1909.5	2.9	0.6
(1206.00.00)	بذور عباد الشمس، وإن كانت مكسرة	4224.5	2.1	0.4
(1701.99.00)	سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيماوياً، بحالته الصلبة، غيره ، غيرها (مكرر)	3074.0	2.0	0.4
(1512.19.11)	زيت عباد الشمس غير خام للصناعات الغذائية عبوات 1000كغ فما فوق	1361.2	1.1	0.2
(1212.99.90)	منتجات نباتية أخر - غيرها	1538.2	1.1	0.2
(1512.19.30)	زيوت من بذور عباد الشمس ، وأجزاؤها ، (غيرها) ، غيرها ، من بذور عباد الشمس	664.4	0.9	0.2
(4403.99.00)	خشب خام، غيرها، غيرها	714.0	0.5	0.1
(0802.31.00)	جوز عادي ، بقشره	525.8	0.4	0.1
(4411.12.10)	ألواح الألياف متوسطة الكثافة بسماكة لا تزيد عن 5 مم	1763.6	0.4	0.1
(1008.20.00)	دخن	977.2	0.3	0.1
(0404.10.10)	مصل مركز	400.0	0.3	0.1
(0405.10.10)	زبد، معدة للصناعة في عبوات وزنها الصافي أكثر من 20كغ	162.0	0.3	0.1
(0802.50.10)	فستق، بقشره	72.0	0.2	0.1
(2306.30.00)	كسب وغيره من بقايا صلبة أخرى أو بشكل كريات مكتلة ناتجة عن إستخلاص الزيوت من بذور عباد الشمس	419.8	0.1	0.0
(1008.30.00)	حبوب العصافير	75.0	0.1	0.0
(4408.10.00)	صفائح تلبيس أو الخشب المتعاكس أو المنضد من عائلة المخروطيات	15.4	0.0	0.0
	سلع أخرى	1366821.0	477.1	100.0
	إجمالي التجارة الزراعية	1367113.6	477.2	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-59 أهم الواردات الزراعية السورية الأرجنتين خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الواردات (طن)	قيمة الواردات (مليون دولار)	%
(2304.00.00)	كسب وغيره من بقايا صلبة، أو بشكل كريات مكتلة ناتجة عن استخراج زيت فول الصويا	348359.9	146.2	67.1
(1201.00.00)	فول الصويا وإن كان مكسراً	56079.7	30.1	13.8
(0903.00.10)	متة (ماتية) محضرة وجاهزة للإستهلاك	26084.9	23.1	10.6
(1206.00.00)	بذور عباد الشمس، وإن كانت مكسرة	5883.9	6.5	3.0
(1003.00.00)	شعير	26745.0	6.0	2.8
(1005.90.00)	ذرة صفراء لغير البذار	4350.0	3.2	1.5
(0903.00.20)	متة (ماتية) ، خاما بشكل عيدان حتى ماكان منها مطحوناً	573.9	0.5	0.2
(0402.21.30)	مسحوق الحليب ضمن عبوات وزنها الصافي أكثر من 20 كغ	200.0	0.5	0.2
(1006.30.00)	أرز مضروب كلياً أو جزئياً، وإن كان ممسوحاً أو ملمعاً	700.0	0.5	0.2
(0713.20.00)	حمص	540.5	0.5	0.2
	سلع اخرى	720.1	0.9	0.4
	إجمالي التجارة الزراعية	470238.0	218.0	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 3-60 أهم الواردات الزراعية السورية من تايلاند خلال عام 2012 (مليون دولار وطن).

الكود الجمركي	اسم السلعة	كمية الواردات (طن)	قيمة الواردات (مليون دولار)	%
(1006.30.00)	أرز مضروب كلياً أو جزئياً، وإن كان ممسوحاً أو ملمعاً	89648.4	66.1	44.5
(1701.99.00)	سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيماوياً، بحالته الصلبة، غيره	57952.5	40.6	27.4
(1604.14.00)	تونة وبونيت مخطط البطن وبونيت الأطلنطي - ساردا	5500.4	15.7	10.6
(4411.14.10)	ألواح MDF بسماكة تزيد عن 9 مم غير مشغولة أو مغطاة	52539.6	13.7	9.2
(1006.20.00)	أرز مقشور - أرز أسمر	5213.5	3.0	2.0
(4001.10.00)	مطاط طبيعي"سائل"(لاتكس) وإن أخضع لبركنة أولية	1389.2	1.9	1.3
(1604.13.00)	سردين وساردينلا ، ورنجة صغيرة أو اسبرط - سبرات	695.8	1.6	1.1
(1209.91.00)	بذور الخضار	0.6	1.2	0.8
(4411.13.10)	ألواح MDF بسماكة تزيد عن 5 مم و لا تتجاوز 9 مم	4763.0	1.2	0.8
(4411.12.10)	ألواح الألياف متوسطة الكثافة بسماكة لا تزيد عن 5 مم	2251.4	0.5	0.3
(2106.90.90)	محضرات غذائية غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر - غيرها	205.0	0.4	0.3
(4001.21.00)	صفائح مدخنة من مطاط طبيعي	220.0	0.4	0.3
(1209.99.90)	بذور وثمار ونوى من الأنواع المعدة للبذار (تقاوى) - غيرها	0.8	0.4	0.3
(2008.20.00)	أناناس محضرة أو محفوظة بطريقة أخرى	907.1	0.3	0.2
(2106.90.30)	مبيض القهوة وارد في عبوات غير مهيأة للبيع بالتجزئة	176.4	0.3	0.2
(3505.10.00)	دكسترين وأنوع أخرى من النشاء المعدل	184.9	0.2	0.2
(2005.80.00)	ذرة حلوة محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك، غير مجمدة	275.1	0.2	0.1
(2009.41.10)	عصير الأناناس ، مكثف معد للصناعة	60.4	0.1	0.1
(1805.00.00)	مسحوق كاكاو لا يحتوي على سكر مضاف	89.0	0.1	0.1
(2905.45.00)	غليسرين	120.0	0.1	0.1
(2101.12.00)	محضرات أساسها الخلاصات أو الأرواح أو المركزات أو أساسها البن	27.4	0.1	0.1
(2101.11.90)	خلاصات وأرواح ومركزات البن ، بعبوات يزيد وزن العبوة الصافي عن 20 كغ ، غيرها	23.0	0.1	0.1
(1108.14.00)	نشاء منيهوت (مانيوق)	102.0	0.0	0.0
(4412.39.00)	غيره خشب متعاكس حصراً من صفائح خشب	76.0	0.0	0.0
	سلع اخرى	53.1	0.1	0.0
	إجمالي التجارة الزراعية	222474.3	148.3	100.0

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية



[redacted]